



الجزء الثاني

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه بروایة
الربیع بن سلیمان المرادی عنه
تعمدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما فسیح
الجنان آمین

(وبهامشه مختصر الامام الجلیل أبي ابراهیم اسمعیل بن یحیی المزنی الشافعی المتوفی سنة ۲۶۴)

(تنبیه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط
سراج الدين البلقيني تفردت بن يادات مترجمة معززة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي وشيئهما وربما كان في هذه الزوائد تكرار لبعض
ما انفقت عليه النسخ ولكنهما مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات الامام رحمه الله ولهذا
أثبتنا تلك الزوائد بهما مش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والاجعلناه في الصلب بعد عبارة الأم مفصلاً
بينهما بجدول وكذلك جرى بنا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته
وان كان مخالفاً لساير النسخ فإنه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه معصمه

(طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب السيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني المحامي الشهير بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

(تنبیه)

لا يجوز لاحد ان يطبع كتاب الام من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفاً
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسؤولاً عن التعويض فاننا
أحمد الحسيني

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية
سنة ۱۳۲۱ هجرية

ومن يتوكل على الله
فحسبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الزكاة)

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الصيام

باب النية في الصوم

قال الشافعي ولا يجوز
لاحد صيام فرض من
شهر رمضان ولا تذروا
كفارة الا ان ينوي
الصيام قبل الفجر فاما
في التطوع فلا بأس ان
اصبح ولم يطعم شيئا ان
ينوي الصوم قبل الزوال
واحجبه في ذلك بان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
كان يدخل على أزواجه
فيقول هل من غداء
فان قالوا لا قال اني صائم
ولا يجيب عليه صوم شهر
رمضان حتى يستيقن
ان الهلال قد كان أو
يستكمل شعبان ثلاثين

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن أدريس المطلبي الشافعي رحمه الله قال قال الله عز وجل وما
أمرنا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة (قال الشافعي)
فأبان الله عز وجل أنه فرض عليهم أن يعبدوه مخلصين له الدين ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وقال
الله جل وعز والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيفسرهم بعذاب أليم يوم نحصى عليها
في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون
وقال عز ذكره ولا تحسبن الذين ينفقون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم بل هو شر لهم يفسطون فون ما جئوا
به يوم القيامة (قال الشافعي) فأبان الله عز وجل في هاتين الآيتين فرض الزكاة لأنه انما عاقب على
منع ما أوجب وأبان أن في الذهب والفضة الزكاة (قال الشافعي) قول الله عز وجل ولا ينفقونها في
سبيل الله يعني والله تعالى أعلم في سبيله الذي فرض من الزكاة وغيرها (قال الشافعي) وأما دفن المال
فضرر من أحراره وأذا حل أحراره بشئ حل بالدفن وغيره وقد جاءت السنة بما يدل على ذلك ثم لا أعلم فيه
مخالفا لما أثار أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال أخبرنا جامع بن أبي
راشد وعبد الملك بن أعين سمعا أن أبا ثعلبة عن عبد الله بن مسعود يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول ما من رجل لا يؤدى زكاة ماله الا مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع يفترقه وهو يشبع حتى يظوفه
في عنقه ثم قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسطون فون ما جئوا به يوم القيامة أخبرنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه كان يقول من
كان له مال لم يؤد زكاة ماله مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبستان يطلبه حتى يمكنه يقول أنا كنزك أخبرنا

الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يافعيان عن ابن جحان عن نافع عن ابن عمر قال كل مال يؤدي زكاته فليس يكفر وإن كان مدفونا وكل مال لا يؤدي زكاته فهو كنز وإن لم يكن مدفونا وقال الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها (قال الشافعي) وإنما أمر أن يأخذ منهم ما أوجب عليهم وذكر الله تبارك وتعالى الزكاة في غير موضع من كتابه سوى ما وصفت منها (قال) فأبان الله عز وجل فرض الزكاة في كتابه ثم أبان على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم في أي المال الزكاة فأبان في المال الذي فيه الزكاة أنه ما سقط عنه الزكاة ومنه ما ثبت عليه وأن من الأموال ما لا زكاة فيه (قال) وكان فيما أبان من هذا مع غيره أباة الموضع الذي وضع الله به رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه وكتابه والدليل على أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما لله عز وجل فيه حكم والدليل على ما أراد الله تبارك وتعالى بحكمه أخصا أراد أم عاما وكم قد مرأد منه وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الموضع من كتاب الله عز وجل ودينه في موضع كان كذلك في كل موضع وسنته لا تكون إلا بأبالة عن الله تبارك وتعالى واتباع أمره

(باب العبد الذي إذا بلغته الأبل كان فيها صدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يافعيان قال حدثنا عرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وهذا يأخذ بالأعلم فيه بخلافه ولا أعلم نفعه بوجه إلا عن أبي عبد الله الخدري فإذا ابتوا خذوا واحدا مرة وجب عليهم أن يثبتوا أخرى (قال الشافعي) وبين في السنة أن ليس فيما دون خمس من الأبل صدقة وإن في الخمس صدقة

(باب كيف فرض الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر عن النبي بن أنس أو ابن فلان بن أنس «الشافعي يسأل» عن أنس بن مالك قال هذه الصدقة ثم تركت الغنم وغيرها وكرها الناس بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله تعالى بها فمن شغلها على وجهها من المؤمنين فليعطها ومن شغل فوقها فلا يعطه في أربع وعشرين من الأبل فادونها الغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين من الأبل ففيها ابنة مخاض أي فان لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أي فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجبل فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها ابنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجبل فان زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وإن بين أستان الأبل في فريضة الصدقة من بلغت عنده من الأبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعند حقة فأنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسر عليه وأربعين درهما فإذا بلغت عليه الحقة وليست عنده حقة وعند جذعة فأنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ❦ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرني عدد ثقات كلهم عن جادين سلة عن غامة بن

فيعلم أن الحادي والثلاثين من رمضان لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين يوما وكان ابن عمر يقدم الصيام يوم وإن شهد شاهدان أن الهلال روي قبل الزوال أو بعده فهو ليلة المستقبلية ووجب الصيام ولو شهد على رؤيته عدل واحد زابت أن أقبله للأثر فيه والاحتياط ورواه عن علي بن عليه السلام أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان (قال) والقياس

عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل معنى هذا إلا يخالفه إلا أني لا أحفظ فيه إلا يعطى شاتين أو عشرين درهمًا ولا أحفظ أن استيسر عليه (قال الشافعي) وأحسب في حديث جاذع بن أنس أنه قال دفع إلى أبو بكر الصديق رضي الله عنه كتاب الصدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كرهه المعنى كما وصفت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريح قال قال ابن طاوس عن أبيه قال قال ابن جريح قال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من العقول أو الصدقة فأما نزل به إلى (قال الشافعي) وذلك أن شاء الله تعالى كبري أبو ابن طاوس وبين قول أنس (قال) وحديث أنس حديث ثابت من جهة جاذع سلمة وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه نأخذ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر أن هذا كتاب الصدقات فيه في كل أربع وعشرين من الأبل فدونها من الغنم في كل خمس شاة وفيما فوق ذلك الخمس وثلاثين بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فإن لبون ذكر وفيما فوق ذلك الخمس وأربعين بنت لبون وفيما فوق ذلك إلى ستين حقة وطروقة الجمل وفيما فوق ذلك الخمس وسبعين جذعة وفيما فوق ذلك إلى تسعين بنت لبون وفيما فوق ذلك إلى العشرين ومائة حقتان وطروقتان الجمل فإذا زاع على ذلك ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين إلى أن تبلغ عشرين ومائة شاة وفيما فوق ذلك إلى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك إلى ثلثمائة ثلاث شياه فإذا زاع على ذلك ففي كل مائة شاة ولا يخرج في الصدقة هزيمة ولا ذات عوار ولا تبس إلا ماشاء المصدق ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خيلطين فأنه ما يراعى إجماع بينهما بالسوية وفي الرقبة ربع العشر إذا بلغت رقعة أحدهم خمس أو أقي هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب التي كان يأخذ عليها (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني الثقة من أهل العلم عن سفيان ابن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم «لا أدري أدخل ابن عمر يمينه النبي صلى الله عليه وسلم عرفت حديث سفيان أم لا» في صدقة الأبل مثل هذا المعنى إلا يخالفه ولا أعلم بل لا أشأن أن شاء الله تعالى إلا أنه حدثت بجميع الحديث في صدقة الغنم والخطأ والرقعة هكذا إلا أني لا أحفظ إلا الأبل في حديثه (قال الشافعي) فإذا قل في سائمة الغنم هكذا فبشبه والله تعالى أعلم أن لا يكون في الغنم غير السائمة شيء لأن كما قيل في شيء بصفة والتي يجمع صفتين يؤخذ من صفة كذا فبغير دليل على أن لا يؤخذ من غير تلك الصفة من صفتيه (قال الشافعي) بهذا قلنا لا يشين أن يؤخذ من الغنم غير السائمة صدقة الغنم وإذا كان هذا هكذا في الأبل والبقر لأنها المشاة التي تجب فيها الصدقة دون ما سواها (قال الشافعي) وإذا كان الرجل أربعين من الأبل فلا يكون فيها ركعة حتى تبلغ خمسا فإذا بلغت خمسا ففيها شاة ثم لا زكاة في الزيادة على خمس حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت فيها شاتان فإذا زادت على عشرين فلا زكاة في الزيادة حتى تكمل خمس عشرة فإذا كملها ففيها ثلاث شياه فإذا زادت فلا زكاة في الزيادة حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت ففيها أربع شياه فإذا زادت فلا زكاة في الزيادة حتى تبلغ خمسا وعشرين فإذا بلغت خمسا وعشرين سقطت الغنم فلم يكن في الأبل غير محال وكانت فيها بنت مخاض فإن لم يكن فيها بنت مخاض ففيها ابن لبون ذكر فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وثلاثين فإذا كملها ففيها بنت لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وأربعين فإذا كملها ففيها حقة وطروقة الفحل فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل إحدى وستين فإذا كملها ففيها جذعة فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستا وسبعين فإذا بلغت ففيها بنت لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين فإذا بلغت ففيها حقتان وطروقتان الفحل فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين فإذا بلغت ففيها الفحل والفرس والثاني واستقبل بها فرض ثالث فعدت كلها فكان في كل أربعين منها

أن لا يقبل على مغيب
الأشاهدان (قال)
وعليه في كل ليلة
الصيام الغنم ومن أصعب
جنبان من جاع أو احتلام
اغتسل وأتم صومه لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصوم جنبان من جاع
ثم يصوم (قال) وإن
كان يرى التغيير لم يجب
وقد وجب أو يرى أن
الليل قد وجب ولم يجب
أعاد وإن طلع الفجر
وفي فيه طعام لفظه فإن
ازدرد أفسد صومه
وإن كان مجامعا أخرجه
مكاته فإن مكث شيئا أو
تجرله لغيره أخرجه
أفسد وفي وكفر وإن
كان بين أسنانه ما يجري

بنت لبون وفي كل خمسين حقة (قال الشافعي) وإبانة ذلك أن تكون الأبل مائة واحدة وعشرين فيكون فيها ثلاث بنات لبون فإذا زادت فلس في زياتها شيء حتى تكمل مائة وثلاثين فإذا كملتها فقها حقة وبنات لبون فإذا زادت فلس في زياتها شيء حتى تكمل مائة وأربعين فإذا كملتها فقها حقتان وبنات لبون فإذا زادت فلس في زياتها شيء حتى تكمل مائة وخمسين فإذا كملتها فقها ثلاث حقات ثم ليس في زياتها شيء حتى تكمل مائة وستين فإذا كملتها فقها أربع بنات لبون فإذا زادت فلس في زياتها شيء حتى تبلغ مائة وسبعين فإذا بلغت فقها حقة وثلاث بنات لبون فإذا زادت فلس في زياتها شيء حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت فقها حقتان وبنات لبون فإذا زادت فلس في زياتها شيء حتى تبلغ مائة وتسعين فإذا بلغت فقها ثلاث حقات وبنات لبون فإذا زادت فلس في زياتها شيء حتى تبلغ مائتين فإذا بلغت فقها المصدق أن يسأل فإن كانت أربع حقات منها خمر من خمس بنات لبون أخذها وإن كانت خمس بنات لبون خيرا أخذها ليعمل له غير ذلك ولأرأى رجل رب المال غيره فإن أخذ من رب المال الصنف الأدنى كان حقا له أن يخرج فضل ما بين ما أخذته وتركه فيعطيه أهل السهمان (قال الشافعي) ثم هكذا كل ما جتمع فيه الفرض في أربع بنات وغيرها أخذ المصدق الأفضل لأهل السهمان وأعطى ذلك رب المال فإن تركه أخرجه رب المال فضله (قال الشافعي) وإن استوت قيم أربع حقات وخمس بنات لبون كان المصدق أن يأخذ من أي الصنفين شاء لأنه ليس هناك فضل يدعرب المال (قال الشافعي) وإن وجد المصدق أحد الصنفين ولم يجد الآخر أخذ الصنف الذي وجد ولم يأخذ الآخر كأن وجد أربع حقات ولم يجد خمس بنات لبون فبأخذ الحقات وإن وجد خمس بنات لبون ولم يجد الحقات فبأخذ بنات لبون لأنه ليس هناك فرض وأفضل بدعه (قال الشافعي) وإذا كانت الأبل مائتين فوجد أربع بنات لبون وأربع حقات فرأى أربع بنات لبون بقار من الحقات ولم يشك في أن لو كانت معهن واحدة مبتهن في أنها أفضل من الحقات لم يكن له أن يأخذ إلا الحقات ولم يكن له أن يكلفه ما ليس في أبه وهو يجدر بضته في أبه (قال) ولو كانت بنات لبون كلوصفت وهنالك حق فأراد أخذها وحقا أو أخذها وبنات مخاض لأخذ من بنت لبون وكان مع بنات لبون خيرا لمساكين لم يكن ذلك له لأنه حينئذ يصير إلى فراق الفريضة (قال) ولو كانت الحقات مراضا أو ذات نقص أو عيب لم يكن له أن يأخذ إلا بنات لبون إذا كانت صحاحا (قال) ولو كان لصنفان الأبل هما الفرض معناه قاصين وسائر الأبل صحاحا قيل له إن أعطيت من أحد الصنفين صحاحا من حيث شئت قبلناه وإن لم تفعل أخذنا منك السن التي هي أعلى ورردنا عليك أو السن التي هي أسفل وأخذنا منك (قال الشافعي) وإن كانت الأبل معية كلها أو بعضها معية إلا الأقل من عدد الصدقة كانت الصدقة خمس أو أربع والصحيح ثلاث وأنتان قيل له تأخذ منك الصحيح الذي عندك وعليك ما بقي من الصحيح صحاحا مثله فإن جثته والأخذنا منك الصحيح الأعلى ورردنا عليك أو الصحيح الأسفل وأخذنا منك ولأننا أخذنا منك من بضرة الأبل عدد صحيح (قال الشافعي) وإذا كانت الأبل خمس وعشرين فلم يكن فيها بنت مخاض أخذنا من لبون ذكر فإن لم يكن فيها فالتحارب المال باقي بأبها مشاء وأبها جامبه فهو فريضة فإن جاء بهما معا لم يكن المصدق أن يأخذ إلا بنته مخاض لأنها الفرض الأول الذي لا فرض غيره وهي موجودة

(باب عيب الأبل ونقصها)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإن كانت الأبل معية كلها بحرب أو هيام أو مرض أو عوار أو عيب ما كان أخذ المصدق واحدة منها ولم يكلفه صحبة من غيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للمصدق إذا كانت الأبل معية كلها أن ينقص ولا يرتفع عن الفرض ويرد أو يأخذ نظرا للساكنين إنما

به الرين فلا قضاء عليه
وان تقيا عامدا أفطر
وان ذرعه التي لم يقطر
واحتج في التي باني عمر
رضي الله عنهما (قال
المزني) وقد روي عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
(قال المزني) أقرب
ما يحضرني للشافعي
فيما يحري به الرين
أنه لا يقطر ما غلب
الناس من الغبار في
الطريق وغر بلة
الديق وهنم الرجل
الدار وما يظهر من
ذلك في العيون والأوف
والافواه وما كان من
ذلك يصل إلى الحلق
حين ينقعه فيدخل فيه
فيشبه ما قال الشافعي

يكون له الارتفاع أو الانخفاض اذ لم تكن السن موجودة أو كانت السن موجودة معينة وفي المال سواها
 سالم من العيب (قال) وله أن يأخذ غير المعيب من السن التي وجبت له وليس لرب المال أن يبدله شرافها
 (قال الشافعي) ولو كانت الابل معينة كانت فريضة الغنم فكانت الشاة التي تحب فيها أكثر غنما من غير
 منها قيل له إن أعطيته قبلت وإن لم تعطها فالك الحماري إن أعطيت بغير ما متطوعا كما أنها أو تعطها فإن أتى
 الخار جبر على أخذ الشاة ومتى جبر فلم يعط الشاة حتى يختار أن يعطي البعير قبل منه (قال) وإذا كان
 بعض الابل مبينا لبعض فأعطى أنفسها وأدناها وأعلاها قبل منه وليس كالابل فريضة منها فها النص
 (قال الشافعي) وسواء كان النقص قديما أو حدث بعد ما عذ الابل (١) وقيل ينقص منها أو من الغنم ثم ينقص
 ما قبض أو هلك في يده أو نقصت ابل رب المال أو هلك في يده لم يرجع واحد منها على صاحبه بشئ (قال
 الشافعي) وإن عذ الساعي الابل فلم يقبض من ربه الزكاة حتى تلفت أو تلف بعضها ولم يفرط فإن كان
 في الباقي شئ أخذوه والا فلا شئ له (قال الشافعي) وإن كانت لرجل ابل فعدها الساعي وقال رب المال
 ليا ابل غائبة فأخذ منه صدقة الغائبة والحاضرة ثم أخذ منه ساعي بلدا بابه الغائبة صدقة فعلى المصدق الذي
 أخذ منه صدقة الغائبة أن يرده عليه قدر صدقة الغائبة من صدقة غيره مثل ما أخذ منه إذا كان قد قسم صدقته
 الآن يشاء رب الماشية أن يذبح حقه

(باب اذ لم توجد السن)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حفظنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في أسنان الابل التي
 فريضة ثابتة ليون فصاعد اذ لم يجد المصدق السن التي وجبت له وأخذ السن التي دونها أخذ من
 رب المال شاتين أو عشرين درهما وإن أخذ السن التي فوقها رد على رب المال شاتين أو عشرين درهما
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعلى المصدق اذ لم يجد السن التي وجبت له ووجد السن التي هي أعلى
 منها أو أسفل أن لا يأخذ لاهل السهمان الاخير لهما وكذلك على رب المال أن يعطيه الاخير لهما فإن لم
 يقبل المصدق الاخير لهما كان على رب المال أن يخرج فضل ما بين ما أخذ المصدق وبين الاخير لهما ثم يعطيه
 أهل السهمان (قال الشافعي) وإذا وجد العليا ولم يجد السفلى أو السفلى ولم يجد العليا فلا خيار له ولا يأخذ
 من التي وجد وليس له غير ذلك (قال الشافعي) وإذا وجد أحد السنين ذات عوارا وهما ماذاني عوار
 وتجنهما أو فوقهما من الابل سالم من العوار ولم يجد السن العليا ولا السفلى فليس له أن يأخذ ذلك من ذوات
 العوار وفي الابل صحيحة وله أن يأخذ على النظر لساكنين على ما وصفت فكلما ارتفع سنأ أعطى رب المال
 شاتين أو عشرين درهما وإذا ارتفع إلى السن التي فوق السن التي تلي ما وجب له فقد ارتفع سنين أعطى
 رب المال أربع شياه أو أربعين درهما ثم إن ارتفع سنأ لثلاث أو شاتين أعطاهم شياه أو عشرين درهما
 وهكذا إذا انخفض أخذ منه قس من ما انخفض اليها شاتين أو عشرين درهما لا يختلف ولا ينظر في ذلك إلى
 أن تكون قيمة ما بين السنين أكثر أو أقل مما جاز به السنة أن يأخذ (قال الشافعي) ولا يحصل
 للساعي أن يعطيه عشرين درهما والشاتان أقل فنقد على المساكين من العشرين الدراهم ولا الشاتين
 والعشرون الدراهم أقل فنقد على المساكين منهما (قال الشافعي) (٢) وإذا كان المصدق يبي صدقة دراهم
 وابل وغنم وهكذا وإن لم يكن يصدق الا ماشية باع منها فريضة على المأخوذة منه عشرين درهما إذا كان ذلك
 النظر لساكنين (قال الشافعي) ويبيع على النظر لساكنين من أي أصناف الماشية أخذ (قال
 الشافعي) وإذا كان يصدق ابلًا لا أعان لها اللونها أو عيب بها فلم يجد السن التي وجبت في المال ووجد السن
 التي أسفل منها فكان إذا أخذها شاتين أو عشرين درهما كانت الشاتان أو العشرين درهما من غير
 منها خبر رب المال بين أن يتطوع له بالسن التي هي أعلى مما وجبت عليه أو يعطيه المصدق الذي هو خير

من قلة ما يجري به الرق
 (قال) وحديثي ابراهيم
 قال سمعت الربيع أخبر
 عن الشافعي قال الذي
 أحب أن يفسد يوم
 الشاة أن لا يكون صوما
 كان يصومه ويحتمل
 مذهب ابن عمر أن
 يكون متطوعا قبله
 ويحتمل خلافه (قال)
 وإن أصبح لاربان
 يومه من رمضان ولم يطعم
 ثم استبان ذلك له فعليه
 صيامه واعادته ولو نوى
 أن يصوم غدًا فإن كان
 أول الشهر فهو فرض
 والا فهو تطوع فإن بان
 له أنه من رمضان لم
 يجزئه لأنه لم يصمه على
 أنه فرض وإنما صامه
 (١) قوله وقيل ينقص
 منها أو من الغنم ثم ينقص
 الخ كذا في النسخ ولعل
 في العبارة تحريفًا
 وصقلا فحذف ركبته
 مخففة
 (٢) قوله وإذا كان
 المصدق الخ كذا
 في النسخ والنظر أن
 جواب الشرط ولعل قوله
 بعد وهكذا محرف عن
 فهو هكذا أو نحوه وحرف
 كنهه صحيحه

للساكن (قال الشافعي) وإذا أخذ من رب المال الفضل بين الستين أعطى رب المال أبهما شاء أن شاء اثنين وإن شاء عشرين درهمًا وليس للوالى أن يتبع لأن في الحديث شاتين إن تيسر تأو عشرين درهمًا فإذا تيسرت الشاتان وفيهما وفاء أعطاهما إلا أن يشاء عشرين درهمًا (قال الشافعي) والاحتياط لرب المال أن يعطى الاكثر ليسا كسكن من شاتين وأعوشرين درهمًا (قال الشافعي) وإذا كانت ابل لرجل فباصدقة منها فلم يكن فيها السن التي وجبت فيها فقال رب الابل آتى بها قبلت منه إذا جاءها من أمثل ابله وأخبرها منها وإن جاءها من ابل الأم منها لم يكن للصدق أن يقبلها وكان له أن يرتفع في ابل ويردعه أو يخفض ويأخذ منه (قال الشافعي) والابل في هذا مخالفة للبقر والغنم إذ لم يجز السن من البقر والغنم كلفها ربا إلا أن يتطوع له بأعلى منها وإذا وجد ذلك السن منها مبيعة وفي ما شئته صحيح فليس له أن يرتفع ويرد ولا يخفض ويأخذ من البقر ولا الغنم بحال

(باب الشاة تؤخذ في الابل)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل ابل فريضة الغنم وله غنم أخذ من غنمه مما يجوز أن يكون أخصه فإن كانت غنمه معزى فثنية وإن كانت ضأنًا فذعة ولا تؤخذ منه أعلى منها ولا دونها إلا أن يتطوع رب المال بأعلى فقبل منه (قال الشافعي) وإن كانت غنمه ذوات عوار أو مرضًا ولا غنمه فالتجارة له يدفع إليه أي شاة أخصه من ضأن أو معزى ولا تنظر إلى الأغلب بالبلد لانه انما جاءه من أبله عليه شاة فإذا أخذت في السن الذي يجزى في صدقة الغنم فليس لي أكثر منها (قال الشافعي) وهكذا إن كانت ضأنًا أو معزى أو ضأنًا فأراد أن يعطى ماعزة أو معزى فأراد أن يعطى ضائنة قبلتها منه لانه انما سميت عليه شاة فإذا جاءها قبلتها منه (قال الشافعي) وبأخذ ابله بالعددا كانت ابله ثلثًا أو كرامًا لا يختلف ذلك وأتى شاة من شاة بلده تجزى أخصه قبلت منه وإن جاءها من غير بلد له ومثل شاة بلده أو غير قبلت وإن جاءها دونها لم تقبل ولو كانت ابل كرام وجبت فيها فريضة منها فأراد أن يعطينا من ابله وغيره ثلث السن وهي أدنى من ابله لم يكن لنا أخذها منه ولم تجز عنه أن يعطينا اياها كالمالك كانت له ابل ثلث وله ابل كرام بلده غير بلده أو بلده ابل كرام لم يأخذ منه صدقة الثلث من ابل بلده ولا ابله التي بلده غير بلده وأخذنا من كل واحدة منهما بقدر ما فيها (قال الشافعي) وإذا وجبت لنا عليه حذقة لم يكن للصدق أن يأخذها منه ما خضا الآن يتطرق فإذا ضرب الفعل السن التي وجبت فلم يدركها حال أولقتها قيل له لأن أخذها مثل أو أتى بغيرها من ثلث السن ان شئت أو أخذ السفلى وردد علينا والعليا وردد علينا

(باب صدقة البقر)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس أن معاذ بن جبل ألقى بوقص البقر فقال لم بأمر في ذبه النبي صلى الله عليه وسلم بشئ (قال الشافعي) والوقص ما لم يبلغ الفريضة (قال الشافعي) ويشه أن يكون معاذًا إنما أخذ الصدقة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روى أنه أتى معاذون ثلاثين فقال لم أجمع من النبي صلى الله عليه وسلم فيها شيئاً أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن جسد بن قيس عن طاوس الباقى أن معاذ بن جبل أخذ من ثلاثين بقرة تبعا ومن أربعين بقرة مسنة وأتى معاذون ذلك فأتى أن يأخذ منه شيئاً وقال لم أجمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً حتى ألقاه فأسأله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ بن جبل (قال الشافعي) وطاوس عالم بأمر معاذون كان لا يلقه على كثرة من لقي من أنذر معاذًا من أهل اليمن فبما علمت وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر معاذًا أن يأخذ من ثلاثين تبعا ومن أربعين مسنة (قال

على الشاة ولو عقر رجل على أن غدا عنده من رمضان في يوم شلتهم بان له أنه من رمضان أجزأه أن كل شيئا في النحر فلا شيء عليه وإن وطئ امرأته وأولج عابدا فعملهما القضاء والكفارة واحدة غنمه وعنها وإن كان ناسيا فلا قضاء عليه للغير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل النامي (قال) والكفارة عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن أفطر فيهما ابتدأهما فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا مدا لكل مسكين مائة نوى صلى الله عليه وسلم وأخبر

الشافعي) وأخبرني غير واحد من أهل اليمن عن عدم صدور إمامهم أن معاذاً أخذ منهم صدقة البقر على ما روی طائوس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بعض أهل العلم والأمانة عن يحيى بن سعيد عن نعيم (١) بن سلامة أن عمر بن عبد العزيز دعا بحضرة فرعون التي صلى الله عليه وسلم كتب بها إلى معاذ ابن جبل فإذا هي في كل ثلاثين تسبع وفي كل أربعين مائة (قال الشافعي) وهو ما لا أعلم فيه بين أحد لقيته من أهل العلم خلافاً وهو نأخذ

(باب تفریع صدقة البقر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ليس في البقر شيء حتى تبلغ ثلاثين فإذا بلغتها فها هي تبع فإذا زاد
فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ أربعين فإذا بلغتها فها هي تبع مسنة (قال الشافعي) ثم ليس في الزيادة
شيء حتى تبلغ ستين فإذا بلغتها فها هي تبعان ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ سبعين فإذا بلغتها فها
هي تبع مسنة وتبع ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ثمانين فإذا بلغتها فها هي مسنتان ثم ليس في الزيادة شيء حتى
تبلغ تسعين فإذا بلغتها فها هي ثلاثة أتبعه ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة فإذا بلغتها فها هي مسنة
وتبعان ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرة فإذا بلغتها فها هي مسنتان وتبع ثم ليس في الزيادة
شيء حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغتها فجعل الصدق أن يأخذ الفحل إذا كان أربعين أو ثلث
سنوات كإفلات في الأبل وإذا وجد أحد السنين ولم يجد الآخر أخذ الصدقة من السن التي
وجد كإفلات في الأبل لا يختلف إذا اجتمعت له سنات فيهما فرض ثم هكذا صدقة البقر حتى تنتهي إلى
ماتت اله

(بای صدقه الغم)

قال الشافعي) ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقة الغنم معنى ما ذكر ان شاء الله تعالى وهو ان يس في الغنم صدقة حتى تبلغ اربعين فاذا كانت اربعين ففيها شاة ثم يس في زيادتها حتى تبلغ مائة وواحد وعشرين فاذا بلغت فيها اثنان ثم يس في زيادتها حتى تبلغ مائتي شاة وشاة فاذا بلغت فيها ثلاث شاة ثم يس في زيادتها حتى تبلغ اربعا شاة فاذا اكتمت فيها اربع شاة ثم يسقط فرضها الاول فاذا بلغت هذا العدد ففي كل مائة شاة ولا شيء في الزيادة حتى تكمل مائة اخرى ثم تكون فيها شاة تعد الغنم ولا تفروق ولا يخير رب الماشية ولا ساعي ان يختار السن التي وجبت له من خير الغنم اذا كانت الغنم واحدة

(باب السن التي تؤخذ في الغنم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا يونس بن عاصم عن أبيه عن عمار استعمل أسبقين بن عبد الله على الطائف ومخالفها فخرج (٢) صدقة أخذت عليهم (٣) بالغذى ولم يأخذ منهم فقالوا له أن كنت معتدا على بالغذى فخذ متافا مسل حتى يلقى عمر قال أعل أنهم بن زعمون أن أتاكم من بالغذى ولا تأخذ منهم فقال له عمر فاعتد عليهم بالغذى حتى تسلموه بروجها الرابى على يده وقل لهم لا تأخذ منكم (٤) الرابى ولا الماخض ولا ذات الدر ولا الشاة ولا كولة ولا خيل الغنم وخذ العناق والجذعة والثنية فذلك عدل بين غنائه المال وخباره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نقول أن تؤخذ الجذعة والثنية وهو في معنى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ صدقة من (٥) الجعور ولا مبي القارة وإن كان معقولا أنه أخذ من وسط الترفيقول تؤخذ الصدقة من وسط الغنم فجبرى الشاة التي تجوز أخبجة (قال الشافعي) وهو والله أعلم معقول إذا قيل فيها شاة فما جزأ أخبجة جزأ فما أطلق اسم شاة

فإن النبي صلى الله عليه
 وسلم لما أخبره الوالي أنه
 لا يجد ذبقة ولا يستطيع
 صيام شهرين متتابعين
 ولا يجد أطعمتين
 مسكنا أن يعرق فيه
 تمر (قال) سفطان
 والعرق الممثل فقتل
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أذهب قصب ذبقة (قال)
 الشافعي) والممثل خمسة
 عشر مائاً وهو وستون

(١) قوله ابن سلامة
كذا في بعض النسخ وفي
بعض آخران سلام من
غيره ولا تعلم عليه في
المستند ولا غيره من
الكتب التي بيننا هـ
(٢) قوله مصدقا كذا
في بعض النسخ وفي بعض
مصدقنا بالنون والقاف
وكلاهما معنى صحيح
والمتأخر على صحة الوابة
(٣) التثنية كقضي
السحرة وجعة غداء
(٤) الرب يحكي الشاة
يتبعها ولدها والمأخض
الحامل والأكولة
السمنة تعد للذبح
(٥) الجعر ورضم الجمر
ومعى الفأرة فوعان من
رؤى التمر كسه معجده

مدا (قال الشافعي) وان

دخل في الصوم ثم وجد

رقبة فله أن يتم صومه

وان كل عامدا في

صومه ضمان فعليه

القضاء والعقوبة ولا

كفارة الا بالجماع في شهر

رمضان (قال) وان تلذذ

بأمراته حتى ينزل فقد

أفطر ولا كفارة وان

أنخل في دبرها حتى

يفيه أو في بهيمة أو

تلقط ذا كرا الصوم

فعله القضاء والكفارة

والحامل والمرضع اذا

خافتا على ولدهما

أفطرتا وعليهما القضاء

وتصدق كل واحدة

منهما عن كل يوم على

مسكين بمكة من حنطة

(١) البرانية بالغرم

ضرب من البقر ترق

أنظافها وجلودها ولها

أسمه كذا في القاموس

كتبه مصححه

(٢) أولينا أو متابع

الابن ضم الام وكسرها

وسكون الباء جمع لبون

وهي ذات اللبن والمتابع

جمع متبع البقرة أو

الشاة التي يتبعها ولها

كذا في كتب اللغة كتب

مصححه

(باب الغنم اذا اختلفت) قال الشافعي رحمه الله تعالى فاذا اختلفت غنم الرجل وكانت فيها اجناس بعضها أرفع من بعض أخذ المصدق من وسط اجناسها لمن أعلاها ولا من أسفلها وان سكنت واحدة أخذ خير ما يحب له (قال الشافعي) وان كان خير الغنم أكثرها أو وسطها أكثرها فسواء الله أعلم بأخذ من الاوساط من الغنم فان لم يجد في الاوساط السن التي وجبت له قال الرب الغنم ان تطوعت بأعلى منها أخذتها وان لم تطوعت كل فتلك أن تأتي على شاة وسط ولم تأخذ من الأدنى والوسط فخذتها وصفت من ثنية وجذعة وانما معني أن أخذ أعلى منها اذا كانت الغنم كلها على منها لا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما ذبن جبل حين بعته مصدقا بالذواكر ثم أموالهم وكرا ثم الاموال فيها هو أعلى من كل ما يجوز أخذه (قال الشافعي) وان كانت الغنم ضأنًا ومعزى سواء فقد قبل بأخذ المصدق من أيهما شاء وان كانت احدهما أكثر أخذ من الأكثر (قال الشافعي) والقياس أن يأخذ من كل بقدر حصته ولا يشبه هذا التران الضأن بين التبين من المعزى وليس كذلك التران (قال الشافعي) وهكذا البقر لا تختلف الغنم اذا كانت جواميس وعرايا (١) ودراية (قال الشافعي) فاذا كانت الابن يختار عرايا ومن اجناس مختلفة فكانت صدقتها الغنم فلا تختلف وان كانت صدقتها ما في قال بأخذ بالاكثر من اصنافها أخذ من الأكثر فان لم يجد في الأكثر السن التي تحب له كطهارة الماشية ولم ينقص ولم يرتفع ورذ الان ينقص في الاكثر منها أو يرتفع فرب فأم في غير الصف الذي هو أكثر فلا (قال الشافعي) ومن قال يأخذ في كل بقدره أخذها بغير فتكاته كانت له اربعة مخاض والابل عشرة مهي به تسوي مائة وعشر أرحية تسوي خمسين وخمس نخدية تسوي خمسين فإخذت بمخاض أو ابن لبون ذكرا بقيمة خمسي مهي وخمسي أرحية وخمس واحدة نخدية بالان تطيب نفس رب المال فعيه من الخبز منها بلا قيمة (قال الشافعي) فاذا كان في بعض الابن أو البقرة والغنم المختلفة عيب أخذ المصدق من الصف الذي لا عيب فيه لانه ليس له عيب (قال الشافعي) واذا كانت لرجل غنم غائبة عن السبي فزعم أنها دون الغنم التي تحضر به وسأل السابي أن يأخذ من الأكثر أو من التي هي دون الأكثر أو من كل بقدره فعلى السابي تصديقه اذا صدق على عددها صدق على انخفاضها وان رتاعها وهكذا اذا كانت البقرة ابودراية وجواميس والغنم مختلفة هكذا أخذت صدقتها كما وصفت بقدرها وقيمة المأخوذ منها من قدر عدد كل صنف منها ويضم اليها العرايا والجواميس الى البقر والضأن الى المعزى

(باب الزيادة في الماشية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت لرجل أربعون شاة كلها فوق الثنية جبر المصدق قرب الماشية على أن ياتيه بشية ان كانت معزى أو جذعة ان كانت ضأنًا الان تطوع فيعطى شاتينها فيقبلها لانهما أفضل لانه اذا كلف ما يحب عليه من غير غنم فقد تركه فضلا في غنمه (قال الشافعي) وهكذا ان كانت الغنم التي وجبت فيها الزكاة مخاضا كلها (٢) أولينا أو متابع لان كل هذا ليس له لفضله على ما يحب له وكذلك ان كانت تسو الفضل التيس (قال الشافعي) وكذلك ان كانت كل الغنم التي وجبت له فيها الزكاة كولة كلف السن التي وجبت عليها الان تطوع فعيه متى تطوع فأعطى بما في يده فوق السن التي وجبت عليه غزاة نقص قبلت منه فان أعطاها لم يأت نقص وفيها صحيح لم يقبل منه (قال الشافعي) فان أعطى ذات نقص أكثر قيمة من سن وجبت عليه لم يقبل ذات نقص اذا لم يخر نخدية وقلت اذا لم يخر نخدية الان يكون تيسا فلا يقبل بحال لانه ليس في فرض الغنم نكحور (قال الشافعي) وهكذا في البقر لا يختلف الا في خصلة فانه اذا وجب عليه مسنة والبقر ثيران فأعطى ثورا أجزأه اذا كان خيرا من تباع اذا كان مكان تباع فاذا كان فرضها من الاناث فلا يقبل مكانها ذكرا (قال الربيع) أطن مكان مسنة

تبع وهذا خطأ من الكاتب لأن آخر الكلام يدل على أنه يتبع (قال الشافعي) فأما الإبل فتحالف الغنم والقرى هذا المعنى بان المصدق بأخذ السن الأعلى وورد والسقي وأخذ ولاد في غنم ولا يقر وإن أعطى ذكر ببقية أنثى لم يؤخذ منه ويؤخذ منه أنثى إذا وجبت أنثى وذكر إذا وجب ذكر إذا كان ذلك في ماشيته التي هي أعلى مما يجوز في الصدقة ولا يؤخذ ذكر مكان أنثى إلا أن تكون ماشيته كلها ذكوراً فيعطي منها متى يقطع فأعطي مما في يده فوق السن التي وجبت غير ذات نقص قبلت منه

(النقص في الماشية) قال الشافعي إذا كانت أربعون شاة فقال عليها الحول فما تجب بعد الحول لم يعد على ربه كان قبل أن يأتي المصدق أو بعده (قال) ويعذر على رب المال ما نتجت قبل الحول ولو بطرفة عين عدته على رب الماشية (قال الشافعي) ولا يصدق الماشية حتى تكون في أول الحول وآخره أربعين شاة (قال الشافعي) ولا أنظر إلى قدوم المصدق وإنما أنظر إلى الحول من يوم علق رب الماشية الماشية والقول قول رب الماشية فإذا خرج المصدق في الحرم وحول الماشية صفر أو ربع الأول أو ربع أو قبله أو بعده لم يأخذ من رب الماشية شيئاً حتى يكون حولها إلا أن يتطوع رب الماشية بالاداء عنها (قال الشافعي) وهذا بين أن المصدق ليس مما تجب عليه الصدقة بسبيل وإن الصدقة إنما تجب لحولها (قال الشافعي) ويؤكل به المصدق من يقبض منه الصدقة في حولها فإن لم يقبل فعلى رب الماشية أن يؤدي صدقة لسحولها (قال الشافعي) فإذا كان لرجل أربعون من الغنم فقال عليها حول فولدت بعد الحول ثم ماتت الأمهات ولم يمكنه أن يؤدي صدقة فلها صدقة عليه في أولادها وإن كثروا حتى يحول على أولادها الحول وأولادها كالفائدة فيها إذا حال عليها الحول قبل تلدها وإنما تعد عليه أولادها إذا كان الولاد قبل الحول (قال الشافعي) وإذا كانت الولادة قبل الحول ثم ماتت الأمهات فإن كان الأولاد أربعين ففيها الصدقة وإن لم تكن أربعين فلا صدقة فيها لأن الحول حال وهي مما لا تجب فيه الصدقة لو كانت الأمهات أنفسها (قال الشافعي) ولو كانت لرجل غنم لا يجب في مثلها الصدقة فتناجحت قبل الحول فقال الحول وهي أربعون لم يكن فيها صدقة ولا صدقة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم تمت أربعين ويحول عليه الحول وهي أربعون أو أكثر (قال) وهكذا لو أفاقد غنماً ففهمها إلى غنم لا تجب فيها الصدقة لم يجب عليه فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفاقد الأربعين (قال الشافعي) ولا يصدق بالسحل على رب الماشية إلا بأن يكون السحل قبل الحول ويكون أصل الغنم أربعين فصاعداً فأما إذا كانت أقل من أربعين (١) ولم تكن الغنم بمغفاه الصدقة ولا بعد السحل حتى يتم بالسحل أربعين ثم يستقبل بها حولاً من يوم تمت أربعين (قال الشافعي) فإذا كانت لرجل أربعون شاة فقال عليها الحول فمكنه أن يصدقها ولم يفعل حتى هلكت كلها أو بعضها فعليه شاة ولو لم يمكنه أن يصدقها حتى ماتت منها شاة فلازك كلفه الباقي لأنه أقل من أربعين شاة فإذا كانت الغنم أربعين شاة فمجت أربعين قبل الحول ثم ماتت أمهاتها وجاء المصدق وهي أربعون حديثاً وبهية وبين جدى وبهية أو كان هذلياً بابل هكذا يشاء المصدق وهي فضال أو في بقر فشاء المصدق وهي عجول أخذ من كل صف من هذا واحد أمته فإن كان في غنائه الغنم اثنا عشر كوزاً أخذ أنثى وإن لم يكن إلا واحدة وإن كان في غنائه البقر كوزاً أو اثنتين أخذ ذكر أو اثنين لم يكن إلا واحد إذا كانت ثلاثين وإن كانت أربعين أخذ أنثى وإن لم يكن إلا واحدة وإن كان في غنائه الإبل اثنا عشر كوزاً أخذ أنثى ولو لم يكن إلا واحدة فإن كانت كلها اثنا عشر أخذ من الإبل أنثى وقال لرب المال إن شئت فأت بذكر مثل أحدها وإن شئت أدب أي نأوت متطوعاً بالفضل إن كان فيها يتبع (قال) فإن قال قائل فكيف لم تبطل عنه الصدقة إذا لم تكن في ماشيته السن التي وجبت فيها الصدقة وكيف لم تكفه السن التي تجب في الصدقة إذا عدت عليه الصغار عدل بالكبار قبل له إن شاء الله تعالى لا يجوز عندى واحد من القولين لا يجوز أن أبطل عنه الصدقة وحكم الصغار حكم الأمهات في العدد إذا كن مع الأمهات يجب فيهن الصدقة وأما أخذى منه سنه أي أكبر مما في غنمه فابعد أن يجوز ولا

(قال المزني) كيف يكفر من أبصره الأكل والافطار ولا يكفر من لم يبعه الأكل فأكل وأفطر وفي القياس أن الحامض كالمرض وكالمسافر وكل يباح له الفطر فهو في القياس سواء وأجبت بالغير من استقامد أفعليه القضاء ولا كفارة (قال المزني) ولم يجعل عليه أحدين العلماء علمته فيه كفارة وقد أظفر عامداً وكذا قالوا في الحصة يتلعاها الصائم (قال) ومن حركت القبلة شهوته كرهته الله وإن فعل لم ينقص ضرومه وتركه أفضل

(١) ولم تكن الغنم الخ كذا في النسخ وأنظر إلى جواب الشرط ولعل الواو في قوله ولم يزيد من النسخ كتبه معصية

(قال ابراهيم) سمعت
الربيع يقول فيه قول
آخر انه يقطر الآن بقلبه
فيكون في معنى الكره
يبقى ما بين أسنانه وفي
فيه من الطعام فيصير به
الريق وروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه كان
يفسل وهو صائم قالت
عائشة وكان أمركم
لأبيه بأبي هو روى (قال)
وروى عن ابن عمرو بن
عباس أنهم كانوا
يكرهونها للشب ولا
وان وطئ دون الفرج

فازل أنظر ولم يكفر
وان تلذذا بالنظر فازل

(١) البردي نظم فسكون
من جيد الترتيب
البردي أو ضرب من غر
الحجاز جيد معروف كذا
في اللسان كتبه مصححه
(٢) قوله وهكذا هذا
في البقر كذا في التسخ
وهذه الجلة مكررة مع
ما يأتي بعد ولعلها هنا
مزيج من النسخ كتبه
مصححه

(٣) قوله حولا كذا
في التسخ ولعلها مزينة
من النسخ كتبه مصححه

يحوز عندي والله أعلم من قبل أني أذيل في دع الربى والماسخ وذات الدر ويحل الغنم واخضع عن هذا
وخذ الجذعة والثنية فقد عقلت أنه قيل في دع خير مما تأخذ منه إذا كان فيما عند مخبره ودونه وخذ من
ماشية أذني مائة وخذ العدل بين الصغير والكبير وهو الجذعة والثنية فإذا كانت عنده أربعون بهمة
تسوى عشرين درهما فكلته شاة تسوى عشرين درهما فلم أخضعه لأن ماله بل أخذت فيه ماله كله وانما
قبل في خذ ما يشبه أن يكون ربع عشر ماله إذا كان أربعين فان قال فقد أمرت إذا كانت الثنية موجودة
أن تأخذها وتعين معها أو أصغر منها قبل نعم وأمرت أن لا تأخذ الجعور ولا مصران القارة فإذا كان غر
الرجل كله جعور أو مصران فأرة أخذت منها ولم أكلفه ما كنت أخضعه ولو كان في غره ما هو خير منه
وانما أخذت الثنية إذا وجدتها في البهم أن الصدقة قد وجبت فيها بالحل على أمهاتها غير أن أمهاتها
غير أن فلا صدقة في ميت فهو يخالف ههنا الجعور ولو كان لرجل جعور ويحل (١) بردي أخذت الجعور
من الجعور وروى البردي من البردي (قال الشافعي) فان قال فائل كيف تأخذ من خمس وعشرين من
الابل أحسنين قلت العدد فيما يؤخذ منها واحد وانما الفضل بين الأخضع منها من أعلى من سن فاذا
لم يوجد أحد السنين ووجد السن الآخر أخذ من السن الذي وجد وهكذا روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم ثم عمن هذا ولا يؤخذ ما لا يوجد في المال ولا الفضل في المال عنه وانما صدقته فيه لا يكلف غيره
الآن يكون في ماله فضل فيجبه على المصدق فيقال أنت بالنسبة التي عليك الآن تعطي متطوعا عما في
يدك كما قيل لناخذ وامن أوسط التمر ولا تأخذوا جعورا فإذا لم تجد الأجور أو أخذنا منه ولم تنقص
من الكيل ولكننا نقصنا من جوده ما تأخذ إذا لم تجد الجيد فكذلك نقصنا من السن إذا لم تجدها ولم تنقص
من العدد

(باب الفضل في الماشية) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كان لرجل أربعون من
الغنم كلها فوق السن التي تؤخذ أو محتضا كلها أو مشبعة أو كانت كلها كولة أو تروى ساقيل لصاحبها عليك
فيها نسيئة أو جذعة فان حشمت بها قبلت منك وان أعطيت منها واحدة قبل منك وأنت متطوع بالفضل
فيها (٢) وهكذا هذا في البقر وإذا تركت الفضل في مالك فلا بد أن تعطينا الذي عليك وهكذا هذا
في البقر فاما الابل فإذا أخذنا سنا أعلى ردنا عليك وان أعطيتنا السن التي لنا لم تأخذ غيرها ان شاء الله
تعالى وإذا أعطيتنا بسمن الغنم أو ذكر من البقر عند قريضته أني وفيها أني لم تقبل لان الذكور
غير الاناث

(باب صدقة الخطاء) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال جاء الحديث لا يجمع بين متفرق ولا يفرق
بين جميع خشية الصدقة وما كان من خطيئتين فأنهما يراعى بينهما بالسوية (قال الشافعي) والذي لا
أشك فيه أن الخطيئتين الشرعيتين لا يقسم الماشية وتراجمهما بالسوية أن يكونا خطيئتين في الابل ففيها الغنم
توجد الابل في بدا أحدهما فتؤخذ في صدقة فترجع على شريكه بالسوية (قال الشافعي) وقد يكون
الخطيئتين لرجلين يخالفان ماشيتهما وان عرف كل واحد منهما ماشيته ولا يكونا خطيئتين حتى يروا
ويسرعوا ويقسموا وتكون غولهما مختلطة فإذا كانا هكذا صدقة واحدة لكل حال (قال الشافعي)
وان تفرقا في شراح أوسق أو فحول فليسا خطيئتين ويصدقان صدقة الاثنين (قال الشافعي) ولا يكونان
خطيئتين حتى يحول عليهما حول من يوم اختلطا فإذا حال عليهما حول من يوم اختلطا كياز كالأحد وان
لم يحل عليهما حول من يوم اختلطا وان اختلطا (٣) حولانم افترا قبل أن يأتي المصدق والحول زكيا
زكاة المفترقين (قال) وهكذا إذا كانا شرعيين (قال الشافعي) ولا أعلم مخالفا أن ثلاثة خطاء لو كانت لهم
مائة وعشرون شاة أخذت منهم شاة واحدة فقد قوا صدقة الواحد ولا ينظر إلى عددهم ولا حصه كل واحد
منهم (قال الشافعي) وإذا قالوا هذا فنقصوا المسكين شاتين من مال الخطاء الثلاثة الذين لو فرق ما لهم

كان فيه ثلاث شياء لم يجر إلا أن يقولوا كانت أربعون شاة بين ثلاثة وأ كثر كان عليهم فيها صدقة لانهم صدقوا الخطاء صدقة الواحد (قال الشافعي) وبهذا أقول فصدق الخطاء صدقة الواحد حتى الماشاة كلها الأبل والبقر والغنم وكذلك الخطاء في الزرع والحائط وأريت لو أن حائطاً صدقة تبحرأة على مائة إنسان ليس فيه الا عشرة أوسق أما كانت فيها الصدقة وإن كانت حصص كل واحد منهم من غمره لا تبلغ خمسة أوسق (قال الشافعي) في هذا صدقة وفي كل شاة صدقة إذا بلغت جلته خمسة أوسق وكل حال (قال الشافعي) ومافلت في الخطاء معنى الحديث نفسه ثم قول عطاء بن أرياح وغيره من أهل العلم أخرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح قال سألت عطاء عن النفر يكون لهم أربعون شاة قال عليهم شاة (قال الشافعي) فان قال قائل فقد قيل في الحديث لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين منفرد خمسة الصدقة قيل فهذا يدل على ما قلنا لا يفرق بين ثلاثة في عشرين ومائة خشية إذا جمع بينهم أن يكون فيها شاة لانهم إذا فرقت فيها ثلاث شياء ولا يجمع بين منفرد (١) ورجل له مائة شاة وآخر له مائة شاة وشاة فإذا تركا على افتراقهما كانت فيها شاة وإذا اجتمعت كانت فيها ثلاث ورجلان لهما أربعون شاة وإذا افترقت فلا شيء فيها وإذا اجتمعت ففيها شاة فالحصة خشية الواحدة إلى أن تقل الصدقة وخشية أخرى وهي خشية قرب المال إن تذكر الصدقة وليس واحد منهما أولى باسم الخشية من الآخر فأمر أن نفر كل على حاله وإن كان مجتمعاً صدق مجتمعاً وإن كان منفرداً صدق منفرداً (قال الشافعي) وأما قوله وما كان من خيلتين فانهما يترجعا عن غنم أحدهما فيرجع المأخوذ منه الشاة على خيلته بنصف قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغمه إذا كان عدد غنمه واحداً فان كانت الشاة مأخوذة من غنم رجل له ثلث الغنم ولشريكه ثلثها جمع المأخوذ منه الشاة على شريكه بنصف قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغمه شريكه لا يملكها أخذ عن غنم شريكه فغرم حصصاً أخذ عن غنمه (قال الشافعي) ولو كانت في غنمه مائة شاة وأخذت الثلاث من غنم واحد له ثلث الغنم يرجع على خيلته بنصف قيمة الثلاث الشاه المأخوذة عن غنمه ولا يرجع عليه بقية شاتين منها وذلك أن الشاة الثلاث أخذت معاً فثلثها عن غنمه وثلثها عن غنمه فثلثها لا مقسومة (قال الشافعي) ولا يصدق صدقة الخطاء احد إلا أن يكون الخيلتان مسلمين معاً فاما إن خالط نصراني مسلم صدق المسلم صدقة المنفرد لانه إنما يصدق الرجلان كما يصدق الواحد إذا كانا معاً من عليه الصدقة فاما إذا كان أحدهما من لا صدقة عليه فلا (قال الشافعي) وهكذا إن خالط مكاتب حر إلا لا صدقة في مال مكاتب (قال الشافعي) وإذا كانا خيلتين غنمهما صدقة فالقول فيهما كما وصفت (قال الشافعي) ولو كانت غنمهما سواء وكانت فيهما مائة شاة فخذت من غنم كل واحد منهما مائة وكانت قيمة الشاتين المأخوذتين متقاربة لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء إلا أنه لم يضمنه إلا ما عليه في غنمه لو كانت على الأفراد ولو كانت لأحدهما ثلث الغنم والآخر ثلثها فأخذت من غنم أحدهما مائة ومن غنم الآخر شاة رجعت إليه لثالث على شريكه بقية ثلث الشاة التي أخذت من غنمه لأن ثلثها مأخوذ عن غنم صاحبه وثلثها مأخوذ عن غنم نفسه (قال الشافعي) وإذا أخذت من غنم أحدهما مائة عن غنم صاحبه مائة عن غنم نفسه فخذت من غنم الآخر شاة فخذت من غنم الآخر شاة وعلية البينة فان أقام رب الشاة البينة على أن قيمتها عشرة رجوع بخمسة وان لم يقم بينة فقال شريكه قيمتها خمسة حلف ورجع عليه بدرهم ونصف (قال الشافعي) ولو ظلمهما الساعي فأخذ من غنم أحدهما عن غنمه وغم الآخر شاة ربي أو ما يخصاً وإذا نذر أو تيسراً أو شاة ونذر أو ما يخصاً فإذا أخذ من غنم الشاة الرجوع على خيلته بنصف قيمة ما أخذ من غنمه من غنمه ما لم يكن له أن يرجع عليه الا بقية نصف ما وجب عليهم إن كانت تبيته أو جعته لا يرد على ذلك وكذلك لو لم يكن علمهما شاة فأخذ من غنم أحدهما شاة لم يرجع على خيلته بشيء لانه أخذها بنظره إنما يرجع عليه بالحق الذي وجب عليه وكذلك لو وجبت

لم يقطر وإذا أغنى على وجب من فضي له يوم أو يومان من شهر رمضان ولم يكن أكل ولا شرب فعليه القضاء فان أفاق في بعض النهار فهو في يومه ذلك صائم وكذلك إن أصغرنا قد استيقظ (قال المزني) إذا نوى من الليل ثم أغنى عليه فهو عندي صائم أفاق أول ما يقضي اليوم الثاني ليس بصائم لانه لم ينو في الليل وإذا لم ينو في الليل فأصبح مفقياً وليس بصائم (قال الشافعي) وإذا حاضت المرأة فلا صوم عليها فإذا طهرت قسدت الصوم ولم يكن عليها أن تعبد

(١) قوله ورجل كذا في الأصول التي يسندنا لعل الواو زائدة أو محرفة من الساع والوجه في رجل الخ كسبه صحيحه

عليهما مائة فأخذ بعتهم إبراهيم وأدنانير لم يرجع عليه الا بقية نصف الشاة التي وجبت عليهما (قال الشافعي) وكذلك لو وجبت عليهما شاة فقطر ع كبر من السن التي وجبت عليهم لم يرجع الا بنصف قيمة السن التي وجبت عليه وإذا تطوع بفضل أو طله لم يرجع به (قال الشافعي) وهذه المسائل كلها إذا كانت غنم لكل واحد منهما تعرف بعينها فأما إذا كانت شركين في جمع الغنم سواء لافرق بين غنمهما فأخذ منهما مالم كثير أو قليل لا يترجح في شيء من المظلة لان المظلة دخلت عليهما معا (قال الشافعي) وإذا كان الرجلان خليطين فاقترع قبل الحول ز كبا على الاقتراع فان اقترعا بعد الحول ز كبا على الاجتماع وإذا وحدها متفرقين فالقول قولهما في الوقت الذي اقترعاه (قال الشافعي) فإذا كانت لرجل غنم تجب الزكاة في مثلهما فأقامت في يده شهران باع نصفهما مشاعا من رجل أو ملكه إياهما لم يكمل باع أي ملك كان ثم حال الحول على هذه الغنم أخذت الزكاة من نصيب المالك الأول بحوله ولم تؤخذ من نصيب المالك الثاني الا بحوله وانما يصدقان معا إذا كان حوله معا وإذا كانت أربعين أخذت من نصيب الأول نصف شاة فإذا حال الحول الثاني أخذت منه نصف شاة وان كانت في يد رجل غنم تجب فيها الزكاة فطهر رجل ب غنم تجب فيها الزكاة فكان ذلك يتباع بينهما استقل كل رجل منهما الحول بما ملك على صاحبه من يوم ملكه وزكى مالم يخرج عن ملكه بحوله وان لم يكونا تابعا لهما وكلهما اختلطاز كت ماشية كل واحد منهما على حوله ولم ينز كياز كاة الخليطين في العام الذي اختلطاه فإذا كان قابل وهما خليطان كاهماز كياز كاة الخليطين لانهما قد حال عليهما الحول من يوم اختلطوا وان كانت ماشيتهما حول أحدهما في المحرم حول الآخر في صفر أخذت منهما نصف شاة في المحرم ونصف شاة في صفر يكون المصدق شريكاً بنصف شاة ويعطيا أهل السهائم ويكونا شركاء فيهما

(باب الرجل إذا مات وقد وجبت في ماله زكاة) قال الشافعي رحمه الله وإذا مات الرجل وجبت في ماله زكاة وعليه دين وقد أوصى بوصياً أخذت الزكاة من ماله قبل الدين واليراث والوصايا وان مات قبل أن تجب الزكاة فمات حال حوله قبل أن تنقسم أخذت منها الزكاة لانها لم تنقسم ولو أوصى منها بغير بعينها أخذت في باقي منها الصدقة ولم تؤخذ من الغنم التي أوصى بها بعينها (١) أخذت منها في قول من لا يأخذ الصدقة من مال الخليطين إذا عاقر غنمهما وأخذت في قول من يأخذ الصدقة منهما وان عاقر أموالهما

(باب ما يعتديه على رب الماشية) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن بشير بن عاصم عن أبيه أن عمر استعمل أباسفيان بن عبد الله على الطائف ومخالفها فخرج مصدقاً فاعتد عليهم بالقتل ولم يأخذ منهم فقالوا له ان كنت معتداً علينا بالقتل انقذ مننا فأسل حتى لقي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال انهم يزعمون اننا نطلبهم فاعتد عليهم بالقتل أو لا نأخذ منهم فقال له عمر اعتد عليهم بالعذاب أصحى بالفضل تر ورحمها الراعي على يده وقل لهم لا تأخذ منكم الزكاة ولا الماشية ولا ذات الدروال الشاة الا كولة ولا لاخل الغنم وخذ الناق والحذوة والثنية فذلك عدل بين غداء المال وخياره (قال الشافعي) جلة جاع ما أحفظ عن عدد قلت وأقول به أن الرجل لا يكون عليه ما شتته صدقة حتى يملك أربعين شاة في أول السنة وأخرها ويحول عليها حول في يده فان كانت أقل من أربعين شاة في أول الحول ثم نجت فصارت أربعين لم يجب عليه فيها صدقة حتى يحول عليه فيها حول من يوم صارت أربعين وكذلك لو كانت أقل من أربعين شاة ثم أفاد لها تمام أربعين لم يكن فيها زكاة حتى يحول عليها حول من يوم تمت في ملكه أربعين وان نتاجها إذا لم يجب فيها الصدقة كالغائنة فإذا حال عليها حول وهي بما يجب فيها الصدقة فتتاجها كأصل ما وجبت فيه الصدقة منها (قال الشافعي) وإذا حال عليها الحول وهي أربعون أو أكثر فعياها المصدق عند ما عليه يتاجها كذا إذا كان نتاجها قبل الحول وأخذ السن التي تجب فيه من الغنم (قال الشافعي) وكما

من الصلاة الا ما كان في وقتها الذي هو وقت العذر والضرورة كما وصفت في باب الصلاة (قال) وأحب تبصيل الفطر وتأخير السجود اتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا سافر الرجل بالموءة سافراً يكون سنة وأربعين ميلاً بالهاشمي كان لهما أن يفطر في شهر رمضان ويأتي أهله فان صاماً في سفرهما أجزأهما وليس لأحد أن يصوم في شهر رمضان (٢) ديناً ولا قضاء لغيره فان فعل لم يجز في رمضان ولا لغيره صام رسول الله صلى الله

(١) قوله أخذت منها كذا في السخ ولعل هذه العبارة من يدة مسن النسخ فان قوله في قول من لا يأخذ يظهر أنه متعلق بقوله ولم يؤخذ فتأمل وحرر كتبه صحيحه

(٢) قوله ديناً كذا في النسخ ولعله محرف من الناسخ عن نداء أو نحوه فحرر كتبه صحيحه

أعاد الرجل من الماشية صدق الفائدة بحولها ولا يضمها إلى ماشيته وجبت فيها الزكاة فيز كمها بحول ماشيته ولكن ترك كل واحدة منها بحولها وكذلك كل فائدة من ذهب ووربح في ذهب أو ورق لا يضم منه شيء إلى غيره ولا يكون حول شيء منه الاحول نفسه وكذلك كل نتاج الماشية لا يجب في مثلها الصدقة فأما نتاج الماشية التي يجب في مثلها الصدقة فتصدق بحول أمهاتها إذا كان النتاج قبل الحول فإذا كان بعد الحول لم تعد لأن الحول قد مضى ووجبت فيها الصدقة

(باب السن التي تؤخذ من الغنم) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا إبراهيم بن محمد بن اسمعيل بن أمية عن عمرو ابن أبي سفيان عن رجل سمع ابن مسعر أن شاء الله تعالى عن مسعر أن بني عدى قال جاءني رجلان فقالا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا صدق أموال الناس فأخرجت لهما ماشاة ماضيا أفضل ما وجدت فرداها علي وقالان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا أن نأخذ الشاة الجلي فأعطيتهم ماشاة من وسط الغنم فأخذها (قال الشافعي) إذا وجد المصدق عند الرجل الغنم فعدها عليه فزعم أن بعضها ودبعة عنده وأنه استرها أو أنها ضال أو أن بعضها فائدة لم يحصل عليها الحول أو أن كلها فائدة لم يحصل عليها حول الصدقة لم يأخذ منها شيئا فان خاف كذبه أحلفه بالله عز وجل ثم قبل منه وإن شهد عليه شاهد أن له مائة شاة من أول السنة وآخرها لم تقبل شهادة الشاهدين حتى يشهد أنها هبة الغنم بأعيانها فإذا فعلوا أخذ منه الصدقة وإن لم يشهدوا على هذا أو ألقاها من شاة نعرفه بعينه ومنها شاة لا نعرفه فإذا كان ما يعرفه مما يحب فيه الصدقة أخذ منه الصدقة وإن كان مما لا يحب فيه الصدقة لم يأخذ منه الصدقة لأنه قد يكون له غنم بعينها ثم يفسد أخرى ولا يحول على التي أعاد الحول حتى يأتي المصدق ولا يجب عليه فيها الصدقة (قال) فان قطعوا الشهادة على مائة بعينها فقال قد بعنا ثم اشتريتها صدق ولم تؤخذ صدقة حتى يحول عليها حول من يوم اشتراها الشراء الآخر (قال الشافعي) وهكذا الأبل والبقر (قال الشافعي) وإذا غفل الرجل صدقته ثم ظهر غلبه أخذت منه الصدقة ولم يزد على ذلك (قال الشافعي) ولا يثبت أهل العلم بالحديث أن تؤخذ الصدقة وشرط أهل الغالب صدقته ولو ثبت قلنا به وإن كان الوالي عدل أبلغ الصدقة واضعها فله عقوبته إلا أن يدهي الجلالة فيكيف عن عقوبته وإن كان لا يضعها مواضعها لم يكن له أن يعززه

(باب الوقت الذي يجب فيه الصدقة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال أخذ الصدقة كل عام سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال محمد بن إدريس الشافعي) وهذا مما لا اختلاف فيه علمته في كل صدقة ماشية وغيرها ليست بمخرج الأرض أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن عقبة عن النخاس بن محمد قال لم يكن أبو بكر يأخذ في مال زكاة حتى يحول عليه الحول أخبرنا مالك عن الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمر بن حسين عن عائشة بنت قدامة عن أبيها قال كنت إذا جئت عثمان بن عفان يرضى الله تعالى عنه أقض من عطايا سائلي هل عندك من مال وجبت فيه الزكاة فان قلت نعم أخذت من عطائي كذا كذا المال وإن قلت لا دفع إلى عطائي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال أول من أخذ من الإعطية زكاة معاوية (قال الشافعي) العطاة فائدة فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول (قال) وإنما هو مال يؤخذ من التي من المشركين في دفع إلى المسلمين فانما ملكوه يوم دفع إليهم (قال الشافعي) كل مال لرجل وجبت فيه الزكاة فانما يجب فيه عليه بأن يحول عليه في بدلكه حول الامانة ثبت الأرض فان الزكاة يجب فيه حين يخرج من الأرض ويصغر وكذلك ما يخرج من الأرض من المعادن وما وجد في الأرض من الركاك (قال) فيجب على الوالي أن سبعت المصدقين قبل الحول فوافون أهل الصدقة مع حلول الحول فأخذون منهم صدقاتهم (قال) وأحب أن يكون يأخذها في الحرم وكذلك رأيت السعاة يأخذونها عندما كان الحرم في صيف أو شتاء ولا يجوز إلا أن يكون لها شهر

عليه وسلم في السفر وأقصر وقال حجر رضى الله عنه إن شئت فسم وإن شئت فاطر (قال) وإن قدم رجل من سفر نهرا فمطر كان له أن يأكل حيث لا يراه أحد وإن كانت امرأته حائضا فظهرت كان له أن يجامعها ولو ترك ذلك كان أحب إلى ولو أن مقيما في الصوم قبل الفجر ثم خرج بعد الفجر مسافرا لم يفطر يومه لأنه دخل فيه مقيما (قال المزني) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صام في نحرجه إلى مكة في رمضان حتى بلغ كسراع الغميم وصام

معلوم ولا نالو (١) أدرياً ما شهر هاجع الصنف جعلنا وقتها بغير الالهة التي جعلها الله تبارك وتعالى موافقة
 (قال) ولا يجوز أن تكون الصدقة تحب الأبال حول دون المصدق وأخذها المصدق إذا حال عليها الحول (قال
 الشافعي) وإن كانت الماشية مما تحب فيه الصدقة فتحب قبل الحول حسب نتائجها معاً وكذلك إن تحب
 قبل مضى الحول بطريقة حسب نتائجها معاً وعندهم الساعي بالتاج فإذا حال الحول ولم تنقص العدة
 قبض الصدقة (قال الشافعي) ولا بين أن يحب عليهم أن يعد عليهم المصدق بما يتبع بعد الحول وقبل
 قدومه أو معه إذا كان قدومه بعد الحول وإن تطوع به راب المال بأن يعد عليه فهو أحب إلى الله ولا
 أرى أن يجبر على ذلك وإن حال الحول على رب الماشية وما يشتهى مما تحب فيه الصدقة فتأخر عنه الساعي فلم
 يأخذها فعليه أن يخرج صدقتها فإن لم يفعل وهو ممكن له فهو ضامن لما فيها من الصدقة حتى يؤديه (قال
 الشافعي) وكذلك إن ذبح منها شيئاً أو وهبه أو باعه فعليه أن يعد عليه حتى تؤخذ منه الصدقة على عددها
 يوم يحول عليها (قال الشافعي) وكذلك إن باعها بعد ما يحول عليها الحول وقبل قدوم الساعي أو
 بعده وقبل أن يأخذها منه كانت عليه فيها الصدقة (قال) وهكذا الوعد بها الساعي ثم موت وقد أقامت بعد
 الحول ما يمكن الساعي أن يقضها فيه فتركه فإنه لا يمكن رب الماشية أن يقضها من أضعها فإذا
 اجتمع ما وصفت من انحول وأن يمكن الساعي قبضها مأكلاً ويمكن رب الماشية وضعها مأكلاً فلم يفعل ربهما
 ولا الساعي فهلكت فهي من ضمان رب الماشية وعليه صدقتها كما يكون ذلك فيما حال عليه الحول من
 ناض ماله وأمكنه أن يضعه موضعاً فلم يفعل حتى هلك منه فعليه فيه الزكاة (قال الشافعي) ولا يجوز عندي
 إلا هذا القول لأن السنة أن الصدقة تحب بالحول وليس للمصدق معنى إلا أن يبقى قبضها فبني ما وصفت من
 أن يحضرها حتى يقضها مع رأس السنة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن
 ابن شهاب أن أبا بكر وعمر لم يكرها بأخذان الصدقة فمشاة ولكن ينعان عليها في الجنب والخشب والسنن
 والصف لان أخذها في كل عام من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة (قال الشافعي) والاختلاف
 بين أحد علمه في أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الزكاة تحب في الماشية وغيرهما من المال إلا
 ما أخرجت الأرض (٢) من الحول ومن قال تكون الصدقة بالمصدق والحول خالف السنة وجعل مع الحول
 غير الصدقة وزعم أن استأخر المصدق سنة أو سنتين أن لا تحب الصدقة على رب المال حتى يقدم فإذا قدم
 أخذها مرة واحدة لا مراراً (قال) وإذا كانت لرجل أو ربوع شاة فلم يصدقها حتى مر بها أعوام ولم تر شيئاً
 فعليه فيها شاة وإن زادت شاة فعليه فيها شاة وإن زادت ثلاث شياه فعليه فيها أربع شياه إذا مر بها أربع
 سنين لأن كل شاة فضل عما تحب فيه الصدقة ثم تبقى أربعون فقها شاة (قال الشافعي) وأجب إلى لو كانت
 أربعون لآخذان يؤدي في كل سنة شاة لأنه ينقص عن أربعين وقد حالت عليها أحوال هي في كلها
 أربعون (قال الشافعي) ولو كانت عنده أربعون شاة فحال عليها حول فلم يصدقها ثم حال عليها حول ثان
 وقد ولدت وأخذت ثم مات الواحد وحال عليها حول ثالث وهي أربعون فقها شاتان شاة في أنها أربعون وشاة
 لأنها زادت على أربعين ثم ماتت الشاة الزائدة بعد ما وجبت فيها الصدقة لأن زيادة فقهمها لم يوجبها وقد أمكنه
 أدائها (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أربعون شاة ففقدت في أول السنة ثم وجدها في آخرها قبل الحول
 أو بعده كانت عليه زكاتها وكذلك لو ضل أخوها أو وهى خسون شاة أدنى في كل عام منها شاة لأنها كانت
 في ملكه وكذلك لو غصبها ثم أخذها أدنى في كل عام منها شاة (قال) وهذا هكذا في البقر والأبل التي
 فريضة منها وفي الأبل التي فريضة من الغنم فولان أحدهما أنها هكذا الآن الشاة التي فيها رقابها يباع
 منها بعير فؤخذ منها لم يأن بها رها وهذا أسسه القولين والثاني أن في كل خمس من الأبل حال عليها
 ثلاثة أحوال ثلاث شياه في كل حول شاة (قال) وإن كانت لرجل خمس وعشرون من الأبل فحال عليها
 في يده ثلاثة أحوال أدنى بنت فخاض للسنة الأولى ثم أربع شياه للسنة الثانية ثم أربع شياه للسنة الثالثة

وصام الناس معه ثم
 أنظر وأمر من صام
 معه بالافطار ولو كان
 لا يجوز فطره ما فعل
 التي صلى الله عليه وسلم
 (قال) ومن رأى الهلال
 وحده وجب عليه
 الصيام فأمر رأى هلال
 شوال حل له أن يأكل
 حيث لا يراه أحد ولا
 يعرض نفسه للهمة
 بتلف فرض الله والعقوبة
 من السلطان (قال) ولا
 أقبل على رؤية الفطر
 الأعدلين (قال المزني)
 هذا (٢) بعض لأحد قوله
 أن لا يقبل في الصوم
 الأعدلين (قال) حدثنا
 إبراهيم قال حدثنا
 الربيع قال الشافعي

(١) أدرياً ما شهرها كذا
 في النسخ جامع بين همة
 أدرياً والباق في قوله
 بأشهرها كتبه معصية
 (٢) قوله بعض لأحد
 قوله كذا في الأصل
 وفي نسخة يقض
 ويعبر اللفظ كتبه معصية
 (٣) قوله من الحول أي
 بالحول متعلق بقوله
 تحب كما هو ظاهر كتبه
 معصية

ولو كانت ابنة احدى وتسعين مضى لها ثلاث سنين أدى السنة الاولى حقين والسنة الثانية ابنتي لبون
والسنة الثالثة ابنتي لبون (قال) ولو كانت له مائة شاة فاشترى منها ثلثة احوال كانت فيها الاول
سنة ثلاث شاة ولكل واحد من السنتين الاخرتين شاتان (قال) ولو كان ترك الصدقة عاماً ثم أفاد
غصاء ترك صدقتها وصدقة الاولى عاماً آخر صدق الغنم الاولى لحولين والغنم الفائدة لحول لانه انما وجبت
عليه صدقتها عاماً واحداً

(باب الغنم تختلط بغيرها)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ولو كانت لرجل غنم فترتها طباء فولدت لم تعد الاولاد مع أمهاتها
بحال ولو كثروا ولادها حتى تكون مائة أو أكثر لم يكن فيها زكاة لانه لا زكاة في الطباء وكذلك لو كانت له
طباء فترتها تيوس فولدت لم يؤخذ منهم صدقة وهذا خلط طباء وغنم فان قيل فكيف أبطلت حق الغنم فيها
قيل انما قيل في الغنم ان زكاة ولا يقع على هذه اسم الغنم مطلقاً كما سميت للقرن في القتال ولا أنهم للبقول
كان أبو فرس أو أمه (قال) وهكذا ان زنا نور وحشي بقرة انسية أو نور انسي بقرة وحشية فلا يجوز شي
من هذا أخصية ولا يكون للهرم ان يذبحه (قال الشافعي) ولو زنا كبش ماعزة أو تبس ضائفة فتجبت كان
في نتائجها الصدقة لانها غنم كلها وهكذا الوزا ماموس بقرة أو نور ماموسة أو يحنجي عربية أو عري يحنجة
كانت الصدقات في نتائجها كلها لانها بقر كلها ألا ترى أن أبا نضدق الخت مع العرب وأصناف البقر كلها وهي مختلفة
وهي مختلفة الخلق ونصدق الجواميس مع البقر والدر بانية مع العرب وأصناف البقر كلها وهي مختلفة
(١) والضأن ينجح المعز وأصناف المعز والضأن كلها لان كلها غنم وبقر وابل (قال الشافعي) ولو كانت لرجل
أربعون شاة فضلت منها شاة قبل الحول لم يأخذ المصدق منها شيئاً فإذا وجدها فله ان يؤذي شاة يوم يحدّها
فان وجدها بعد الحول بشراً أو أكثر وقدمت غنمه كلها أو بعضها أو باعها فله ان يؤذي الشاة
التي وجدها الآن يرغب فيها أو يؤذي السن الذي وجب عليه فيضرب عنه لانه قد أحاط حين وجدها أنه
كانت عليه شاة

(باب اقتراق الماشية)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل بيلد أربعون شاة وبيلد غيره أربعون شاة أو بيلد
عشرون شاة وبيلد غيره عشرون شاة دفع الى كل واحد من المصدقين قيمة ما يحب عليه من شاة يقسمها مع
ما يقسم ولأحب أن يدفع في أحد البلدين شاة ويترك البلد الآخر لاني أحب أن تقسم صدقة المال حيث
المال (قال) وإذا كانت له أربعون شاة ببيلد فقال الساعي أخذ من شاة فاعله أنه انما فعله فيها نصف شاة
فعلى الساعي أن يصدقه وان اتهمه أحلفه وقبل قوله ولا يزيد على أن يحلفه بالله تعالى ولو أدى شاة في أحد
البلدين كرهت ذلك ولم أر عليه في البلد الآخر إعادة نصف شاة وعلى صاحب البلد الآخر ان يصدقه
بقوله ولا يأخذ منه وان اتهمه أحلفه بالله تعالى (قال) ولو كانت له بيلد مائة شاة وبيلد آخر مائة شاة
كان عليه فيها ثلاث شاة في كل بلد شاة ونصف الا زيادة فضل حسب الشاة على المائة كما وصفت في نصفي
الساكن بحساب (قال الشافعي) ولودفع الثلاث الشياه الى عامل أحد البلدين ثم أثبت عنده أن ماشيته
الغائبة قد تلفت قبل الحول كان على الساعي أن رد عليه شاتين لانه انما وجبت عليه شاة (قال) وسواء
كان احدي غنمه بالمشرق والاخرى بالمغرب في طاعة خليفة واحد أو طاعة والين مقرقين انما تحب عليه
الصدقة بنفسه في ملكه لا يواليه ولا يقرب البلد ولا بعده (قال) وهكذا الطعام وغيره إذا افرق (قال)
ولو أن رجلاً لاه ماشية فازدعن الاسلام ولم يقتل ولم يتب حتى حال الحول على ماشيته وقت ماشيته فان

لا يجوز ان يصام بشهادة
وجبل واحد ولا يجوز
ان يصام الا بشاهدين
ولاه الاحتياط (قال)
(٢) وان صحا قبل الزوال
أفطر وصلى بهم الامام
صلاة العيد وان كان
بعد الزوال فلا صلاة في
يومه وأحب أن ان
يصلى العبد من القد
لما ذكر فيه وان لم يكن
فابتن (قال المزني) وله
قول آخر أنه لا يصلي من
القد وهو عندي أقبس
لانه لو جاز ان يعصى جاز
في يومه وإذا لم يجز القضاء
فما أقرب الوقت كان فيها
بعده بعد ولو كان ضحى
غيمثل ضحى اليوم لزم
في صحا يوم بعد شهر لانه

(١) قوله والضأن ينتج
المعز الخ كذا في السبخ
وانظر كتبه معجمه
(٢) قوله وان صحا الخ
كذا في الاصل وعبارة
الام وان غا " أي هلال
ومضان وشوال " فجاءتهم
الينة أنهم صاموا يوم
القطر أفطروا أي ساعة
جاءتهم الينة فاب جاعتهم
الينة قبل الزوال صاموا
صلاة العيد الخ اه وبها
يعلم ما هنا كتبه من صحيحه

تاب أخذ صدقتها وان مات أو قتل على الردة كانت فيما تخمس فيكون خمس الأهل الجس وأربعة أخماسها لأهل النبي (قال الشافعي) ولو كانت بين رجلين أو بعون شاة لأحدهما في بلد آخر أو بعون شاة أخذ المصدق من الشربكين شاة ثلاثة أرباعها على صاحب الأربعة العائنة وربعها على الذي بعشرون لاغتم له غير هاتين أضمت كل مال رجل إلى ماله حيث كان ثم أخذته في صدقته (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أو بعون شاة في بلد أو بعون في بلد غيره فلما مضت له ستة أشهر باع نصف الأربعة من مشاهير من رجل فلم يقاسمه حتى حال الحول على غنمه وذلك بمعنى ستة أشهر من يوم باع غنمه أخذت منه شاة كلها عليه لأن حوله قد حال وعليه شاة تامة لو هلكت ما شاة شريكه فإذا حال حول شريكه بمعنى ستة أشهر أخرى أخذ من شريكه نصف شاة بخطئه ولا أورد على المأخوذه منه الشاة لاختلاف حولهما وان ضمت ما شتيا فبما اشتركا فيه (قال) ولو كان لرجل غنمان يجب عليه في كل واحدة منهما الزكاة وهما مختلفا الحولين ضمتا معا وأخذت من كل واحدة منهما بقدر حولها بالغاما بالغ

(باب أين تؤخذ الماشية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى على المصدق أن يأخذ الماشية على مياه أهل الماشية وليس عليه إذا كان لرجل ما أن تغذيه إلى أيهم ما شارب الماشية وعلى رب الماشية أن يوردها الماء لتؤخذ صدقتها عليه وليس للمصدق أن يجبس الماشية على الماء على ماشية غيره فيقتدي بها من حبسه بزيادة (قال الشافعي) وإذا جازت الماشية على الماء فعلى المصدق أن يأخذها في بيوت أهلها وأقاربهم وليس عليه أن يتبعها راعية (قال) ولو كلفهم الجميع التي يوردها إذا كان الظن ما كان ذلك ظنا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وإذا (١) اتنوا أخذ الصدقة منهم حيث اتنوا وعلى مياه موضعهم التي اتنوا إليها وحيث اتنوا وأدارهم (قال الشافعي) وإذا عظمت المؤونة وقلت الصدقة كان للمصدق أن يبعث من تخففه وتنبه إلى أهل الصدقة حيث كانوا فإذا أخذ صدقاتهم

(باب كيف تعد الماشية) قال الشافعي رحمه الله تعالى تضطر الغنم إلى حظار إلى حد أو جبل أو شئ قائم حتى يضيق طريقها ثم ترجع فسرير والطريق لا يحتمل الأشاة أو اثنين وبعد العاذق يدنيه بشر به ثم يأخذ الصدقة على ذلك العدد فإنه ليس عدد أحصى وأوخر من هذا العدد ولو ادعى رب الماشية أنه أخطأ عليه أعده العدد وكذلك ان ظن الساعي أن عاده أخطأ العدد

(باب تعجيل الصدقة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا فجاءته أبل من الصدقة فأمرني أن أقضه أنه (قال الشافعي) ويجوز للوالي أن يأخذ في أهل الصدقة أن يستسلف لهم من صدقات أهل الأموال إذا طابوا بها ففسلوا ولا يجبر رب مال على أن يخرج صدقته قبل محلها إلا أن يتطوع (قال الشافعي) وإذا استسلف الوالي من رجل شيئا من الصدقة أو مال لرجل غير صدقة القوم الذين تقسم صدقاتهم على من استسلفه أنه إن بقى من سهمان أهل الصدقات مثل ما أخذتهم (قال الشافعي) فإن استسلفهم فهلك السلف منه قبل أن يدفعه إليهم وقد فطر أو لم يفطر فهو ضمن لهم في ماله وليس كوالي النية الذي يأخذه فيما لا صلاح له إلا لأن أهل السهمان قد يكونون أهل رشد منه وأرشد ولا يكونون أهل رشد ويكون لهم ولادة دون (قال الشافعي) وإذا جاز أن يستسلف بعضهم دون بعض ثم يقضه من حق من استسلف له دون حق غيره (قال) فإن استسلف وال لرجل أو اثنين من أهل الصدقة بعد أو اثنين فدفع ذلك إليهما فأتلفا وما ناقبل الحول فله أن يأخذ مثل ما استسلف لهما من أموالهما لأهل السهمان لأنهم المالم يبلغا

مثل يضي اليوم (قال)
ومن كان عليه الصوم
من شهر رمضان لمرض
أو سفر فلم يقضه وهو
يقدر عليه حتى دخل
عليه شهر رمضان آخر
كان عليه أن يصوم الشهر
ثم يقضي من بعده الذي
عليه وكفركل يوم مدا
لمسكين بعد النبي صلى
الله عليه وسلم فإن مات
أطعم عنه وإن لم يكن
القضاء حتى مات فلا
كفارة عليه (قال) ومن
قضى متفسرا فجزأه
ومتابعا أحب إلى ولا
يصام يوم الفطر ولا يوم
النحر ولا بأمر من فرضا
أو نفلا (قال) وإن بلغ
حصاة أو ماليس بطعام

(١) اتنوا وقال اتنوا
القوم أي اتنوا من
منزل إلى منزل كذاني
كتب ألفه كتب معصمه

أو احتقن أو دأوى جرحه حتى يصل إلى جوفه أو استط حتى يصل إلى جوف رأسه فقد أفطر إذا كان ذا كرا ولا شيء عليه إذا كان ناسيا وإذا استنشق رفق فإن استيقن أنه قد وصل إلى (١) قوله فيكون قد عمل شيئا عليه الخ كذا في التسع وفي الكلام شيء سقط من التساخ يؤخذ من عبارة الزمخشري في المختصر ونصها ولو كان له مال لا يحب في مثله الزكاة فأخرج خمسة دراهم فقال ان أفدت مائتي درهم فهذه زكاتها لم يجز عنه لأنه دفعها بلا عيب حاله في مثله الزكاة فيكون قد عمل شيئا ليس عليه ان حاله عليه فيه حول وإذا عمل شيئين من مائتي شاة فقال الحول وقد زادت شاة أخذ منها شاة ثالثة فيجزئ عنه ما أعطى منه اهـ كتبه معصمه

الحول علمنا أنه لاحق لهما في صدقة حلت في حول لم يبلغه ولو ما تابعه الحول وقبل أخذ الصدقة كانا قد استوجبا الصدقة بالحول وإن أبطلت لهما عنهما (قال الشافعي) ولو ما تابعه من ضمن الوالي ما استسلف لهما في ماله (قال) ولو لم يجزنا ولو لهما قبل الحول فإن كان يسرها بما دفع اليها من الصدقة فأتينا أخذنا حقهما وورث لهما فلا يؤخذ منهما شيء وإن كان يسرها من غير ما أخذنا من الصدقة قبل الحول أخذناه مما أخذنا من الصدقة لأن العلم قد أحاط بالحول لم يأت الا وهما من غير أهل الصدقة فعلنا أنه أعطاهما ما ليس لهما ولم يؤخذ منهما ماؤه لانهما ملكاه فثبت النسيان في ملكهما وإن نقص ما أعطاهما من الصدقة أخذناه نافصا وأعطى أهل السهمان تاما ولا ضمان على المعطى لانه أعطيه ملكا له (قال) ولو قال قائل ليس لهما أخذ منه وعلى رب المال ان كان أعطاه غرمه وأعلى المصدق ان كان أعطاه كان يحد مذهبها والقول الاول الاصح والله أعلم لانه أعطيه ملكا له على معنى فلم يكن من أهله وإن ما ناقبل الحول وقد أسيرا ضمن الوالي ما استسلف لهما (قال) وسواء في هذا كله أي أصناف الصدقة استسلف (قال) ولو لم يكن الوالي استسلف من الصدقة شيئا ولكن رب المال تطوع وله ما تادرهم وأربعون شاة قبل الحول فأدى زكاة ماله ثم هلك ماله قبل الحول ووجد عين ماله عنده من أعطاهما إياها من أهل السهمان لم يكن له الرجوع على من أعطاه إياها لانه أعطاه من ماله متطوعا بغير ثواب ومضى عطاؤه بالتقص (قال الشافعي) ولو أعطاه رجلا فلم يعمل عليه الحول حتى مات المعطى وفي يد رب المال مال فيه الزكاة أدى زكاة ماله ولم يرجع على مال الميت لتطوعه بعطائه إياه وإن حال الحول ولا شيء في يدهم تجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه وما أعطى كاتصدق به أو أنفق (قال الشافعي) ولو لم يعمل الحول حتى أسير الذي أعطاه زكاة ماله من غير ماله فإن كان في يده مال تجب فيه الزكاة أدى زكاة ماله لانا علمنا أنه أعطاه من ماله لا يستوجب يوم تحل الزكاة لان عليه يوم تحل أن يعطيا قوما بصفة فإذا حال الحول والذي عمله إياها من لا يدخل في تلك الصفة لم تجز عنه من الزكاة وهذا يخالف للرجل يكون له الحق بعينه فيحله إياه وإذا حال الحول وهو موسر بما أعطاه لا يغيره أجر أعنه من زكاته (قال) ولو مات الذي عمل زكاة ماله قام ورثته فبما عمل من زكاة ماله مقامه فأجره ما ورثا من ماله من الزكاة أجر أعنه ولم يجز عنهم ما لم يجز عنه (قال) ولو أن رجلا لم يكن له مال تجب فيه الزكاة فأخرج خمسة دراهم فقال ان أفدت مائتي درهم فهذه زكاتها وأشاة فقال ان أفدت أربعين شاة فهذه صدقتها ودفعها إلى أهلها ثم أفاد مائتي درهم أو أربعين شاة ومال عليها الحول لم يجز عنه ما أخرج من الدراهم والغنم لانه دفعها بلا عيب مال تجب فيه الزكاة (١) فيكون قد عمل شيئا عليه ان حاله عليه حول فيجزئ عنه ما أعطاه منه (قال الشافعي) وهكذا التصدق بكفارة عين قبل أن يحلف فقال ان حنثت في عين فهذه كفارتها فاجبت لم تجز عنه من الكفارة لأنه لم يكن حلف ولو حلف ثم كفر لعنت ثم حنث أجر أعنه من الكفارة فإن قال قائل من أين قلت هذا قلت قال الله عز وجل فعالين أمتعن وأسرحن سرا جاحلا بقد الملتاع قبل السراح وفي كتاب الكفارات أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على عين فرأى غير ما حلف فيها فليكفر عن عينه ولو بات الذي هو خير منه (قال) وقد روي عن عدده من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يحلفون في كفرون قبل يجنثون (قال) وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تدرى أم ثبت أم لا لأن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف صدقة مال العباس قبل أن يحل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يبعث زكاة الفطرى التي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة

(باب النية في إخراج الزكاة) قال الشافعي رحمه الله تعالى لما كان في الصدقة فرض وتطوع لم يجز والله تعالى أعلم أن تجزى عن رجل زكاة يتولى قسمها الابنة أنه فرض وإذا تولى به القرض وكان لرجل أربع مائة درهم فأدى خمسة دراهم بنوى بها الزكاة عنها كلها أو بعضها أو بنوى بها ما وجب عليه فيها

أجزأت عنه لانه قد نوى بهانية زكاة (قال الشافعي) ولو أدى خمسة دراهم لا يحضره فيها نية زكاة ثم نوى
بعد ادائها انهما لم يحب عليه لم يحضر عنه من شئ من الزكاة لانه اذا اهاب لانه فرض عليه (قال الشافعي)
ولو كانت له اربعمائة درهم فأدى دينار عن اربعمائة درهم فبقيته عشرة دراهم أو أكثر لم يحضر عنه لانه غير
ما وجب عليه وكذلك ما وجب عليه من صنف فأدى غيره فبقيته لم يحضر عنه وكان الاول له تطوعا (قال
الشافعي) ولو أخرج عشرة دراهم فقال ان كان مالي الغائب سالما فهذه العشرة من زكاته أو نافله وان لم
يكن سالما فهي نافله فكان ماله الغائب سالما لم يحضر عنه لانه لم يقصد بالنية فيه اقصا قد فرض حالنا
جعلها مشرطة بين الفرض والنافلة (قال) وكذلك لو قال هذه العشرة دراهم عن مالي الغائب أو نافله (قال
الشافعي) ولو قال هذه العشرة الدراهم عن مالي الغائب أجزأت عنه ان كان ماله سالما وكانت له نافله ان كان
ماله عا طابق لم يحب عليه فيه الزكاة (قال) ولو كان قال هذه العشرة عن مالي الغائب ان كان سالما وان لم
يكن سالما فهي نافله أجزأت عنه وأعطاه اياها عن الغائب بنو به هكذا وان لم يقبله لانه اذا لم يكن عليه في ماله
الغائب زكاة فما أخرج نافله (قال الشافعي) ولو أخرج رجل عن مائتي درهم غائب عنه أو حاضرة
عنده خمسة دراهم فهلك الغائبة فان كان عمل الخمسة عن الحاضرة قبل حولها أو خطأ حولها فوأي أنه
قدم فاحرقها عنائهم علم أنه لم يتم حولها فهلك الحاضرة أو الغائبة قبل أن يحب فيها الزكاة فاراد أن يجعل
هذه الخمسة دراهم له عن ما شئ له آخرين لم يكن له ذلك لانه قصد بالنية في ادائها قصد ماله بعينه فلا يكون له
أن يصرف النية فيه بعد أن يدفع الدراهم الى أهلها (قال الشافعي) ولو لم يكن دفع الدراهم الى أهلها أو أخرجها
ليقسمها فله للماله كان له حبس الدراهم ويصرفها الى أن يؤديها عن الدراهم غيرها فجزئ عنه لانه لم
يقبض منه (قال الشافعي) ولو كان دفع هذه الدراهم الى والى الصدقة منطوقا بدفعها فأنفذها الى الصدقة
فهو تطوع عنه وليس له الرجوع بها على والى الصدقة اذا أنفذها ولا أن يجعلها بعد أن نفذت عن غيرها
(قال الشافعي) ولو لم ينفذها حتى هلك ماله قبل أن يحب عليه فيه الزكاة كان على والى الصدقة رد ماله
وأجزأ هو أن يجعلها عن غيرها (قال الشافعي) وإذا أخرج رجل خمسة دراهم فقال هذه من زكاته مالي
قبل محل الزكاة أو بعده فكان له مال يحب فيه الخمسة أجزأ عنه وان لم يكن له مال يحب فيه الخمسة فلهي
نافله ولو كان له ذهب فأدى ربع عشرة ورثا أو ورق فأدى عنه ذهب لم يحضره ولو يؤدي عنه الاماوجب
عليه (قال) وان كان له عشرون دينارا فأدى عنها نصف دينار دراهم فبقيته لم يحضر عنه أن يؤدي الاذهب
(قال الشافعي) وكذلك كل صنف فيه الصدقة بعينه لا يحضر به أن يؤدي عنه الاماوجب عليه بعينه لا البدل
عنه اذا كان موجودا ما يؤدي عنه (قال الشافعي) وانما قلت لا يحضر الزكاة الابنية لانه ان أعطى
ماله فوضا نافله لم يحضر أن يكون ما أعطى فرضا لابنية وسواء نوى في نفسه أو تكلم بأن ما أعطى فرض
(قال الشافعي) وانما معني أن جعل النية في الزكاة كنية الصلاة لاقتراق الزكاة والصلاة في بعض
حالتها ألا ترى أنه يحضر أن يؤدي الزكاة قبل وقتها ويحضر به أن يأخذها والى منه بل يطلب نفسه فجزئ
عنه وهذا لا يحضر في الصلاة (قال الشافعي) واذا أخذ الوالي من رجل زكاة بلانية من الرجل في دفعها
اليه أو بنية طاعة كان الرجل أو كارهها ولا نية والى الا أخذها في أخذها من صاحب الزكاة وله نية فهي
تجزئ عنه فليجزئ في القسم لها أن يقسمها عنه وليه أو السلطان ولا يقسمها بنفسه كما يؤدي العدل عن بدنه
بنفسه (قال الشافعي) وأحب الى أن تتولى الرجل قسمتها عن نفسه فكون على يقين من ادائها (قال
الشافعي) واذا أأاد الرجل مانسة فلم يحل عليها حول حتى جاءه الساعي فقلوعه بان يعطه صدقتها كان
للساعي قبولها منه واذا قال خذها فتعجبها اذا حال الحول جاز ذلك (قال الشافعي) فان أخذ الساعي على
أن يعجبها اذا حال الحول فقسمها ثموت ما شئته قبل الحول فعليه رد ما أخذ منه فان لم يغير فعله رد
ما أخذ منه الساعي من سهمان أهل الصدقة التي قبضها الساعي منه (قال الشافعي) وان دفعها رب المال

الراس أو الجوف في
المضضة وهو عامد ذاكر
لصومه أظفر (وقال) في
كتاب ابن أبي ليلى لا يلزمه
حتى يحدث ازدا اذا فاما
ان كان أراد المضضة
فسبقه لادخال النفس
واخراجه فلا يعيد وهذا
خطأ في معنى النسيان
أو أخف منه (قال
المرزقي) اذا سكن
الأكمل لا يشك في الليل
في وافي الفجر فمقطرا
باجماع وهو بالنسيان
أشبه لان كلامه لا يعلم
أنه صائم والسابق الى
جوفه الماء يعلم أنه صائم
فاذا أظفر في الاشبه
بالتام كان الا بهد
عندي أولى بالفطر

(قال الشافعي) وان
اشتهت الشهوة وعلى
أسير فتحرى شهر رمضان
فوافقه أو ما بعده أجزاء
والصائم أن يكتمل وينزل
الحوض فيفطس فيه
ويحجم كان ابن عمر
يحجم صائماً (قال) وما
سمعت من الربيع قال
الشافعي ولا أعلم في
الجماعة شيئاً ثبت ولو
ثبت الحديثان حديث
أفطر الحاجم وحديث
آخر أن النبي صلى الله
عليه وسلم احتجم وهو صائم
فإن حديث ابن عباس
احتجم وهو صائم ناسخ
للأول (٢) وإن فيه بيان
وأنه زمن الفتح وهجامة
النبي صلى الله عليه وسلم

(١) ترى مرة وترك
الخ كذا في السمع ولعل
في الكلام تحريفاً
وعبارة المرنى في المختصر
قال الشافعي وإن كانت
العوامل ترى مرة
وترك أخرى أو كانت
غنائم تلحق في حسين
وترى في آخر فلا يبين
في الخ كتبه مختصه
(٢) وإن فيه بيان وأنه
زمن الفتح كذا في الأصل
وأحسن العبارة محسرة
فخرها كتبه مختصه

البسه ولم يعلم أن الحول لم يحل عليها فقسمها الساعي ثم موت غنم الدافع لم يكن له أن يرجع على الساعي بشئ
وكان متطوعاً بما دفع (قال) وإذا تطوع الرجل قبل الحول بأن يؤدي صدقة ماشيته فأخذت وهي مائتان
فهي مائتان فحال عليها الحول وقد زادت شاة أخذت منها شاة ثالثة ولا يسقط عنه تقديمه الشاتين الحق عليه في
الشاة الثالثة لأن الحق إنما يجب عليه بعد الحول كالأول أخذت منها مائتان فحال عليه الحول وليس فيها إلا شاة
ردت عليه شاة

(باب ما يسقط الصدقة عن الماشية)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في شاة الغنم كذا فإذا
كان هذا ثبت فلازكته في غير الشاة من الماشية (قال الشافعي) ويروى عن بعض أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم أن لس في الأبل والبقر العوامل صدقة (قال الشافعي) ومثلها الغنم تغلف (قال الشافعي)
ولا يبين لي أن في شئ من الماشية صدقة حتى تكون شاة والسائمة الرابعة (قال) وذلك أن يجتمع فيها أمران
أن يكون لها مؤنة العلف ويكون لها غناء الرعي فأما أن علفت فالعلف مؤنة تحيط بكل فضل لها وتريد أو
تقارب (قال الشافعي) وقد كانت النواضع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خلفائه فلم أعلم أحداً
يروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ منها صدقة ولا أحد من خلفائه ولا أشك أن شاء الله تعالى أن قد
كان يكون للرجل النخس وأكثر وفي الحديث الذي ذكرت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شاة الغنم
كذا وهذا يشبه أن يكون يدل على أن الصدقة في السائمة دون غيرها من الغنم (قال الشافعي) وإذا كانت
لرجل نواضع أو بقر حوث أو أبل حولة فلا يبين لي أن فيها الزكاة وإن بطلت كثيرا من السنة ووعت فيها الأنهار
غير السائمة والسائمة ما كان راعياً بعده (قال الشافعي) وإن كانت العوامل (١) ترى مرة وترك أخرى أو
زناً وترك في غيره فلم يصفح عليها أو كانت غنائم هكذا علف في حين وترى في آخر فلا يبين لي أن يكون في
شئ من هذه صدقة ولا أخذها من مالكها وإن كانت في أديت عنها الصدقة إن شاء الله تعالى واخترت أن
هي أن يفعل

(باب المبادلة بالماشية)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا كانت لرجل ماشية من أبل فبادل بها إلى بقر أو أبل بصف من هذا صفاعة
أو بادل معزى بقر أو أبل بقر أو باعها بعمال عرس أو نقد فكل هذا سواء فإن كانت مبادلتها به قبل الحول
فلازكاة عليه في الأولى ولا الثانية حتى يحول على الثانية الحول من يوم ملكها وكذلك إن بادل بالتي ملك
آخر قبل الحول إلى ماشية أخرى لم يكن عليه فيها زكاة وأكرهه الله أن كان فراها من الصدقة ولا يوجب
القرار الصدقة إنما يوجبها الحول والمالك (قال الشافعي) وإن بادل بها بعد أن يحول عليها الحول أو باعها
ففي التي حال عليها الحول الصدقة لانها مال قد حال عليها الحول وسواء كان ذلك قبل قدم المصدق أو بعده
(قال الشافعي) وإذا بادل بها أو باعها بعد الحول ففيها الصدقة وفي عقيدتها ما قولنا أحدهما أن مبادلتها
بالمال يبين أن يرد البيع لأن ما أخذ منها من الصدقة نقض مما بيع أو يبيح البيع ومن قال بهذا القول قال
وإن أعطى رب المال البائع المصدق ما وجب فيها من ماشية غيرها فلا خيار للبتاع ولا للمبادل لأنه لم ينقص من
البيع شئ (قال) والقول الثاني أن البيع فاسد لأنه باع ماله ولا ماله فلا خيار إلا أن يحدد فيها بيعاً
مستأنفاً (قال الشافعي) ولو أن رجلاً بادل بغيره لم قبل أن يحول عليها الحول إلى غنم أو غيرها فحال حولها
في يد المبادل الآخر بها ثم ظهر منها على عيب بعد الحول الأول الذي قبل المبادلة فكان ردها باهق قبل الحول
أو بعده فسواء ولازكاة فيها على مالكها إلا أن يخر بالبدل لأنه لم يحل عليها الحول من يوم ملكها ولا على المالك

الاول لانه بادل بها قبل الحول فخرجت من ملكه ثم رجعت اليه بالعيب فبستأف بها حولا من يوم ملكها بخيار المبادل بها الذي رد بها بالعيب (قال الشافعي) ولو بادل بها قبل الحول وقضها المشتري لها بالبدل أو التقد فقامت في يده حولا أو لم يقضها فقامت في ملكه حولا ثم أراد ردّها بالعيب لم يكن ذلك له لانها قد وجبت عليه فيها صدقة منها وهي في ملكه فلا يكون له أن ردّها ناقصة عما أخذها عليه ويكون له أن يرجع بالعيب من أصل الثمن (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها فاقاله قهار بها الاول وهو يعلم أن الزكاة وجبت فيها أخذت الزكاة من ربحه الثاني الذي حال عليها في يده حولا (قال الشافعي) ولو بادل رجل بأربعين شاة ولم يحصل عليه حولا في يده إلى أربعين شاة لم يحل عليه حولا في يده صاحبه بمبادلة صحيحة لم يكن على واحد منهما فيها صدقة حتى يحول على كل واحد منهما ما حولا وهي في يده (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها وكانت المبادلة فاسدة كان كل واحد منهما ما لم يملكها من قبل الحول (قال الشافعي) ولو باع رجل ما شتره قبل الحول أو بادل بها على أن البايع يتخير وقضها المشتري حال عليها حولا البايع في يد المشتري أو لم يبيعها حتى حال عليها حولا في يده ثم اختار البايع رد البيع كانت عليه فيها صدقة لأنها لم تخرج من ملكه قبل الحول ولو اختار امضاء البيع بعد حولها وجبت أيضا عليه فيها صدقة لأنها لم تخرج من ملكه إلا بعد الحول

(باب الرجل يصدق امرأة)

(قال الشافعي) ولو أصدق رجل امرأة أربعين شاة بغير أعيانها أو قال أربعين شاة في غنم هذه ولم يشتر لها بأعيانها ولم يقضها إياها فالصدقة عليه وليس لها من ما شترته في الوجهن أما الأولى فعليه أربعون شاة بصفة وأما الثانية فعليه مهر مثلها ولو أصدقها إياها بأعيانها فاقضها إياها أو لم يقضها إياها فأى ذلك كان فلا زكاة عليه فيها (قال) وإذا حال عليها حولا وهي في ملكها فاقضتها أو لم تقضها فأنزلت زكاتها ثم طلقها رجع عليها بنصف الغنم ونصف قيمة الشاة التي أخذت منه وإن لم تؤدّها وقد حال عليها الحول في يدها أخذت منها الشاة التي وجبت فيها ورجع عليها بنصف الغنم ونصف قيمة الشاة التي أخرجت من زكاتها ولو أدت عشاها من غير هار جمع عليها نصفها سواء لأنه لم يؤخذ منها شيء في يدها إذا كانت الغنم بحالها يوم قبضتها منه أو أصدقها إياه لم ترد ولم تنقص (قال الشافعي) ولو وجبت عليها فباشاة فلم تخرجها حتى أدت نصفها إليه حين طلقها أخرجت من النصف الذي في يدها شاة فإن كانت استهلك ما في يدها منها أخذ من النصف الذي في يدها ورجع عليها بقيتها (قال الشافعي) وهكذا لو كانت امرأة التي تزكيتها هذه الغنم بأعيانها أمة أو مدبرة لأن سيدها مال ما ملكت ولو كانت مكاتبه أو ذمية لم يكن عليها فيها صدقة (قال) وهكذا إذا في البقر والأبل التي فرضتها منها فأما الأبل التي فرضتها من الغنم فتخالفها فيها وصفت وفي أن يصدقها تخمس الأبل ولا يكون عندها شاة ولا ما تشترى شاة فباع منها بغير فئوخذ من غنمه شاة ورجع عليها بغير بن ونصف إذا طلقها قبل الدخول (قال) وهكذا إذا رآهم يبيعها بدراهم أو دنائير والدنائير يبيعها بدناير أو دراهم لا يختلف لأزكاته في البيعين فيها حتى يحول عليه حولا من يوم ملكه

(باب رهن المشاة)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل غنم حال عليها حولا فليخرج صدقتها حتى رهنها أخذت منها الصدقة وكان ما بقي بعد الصدقة رهنها وكذلك الأبل والغنم التي فرضتها منها وإن كان الرهنين باع الراهن على أن يرهنه هذه المشاة التي وجبت فيها الزكاة كان له فسخ البيع لأنه رهنه شيئا قد وجب

بعده وأكره العال لأنه
يجب الرهن (قال) وصوم
شهر رمضان واجب على
كل بالغ من رجل وامرأة
وعبد ومن احتلم من
الغلمان أو أسلم من
الكفار بعد أيام من
شهر رمضان فانهم ما
يستقبلان الصوم ولا
قضاء عليها فيما مضى
وأحب للصائم أن ينزه
صيامه عن اللغو القبيح
والشاة وإن شرب من
يقول إن صائم للغدير
في ذلك عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
(قال) والشيخ الكبير
الذي لا يستطيع الصوم
ويقدر على الكفارة
يتصدق عن كل يوم عدد

من حنطة (١) وروى عن ابن عباس في قوله جل وعز وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين قال المرأة الهسم والشخ الكبير الهسم بفطران ويطعمان لكل يوم مسكينا (قال الشافعي) وغيره من المفسرين يقرئونها يطبقونه وكذلك تقرأها وتزعم أنها نزلت حين نزل فرض الصوم ثم نسخ ذلك (قال) وأخر الآية

(١) قوله وروى عن ابن عباس في قوله جل وعز وعلى الذين يطبقونه الخ عبارة الكشاف بعد أن فسر الآية على القراءة المشهورة وقرأ ابن عباس يطبقونه ففعل من الطوق أى يكافونه أو يقلدونه ويقال لهم صوموا عنه يطبقونه بمعنى يتكفونه ويطبقونه بأغنام التاء في الطباء ويطبقونه ويطبقونه بمعنى يتكفونه وأصله يطبقونه ويطبقونه على أنهم آمن فيعمل وتقعيل من الطوق اه ملخصا وهذا أعلم ما هنا كتبه مصححه

لغيره بعضه فكان كن وهن شيأه وشيأه له وكذلك أخرج عنها الشاة من غيرها كان البائع الخياط وكان كن باع شيأه وشيأه له ثم هلك الذي ليس له فالبائع أخيار بكل حال لان عقد الرهن كان رهنا لا يمك (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها فربها بعد الحول ووجب عليه في ابل له أربع شاة أخذت من الغنص صدقة الغنم ولم يؤخذ منها صدقة الابل وسبع من الابل فاشترى منها صدقتها (قال الشافعي) ولو كان عليه في الغنم شيء من صدقتها عمن أو ثلاثة وهي فيها أخذت منها صدقة ماضية وكان ما بقي رهنا (قال) ولو كانت له غنم غيرها وجبت فيها زكاة فلم يؤدها حتى استهلك الغنم لم يؤخذ من غنم المروهة زكاة الغنم غيرها وأخذ بان يخرج زكاة الغنم غيرها من ماله فان لم يؤدها لم يوجب له مال وفلس فباع الغنم الرهن فان كان منها فضل بعد حق المرتهن أخذت زكاة الغنم غيرها منه وان لم يفضل منها فضل كان ديناً عليه متى أسير أدها وصاحب الرهن أحق برهنه (قال الشافعي) ولو كان الرهن فاسدا في جميع المسائل كان كمال له يخرج من يده لا يتخالف في أن يؤخذ منه الصدقة التي فيه وفي غيرها فأخذ غراما مع المرتهن (قال الشافعي) ولو رهن رجل بالافر بضتها الغنم فحلت فيها الزكاة ولم يؤدها فان كان له مال أخذت منه زكاتها وان لم يكن له مال غيرها فربها بعد ما حلت الصدقة فيها لم يؤدها أخذت الصدقة منها وان كان رهنا قبل أن تحل فيها الصدقة ثم حلت فيها الصدقة فلم يوجد له مال ففيها قولان أحدهما أن يكون مقلسا وتباع الابل فيأخذ صاحب الرهن حقه فان فضل منها فضل أخذت منه الصدقة والا كان ديناً عليه متى أسير أدها وغرامؤه يحاصرون أهل الصدقة من بعد ما يقضى المرتهن رهنه والثاني ان نفس الابل مرتبته من الأصل عا فيها من الصدقة بقي حلت فيها الصدقة بيعت فيها على مالكها ومهرتم بها فكان لمرتهن الفضل عن الصدقة فيها وهذا أقول (قال الشافعي) واذا رهنتم الماشية فنجبت فالتناج خارج من الرهن ولا يباع ما خض منها حتى تضع الآن يشاء ربها الراهن فاذا وضعت بيعت بالاعى الرهن دون الولد

(باب الدين في الماشية) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا كانت لرجل ماشية فاستاجر عليها أجراء في مصلحتها بن موصوفة أو بغير من يملك باسمه فحال عليها حول ولم يدفع منها أجر أجازت هاتئ نفسها الصدقة وكذلك ان كان عليه دين أخذت الصدقة وقضى دينه منها وما بقي من ماله وأستاجر رجل رجلا ببيع من ماله أو بغيره منها أو بغيره فاستاجر فان أخرجهما منه فكانت زكاة زكاهما وان لم يخرجهما منه فهي ابله وهو خليط بها يصدق مع رب المال الذي فيها وفي الحرث والورق والذهب سواء وكذلك الصدقة فيها كلها سواء

(باب ان لا زكاة في الخيل) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وابن عيينة كلاهما عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عدوه ولا في نفسه صدقة (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن حكيم بن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن عراك بن مالك عن أبي هريرة مثله موقوفا (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سألت سعد بن المسيب عن صدقة البراذن فقال وهل في الخيل صدقة (قال الشافعي) فلا زكاة في خيل بنفسها ولا في شيء في الماشية عدا الابل والبقر والغنم بدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا صدقة في الخيل فان لم تعلمه صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة في شيء من الماشية غير الابل والبقر والغنم (قال الشافعي) فاذا اشترى شيئا من هذه الماشية أو غيرها مما لا زكاة فيه للتجارة كانت فيه الزكاة بنية التجارة والشرائها بالابانة نفسه مما يحب فيه الزكاة

يدل على هذا المعنى لان

الله عز وجل قال

فنديه طعام مسكين

فمن افلح عن خيرنا فاذعلى

مسكين فهو خير له ثم قال

وان تصوموا خير لكم

قال فلا يأمر بالصيام

من لا يطيقه ثم بين

فقال فمن شهد منكم

الشهر فليصمه الى

هذا نذهب وهو أشبه

بظاهر القرآن (قال

المزني) هذا بين في التزيل

مستغنى فيه عن التأويل

(١) قوله لما ملكه كذا

في السخ ولعل فيه

تحريفاً من التنايح

والوجه لا يملكه كسبه

معجمه

(٢) كتب في هذا الموضع

من نسخة السراج البلقي

ما نصه اعلم ان الربيع

ذكر الزكاة في مال المرن

في أبواب ميراث القوم

المال فقد ذكره هنالك

تبعاله وهذا موضع قال

الشافعي واذا كان لرجل

مال تجب فيه الزكاة

فازد عن الاسلام الخ

كتبه معجمه

(٣) قوله فان قال كذا

في السخ وانظر أين

الفاعل ولعله سقط من

الناسخ أو قال يحرف

عن قبل كتبه معجمه

(باب من تجب عليه الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجب الصدقة على كل مالك تام الملك من الارحار وان كان صبياً ومعتوها
أو امرأة لا افراف في ذلك بينهم كما يجب في مال كل واحد من مالهما بوجه من الوجوه جناية أو ميراث منه أو
نفقة على والده أو ولد من محتاج وسواء كان في الماشية والزروع والناض والعتارة وزكاة الفطر لا يختلف
(قال) واذا كانت بعد ماشية وجبت فيها الصدقة لانها مال مولاه وضمت الى ملك مولاه حيث كان ملك مولاه
وهكذا الغنم والمدر وأموال ولدان مال كل واحد منهم ملك للمولاه وسواء كان العبد كافراً أو مسلماً لانه مملوك
للسيد (قال الشافعي) فاما مال المكاتب من ماشية وغيره فليس به أن يكون لازكاته لانه خارج من ملك
مولاه ما كان مكاتباً (١) لما ملكه مولاه إلا أن يهرز من ملك الكتاب غير تام عليه الأثرى أنه غير جائز فيه
هبة ولا جيرة على النفقة على من اجبر الحرة على النفقة عليه من الولد والوالد واذا اعتق المكاتب قبله كل
استفاد من ساعته اذا حال عليه الحول من يوم عتق صدقه وكذلك اذا عجز فله كمال استفاد مسد من متاعه
اذا حال عليه حول صدقه لانه حيث ذمت ملك كل واحد منهما عليه (٢) قال الشافعي واذا كان لرجل مال
تجب فيه الزكاة فارتد عن الاسلام وهرب أو جن أو عتق أو حبس ليستتاب أو يقتل فحال الحول على ماله من
يوم ملكه ففيه ما قولنا أحده أن فيها الزكاة لان ماله لا يعد وأن عتق على رده فيكون للسلب وما كان
لهم ففيه الزكاة أو يرجع الى الاسلام فيكون له فلا تسقط الردة عنه شيئاً واجب عليه والقول الثاني أن
لا يؤخذ منه شيء حتى ينظر ان أسلم تلك ماله وأخذت زكاته لم يكن يسقط عنه الفرض وان لم يؤجر
عليها وان قتل على رده لم يكن في المال زكاة لانه مال مشرك مغنوم فاذا صار لانسان منه شيء فهو كالغائدة
ويستقبله حولاً ثم زكاه ولو أقام في رده زماناً كان كما وصفت ان يرجع الى الاسلام أخذت منه صدقة
ماله وليس كالذي المنوع المال بالحره ولا بالمعرب ولا المشرك غير الذي تجب فيه ماله زكاة قط إلا
تري أنا أمره بالاسلام فان امتنع قتله وأنا نحكم عليه في حقوق الناس بأن نلزمه (٣) فان قال فهو لا يؤجر
على الزكاة قبل ولا يؤجر عليها ولا غيرهما من حقوق الناس التي تلزمه ويحيط أجره فيما أدى منها قبل أن
يرتد وكذلك لا يؤجر على أن يؤخذ الدين منه فهو يؤخذ

(باب الزكاة في أموال البتاني)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال الناس عبد الله حل وعز فلكنهم ما شاء أن يملكهم وفرض عليهم فيما
ملكهم ما شاء لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون فكان فيما آتاهم أكثر مما جعل عليهم فيه وكل أنهم فيه
عليهم حل ثأوه فكان فيما فرض عليهم فيما ملكهم زكاة أن في أموالهم حقال لغريمهم في وقت على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم فكان حلالاً لهم ملك المال وحراماً عليهم حبس الزكاة لانه ملك لغريمهم في وقت كما
ملكهم أموالهم دون غيرهم فكان ينفق فيها وصفت وفي قول الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
أن كل مالك تام الملك من حله مال فيه زكاة سواء في أن عليه فرض الزكاة بالغا كان أو صبياً ومعتوها أو
صبيلاً كمال مالك ما حله صاحبه وكذلك تجب في ملكه ما يجب في ملك صاحبه وكان مستغنياً بما وصفت من
أن على الصبي والمعتوه الزكاة عن الاحاديث كما يلزم الصبي والمعتوه نفقة من تلزم الصبي البالغ نفقة ويكون
في أموالهما جناية عليهم ما على أموال الناس كما يكون في مال البالغ العاقل وكل هذا حق لغريمهم في أموالهم
فكذلك الزكاة والله أعلم وسواء كل مال اليتيم من ناض وماشية وزروع وغيره فما وجب على الكبير
البالغ فيه الزكاة وجب على الصغير فيه الزكاة والمعتوه وكل حر مسلم وسواء في ذلك الذكر والأنثى أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح عن يوسف بن ماهل ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال ابتغوا في مال اليتيم وفي أموال السامى حتى لا تذهبوا وأولاستهلكها الصدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن معمر بن أيوب بن أبي نجيمة عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب قال رجل ان عندنا مال يتيم قد أسرع فيه الزكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تلتقي أنا وأخوين لي يتيمين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة

(باب زكاة مال اليتيم الثاني) أخبرنا الربيع قال قال الشافعى الزكاة في مال اليتيم كافي مال البالغ لأن الله عز وجل يقول خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها فاليتيم يخص بالادون مال وقال بعض الناس إذا كانت اليتيم ذهب أو ورق فلا زكاة فيها واحتج بأن الله يقول أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وذهب إلى أن فرض الزكاة إنما هو على من وجبت عليه الصلاة وقال كيف يكون على يتيم صغير فرض الزكاة والصلاة عنه ساقطة وكذلك أكثر الفرائض ألا ترى أنه يرضى وبشراب الخمر فلا يحد ويكفر فلا يقتل واحتجوا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع العلم عن ثلاثة ثم ذكروا الصبي حتى يبلغ (قال الشافعى) رحمه الله لبعض من يقول بهذا القول ان كان ما احتجيت على ما احتجيت فأنت تارك مواضع الحق قال وابن قلت زعمت أن الماشية والزروع إذا كان اليتيم كانت فیهما الزكاة فان زعمت أن لا زكاة في ماله فقد أخذته في بعض ماله ولعله لا أكثر من ماله وظلته فأخذت ما ليس عليه في ماله وان كان قد أخلا في الأرض لأن في ماله الزكاة فقد تركت زكاة ذهب وورقه أرايت لو جاز لأحد أن يفرق بين هذا فقال أخذ الزكاة من ذهب وورقه ولا أخذها من ماشيته وزرع هل كانت الحقبة عليه الآن يقال لا بعد وأن يكون داخل في معنى الآية لأنه لم يمسلم فتكون الزكاة في جميع ماله أو يكون خارجا منها بأنه غير بالغ فلا يكون في شيء من ماله الزكاة أو أرايت إذ زعمت أن على وليه أن يخرج عنه زكاة النضر فكيف أخرجه من ماله زكاة وأدخلته في أخرى أو أرايت إذ زعمت أنه لا فرض للصلاة عليه فذهب إلى أن الفرائض تثبت معا وتزول معا وان الخاطمين بالفرائض هم البالغون وان الفرائض كلها من وجه واحد ثبت بعضها بقوت بعض وبزول بعضها زال والبعض حتى فرض الله عز كره على المستعدة من الوفاة أربعة أشهر وعشرا ثم زعمت أن الصغيرة داخلية في معنى فرض العدة وهي رضيع غير مدخول بها أو أرايت إذ فرض الله عز وجل على القاتل الدية فسنها رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بجنابة القاتل خطأ كيف زعمت أن الصبي إذا قتل إنسانا كانت فيه دية وكيف زعمت أن الصبي في كل ما جرى على عبد وحر من جنابة لها أرض أو أفسدها من متاع أو استهلكه من مال فهو مضمون عليه في ماله كما يكون مضمونا على الكبير وجناتيه على عاقلة اليس قد زعمت أنه داخل في معنى فرائض خارج من فرائض غيرها أو أرايت

(قال الشافعى) ولا أكره في الصوم السؤالي بالعود الرطب وغيره وأكرهه بالشمى أحب من خلافه فم الصائم

(باب صوم التطوع)

(قال الشافعى) أخبرنا سفيان عن طلحة بن يحيى بن طلحة عن عمنه عائشة بنت طلحة أنها قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت خبنا لك حسبا فقال أما لي كنت أريد الصوم ولكن قر به قال وقد ضام رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره حتى بلغ كراع التميم ثم افطروا ركع عمر ركعة ثم انصرف فقيل له في ذلك فقال اغماها تطوع عن شيء شاء

اليس بخارج من فرض الزكاة فإذا خرج من فرض الزكاة أو يكون خارجا من فرض الصلاة أولايت ان كان ذمالم فساغر أفلس له أن ينقص من عدد الحضر أف يكون له أن ينقص من عدد الزكاة بقدر ما نقص من الصلاة أرايت لو أغنى عنه سنة ليس تكون الصلاة عنه مرفوعة أف تكون الزكاة عنه مرفوعة من تلك السنة أو أرايت لو كانت أمر أتخص عشر أو تطهره عنه عشر وتخص عشر ليس تكون الصلاة عنهم مرفوعة في أيام حيضها وأما الزكاة عليها في الحول أفرفع عنها في الأيام التي حاضتها أن تحبس عليها في عدد أيام السنة فإن زعمت أن هذا ليس هكذا فقد زعمت أن الصلاة تثبت حيث تسقط الزكاة وأن يكون قياسا على غيره أو أرايت المكاتب ليس الصلاة عليه ثابتة وان زكاة عليه عندئذ ثلاثة فقد زعمت أن من البالغين الأحرار وغير الأحرار والمسلمين من ثبت عليه بعض الفرض دون بعض قال فانا رويناه عن النخعي وسعيد بن جبير وسفيان بن عمار عن التابعين أنهم قالوا ليس في مال اليتيم زكاة فقيل له ولم

تكن لسانجة بنى حماد كزنا ولا يغيره مما العائسند كره الاماروت كنت محجوجابه قال واين قلت زعت
 ان التابسين لوقالوا كان لك خلا فهم برأيك فكيف جعلتهم حجة لاتعدوان يكون ماقلت من ذلك كما قلت
 فخطئي يا حجاج بن لسانجة قلت في قوله أو يكون في قولهم حجة فخطئي بقولك لسانجة فيه وخلافهم بالكثير
 في غير هذا الموضوع فاذا قيل لك لم نالقتهم قلت انما الحق في كتاب أوسنة أو أربعين بعض أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم أو قول عامة المسلمين لم يختلفوا فيه أو قاس داخل في معنى بعض هذا ثم أنت تخالف بعض
 مارويت عن هؤلاء هؤلاء يقولون فيما رويت ليس في مال اليتيم زكاة وأنت تعمل في الأكثر من مال اليتيم
 زكاة قال ففسدروا بناعن ابن مسعود أنه قال أحص مال اليتيم فاذا بلغ فأعله بما مر عليه من السنين قلنا
 وهذه حجة عليك لو لم يكن لنا حجة غير هذا هذا لو كان ثابت عن ابن مسعود كان ابن مسعود أمر والي اليتيم أن
 لا يؤدى عنه زكاة حتى يكون هو بنوى أداءها عن نفسه لانه لا يأمر بأحصاء أمر عليه من السنين وعدد
 ماله الا يؤدى عن نفسه ما وجب عليه من الزكاة مع أنك ترع أن هذا ليس بثابت عن ابن مسعود من
 وجهين أحدهما أنه منقطع وأن النبي رواه ليس يحافظ ولولم يكن لنا حجة بما أوجدناك الآن أصل مذمونا
 ومذهبتنا من أن لا تخالف الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن تخالفه غيرهم منهم كانت لنا
 بهذه حجة عليك وأنتم تروون عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه ولي بنى أبي رافع أيا ما فكان يؤدى
 الزكاة عن أموالهم ونحن نرويه عنه وعن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم
 وغير هؤلاء مع أن أكثر الناس قبلنا يقولون به وقدر وبناء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه منقطع
 أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في مال اليتيم
 لا تستهلكه الصدقة ولا تنهه الصدقة أو قال في أموال البتاي لا تأكلها ولا تنهها الزكاة والصدقة
 «شك الشافعي رجة الله عليه بهاجعا» أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة
 تلمى وأعلى بنين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ابتغوا في أموال البتاي لا تستهلكها الزكاة أخبرنا سفيان عن أبي بن
 نافع عن ابن عمر أنه كان يزك مال اليتيم أخبرنا سفيان عن أبي بن موسى ويحيى بن سعيد وعبد الكريم
 ابن أبي المخارق كلهم يخبرون عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضي الله عنها تركت أموالنا لانه لا يتبر بها في
 النهر بن أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة أن عليا رضي الله عنه كانت عنده أموال بنى
 أبي رافع فكان يزكها كل عام (قال الشافعي) وبهذه الأحاديث تأخذ وبالأستدلال بان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمس أواق
 صدقة فدل قوله صلى الله عليه وسلم على أن خمس ذود وخمس أواق وخمسة أوسق إذا كان واحد منها حرم
 مسلم فيه الصدقة في المال نفسه لا في المال لأن المال لو أعوز منها لم يكن عليه صدقة

(باب العدد الذي إذا بلغه التبر وجبت فيه الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني
 عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق من التبر
 صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا
 سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة أخبرنا الربيع قال
 أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت عمرو بن يحيى المازني يقول أخبرني عن أبي سعيد
 الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا
 تأخذ وليس يروى من وجه يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عن أبي سعيد الخدري فاذا كان قول

زاد من شاء نقص وما
 يثبت عن علي رضي الله
 عنه مثل ذلك وعن ابن
 عباس رجة الله وجابر
 أنهم كانوا لا يريان بالافطار
 في صوم المتطوع بأسا وقال
 ابن عباس في رجل صلى
 ركعة ولم يصل معها
 له أجرهما حسب (قال
 الشافعي) فمن دخل في
 صوم أو صلاة فله أن
 يستمر وإن خرج قبل
 التمام لم يعد

باب التهي عن الوصال
 في الصوم

(قال الشافعي) أخبرنا مالك
 عن نافع عن ابن عمر أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الوصال
 فقيل يا رسول الله إنك

تواصل قال اني لست
ملككم اني اطعم وأسق
(قال الشافعي) وقرن الله
بين رسوله صلى الله عليه
وسلم وبين الناس في
أمر أو أباحه له حظرها
عليهم وفي أمور كتبها
عليه خففها عنهم

(باب مسموم يوم عرفة
ويوم عاشوراء)

(قال الشافعي) أخبرنا
سفيان بن عيينة قال حدثنا
داود بن شاذان وغيره عن
أبي قزعة عن أبي الخليل
عن أبي حمزة عن أبي
قتادة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم صيام
يوم عرفة كفارة السنة
والسنة التي تليها وصيام
يوم عاشوراء يكفر سنة

(١) قوله لئلا يختلف
كذا في بعض النسخ
وسبق هذا الفرع من
نسخ أخرى ولا يخولون
تخريف فليصر رتبته
معجمه

(٢) عذوق ابن حبيب
هو فروع من القردية
وحبيب مصغر كما في
اللسان كتبه معجمه

(٣) قوله بردى كذا في
جميع النسخ ولعل
الكلمة من يضمن الناصح
كتبه معجمه

أكثر أهل العربة وانما هو خير واحد فقد وجب عليهم قبول خير واحد مثله حيث كان (قال الشافعي)
فليس في التزكاة حتى يبلغ خمسة أوسق فإذا بلغ خمسة أوسق فبقيته الزكاة (قال الشافعي) والوسق
ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم فذلك ثلثمائة صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم والصاع
أربعة أمداد عذوق رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي (قال الشافعي) والخليلان في الخلل اللذان
لم يقبعا كالشريكين في الماشية تصدقان صدقة الواحد فواوجب فيه على الواحد صدقة ووجب على
الجماعة إذا كانوا شركاء في أصل الخلل وكذلك إذا كانوا شركاء في أصل الزرع (قال الشافعي) وكذلك إذا
كانت أرض صدقة موقوفة على جماعة فبلغت غرتها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة وإذا وراثت القوم الخلل
أو ملكوها أي ملك كان ولم يقسموها حتى أثمرت فبلغت غرتها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة فان
اقتسموها بعد ما حل بيع غرتها في وقت الخرص قسمها بحسب ما في نصيب واحد منهم خمسة أوسق وفي
جماعتها خمسة أوسق فطعمهم الصدقة لأن أول وجوب الصدقة كان وهم شركاء فلا تسقط الصدقة بفرقها
بعد أول وجوبها وإذا اقتسموها قبل أن يحل بيع الثمرة فلا زكاة على واحد منهم حتى تبلغ حصته خمسة
أوسق (قال الشافعي) وإن تجاوزها بغير قطع وبغير قسم لأصل الخلل براض منهم معافهم شركاء بعد
فيسدقون صدقة الواحد لأن هذه قسمة لا تجوز (قال الشافعي) وإن كانت صدقة موقوفة فاقسموها
فالقسم فيها باطل لأنهم لا يملكون رقبتهما وتصدق الثمرة صدقة المالك الواحد فإذا بلغت خمسة أوسق ووجب
فيها الصدقة وإذا كانت لرجل لخل بأرض وأخرى بغيرها بعدت أو قربت فأثرنا في سنة واحدة ضمت
أحدى الثمرتين إلى الأخرى فإذا بلغت ما خمسة أوسق أخذت منها الصدقة (قال الشافعي) ولو كانت بينه
وبين رجل لخل فجاءت بأربعة أوسق وكانت له لخل أخرى جاءت بثلاثة أوسق أذى الصدقة عن بخله معا
لأنه خمسة أوسق ولم يؤثر بركه الصدقة عن بخله لأنه ليس له ولشريكه خمسة أوسق في شيء مما هما فيه
شريكان وهكذا في الماشية والزرع (قال الشافعي) وغرة السنة تختلف فثمر الخلل وتحدد بتمامه
وهي بتجديس وبلغ فيض بعض ذلك إلى بعض لأنه غرة واحدة فإذا أثمرت الخلل في سنة ثم أثمرت في قابل لم
يضم إحدى الثمرتين إلى الأخرى وهكذا القول في الزرع كله مستأخره ومتقدمه فانه يتقدم ببلاد الحر
ويستأخر ببلاد البرد وإذا كان لرجل زرع بالدين معاضه بعضه إلى بعض فإذا بلغ جسمه أوسق
وجبت فيه الصدقة (قال الشافعي) وإذا زرع رجل في سنة زرعاً فلم يخرج منه خمسة أوسق وله زرع
آخر وهما أذا ضمعا كانت فيهما خمسة أوسق فإن كان زرعهما أو حصدهما معاً في سنة واحدة فهما
كالزرع الواحد والثمره الواحدة وإن كان بذراً أحدهما يتقدم عن السنة أو حصداً الآخر يستأخر عن
السنة فهما زرعان مختلفان لا يضم أحدهما إلى الآخر (قال الشافعي) وهكذا إذا كان لرجل (١)
خلل مختلف أو واحد يحمل في وقت واحد جليل أو سنة جليل فهما مختلفان (قال الشافعي) وإذا كان
الخلل مختلف الثمرة ضم بعضه إلى بعض سواء في ذلك دقله وبرديه والوسط منه وتؤخذ الصدقة من الوسط
منه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه قال
لا يخرج في الصدقة الجعور ولا مبي القارة ولا (٢) عذوق ابن حبيب أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن سعد عن الزهري (قال الشافعي) وهذا غردي جدار وتترك
لصاحب الحائط جيد التمر من البردي والكيس وغيره ويؤخذ من وسط التمر (قال الشافعي) وهذا
مثل القمح إذا اختلفت يترك منها فوق الثنية والجذعة قرب المال وتترك عليه ما دونها وتؤخذ الجذعة
والثنية لأنهما وسط وذلك أن الأغلب من القمح أنها تكون أسنناً كالأغلب من التمر أن يكون أولاً فان
كان لرجل غروا واحد بردى كله أخذ من البردي وإن كان جعوراً كله أخذ من الجعور وكذلك إن كانت
له غنم صفار كلها أخذها منها (قال الشافعي) وإن كان له لخل (٣) بردى صنفين صنف بردى وصف لون أخذ

(الشافعي) وليس لأولى أن يحلف مع شاهده ولا لاحد من أهل السهمان أن يحلف لأنه ليس بمالك الشيا بما يحلف عنه دون غيره (قال الشافعي) وإن أصاب حائطه عطش فعلم أنه إن تركه التمر فيه أضرت بالخل وإن قطعه بعد ما يتجرس بطل عليه كثير من ثمنها كان له قطعها ويؤخذ عشرها مقطوعة فيقسم على أهل السهمان فإن لم يدفع عشرها إلى أولى وأولى السهمان ضمن قيمته مقطوعاً إن لم يكن له مثل (قال الشافعي) وما قطع من ثمر نخله قبل أن يحل بيعه لم يكن عليه فيه عشر وأكره ذلك إلا أن يكون قطع شيئاً كله أو يطعمه فلا بأس وكذلك أكرهه من قطع الطلع إلا ما كل أو أطم أو قطعه تخفيفاً عن الخلل ليحسن حلها فأما ما قطع من طلع النخول التي لا تكون غرافلاً كرهه (قال الشافعي) وإن صير النخري الجبر من لمسحقه فرش عليه ماء أو أحدث فيه شيئاً فتلف بذلك الشيء أو نقص فهو ضامن له لأنه الحائض عليه وإن لم يحدث منه إلا ما يعلم به صلاحه فهل يكسبه (قال الشافعي) وإذا وضع التمر حيث كان يضيعة في جريته أو بيته أو داره فسرق قبل أن يحلف ضمن وإن وضعه في طريق أو موضع ليس يجزئ لثله فهل ضمن عشره (قال الشافعي) وما أكل من التمر بعد أن يصير في الجبر من ضمن عشره وكذلك ما أطم منه (قال الشافعي) وإذا كان الخلل يكون غرافعاً ما لكره طبا كله أو أطمه كله أو أكره ذلك وضمن عشره غرافعاً مثل وسطه (قال الشافعي) وإذا كان لا يكون غرافعاً أحببت أن يعلم ذلك الأولى وأن يأمر الأولى من يبيع معه عشره رطباً فإن لم يفعل خوصه عليه ثم صدق به بما يبلغ رطبه وأخذ عشر رطب نخله غرافعاً أو أكله أو استهلكه كله أخذ منه قيمة عشر رطبه ذهباً أو ورقاً (قال الشافعي) وإن استهلك من رطبه شيئاً بقي منه شيء فقال خذ العشر مما بقي فإن كان ثمن ما استهلك أكثر من ثمن ما بقي أخذ عشر ثمن ما استهلك وعشر ما بقي وكذلك لو كان أقل غرافعاً أو مثله فلم يفعل به المال إلا الثمن كان عليه أخذ عشر ثمن العشر (قال الشافعي) وإن كان النظر للسكين أخذ العشر مما بقي من الرطب وفعل ذلك رب المال أخذ المصدق كما أخذهم كل فضل تطوع به رب المال (قال الشافعي) وإن كان لرجل نخلاً نخل يكون غرافعاً ونخل لا يكون غرافعاً أخذ صدقة الذي يكون غرافعاً وصدقة الذي لا يكون غرافعاً كما وصفت (قال الشافعي) وإن عرض رب المال ثمن التمر على المصدق لم يكن له أن يأخذ بحال كان نظر الأهل السهمان أو غير نظر ولا يبيع الصدقة (قال الشافعي) فإن استهلكه أو عوزه أن يجذع غرافعاً بحال حاز أن يأخذ قيمته منه لاهل السهمان وهذا كرجل كان في يده لرجل طعام فاستهلكه فعليه مثله فإن لم يوجد قيمته بالجناية بالاستهلاك لأن هذا ليس ببيعاً من البيوع لا يجوز حتى يقبض (قال الشافعي) وإن كان يتخرج نخل رجل بلعاً فقطعه قبل أن ترى فيه الحرة أو قطعه طلعاً خوف العطش كرهت ذلك ولا عشر عليه فيه ولا يكون عليه العشر حتى يقطعه بعد ما يحل بيعه (قال) وكل ما قلته في الخلل فكان في العنب فهو مثل الخلل لا يختلفان (قال الشافعي) وإن كانت لرجل نخل فيها خمسة أو سق وعنب ليس فيه خمسة أو سق أخذت الصدقة من النخل ولم تؤخذ من العنب ولا يضم صنف إلى غيره والعنب غير الخلل والنخل كله واحد فيضم رديته إلى حبيده وكذلك العنب كله واحد يضم رديته إلى حبيده

(باب صدقة الغراس)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهود خيبر حين افتتح خيبر أقر كل على ما أقركم الله تعالى على أن التمر ينبت بكم قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيجوز عليهم ثم يقول أن شتمت فلكم وإن شتمت في فكتناز يأخذه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة فيجوز بينه وبين يهود خيبر (قال الشافعي)

(باب فضل الصدقة في رمضان وطلب القراءة)

(قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان أجود الناس بالخبر وكان أجود ما يكون في شهر رمضان وكان جبريل عليه السلام يلقاه في كل ليلة في رمضان فيعرض عليه القرآن فإذا ألقى كان أجود بالخير من الريح المرسلة (قال الشافعي) وأحب الرجب الزيادة بالحدود في شهر رمضان اقتداء به وطاعة الناس في ما يصلحهم

وعبد الله بن رواحة كان يحرص بخلا ملكه التي صلى الله عليه وسلم والناس ولا شئ أن قد رضوا به أن شاء الله تعالى ثم يخبرهم بعد ما يعلمهم الخرص بين أن يضمنوا له نصف ما خرص ثم يراهم الخصل بما فيه أو يضمن لهم مثل ذلك الترويس لواله الخصل بما فيه والعاملون يشتهون أن يكوفوا من يجوز أمرهم على أنفسهم والمدة عن أن هذا المال يكون يجوز أمرهم على أنفسهم فإذا خرص الواحد على العامل وخير جاز له الخرص (قال) ومن تؤخذ منه صدقة الخصل والغلب خصل فتمم البالغ الخصار والأمور وغيرها جاز الأمر من الصبي والسفيه والمعتوه والغالب ومن يؤخذ له الخرص من أهل السهمان (١) وأكثروا أهل الأموال فإن بعث عليهم خارص واحد ففي كان بالغاً جاز الأمر في ماله نفيره الخارص بعد الخرص فاختار ماله باز عليه كما كان ابن رواحة يصنع وكذلك أن لم يخبرهم فرضوا فأما الغائب لا وكل له والسفيه فليس بخير ولا يرضى فأجاب أن لا يبعث على العشر خارص واحد بماله ويبعث اثنين فيكونان كالقوم في غير الخرص (قال الشافعي) وبعثه عبد الله بن رواحة وحده حديث منقطع وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مع عبد الله غيره وقد يجوز أن يكون بعث مع عبد الله غيره وإن لم يذكر ذلك كره عبد الله بن رواحة بأن يكون المتقدم وفي كل أحب أن يكون خارصاً أو أكثر في المعاملة والعشر وقد قيل يجوز خارص واحد كما يجوز ما كره واحد فإذا غاب عن قدر ما بلغ التبرجأ أخذ العشر على الخرص وإنما يغيب ما أخذ منه عما يؤكل منه رطباً ويستهلك ما يسابغ في أحصاء (قال الشافعي) وإذا ذكر أهله أنهم أحصوا جع ماله وكان في الخرص عليهم أكثر قبل منهم مع أيمانهم فإن قالوا كان في الخرص نقص عما عليهم أخذ منهم ما أقروا به من الزيادة في غيرهم وهو يخالف القيمة في هذا الموضوع لأنه لا سؤقه يعرف بها يوم الخرص كما يكون للسلعة سوق يوم التقويم وقد يتلف فيبطل عنهم فياتلف الصدقة إذا كان التلف بغير اتلافهم ويتلف بالسرق من حيث لا يعلمون وضعية الخصل بأعطش وغيره (قال الشافعي) ولا يؤخذ من شئ من الشجر غير الخصل والغلب فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة منهم ما كانوا يؤخذون من الكرسف ولا أعلمها تحب في الزيتون لأنه أدم لا مأكل نفسه وسواء الجوز فيها والوز وغيره مما يكون أدماً أو بئس ويدخل كل هذا فأكهة لأنه كان بالخزوف والاحد علته (قال الشافعي) ولا يحرص زرع لأنه لا بين الخارص وقته والحائل دونه وأنه لم يخبر فيه من الصواب ما اختر في الخصل والغلب وأن الخبر فيه ما خاص وليس غيرهما في معناهما لما وصفت

(باب صدقة الزرع)

(قال الشافعي) رحمه الله ما جع أن يزرعه الأدميون وبئس ويدخرو يقتات ما كولا خبراً أو سويقاً أو طيناً فيه الصدقة (قال الشافعي) وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أخذ الصدقة من الحنطة والشعير والذرة (قال الشافعي) وهكذا كل ما وصفت يزرعه الأدميون ويقتاونه فيؤخذ من العلس وهو حنطة والذرة والست والقطنة كلها حصها واعدسها وقلها ودخاها كل هذا أو كل خبراً أو سويقاً وطبخاً أو زرعاً الأدميون ولا يتبين لي أن يؤخذ من (٢) الفواكه كان قوتاً لأنه ليس مما ينبت الأدميون ولا من حب الحنظل وإن اقتت لأنه في أبعده من هذا المعنى من الفواكه وكذلك لا يؤخذ من حب شجرة بريه كالأشجار من بقر الوش ولا من القنطرية (قال الشافعي) ولا يؤخذ من شئ من الثغاء ولا الأسبوش لأن الأكر من هذا أنه ينبت للدواء ولما في معناه من حبوب الأدوية ولا من حبوب البقل لأنها كالفاكهة وكذلك القنطرية والبطيخ وجب لأنه كالفواكهة ولا يؤخذ من حب العصفور ولا من الفجل ولا من البرز بقل ولا من سمسم

ولتشاغل كثير منهم بالصوم والصلاة عن مكاسبهم

(باب الاعتكاف)

قال الشافعي أخبرنا مالك عن أبي الهادي عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأوسط من شهر رمضان فلما كانت ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها اعتكافه قال صلى الله عليه وسلم كان اعتكف معي فليعتكف العشر الآخر

(١) قوله وأكثروا

في السخ ولعل الواو

مزبدة من السخ وما

بعدها خبر المبتدأ فأنظر

كتبه مصححه

(٢) الف بالفتح نبت

يختصر حبه ويؤكل في

الجب والاسبوش هو

البرزقون والافشاء بالضم

وتسديد الفاء حب

الخرجل أو الحرف ثذا

في كتب اللغة كتبه

مصححه

قال وأريت هذه البيلة
ثم أنسيتها قال ورأيتني
أصعد في صبيحتها في ماء
وطين قال التوسها في العشر
الاولا والتوسها في
كل وترطرت السماء
من تلك البيلة وكان
المسجد على عريش
فوكف المسجد قال
أبو سعيد فابصرت
عناي رسول الله صلى
الله عليه وسلم انصرف
علينا وعلى جبهته وأنفه
أنز الماء والطين في
صبيحة احدى وعشرين
(قال الشافعي) وحديث
النبي صلى الله عليه وسلم
يدل على أنما في العشر
الاولا والذي يشبه أن
يكون فيه ليلة احدى

(باب تقرير زكاة الخنطة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا بلغ صنف من المحبوب التي فيها الصدقة خمسة أو سق ففيه الصدقة
والقول في كل صنف منه جمع حيداً وردت أن بعد الجديع الردي كما بعد ذلك في التمر غير أن اختلافه
لأشبه اختلاف التمر لأنه إنما يكون صنفين أو ثلاثة فيؤخذ من كل صنف منه بقدره والتمر يكون حسين
جنساً ونحوها أو أكثر والخنطة صنفان صنف خنطة نداس حتى يبقى جهام كشوف الأماحل ودونه من كمام ولا
قع فتلك إن بلغت خمسة أو سق ففيها الصدقة وصنف علس إذا دبست بقيت جتان في كمام واحد لا يطرح
عنها الكمام إلا إذا أراد أهلها استعمالها وبذ كراهم لها أن طرح الكمام عنها يضرب بها فانها لا تبقى بقاء الصنف
الآخر من الخنطة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طرح عنها الكمام بهرس أو طرح في رما خشفة
ظهرت فكانت حبا كالخنطة الأخرى ولا يظهرها للدراس كالظهر الأخرى وذلك من جر بها إنما إذا كان
عليها الكمام الباقي بعد الدرس ثم أتى ذلك الكمام عنها صارت على الصنف مما كتبت أو لا فيجوز ما لكهايين أن
يلقى الكمام وتكال عليه فإذا بلغت خمسة أو سق أخذت منها الصدقة وبين أن تكال بكمامها فإذا بلغت عشرة
أو سق أخذت منها صدقة لأنها حينئذ خمسة فأيهما اختار لم يحمل على غيره فيصير ذلك به (قال الشافعي)
فإن سأل أن تؤخذ منه في سنبلها لم يكن له ذلك وإن سأل أهل الخنطة غير العلس أن يؤخذ منهم في سنبله لم
يكن ذلك لهم كالجيز ببيع الجوز في قشره والذي يبقى عليه حرزله لأنه لو نزع عنه عمل فساداً ألقى عنه
ولا يجزئه فوق القشر الأعلى الذي فوق القشر الذي دونه (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل خنطة غير
علس وخنطة علس ضم أحدهما إلى الأخرى على ما وصفت الخنطة بكتلتها والعلس في كمامها نصف كلة
فإن كانت الخنطة التي هي غير علس ثلاثة أو سق والعلس وسقان فلا صدقة فيها لأنها حينئذ أربعة أو سق
(١) ونصف وإن كانت أربعة ففيها صدقة لأنها حينئذ خمسة أو سق الخنطة ثلاث والعلس الذي هو أربعة في
كمامه اثنان

(باب صدقة المحبوب غير الخنطة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يؤخذ من زرع فيه زكاة غير العلس صدقة حتى يطرح عنه كمامه ويكال ثم
تؤخذ منه الصدقة إذا بلغ خمسة أو سق فتؤخذ من الشعير ولا يضم شعير الخنطة ولا سلت إلى خنطة ولا شعير
ولأرز إلى دخن ولا ذرة (قال الشافعي) والذرة ذرتان ذرة (١) بطيس لكمام عليه ولا قع بضاء وذرة عليها
شيء أجز كالحلقة أو التفروق إلا أنه أرق وكقشرة الخنطة تدق لا ينقص لها كيل ولا يخرج الأمطعون
وقلما يخرج بالهرس فكلهما يكال ولا يطرح لكليه شيء كالبطرح لاطراف الشعير الحديدة ولا قع
الذرة وإن كان مياناً للذرة وهذا لا يبين الحبة لأنه متوصل بنفس الحلقة وكلا يطرح الخنطة الشعير
ولا الخنطة شيء (قال الشافعي) ولا يضم الدخن إلى الجلبان ولا الحص إلى العدس ولا القول إلى غيره
ولاحية عرفت باسم منفرد دون صاحبه وأجلها ما بين في الحلقة والطعم والتمر إلى غيرها ويضم كل صنف
من هذا إلى ما هو أصغر منه وكل صنف استعمل إلى ما ندحرج منه (قال الشافعي) ولا أعلم في
الترمس صدقة ولا أعلمه يؤكل الأداة وتكحل الأقوات ولا صدقة في بصل ولا ثوم لأن هذا لا يؤكل إلا بالزرا
أو أداما (قال الشافعي) فإن قيل فاسم القطنية يجمع الحص والعدس قيل نعم قد يفرق لها أسماء منفرد
كل واحد منها باسم دون صاحبه وقبيل يجمع اسم المحبوب معها الخنطة والذرة فلا يضم بها اسم المحبوب
ولا يجمع لها ويجمع التروا زبيب في الحلوة وأن يجرح ثم لا يضم أحدهما إلى الآخر فإن قيل فقد
أخذ من العشر من (٣) البطاطى القطنية قيل وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم من التروا زبيب وما أنبت

(١) قوله ونصف كذا
في السج ولعل الكلمة
من زيادة التساؤ أو
يكون قوله السابق والعلس
وسقان محرفاً والوجه
والعلس ثلاثة أو سق
كأهو ظاهر كتبه محصيه
(٢) قوله بطيس كذا
في الأصل وسيأتي بهذا
اللفظ ولم نقف عليه في
كتب اللغة كتبه محصيه
(٣) النبط فيجوز قول
ينزلون بالبطاطى بين العرافين
كذا في الصحاح كتبه
محصيه

الأرض مما فيه زكاة العشر وكان اجتماعه في أن فيه العشر غير دال على جمع بعضه إلى بعض وقد أخذ عمر
من النمط من الزبيب والقطنية العشر (١) فضم إلى الزبيب إلى القطنية (قال الشافعي) ولا يؤخذ زكاة شيء مما
أخرجت الأرض مما يبس حتى يبس ويدرس أو كوصفت ويدرس ثمرة وزبيبه وينتهي بيسه فان أخذ
الزكاة منه رطباً كرهته له وكان عليه زكاة ورد قيمته إن لم يوجده مثله وأخذه باباً لا يجزى بيع بعضه
ببعض رطباً لاختلاف نقصه وأنه حيثما يجزى (قال الشافعي) والعشر مفاعمه كالبيع (٢) فان أخذه
رطباً فببس في يده كمال يبقى في يدي صاحبه فان كان استوفى فذالكه وان كان مافي يده أزيد من العشر رد
الزكاة وإن كان أنقص أخذ النقصان وان جهل صاحبه مافي يده واستهلكه فالقول قول صاحبه ويرد هذا
مافي يده إن كان رطباً حتى يبس (قال) وهكذا أخذ الحنطة في أكامها (قال الشافعي) وان أخذه
رطباً ففسد في يدي المصدق فالمصدق ضامن لثله لصاحبه وأقيته إن لم يوجده مثل ويرجع عليه إن يأخذ
عشره منه باباً (قال الشافعي) ولو أخذ رطباً من غيب لا يصير زبيباً أو رطباً لا يصير غراً كرهته وأمرته
برد مثله وان وصفت من أنه لا يجوز بيع بعضه ببعض رطباً فان استهلكه ضمن مثله وأقيته وتراد الفضل منه
وكان شريكاً في الغنم ببيعه ويعطى أهل السهان غنمه وان كان لا يترتب فلو قومه غنماً موازنة وأخذ
عشره وأعطى أهل السهان كرهته ولم يكن عليه غرم

(باب الوقت الذي تؤخذ فيه الصدقة مما أخرجت الأرض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا بلغ ما أخرجت الأرض ما يكون فيه الزكاة أخذت صدقة ولم ينتظر بها
حول لقول الله عز وجل وأو أحقه يوم حصاده ولم يجعل له وقتاً إلا الحصاد واحتمل قول الله عز وجل يوم
حصاده إذا صلب بعد الحصاد واحتمل يوم يحصد وان لم يصلح فدلست سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن
تؤخذ بعد ما يجف لا يوم يحصد الثقل والغنم والاختلاف ما بينا وبقا فإمكان كذلك كل ما يصلح بحجوف
ودرس مما فيه الزكاة مما أخرجت الأرض وهكذا زكاة ما أخرج من الأرض من معدن لا يؤخذ حتى
يصلح فيصير ذهباً وفضة ويؤخذ يوم يصلح (قال الشافعي) وزكاة الرزق يؤخذ لانه صالح بحاله لا يحتاج
إلى إصلاح وكله مما أخرجت الأرض

(باب الزرع في أوقات) الزرع مرة فخرج فقصده ثم تسخلف في كثير من المواضع فقصده أخرى
فهذا كله كصدقة واحدة فبعض بعضه إلى بعض لانه زرع واحد وان استأخرت حصده الأخرى (قال
الشافعي) وهكذا إذا بذرت وقت البذار بذرت اليوم وبذر بعد شهر لان هذا كله وقت واحد لان زرع وتلاحق
الزراع فيه متقارب (قال) وإذا بذرت زرعاً بطيساً وجرأً ومجنوبة (٣) وهم في أوقات فادرك بعضهم بعض ضم
الاول المدر إلى الذي يليه والذي يليه إلى المدر بعدهم فإذا بلغ كله خمسة أو ستة وحيث فيه الصدقة
(قال الشافعي) وإذا كان حائطاً فيه غنم أو رطب فبعض بعضه قبل بعض في عام واحد وان كان بين ما يجف
ويقطف منه أولاً وآخر الشهور أكثر وأقل ضم بعضه إلى بعض وهذه مرة واحدة لان ما تخرج الأرض كله
يدرك هذا ويذر هذا (قال) وإذا كانت رطل خللات يطلعن فيكون فيهن الرطب والبر والبيع والطلع في
وقت واحد فيجوز الرطب ثم يدرك البر فيجوز يدرك البيع فيجوز يدرك الطم فيجوز هذا كله وحسب
على صاحبه كما يحسب اطلاعاً واحدة في جذوة واحدة لانه تمر نخلة في وقت واحد (قال الشافعي) وإذا
كان لرطل حائط يجسد وآخر بالشعف وآخر ثمرة فجذ الثمالي ثم الشعفي ثم التجدي فهذه مرة عام واحد
يضم بعضها إلى بعض وان كان بينهما الشهور والشهران (قال الشافعي) وبعض أهل اليمن يزعون في
السنة مرتين في الحريف ووقت يقال له السباط فان كان قوم يزعون هذا الزرع وأيزعون في السنة
ثلاث مرات في أوقات مختلفة من حريف وبيع وجم أو صيف فزروا في هذا الحنطة أو أرزاً أو حنطة أو

(١) قوله فبعض كذا
في النسخ ولعل المعنى
على الاستفهام أي أبيض
الخ كسبه معجمه
(٢) قوله لا يجزى الخ
كذا في النسخ ولعل
في العبارة تحريفاً والوجه
والله أعلم كان كايين
الخ وانظر كسبه معجمه
(٣) قوله وهم كذا
في النسخ ولعلها من
تحريف النسخ والوجه
وهي كسبه معجمه

كان من صنف واحد فقيه أقاويل منها أن الزرع إذا كان في سنة واحدة قادرك بعضه فيها وبعضه في غيرهما ضم بعضه إلى بعض ومنها أنه يضم منه ما أدرك منه في سنة واحدة وما أدرك في السنة الثانية ضم إلى ما أدرك من سنته التي أدرك فيها ومنها أنه إذا زرع في أزمان مختلفة كما وصفت لم يضم بعضه إلى بعض (قال الشافعي) وأما ما زرع في خريف أو بكر شئ منه وتأخر شئ منه فالحريف ثلاثة أشهر فيضم بعضه إلى بعض وكذلك ما زرع في الربيع في أول شهره وآخرها وكذلك الصيف إن زرع فيه (قال) ولا يضم زرع سنة إلى زرع سنة غيرها ولا ثمر سنة إلى ثمر سنة غيرها وإن اختلف المصدق ورب الزرع وفي يده زرع فقال هذا زرع سنة واحدة وقال رب الزرع بل سنتين فالقول قول رب الزرع مع يمينه إن اتهم وعلى المصدق البينة فإن أقام البينة ضم بعضه إلى بعض وهذا هكذا في كل ما فيه صدقة

(باب قدر الصدقة فيما أوجبته الأرض)

(قال الشافعي) رحمه الله بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولاً معناه ماسق بنضح أو غرب فقيه نصف العشر وما سقى بغيره من عين أو سماء ففيه العشر (قال الشافعي) وبلغني أن هذا الحديث يوصل من حديث ابن أبي ذباب عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم أعلم مخالفاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عباس عن موسى بن عقبة عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول صدقة الثمار والزروع ما كان نخلاً أو كرمًا أو زرعًا أو شعيرًا أو سلتًا كان منه بعلاً أو يسقي بنهر أو يسقي بالعين أو غير ما بالمطر ففيه العشر في كل عشرة واحد وما كان منه يسقي بالضح ففيه نصف العشر في كل عشرين واحد (قال الشافعي) فهذا تأخذ فكل ماسقته الأنهار والسيول والبحار والسماء أو زرع غير ما فيه الصدقة ففيه العشر وكل ما يزرع برشاء من تحت الأرض المسقية يصب فوقها ففيه نصف العشر وذلك أن يسقي من بئر أو نهر (١) أو بحيل ينزع أو يغرب بغيره أو بقرعة أو غيرها أو يزرعها أو يمحله أو دولاب (قال) فكل ماسق هكذا ففيه نصف العشر (قال) فإن سقى شئ من هذا بنهر أو وسيل أو ما يكون فيه العشر فله بكتف حتى سقى بالغرب فالقياس فيه أن ينظر إلى ما عاش بالسقيتين فإن كان عاش بهما نصفين كان فيه ثلاثة أرباع العشر وإن كان عاش بالسيل أكثر زيدفه بقدر ذلك وإن كان عاش بالغرب أكثر نقص بقدر ذلك (قال) وقد قيل بنظر أجمع ما عاش به أكثر فتكون صدقته به فإن عاش بالسيل أكثر فتكون صدقته العشر أو عاش بالغرب أكثر فتكون صدقته نصف العشر (قال الشافعي) وإن كان فيه خبر فالحبراء أولى به والافالقياس ما وصفت والقول قول رب الزرع مع يمينه وعلى المصدق البينة إن خالفه (قال الشافعي) وأخذ العشر أن يكال لرب المال تسعة وأخذ المصدق العاشر وهكذا أخذ نصف العشر بكال لرب المال تسعة عشر وأخذ المصدق عام العشر بن (قال) فما زاد على عشرة مما لا يبلغها أخذ منه بحساب وسواء ما زاد مما قل أو أكثر إذا وجبت فيه الصدقة في الزيادة على العشرة صدقتها (قال) وبكال لرب المال والى الصدقة كيلاً واحد أو بالثمن شئ على الكيل ولا يدق ولا يزلل الكيل أو يوضع على الكيل لها أو يسلم رأسه أو فرغ به وإن بلغ ما يؤخذ نصف عشرة حصة أو سق أخذت منه الصدقة كأن تؤخذ الصدقة فيما يؤخذ عشره (قال) وإن حتى التمر في قرب أو جلال أو جزاء أو قوارير فدعاب التمر والى الصدقة إلى أن يأخذ الصدقة منه عدداً أو وزناً لم يكن ذلك له وكان عليه أن يأخذ مكياله على الخرص (قال) وكذلك لو أغفل الخرص فوجد في يده ثمر أخذته كيلاً وصدق رب المال على ما بلغ كيله وما مضى منه ربطاً أخذته على التصديق له أو عرصه فأخذته على الخرص (قال الشافعي) وهكذا الدعاء إلى أن يأخذ منه حطه أو شئاً من الحبوب جزاء أو بمعادته في غراراً أو عمة أو وزناً لم يكن ذلك له وكان عليه أن يستوفي ذلك منه (قال الشافعي) وإذا غفل الوالي الخرص قبل قول صاحب التمر مع يمينه

لم يجز صوم شهر رمضان بغير تطوع وفي اعتكافه صلى الله عليه وسلم في رمضان دليل على أنه لم يصم للاعتكاف فتصوموا رجكم الله ودليل آخر لو كان الاعتكاف لا يجوز إلا مقارناً الصوم لخبره الصائم بالليل لخروجه فيه من الصوم فلما يخرجه منه من الاعتكاف بالليل ويخرج فيه من الصوم ثبت منفرد بغير الصوم وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم هجران يعتكف ليلة كانت عليه نذراً في الجاهلية ولا يصيام فيها (قال الشافعي) ومن أراد أن

(١) أو يحيل النجيل بالفتح التز الذي يخرجه من الأرض والزرع فأن منارتان مبنيتان على رأس البئر من جانبها فتوضع عليهما النعامة وهي خشبة تعرض عليهما ثم تعلق فيها البكرة فيسحب بها والحالة متجهون يستقي عليها كذا في كتب اللغة كتبه

مصححه

(باب الصدقة في الزعفران والورس)

(قال الشافعي) ليس في الزعفران ولا الورس صدقة لأن كثيرا من الأموال لاصدقة فيها وانما أخذنا الصدقة خيرا أو بحاف في معنى الخير والزعفران والورس طيب لا قوت ولا زكاة في واحد منهما والله تعالى أعلم بما لا يكون في غيرهما ولا يسئل ولا غيره من الطيب زكاة (قال) وكذلك لا خس في لؤلؤ ولا زكاة في شيء يلقبه البحر من حليته ولا يؤخذ من صيده

(باب أن لا زكاة في العسل) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن الحرث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت ثم قلت يا رسول الله اجعل لقومي ما أسألو عليه من أموالهم قال ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واستماني عليهم ثم استماني أبو بكر ثم عمر قال وكان سعد من أهل السراة قال فكلمت قومي في العسل فقلت لهم زدوه فإنه لا خير في شجرة لا تتركى فقالوا كم ترى قال قلت العشر فأخذت منهم العشر فأنتبعت من الخطاب فأخبرته بما كان قال فقبضه فرباعه ثم جعل عنه في صدقات المسلمين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر قال جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهب عن أنى لا يأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسعد بن أبي ذباب يحكي ما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمره بأخذ الصدقة من العسل وأنه شئ رأه فتطوع به أهله (قال الشافعي) لاصدقة في العسل ولا في الخيل فان تطوع أهلها ما شئ قبل منهم وجعل في صدقات المسلمين وقد قيل عمر بن الخطاب من أهل الشام أن تطوعوا بالصدقة عن الخيل وكذلك الصدقة عن كل شئ تقبل عن تطوع بها

(باب صدقة الورق)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيمادون خمس أواق صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يساف بن عيينة قال حدثنا عمرو بن يحيى المازني قال أخبرني أبي أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) وليس فيمادون خمس أواق من الورق صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وليس فيمادون خمس أواق من الورق صدقة (قال الشافعي) وهذا أنا أخذ فإذا بلغ الورق خمس أواق وذلك ما تندرهم بدرهم الاسلام وكل عشرة دراهم من دراهم الاسلام وزن سبعة مثاقيل من ذهب عثمان الاسلام في الورق الصدقة (قال الشافعي) وسواء كان الورق دراهم جياذم مضافا ثمانية عشر عاشره ديناراً وورقاً ثمانين من دينار ولا أنظر إلى قيمته من غيره لأن الزكاة فيه نفس كالأناظر إلى ذلك في الماشية ولا الزرع وأضر كل جليم من صنف إلى الردي عن صنفه (قال الشافعي) وإن كانت لرجل ما تندرهم تنقص حبة أو أقل وتجوز الوانة أو لهما فضل على الوانته غيرهما فلا زكاة فيها كالأناظر إلى ذلك في الماشية ولا الزرع وأضر كل جليم من صنف إلى الردي عن صنفه (قال الشافعي) ومن قال بغير هذا فقد خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأوجب الزكاة في أقل من خمس أواق وقد طرحتها النبي صلى الله عليه وسلم في أقل من خمس أواق (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل ورق رديته وورق جيدة أخذ من كل واحد منهما بقدر الزكاة التي وجبت عليه من الجيد بقدره ومن الردي بقدره (قال) وإن كانت له ورق محمول عليها نحاس أو غش أمرت بتصفيتها وأخذت زكاتها إذا صفت إذا بلغت ما يجب فيه الزكاة وإذا تطوع فأدنى عنها ورقا غير محمول عليه الغش دونها قبل منه أو كرمه الورق

يعتسكف العشر الاواخر
دخل فيه قبل الغروب
فاذا هل شوال فقد أتم
العشر ولا بأس أن يشترط
في الاعتسكاف الذي
أوجبه بأن يقول إن
عرض لي عارض
خرجت ولا بأس أن
يعتسكف ولا ينوي
أيا ما سفي شاد خرج
وأعسكافه في المسجد

الجامع أجب إلى فان
اعتسكف في غيره فف
الجمعة إلى الجمعة (قال)
ويخرج للفاط والول
إلى منزله وإن بعد ولا بأس
أن يسأل عن المريض
إذا دخل منزله وأن أكل

(١) وليس نذافي النسخ
بالواو ولها بنت لكون
هذه الجملة بقية حديث
كلا لا يخفى كتبه مصححه

المغشوش ثلاثين غره أحد أو عيون غره وارنه أحد (قال الشافعي) ويضم الورق التبراني الدراهم المضرية (قال) وإذا كانت لرجل فضة قد خلطها بذهب كان عليه أن يدخلها النار حتى يميز بينهما فخرج الصدقة من كل واحد منهما وإن أخرج الصدقة من كل واحد منهما على قدر ما حاط به فلا بأس وكذلك إن لم يحيط به فاحتاط حتى يستيقن أن قد أخرج من كل واحد منهما ما فيه أو أكثر فلا بأس (قال) وإن ولي أخذ ذلك منه الوالي لم يكن له قبول هذا منه إلا أن يحلف على شيء يحيط به فقبله منه فاما ما غاب عنه فلا يقبل ذلك منه حتى يقول له أهل العلم لا يكون فيه أكثر مما قال وإن لم يقول له لم يحلف على الحاطة أدائه عليه فأخذ من كل واحد منهما الصدقة بقدر ما فيه (قال الشافعي) وإن كانت له فضة ملطوخة على لجام أو عقر بهاسفه فكانت تميز فتكون شأنا رجعت بالنار فله إخراج الصدقة عنها وإن لم تكن تميز ولا تكون شأنيها مستهلكة فلا شيء عليه فيها (قال الشافعي) وإن كانت لرجل أقل من خمس أواق فضة حاضرة وماتت خمس أواق فضة دينارا وغائبه في تجارة أحصى الحاضرة وانتظر الدين فاذا اقتضاه وقوم العرض الذي في تجارة فبلغ ذلك كله ما يؤدى فيه الزكاة أداها (قال الشافعي) وزكاة الورق والذهب ربع عشره لا زاد عليه ولا ينقص منه (قال الشافعي) وإذا بلغ الورق والذهب ما يجب فيه الزكاة أخذ ربع عشره وما زاد على أقل ما يجب فيه الزكاة أخذ ربع عشره ولو كانت الزكاة قد أخرج ربع عشره

(باب زكاة الذهب)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ولا أعلم اختلافا في أن ليس في الذهب صدقة حتى يبلغ عشرين مثقالا فإذا بلغ عشرين مثقالا ففيها الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله والقول في أنها إنما تؤخذ منها الزكاة بوزن كان الذهب جيدا أو رديئا أو دنائيا أو ثابرا أو تبرا كوهي الورق وإن الدنانير إذا نقصت عن عشرين مثقالا حبة أو أقل من حبة وإن كانت تحوز كالتحوز الوازنة أو كان لها فضل على الوازنة لم يؤخذ منها زكاة لأن الزكاة بوزن وفيما خلط به الذهب وغاب منها وضرب كالقول في الورق لا يختلف في شيء منه (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل عشر ومثقالان من ذهب الأقرطاطا أو خمس أواق فضة الأقرطاطا لم يكن في واحد منهما زكاة ولا يجمع الذهب إلى الورق ولا الورق إلى الذهب ولا يصنف بمافيه الصدقة إلى صنف (قال) وإذا لم يجمع التبراني الزبيب وهو الخمر صان وبشران وهو ملحوان معا أو أشد تقاربا في الثمر والتلفقة من الذهب إلى الورق فكيف يجوز لأحد أن يغلط بأن يجمع الذهب إلى الفضة ولا يشبهان في الوزن ولا ثمن ويجل الفضل في أحدهما على الآخر فكيف يجوز أن يجمعها من جمع بينهما فقد خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة فأخذ هذا في أقل من خمس أواق فإن قال قاضى البها غير هاقيل فضم البها ثلاثين شاة وأقل من ثلاثين بقرة فإن قال لأضيقها وإن كانت بمافيه الصدقة لأنها ليست من جنسها فكذلك الذهب ليس من جنس الفضة ولا يكون على رجل زكاة في ذهب حتى يكون عشرين دينارا في أول الحول وآخره فإن نقصت من عشرين قبل الحول يوم تمت عشرين لم يكن فيها زكاة حتى يستقبل بها حول من يوم تمت (قال) وإذا التجر رجل في الذهب فاصابها فضاء لا يضمن الذهب الفضل إلى الذهب قبله والذهب قبله على تحوله ويستقبل بالفضل حولان من يوم أفاد كالفائدة غير من غير يجمع الذهب وهكذا في الورق لا يختلف

(باب زكاة الحلوى)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها كانت تلي نباتا أخبرها بتأجيلها حتى تجرها لهن الحلوى ولا يخرج منه الزكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال

فيه فلا شيء عليه ولا يقرب بعد فراغه ولا بأس أن يشتري ويبيع ويحيط ويحاسب العلماء ويحدث بما أحب ما لم يكن مانعا ولا يقصد سبب ولا جسد ولا يعود المرضى ولا يشهد الجنائز إذا كان اعتكافه واجبا (قال) ولا بأس إذا كان مؤذنا أن يصعد المنارة وإن كان خارجا وأكره الاذان بالصلاة للواة وإن كانت عليه شهادة فعليه أن يجيب فإن فعل خرج من اعتكافه وإن مرض أو أخرج به السلطان واعتكافه واجب فإذا برئ أو خلى عنه بنى

أخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها كانت تحلى بنات أخها بالذهب والفضة
 لا يخرج زكاته أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحلى
 بناته وجواربه بالذهب ثم لا يخرج منه الزكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا نافع عن
 عمرو بن دينار قال سمعت رجلا يسأل جابر بن عبد الله عن الحلى أقسه زكاة فقال جابر لا فقال وإن كان يبلغ
 ألف دينار فقال جابر كثر (قال الشافعي) ويرى عن ابن عباس وأنس بن مالك ولأدري أثبت عنهم معني
 قول هؤلاء ليس في الحلى زكاة ويرى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص أن في الحلى زكاة
 (قال الشافعي) المال الذي يحب فيه الصدقة بنفسه ثلاثين ذهب وفضة وبعض نبات الأرض وما
 أصيب في أرض من معدن وركاز وماشية (قال) وإذا كان لرجل ذهب أو ورق في مثلها زكاة فالزكاة
 فيها عتايوم يحول عليها الحول كأن كانت له مائتا درهم تسوى عشرة دنانير ثم غلت فصارت تسوى عشرين
 دينارا أو رخصت فصارت تسوى دينارا فإن زكاة فيها نفسها وكذلك الذهب فإن انحرف المائتي درهم فصارت
 ثمانمائة درهم قبل الحول ثم حال عليها الحول زكى المائتين حولها والمائة التي زادتها حولها ولا يضم ما ربح
 فيها إليها لأنه شيء ليس منها (قال الشافعي) وهذا الخلف أن علك مائتي درهم ستة أشهر ثم يشتري بها
 عرضا للتجارة فيحول الحول والعرض في يده فيقوم العرض بزيادته أو نقصه لأن الزكاة حينئذ تحول في
 العرض بنسبة التجارة وصار العرض كالدرهم يحسب عليه حول الدراهم فيه فإذا نض عن العرض بعد
 الحول أخذت الزكاة من غنمه بالغ ما بلغ لأن الحول قد حال عليه وعلى الأصل الذي كانت فيه الزكاة فاشترى
 به (قال الشافعي) ولكن لو نض عن العرض قبل الحول فصار دراهم لم يكن في زيادته زكاة حتى يحول
 عليه الحول وصار الحكم إلى الدراهم كانت في أول السنة وآخرها درهم وحالت عن العرض (قال
 الشافعي) وهذا الخلف غناء الماشية قبل الحول ووافق غناها بعد الحول وقد كتبت غناء الماشية في
 الماشية (قال الشافعي) والخلف في الذهب والفضة كالخلف في الماشية والحرف لا يختلفون (قال
 الشافعي) وقد قبل في الحلى صدقة وهذا ما استخبر الله عز وجل فيه (قال الربيع) قد استخبر الله عز وجل
 فيه أخبرنا الشافعي وليس في الحلى زكاة ومن قال في الحلى صدقة قال هو وزن من فضة قد جعل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في مثل وزنه صدقة ووزن من ذهب قد جعل المسلمون فيه صدقة (قال الشافعي) ومن
 قال فيه زكاة فكان منقطعاً منظوماً بغير مئة ووزنه وأخرج الزكاة منه بقدر وزنه أو احتاط فيه حتى
 يعلم أنه قد أدى جميع ما فيه أو أداؤه زاد (١) وقال فيما وصفت فيما مئة بالفضة وزكاة حلبة السيف
 والمصحف والخاتم وكل ذهب وفضة كان عليه كوجه من الوجوه (قال الشافعي) ومن قال لا زكاة في الحلى
 ينبغي أن يقول لا زكاة فيما حاز أن يكون حليا ولا زكاة في خاتم رجل من فضة ولا حلبة سيفه ولا مصحفه
 ولا منطقة إذا كان من فضة فإن اتخذ من ذهب أو اتخذ لنفسه حلى امرأة أو قلادة أو دملجين أو غيرهم
 حلى النساء ففيه الزكاة لأنه ليس له أن يتختم ذهباً ولا يلبس في منطقة ولا يتقلده في سيف ولا مصحف
 وكذلك لا يلبس في درع ولا قبعة ولا غيره وجه وكذلك ليس له أن يتحلى (٢) مسكينة ولا خلخالين ولا قلادة
 من فضة ولا غيرها (قال الشافعي) ولأولئك أن يتحلى ذهباً وورقا ولا يجعل في حلها زكاة من لم يرق في الحلى
 زكاة (قال الشافعي) وإذا اتخذ الرجل أو المرأة ناعاً من ذهب أو ورق زكاة في القولين معا فإن كان ناعاً
 فيه ألف درهم قيمته مصوغاً ألفان فأما زكاة على وزنه لأعلى قيمته (قال) وإذا انكسر حلها فأرادت اختلافه
 ألم ترده فلا زكاة ففيه قول من لم يرق في الحلى زكاة إلا أن تريد أن انكسر أن يجعله لا لا تكتنه فقد كره
 (قال) وإذا اتخذ الرجل أو المرأة ناعاً ذهباً أو فضة ففيها الزكاة في القولين معا ولا تسقط الزكاة في واحد
 من القولين إلا فيما كان حليا بلس (قال الشافعي) وإن كان حليا بلس أو يدخر أو يعار أو يكرى فلا زكاة
 فيه وسواء في هذا كبر الحلى لامرأة أو وضوعاً أو قل وسواء فيه الفتوح والخواتم والتاج وحلى العرائس

فإن مكث بعد برئه شيئاً
 من غير عذر ابتداء وإن
 خرج لغير حاجة نقض
 اعتكافه فإن نذر اعتكافاً
 بصوم فافطر استأنف
 (وقال) في باب ما جعت
 له من كتاب الأصصام
 والسنن والأسماء لا يباشر
 المعتكف فإن فعل
 أقصد اعتكافه (وقال)
 في موضع من مسائل في
 الاعتكاف لا يفسد
 الاعتكاف من الوطء
 إلا ما وجب الحد (قال
 المزني) هذا أشبه بقوله

(١) قوله وقال فيما
 وصفت الخ كذا في
 التسخ وانظر وحررت به
 معجمه
 (٢) مسكينة ثمنه مسكة
 بالتحريك وهي السوار
 من الذيل والقرون
 والعاج والذبل بالفتح
 جلد السلحفاة يجعل
 منه الأمشاط والمسك
 كذا في كتب اللغة
 كتبه معجمه

والصوم والجمع عن
الجماع فلما لم يفسد عنده
صوم ولا جماع مباشرة
دون ما يوجب الحد
أو الزوال في الصوم كانت

(١) دسره الصراى
دفعه الموج وألقاه الى
السط فلاز كاهنيه
(٢) الموميا لفظ يوناني
معناه حافظ الاحساد
وهو ماء أسود كالقار
يقطر من سقف

غور من بلد بعمال
اصطخر بفارس فيجهد
قطعاو يوجد نوع منه
بساحل البحر الغربي
من اعمال قرطبة
وبعضه غير ذلك كذا
في تذكرة داود

(٣) القليسة بفتح
القاف وباء نسبة الى
قبل من ناحية القورع
بضم القاء وسكون الراء
موضع بين نخلة والمدينة
كذا في كتب اللغة

(٤) حاقند قال ابن
الاعرابي حقد المعدن
اذا لم يخرج منه شيء
ونذهب مثالبه ومعدن
حاقدا لم ينل شيئا
الجهوى وأحقد القوم
اذا طلبوا من المعدن
شيئا فلم يجدوا اه كذا
في اللسان كتيبه

وغير هذا من الخلى (قال الشافعي) ولو ورث رجل حليا واشترأ فأعطاه امرأته من أهله وأخدمه هبة أو
عارية أو أوصد فلذلك لم يكن عليه زكاة في قول من قال لا زكاة في الخلى اذا أوصد ملن يصلح له فان لم يرد لها
أو أراد له يلبس فعليه فيه الزكاة لانه ليس له لبسه وكذلك ان أراد له يكسره

(باب ما لا زكاة فيه من الخلى) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وما يجلي النساءه أو أذخره
أو أذخره الرجال من لؤلؤ ورجد وياقوت ومرجان وحلقة بحر وغيره فلاز كاهنيه ولاز كاه الى ذهب
أو ورق ولاز كاه في صفر ولا حديد ولا رصاص ولا بحارة ولا كبريت ولا ما أخرج من الارض ولاز كاه
في عنبر ولا لؤلؤ أخذ من البحر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة
عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما انه قال ليس في العنبر زكاة انما هو شيء

(١) دسره البحر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن
ابن عباس أنه سئل عن العنبر فقال ان كان فيه شيء ففيه الخمس (قال الشافعي) ولا شيء فيه ولا في
مسك ولا غيره مما خالفه الكاز والحارث والماشية والذهب والورق

(باب زكاة المعادن)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا عمل في المعادن فلاز كاه في شيء مما يخرج منها الا ذهب أو
ورق فأما النخل والرصاص والخمس والحديد والكبريت (٢) والموسا وغيره فلاز كاه فيه (قال
الشافعي) وإذا أخرج منها ذهب أو ورق فكان غير متميز حتى يعالج بالنار والطعن أو التصفيل فلاز كاه
فيه حتى يصير ذهباً أو ورقاً ويميزا اختلط به من غيره (قال الشافعي) فان سأل رب المعدن المصدق أن يأخذ
زكاته مكياله أو موازنة أو بخارفة لم يكن له ذلك وان فعل فذلك مردود وعلى صاحب المعدن اصلاحه حتى
يصير ذهباً أو ورقاً ثم تؤخذ منه الزكاة (قال) وما أخسنه المصدق قبل أن يحصل ذهباً أو ورقاً فالمصدق ضامن
له والقول فيما كان فيه من ذهب أو ورق قول المصدق مع عينه ان استلحه وان كان في يده فقال هذا
الذي أخذت منك فالقول قوله (قال الشافعي) ولا يجوز بيع رب المعدن بحال لانه فضة أو ذهب محتلط

بغيره غير متميزه (قال الشافعي) وقد ذهب بعض أصحابنا الى أن المعدن ليس بركاز وان فيها الزكاة أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علماءهم أن النبي
صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المزي معادن (٣) القليلة وهي من ناحية الفرع فثلث المعدن
لا يؤخذ منها الزكاة الى اليوم (قال الشافعي) ليس هذا مما يشته أهل الحديث رواية ولو أنبتوه لم يكن فيه
رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقطاعه فأما الزكاة في المعدن دون الخمس فليست من روية عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيه وقد ذهب بعض أهل ناحيتنا الى أن في المعدن الزكاة (قال) وذهب غيرهم الى أن

المعادن ركاز فيها الخمس (قال) فمن قال في المعدن الزكاة قال ذلك فخرج من المعدن فيما تكلفت فيه
المؤنة فيما يحصل ويطعن ويدخل النار (قال) ولو قاله فيما يوجد بها جماعها في المعدن وفي البطيء في اثر
السيل فيما يتخلل في الارض كان مذهبه ولو فرق بينه فقال كل هذا ركاز لان الرجل اذا أصاب البدر الممطرة
في المعدن قيل قد أركز وقاله فيما يوجد في البطيء في اثر المطر وجعله ركازا دون ما وصفت مما لا يصل اليه
الا بتصفيل وطعن كان مذهبه (قال الشافعي) وما قيل منه فيه الزكاة فلاز كاه فيه حتى يبلغ الذهب منه

عشر بن مثقال أو الورق منه خمس أواق (قال) ويحصى منه ما أصاب في اليوم والايام المتتالية ويضم بعضه
الى بعض اذا كان عمله في المعدن متتابعاً وإذا بلغ ما يحب فيه الزكاة (قال الشافعي) وإذا كان
للمعدن غير (٤) حاقند قطع العامل العمل فيه ثم استأنفه لم يضم ما أصاب بالهل الا استراى ما أصاب بالهل
الا قل قطع أو أكثره أو قطع ترك العمل بغير عذر أداه أو علة مرض فإذا كان العذر أداه أو علة من مرض

المباشرة في الاعتكاف
كذلك عندى في القياس
(قال الشافعي) وان جعل
على نفسه اعتكاف
شهر ولم يقبل متتابعاً
أحبطه متتابعاً (قال)

المزني) وفي ذلك دليل انه
يجزئ منه متفرقاً (قال) وان
نوى وما فدخل في نصف
النهار اعتكف الي مثله
وان قال لله علي اعتكاف
يوم دخل فيه قبل الغجر
الى غروب الشمس وان
قال يومين فالى غروب
الشمس من اليوم الثاني
الا ان يكون له نية النهار
دون الليل ويجوز
اعتكاف ليلة وان قال
لله علي ان اعتكف يوم
يقدم فلان فقدم في

(١) ميتة بكسر الميم
والياء بعدها همزة
ولامهمزة مفعول من
الانسان وهو الطريق
العاصم الذي يسلكه كل
أحد كذا في اللسان كسبه
مصححه
(٢) قوله الذي يبناء
كذا في جميع النسخ واهل
فيه سقطت من النسخ
والوجه الذي ليس يبناء
كسبه مصححه

مق أمكنه عمل فيه فليس هذا فأقطع الال العمل كله ليكون هكذا وهكذا الوعدت عليه اجراؤه وأهر بعبده
فكان على العمل فيه كان هذا غير قطع ولا وقت فيه الاما وصفته قل أو كثر (قال الشافعي) ولو تابع العمل
في المعدن فحقد ولم يقطع العمل فيه ضم ما أصاب منه العمل الاخر الى العمل الاول لانه عمل كله وليس
في كل يوم سبيل للعند ولو قطع العمل ثم استأنفنه لم يضم ما أصاب منه بالعمل الاخر الى ما أصاب بالعمل الاول
ولا وقت في قليل قطعه ولا كثيره الاما وصفت مع القطع وغير القطع

(باب ذكر الكاز)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة
ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي الركاز الخمس أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في
الركاز الخمس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي
سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان
عن داود بن شاور ويعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في
كنز وجدته رجل في خربة جاهلية أن وجدته في قرية مسكونة أو سبيل (١) ميتة فغزوه وان وجدته في خربة
جاهلية أو في قرية غير مسكونة فقبضه وفي الركاز الخمس (قال الشافعي) رجه الله تعالى الذي لأشلفه أن
الركاز دفن الجاهلية (قال الشافعي) والذي أنا واقف فيه الركاز في المعدن وفي التراب الخلق في الأرض
(قال) والركاز الذي فيه الخمس دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لأحد في الأرض التي من أحيائها كانت له
من بلاد الاسلام ومن أرض الموات وكذلك هذا في الأرض من بلاد الحرب ومن بلاد الصلح الا أن يكونوا
صالحوا على ملك مواتها فن وجدناها من دفن الجاهلية في موات لعدة أجناسه وانجس لاهل سهمان
الصدقة (قال الشافعي) وان وجد ركازا في أرض ميتة وموجوده وقد كانت حية لقوم من أهل الاسلام
أو العهد كان لاهل الأرض لانها كانت غير موات كالأو وجدته في دار حية لرجل كان لرجل (قال الشافعي)
واذا وجدته في أرض الحرب في أرض عامرة لرجل أو شراب قد كانت عامرة لرجل فهو غنمية وليس بأحق به
من الجيش وهو كما أخذ من منازلهم (قال الشافعي) واذا أقطع الرجل قطعة في بلاد الاسلام فهو جدرجل
فيها ركازا فهو لصاحب القطعة وان لم يجرها لاهلها لم يملكه (قال الشافعي) واذا وجد الرجل في أرض
الرجل أو داره ركازا فادعى صاحب الدار أنه فهو له بغيره ولا يبيع عليه وان قال صاحب الدار ليس لي وكان ورث
الدار قبل ان ادعته للذي ورثت الدار منه فهو يملكه ورثته وان وقفت عن دعواه فيه أو قلت ليس
لن ورثته عنه الدار كان لن يقي من ورثته مالك الدار ان يدعو امرأتهم أو يأخذوا منه بقدر موارثهم (قال
الشافعي) وان ادعى ورثة الرجل ان هذا الركاز لهم كان القول قولهم (قال الشافعي) وان أنكر الورثة أن
يكون لأبيهم كان للذي ملك الدار قبل أبيهم وورثته ان كان ميتا فان أنكر ان كان حيا أو ورثته ان كان ميتا
ان يكون له كان للذي ملك الدار قبله أبداً هكذا ولم يكن للذي وجدته (قال الشافعي) وان وجد الرجل الركاز
في دار رجل وفهمها سكن غير بها وادعى بدار الدار كان له فالكاز ليس كن كما يكون للسكن المتاع الذي
في الدار (٢) الذي يبناء ولا متصل ببناء (قال الشافعي) ودفن الجاهلية ما عرف أن أهل الجاهلية كانوا
يتخذونه من ضرب الاعاجم وحليتهم وحلية غيرهم من أهل الشرك (قال الشافعي) وسواء ما وجد ذلك
في قبر وغيره اذا كان في موضع لا يملكه أحد (قال الشافعي) فان كان لاهل الجاهلية شرك عمل أو ضرب
قد عله أهل الاسلام وضربوه أو وجدش من ضرب الاسلام أو علمهم لم يضربوه ولم يملكه أهل الجاهلية فهو
لقطة وان كان مدفوناً أو وجد في غير ملك أحد عرف وصنع فيه ما يصنع في القطة (قال الشافعي) واذا

وحد في ملك رجل فهو له والاحتياط لمن وجد ما يعمل أهل الجاهلية والاسلام أن يعرفه فان لم يفعل أن يخرج حسبه ولا أجبر على تعريضه فان كان ركازا أدى ما عليه فيه وان لم يكن ركازا فهو متطوع بالخارج الخمس وسواء وجد من الركاز في قبر أو دار أو خربة أو مدفن أو في بناتها أخبنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا سفيان بن أبي خالد عن الشعبي قال جاز رجل إلى أبي رضى الله تعالى عنه فقال اني وجدت ألفا وخمسمائة درهم في خربة بالسواد فقال علي كرم الله وجهه أما لا قضين فيها قضاء بينا ان كنت وجدت في خربة يؤدي خراجها فريه أخرى فهي لاهل تلك القرية وان كنت وجدت في قرية ليس يؤدي خراجها فريه أخرى فلك أربعة أخماسه ولنا الخمس ثم الخمس لك (قال الشافعي) ولو وجد ركازا في أرض غير ملك فآخذ الوالي خمسة وسلم له أربعة أخماسه ثم أقام رجل دينه عليه أنه أخذ من الوالي وأخذ من واحد الركاز جمع ما أخذ (١) وان استهلكها معا من صاحب الاربعه الا الخمس الاربعه الا الخمس في ماله وان كان الوالي دفعه إلى أهل السهمان أخذ من حق أهل السهمان فدفعه إلى الذي استحقه وذلك أن يأخذ ما يقسم على أهل البلد الذي يقسم فيهم خمس الركاز من غير أو صدقات مسلم أي صدقة كانت فيؤديها إلى صاحب الركاز وان استهلكه لنفسه ضمت في ماله وكذلك أن أعطاه غير أهل السهمان ضمتهم ورجع به على من أعطاه إياه ان شاء (قال الشافعي) وان هلك الخمس في يده بلا حيازة منه وانما قبضه لاهل السهمان فغرمه لصاحبه من حق أهل السهمان (قال) وان عزل الذي قبضه أن على الذي ولي من بعده أن يدفعه إلى صاحبه من حق أهل السهمان (قال الشافعي) وما قلت هو ركاز فهو هكذا وما قلت هو لاهل الدار هو لقطة فلا تخمس اللقطة وهي للذي وجدها اذ لم يعترف وكذلك اذا اعترف لم تخمس (قال الشافعي) واذا وجد رجل ركازا في بلاد الحرب في أرض موات ليس ملك موات كوات أرض العرب فهو لمن وجدته وعليه فيه الخمس وان وجدته في أرض عامرة يملكها رجل من العدو فهو كالغنيمة وما أخذ من بيوتهم

(باب ما وجد من الركاز)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لأشك اذا وجد الرجل الركاز ذهباً أو ورقاً أو بلغ ما يجده من ما يحب فيه الزكاة أن زكاه الخمس (قال الشافعي) وان كان ما وجد منه أقل مما يحب فيه الزكاة أو كان ما وجد منه من غير الذهب والورق فقد قيل فيه الخمس (٢) ولو كان فيه نفار أو قيمة درهم أو أقل منه ولا يبين لي أن أوجب على رجل ولا أجبر عليه ولو كنت الواحدة الخمسة من أي شيء كان وبالغائنه ما بلغ (قال الشافعي) واذا وجد الركاز فوجب فيه الخمس فاعلم يجب حين يجده فليحذر كراهة المغانم حين يجدها لانها موجودة من الارض وهو مخالف لما استقدم من غير ما وجد في الارض (قال الشافعي) ومن قال ليس في الركاز شيء حتى يكون ما يحب فيه الصدقة فكان حوله زكاه ما فيه في الحرم فخرج زكاه ما له ثم وجد الركاز في صفر وله ما يحب فيه الزكاة ترك الركاز بالخمسة وان كان الركاز دينار الا ان هذا وقت زكاة الركاز يسهده مال يحب فيه الزكاة أو مال اذا ضم اليه الركاز وجبت فيه الزكاة وهذا هكذا اذا كان المال سيده وان كان ما لا ديناً أو غائباً في تجارة عرف الوقت الذي أصاب فيه الركاز ثم سأل فاذا علم أن المال الغائب في تجارة كان في يده من وكلة بالتجارة فيه فهو كسكنية المال في يده وأخرج جزء كراهة الركاز حين يعلم ذلك ولو ذهب المال الذي كان غائباً عنه وهكذا اذا كان له ودبصة في يد رجل أو مدفون في موضع فعمل أنه في الوقت الذي أصاب فيه الركاز في موضع (قال الشافعي) وهكذا الواقد عشرة قد تأخر فكان حولها في صفر وخول زكاه في الحرم كان ما وصفت في الركاز (قال الشافعي) واذا وجد الركاز في صفر وله دين على الناس يحب فيه اذا قبضه الزكاة بنفسه واذا ضم إلى الركاز فليس عليه أن يركبه حتى يقبضه وعليه طلبه اذا حل واذا قبضه

أول التهار اعتكف ما بين فان كان مرضياً أو مجبوساً فاذا قدر قضاءه (قال المزني) يشبه أن يكون اذا قدم في أول التهار أن يقضى مقدار ماضى من ذلك اليوم من يوم آخر حتى يكون قد اكمل اعتكاف يوم وقد يقدم في أول التهار لطاوع الشمس وقد مضى بعض يوم فيقضى بعض يوم فلا بد من قضاءه حتى يتم يوم ولو استأنف يوماً حتى يكون اعتكافه موصلاً كان أحب إلى (قال الشافعي)

ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكفة وبأكل أو شرب ما شاء (١) قوله وان استهلكها كذا في النسخ ولعل فيه تحريفاً من النسخ والوجه استهلاكها فأنظر (٢) قوله ولو كان فيه نفار الخ كذا في النسخ وانظر وحركته معجمه

أوقبض منه ما بقي بالركاز ما تجب فيه الصدقة تركاه (قال الشافعي) من قال هذا القول قال لو أفاد اليوم ركازا التجب فيه زكاة وغدا مثله ولو جمعا معا وجبت فيهما الزكاة ليكن في واحد منهما منس وليمحبا وكانا كالمال يقيد في وقت تمر عليه سنة ثم ينفذ أخرى وقت فتمر عليه سنة ليس فيه الزكاة فإذا أقام هذا من الركاز في يده هكذا وهو ما تجب فيه الزكاة فلا عليه حول وهو كذلك أخرجه زكاة ربع العشر بالحوال لأخسها

(باب زكاة التجارة)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سسلعة عن أبي عمرو بن حسان أن أمه قال قالت بعرت بعيرين للحطاب رضي الله عنه وعلى عني (١) أدمه أهلها فقال عمر ألا تؤذي زكائك يا حسان فقلت يا أمي المؤمنين مالي غير هذه التي علي تطهر وأهبة في القرض فقال ذلك المال فضع قال فوضعتا بين يديه فحسبنا فوجدنا فوجبت فيهما الزكاة فآخذ منها الزكاة (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة بن عجلان عن أبي الزناد عن أبي عمرو بن حسان عن أبيه مثله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس في العرض زكاة إلا أن يربده التجارة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حكيم أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مر بك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم من التجارات من كل أر بعين دينار أدنار أو ناقص فحسب ذلك حتى تبلغ عشرين دينارا فإن نقصت ثلث دينار فخذها ولا تأخذ منها شيئا (قال الشافعي) وبقوله حتى يحول عليه الحول فآخذ ولا يأخذ منهم حتى يعلموا أن الحول قد حال على ما يأخذ منه (قال الشافعي) وبقوله فإن نقصت ثلث دينار فخذها ولا تأخذ منها شيء إنما إذا نقصت عشرين دينارا أقل من حبة لم تأخذ منها شيئا لأن الصدقة إذا كانت معدودة بان لا يؤخذ إلا من عشرين دينارا أو أقل لم يحيط أنها لا تؤخذ من أقل من عشرين دينارا بشيء ما كان الشيء (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ وهو قول أكثر من حفظت عنه وذكر لي عنه من أهل العلم بالبلدان (قال الشافعي) والعروض التي لم تستقر للتجارة من الأموال ليس فيها زكاة بأنفسها بخ كان له دورا وأجساما تغلها أو غيرها أو ثياب كثرت أو قلت أو رقيق كثرة أو قل فلا زكاة فيها وكذلك لا زكاة في غلاتها حتى يحول عليها الحول في يدي مالكها وكذلك كتابة المكاتب وغيره لا زكاة فيها إلا الحول له وكذلك كل مال ما كان ليس بمباشرة ولا حرج ولا ذهب ولا فضة يحتاج إليه أو يستفي عنه أو يستغل ماله غلة منه أو يدخره ولا يربد بشيء منه التجارة فلا زكاة عليه في شيء منه بقبعة ولا في غلته ولا في غلته لو باعه إلا أن يبيعه أو يستغله ذهباً أو ورقاً فإذا حال على ما مضى يبيعه من غنمه حول زكاة وكذلك غلته إذا كانت مما يركب من سائمة إبل أو بقرا أو غنم أو ذهب أو فضة فإن أكرى شأمة بخطه أو وزع مما فيه زكاة فلا زكاة عليه فيه حال عليه الحول أو لم يحل لأنه لم يزرعه فوجب عليه فيه الزكاة وإنما أمر الله عز وجل أن يؤتي حقه يوم حصاده وهذا أدلة على أنه إنما جعل الزكاة على الزرع (قال الربيع) قال أبو يعقوب وزكاة الزرع على بائعه لأنه لا يجوز بيع الزرع في قول من يجزى بيع الزرع إلا بعد أن يبيض (قال أبو محمد الربيع) وجواب الشافعي فيه على قول من يجزى بيعه فاما هو فكان لا يرى بيعه في سبيله إلا أن يثبت فيه خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيبيع (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد علمته أن من أدى عشر أرضه ثم حبس طعامها أحوالاً لم يكن عليه فيه زكاة (قال الشافعي) ومن ملك شيا من هذه العروض عبرات أو هبة أو وصية أو أي وجهه الملك ملكه بالانتهاء أو كان مترصا ربه البيع فآلت عليه أحوال فلا زكاة عليه فيه لأنه ليس بمشتري التجارة (قال الشافعي) وبني اشتري من العروض شيا مما وصف وأغبره مما التجب فيه

وان هلك زوجه
خرجت فاعتدت ثم بنت
ولا بأس أن توضع
المائدة في المسجد وغسل

اليد في الطشت ولا
باس أن ينك نفسه
وينك غيره والمرأة
والعبد والمسافرون
يعتقون حيث شاءوا
لأنه لا جعة عليهم

(كتاب الحج)

قال الشافعي فرض الله
تبارك وتعالى الحج على
كل حر بالغ استطاع إليه
سيلا بدلالة الكتاب
والسنة فمن حج مرة
واحدة في دهره فليس
عليه غيرها (قال الشافعي)
والاستطاعة وجهان
أحدهما أن يكون

(١) قوله أدمه وزن
أفعله جمع أديم
كرغف وأرغفة وأهبة
كذلك جمع أهاب
كسور وأوسر كنه
معه

بعد ما حال عليه الحول أو عنده أو قبله مما يحب فيه الزكاة من العرض من يومه إلى العرض لا يومه
 الدراهم لأنه لم يكن في الدراهم زكاة فوالا عليها الحول وهي بحالها (قال الشافعي) ولو كانت الدراهم أو
 الدراهم التي لا غلبت غيرها التي اشترى بها العرض أقامت في يده أشهر لم يحبس مقامها في يده لأنها كانت في
 يده لا يحب فيها الزكاة وحسب العرض حول من يوم ملكه وانما صدقنا العرض من يوم ملكه أن الزكاة
 وجبت فيه بنفسه بنسبة ثمنه للتجارة لئلا حال الحول من يوم ملكه وهو مما يحب فيه الزكاة (١) لاني
 كما وصفت من أن الزكاة صارت فيه نفسه ولا أنظر فيه إلى قيمته في أول السنة ولا في وسطها لأنه انما يحب فيه
 الزكاة إذا كانت قيمته يوم تحل الزكاة مما يحب فيه الزكاة وهو في هذا يخالف الذهب والفضة ألا ترى أنه
 لو اشترى عرضا بعشر بن دينار وكانت قيمته يوم يحول الحول أقل من عشر بن سقطت فيه الزكاة لأن هذا
 بين أن الزكاة تحوّل فيه وفي ثمنه إذا بيع لأفيا اشترى به (قال الشافعي) وسواء فيها اشتراء وتجارة كل
 ما عدا الاعيان التي فيها الزكاة بأنفسها من رقيق وغيرهم فلو اشترى رقيقا لتجارة فباع عليهم الفطر وهم عنده
 زكاة عنهم زكاة الفطر إذا كانوا مسلمين وزكاة التجارة يحولهم وإن كانوا مشركين زكاة عنهم زكاة التجارة
 وليست عليه فيهم زكاة الفطر (قال) وليس في شيء اشترى لتجارة زكاة الفطر غير الرقيق المسلم وزكاة غير
 زكاة التجارة ألا ترى أن زكاة الفطر على عتد الاحرار الذين ليسوا بعامل وانما هي طهور وإن لمسه اسم
 الايمان (قال الشافعي) ولو اشترى دراهم بن دينار أو بعرض أو دينارين بدراهم أو بعرض يربدها التجارة فلا
 زكاة فيها اشترى منها الا بعد ما يحول عليه الحول من يوم ملكه كانه ملك ما بعد دينار أحد عشر شهرا ثم اشترى
 بهاما ثدينا وألف درهم فلا زكاة في الدراهم الا تحوّل الدراهم حتى يحول عليها الحول من يوم ملكه لان
 الزكاة فيها بنفسها (قال الشافعي) وهكذا إذا اشترى سائمة من ابل أو بقرا أو غنم بن دينار أو دراهم أو غنم أو
 ابل أو بقرا فلا زكاة فيها اشترى منها حتى يحول عليها الحول في يوم من يوم ملكه اشتراء عثله أو غيره مما فيه
 الزكاة (٢) ولا زكاة فيها أقام في يده ما اشتراء ما شاء أن يقيم لأن الزكاة فيه بنفسه لاني للتجارة ولا غيرها (قال
 الشافعي) وإذا اشترى السائمة لتجارة زكاة لها زكاة السائمة لأن زكاة التجارة وإذا ملك السائمة عثرا أو بهيمة أو
 غيره من كاهها يحولها زكاة السائمة وهذا خلاف التجارات (قال الشافعي) وإذا اشترى نخلا أو أرضا للتجارة
 زكاة لها زكاة النخل والزروع وإذا اشترى أرضا فيها غراس غير نخل أو كرم أو زرع غير نخلة (قال أبو يعقوب
 والربيع) وغير ما فيها الزكاة لتجارة زكاة لها زكاة التجارة لأن هذا مما ليس فيه بنفسه زكاة وانما زكاة
 التجارة (قال الشافعي) ومن قال لا زكاة في الحلي ولا في الماشية غير السائمة فإذا اشترى واحدا من هذين
 للتجارة ففيه الزكاة كما يكون في العروض التي تشتري للتجارة

(باب زكاة مال القراض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم قرضا فاشترى بها سلعة تسوى ألفين
 وحال عليها الحول قبل أن يبيعها ففيها قولان أحدهما أن السلعة تركت كمالها لأنها من ملك مالكها لا شيء فيها
 للقراض حتى يسلم رأس المال إلى الرب المال ويقامه الرب على ما شرط (قال الشافعي) وكذلك لو باعها
 بعد الحول أو قبل الحول فلم يقسمها المال حتى حال الحول (قال) وإن باعها قبل الحول وسلم الرب المال
 رأس ماله وأقسم الرب ثم حال الحول ففي رأس مال الرب المال وربحه الزكاة ولا زكاة في حصة القارض لانه
 استفاد ما لا يحل عليه الحول (قال الشافعي) وكذلك لو دفع رأس مال الرب المال إليه ولم يقسمه الرب
 حتى حال الحول صدق رأس مال الرب المال وحسبه من الرب ولم يصدق مال القارض وإن كان شريكه
 لأن ملكه حادث فيه ولم يحل عليه حوله من يوم ملكه (قال الشافعي) ولو استأجر المال سنين لا يباع زكاة
 كل سنة على رب المال أبدا حتى يسلم إلى رب المال رأس ماله فأما ما لم يسلم إلى رب المال رأس ماله فهو من

عباس أن امرأة من
 ختم قالت يا رسول
 الله إن فريضة الله في
 الحج على عباده أدركت
 أبي شيخا كبيرا لا
 يستطيع أن يمشي
 على راحلته فهل زكاة
 أحج عنه فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم نعم
 فقالت يا رسول الله فهل
 ينفعه ذلك فقال نعم كما
 لو كان على أيسر لدين
 ففرضته نفعه (قال
 الشافعي) فيعمل النبي
 صلى الله عليه وسلم قضاءها
 الحج كقضاءها الدين
 عنه فلا شيء أولى أن

(١) قوله لاني كما وصفت
 كذا في التسع وعصل في
 الكلام يسقطا من التسع
 والوجه والله أعلم لاني
 انظر لما وصفت الحج
 فانظر كتبه معجمه
 (٢) قوله ولا زكاة فيها
 أقام الحج كذا في التسع
 وانظر كتبه معجمه

ملكه رب المال في هذا القول لا يختلف (قال الشافعي) وان كان رب المال حراما مسلما أو عبدا ما ذنوبه في التجار أو العامل نصرانيا أو مكاتبه كذا يزكى ما لم يأخذ رب المال رأس ماله وإذا أخذ رأس ماله زكى جميع ماله ولم يزل مال النصراني ولا المكاتب منه وهو أشبه القولين والله تعالى أعلم (قال الشافعي) والقول الثاني إذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم قرضا فاشتري به سلعة تسوى ألفا خال الحول على السلعة في يدي المقارض قبل بيعها فومت فإذا بلغت ألفين أدبت الزكاة على ألف وخمسمائة لأنها حصة رب المال ووقفت زكاة خمسمائة فإن حال عليها حول فإن بلغت ألفين زكى ألفان لأنه قد حال على الخمسمائة الحول، من يوم صارت للقارض فان نقصت السلعة فلا شيء على رب المال ولا المقارض يتراجعان به من الزكاة وان زادت حتى تبلغ في عام مقبل عن ثلاثة آلاف درهم زكى ثلاثة آلاف كما وصفت ولو لم يكن الفضل فيها الأمانة درهم للقارض نصفها وحال على الحول من يوم صار للقارض فيها فضل زكى لأن المقارض خلط بها فان نقصت السلعة حتى تصير إلى ألف درهم زكى ألفا ولا تعدو الزكاة الأولى أن تكون عنهما معاهما ولو كانا خالطين في مال أخذنا الزكاة منهما معا أو عن رب المال وهذا إذا كان المقارض حراما مسلما أو عبدا أو زكى سيده في القرض فكان ماله مال سيده فان كان المقارض من لازكاة عليه كان نصرانيا أو مسلما فالمسئلة بمحلها زكى حصصه المقارض المسلم ولم يزل حصصه المقارض النصراني بحال لأن نعمه هالوسلم كان له (قال الشافعي) وهكذا لو كان المقارض مكاتب في القول الأول إذا كان رأس المال للمسلم ولا تزكى حصصه العامل النصراني والمكاتب في القول الآخر لأنه لا زكاة عليه ما في أموالهما (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحلها ورب المال نصراني والعامل في المال مسلم فاشتري سلعة بالف خال عليها حول وهي ثمن ألفين فلا زكاة فيها وان حال عليها أحوال لأنها مال نصراني الآن يدفع العامل إلى النصراني رأس ماله فيكون مافضل بينه وبين النصراني فيزكى نصيب العامل المسلم منه إذا حال عليها حول ولا يزكى نصيب النصراني في القول الأول وأما القول الثاني فإنه يخص ذلك ولا يكون عليه زكاة فإذا حال حوله فان سلمه ففضلها أدى زكاة كما يؤدي زكاة ما مر عليه من السنين، منذ كان له في المال فضل (قال) وإذا كان التبرع في المال بين المسلم والكافر صدق المسلم ماله صدقة المنفرد لا صدقة الشريك ولا تملك الصدقة في المشايعة والناس وغير ذلك لأنه انما يجمع في الصدقة ما فيه كاه صدقة فأما أن يجمع في الصدقة ما لا زكاة فيه فلا يجوز

(باب الدين مع الصدقة)

خيرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان كان يقول هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث عثمان يشبه والله تعالى أعلم أن يكون إنما أمر بقضاء الدين قبل حلول الصدقة في المال في قوله هذا شهر زكاةكم يجوز أن يقول هذا الشهر الذي إذا مضى حلت زكاةكم كما يقال شهر ذي الحجة وإنما الحجة بعدمضي أيام منه (قال الشافعي) فإذا كانت لرجل مائتا درهم وعليه دين مائتا درهم ففرض من المائتين شيئا قبل حلول المائتين أو استعدي عليه السلطان قبل محل حلول المائتين فقضاءها فلا زكاة عليه لأن الحول حال وليس مائتين (قال) وان لم يقض عليه بالمائتين إلا بعد حلولها عليه أن يخرج منها خمسة دراهم ثم يقض عليه السلطان بمباقي منها (قال الشافعي) وهكذا لو استعدي عليه السلطان قبل الحول فوقف ماله ولم يقض عليه بالدين حتى يحول عليه الحول كان عليه أن يخرج زكاة ما ثم يدفع إلى غرمائه ما بقي (قال الشافعي) ولو قضى عليه السلطان بالدين قبل الحول ثم حال الحول قبل أن يقضه الغرماء لم يكن عليه زكاة لأن المال صار للغرماء ودونه قبل الحول وفيه قول ثان أن

يجمع بينه مما جمع النبي صلى الله عليه وسلم بينه وروى عن عطاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع رجلا يقول لبيك عن شربة فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن كنت محببت فلب عنه والأناجي وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لنسج كبير لم يحج شئت فجهز رجلا يحج عنك

باب الاستطاعة بالغير (قال الشافعي) وإذا استطاع الرجل فملكه من سائر الناس من بلده ففقد زكاة الجاه فان مات قضى عنه وإن لم يمكنه

عليه فيه الزكاة من قبل أنه لو تلف كان منه ومن قبل أنه لو طرأ له مال غير هذا كان له أن يحبس هذا المال وإن يقضي الغرام من غيره (قال الشافعي) وإذا أوجب الله عز وجل عليه الزكاة في ماله فقد أخرج الزكاة من ماله إلى من جعلها له فلا يجوز عندى والله أعلم إلا أن يكون كمال كان في يده فاستحق بعضه فيعطى للذى استحقوه يقضى دينه من شئ إن بقي له (قال الشافعي) وهكذا إذا في الذهب والورق والزرع والثمر والماشية كلها لا يجوز أن يخالف بينها بحال لأن كلامهم قد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في كله إذا بلغ ما وصف صلى الله عليه وسلم الصدقة (قال الشافعي) وهكذا إذا في صدقة الأبل التي صدقتها منها والتي فيها الغنم وغيرها كالمزمن بالنسي فسكون لصاحب الرهن مافيه ولغرماء صاحب المال ما فضل عنه وفي أكثر من حال المزمين وما وجب في مال فيه الصدقة من اجارة أو حبر وغيرها أعطى قبل الحول (قال الشافعي) ولو استأجر الرجل على أن يرعى غنمه شاة منها بعينها فهي ملك للاستأجر فإن قبضها قبل الحول فهي له ولازك على الرجل في ما شابهه إلا أن يكون ما تجب فيه الصدقة بعد شاة الاجير وإن لم يقبض الاجير الشاة حتى حال الحول ففي غنمه الصدقة على الشاة حصتها من الصدقة لأنه خليط بالشاة (قال الشافعي) وهكذا إذا في الرجل يستأجر بئر نخلة بعينها أو نخلات لا يختلف إذا لم يقبض الاجارة (قال الشافعي) فإن استأجر بشئ من الزرع قائم بعينه لم تجز الاجارة به لأنه مجهول كالأجير بعه الأمان يكون مضى خبر لازم يجوز بعه فتجوز الاجارة عليه ويكون كالشاة بعينها وعقر النخلة والخلات باعيا من (قال الشافعي) وإن كان استأجره بشاة بصفة أو عقر بصفة أو باع غنما فعليه الصدقة في غنمه وغرموز رعه ويؤخذ بان يؤدى إلى الاجير والمشتري منه الصفة التي وجبت له من ماله الذي أخذت منه الزكاة وغيره (قال الشافعي) وسواء كانت له عروض كثيرة تحمل دينه أو لم يكن له شئ غير المال الذي وجبت فيه الزكاة (قال الشافعي) ولو كانت له رجل ما تادروهم فقام عليه غرماء فقال قد حال عليها الحول وقال الغرماء لم يحل عليها الحول فالتقول قوله ويخرج منها الزكاة ويضع ما بقي منها إلى غرمائه إذا كان لهم عليه مثل ما بقي منها أو أكثر (قال الشافعي) ولو كانت له أكثر من مائتي درهم فقال قد حال عليها أحوال ولم يخرج منها الزكاة كونه غرماء أو كان القول قوله ويخرج منها زكاة الاحوال ثم يأخذ غرماء ما بقي منها بعد الزكاة أبدأ أولى بهما من مال الغرماء لأنها أولى بهما من ماله ما لكها (قال الشافعي) ولو رهن رجل رجلاً ألف درهم بالف درهم وألقى درهم عاتقه دينار فسواء وإذا حال الحول على الدرهم الموهوب قبل أن يحل دين المزمين أو بعده فسواء ويخرج منها الزكاة قبل دين المزمين (قال الشافعي) وهكذا أكل مال رهن وجبت فيه الزكاة

(باب زكاة الدين)

(قال الشافعي) ربحه الله تعالى وإذا كان الدين لرجل غائب عنه فهو كما تكون التجارة له غائبة عنه والوديعة وفي كل زكاة (قال) وإذا سئ رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحول لم يجوز أن يجعل زكاة ماله إلا في حول لأن المال لا يبعد وأن يكون فيه زكاة لا يكون إلا كاس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكون فيه زكاة فيكون كالمال المستفاد (قال الشافعي) وإذا كان لرجل على رجل دين حال عليه حول ورب المال لا يقدر على أخذه منه بحضور رب الدين وملائه وأنه لا يجده ولا يضطره إلى عدوى فله أن يأخذه منه أو زكاته كما يكون ذلك عليه في الوديعة هكذا وإن كان رب المال غائباً وحاضراً لا يقدر على أخذه منه إلا بخوف أو بفسق له أن استعدي عليه وكان الذي عليه الدين غائباً حسب ما احتس عند حق يمكنه أن يقبضه فإذا قضيه أدى زكاته لما راعه من السنين لا يسعه غير ذلك وهكذا الماشية تكون للرجل غائبة لا يقدر عليها بنفسه ولا يقدر عليها وهكذا الوديعة والمال يدفعه فينسى موضعه لا يختلف في شئ (قال الشافعي) وإن كان المال الغائب عنه في تجارة يقدر وكيله على قبضه حيث هو فقوم حيث هو وأدى زكاته ولا يسعه

بعدئذ يرد وتؤالجح
منه ولم يش حتى
يمكنه من قابل لم يلزمه
وإن كان عام حجب أو
عطش ولم يقدر على مالا
بذله منه أو كان خوف
عدو أشبه أن يكون غير
واحد للسبيل لم يلزمه ولم
ين على أن أوجب عليه
ركوب البحر بالسبيل إذا قد
عليه وروى عن عطاه
وطاوس أنهما قالوا لا الحجة
الواجبة من رأس المال
وهو القياس (قال
الشافعي) فليست جرحته
في الحج والعمرة بأقل
ما يؤخر من ميعاته ولا
يخرج عنه الأمن قد أدى
الفرض مرة فإن لم يكن
حج فحج عنه ولا أجرته

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمع رجلا يابى عن فلان فقال له إن كنت سمحت قلبه عنه والأفاحي عن نفسك وعن ابن عباس أنه سمع رجلا يقول لبيك عن شبرمة فقال ويحك ومن شبرمة فأخبره فقال لا يجزى عن نفسك ثم حج عن شبرمة (قال) وكذلك لو أحرمت طوطوا وعليه جميع كان فرضه أو غيره كانت فرضه

(باب بيان وقت فرض الحج وكونه على التراخي)

(قال الشافعي) أنزلت فريضة الحج بعد

(١) قوله من الملتقط كذا في النسخ ولعله من

تحريف النسخ ووجهه من مناجاة قائل كتبه معصية

(٢) قوله وكل ما قبض إلى قوله فكذلك يكرر مع ما سبق فربما كتبه معصية

(٣) قوله في الترجمة يدفع زكاة أي يرد دفعها وبهشها التثنية كتبه معصية

الآنك وهكذا المال المدفون والدين وكلما قلت لا يسعه إلا تأديته كان بحوله وإمكانه له فإن هلك قبل أن يصل إليه وبعد الخول وقد أمكنه فزكاته عليه دين وهكذا كل مال له يعرف موضعه ولا يدفع عنه فكلما قلت له يزكاه فلا يلزمه زكاته قبل قبضه حتى يقبضه فهلك المال قبل أن يمكنه قبضه فلا ضمان عليه فيما مضى من زكاته لأن العين التي فيها الزكاة هلكت قبل يمكنه أن يؤديها (قال الشافعي) فإن غصب مالا فأقام في يدي الغاصب زمانا لا يقدر عليه ثم أخذه أو غرقه مال فأقام في الجور زمانا ثم قدر عليه أو دفن مالا فضل موضعه فلم يدر أين هو ثم قدر عليه فلا يجوز فيه إلا الواحد من قولين أن لا يكون عليه فيه زكاة لما مضى ولا إذا قبضه حتى يحول عليه حول من يوم قبضه لأنه كان مغلوبا عليه بلا طاعة منه كطاعته في السلف والتجارة والدين أو يكون فيه الزكاة لأن سلم لأن ملكه لم يزل عنه لما مضى عليه من السنين (قال الربيع) القول الآخر أصح القولين عندنا لأن من غصب ماله أو غرق لم يزل ملكه عنه وهو قول الشافعي (قال الشافعي) وهكذا لو كان له على رجل مال أصله مضبوط أو أمانة فجده أباه ولا ينفه له عليه أوله بينة غائبة لم يقدر على أخذه منه بأي وجهه ما كان الأخذ (قال الربيع) فإذا أخذ من كالمضى عليه من السنين وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) فإن هلك منه مال فالتقط منه رجل أو لم يدر يلتقط أو لم يلتقط فقد يجوز أن يكون مثل هذا ويجوز أن لا يكون عليه فيه زكاة بهل لأن الملتقط يملكه بعد سئله على أن يؤديه إليه أن جاءه ويختلف الباب بلبه بهذا المعنى (قال الشافعي) وكل ما قبض من الدين الذي قبض عليه فيه زكاة زكاه إذا كان في مثله زكاة لما مضى ثم كبا قبض منه شيئا فذلك (قال الشافعي) وإذا عرف الرجل اللقطة سنة ثم ملكها فحال عليها أحوال ولم يزل كها ثم جاء صاحبها فلا زكاة على الذي وجدها وليس هذا كصدقات المرأة لأن هذا لا يمكن لها مال كالمقتط حتى جاء صاحبها وإن أدى عنها زكاة مضاهاتها لصاحبها (قال الشافعي) والقول في أن لا زكاة على صاحبها الذي اعترفها وأن عليه الزكاة في مقامها في يدي غيره كما وصفت أن تسقط الزكاة في مقامها في يدي الملتقط بعد السنة لأنه أبيع له أكلها بلارضا (١) من الملتقط أو يكون عليه فيها الزكاة لأنها ماله (٢) وكل ما قبض من الدين الذي قبض عليه فيه زكاة كذا إذا كان في مثله زكاة لما مضى فكلما قبض منه شيئا فذلك وإن قبض منه مالا زكاة في مثله فكان له مال أضافه إليه ولا حسب فإذا قبض ما تجب فيه الزكاة منه أدى زكاته لما مضى عليه من السنين

(باب الذي (٣) يدفع زكاته فهلك قبل أن يدفعه إلى أهلها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أخرج رجل زكاته قبل أن تحل فهلك قبل أن يدفعه إلى أهلها لم تجز عنه وإن حلت زكاته ما في يديه من ماله ولم يحسب عليه ما هلك منه من المال في هذا كله وسواء في هذا زرع وغرة إن كانت له (قال الشافعي) وإن أخرجها بعد ما حلت فهلك قبل أن يدفعها إلى أهلها فإن كان لم يقطر والتفريق أن يمكنه بعد ما دفعها إلى أهلها والوأي فتأخر لم يحسب عليه ما هلك ولم تجز عنه من الصدقة لأن من زكته شيء لم يبرأ منه إلا بدفعه إلى من يستوجب عليه (قال الشافعي) ورجع إلى ما بقي من ماله فإن كان فيما بقي منه زكاة فلا وإن لم يكن فيما بقي منه زكاة لم يزكاه كان حله عليه نصف دينار في عشرين ديناراً فأخرج النصف فهلك قبل أن يدفعه إلى أهله فبقيت تسعة عشر ونصف فلا زكاة عليه فيها وإن كانت له إحدى عشر وديناراً ونصف فأراد أن يزكها فبقيت عشر من العشرين نصفاً وعن الباقي عن العشرين ربع عشر الباقي لأن ما زاد من الدينار والدرهم والطعام كله على ما يكون فيه الصدقة ففيه الصدقة بحسبه فإن هلك الزكاة وقد بقي عشر وديناراً أو أكثر فزكاه في مائة ربع عشره (قال الشافعي) وهذا كذا مما أنبت الأرض والتجارة وغير ذلك من الصدقة والمأشقة الآن المأشقة تخالف هذا في أنها بعدد ما فيها من العبددين فإن حال عليه حول وهو في سفر فلم يجد من يستحق

السهمان أو هو في مصر فطلب فلم يحضر في ساعته تلك من يستحق السهمان أو سجن أو جيل بينه وبين ماله فكل هذا عذر لا يكون به مقرطاً وما هلك من ماله بعد الحول لم يحسب عليه في الزكاة كمال يحسب ما هلك قبل الحول وإن كان يمكنه إذا حبس من يتق به فلم يأمر بذلك أو وجد أهل السهمان فأخذ ذلك قليلاً أو كثيراً وهو يمكنه فلم يعطهم بوجوه المال وأهل السهمان فهو مقرط وما هلك من ماله فازكاة لازمة له فيما بقي في يده منه كان كانت له عشر وندينار فأمكنه أن يؤدي زكاته فأخبرها فهلكت العشر ونقصت نصف ندينار يؤديه متى وجده ولو كان له مال يمكنه أن يؤدي زكاته فلم يفعل فوجب عليه الزكاة سنتين ثم هلك أدى زكاته لمافرط فيه وإن كانت له مائة شاة فأقامت في يده ثلاث سنين وأمكنه في مضي السنة الثالثة أداء زكاته فلم يؤديها أدى زكاته ثلاث سنين وإن لم يمكنه في السنة الثالثة أداء زكاته حتى هلكت فلا زكاة عليه في السنة الثالثة وعليه الزكاة في السنتين اللتين فرط في أداء الزكاة فهما

(باب المال يحول عليه أحوال في يدي صاحبه)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل خمس من الأبل خال عليها أحوال وهي في يده لم يؤدي زكاتها فعليه فيها زكاة عام واحد لأن الزكاة في أعيانها وإن خرجت منها شاة في السنة فلم يبق له خمس يجب فيها الزكاة (قال الربيع) وفيه قول آخر أن عليه في كل خمس من الأبل أقامت عنده أحوال الأداء زكاتها في كل عام أقامت عنده شاة في كل عام لا عما يخرج الزكاة من غيرها عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك إن كانت له أربعون شاة أو ثلاثون من البقر أو عشر وندينار أو مائتا درهم أخرج زكاتها لعام واحد لأن زكاتها أخرجت من ملكه مضبوطة في يده لأهلها ضامان ما غصب (قال الشافعي) ولو كانت أبلة ستأخّل عليها ثلاثة أحوال وبصرها بمساوي شاتين فأكر أدى زكاتها الثلاثة أحوال لأن بصرها ما إذا ذهب بشاتين أو أكثر كانت عنده خمس من الأبل فيها زكاة (قال الشافعي) ولو كانت عنده اثنتان وأربعون شاة أو واحد وعشرون ندينار خالّت عليه ثلاثة أحوال أخذت من الغنم ثلاث شاة لأن شاتين يذهبان ويبقى أربعون فيها شاة وأخذت منه زكاة لأنه ندينار ونصفا خاصة الزيادة لأن الزكاة تذهب ويبقى في يده ما فيه زكاة وهكذا لو كانت له أربعون شاة أو أول سنة ثم زادت شاة خالّت عليها سنة ثانية وهي إحدى وأربعون ثم زادت شاة في السنة الثالثة خالّت عليها سنة وهي اثنتان وأربعون شاة كانت فيها ثلاث شياه لأن السنة لم تحل الأوربها على غيرها أربعين شاة (قال الشافعي) فعلى هذا إذا البالكه فيه الزكاة (قال الشافعي) ولو كانت له أربعون شاة خال عليها أحوال ولم تزد فأحب أن يؤدي زكاتها لما مضى عليها من السنين ولا يبين أن نيجرها ذلك لأنه لا يزال بعون شاة خالّت عليها ثلاثة أحوال أن يؤدي ثلاث شياه (قال الربيع) وفي الأبل إذا كانت عنده خمس من الأبل خال عليها أحوال كانت عليه في كل حول شاة لأن الزكاة ليست من عينها إنما يخرج من غيرها وهي مخالفة للغنم التي في عينها الزكاة

(باب البيع في المال الذي فيه الزكاة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ولو باع رجل رجلاً ما بقي درهم بخمسة دنانير يباع فاسد أفاقت في يده المشتري شهر ثم حال عليه الحول من يوم ملكها البائع ففهم الزكاة من مال البائع وهي مردودة عليه لأنها لم يخرج من ملكه بالبيع الفاسد وهكذا كل مال وجبت فيه الزكاة فبيع يباع فاسد من ماشية أو غيرها ذلك على أصل ملك المالك الأول لأنه لم يخرج من ملكه ولو كان البائع باعها ببيع صحيح ما على أنه بالخيار ثلاثاً أو قبضها المشتري أو لم يقبضها لمحال عليها حول من يوم ملكها البائع وجبت فيها الزكاة لأنه لم يتم خروجها من ملك البائع حتى حال عليها الحول ولم يشترج بهاردها لتقص التي دخل عليها بالزكاة وكذلك

الهجرة وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر على الحج وتختلف صلى الله عليه وسلم بالمدينة بعد منصرفه من تبوك لأعجار بأولا مشغولاً بشئ وتختلف أكثر المسلمين قادرين على الحج وأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان كن ترك الصلاة حتى يجنى وقتها ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الفرض ولا ترك المتخلفون عنه ولم يجز صلى الله عليه وسلم بعد فرض الحج إلا جهة الإسلام وهي جهة الوداع وروى عن جابر ابن عبد الله أن النبي

فبعضنا البيع بينهم إلا أن الزكاة وجبت فيها فلا يجوز أن يقطع فيمنع الزكاة وهي حتى لا هلهال ولا أن تؤخذ بحالها تلك وليست الحال التي أخذها فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ثبت للمشتري على البائع ثمرة في نخله وقد شرط قطعها ولا يكون في هذا البيع إلا فسحه ولورضى البائع بتركها حتى يتخذ في نخله وورضى المشتري بأن لا يرجع على البائع بالعشر لأنه قد أفضها جميع ما باعها من الثمرة ولا عشر فيه وعلم ما أن تركها بما رجب من العشر (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها فتركها المشتري بأن حتى بدو صلاحها فرضى البائع بتركها ولم يرزقه المشتري بأن كان فيها قولان أحدهما أن يجزأ على تركها ولا يفسخ البيع مما وجب فيها من الصدقة والثاني أن يفسخ البيع لأنها شرط القطع ثم صارت لا يجوز قطعها عما استحق من الصدقة فيها (قال الشافعي) ولورضى أحد المشتريين إقرارها والبائع ولم يرزقه الآخر جازي في القول الأول على إقرارها وفي القول الآخر يفسخ نصيب الذي لم يرزق ويقر نصيب الذي رزق وكان كرجل اشترى نصف الثمرة وإذا رضى إقرارها ثم أراد قطعها قبل الجداء لم يكن له قطعها كلها ولا فسخ البيع إذا ترك رده ثم لم يكن له رده بعدها وكل هذا إذا باع الثمرة معا قبل أن بدو صلاحها (قال الشافعي) فإن كان لرجل حائط في ثمره خمسة أو سق فباع رجلا منه ثلثات باعنا من آخر ثلثات باعنا من بعد ما بدو صلاحه ففيه العشر والبيع مفسوخ إلا أن يبيع من كل واحد منهما خمسة أعشاره وإن كان هذا البيع قبل أن بدو صلاح الثمرة على أن يقطعها ما قطعها منها سوا ورزق كاشيا حتى بدو صلاحه فإن كان فيما بقي خمسة أو سق ففيه الصدقة والبيع فيه كما وصفت في المسئلة قبله فإن لم يكن فيما بقي من الثمرة خمسة أو سق فالبيع جائز لا يفسخ ويؤخذ بأن يقطعها إلا أن يتطوع البائع بتركها لهما وإن قطعها الثمرة بعد ما بدو صلاحها فقال لا يمكن فيها خمسة أو سق فالقول قوله ما معهما يفسخ البيع في هذا الحال فإن قامت بيته على شيء أخذ البيعة وإن لم تقم بيته قبل قول الباطل فباطل عن نفسه به الصدقة وبعضها إذا لم تقم عليه بيته بخلاف ما قال (قال الشافعي) وإذا قامت بيته بأمر يطر عنه الصدقة أو بعضها وأقر بما ثبت عليه الصدقة أو يزيد بها أخذت بقوله لا في انما أقبل بيته إذا كانت كادعي فيما يدفعه عن نفسه فإذا أكدتها قبلت قوله في الزيادة على نفسه وكان أن ثبت عليه من بيته (قال الشافعي) وإذا كان للرجل الحائط لم يجمع قطع ثمره من حين تطلع إلى أن ترى فيه الحجرة فإذا رزق فيه الحجرة منع قطعه حتى يخرص فإن قطعه قبل يخرص بعد ما يرى فيه الحجرة فالقول قوله فيما قطع منه وإن أتى عليه كله مع عنه إلا أن يعلم غيره بيته أهل مصره فيؤخذ ذلك منه بالبيعة (قال الشافعي) وإذا أخذت بيته أو قوله أخذ بغيره وسط سوى غر حائطه حتى يستوفى منه عشرة ولا يؤخذ منه ثمنه (قال الشافعي) فهذا إن خرس عليه ثم استهلكه أخذ بغيره مثل وسط ثمره

(باب ميراث القوم المال)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا ورث القوم الحائط فلم يقتسموا وكانت في ثمره كله خمسة أو سق فعليهم الصدقة لأنهم خطاه بصدقة واحدة (قال الشافعي) فإن اقتسموا الحائط فميراثهم ما نصح فكان القسم قبل أن يرى في الثمرة صفرة أو حجرة فلا صدقة على من لم يكن في نصيبه خمسة أو سق وعلى من كان في نصيبه خمسة أو سق صدقة (قال الشافعي) فإن اقتسموا بعد ما يرى فيه صفرة أو حجرة صدقت كل صدقة الواحد إذا كانت في جمعه خمسة أو سق أخذت منه الصدقة لأن أول عمل الصدقة أن ترى الحجرة والصفرة في الحائط خرس الحائط أول يخرص (قال الشافعي) فإن قال قائل كيف جعلت صدقة الخلل والعبث الذين يخرصان أولا وأخرادون الماشية والورق والذهب وانما أول ما يجتنب فيه الصدقة عند أول وآخره الحول دون المصدق قيل له إن شاء الله تعالى لما خرس الثمار من الاعتاب والخلل لرسول الله صلى الله عليه وسلم

جامعها بالبيع في رمضان ما كنت فأثله قال أقوله اجعلها ٤ مرة وعن غيره ٥ قال لا ينبغي لأحد أن يجرم بالبيع إلا في أشهر الحج من أجل قول الله جل وعز الحج أشهر معلومات (قال) فلا يجوز لأحد أن يبيع قبل أشهر الحج فإن فعل فأنها تكون عمرة كرجل دخل في صلاة قبل وقتها تكون نافلة (قال) ووقت العمرة متى شاء ومن قال لا يعتبر الأمرة في السنة خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه أمر عائشة في شهر واحد من سنة واحدة من زين

ونال فعل عائشة
نفسها وعلى رضى الله
عنه وابن عمر وأئس
رحمهم الله

باب بيان أن العمرة
واجبة كل رجل

(قال الشافعي) قال الله
جل ذكره وأتموا الحج
والعمرة لله ففرقت العمرة
به وأشبه بظاهر القرآن
أن تكون العمرة واجبة
وأتم النبي صلى الله
عليه وسلم قبل الحج ومع
ذلك قول ابن عباس والذي
نفسى بيدهما التمر ينبتا
في كتاب الله وأتموا الحج
والعمرة لله وعن عطاء
قال ليس أحد من خلق
الله إلا وعليه حجة وعمره
واجبتان (قال) وقال

(١) قوله عز وجل
حزرة كسجد وسجدات
وحزرة المال خياره يقال
هذا حزره نفسى أى
خير ما عندى وقوله
تكبوا عن الطعام أى
اعذوا عن الأكل وذات
الدور نحوهم أو أتركوها
لأهلها كذا في كتب
اللغة كتبه مصححه

عليه وسلم لمن طابت علته لا يخرصها ولا زكاة فيها ولما قضى تهاوز بياعنا أن آخر ما يجب فيه
الصدقة منها أن تصبر غرا أو يبيع بالامر المتقدم فان قال ما يشبه هذا قبل الحج له أول وآخران فأول آخره
رمى الجرات والخلق وآخر آخره زكاة البيت بعد الجرة والخلق وليس هكذا العمرة ولا الصوم ولا الصلاة
كلها لها أول وآخر واحد وكل كائن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ولو اقتصموا ولم يتركه
صفرة ولا جرة ثم لم يفتروا عليه حتى يعلم حق كل واحد منهم أو لم يراضوا حتى يعلم كل واحد منهم حقه حتى
يرى فيه صفرة أو جرة كانت فيه صدقة الواحد لان القسم لم يتم إلا بعد وجوب الصدقة فيه (قال الشافعي)
والقول قول أرباب المال في أنهم اقتصموا قبل أن يرى فيه صفرة أو جرة إلا أن تقوم فيه بينة بغير ذلك (قال
الشافعي) فان كان الحائض خمسة أو سبعة فاقسمه اثنتان فقال أحدهما اقسماؤه قبل أن ترى فيه جرة أو
صفرة وقال الآخر بعد ما رويت فيه أخذت الصدقة من نصب الذي أقر أنها اقسماؤه بعد ما حلت فيه
الصدقة بقدر ما يلزمه ولم تؤخذ من نصب الذي لم يقر (قال الشافعي) ولو اقسما الثمرة دون الأرض والنخل
قبل أن يندو صلاحها كان القسم فاسدا وكانا فاسدا على الملك الأول (قال) ولو اقسما بعد ما يندو صلاحه
كانت فيه الزكاة كما يكون على الواحد في الخالين معا (قال الشافعي) وإذا ورث الرجل حائطا قاتما وأقر
حائطه ولم يكن الميراث أخذت الصدقة من غير الحائط وكذلك لو ورث ماشية أو ذهابا فلم يعلم وأعلم فقال
عليه الحول أخذت صدقتها لأنها في ملكه وقد حال عليها حول وكذلك ما ملأ بلاغله (قال الشافعي) وإذا
كان لرجل مال يجب فيه الزكاة فارتد عن الإسلام وهرب أو جن أو عته أو حبس ليستتاب أو يقتل فقال
الحول على ماله من يوم ملكه فنها قولان أحدهما أن فيها الزكاة لأنه لا بد وأن يموت على رده فهو ككون
للمسلم وما كان لهم فيه الزكاة أو يرجع إلى الإسلام فيكون فلا تسقط الرقعة شيئا يجب عليه والقول
الثاني أن لا يؤخذ منها زكاة حتى ينظر فإن أسلم تلك ماله وأخذت زكاة لأنه لم يكن سقط عنه الفرض وان
لم يؤجر عليها وان قتل على رده لم يكن في المال زكاة لأنه مال مستترك مغنوم فإذا صار لانس من شيء فهو
كالفائتة ويستقبل به حولا ثم يركبه ولو أقام في رده زمانا كان كما وصفت ان يرجع إلى الإسلام أخذت
منه صدقة ماله وليس كالذي المنوع المال بالجربة ولا بالحارب ولا المشرك غير الذي الذي لم يجب في ماله
زكاة قط إلا ترى أنا أمره بالإسلام فان امتنع قتله وأنا نتحكم عليه في حقوق الناس بان نلزمه فان
قال فهو لا يؤجر على الزكاة قبل ولا يؤجر عليها ولا غيرهما من حقوق الناس التي نلزمه ويحيط بأجره فيما
أدى منها قبل أن يرد وكذا لا يؤجر على أن يؤخذ الدين منه فهو يؤخذ

(باب ترك التعدي على الناس في الصدقة)

أخبرنا الرازي قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن القاسم
ابن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت مر على عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فغنم من
الصدقة فقرأ فيها شاة فإلا ذات ضرع فقال عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه
أهلها وهم طائعون لا تقتصوا الناس لا تأخذوا (١) خزرات المسلمين تكبوا عن الطعام (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وهزم عمر أهلها لم يتطوعوا بها ولم ير عليهم في الصدقات ذات در فقال هذا ولوعلم أن
المصدق جبرا أهلها على أخذها لردعها عليهم إن شاء الله تعالى وكان شبيها أن يعاقب المصدق ولم أر بأسا أن
تؤخذ نطيبة أنفس أهلها (قال الشافعي) وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمهاجرين بعثه إلى
البن مصاد قايالك وكرائم أموالهم وفي كل هذا دلالة على أن لا يؤخذ خيار المال في الصدقة وأن أخذت في
على الواحدة وأن يجعله من ضمان المصدق لأنه تعدي بأخذها حتى يرد على أهلها وإن قالت ضمه المصدق
وأخذ من أهلها ما عليهم إلا أن يرضوا بان يرد عليهم فضل ما بين القيمتين فيردوا المصدق ويشتموا أخذهم

هو فوق ذلك لمن قسم له من أهل السهمان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد بن محمد بن يحيى بن (٢) حبان قال أخبرني رجلان من أتبعي أن محمد بن مسلة الأنصاري كان يأثمهم مصداق فيقول رب المال أخرج إلى صدقة مالك فلا يقود إليه شاة فيها ووافاه من حقه لإقبالها (قال الشافعي) وسواء أخذها المصدق وليس فيها بعد أو أقادها إليه الرب المال وهي وافية وإن قال المصدق رب المال أخرج زكاة مالك فأخرج أكرمنا عليه فإن طاب به نفسا بعد عليه أخذه منه ولا أخذ منه ما عليه ولا يسعه أخذه الا حتى يعله أن ما أعطاه أكرمنا عليه

(باب غلول الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال فرض الله عز وجل الصدقات وكان حبسها حراما ثم أكتفى بحبسها انقلع عز وجل ولا تحبس الذين يضيئون بما آتاهم الله من فضله هو خير الهم بل هو شر لهم الآية وقال تبارك وتعالى والذين يكتزون الذهب والفضة إلى قوله ما كنتم تكذبون (قال الشافعي) وسبيل الله والله أعلم ما فرض من الصدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرنا جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعا أن أبا وائل يخبر عن عبد الله بن مسعود يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل لا يؤدى زكاة ما له الا جعل له يوم القيامة شجاع أقرع يفترسه وهو يتبعه حتى يطوقه في عنقه ثم قرأ علينا بسطوق من ماجلوا به يوم القيامة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سمعت عبد الله بن عمر وهو يسئل عن الكثر فقال هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة (قال الشافعي) وهذا كما قال ابن عمر إن شاء الله تعالى لانهم انما عذبوا على منع الحق فأما على دفن أموالهم وحبسها فذلك غير محرم عليهم وكذلك احرزها والدفن ضرب من احرز ولولا إباحة حبسها ما وجبت فيها زكاة في قول لانها لا تجب حتى تجلس حولها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار (٣) عن أبي هريرة أنه كان يقول من كان له مال لا يؤدى زكاة مثل له يوم القيامة شجاع أقرع له زبائن يطلبه حتى يكتنه يقول أنا كثرنا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عبادة ابن الصامت على صدقة فقال أتق الله يا أبا الوليد لا تأتي يوم القيامة ببغير تحمله على رقبتك له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة لها (٤) ثؤاج فقال يا رسول الله وإن ذلك كذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني والله لنفسي بيده الامن رحم الله تعالى فقال والذي بعثك بالحق لا أعمل على اثنين أبدا

(باب ما يحل للناس أن يعطوا من أموالهم)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى ولا تمسوا الخبيث منه تنفقون الآية (قال الشافعي) يعني والله أعلم تأخذونه لانفسكم عن لكم عليه حتى فلا تنفقوا ما لا تأخذون لانفسكم يعني لا تعطوا مما خبث عليكم والله أعلم وعندكم طيب (قال الشافعي) فحرام على من عليه صدقة أن يعطي الصدقة من شرها وحرام على من له ثمر أن يعطى العشر من شره ومن له الخطبة أن يعطى العشر من شرها ومن له ذهب أن يعطى زكاتها من شرها ومن له ابل أن يعطى الزكاة من شرها واولى إعطاءها أهلها وعلى السلطان أن يأخذ ذلك منه وحرام عليه أن غاب أعينها عن السلطان فقبل قوله أن يعطيه من شرها ويقول ماله كله هكذا قال الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن داود عن أبي هند عن الشعبي عن جرير بن عبد الله الجلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تأكم المصدق فلا يفرككم الا عن رضا (قال الشافعي) يعني والله أعلم أن يفرك طائعين ولا يلوو ولا أن يعطوه من أموالهم ما ليس عليهم فهذا انما هم

عبره من (١) مكينناوسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قران العمرة مع الحج هديا ولو كانت نافله أشبه أن لا تقرن مع الحج وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة وروى أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن العمرة هي الحج الاصغر

(باب القران وغير ذلك)

(قال الشافعي) ويجزئه

(١) قوله في الهامش مكيننا كذا في المختصر ومثله في أصل الام وهو جمع مكى نسبة إلى مكة أضف إلى الضمير كتبه مصححه

(٢) حبان بنغ أوله وتشد للموحد كذا في

اخلاصة كتبه مصححه (٣) في نسخة المسند زيادة أبي صالح السمان بين عبد الله بن دينار وأبي هريرة فقرر السند كتبه مصححه

(٤) الثؤاج بالضم صياح الغنم فأجبت ثؤاج من باب نفع كتبه مصححه

باب الهدية الواجب سبب الولاية

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن أبي جند الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الأزد يقال له (١) ابن اللبينة على الصدقة فلما أقدم قال هذا لكم وهذا أهدي إلى فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال ما بال عامل بعنه على بعض أعمالنا فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلى فقها جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أهدي له أم لا فوالذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منكم شيئا إلا جاءه يوم القيامة يحمله على رقبعته إن كان بعير له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة (٢) تبعر ثم رفع يده حتى رأى نبأ غفره فأطسه ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي جند الساعدي قال بصرعني وسمع أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وسواوا يزيدن ثابت يعني مثله (قال الشافعي) فيحتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم في إن اللبينة تحريم الهدية إذا لم تكن الهدية له إلا بسبب السلطان ويحتمل أن الهدية لاهل الصدقات إذا كانت بسبب الولاية لاهل الصدقات كما يكون ما تطوع به أهل الأموال مما ليس عليهم لاهل الصدقات لا لوالى الصدقات (قال الشافعي) وإذا أهدي واحد من القوم للواي هدية فإن كانت لثنى ينال به منه حقا أو باطلا (٣) أولثنى ينال منه حق أو باطل فحرام على الواي أن يأخذها لأن حراما عليه أن يستعمل على أخذه الحق لمن ولئ أمره وقد أنزه الله عز وجل أخذ الحق لهم وحرام عليه أن يأخذ لهم باطلا ولا جعل عليه أحرم وكذلك إن كان أخذ منه ليدفع به عنه ما كره أما أن يدفع عنه بالهدية فحقا أنزه فحرام عليه دفع الحق إذا زمه وأما أن يدفع عنه باطلا فحرام عليه الآن يدفع عنه بكل حال (قال الشافعي) وإن أهدي له من غير هذين الوجهين أحد من أهل ولايته فكانت تفصل عليه أو شكر الحسن في المعاملة فلا يقبلها وإن قبلها كانت في الصدقات لا يسعه عندي غيره الآن يكافئه عليه بقدرها فيسعه أن يقبلها (قال الشافعي) وإن كان من رجل لا سلطان له عليه وليس بالبلد الذي به سلطان شكره على حسن ما كان منه فأحب إلى أن يحولها لاهل الولاية إن قبلها أو بدع قبولها فلا يأخذ على الحسن مكافأة وإن قبلها فحقا لم تحرم عليه عندي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وقد أخبرنا مطرف بن مازن عن شيخ ثقة سمعناه لا يحضر في ذكر اسمه أن رجلا من بني عدن فاحس فيها فبعث إليه بعض الأعاجم بهد بجداله على إحسانه فكتب فيها إلى عمر بن عبد العزيز فأحسبه قال قولا معناه تجعل في بيت المال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن عثمان بن صفوان الجعفي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحالط الصدقة ما لا أهلكته (قال الشافعي) يعني والله أعلم أن خيانة الصدقة تنلف المال المخلوط بالخبايا من الصدقة (قال الشافعي) وما أهدي له ذرو حرم أو ذو مودة كان هداية فقبل الولاية لا بعنه لولا به فتكون إعطاءه على معنى من الخوف فالتز به أحب إلى وأبعد لقالة السوء ولا بأس أن يقبل ويتول إذا كان على هذا المعنى ما أهدي أو وهب له

باب اتباع الصدقة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حدثني شيخ من أهل مكة قال سمعت طواسوا وأنا واقف على رأسه يسئل عن بيع الصدقة قيل أن تقبض فقال طواس ورب هذا البيت ما يحل بيعها قبل أن تقبض ولا بعد أن تقبض (قال الشافعي) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقراءهم فقراء أهل السهمان فترد بعينها ولا يرد ثمنها (قال الشافعي) وإن باع منها المصدق شيئا لغير أن يقع لرجل

أن يقرن العسمة مع الحج ويهرق في دما والقارن أخف حالاً من المنع وإن اعتمر قبل الحج ثم أقام بمكة حتى ينشئ الحج أنشأه من مكة لاهل الميقات ولو أفرد الحج وأراد العمرة بعد الحج خرج من الحرم ثم أهمل من أين شاء فسقط عنه بأحرامه بالحج من الميقات الميقات وأحرم بها من أقرب المواضع من ميقاتها ولا

- (١) في القاموس وبنو ثلب بالضم من منسج عبد الله بن اللبينة اه كتبه مصححه
- (٢) بعث الشاة تبعر من باب ضرب ومنع يعا بالضم صاحت كذا في كتب اللغة كتبه مصححه
- (٣) قوله أولثنى ينال منه الحج كذا في النسخ وانظر كتبه مصححه

نصف شاة أو ما ينسب هذا فعليه أن يأتي بثلثها أو يقسمها على أهلها لا يجزيه إلا ذلك (قال) وأفسخ بيع المصدق فيها على كل حال إذا قدرت عليه وأكره لمن خرجت منه أن يشتريها من يداها التي قسمت عليهم ولا أفسخ البيع أن اشتروها منهم وإنما كرهت ذلك منهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا حمل على فارس في سبيل الله فراه بأربع أن لا يشتريه وأنه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم العائد في هبته أو صدقته كالكلب يعود في قيسه ولم ين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم شراء ما وصف على الذي خرج من يديه فأفسخ فيه البيع وقد تصدق رجل من الأنصار بصدقة على أبيه ثم ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بأخذ ذلك بالبراث فبذلك أجزأ أن يملك ما خرج من يديه بما يحل به الملك (قال الشافعي) ولا أكره لمن اشتري من يدا أهل السهمان حقوقهم منها إذا كان ما اشتري منها مما لم يؤخذ منه في صدقته ولم يتصدق به متطوعا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن عمرو بن مسلم وابن طاوس أن طوا سألني صدقات الركب لمحمد بن يوسف فكان يأتي القوم فيقول زكوا برحمتكم الله عما أعطاكم الله فحاشا أعطوه قبله ثم سألهم أن يسكنهم فأخذهم من هذا ويدفعها إلى هذا وأنه لم يأخذ لنفسه في عمله ولم يبيع ولم يدفع إلى الوالي منها شيئا وإن الرجل من الركب كان إذا ولّى عنه لم يقل له هلم (قال الشافعي) وهذا يسع من ولهم عندي وأحب إلى أن يحتاط لأهل السهمان فيسأل ويحلف من اتهم له قد ذكر الغلول فيهم وليس لأحد أن يحتاط ولا يحلف ولا يلي حتى يكون يضعها مواضعها فأما من لم يكن يضعها مواضعها فليس له ذلك

(باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن يأخذها منه) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم الآية (قال) والصلوة عليهم الدعاء لهم عند أخذ الصدقة منهم (قال) فحق على الوالي إذا أخذ صدقة امرئ أن يدعو له وأحب إلى أن يقول أجزأ الله فما أعطيت وجعلها لك طهورا وبارك لك فيما بقيت وما داله به أجزأ الله (باب كيف تعد الصدقة وكيف تؤسم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حضرت معي محمد بن العباس تؤخذ الصدقات بحضوره يأمر بالخطار فيخطروا بأمر قوم فكتبون أهل السهمان ثم يقف رجال دون الخطار قليلا ثم يسرب الغنم بين الرجال والخطار فيز الغنم سراعا واحدة واثنان وفي يده الذي بعدها عصي يشير بها ويعد بين يدي محمد بن العباس وصاحب المال معه فان قال أخطأ أمره إلا بعدة حتى يجتمع على عدد ثم يأخذ ما وجب عليه بعد ما يسأل الرب المال له من غنم غير ما حضره فيذهب بما أخذ إلى المسم يؤسمه بسم الصدقة وهو كتاب الله عز وجل وتسم الغنم في أصول أذانها والابل في أظفارها ثم تصير إلى الخطيرة حتى يحصى ما يؤخذ من الجميع ثم يفرقها بقدر ما يرى (قال الشافعي) وهكذا أحب أن يفعل المصدق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إن في الظهارة عياء فقال أمن نعم الحزبة أمن نعم الصدقة فقال أسلم بل من نعم الحزبة وقال إن عليها بسم الحزبة (قال الشافعي) وهذا يدل على أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يسم ويسم الحزبة ويسم صدقة وهذا نقول

(باب الفضل في الصدقة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن جعلان عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول والذي نفسي بيده ما من عبد يتصدق بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الاطعيا ولا يصعد إلى السماء الا طيب الا كان كما يرضاه في يد الرحمن فيري به الله كما يري أحدكم (١) فلو حق أن القيمة تأتي يوم القسامة وإنما للجليل العظيم ثم قرأ أن الله هو يقبل التوبة عن عباده يأخذ الصدقات أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المنفق والبخل

ميتات لهادون الحل كما يسقط ميتات الحج اذا قدم العمرة قبله لدخول أحدهما في الآخر (قال) وأحب إلى أن يعتزم من الجعنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر منها فان أخطأ ذلك فن التعميم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة منها وهي أقرب الحل إلى البيت فان أخطأ ذلك فن الحديبية لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد أن يدخل بعمرة منها

(١) الفلو يفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو الجش أو المهر اذا فطم يقال فلا دمع أمه اذا غزل عنها وقطعه كذا في كتب اللغة كتبه

معججه

كشلت رجلين علمهما جثان أو حنتان من لدن (١) ثم هما إلى تراقيمهما فإذا أراد المنفق أن ينفق سبعت عليه الدرع أو مرت حتى يتخفى بنائه وتنفوا أثره وإذا أراد الجبل أن ينفق تقلصت وزنت كل حلقة موضعها حتى تأخذ بعنفه أو تروقه فهو يوسعها ولا تنسج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله الآية قال فهو يوسعها ولا تنسج (قال الشافعي) حمد الله عز وجل الصدقة في غير موضع من كتابه فمن قدر على أن يكثر منها فليفعل

(باب صدقة النافلة على المشرک)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أمه أسماء بنت أبي بكر قالت أنتني أي رغبة في عهدك يش فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلها قال نعم (قال الشافعي) ولا بأس أن تصدق على المشرک من النافلة وليس له في الفريضة من الصدقة حتى وقد حمد الله تعالى قوما فقال ويطعمون الطعام الآية

(باب اختلاف زكاة المال) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا سلف الرجل مائة دينار في طعام موصوف أو غيره سلفا صحيفا فالمائة مائة للسلف ويزكيها كان له مال غيرها وودي دينه أو لم يكن يزكيها لحوولها يوم قبضها ولو أفلس بعد الحول والمائة قائمة في يده بعينها زكاة كان للذي له المائة أخذ ما وجد منها ولو اتبعه بما يبيح من الزكاة وعما تلف منها وهكذا الوأصدق رجل امرأه مائة دينار فقبضتها وحال عليها الحول في يديهما ثم طلقها زكاة المائة ورجع عليها بخسين لانها كانت مالكة لكل واحد وانما انتقض الملك في خمسين بعد ما علم ملكها لحوولها وهكذا لو لم تقبضها وحال عليها حول في يده ثم طلقها وحبست عليها فيها الزكاة إذا قبضت الخمسين منه أدت زكاة المال لانها كانت في ملكها وكانت مكن له على رجل مائة دينار فقبضت خمسين بعد الحول وأبرأ من خمسين وهو قادر على أخذها منه يزكي منها مائة (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو طلقها قبل الحول من يوم نكحها يكن عليها الزكاة الخمسين إذا حال الحول لانها لم تقبضها ولم يحل الحول حتى انتقض ملكها في الخمسين (قال الشافعي) ولو أكرى رجل رجلا دارا بمائة دينار أربع سنين فأنكر الدار الآن لا يشترطه إلى أجل فإذا حال عليه الحول من يوم أكرى الدار أحصى الحول وعلمه أن يزكي خمسة وعشرين دينارا والاختيار له ولا يجبر على ذلك أن يزكي المائة فان تم حوله ثلث ففعله أن يزكي عن خمسين دينارا لستين يحتسب منها زكاة الخمسة والعشرين التي أداها في أول سنة ثم إذا حال حوله ثلث ففعله أن يزكي خمسة وسبعين لثلاث سنين يحتسب منها ماضى من زكاته عن الخمسة والعشرين والخمسين فإذا مضى حوله رابع ففعله أن يزكي مائة لأربع سنين يحتسب منها كل ما أخرج من زكاته قبلها وكثيرها (قال الربيع وأبو يعقوب) عليه زكاة المائة (قال الربيع) سمعت الكتاب كله إلا في لم أعرض به من ههنا إلى آخره (قال الشافعي) ولو أكرى جماعة فقبض المائة ثم تمهدت الدار أنفخ الكرام من يوم تمهدت ولم يكن عليه زكاة إلا بما سلم له من الكرام قبل الهدم ولهذا قلت ليس عليه أن يزكي الماشئ حتى يسلم الكرام فيها وعليه أن يزكي ما سلم من الكرام منه وهكذا اجارة الارض بالذهب والفضة وغير ذلك مما أكره المالك من غيره (قال الشافعي) وأما فرق بين اجارة الارض والمنازل والصدقات لان الصدقات هي تملكته على الكمال فان ماتت أو مات الزوج ودخل بها كان لها بالكمال وإن طلقها رجع اليها بنصفه والاجارات لا تملك منها شيء بحاله الاسلامة منفعة ما يستأجره فكون لها حصه من الاجارة فلم تجز الا لفرق بينهما بما وصف (قال الشافعي) ومالك الرجل نصف المهر بالطلاق يشبه ملكه الشفعة تكون ملكا للذي هي في يده حتى تؤخذ من يده (قال) وكتابة المكاتب والعبد يتخارج والامه فلا يشبه

(باب بيان افراد الحج
عن العمرة وغير ذلك)

(قال الشافعي) في
مختصر الحج وأحب إلى
أن يفرد لأن الثابت
عندنا أن النبي صلى الله
عليه وسلم أفرد وقال في
كتاب اختلاف
الاحاديث ان النبي
صلى الله عليه وسلم
قال لو استقبلت من
أمرى ما استدرت لما
سقت الهدى وبلغتها
عمرة (قال الشافعي)
ومن قال انه أفرد الحج
يشبه أن يكون قاله على
ما يعرف من أهل العلم
(٢) الذي أدرك وفد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن أحد الا يكون

(١) قوله ثم هما يضم
الاول وكسر الشافعي
وتشديد الثالث جمع
ثدي على فاعول كغلس
وقاوس كتبه معجمه
(٢) قوله الذي أدرك
وفد الخ كذا في الاصل
ولعل في الكلام تحريفا
فخر كتبه معجمه

هذا إذا يكون عليه ولا على سدة فله زكاة وإن ضمنه مكاتبه أو عبد محق بقبضه السيد ويحول عليه الحول من يوم قبضه لأنه ليس بدين لازم للكتاب ولا العبد ولا الأمة فليس يتم ملكه عليه بحال حتى يقبضه وما كان في ذمة حرقه فقام عليه (قال الشافعي) وهكذا كل مملوك محاق أصله صدقة تبرأ فوضه أو غنم أو بقرا أو بابل فأما مملوك من طعام أو ثياب أو غيره فلا زكاة فيه إنما الزكاة فيه ما أخرجت الأرض بأن تكون أخرجه وهو ملك ما أخرجت فيكون فيه حق يوم حصاده (قال الشافعي) وما أخرجت الأرض فأذبت زكاته ثم حبسه صاحبه سنتين فلا زكاة عليه فيه لأن زكاته إنما تكون بأن أخرجه الأرض له يوم أخرجه فأما ما سوى ذلك فلا زكاة فيه بحال الآن بشرى التجارة فأما إن يوثقه التجارة وهو ملك لصاحبه بغير شراء فلا زكاة فيه (قال الشافعي) فإذا أوجف المسلمون على العدو ونخل والركاب فجمعت غنائمهم فحال عليها حول قبل أن تقسم فقد أساء الوالي إذا لم يكن له عذر ولا زكاة فيه فضة منها ولا ذهب ولا ماسة حتى تقسم يستقبل بها بعد القسم حول لأن الغنمية لا تكون ملكا لواحد دون صاحبه فإنه ليس بشئ ملكه بغير شراء ولا ميراث فأقره راضين فيه بالشركة وإن للإمام أن ينعه قسمه إلى أن يملكه وإن فيها خيل من جبهها قد يصير في القسم في بعضها دون بعض فليس منها حول لأحد بعينه بحال (قال الشافعي) ولو قسمت بجمعت سهام مائة في شئ برضاهم وكان ذلك الشيء مائسة أو شيئا مما يحب فيه الزكاة فلم يقسموه بعد أن صار لهم حتى حال عليه الحول زكوه لأنهم قد ملكوه دون غيره من الغنمية ودون غيره من أهل الغنمية ولو قسم ذلك الوالي بالرضا منهم لم يكن له أن يأنزهم ذلك ولو قسمه وهم غيب ودفعه إلى رجل خال عليه حول لم يكن عليهم فيه زكاة لأنهم لم يملكوه وليس الوالي يجبرهم عليه فإن قبلوه ورضوا به ملكوه ملكا مستأنفا واستأنفوا له حول من يوم قبلوه (قال الشافعي) ولو عزل الوالي سهم أهل الجلس ثم أخرج لهم سهمهم على شئ بعينه فإن كان مائسة لم يجب عليهم فيه الصدقة لأنه لا يقوم متفرقين لا يعرفهم فهو والغنمية بين الجماعة لا يحصون وإذا صادوا أحد منهم شئ استأنف به حول وكذلك الذناب والتبر والدرهم في جميع هذا (قال الشافعي) وإذا جمع الوالي التي ذهبا أو ورقا فادخله بيت المال خال عليه حول أو كانت مائسة فزاعها في الخي فقال علمها حول فلا زكاة فيها لأن مالكها لا يحصون ولا يعرفون كلهم بأعيانهم وإذا دفعه شيئا إلى رجل استقبل به حول (قال الشافعي) ولو عزل منها الجلس لأهله كان هكذا لأن أهله لا يحصون وكذلك نجس الجلس فإن عزل منها شيئا أنصف من الأصناف فدفعه إلى أهله فحال عليه في أيديهم حول قبل أن يقتسموه صدقوه صدقة الواحد لأنهم خطأ فيه وإن اقتسموه قبل الحول فلا زكاة عليهم فيه

(باب زكاة الفطر)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر وراثة من المسلمين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكور والإناث ممن يعمون أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط (قال الشافعي) ربه الله تعالى وبهذا كله تأخذ وفي حديث نافع دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يرضها الأعلى المسلمين وذلك موافقة لكتاب الله عز وجل فإنه جعل الزكاة للمسلمين طهروا والطهور لا يكون إلا للمسلمين وفي حديث جعفر دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم فرضها على المرء في نفسه ومن يعمون (قال الشافعي) وفي حديث نافع دلالة (١) مستهجد حديث جعفر إذا فرضها

مقبيا على حج إلا وقد ابتداء أحرامه بحج وأسس بعروة حين حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم بحج ذهب إلى أنه سيع عائشة تقول بفعل في حج على هذا المعنى وقال فيما اختلفت فيه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في يخرج له ليس شئ من الاختلاف أيسر من هذا وإن كان الغلط فيه قبيحا من جهة أنه مباح لأن الكتاب ثم السنة ثم ما أعلم فيه

(١) قوله سنة كذا في النسخ ولعلها محرفة من الناحية عن بيته فافطر كتبه مصححه

فركة الفطر عن الرقيق في ماله وان كان موته قبل شوال فلم يرذ الرجل الوصية ولم يقبلها وأعلمها وأولم عليها حتى أهل شوال فصدقة الفطر عنهم موقوفة فإذا أجاز الموصي له قبول الوصية فهي عليه لانهم خارجون من ملك الملت وان ورثته غير مالكين لهم فان اختار رد الوصية فليست عليه صدقة الفطر عنهم وعلى الورثة ان يخرج الزكاة عنهم لانهم كانوا موقوفين على ملكهم وأملك الموصي له (قال الشافعي) ولومات الموصي له بهم قبل أن يختار قبولهم أو رددهم قام ورثته مقامه في اختيار قبولهم أو رددهم فان قبلوهم فركة الفطر عنهم في مال أبيهم لانهم ملكه ملكهم إلا أن يتطوعوا بهامن أموالهم (قال الشافعي) وهذا اذا خرجوا من الثلث وقبل الموصي له الوصية فان لم يخرجوا من الثلث فهم شركاء الورثة فهم وزكاة الفطر بينهم على قدر ميراث الورثة ووصية أهل الوصايا (قال الشافعي) ولو أوصى برقة عبد رجل وخدمته لا تخر حياته أو وقتا قليلا كانت صدقة الفطر على مالك الرقة ولو لم يقبل كانت صدقة الفطر على الورثة لانهم ملكون رقبته (قال الشافعي) ولومات رجل وعليه دين ورتل رقيقا فان زكاة الفطر في ماله عنهم فان مات قبل شوال ترك عنهم الورثة لانهم في ملكه حتى يخرجوا بان يباعوا بالمولد أو الدين وهو لا يختلقون العبد موصى بهم العبيد موصى بهم خارجون باعائهم من ماله اذا قبل الوصية الموصي له وهو لا يشاء الورثة لم يخرجوا من ماله بحال اذا أدوا الدين فان كان لرجل مكاتب كاتبه كتابة فاسدة فهو مثل رقيقه يؤدي عنه زكاة الفطر وان كانت كتابته صحيحة فليست عليه زكاة الفطر لانه ممنوع من ماله وبعبه ولا على المكاتب زكاة الفطر لانه غير تام المالك على ماله وان كانت لرجل أم ولد أو مدبرة فعليه زكاة الفطر فهم ماعمال لانه مالك لهما (قال الشافعي) ويؤدي ولي الممتوم والصبي عنهم زكاة الفطر وعن تلميذهما مؤتته كما يؤدي الصحيح عن نفسه (قال الشافعي) ولا يقبل الرجل عن زكاة عبده الغائب عنه وان كان مقطوعا عن بيعته حتى يعلم موته قبل هلال شوال (١) فان فعل فعلم أنه مات قبل شوال لم يؤدي عنه زكاة الفطر وان لم يمتن حتى أدى عنه (قال الشافعي) واذا غاب الرجل عن بلد الرجل لم يعرف موته ولا حياته في ساعة زكاة الفطر فلدفعه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخرج زكاة الفطر عن غلامه الذي وادى القرى وخبر (قال الشافعي) وكل من دخل عليه شوال وعنده قوته وقوت من يقوته يومه وما يؤديه زكاة الفطر عنه وعنهم أداها عنهم وعنه وان لم يكن عنده إلا ما يؤدي عن بعضهم أداها عن بعض وان لم يكن عنده سوى مؤتته ومؤتته يومه فليس عليه ولا على من يقوته عنهم زكاة الفطر (قال الشافعي) فان كان أحد من يقوت واجدا لزكاة الفطر لم أرحص له أن يبيع أداها عن نفسه ولا يبين لي أن تجب عليه لانهم مفروضة على غيره فيه (قال الشافعي) ولا بأس أن يؤدي زكاة الفطر ويأخذها اذا كان محتاجا وغيرهما من الصدقات المفروضة وغيرها وكل مسلم في الزكاة سواء (قال الشافعي) وليس على من لا عرض له ولا نقد ولا يجد قوت يومه أن يستأخذ زكاة

(باب زكاة الفطر الثاني)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من شهر رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد وكروأى من المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله لازكاة فطر الاعلى مسلم وعلى الرجل أن يركى عن كل أحد لزمه مؤتته صغارا أو كبيرا (قال الشافعي) ويلزمه نفقة امرأته وخادمها لا أكثر منها ويلزم امرأته نادية الزكاة عن بقى من رقيقها ويلزم من كان له رقيق حضورا أو غيبا كانوا التجارية والخندمة رجالا وجوعهم أو لم يرجه اذا عرف حياتهم أن يركى عنهم وكذلك يركى عن رقيق رقيقه ويركى عن أمهات الاولاد والمعتقين إلى أجل ولا زكاة على أحد في عبد كافر ولا أمة كافرة ومن قلت تجب عليه زكاة الفطر فاذا ولد أو كان في ملكه أو عياله

جابر النبي صلى الله عليه وسلم وحسن سابقه لا بداءه الحديث وآخره ورواية عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفضل حفظها عنه وقرب ابن عمره ولان من وصف انتظار النبي صلى الله عليه وسلم القضاء اذ لم يخرج من المدينة بعد تركه فرض الحج طلب الاختيار فيما وسع الله من الحج والعمره يشبه أن يكون أحفظ لانه قد أتى في المتاعين فانتظر القضاء كذلك حنظلته في الحج ينتظر القضاء (قال الرزقي) ان ثبت حديث أنس عن

(١) قوله فان فعل الحج كذا في النسخ ونزلها تحريفا من السخاخ فالظن كتبه معصية

في ثمن من نهار آخر يوم من شهر رمضان فغابت الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه وإن مات من ليلته وإذا غابت الشمس في آخر يوم من شهر رمضان ثم ولده أو صار أحق بعباله لم تجب عليه زكاة الفطر وذلك كماله بعد الحول وانما يجب إذا كان عنده قبل أن يحل ثم حل وهو عنده وإذا اشتري رجل عبدا على أن المشتري بالخيار فأهل شوال قبل أن يختار الرد أو الأخذ فاختار الرد أو الأخذ فازدادت زكاة الفطر على المشتري لأنه إذا أوجب بيعه ولم يكن الخيار إلاه فالبيع وإن اختار رده بالشرط فهو كخيار رده بالعيب وسواء كان العبد المبيع في يد المشتري أو البائع أعاناً فنظر إلى من عليه فأجبر زكاة الفطر عليه ولو غصب رجل عبداً كانت زكاة الفطر على مالكه ولو استأجر رجل عبداً أو شرط عليه نفقته كانت زكاة الفطر على سيد العبد وإن وهب رجل لرجل عبداً في شهر رمضان فلم يقبضه الموهوب له حتى أهل شوال وقفنا زكاة الفطر فإن أفوضه أباه زكاة الموهوب له وإن لم يقبضه زكاة الوهاب وإن قبضه قبل الأجل ثم غابت الشمس فردته فمضى الموهوب له زكاة الفطر وكذلك كل مالك به رجل عبداً أو أمة ولو مات رجل وله رقيق فورثه ورثته قبل هلال شوال ثم حل شوال ولم يخرج الرقيق من أيديهم فعليه قيمته من زكاة الفطر بقدر موارثهم ولو أراد أحدهم أن يدع نصيبه من ميراثه بعد ما حل شوال فعليه زكاة الفطر لأن المالك لم يمت بكل حال وإذا كان العبد بعضه حراً وبعضه رقيق أدى الذي فيه المالك بقدر ما يملك وعلى العبد أن يؤدي ما بقي له بعد ما كسب في يومه إن كان له ما يقوته يوم الفطر وليلته وإن لم يكن له فضل ما يقوت نفسه ليلة الفطر ويومه فلا شيء عليه وإذا اشتري المغارض رقيقاً فأهل شوال وهم عنه فعلى رب المال زكائهم وإذا مات الرجل حين أهل شوال فالزكاة عليه في ماله مبدأة على الدين والوصايا يخرج عنه وعن عياله وعن من المسلمين الذين تلزمه النفقة عليهم ولو مات رجل وأوصى لرجل بعد فإن كان موته بعد هلال شوال وخرج من الثلث فأزاد على السيد في ماله وإن مات قبل هلال شوال فالزكاة على الموصى له إن قبل الوصية (١) وإن لم يقبلها أو علمها أو لم يعلمها فالزكاة موقوفة فإن اختار أخذه فالزكاة عليه وإن رده فعلى الورثة إخراج الزكاة عن العبد وإن لم يخرج من الثلث فهو بشرئ للورثة إن قبل الوصية وإن زكاة عليهم كسعى على الشركاء وإن مات الموصى له قبل أن يختار قبولهم أو ردهم فورثته يقومون بمقامه فإن اختار قبوله فعليه من زكاة الفطر في مال أبيهم ولو أوصى لرجل رقية عبد وخدمته فلا تحرجة الموصى له فزكاة الفطر على مالك الرقية ولو لم يقبل الموصى له الرقية كانت زكاة الفطر على الورثة (قال الشافعي) وإن مات رجل وله رقيق وعلمه دين بعد هلال شوال فالزكاة عليه في ماله عنه وعنهم وإن مات قبل الهلال فالزكاة على الورثة لأنهم في ملكهم حتى يخرجوا في الدين ولا يؤدي الرجل عن مكاتبه إذا كانت كتابته صحيحة ولا على المكاتب أن يؤدي عن نفسه فإن كانت كتابته فاسدة فهو مثل رقية فهو يؤدي عنه زكاة الفطر (قال الشافعي) ويؤدي ولي الصبي والمعتوه عنهم ما عن تركهم ما مؤنته أن يؤدي الصحيح ﴿ وكل من دخل عليه هلال شوال وعنده قوته وقوت من يقوته يومه وليته وما يؤديه زكاة الفطر عنهم عنه إذا هان عنه وعنهم فإن لم يكن عنده إلا ما يؤدي به زكاة الفطر عنه أو عن بعضهم أداها فإن لم يكن عنده إلا قوته وقوتهم فلا شيء عليه فإن كان فيهم واحد للفضل عن قوته يومه أدى عن نفسه إذ لم يؤد عنه ولا يتبين لي أن يجب عليه لأنهم فروضة على غيره فيه ولا بأس أن يؤدي الرجل زكاة الفطر وأخذها وغيرهما من الصدقات المفروضات والتلوع وكل مسلم في الزكاة سواء وليس على أحد لا شيء عنده أن يستسلم زكاة الفطر وإن وجد من يسلفه ولو أبصر بعد هلال شوال لم يجب عليه أن يؤدي لأن وقتها قد زال وهو غير واجد ولو أخرجهما كان أحب إلى (قال الشافعي) وإذا باع الرجل عبداً ببيعاً فاسداً فزكاة الفطر على البائع لأنه لم يخرج من ملكه وكذلك لو رهنه رهن فاسداً أو صح صحافراً زكاة الفطر على مالكه وإذا زوج الرجل أمة عبداً فعليه أن يؤدي عنها زكاة الفطر وكذلك المكاتب فإن زوجها حراً فعلى الحر الزكاة إذا أخلى بينه وبينها فإن لم يحل بينه وبينها فعلى السيد الزكاة

التي صلى الله عليه وسلم أنه قرن حتى يكون معارضاً للأحاديث سواء فاصل قول الشافعي أن العمرة فرض وأداء الفريضة في وقت الحج أفضل من أداء فرض واحد لأن من كثرة عمله لله كان أكثر في ثواب الله

(باب بيان التسع بالعمرة وبيان المواقيت وغير ذلك)

(قال الشافعي) قال الله جل وعز في منع بالعمرة إلى الحج الآية فإذا أهل بالحج في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة صار قوله وإن لم يقبلها أو علمها الخ كذا في التسع وانظر كتبه

فان كان الزوج الحر معسرا فعلى سيد الامة الزكاة واذا وهب الرجل لولده الصغير امة او عبدا ولا مال لولده غيره فلا يتعين أن تحب الزكاة على ابيه لان مؤنته ليست عليه الا أن يكون مرضعا أو من لا غنى بالصغير عنه فيلزم أباه فقتهم والزكاة عنهم وان حبسهم أو بوهلخدمته نفسه فقد أساء ولا يتبين أن عليه زكاة الفطر فيهم لانهم ليسوا بمن تليزمه النفقة عليهم فان كان لابنه مال أدى منه عن رقيق ابنه وان استأجر لابنه مرضعا فليس على ابيه زكاة الفطر عنها وليس لغيرولي الصبي أن يخرج عنه زكاة فطروان أخرجهما بغير أمرهما كم ضمن

(باب مكيلة زكاة الفطر)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أباسعد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعيرا أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن داود بن قيس سمع عياض بن عبد الله بن سعد يقول ان أباسعد الخدري يقول كنا نخرج في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من زبيب أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير فلم نزل نخرج ذلك حتى قدم معاوية جاحا أو معتبرا فخطب الناس فكان فيما كلم الناس به أن قال أي أرى مدني من سمراء الشاه تعدل صاعا من تمر فأخذ الناس بذلك (قال الشافعي) ولا يخرج من الخنطة في صدقة الفطر الا صاع (قال الشافعي) والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الترو والشعير ولا يرى أباسعد الخدري عز أن النبي صلى الله عليه وسلم فرضه انما عز أنهم كانوا يخرجونه (قال الشافعي) وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان زكاة الفطر بما يقات الرجل ومما فز زكاة (قال) وأي قوت كان الا يغلب على رجل أدى منه زكاة الفطر (١) وان وجد من يسلفه فاذا أفلس ليس عليه زكاة الفطر فلو أيسر من يومه أو من بعده لم يجب عليه اخراجها من وقتها وان قتها كان وليست عليه ولو أخرجهما كان أحب إليه (قال الشافعي) واذا باع الرجل العبد بيعا قاسدا فزكاة الفطر على البائع لانه لم يخرج منه من ملكه وكذلك لو رهنه رجلا أو غصبه اياه رجل فزكاة الفطر عليه لانه في ملكه (قال الشافعي) وهكذا لو باع عبدا بالخيار فاهل شوال قبل أن يختار انفاذ البيع ثم أنفذه كانت زكاة الفطر على المشتري لانه ملكه بالعقد الاول وان كان الخيار للمشتري وقف زكاة الفطر فان اختاره فهو على المشتري وان رده فهو على البائع (قال أبو محمد) وفيه قول آخر ان زكاة الفطر على البائع من قبل أنه لا يتم ملكه عليه الا بعد اختياره أو مضي أيام الخيار (قال الشافعي) واذا زوج الرجل أمة العبد فعليه أن يؤدي عنها زكاة الفطر وكذلك المكاتب فان زوجها فعلى الحر اداء زكاة الفطر عنها وان كان محتاجا فعلى سيدها زكاة الفطر عنها ولو زوجها فاقبل بدخلها عليه أو ستمها منه فزكاة الفطر على السيد واذا وهب الرجل لولده الصغير عبدا أو أمة ولا مال للصغير فلايين ان على ابيه فيهم زكاة الفطر وليسوا بمن مؤنته عليه الا أن تكون مرضعا أو من لا غنى للصغير عنه فتلزم أباه فقتهم وزكاة الفطر عنهم (قال) فان حبسهم أو بوهلخدمته نفسه فقد أساء ولايين أن عليه صدقة الفطر لانهم ليسوا بمن تليزمه نفقتهم بكل انما تليزمه بالحس لهم وان استأجر لابنه مرضعا فليس عليه فيها زكاة الفطر ولا يكون ان ليس بولي أن يخرج من ماله زكاة الفطر وان أخرجهما أو زكاة غيرهما بغير أمرهما كم ضمن ويرفع ذلك الى الحاكم حتى يأمر من يخرجها عنه ان كانت الخنطة والذرة والعلس أو الشعير أو التمر أو الزبيب وما أدى من هذا أدى صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم ليس له عندى أن ينقص من ذلك شيئا ولا تقوم الزكاة ولو قومت كان لو أدى صاع زبيب (٢) ضرر على أدي غسان أصع خنطة (قال الشافعي) ولا يؤدي من الحب

ممتعافان له أن يصوم حين يدخل في الحج وهو قول عرو بن دينار (قال) وعليه أن لا يخرج من الحج حتى يصوم اذا لم يجد هديا وأن يكون آخر ماله من الايام الثلاثة في آخر صيامه يوم عرفة لانه يخرج بعد عرفة من الحج ويكون في يوم لا صوم فيه يوم الترو ولا يصام فيه ولا أيام من تلي النبي صلى الله عليه وسلم عنها وان من طاف فيها فقد حل ولم يجز أن أقول هذا في حج وهو خارج منه وقد كنت أراه وقد يكون من قال يصوم أيام من

(١) قوله وان وجد من يسلفه كذا في النسخ ولعل هذه الجملة مقدمة من النسخ وحققها التأخير بعد قوله فاذا أفلس ليس عليه زكاة الفطر فانظر كتبه معجمه (٢) قوله ضرر على الضرر بالضم غلب أبيض كبير الحب قليل الماء عظيم العنايف وجنس من غلب الطائف اه كتبه معجمه

(باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي ومن أخرج زكاة الفطر عند حملها أو قبله أو بعده ليقسمها فاضاعت منه وكان من يحد زكاة الفطر فعليه أن يخرج جهاتها حتى يقسمها أو يدفعها إلى الوالي وكذلك كل حق وجب عليه فلا يبرئه منه إلا أداءه ما كان من أهل الإداء الذين يجب عليهم (قال الشافعي) وتقسم زكاة الفطر على من تقسم عليه زكاة المال لا يخرج فيهما غير ذلك فإن ولاها رجل قسمها على ستة أسهم لأن سهم العاملين وسهم المؤلفة ساقطان (قال) ويسقط سهم المكاتبون والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فأى صنف من على الفقراء والمساكين وفي الرقاب وهم المكاتبون والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فأى صنف من هؤلاء لم يحد فعليه ضمان حقه منها (قال الشافعي) ويعطى الرجل زكاة ماله ذوى رجه إذا كانوا من أهلها وأقر بهم به أحجم إلى أن يعطيه أباهما إذا كان من لائزته نفقته بكل حال ولو أقر عليه منقطعاً أعطاه منه إلا أنه منقطع عن نفقته لأنها لازمة له (قال الشافعي) وأختار قسم زكاة الفطر بنفسى على طرحها عند من تجمع عنده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل قال سمعت ابن أبي مليكة ورجل يقول له إن أعطاه أمرنى أن أطرح زكاة الفطر في المسجد فقال ابن أبي مليكة أفأترك العليج بغير رأيه أقسمها فأعطاها عظيم ابن هشام أحراسه ومن شاء أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن أسامة بن زيد البجلي أنه سأل سالم بن عبد الله عن الزكاة فقال أعطها أنت فقلت ألم يكن ابن عمر يقول ادفعها إلى السلطان قال بلى ولكنى لأرى أن تدفعها إلى السلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث زكاة الفطر التي تجمع عنده قبل الفطر بمومنين أو ثلاثة

(باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها الثاني) قال الشافعي من أخرج زكاة الفطر عند حملها أو قبله أو بعده ليقسمها فاضاعت منه وكان من يحد فعليه أن يخرج جهاتها حتى يقسمها أو يدفعها إلى الوالي كذلك كل حق وجب عليه فلا يبرئه منه إلا أداءه وتقسم زكاة الفطر على من تقسم عليه زكاة المال لا يخرج فيهما غير ذلك وإذا ولاها رجل قسمها فاضاعت على ستة أسهم لأن سهم العاملين والمؤلفة قلوبهم ساقطان ويقسمها على الفقراء والمساكين وفي الرقاب وهم المكاتبون والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فأى صنف من هؤلاء لم يعطه وهو يحد فعليه ضمان حقه منها وللرجل إذا أخرج زكاة الفطر أن يعطيه ذوى رجه إذا كانوا من أهلها وأقر بهم به أحقهم أن يعطيه إذا كانوا من لائزته نفقته وقسم الرجل زكاة الفطر حسن وطرحها عند من تجمع عنده يخرج منه إن شاء الله كان ابن عمر وعطمان بن أبي رباح يدفعانها إلى الذي تجمع عنده (قال الربيع) سئل الشافعي عن زكاة الفطر فقال تليها أنت بيدك أحب إلى من أن تطرحها من قبل أنك على يقين إذا أعطيتها بنفسك وأنت إذا طرحتها لم تتيقن أنها وضعت في حقها

(باب الرجل يختلف قوته)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كان الرجل يفتات حبوباً مختلفة شعيراً وحنطة وتراويزاً بيباً فالأخيار له أن يخرج زكاة الفطر من الحنطة ومن أجمعها أخرج أجزاءً من شاء الله تعالى (قال) فإن كان يفتات حنطة فأراد أن يخرج بيباً أو تمر أو شعيراً كرهت له ذلك وأحببت لو أخرجه أن يعيد فيضربه حنطة لأن الأغلب من القوت كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة التمر وكان من يفتات الشعير قليلاً ولعله لم يكن بها أحد يفتات حنطة ولعل الحنطة كانت بها شديداً (١) بالطرفة ففرض النبي صلى الله عليه وسلم أن عليهم زكاة الفطر من قوتهم ولا أحب إذا افتات رجل حنطة أن يخرج غيرها وأحب لو

أهدى فحسن وحاضرو
المسجد الحرام الذين
لا متعة عليهم من كان
أهله دون البنتين وهو
حينئذ أقرب المواقيت
ومن سافر إليه صلى صلاة
الحضرة ومنه رجع من
لم يكن آخر عهد الطواف
بالبنت حتى يطوف
فإن جاوز ذلك إلى أن
يصير مسافراً أجزأه دم

(باب مواقيت الحج)

(قال الشافعي) ميقات
أهل المدينة من ذى
الحليفة وأهل الشام
ومصر والمغرب وغيرها
من الحجفة وأهل تهامة
الذين يلم وأهل نجد
الذين قرن وأهل المشرق
ذات عرق ولؤلؤهم

(١) الطرفة بالضم

ما يستطرق أى يستطع

كذافي الصباح كتبه

مصححه

اقتات شعيراً أن يخرج حنطة لانه أفضل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر إلا التمر والأمره واحدة فانه أخرج شعيراً (قال الشافعي) وأحسب نافعاً كان مع عبد الله بن عمر وهو يقات الحنطة وأحب إلى ما وصفت من إخراج الحنطة (قال الشافعي) وإن اقتات قوم ذرة أو دخن أو سلتاً أو أرزاً أو أى حبة ما كانت مما فيه الزكاة فلهم إخراج الزكاة منها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ فرض زكاة الفطر من الطعام يسمى شعيراً وتقرأ فقد علقنا عنه أنه أراد من القوت فكان ما سمي من القوت مما فيه الزكاة فإذا اقتاتوا طعامه فيه الزكاة فخرجوا منه أجزأ عنهم إن شاء الله تعالى وأحب إلى في هذا أن يخرجوا حنطة الآن يقاتوا تمر أو شعيراً فيخرجوا أهم ما اقتاتوا (باب الرجل يختلف قوته الثاني) قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان الرجل يقات حبوا بشعيراً وحنطة وزيباً وتراً فأحب إلى أن يؤدي من الحنطة ومن أيها أخرج أجزأه فإن كان يقات حنطة فأراد أن يخرج زيباً أو تراً أو شعيراً كرهته وأحببت أن يعيد وإن اقتات قوم ذرة أو دخن أو أرزاً أو سلتاً أو أى حبة ما كانت مما فيه الزكاة فلهم إخراج الزكاة منها وكذلك إن اقتاتوا القطنية

(باب من أعسر زكاة الفطر) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ومن أهل عليه شوال وهو معسر زكاة الفطر ثم يسرم يوم الفطر أو بعده فليس عليه زكاة الفطر وأحب إلى أن يؤدي زكاة الفطر متى أسر في شهرها وغيره (قال) وإنما قلت وقت زكاة الفطر هلال شوال لأنه خرج الصوم ويدخل أول شهر الفطر كما لو كان لرجل على رجل حق في إنسلاخ شهر رمضان حل إذا رأى هلال شوال لا إذا طلع الفجر من ليلة هلال شوال ولو جاز هذا في كل يوم من شوال بعد يوم وعشراً كتر ما لم ينسب شوال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يأبى أن يؤدي زكاة الفطر ويأخذها إذا كان محتاجاً وغيره من الصدقات المقرضات وغيرها وكل مسلم في الزكاة سواء (قال الشافعي) وليس على من لا عرض له ولا تقبل ولا يجحد قوت يومه أن ينسلف زكاة

(باب جاع فرض الزكاة)

أخبرنا الربيع عن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال فرض الله عز وجل الزكاة في غير موضع من كتابه (١) قد كتبت في آخر الزكاة فقال في غير آية من كتابه أقسموا بالصلاة وأتوا الزكاة يعني أعطوا الزكاة وقال عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها الآية (قال الشافعي) ففرض الله عز وجل على من له مال يجب فيه الزكاة أن يؤدي الزكاة إلى من جعل له وفرض على من وفي الأمر أن يؤديه إلى الوالي إذا لم يؤده أو على الوالي إذا أدها أن لا يأخذها منه إلا ما شاء من زكاة واحدة لا زكوتين وفرض الزكاة مما أحكم الله عز وجل وفرضه في كتابه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وبين في أي المال الزكاة وفي أي المال تسقط وتم الوقت الذي إذا بلغه المال حلت فيه الزكاة وإذا بلغه لم تكن فيه زكاة ومواقف الزكاة ومواقفها خمس ومنها عشر ومنها نصف عشر ومنها ربع عشر ومنها بعدد يختلف (قال الشافعي) وهذا من بيان الموضع الذي وضع الله به نبيه صلى الله عليه وسلم من الآية عنه (قال) وكل ما وجب على مسلم في ماله بالإجباية حنأها أو جناها من يكون عليه العقل ولا تطرق عنه ولا شيء أوجب هو في ماله فهو زكاة والزكاة صدقة كلاهما لها اسم فإذا ولي الرجل صدقة ماله أو ولي ذلك الوالي فعلى كل واحد منهما أن يقسمها حيث قسمها الله ليس له خلاف ذلك وقد بينا ذلك في موضعه ونسأل الله التوفيق

(كتاب قسم الصدقات)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى أنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فأحكم الله عز وجل فرض الصدقات في كتابه ثم أكدها

العقيق كان أحب إلى والمواقيت لاهلها ولكل من عز بها عن أراد جبا أو عرة وأيهم مربيقات غيره ولم يأت من بلده كان ميقاته ميقات ذلك البلد الذي حرم به والمواقيت في الحج والعمرة والقران سواء ومن سلك برا أو بحرا تأخى حتى يهل من حذو المواقيت أو من ورائها ولو أتى على ميقات لا يريد حجاً ولا عمرة فجاوز ثم بدله أن يحرم أحرم منه وذلك ميقاته ومن كان أهله دون الميقات فمقاته من حيث يحرم من أهله لا يجاوزه وروى عن ابن عمر أنه أهل من الفرع (١) قوله قد كتبت في آخر الزكاة كتبت هذه الجملة في جميع أصول الأم وأظن عبارتي من هي كتبه معجحه

فقال فريضة من الله (قال) وليس لاحد أن يقسمها على غير ما قسمها الله عز وجل عليه ذلك ما كانت الاصناف موجودة لانه انما يعطى من وجد وكفوله للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقراب وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقرابون وكفوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم وكفوله ولهن الربع مما تركتم ومعقول عن الله عز وجل أنه فرض هذا المكنى موجودا يوم يموت الميت وكان معقولا عنه ان هذه السهمان ابن كان موجودا يوم تؤخذ الصدقة وتقسم (قال) واذا أخذت الصدقة من قوم قسمت على من معهم في دارهم من أهل هذه السهمان ولم يخرج من جيرانهم الى أحد حتى لا يبق منهم أحد يتحببها (أخبرنا) مطرف عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن معاذ بن جبل أنه قضى أعبار رجل انتقل من خلاف عشيرة فعشره وصدقته الى خلاف عشيرته (قال الشافعي) وهو ما وصفت من أنه جعل العشر والصدقة الى جيران المال ولم يجعلها على جيران مالك المال اذا ما نأى عن موضع المال أخبرنا وكيع بن الجراح أوثقة غيره أو همام عن زكريا بن اسحق عن يحيى بن عبيد الله بن صفي عن أبي معاذ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن فان أجابك فاعلمهم أن عليهم الصدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم (قال) وهذا ما وصفت من أنه جعل العشر والصدقة الى جيران المال ولم يجعلها على جيران مالك المال اذا ما نأى عن موضع المال أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الثبت بن سعد عن سعد بن أبي سعد عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك أن رجلا قال يا رسول الله نأشدت الله الله أمره أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا وتردها على فقرائنا فقال اللهم نعم (قال) ولا تنقل الصدقة من موضع حتى لا يبق فيه أحد يستحق منها شيئا

(جامع بيان أهل الصدقات) قال الشافعي رحمه الله الفقير والله أعلم من لا مال له ولا حرفة تقع منه موقعاً من كان أو غير من سائل كان أو متعافاً ۞ والمسكين من له مال أو حرفة لا تقع منه موقعاً ولا تغنيه سائلاً كان أو غير سائل (قال) واذا كان فقيراً أو مسكيناً فاغناه وعباله كسبه أو حرفته فلا يعطى في واحد من الوجهين شيئاً لانه غنى بوجه ۞ والعالمون عليهم المتولون لقبضها من أهلها من السعة ومن أعانهم من عريف لا يقدر على أخذها لا يعرفه فاما الخليفة والى الاقليم العظيم الذي تولى أخذها عامل دولته فليس له فيها حق وكذلك من أعان والى الباعى قبضها بمن به الفتى عن معونته فليس له في سهم العالمين حق وسواء كان العالمون عليها أغنياء أو فقراء من أهلها كانوا أو غريباء اذا ولو هافتهم العالمون ويعطى أعوان ادارة والى الصدقة بقدر معوناتهم عليها ومنفعتهم فيها ۞ والمؤلفة قلوبهم من دخل في الاسلام ولا يعطى من الصدقة مشرك يتألف على الاسلام فان قال قائل أعطى النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين بعض المشركين من المؤلفة قتال العطايا من النبي ومن مال النبي صلى الله عليه وسلم خاصة لا من مال الصدقة ومباحه أن يعطى من ماله وقد خول الله تعالى المسلمين أموال المشركين لا المشركين أموالهم وجعل صدقات المسلمين حرودة فيهم كما يسمى لاعلى من خالف دينهم (قال) والرقاب المكاتبون من جيران الصدقة فان اتسع لهم السهم أعطوا حتى يتعقوا وان دفع ذلك الى الدين يعتقهم فحسن وان دفع اليهم أجزاء وان ضاقت السهمان دفع ذلك الى المكاتبين فاستعوا فإبها في كتابتهم ۞ والغارمون صفتان صنف اذا وافى مصلحتهم أو معروف وغير معصية ثم عجزوا عن أداء ذلك في العرض والتقدم عطلون في غرمهم لجهزم فان كان لهم عروض أو نقد بقضون منعدونهم فهم أغنياء لا يعطهم منها شيئا بقضون من غروهم أو من نقودهم ديونهم وان قضوها فكان قسم الصدقة ولهم ما يكونون به أغنياء لم يعطوا شيئاً وان كان بهم فقراء أو وساكين فسأوا باى الاصناف كانوا أعطوا لانهم من ذلك الصنف ولم يعطوا من صدقة غيره (قال) واذا بقي في أيديهم من أموالهم ما يكونون به أغنياء وان كان عليهم فيه دين يحيط به لم يعطوا من السهمان شيئاً لانهم من أهل الغنى وانهم فقيرون من الدين فلا يعطوا حتى لا يبق لهم ما يكونون به أغنياء

وهذا عندنا أنه مرة
بمقاته لا يريد احراماً
بداله فأهل منه أوجاه
الى الفرع من مكة أو
غيرها ثم بدله فأهل منه
وروي عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه لم
يكن يهل حتى تنبعث
به راحلته

(باب الاحرام والتلبية)

(قال الشافعي) واذا
أراد الرجل جعل الاحرام
اغسل لحرامه من
ميقاته ويحذر وليس اذا را
ورداً ابصين ويطيب
لاحرامه ان أحب قبل
أن يحرم ثم يصلى ركعتين
ثم يركب فاذا توجهت
به راحلته لبي وكيفية
أن ينوي حجاً أو عمره

أنهم غير مكاتبين حتى تعلم كتابتهم ومن طلب بانه من المؤلفه فلو بهم لم يعط إلا أن يعلم ذلك وما وصفته يستحق به أن يعطى من سهم المؤلفه

(باب علم قاسم الصدقة بعدما أعطى غير ما علم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أعطى الوالي القاسم الصدقة من وصفنا أن عليه أن يعطيه بقوله أو يسببه بقوله ثم علم بعد اعطائهم أنهم غير مستحقين لما أعطاهم نز ذلك منهم وأعطاه غيرهم ممن يستحقه (قال) وإن أفلسوا به أو (١) فاقوه فلم يقدر لهم على مال ولا عين فلا ضمان على الوالي لأنه أمين لمن يعطيه وبأخذ منه لا لبعضهم دون بعض وإن أخطأ وانما كافيه الظاهر مثل الحكم فلا يضمن إلا من معاً ومنى ما قدر على ما فات من ذلك أو قدر على غيره أغرمه وموه وأعطاه الذين استحقوه يوم كان قسمه (قال الشافعي) وإن كانوا ماؤا دفعه إلى ورثته إن كانوا فقراء أو أغناهم دفعه اليهم لأنهم استحقوه في اليوم الذي أعطاه غيرهم وهم ومثمن أهل وإن كان المتولى القسم رب المال دون الوالي فسلم إلى بعض من أعطاه ليس من أهل السهمان أما ما أعطاهم على مسكنة وفقروا وأمن سبل فإذ هم عائل وليسوا على الحال التي أعطاهم لها رجع عليهم فأخذ منهم قسمه على أهلهم فإن ماؤا أو أفلسوا فبقولنا أن أحدهما أن عليه ضمانه وأداءه إلى أهلهم ومن قال هذا قال على صاحب الزكاة أن يوفيها أهلها ولا يبرئ منها إلا أن يدفعها إلى أهلها كالأبرئ من ذلك من شيء لزمه فأما الوالي فهو أمين في أخذها وإعطائها إلا أن يرضى أن لا يضمن صاحب الصدقة الدافع إلى الوالي وأنه يبرأ بدفعه إليه الصدقة لأنه أمر بدفعها إليه والقول الثاني أنه لا ضمان على صاحب الصدقة إذا قسمها على الاجتهاد كالأمن الوالي (قال) وإن أعطاهم جلا على أن يقرؤا أو رجلا على أن يسير من بلد إلى بلد فاقامز عنهم ما الذي أعطاهما وأعطاه غيرهما من يخرج إلى مثل يخرجهما

(باب جعاق تفريع السهمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي لوالي الصدقة أن يبدأ فأمراً بان يكتب أهل السهمان ويضعون مواضعهم ويخصى كل أهل صنفت منهم على حدتهم فخصى أسماء الفقراء والمساكين ويعرف كم يخرجهم من الفقر والمسكنة إلى أدنى اسم الغنى وأسماء الغارمين ويبلغ غرم كل واحد منهم وابن السبيل وكم يبلغ كل واحد منهم البلد الذي يريد والمكاتبين وكم يؤدي كل واحد منهم حتى يعقروا وأسماء الغزاة وكم يكفهم على غاية مغازتهم ويعرف المؤلفه فلو بهم والعمالون عليها وما يستحقون به لهم حتى يكون قبضه الصدقات مع فراغهم من معرفة ما وصفت من معرفة أهل السهمان أو بعدها ثم يخرج الصدقة ثمانية أجزاء ثم يقرئها كما وصف ان شاء الله تعالى وقدمت لك مثالا كان المال ثمانية آلاف فلكل صنفت ألف لا يخرج عن صنفت منهم من الألف شي وفيهم أحد يستحقه فأحصينا الفقراء فوجدناهم ثلاثة والمساكين فوجدناهم مائة والغارمين فوجدناهم عشرة ثم ميزنا الفقراء فوجدناهم يخرج واحد منهم من الفقر مائة وأخر من الفقر ثلثمائة وأخر من الفقر بستائة فأعطينا كل واحد ما يخرج من الفقر إلى الغنى وميزنا المساكين هكذا فوجدنا الألف يخرج المائة من المسكنة إلى الغنى فأعطيناهم ما على قدر مسكنتهم كما وصفت في الفقراء إلى العدد ولا رقت فيما يعطى الفقراء والمساكين إلى ما يصيرهم إلى أن يكونوا ممن يقع عليهم اسم أغناهم لا غني سنة ولا وقت ولكن ما يعقل أنهم خارجون به من الفقر والمسكنة داخلون في أول منازل الغنى إن أغنى أحدهم درهم مع كسبه وأمواله لم يزد عليه وإن لم يغنه الألف أعطيناه إذا اتسعت الألسنهم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاحظ في الغنى والغنى إذا كان غنيا بالمال ولا أقوى مكتسب يعني والله تعالى أعلم ولا فقير استغنى

أومن معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية (قال) ويلبي المحرم قائماً وقاعدا وراكباً ونازلاً وجنباً وستهراً وعلى كل حال رافعاً صوته في جميع مساجد الجعاق وفي كل موضع وكان السلف يستحبون التلبية عند (٢) اضطعاف الرقاق وعند الاشراف والهسوط وخلف الصلوات وفي استقبال الليل والنهار وبالاحجار وتجنبه على كل حال (قال) والتلبية أن يقول لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك إن الحمد والنعمة لك والملك

(١) فاقوه أى سبقوه وأعجزوه كما يفيد قوله فلم يقدر الخ كتبه معصيه (٢) اضطعاف الرقاق أى ازدهامهم أفعال من الضم كتبه معصيه

لاشربك إلا لأنها تلبية
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا يضيئ أن
يزيد عليه وأختار أن
يفرد تلبية رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يقصر
عنها ولا يتجاوزها إلا أن
يرى شيئاً يعجبه فيقول
ليس أن العيش عيش
الآخر فإنه لا يرى
عنه من وجه يثبت أنه
زاد غير هذا فإذا فرغ
من التلبية صلى على
النبي صلى الله عليه وسلم
وسأل الله رضاه والجنة
واسأعاده برحمة من
النار فإنه يروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم
(قال) والمرأة في ذلك
كالرجل إلا ما أمرت به

(١) انتابت الماء أي

بعدت كذا في كتب
اللغة كتبه معصية

(٢) قوله المولى كذا

في النسخ ولعله محرف

من التسخن والوجه

المولى بالواو لانه صفة

للفروع كالأختى كتبه

معصية

بكبسه لأنه أخذ الغنم ولكنه صلى الله عليه وسلم فرق الكلامين لا فراق سبب الغنم فإن الغني
بالمال الذي لا يضره ترك الكسب ويزيد فيه الكسب وهو الغني الأعظم والغني الثاني الغني بالكسب فإن
قيل قد يذهب الكسب بالمرض قيل ويذهب المال بالتلف وإنما ينظر إليه بالخال التي يكون فيها القسم
لأني حال قبلها ولا بعد لها لأن ما قبلها ما مضى وما بعدها لا يعرف ما هو كائن فيه وإنما الأحكام على يوم يكون
فيه القسم والقسم يوم يكون الاستحقاق ووجدنا الغارمين فنظرنا في غرمهم فوجدنا الألف تخرجهم
معامن الغرم على اختلاف ما يخرج كل واحد منهم فأعطيناهم الألف كلها على مثال ما أعطينا الفقراء
والمساكين ثم فعلنا هذا في المكاتبين كأفعلنا في الفقراء والمساكين والغارمين ثم نظرنا في أساء السبل
فبخرناهم ونظرنا البلدان التي يريدون فإن كانت بعيدة أعطيناهم الجملان والنفقة وإن كانوا يريدون البداة
فالبداة وحدها وإن كانوا يريدون البداة والرجعة فالبداة والرجعة والنفقة مبلغ الطعام والشراب والكراء
وإن لم يكن لهم مجلس فالمجلس باقل ما يكفي من كان من أهل صف من هذا أو قصده وإن كان المكان
قريباً يواون السبل ضعیفاً فكذا وإن كان قريباً يواون السبل قوي فالنفقة دون الحولة إذا كان بلاداً عيش
مثلها ما حولة متصلة بالماء مونة فإن (١) انتابت سيهاها وأخافت وأوحشت أعطوا الحولة ثم صنع
بهم فيها كما وصفت في أهل السهمان قلمهم يعطون على المونة لا على العدد ويعطى الغزاة الحولة والرحل
والسلاح والنفقة والكسوة فإن اتسع المال زدوا الخيل وإن لم يتسع فحولة الأبدان بالكر أو يعطون
الحولة بأدين وراجعين وإن كانوا يريدون المقام أعطوا المونة بأدين وقوة على المقام بقدر ما يريدون منه
على قدره مخازيمهم مؤناتهم فيها لا على العدد وما أعطوا من هذا أفضل في أيديهم لا يضيئ عليهم أن يتمولوه
ولم يكن للوالى أخذ منهم بعد أن يغزى وكذلك ابن السبل (قال) ولا يعطى أحد من المؤلفة قلوبهم على
الاسلام ولا أن كان مسلماً إلا أن ينزل بالمسلمين نازلة لا تكون الطاعة للوالى فيها قائمة ولا أهل الصدقة
(٢) المولى أقوياء على استخراجها إلا بالمؤلفة لها وتكون بلاد أهل الصدقات متعنة بالبعد وكثرة الأهـل
أو متعنه من الاداء أو يكون قوم لا يوثق بشانهم فيعطون منها الشيء على قدر ما يرى الإمام على احتداد الامام
لا يبلغ احتجاده في حال أن يزيدهم على سهم المؤلفة وينقصهم منه إن قدر حتى يقوى بهم على أخذ الصدقات
من أهلها وقدرى أن عسدي بن حاتم أتى أبابكر بنحو ثلثمائة بعير صدقة قومه فاعطاهم منها ثلاثين بعيراً
وأمره بالجهاد مع خالد فجاءهم معه بضم من ألف رجل ولعل أبابكر أعطاهم من سهم المؤلفة أن كان هذا ثابتاً
فأنى لأعرفه من وجه يشبه أهل الحديث وهو من حديث من ينسب إلى بعض أهل العلم بالردة (قال)
ويعطى العاملون عليها بقدر أجور مثلهم فيما تكفوا من السفر وقاموا به من الكفاية لا يزادون عليه
شيئاً ويضيق للوالى أن يستأجرهم بأجرة فإن أغفل ذلك أعطاهم أجر أمثالهم فإن ترك ذلك لم يسعهم أن
يأخذوا الا قدر أجور أمثالهم وسواء كان ذلك سهماً من أسهم العاملين أو سهم العاملين كله أمثالهم فيه أجور
أمثالهم فإن جاوز ذلك سهم العاملين ولم يوجد أحد من أهل الامانة والكفاية إلى الإيجازة العاملين رأيت
أن يعطهم للوالى سهم العاملين تماماً يزيدهم قدر أجور أمثالهم من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الفء
والغنية ولو أعطاهم من السهمان مع حق يوفهم أجور أمثالهم رأيت ذلك والله أعلم بصدق عليه ولا على
العامل أن يأخذ منه لأنه لم يأخذ ضاعته الصدقة ألا ترى أن مال النبي يكون بالموضع فيستأجر عليه إذا
خيف ضيعته من يحفظه وإن أتى ذلك على كثير منه وقلما يكون أن يهجر سهم العاملين عن مبلغ أجرة العامل
وقد يوجب من أهل الصدقة أمين يرضى بسهم العامل وأقل منه فيؤله أحب إلى

(باب جلع بيان قسم السهمان)

(قال الشافعي) رجه الله وجاع ما قسمنا على السهمان على استحقاق كل من سعى لأعلى العدد ولا على أن

من السور وأسترها
أن تحفض صورتها
بالثبته وإن لها أن تلبس
القبض والقباء والدرع
والسراويل والخنجر
والخفين والقفازين
واحرامها في وجهها
فلا تخمره وتسندل
عليه الثوب وتحافه
عنه ولا تنسبه وتخضر
رأسها فان خمرت
وجهها عادمة افندت
وأحب إلى أن تحتضب
الاحرام قبل أن تحرم
وروي عن عبد الله بن
عبد عبد الله بن دينار
قال من السنة أن تغمض
المرأة يدها شيئا من
الحناء ولا تحرم وهي
(١) غفل وأحب لها

يعطى كل صنف سهمان أو لم يعرفوه بالحاجة اليه ولا يمنعهم أن يستوفوا سهمانهم أن يأخذوا من غيرهما إذا
فضل عن غيرهم لأن الله عز وجل أعطى كل صنف منهم سهماً وقتاً فاعطينا بالوجهين معافكان معقولاً أن
الفقراء والمساكين والغارمين إذا أعطوا حتى يخرجوا من الفقر والمسكنة إلى الغنى والعزم إلى أن لا يكونوا
غارمين بل يكن لهم في السهمان شيء وصاروا أغنياء كما يكن للأغنياء على الاستدعاء معهم شيء وكان الذي
يخرجهم من اسم الفقر والمسكنة والغرم يخرجهم من معنى أسمائهم وهكذا المكاتبون وكان ابن السبيل
والغازي يعطون بما وصفت من كفايتهم مؤنة سيلهم وغزوهم وأجرة الوالي العامل على الصدقة ولم يخرجهم
من اسم أن يكونوا في سبيل ولا غزاة ولا عاملين ما كانوا مسافرين وغزاة وعمالا فلم يعطوا إلا بالمعنى دون جاع
الاسم وهكذا المؤلفون فلم يزلوا هذا الاسم عنهم ولو أعطى كل صنف من هؤلاء كل السهمان (قال) فهم
يجمعون في المعاني التي يعطون بها وأن تفرقت بهم الاسماء

(باب اتساع السهمان حتى تفضل عن بعض أهلها) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى
فإذا اتسعت السهمان تقدمت لها المالا كانت السهمان غانية آلاف فوجدنا الفقراء ثلاثة يخرجهم
من الفقر مائة والمساكين خمسة يخرجهم من المسكنة مائتان والغارمين أربعة يخرجهم من الغرم ألف
فيفضل عن الفقراء مائة وعن المساكين مائة وعن الغارمين مائة ويستغرق الغارمون سهمهم فوقتنا ألف وسبع مائة
التي فصلت عن الفقراء والمساكين فضعفناها إلى السهمان الخمسة الباقية سهم الغارمين وسهم المؤلفين وسهم
الرقاب وسهم ميل الله وسهم ابن السبيل ثم ابتداء أنا القسم بين هؤلاء الباقين كابتداء ثلثوا كانوا هم أهل
السهمان ليس لأحد من غير أهل السهمان معهم فأعطيناهم سهمهم والفضل عن استغنى من أهل
السهمان منهم فإذا استغنى صنف منهم بأقل من سهمه جعل في حقه الأصل وهو الثمن وما رزاهم من
الفضل عن أهل السهمان وأرد الفضل عنه على أهل السهمان معاً كما أورد عليه وعلى أهل السهمان معه
الفضل عن غيره

(باب اتساع السهمان عن بعض وعجزها عن بعض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا كانت السهمان غانية آلاف فكان كل سهم ألفاً فاحصنا الفقراء
فوجدناهم خمسة يخرجهم من الفقر خمسمائة ووجدنا المساكين عشرة يخرجهم من المسكنة خمسمائة
ووجدنا الغارمين عشرة يخرجهم من الغرم خمسة آلاف فسأل الغارمون أن يبدأ بالقسم بينهم فوضي على
قدر استحقاقهم بالحاجة فليس ذلك لهم ويعطى كل صنف منهم سهمه حتى يستغنى عنه فإذا استغنى عن رده على
أهل السهمان معه ولم يكن أحد منهم بأحق به من جميع أهل السهمان ثم هكذا اصنع في جميع أهل السهمان
(٢) وفي كل صنف منهم سهمه ولا يدخل عليه غيره حتى يستغنى ثم لا يكون أحد بأحق بالفضل عنه من أهل
السهمان من غيره فان اختلف غرم الغارمين فكان عدتهم عشرة وغرم أحدهم مائة وغرم الآخر ألف
وغرم الآخر خمسمائة فسألوا أن يعطوا على العدد بل يكن ذلك لهم وجمع غرم كل واحد منهم فكان غرمهم
عشرة آلاف وسهمهم أثنى عشرين كل واحد منهم عشر غرمه بالغام بالغ فيعطى الذي غرمه مائة عشرة والذي
غرمه ألف مائة والذي غرمه خمسمائة خمسين فيكونون قد سدوا بينهم على قدر غرمهم لا على عددهم ولا
يزاد عليه فان فضل فضل عن أحد من أهل السهمان معهم عده عليهم وعلى غيرهم فأعطى كل واحد منهم
ما يصيبه لعشر غرمه فإذا لم تكن رقاب ولا مؤلفة ولا غارمون ابتداء القسم على خمسة أسهم ففقت الثمانية
أسهم عليهم أجناساً وهكذا كل صنف منهم لا يوجد وكل صنف استغنى عده بفضل على من معه من أهل
السهمان ولا يخرج من الصدقة شيء من بلده الذي أخذت به قل ولا كثر حتى لا يبق واحد من أهل السهمان

(١) قوله غفل بضم
الغين وسكون الفاء
أي خالية من الخضايب
لا أثر عليها منه مأخوذ
من قولهم ناقة غفل
لا أثر عليها ولا علامة
كذا في كتب اللغة كتبه
مصححه
(٢) وفي فعل ماض
مبنى للفعول من التوفية
وكل صنف نائب فاعل
وسهم مفعول ثان
كتبه مصححه

الأعطى حقه ولو فقد أهل السهمان كلهم إلا الفقراء والعاملين قسمت الثمانية عليهم حتى يوفي الفقراء ما يخرجهم من الفقر ويعطى العاملون بقدر اجرتهم

(باب ضيق السهمان عن بعض أهلها دون بعض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت السهمان ثمانية وأهل السهمان وأفرون فجمعنا الفقراء فوجدناهم (١) ووجدنا المساكين مائة يخرجهم من المسكنة ألف والغارمين فوجدناهم ثلاثة يخرجهم من الغرم ألف فسأل الفقراء والمساكين أن يجعل المال كله بينهم فوضي على قدر استحقاقهم منه لم يكن ذلك لهم وأعطى كل صنف منهم كاملاً وقسم بين أهل كل صنف على قدر استحقاقهم فان أغناهم فذلك وإن لم ينعم لم يعطوا شيئاً إلا ما فضل عن غيرهم من أهل السهمان وإن لم يفضل عن غيرهم شيء لم يزدوا على سهمهم ولو كانت المسئلة يحالها فاضاقت السهمان عنهم فلم يكن منهم صنف يستحق به سهم أو في كل صنف منهم سهم لم يزد عليه لأنه ليس في المال فضل يعاديه عليه ولو كان أهل صنف منهم محتسكين لو تركوا ولم يعطوا في عامهم ذلك لما شكوا (١) وأهل كل صنف منهم يخاف هلاكهم لكثرتهم وشدة حاجتهم وضيق سهمهم لم يكن للوالي أن يزددهم على سهمهم من سهم غيرهم حتى يستغنى عنهم ثم رذض لان كان عليهم مع غيرهم ولم يعلمهم أو لم يفضل من غيرهم وإن كانوا أشد حاجة كما لا يجعل ما قسم لقوم على قوم يعني لغيرهم لشدة حاجة ولا على ولكن يوفي كل ما حله وهكذا يصنع بجميع السهمان ولو اجتمع أهل بلد وهلك مواشيهم حتى يخاف تلفهم وأهل بلد آخر يخشون لا يخاف عليهم لم يخرج نقل صدقاتهم عن جيرانهم حتى يستغنوا فلا ينقل شيء جعل لقوم إلى غيرهم أو خرج منهم لان الحاجة لا تحق لاحد أن يأخذ مال غيره

(باب قسم المال على ما يوجد)

(قال الشافعي) وأى مال أخذت منه الصدقة قسم المال على وجهه ولم يبدل بغيره ولم يبيع فإن اجتمع حق أهل السهمان في بغيره أو بقره أو شاة أو دينار أو درهم واجتمع فيه اثنتان من أهل السهمان وأكثر أعطوه وأشرك بينهم فيه كما يعطى الذي وهب لهم وأوصى لهم به وأقر لهم به واشتروا بمأواهم وكذلك إن استحق أحدهم عشرة وآخر نصفه وآخر ما بقي منه أعطوه على قدر ما استحقوا منه وهكذا يصنع في جميع أصناف الصدقات لا يختلف فيه في الماشية كلها والديناير والدرهم حتى يشرك بين النفر في الدرهم والدينار ولا يباع عليهم بغيره ولا يباع الدينار بدينارهم ولا الدراهم بفلوس ولا بحنطة ثم يفرق بينهم وأما الغر والزبيب وما أخرجت الأرض فانه يكال لكل حقه

(باب جماع قسم المال من الوالى ورب المال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجميع ما أخذ من مسلم من صدقة فطر ونحو ركاز وكأمة معدن وصدقة ماشية وركامال وعشرون رزق وأى أصناف الصدقات أخذ من مسلم فقسمة واحد على الآية التي في براءة انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية لا يختلف وسواء قليل وكثير على ما وصفت فإذا قسمه الوالى ففيه سهم العامل من منه ساقط لأنه لا عامل عليه يأخذه فيكون له أجر وفيه والعاملون فيه عدم فإن قال رب المال فانا إلى أخذ من نفسي وجهه وقسمه فأخذ أجره مثلى قبل أنه لا يقال مالك عامل نفسك ولا يجوز لك إذا كانت الزكاة فرضاً عليك أن يعود اليك منها شيء فإن أدبت ما كان عليك أن تؤديه والاكتت عاصيا لمعنته فإن قال فإن وليتها غيري قبل إذا كنت لا تكون عاملاً على غيري لم يكن غيري عاملاً إذا استعنته أنت ولا يكون

أن تطوف لبلال ولا رمل عليها ولكن تطوف على هبتها

(باب فيما يجتمع على المحرم من اللبس)

(قال الشافعي) ولا يلبس المحرم قميصاً ولا عباءة ولا برنسا ولا خفين إلا أن لا يجد نعلين فلبس خفين ولقطعهما أسفل من الكعبين وإن لم يجد أزاراً لبس سراويل لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك كله

ولا يلبس ثوباً مسه زعفران ولا ورس ولا شيء من الطيب ولا يغطي رأسه وله أن يغطي وجهه فإن

(١) بباض في جميع

النسخ التي بعدنا

(١) قوله وأهل كل

صنف كذا في النسخ

ولعل لفظ كل هتان

زيادة النسخ فأنظر

كتبه معصية

احتاج الى تعطينه رأسه

وليس فوب يحفظ ويخفف
ففضل ذلك من شدة برد
أوجران فعل ذلك كله في
مكانه كانت عليه فدية
واحدة وان فرق ذلك
شأ بعد شي كان عليه
لكل لبسة فدية وان
احتاج الى حلق رأسه
خلقه فليده فدية وان
تطيب ناسيا فلا شيء
عليه وان تطيب عامدا
فليده الفدية والفرق
في التطيب بين الجاهل
والعالم أن النبي صلى
الله عليه وسلم أمر
الاعرابي وقدم أمر
وعليه خاق يزع
الجبه وغسل الصفرة ولم
يأمر في الخبر بفدية

(١) قوله فإذا تحقق
منها الخ كذا في بعض
النسخ وفي بعض آخر فإذا
تحققت منه فليس لك
الانتقاص منها لما
تحققت بقيامه بها

وانظر حرركه معجمه
(٢) قوله ليمتنع بعضها
الخ كذا في النسخ ولعل
فيه تبحر بفاسم النسخ
والوجه والله أعلم ليمتنع
بعضها ببعض عن أرادها
لحرركه معجمه

(٣) الاوارك هي الابل
المقنة في الاراك وهو
الحض ترعا كذا في كتب
اللغة كسبه معجمه

وكذلك فيها الا في معنالك أو أقل لان عليك بغيرها (١) فإذا تحقق منك فليس لك الانتقاص منها لما تحققت
بقيامه بها (قال) ولا أحب لاحد من الناس بولي زكاة ماله غيره لان المحاسب بها المسؤول عنها فهو أولى
بالاجتهاد في وضعها مواضعها من غيره وأنه على يقين من فعل نفسه في أداءها وفي شئ من فعل غيره لا يدري
أدائها عنه أو لم يؤدها فان قال أخاف جباي فهو يخاف من غيره مثل ما يخاف من نفسه ويستيقن فعل
نفسه في الأداء ويشك في فعل غيره

(باب فضل السهمان عن جماعة أهلها) قال الشافعي رحمه الله ويعطى الولاة جمع زكاة الاموال
الظاهرة الثمرة والزروع والمعادن والماشية فان لم يأت الولاة بعد حلولها لم يسع أهلها الا قسمها فان جاء
الولاة بعد قسم أهلها لم يأخذوها منهم ثانية فان ارتابوا بأحد وخافوا دعواه الباطل في قسمها فلا بأس أن
يحفظوا بالله لقد قسمها كاملة في أهلها وان أعطوه من زكاة التصارات أجزأهم ذلك ان شاء الله تعالى وان
قسموها دونهم فلا بأس وهكذا زكاة الفطر والركاز

(باب تذكرة الصديقين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا ينبغي للمولى أن يؤخر الصدقة عن محلها عامدا واحدا فان أخرها لم ينبغ لب
المال أن يؤخر فان فعل ما قسمها ما معاني ساعة تمكنها قسمها لا يؤخر انما يحال فان كان قوم في العام
الماضي من أهلها وهم العام من أهلها وكان يقوم حاجته في عامهم هذا أو كانوا من أهلها ولم يكونوا في العام
الماضي أعظمي الذين كانوا في العام الماضي من أهلها صدقة العام الماضي فان استغفروا به لم يعطوا منه في
هذا العام شيئا وكذلك لو أخذت الصدقة ورجل من أهلها فلم تقسم حتى أسير لم يعط منها شيئا ولا يعطى منها حتى
يكون من أهلها يوم تقسم وان لم يستغفروا بصدقة العام الماضي كانوا شركاء في صدقة عامهم هذا مع الذين
استحقوا في عامهم هذا بأن يكونوا من أهلها ولا يدفعهم عن الصدقة العام وهم من أهلها بأن يكونوا
استوجبوها في العام الماضي قبله على قوم لم يكونوا من أهلها وانما يستحقها في العام مع الفقراء
وللمساكين والغاريون والرقاب فأما من سواهم من أهل السهمان فلا يؤتى لعام أول وذلك لأن العالمين
انما يعطون على العمل فهم لم يعملوا عام أول وان السبل والغزاة انما يعطون على الشخص وهم لم
يشخصوا عام أول أو شخصوا فاستغنوا عنها وان المؤلفه قلوبهم لا يعطون الا بالتأليف في قومهم للعون على
أخذها وهي في عام أول لم تؤخذ فيعينون عليها

(باب جيران الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله كانت العرب أهل الصدقات وكانت تجاور بالقرابة (٢) ليمتنع بعضها على بعض ان
أرادها فلأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تؤخذ الصدقة من أغنيائهم وترد على فقراهم كان ينفق في أمره أمثما
ترد على الفقراء الجيران للآخذة منه الصدقة وكانت الاخبار بذلك متظاهرة على رسل رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى الصدقات ان أحدهم يأخذها من أهل هذا البيت ويدفعها الى أهل هذا البيت يجنبهم اذا كانوا من
أهلها وكذلك قضى معاذ بن جبل حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمار رجل انتقل عن مخلاف
عشرته الى غير مخلاف عشيرته فصدقته وعشره الى مخلاف عشيرته يعني الى جارا المال الذي تؤخذ منه
الصدقة دون جارب المال فهذا نقول اذا كان لرجل مال ببلد وكان ساكن ببلد غيره قسطن صدقة على
أهل البلد الذي به ماله الذي فيه الصدقة كانوا أهل قرابة أو غير قرابة وأما أهل الزرع والثروة التي فيها
الصدقة فأمرهم بين يقسم الزرع والثروة على جيرانها فان لم يكن لجيران فأقرب الناس بهلجوارا لانهم
أولى الناس باسم جوارها وكذلك أهل المواشي الخصب (٣) والاوارك والابل التي لا يتبع بها فاما أهل

قال المزني في هذا دليل
أن ليس عليه فدية إذا
لم يكن في الخبر (٣) وهكذا

دوى في الحديث عن
النبي صلى الله عليه
وسلم في الصائم يقع على
أمر أنه فقال النبي صلى
الله عليه وسلم أعتق
وافصل ولم يذكر أن

عليه القضاء وأجعوا
أن عليه القضاء قال

الشافعي وما شئ من
نبات الأرض مما لا يتخذ

طيباً أو كل ثقلها أو أترجا
أو دهن جسده بغير

طيب فلا فدية عليه
وإن دهن رأسه أو

طغينه بدهن غير طيب
فعله الفدية لأنه موضع

الدهن وتربيل الشعر
(١) الصنيع يضم ففتح

جمع فحة كغرفة
وعرف وهو طلب

الكلا والحبس
(٢) العدى بالكسر والقصر

الغرياء قال الشاعر
إذا كنت في قوم عدلى

لست منهم
فكل ما علف من خبيث

وطيب
(٣) قوله وهكذا روى

في الحديث الخ كذا في
الاصل ولعل في العبارة

سقطاً ونحوه فافهم

كتبه محمده

الجمع (١) الذين يتبعون مواقع القطر فإن كانت لهم ديارهم ما يهاهم أو أكثر مقامهم لا يؤثرون عليها إذا
أحببت شيئاً فأهل تلك الدار من المسكين الذين يأنهم أن تكون الأغلب عليهم أولى كما كان جيران أهل
الأموال المقيمين أولى بها فإن كان فهم من يتبع بجمعهم كان أقرب جوارهم يقين في ديارهم إلى أن يقدم
عليهم وتقسّم الصدقة على الناحية المقبة بجمعهم ومقامهم دون من انتفع معهم من غير أهل دارهم ودون
من انتفعوا إليه في داره أو لقهم في الناحية عن لا يجاورهم وإذا اختلف عنهم أهل دارهم ولم يكن معهم منتفع
من أهلها استحق السهمان جعلت السهمان في أهل دارهم دون من انتفعوا إليه ولقهم في الناحية من أهلها
ولو انتفعوا بأموالهم وصداقاتهم بجيران أموالهم التي قروا بها وإن بعدت نخبتهم حتى لا يعودوا إلى بلادهم
الافيات تقصر فيه الصلاة قسمت الصدقة على جيران أموالهم ولم تحمل إلى أهل دارهم إذا صاروا منهم سفراً
تقصر فيه الصلاة

(باب فضل السهمان على أهل الصدقة) قال الشافعي رحمه الله وإذا أريق من أهل الصدقة الأصنف
واحد قسمت الصدقة كلها في ذلك الصنف حتى يستغنوا فإذا فضل فضل عن إغنائهم نقلت إلى أقرب الناس
بهم داراً (قال) وإذا استوى في القرب أهل نسهم (٢) وعدى قسمت على أهل نسهم دون العدى وإن كان
العدى أقرب الناس بهم داراً وكان أهل نسهم منهم على سفر تقصر الصلاة فيه قسمت الصدقة على العدى إذا
كان دون ما تقصر فيه الصلاة لأنهم أولى باسم حضرته ومن كان أولى باسم حضرته كان أولى بجوارهم
وإن كان أهل نسهم دون ما تقصر فيه الصلاة والعدى أقرب منهم قسمت على أهل نسهم لأنهم بالبادية غير
خارجين من اسم الجوار ولأنهم في المتعة حاضر والمسجد الحرام

(باب ميسم الصدقة) قال الشافعي رحمه الله ينبغي لأولى الصدقة أن يسلم كل ما يأخذ منها من ابل
أو بقرة أو غنم يسلم الأبل والبقر في الأغصان والغنم في أصول أذانها ويجعل ميسم الصدقة مكتوباً لله ويجعل
ميسم الغنم الطغ من ميسم الأبل والبقر وانما قلت ينبغي لي ما بلغنا أن عمال النبي صلى الله عليه وسلم
كانوا يسمنون وكذلك بلغنا أن عمال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كانوا يسمنون أخبرني مالك عن
زبد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب إن في الظهور رقة عياء فقال عمر ندفعها إلى أهل بيت ينتفعون
بها قال فقلت وهي عياء فقال يقطرونها بالأبل قلت فكيف تأكل من الأرض فقال عمر أم من نعم الجزية أم من
نعم الصدقة فقلت لأبل من نعم الجزية فقال عمر أردت والله أكلها فقلت إن عليها وسم الجزية قال فأمر بها
عمر فأقي بها فحوت وكانت عنده صحاف تسع فلا تكون فأكهة ولا طرفه إلا جعل منها في تلك الصحاف فبعث
بها إلى أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكون الذي يبعثه إلى حفصة من آخر ذلك فإن كان فيه
نقصان كان في حظ حفصة قال جعل في تلك الصحاف من لحم تلك الجزية فبعث بها إلى أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم وأمر عبا بن من اللحم فضعه فعدا المهاجرين والأنصار (قال الشافعي) فلم تزل السعادة يبلغني عنهم
أنهم يسمنون كما وصفت ولا أعلم في الميسم علة إلا أن يكون ما أخذ من الصدقة معلوماً لا يشتره الذي أعطاه
لأنه متى خرج منه لله عز وجل كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب في فرس جل عليه في سبيل
الله فراه يباع أن لا يشتره وكأثر المهاجرين نزول منازلهم بمكة لأنهم تركوها لله عز وجل

(باب العلة في القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أوتي الرجل قسم الصدقة قسمها على ستة أسهم أسقط منها سهم المؤلف
قوله لم إلا أن يجدهم في الحال التي وصفت بشخصون لمعونة على أخذ الصدقة فيعطون ولا سهم للعاملين فيها
وأحب ما أمرت به الأولى من تفرقها في أهل السهمان من أهل مصر كلها كانوا موجودين فإن لم
يوجد من صف منهم إلا واحد أعطاهم ذلك الصنف كله إن استحقه وذلك أني إن لم أعطه أياه فأعما أخرجه

الغيره من له معه قسم فلأحرز أن أخرج عن صف سموأشأ ومنهم محتاج اليه (قال) وان وجد من كل صف منهم جماعة كثيرة وصاقت زكاته أحببت أن يفرقها في عامتهم بالغة ما بلغت فان لم يفعل فأقل ما يكفه أن يعطى منهم ثلاثة لان أقل جماع أهل سهم ثلاثة أعناذ كرههم الله عز وجل بجماع فقرا ومساكين وكذلك ذكر من معهم فان قسمه على اثنين وهو يتجدد فالتا من ثلث السهم وان أعطاه واحدا ضمن ثلثي السهم لانه لو ترك أهل صنف وهم موجودون ضمن سهمهم وهكذا هذا من أهل كل صنف فان أخرجهم من بلد الى بلد غيره كرهت ذلك ولم يزل أن أجعل عليه الاعانة من قبل أنه قد أعطاه أهل بالاسم وان ترك موضع الجوار وان كانت له قرابة من أهل السهمان من لا تلزمه النفقة عليه أعطاهمها وكان أحق بهم من البعده منه وذلك أنه يعلم من قرابته أكثر مما يعلم من غيرهم وكذلك خاصيته ومن لا تلزمه نفقته من قرابته ما عدا أولاده ووالديه ولا يعطى ولد الولد صغيرا ولا كبيرا ولا زنا ولا أبوالا وأما ولدا لاجد أو لاجدة زمي (قال الربيع) لا يعطى الرجل من زكاته ما له أبوالا وأما ولدا لاجد أو لاجدة ولا أعلى منهم اذا كانوا فقرا من قبل أن نفقتهم تلزمهم وهم أغنياء به وكذلك ان كانوا غير زمي لا ينعيمهم كسبهم فهم في حد الفقر لا يعطهم من زكاته وتلزمه نفقتهم وان كانوا غير زمي مستثنين بحرفهم تلزمه نفقتهم وكانوا في حد الاغنياء الذين لا يجوز أن يأخذوا من زكاة المال ولا يجوز له ولا غيره أن يعطهم من زكاته ما له شيئا وهذا عندى أشبه بعذبة الشافعي (قال الشافعي) ولا يعطى زوجته لان نفقتها تلزمه وانما قلت لا يعطى من تلزمه نفقتهم لانهم أغنياء به في نفقاتهم (قال الشافعي) وان كانت امرأته أو ابن له بلغ فاذا انخر من واحتاجا أو أب له دأث أعطاهم من سهم الغارمين وكذلك من سهم ابن السبيل ويعطهم عايدا الفقر والمسكنة لانه لا يلزمه قضاء الدين عنهم ولا جهم اليه بل أرادوه فلا يكونون أغنياء عن هذا كانوا أغنياء عن الفقر والمسكنة بانفاقه عليهم (قال) ويعطى أباه وجدته وأمه وجدته وولده بالعين غير زمي من صدقة اذا أرادوا سفر الاله لا تلزمه نفقتهم في حالهم تلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى رجالهم أغنياء وفقراء اذا غرو وهذا كله اذا كانوا من غير آل محمد صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فأما آل محمد الذين جعل لهم الجنس عوضا من الصدقة فلا يعطون من الصدقات المفروضة شيئا أقل أو أكثر لا يحل لهم أن يأخذوها ولا يجزئ عن يعطيهم وهذا اذا عرفهم وان كانوا محتاجين وغارمين ومن أهل السهمان وان حبس عنهم الجنس وليس منعهم حقهم في الجنس يحل لهم ما حرم عليهم من الصدقة (قال) وآل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة المفروضة أهل الجنس وهم أهل الشعب وهم صلبة بنى هاشم وبنى المطلب ولا يحرم على آل محمد صدقة التطوع انما يحرم عليهم الصدقة المفروضة أخبرنا ابراهيم بن محمد بن جعفر بن محمد بن أبيه أنه كان يشرب من سقايات الناس بمكة والمدينة فقلت له أتشرب من الصدقة وهي لا تحل لك فقال أغنياء حرمت علينا الصدقة المفروضة (قال الشافعي) وتصدق على وفاطمة على بنى هاشم وبنى المطلب بأموالهما وذلك أن هذا انطوع وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك أنها من بريرة تطوع لاصدقة (قال) واذا أولى العامل قسم الصدقات قسمها على ما وصفت وكان الامر فيها عليه واسعا لانه يجمع صدقات عامه فتكفر فلا يحل له أن يوزق فيها أحد على أحد علم مكانه فان فعل على غير الاحتياط خشيت على المأثم ولم يزل أن أضنه اذا أعطاه أهلها وكذلك لو نقلها من بلد الى بلد فيه أهل الاصناف لم يتبين لي أن أضنه في الخالين (قال) ولو ضمنه رجل كان منه هبوا لانه أعلم (قال) فأما لو ترك العامل أهل صنف موجودين حيث يقسمها وهو يعرفهم وأعطى حظهم غيرهم ضمن لان سهم هؤلاء بين في كتاب الله تبارك وتعالى وليس أن يعهم بين في النص وكذلك اذا قسمها لوالى لها فترك أهل سهم موجودين ضمن لما وصفت (قال الشافعي) الفقير الذي لا حرفة ولا مال والمسكين الذي له الشئ ولا يقوم به

(قال المزني) ويدهن

المحرم الشجاع في مواضع

ليس فيها شعر من الرأس

ولافدية (قال المزني)

والقياس عندى أنه يجوز

له الزيت بكل حال يدهن

به المحرم الشعر بغير

طبيب (أ) ولو كان فيه

طبيب ما أكله (قال

الشافعي) وما أكل

من خبيص فيه زعفران

يصبغ اللسان فعليه

الفدية وان كان مستمككا

فلا فدية فيه والعصفر

ليس من الطبيب وان

مس طبيبا ليس الا يبق

له أن روان يبق له ربح

فلا فدية وله أن يجلس

عند العطار ويشترى

الطيب ما لم يحسه بشئ

(أ) قوله ولو كان فيه

الخ ذاق الأصل وانظر

كتبه مصححه

(باب العلة في اجتماع أهل الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الصدقة غائبة آلاف وأهل السهمان موجودين فكان فهم فقير واحد يستغرق سهمه ومسكين واحد يستغرق سهمه وغارمون مائة يحجز السهم كله عن واحد منهم فأهل الغارمون أن يعطى الفقراء والمساكين ثلث سهم لانه واحد وأقل ما يحجز عليه أن يعطى إذا وجدوا ثلاثة قيل ليس ذلك لكم لأنكم لا تستحقون من سهم الفقراء والمساكين شيئاً إذا ما كان منهم محتاج إليه والسهم مجموع مقتصر به عليهم ما احتاج إليه أحد منهم وكذلك هذا في جميع أهل السهمان وإذا كان فهم غارمون وأنتم لا تستحقون إلا ما يستحق به واحد منهم وكذلك هذا في جميع أهل السهمان وإذا كان فهم غارمون لأن أموالهم عليهم بدون فأعطوا مبلغ غرمهم أو أقل منه فقالوا نحن فقراء غارمون فقد أعطينا بالغرْم وأنتم ترؤنا أهل فقر قيل لهم إنما نعطيكم بأحد الغنيين ولو كان هذا على الابتداء فقال أنا فقير غارم قيل له اختر بأى الغنيين شئت أعطيناك فإن شئت بمعنى الفقراء شئت بمعنى الغرم فأبهم اختار وهو أكثره أعطيناها وإن اختار الذى هو أقل لظنائه أعطيناها وأبهم قال هو أكثر أعطيناها ولم نعطه بالآخر فإذا أعطيناها باسم الفقر فلغرمائه أن يأخذوا بما في يده حقوقهم كالهم أن يأخذوا ما لا لو كان له. وكذلك أن أعطيناها بمعنى الغرم فإذا أعطيناها بمعنى الغرم أحببت أن يتولى دفعه عنه فإن لم يفعل فأعطاهما كما يجوز في المكاتب أن يعطى من سهمه فإن قال ولم لا أعطى غنيين إذا كنت من أهلهم ما عاقل الفقير مسكين والمسكين فقير بحال يحجمهما اسم ويفرق بهما اسم وقد فرق الله تعالى بينهما (١) فلا يجوز أن يعطى ذلك المسكين فيعطى الفقير بالمسكنة مع الفقر والمسكين بالفقر والمسكنة ولا يجوز أن يعطى أحدهما إلا بأحد الغنيين وكذلك لا يجوز أن يعطى رجل ذو سهم إلا بأحد الغنيين ولو جاز هذا جاز أن يعطى رجل بفقر وغرم وبأيه ابن سبيل وغارم ومولف وعامل فيعطى بهذه المعاني كلها فإن قال قائل فهل من دلالة تدل على أن اسم الفقر يلزم للمسكين والمسكنة تلزم الفقير قيل نعم معنى الفقر معنى المسكنة ومعنى المسكنة معنى الفقر فإذا جمعا مع الجزأين يفرق بين حالهما بأن يكون الفقير الذى يدعى أنه أسددها وكذلك هو في اللسان والعرب يقول للرجل فقير مسكين ومسكين فقير وإنما المسكنة والفقير لا يكونان بحرفة ولا مال

(قسم الصدقات الثاني)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال فرض الله عز وجل على أهل دينه المسلمين في أموالهم حقاً فيهم من أهل دينه المسلمين المحتاجين إليه لا يسمع أهل الأموال حبسه عن أمر أو يدفعه إليه من أهله أو ولاته ولا يسمع الولاة تركه لاهل الأموال لأنهم أمنا على أخذها له منهم قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ففي هذه الآية دلالة على ما وصفت من أن ليس لاهل الأموال منع ما جعل الله عز وجل عليهم ولهم ترك ذلك لهم ولا عليهم (أخبرنا) إبراهيم بن سعد بن ابن شهاب قال لم يبلغنا أن أبابكر وعمر أخذوا الصدقة سنة ولكن كانوا يبعثون عليها في الخصب والجند والسنن والعجف ولا يضمنونها أهلها ولا يؤخرها عن كل عام لأن أخذها في كل عام سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرها عما لا يأخذها فيه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه ولمنعوني عن فأعطاها رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهلها ولا يأخذها فيه (قال الشافعي) هذا إنما هو فيما أخذ من المسلمين خاصة لأن الزكاة والظهور إنما هو للمسلمين والدعاء بالأجر والبركة (قال الشافعي) وإذا أخذ صدقة مسلم دما له بالأجر والبركة كما قال الله عز وجل وصل عليهم أي ادع لهم فما أخذ من مسلم فهو زكاة وإن زكاة صدقة

من جسده ويجلس عند الكعبة وهي تجمر وإن مسحها ولا يعلم طيب رطبة فعلى يده طيب غسله فإن تعمد ذلك افتسدى وإن حلق وطيب عامدا فعليه فديتان وإن حلق شعرة فعليه مد وإن حلق شعرتين فدان وإن حلق ثلاث شعرات قدم وإن كانت متفرقة ففي كل شعرة مد وكذلك الاطفال والعمد فيها وانطأ أسواء ويحاق الحرم شعر الحبل وليس للحصول أن يخلق شعر الحرم فإن فعل بأمر الحرم فالفسدية على الحرم وإن فعل بغير

(١) قوله فلا يجوز أن يعطى ذلك المسكين كذا في التنسخ ولعل في الكلام تكرارا أو تحسيرا فلا خير كتبه صحيحه

والصدقة زكاة ويطهور أمرهما ومغتناما واحداً وان سميت مرتزكة ومرتفعة صدقة هما اسمان لها معنى واحد وقد تسمى العرب الشيء الواحد بالاسم الكثرة وهذا بين في كتاب الله عز وجل وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي لسان العرب قال الله عز وجل وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة قال أبو بكر لمنعوني عنهما فأعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه لا تفترقوا بين ما جمع الله يعني والله أعلم قول الله عز وجل وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأسما ما أخذ من الزكاة صدقة وقد سماها الله تعالى في القسم صدقة فقال انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية تقول اذا جاء المصدق يعني الذي يأخذ الماشية وتقول اذا جاء الساعي واذا جاء العامل (قال الشافعي) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة ولا فيما دون خمس أواق من الورق صدقة (قال الشافعي) والغلب على أقوال العامة أن في التمر العشر وفي الماشية الصدقة وفي الورق الزكاة وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله صدقة والعرب تقول له صدقة زكاة ومغتناما عندهم معنى واحد فما أخذ من مسلم من صدقة ماله ناسا كان أو ماشية أو زرعاً أو زكاة فطرا أو خرسا أو صدقة معدن أو غيره مما وجب عليه في ماله في كتاب أو سنة أو أمر أجمع عليه عوام المسلمين فعنه واحد من زكاة أو صدقة وقسمه واحد لا يختلف فحسبه الله الصدقات ما فرض الله عز وجل على المسلمين فهي طهور (قال الشافعي) وقسم التي بخلاف قسم هذا والتي ما أخذ من مشرك فهو له أهل دين الله وهو موضوع في غيره هذا الموضع (قال) بقسم ما أخذ من حق مسلم وجب في ماله بقسم الله في الصدقات سواء قليل ما أخذ منه وكثير وعشر ما كان أو خمس أو ربع عشر أو بعدد يختلف أن يستوى لأن اسم الصدقة يجمع كله قال الله تبارك وتعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية بين الله عز وجل لمن الصدقات ثم وكدها وشده فقال فريضة من الله والله عليم حكيم فقسم كل ما أخذ من مسلم على قسم الله عز وجل وهي سبمان ثمانية لا يصرف منها سهم ولا شيء منه عن أهل ما كان من أهله أحد يستحقه ولا يخرج صدقة قوم منهم عن بلدهم وفي بلدهم من يستحقها أخبرنا وكسع عن زكريا بن يحيى عن عبد الله بن مسعود عن أبي عبد الله عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعاذ بن جبل حين بعثه فأجابوا فاعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم أخبرنا يحيى بن حسان النخعي عن أصحابنا عن الحسن بن سعيد عن سعيد المقبري عن شريك بن أبي نجر عن أنس بن مالك أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم نشدتك الله الله أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا فتردها على فقرائنا قال نعم (قال الشافعي) والفقراء همنا كل من لم يزد اسم حاجته عن سمي الله تعالى من الاصناف الثمانية وذلك أن كلهم انما يعطى بموجب الحاجة لا بالاسم فلأن ابن السبيل كان غنياً يعطى وانما يعطى ابن السبيل المحتاج إلى السلاح في وقته الذي يعطى فيه فإن لم يوجد من أهل الصدقات الذين يخدمهم أحد من أهل السبمان الذين سمي الله عز وجل ردت حصته من لم يوجد على من وجد كان وجد فيهم فقراء ومساكين وغارموا ولم يوجد وجد غريمهم فقسم الثمانية الاسم على ثلاثة أسهم (٢) وبين هذا أسفل الكتاب فأهل السبمان يجمعهم أنهم أهل حاجة إلى ما لهم منها كلهم وأسباب حاجتهم مختلفة وكذلك أسباب استحقاقهم بعان مختلفة يجمعها الحاجة ويفرق بينها صفاتها فاذا اجتمعوا الفقراء الزمى الضعفاء الذين لا حرفة لهم وأهل الحرفة الضعفاء الذين لا تقع حرفتهم موقعا من حاجتهم ولا سألوا الناس والمساكين السؤال ومن لا يسأل بمن له حرفة تقع منه موقعا ولا نفسه ولا عمله فإن طلب الصدقة بالمسكنة رحل جلد فعمل الوالي أنه صحيح مكتسب يعني عمله بشئ ان كان له وبكسبه اذ لا عمله فعل الوالي أنه يعني نفسه بكسبه غنى ومعروفه عيشاً فإن قال السائل لها (٣) يعني للصدقة الجلد ليس مكتسباً أو انما مكتسب لا يعني كسبي أو لا يعني عيالي ولي عيال وليس عند الوالي يعني من أن ما قال على غير ما قال فالقول قوله ويعطيه الوالي أخبرنا نسيان عن هشام عن

أمرهم مكرهاً كان أو نكاحاً
يرجع على الحلال بصدقة
ونصدقها (٣) فإن لم
يصل إليه فلا فدية عليه
(قال المزني) وأصب
في سماعي منه ثم خط
عليه أن يفتدى ويرجع
بالفدية على المحل
وهذا أشبه بعنائه عندى
(قال الشافعي) ولا
باس بالكل مالم يكن
فيه طيب فإن كان فيه
طيب اتدى ولا بأس
بالاعتساف ودخول

(١) قوله فإن لم يصل الخ
كذلك في الأصل وانظر
(٢) قوله وبين هذا
في أسفل الكتاب كذا
في جميع النسخ التي بيدها
وليس لهذا البيان أثر
في شيء منها فاعلمه كان
في أصل الام الذي كتبه
الربيع أو كتب من
نسخته
(٣) قوله يعني الصدقة
كذا وقفت هذه الجملة
في جميع النسخ ولعلها
حاشية أي أنها للناسخ
بصلب الكتاب كتبه
مصححه

أبسه عن عبد الله بن عدي بن الحيار أن رجلاً أخبره أنهما أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم فسا لاه من الصدقة فصعد فمها وصوب وقال ان شئنا ولا حظ فيها لغني ولا لذى قوة مكتسب (قال الشافعي) رأى النبي صلى الله عليه وسلم جلدا وجهه شبه الاكتساب وأعلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يصلح لهما مع الاكتساب الذي يستغنيان به أن يأخذ منها ولا يعلم الاكتساب أن لا تقال ان شئنا بعد أن علمت كما أن لا حظ فيها لغني ولا مكتسب فعلت وذلك انهما يقولان أعطينا فانا واطلنا لساغنيين ولا مكتسبين كسبا يعني أخبرنا ابراهيم بن سعد عن أبيه عن ربحان بن يزيد قال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول لا تصلح الصدقة لغني ولا لذى مرة قوى (قال الشافعي) ورفع هذا الحديث عن سعد بن أبيه ﷺ والعالمون عليها من ولاد الوالي قبضها وقسمها من أهلها كان أو غيرهم من أعان الوالي على جمعها وقبضها من العرفاء ومن لاغنى الوالي عنه ولا يصلحها الا مكنته فأما رب الماشية يسوقها فليس من العاملين عليها وذلك لان رب الماشية وكذلك من أعان الوالي عليها من بالوالي الغني عن معونته فليس من العاملين عليها الذين لهم فيها حق والخليفة والوالي الاقليم العظيم الذي يلى قبض الصدقة وان كان من العاملين عليها القاضيين بالامر بأخذها فليس احدنا من قبل أنهما لا يلبان أخذها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن عروث بن لبث قال سمعته يقول لا لذى سقاء من أين لك هذا الذين فأخبره أنه ورد على ماء قد سماه فإذا شرب من ثم الصدقة وهم يستقون فلبوا إلى من لبثنا فبعثته في سقائي فهو هذا فأدخل عروثا فاستقاه أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني الا خمسة غار في سبيل الله والعالم عليها (الشافعي) والعالم عليها يأخذ من الصدقة بقدر غناؤه لا يزاد عليه وان كان العامل موسرا انما يأخذ على معنى الاحارة والمؤلفة فلو هم في مقدم من الاخبار (١) فضر بان ضرب مسجون مطاعون أشرفا بمجاهدون مع المسلمين فيقوى المسجون بهم ولا يرون من نياتهم ما يرون من نيات غيرهم فإذا كانوا هكذا فاعلموا المشركين فأرى أن يعطوا من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهو شخص الجنس ما يتألفون به سوى سهمانهم مع المسلمين ان كانت نازلة في المسلمين وذلك أن الله عز وجل جعل هذا السهم خالصا لئلا ينفقه الله صلى الله عليه وسلم في مصلحة المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما لي بمأفأه الله عليكم الانجس والنجس مرد وديكم يعني بالنجس حقه من الجنس وقوله مرد وديكم يعني في مصلحتكم وأخبرني من لا تأثم عن موسى بن محمد ابن ابراهيم بن الحر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفه قلوبهم يوم حنين من الجنس (قال الشافعي) وهم مثل عينته والاقرع وأصحابها ولم يعط النبي صلى الله عليه وسلم عباس بن مرداس وكان شريفا عظيم الفناء حتى استعقب فأعطاه (قال الشافعي) لما أراد ما أراد القوم واحتل أن يكون دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم منه شيء حين رغب عما صنع بالمهاجرين ولا انصار فأعطاه على معنى ما أعطاهم واحتمل أن يكون رأى أن يعطيه من ماله حسب رأى لانه خالص ويحتمل أن يعطى على التقوية بالعلية ولا يرى أنه قد وضع من شرفه فانه صلى الله عليه وسلم قد أعطى من تجس الجنس النفل وغير النفل لانه وقد أعطى صفوان بن أمية قبل أن يسلم ولكنه قد أعار رسول الله صلى الله عليه وسلم أدة وسلاحا وقال فيه عند الهزيمة أحسن مما قال فيه بعض من أسلم من أهل مكة عام الفتح وذلك أن الهزيمة كانت في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين في أول النهار فقال له رجل غلبت هوازن وقتل محمد فقال صفوان بغيا لاجر (٢) فوالله لم يمت قريش أحب الي من رب هوازن وأسلم قومه من قريش وكان كانه لا يشك في اسلامه والله أعلم وهذا مثبت في كتاب قسم النبي ﷺ فإذا كان مثل هذا رأيت أن يعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحب الي للاقتداء بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قال قائل كان هذا السهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان له أن يضع سهمه حيث رأى فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا مرة وأعطى من سهمه

الجمام اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم ودخل ابن عباس حماما بالحفة فقال ما يعبأ الله بأوساخكم شيئا (قال) ولا بأس أن يقطع العرق ويحجم ما لم يقطع شعرا وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم محرم ولا ينكح المحرم ولا ينكح لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك

(١) قوله فضر بان الخ ذكر الضرب الاول وأشار الشافعي بقوله الآتي وقد أعطى صفوان الخ كتبه محصية

(٢) قوله فوالله لم يمت قريش أحب الي من رب هوازن وأسلم قومه من قريش وكان كانه لا يشك في اسلامه والله أعلم وهذا مثبت في كتاب قسم النبي ﷺ فإذا كان مثل هذا رأيت أن يعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحب الي للاقتداء بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قال قائل كان هذا السهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان له أن يضع سهمه حيث رأى فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا مرة وأعطى من سهمه كتبه محصية

وَقَالَ فَاِنْ نَكَحَ اَوْ اَتَكَحَ
فَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ وَلَا يَأْسُ
بِأَنْ يَرْجِعَ امْرَأَتُهُ اِذَا
طَلَقَهَا تَطْلِيقَةً مَالِمَ
تَنْفَضَّ الْعِلَّةُ وَيَلْبَسَ
الْحَرَمَ الْمُنْتَطَلِقَةَ لِلتَّفَقُّةِ
وَيَسْتَقِلَّ فِي الْحَمَلِ
وَيَنْزِلُ فِي الْأَرْضِ

﴿باب ما يلزم عند
الأحرام وبين الطواف
والسعي وغير ذلك﴾

﴿قال الشافعي﴾ وأحب
للمرء أن يغتسل من
ذي طوى لدخول مكة
ويدخل من ثنية كذا
وَيُغْتَسِلُ الْمَرْءُ الْحَافِضُ
لِامْرِئِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْمَاءَ
بِذَلِكَ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(١) شَأْطُ أَيُّ بَعِيدٍ فِي
بَعْضِ النَّسَخِ مُتَنَاطٌ وَهُوَ
بَعْدَهُ بِقَالَ شَطُ الدَّارِ
وَانْتَابَتْ أَيُّ بَعْدَتْ

كَذَا فِي كِتَابِ الْفَقْهَةِ
(٢) غَيْرِيَّةٌ نِيَّةٌ كَذَائِيَّةٌ
النَّسَخُ نَافِرٌ أَدْنَى وَانْفَرَّ
(٣) تَمَيُّزُ الْخِ كَذَا
فِي جَمِيعِ النَّسَخِ وَلَيْسَ
فِي الْعَبْرَةِ تَحْرِيفًا مِمَّنْ
النَّسَاجُ وَجِهَةُ الْكَلَامِ
تَمَيُّزُ جَمِيعِ مَا بَقِيَ مِنْ
السَّهْمَانِ عَلَيْهِمَا فَانْفَرَّ
(٤) قَوْلُهُ يَنْفَرُونَ أَيُّ
يَسْتَوِعُونَ وَيَسْتَفِرُّونَ
كَيْتَبُهُ مَحْصِيَّةٌ

يُخْبِرُ رِجَالًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لِأَنَّهُ مَالُهُ يَضَعُهُ حَيْثُ شَاءَ فَلَا يَعْطِي الرِّجْلَ أَحَدٌ عَلَى هَذَا مِنَ الْغَنِيِّ وَلَمْ
يُغْلِنَا أَنْ أَحَدًا مِنْ خَلْفَانِهِ أَعْطَى أَحَدًا بَعْدَهُ وَلَيْسَ لِلْمُؤَلَّفَةِ فِي قِسْمِ الْغَنِيِّ سَهْمٌ مِمَّنْ أَهْلُ السَّهْمَانِ وَلَوْ قَالَ
هَذَا أَحَدُ كَانِ مَذْهَبُ اللَّهِ أَكْمَلُ وَلِلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ فِي سَهْمِ الصَّدَقَاتِ سَهْمٌ وَالَّذِي أَحْفَظُ فِيهِ مِنْ مُتَقَدِّمِ
الْخَبَرِ أَنَّ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَاءَ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقُ أَحْسَبَهُ ثَلَاثًا مِنْ الْأَبْلِ مِنْ صَدَقَاتِ قَوْمِهِ فَاعْتَابُوا بِكَرْمِهَا
ثَلَاثِينَ بَعِيرًا وَأَمَرَهُ أَنْ يُلْقِيَ ثَلَاثِينَ الْوَلِيدِينَ أَطَاعَهُمْ مِنْ قَوْمِهِ فَبَعَا بِهِ زَهَادَ الْفَرَجِ وَلِأَبِي بَلْعَسْنَا وَلَيْسَ
فِي الْخَبَرِ فِي إِعْطَائِهِ إِيَّاهُمْ أَنْ أَعْطَاهُ يَاهَاغِيرَانِ الَّذِي يَكْدَانُ يَعْرِفُ الْقَلْبَ بِالْأَسَدِ لَا بِالْخَابِرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
أَنَّهُ أَعْطَاهُ يَاهَاغِيرَانِ قِسْمَ الْمُؤَلَّفَةِ فَأَمَّا زَادَهُ لِرِغْبِهِ فَمَا يَصْنَعُ وَلِمَا أَعْطَاهُ لِنَافِئِهِ غَيْرُ مَنْ قَوْمِهِ عَنْ لِبَاقِئِهِ
بَعْدَ مَا بَقِيَ بِهِ مِنْ عَدِيَّ بْنِ حَاتِمٍ فَارَى أَنْ يَعْطِيَ مِنْ سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى إِنْ زَلَّتْ بِالْمُسْلِمِينَ
نَازِلَةٌ وَلَنْ يَنْزِلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا الْعَدُوُّ وَمَوْضِعُ (١) شَأْطُ لَاتِنَالَهُ الْجَبُوشُ الْأَعْمُومَةُ وَيَكُونُ
الْعَدُوُّ زَادَ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ فَأَعَانَ عَلَيْهِمْ أَهْلُ الصَّدَقَاتِ لِمَا بَيْنَهُمَا فَارَى أَنْ يَقْوَى بِهِمْ سَبِيلُ اللَّهِ مِنْ
الصَّدَقَاتِ وَلِمَا أَنَّ يَكُونُ لَا يَقَاتِلُونَ الْأَبَانَ يَعْطَوْنَهُمْ السَّهْمَيْنِ أَوْ مَا يَكْفِيهِمْ مِنْهُ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْعَرَبُ
أَشْرَافًا مَتَعِينَ (٢) غَيْرِ ذِي نِيَّةٍ أَنْ يَعْطُوا مِنْ صَدَقَاتِهِمْ هَذَيْنِ السَّهْمَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا إِذَا كَانُوا أَنْ أَعْطُوا أَعَانُوا
عَلَى الْمُسْرِكِينَ فِيمَا أَعَانُوا عَلَى الصَّدَقَةِ وَإِنْ لَمْ يَعْطُوا لِيُوقِيَ بِعَوْنِهِمْ رَأَيْتُ أَنْ يَعْطُوا بِهَذَا الْمَعْنَى إِذَا انْتَابَتْ
الْعَدُوُّ وَكَانُوا أَقْوَى عَلَيْهِ مِنْ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ يُوْجِهُونَ إِلَيْهِ تَعَدُّدَ أَرْهَمُ وَثَقُلَ مَوْتُهُمْ وَيَضَعُونَ عَنْهُ فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ مِثْلُ مَا وَصَفْتُ عَمَّا كَانَ فِي زَمَانِ أَبِي بَكْرٍ مَعَ امْتِنَاعِ أَكْثَرِ الْعَرَبِ بِالصَّدَقَةِ عَلَى الرِّدَّةِ وَغَيْرِهَا لَمْ يَكُنْ
يَعْطِي أَحَدًا مِنْهُمْ مِنْ سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَرَأَيْتُ أَنْ يَرْسُمَهُمْ عَلَى السَّهْمَانِ مَعَهُ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يُلْقِ فِي أَنْ يَمُرَّ
وَالْعُمَمَانُ وَلَا عَلِيًّا أَعْطَا أَحَدًا تَأْفِاعًا عَلَى الْإِسْلَامِ وَقَدْ أَعَزَّ اللَّهُ لَهُ الْحَمْدَ الْإِسْلَامَ عَنْ أَنْ تَأْلَفَ الرِّجَالُ عَلَيْهِ
وَقَوْلُهُ وَفِي الرِّقَابِ بَعْثُ الْمَكَاتِبِينَ وَاللَّهُ أَكْمَلُ وَلَا يَشْتَرِي عِدْفَتَهُ وَالْفَارِسُونَ كُلٌّ مِنْ عَلَيْهِ دِينَ كَانَ لَهُ
عَرَضٌ يَحْتَمِلُ دِينَهُ أَوْ لَا يَحْتَمِلُهُ وَنَا بَعْثُ الْفَارِسُونَ إِذَا أَدَا فِي حِلِّ دِيَّةٍ أَوْ صَابَتْهُمْ شَأْطَةُ أَوْ كَانَ دِينُهُمْ
فِي غَيْرِ فُسْقٍ وَلَا سِرْفٍ وَلَا مَعْصِيَةٍ فَأَمَّا مَنْ إِذَا كَانَ فِي مَعْصِيَةٍ فَلَا أَرَى أَنْ يَعْطِيَ مِنْ سَهْمِ سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا وَصَفْتُ
يَعْطِي مِنْهُ مَنْ أَرَادَ الْغَزْوَ فَلَا مَوْتَهُ قَوْمٌ كَمَا وَصَفْتُ مَنْ آدَا الصَّدَقَةَ فَأَعَانَ عَلَيْهِمْ قَوْمًا رَأَيْتُ أَنْ يَعْطِيَ مِنْ
أَعَانَ عَلَيْهِمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلُ مَا وَصَفْتُ شَيْءٌ يَرْسُمُهُ سَبِيلُ اللَّهِ إِلَى السَّهْمَانِ مَعَهُ وَابْنُ السَّبِيلِ عِنْدَ ابْنِ السَّبِيلِ
مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ الَّذِي يَرِيدُ الْبُلْدَ غَيْرَ بُلْدِهِ لَا مِنْ يَزَمُهُ

﴿كيف تفرق بين قسم الصدقات﴾

﴿قال الشافعي﴾ رَجَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِغَيْرِ السَّاعِي عَلَى الصَّدَقَاتِ أَنْ يَأْمُرَ بِإِحْصَاءِ أَهْلِ السَّهْمَانِ فِي عِلَّةٍ فَيَكُونَ
فِرَاقُهُ مِنْ قَبْضِ الصَّدَقَاتِ بَعْدَ تَنَاهِي أَسْمَائِهِمْ وَأَسْجَامِهِمْ وَحَالَتِهِمْ وَمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ وَيُحْصِي مَا صَارَ فِي
يَدِهِ مِنَ الصَّدَقَاتِ فَيَعْرِضُ مِنْ سَهْمِ الْعَامِلِينَ بِقَدْرِ مَا يَسْتَحِقُّ بِعِلَّةِ (٣) تَمَيُّزُ جَمِيعِ مَا بَقِيَ مِنَ السَّهْمَانِ كُلِّهِ
عِنْدَهُمْ كَمَا صَفَّ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا كَانَ الْفَقْرَاءُ عَشْرَةً وَالْمَسَاكِينُ عَشْرِينَ وَالْفَارِسُونَ خَمْسَةً وَهَؤُلَاءِ ثَلَاثَةٌ
أَصْنَافٌ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ وَكَانَ سَهْمَانَهُمُ الثَّلَاثَةُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ثَلَاثَةُ آلَافٍ فَإِنْ كَانَ الْفَقْرَاءُ (٤) يَغْتَرِقُونَ
سَهْمَهُمْ وَهُوَ أَلْفٌ وَهُوَ ثُلُثُ الْمَالِ فَيَكُونُ سَهْمُهُمْ كَقَفَا يَخْرُجُونَ بِهِ مِنْ حُدِّ الْفَقْرِ إِلَى حُدِّ الْغِنَى أَعْطَوْهُ كُلَّهُ
وَأَنْ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ حُدِّ الْفَقْرِ إِلَى حُدِّ الْغِنَى ثَلَاثَةً أَوْ أَرْبَعَةً أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ أَعْطَا مِنْهُ مَا يَخْرُجُ مِنْ
اسْمِ الْفَقْرِ وَيَصِيرُ بِهِ إِلَى اسْمِ الْغِنَى وَيَقِفُ الْوَالِي مَا بَقِيَ مِنْهُ ثُمَّ يَقْسِمُ عَلَى الْمَسْكِينِ سَهْمَهُمْ وَهُوَ أَلْفٌ
هَكَذَا وَعَلَى الْفَارِسِينَ سَهْمَهُمْ وَهُوَ أَلْفٌ هَكَذَا فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ كَيْفَ قُلْتَ لِكُلِّ أَهْلِ صَنْفٍ مَوْجُودٍ سَهْمُهُمْ ثُمَّ
اسْتَغْنَوْا بِعَنْ سَهْمِهِمْ فَلَمْ يَلِمْ إِلَيْهِمْ بِقِيَّتِهِ ﴿قال الشافعي﴾ قُلْتُ يَا أَبَا بَكْرٍ تَبَارَكَ وَتَعَالَى سَمَاءُ لَهُمْ مَعَ غَيْرِهِمْ
بَعْنِي مِنَ الْمَعْنَى وَهُوَ الْفَقْرُ وَالْمَسْكِينَةُ وَالْفَقْرُ فَادْخُلُوا مِنَ الْفَقْرِ وَالْمَسْكِينَةُ فَصَارُوا إِلَى الْغِنَى وَمِنْ الْفَقْرِ

فبرئت ذمتهم وصاروا غير غارمين فلا يكونون من أهله لأنهم ليسوا ممن يلزمه اسم من قسم الله عز وجل به هذا الاسم ومعناه وهم خارجون من تلك الحال عن قسم الله له ألا ترى أن أهل الصدقة لا اغنياء لولا بالفقر والمسكنة في الابتداء أن يعطوا منهم لم يعطوا وقبل قسم الله له وكذلك لولا بالفقر وليسوا غارمين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغنى إلا من استثنى فإذا أعطيت الفقراء والمساكين فصاروا أغنياء عنهم في التحل لهم وإذا لم تحل لهم كنت لو أعطيتهم أعطيتهم ما لا يحل لهم ولأن أن أعطيهم وانما شرط الله عز وجل إعطاء أهل الفقر والمسكنة وليسوا منهم (قال) وبأخذ العاملون عليهم بقدر أجورهم في مثل كفايتهم وقيامهم وأمانتهم والمؤنة عليهم في أخذ الساعي نفسه لنفسه بهذا المعنى ويعطى العريف ومن يجمع الناس عليه بقدر كفايته وكفايته وذلك خفيف لانه في بلاده ويعطى ابن السبيل منهم قدر ما يبلغه البلد الذي يرد في نفقته وحولته إن كان البلد بعيدا وكان ضعيفا وإن كان البلد قريبا وكان جلد الأغلب من مثله وكان غنيا بالمشي الهاء أعطى مؤنته في نفقته بالاحولة فإن كان يرد أن يذهب ويأتي أعطى ما يكفيه في ذهابه ورجوعه من النفقة فإن كان ذلك يأتي على السهم كله أعطه كله إن لم يكن معه ابن سبيل غيره وإن كان يأتي على سهم من مائة سهم من سهم ابن السبيل لم يزد عليه فإن قال قائل لم أعطيت الفقراء والمساكين والغارمين حتى يخرجوا من اسم الفقر والمسكنة والغرم ولم تعط العالمين وابن السبيل حتى يسقط عنهم الاسم الذي له أعطيتهم ويزول فليس الاسم أعطيتهم ولكن للعنى وكان المعنى إذا زال الاسم ونسبوا العالمين بمعنى الكفاية وكذلك ابن السبيل بمعنى البلاغ ولو أني أعطيت العامل وابن السبيل جميع السهمان وأمثالهما لم يسقط عن العامل اسم العامل ما لم يعزل ولم يسقط عن ابن السبيل اسم ابن السبيل مادام محتاجا أو كان يرد الاحتياز فأعطيتهم ما بالفقر والمساكين والغارمين بمعنى واحد غير مختلف وان اختلفت أسماءه كما اختلفت أسماءهم والعامل انما هو مدخل عليهم صار له حق معهم بمعنى كفاية وصلاحة لا أخذ منه والمأخوذة فأعطى أجر مثله وبهذا في العامل مضى الآصار وعلمه من أدركت من سمعت منه ببلدنا ومعنى ابن السبيل في أن يعطى ما يبلغه إن كان عاجزا عن سفره إلا بالعمولة عليه بمعنى العامل في بعض أموره ويعطى المسكين ما بينه وبين أن يقتل ذلك أو كثر حتى يفرق السهم فإن دفع اليه الظاهر عندنا على أنه حريص على أن لا يغير وإن دفع إلى مالكه كان أحب الي وأقرب من الاحتياط

(رداً الفضل على أهل السهمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا لم تكن مؤلفة ولا قوم من أهل الصدقة يريدون الجهاد فليس فيهم أهل سهم سبيل الله ولا سهم مؤلفة عزلت سهمهم وكذلك إن لم يكن ابن سبيل ولم يكن غارم وكذلك إن غاؤا فأعطوا ما يبلغهم ويفضل عنهم أو عن أحد من أهل السهمان معهم شيء من المال عزل أيضا ما يفضل عن كلهم ثم أحصى ما بقي من أهل السهمان الذين لم يعطوا أو أعطوا فلم يستغنوا فابتدئ قسم هذا المال عليهم كما ابتدئ قسم الصدقات فجري على من بقي من أهل السهمان سواء كان بقي فقراء ومساكين لم يستغنوا وغارمون لم تنقص كل دينهم ولم ينبس معهم من أهل السهمان الثانية أحضرهم فيقسم جميع ما بقي من المال بينهم على ثلاثة أسهم فإن استغنى الغارمون بسهمهم وهو ثلث جميع المال أعيد فضل سهمهم على الفقراء والمساكين فيقسم على أهل هذين القسمين حتى ينفد فإن قسم بينهم فاستغنى الفقراء ببعضه رد ما بقي على المساكين حتى يستغنوا فإن قال كفى رددت ما يفضل من السهمان عن حاجة أهل الحاجة منهم ومنهم من لم يكن له سهم من أهل السهمان مثل المؤلفة وغيرهم إذا لم يكونوا (١) على أهل السهمان معهم وأنت إذا اجتمعوا جعلت لاهل كل نصف منهم سهماً (قال الشافعي) فإذا اجتمعوا كانوا (٢) شرعا في الحاجة وكل واحد منهم يطلب ما جعل الله له وهم غانية فلا يكون له منع واحد منهم ما جعل الله له وذكر الله تبارك وتعالى لهم واحد

العائض افعل ما يفعل
الحاج غير أن لا يظفر
بالبيت (قال) فإذا رأى
البيت قال اللهم زد هذا
البيت تشريفا وتعلما
وتشكرا وما يهابه وزد
من شرفه وعظمه عن محبه
أو اعظمه تشريفا وتعلما
وتكراما ومهابة (قال)
وتقول اللهم أنت السلام
ومنك السلام شئنا
ربنا بالسلام ويقتض
الطواف بالاستلام
فيقبل الركن الأسود
ويستلم البياض بيده
ويقبله ولا يقبله لاني
لم أعلم روى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه قبل الحجر الأسود
واستلم البياض وإن لم

- (١) قوله على أهل السهمان متعلق بقوله رددت المتقدم في صدر السؤال كتبه محممه
- (٢) شرعا بالتعريف أى سواء كتبه محممه

يخصص أحدا منهم دون أحد فأقسم بينهم معا كإذ كرههم الله عز وجل معا وانما معنى أن أعطى كل صنف منهم منهم تاما وإن كان يغنيه أقل منه أن يتناوله تعالى أعلم أن في حكم الله عز وجل أنهم انما يعطون بمعان سماها الله تعالى فإذا ذهبت تلك المعاني وصار الفقير والمسكين غنيا والغارم غير غارم فليسوا بمن قسم له ولو أعطيتهم كنت أعطيت من لم ومهره ولو جاز أن يعطوا بعد أن يصيروا إلى الحد الغنى والخروج من الغرم جاز أن يعطوا أهل ذارهم ويسمى الأغنياء فأجبت عن جعله إلى من لم يجعل له وليس لأحد حالها عما جعلها الله تعالى ولا إعطاؤها من لم يجعلها الله ولا غارذى ما فضل عن بعض أهل السهمان على من بقى عن لم يستغن من أهل السهمان بأن الله تبارك وتعالى وأوجب على أهل الغنى في أموالهم شيئا يؤخذ منهم لقوم بمعان فإذا ذهب بعض من سعى الله عز وجل له أو استغنى فهذا مال لا مال له من الأدمين بعينه يرد إليه كما يرد عطايا الأدمين وصاياهم ولو وصى رجل لرجل ثبات الموصى له قبل الموصى كانت الوصية راجعة إلى الوارث الموصى فلما كان هذا المال مخالفا للمال يورثه ثبات الموصى له قبل الموصى كانت الوصية راجعة وأقرب من سعى الله تبارك وتعالى له هذا المال وهو لأدمن من سعى الله تبارك وتعالى له هذا المال وليريق مسلم يحتاج الأوله حتى سواء أما أهل التي فلا يدخلون على أهل الصدقة وأما أهل الصدقة أخرى (١) فهو مقسوم لهم صدقتهم ولو كثرت لم يدخل عليهم غيرهم وواحد منهم يستحقها فكلوا فلا يدخلون عليهم غيرهم فكذلك لا يدخلون على غيرهم ما كان من غيرهم من يستحق منها شيئا ولو استغنى أهل عل ببعض ما قسم لهم ففضل عنهم فضل رأيت أن ينقل الفضل عنهم إلى أقرب الناس بهم نسبا ودارا

(١) ضيق السهمان وما ينبغي فيه عند القسم

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا ضاقت السهمان فكان الفقراء القوا وكان سهمهم ألفا والغارمون ثلاثة وكان غريمهم ألفا وسهمهم ألفا فقال الفقراء انما يغنينا مائة ألف وقد يخرج هؤلاء من الغرم ألف فاجع سهمنا وسهمهم ثم ضرب ثلثا ثلثهم من ألف ولهم سهم واحد كما يقسم هذا المال لو كان بيننا فوضي عني واحد فليس ذلك لهم عندنا والله أعلم لأن الله عز وجل ذكر الفقيرين جميعا كإذ كرر الفقراء سهمنا فنقص على الغارمين وإن اغتروا السهم فهو لهم ولم يعطوا أكثر مما أعطوا وإن فضل عنهم فضل فسلمت بأحق به من غيركم إن فضل معكم أهل سهمان ذكر وأمعكم ولكن ما فضل منهم أومن غيرهم يرد عليكم وعلى غيركم ممن لم يستغن من أهل السهمان معكم كما يتبدل القسم بينكم وكذلك لو كنتم المستغنين والغرماء غير مستغنين لم تدخلهم عليكم إلا بعد غناكم ولم يجعلهم خصاصون لكم ما غنيت كل واحد منكم سهمه ولا وقت فيما يعطى الفقراء إلا ما يخرج من حد الفقر إلى الغنى قل ذلك أو أكثر مما تجب فيه الزكاة ولا تجب لأنه يوم يعطى لازكاة عليه فيه وقد يكون الرجل غنيا وليس له مال تجب فيه الزكاة وقد يكون الرجل فقيرا لا يكثره العيال وله مال تجب فيه الزكاة وانما الغنى والفقر ما عرف الناس بقدر حال الرجل والعرب قد عاينوا ورؤوا في نواديهم وقراهم بالنسب لخوفهم من غيرهم كان في الحاليلة تجاورون لجمع بعضهم بعضا فإذا كانوا هكذا يوم يصدقون قسمت صدقاتهم على فقراهم ثم بالقرابة والجوار معا فإن كانوا أهل بادية وكان العامل الوالي يعمل فيهم على قبيلة أو قبيلتين وكان بعض أهل القبيلة يتحاطب القبيلة الأخرى التي ليس فيها دون التي منها وجوارهم وخطبتهم أن يكونوا يتجفون معا ويقومون معا فضاقت السهمان فقسمتها على الجوار دون النسب وكذلك أن خالطهم غريم غيرهم وهم معهم في القسم على الجوار فإن كانوا عند الخبة يفتقرون من مؤخر يخطون أخرى فاحب أن لو قسمها على النسب إذا استوت الحالات وكان النسب عندي أولى فإذا اختلفت الحالات فالجوار أولى من النسب وإن قال من تصدق لافقر أعلى غير هذا الماء وهم كما وصفت يخطون في النعمة أحصوا معاهم ففض ذلك على الغائب والحاضر وإن كانوا باطراف من باديته متباعدة فكان يكون بعضهم بالطرف

يعسر رج على شيء دون الطواف ولا يستدئ شي غير الطواف إلا أن يحج الامام في المكتوبة أو يخاف فوت فرض أو ركعتي الفجر (قال) ويقول عند ابتدائه الطواف والاستلام باسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباع السنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وبطبيعة الطواف لأن النبي صلى الله عليه وسلم اضطجع حين طاف ثم عبر (قال) والاضطجاع أن يشتل برائه على منكبيه الأيسر ومن تحت منكبه

(١) فهو مقسوم لهم كذا في التلخيص والتميز كسبه مصححه

وهو له الزم قسم ذلك بينهم وكان الطرف الذي هو له أزم كالدار لهم . وهذا إذا كانوا أهل بلدة واحدة لا دار لهم
 بقرون بها فأما إن كانت لهم دار يكونون بها أزم فأن أقسم على الجوار أبدا وأهل الاراء والخص من
 أهل البادية يلزمون منازلهم فأقسم بينهم على الجوار في المنازل وإن جاورهم في منازلهم من ليس منهم قسم
 على جيرانهم القسم على الجوار إذا كان جوارو على النسب والجوار إذا كانوا معا ولو كان لأهل البادية معدن
 قسم ما يخرج من المعدن على من يلزم قرية المعدن وإن كانوا غرباء دون ذوي نسب أهل المعدن إذا كانوا
 منه بعيدا وكذلك لو كان لهم زرع قسم زرعهم على جيران أهل الزرع دون ذوي النسب إذا كانوا بعيدا
 من موضع الزرع وزكاة أهل القرية تقسم على أهل السهمان من أهل القرية دون أهل النسب إذا لم
 يكن أهل النسب بالقرية وكانوا منها بعيدا وكذلك تخرجهم وزكاة أموالهم ولا يخرج شي من الصدقات
 من قرية إلى غيرها وفيها من يستحقها ولأن موضع إلى غيره وفيه من يستحقه وأولى الناس بالقسم أقربهم
 جوارا من أخذ المال منه وإن بعد عنه أزم من معه ذو قرابة وإذا ولى الرجل أخراجه زكاة ما له فكان له
 أهل قرابة يبلده الذي يقسمه به وجيران قسمه عليهم معا فإن ضاق فأثر قرابته فحسن عندي إذا كانوا من
 أهل السهمان معا (قال الشافعي) فأما أهل النى فلا يدخلون على أهل الصدقات ما كانوا يأخذون من
 النى . فلو أن رجلا كان في العطاء فضرب عليه العث في الغزو وهو بقرية فيها صدقات لم يكن له أن يأخذ
 من الصدقات شيئا . فإن سقط من العطاء بان قال لا غزو واحتاج إلى عطية في الصدقة ومن كان من أهل
 الصدقات بالبادية والقرى ممن لا يغزو وعدوا فليس من أهل النى فإن هاجب (١) وأفرض وغزاض من أهل
 النى وأخذ منهم ولو احتاج وهو في النى لم يكن له أن يأخذ من الصدقات فإن خرج من النى فوعاد إلى
 الصدقات فذلك له

(الاختلاف) قال الشافعي رحمه الله قال بعض أصحابنا لا مؤلفة في سهم المؤلفة وسهم سبيل الله في
 الكراع والسلاح في فقر المسلمين حيث يراه الولي . وقال بعضهم إن السبيل من يقاسم الصدقات في البلد
 الذي به الصدقات من أهل الصدقات وغيرهم وقال أيضا (٢) إننا قسم الصدقات دلالات فثبت كانت الزكاة
 أو الحاجة فهي أسعديه كانه يذهب إلى أن السهمان لو كانت ألفا وكان غارم غرمه ألف ومساكين بغنيم
 عشرة آلاف وفقر أعمثلهم بغنيم ما يغنيهم وإن السبيل مثلهم بغنيم ما يغنيهم جعل الغارم سهم واحد
 من هؤلاء فكان أكثر المال في الذين معه لأنهم أكثر منته عددا وحاجة كانه يذهب إلى أن المال فوضي
 بينهم فتمت مجموعته على العدد والحاجة لكل صنف منهم سهم ومن أصحابنا من قال إذا أخذت صدقة قوم ببلد
 وكان آخرهم ببلد مجدين فكان أهل السهمان من أهل البلد الذين أخذت صدقاتهم إن تركوا ما سلكوا
 ولم يجهدوا واجهد المجدين الذين لا صدقة ببلادهم وأولهم صدقة يسيرة لاتقع منهم وموقعات نقلت إلى المجدين إذا
 كانوا يخافون عليهم الموت هؤلاء لم ينقل إليهم كانه يذهب أيضا إلى أن هذا المال مال من مال الله عز وجل
 قسمه لأهل السهمان لغنى صلاح عباد الله فتنظر إليهم الوالي فنقل هذه إلى هذه السهمان حسب كانوا على
 الاجتهاد فربوا أو بعدوا وأحسبه يقول وتنقل سهمان أهل الصدقات إلى أهل النى إن جاهدوا ووافق النى
 عليهم وينقل النى إلى أهل الصدقات إن جاهدوا ووافق الصدقات على معنى إرادته صلاح عباد الله تعالى
 وانما نقلت بخلاف هذا القول لأن الله عز وجل جعل المال قسمين أحدهما قسم الصدقات التي هي ظهور
 قسمها الثمانية استأقوا وكدها وجاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن تؤخذ من أغنياء قوم وترد على
 فقرائهم لا فقر أغنياءهم ولغيرهم فقره فلم يجز عندي والله أعلم أن يكون فيها غرم ما قلت من أن لا تنقل عن
 قوم إلى قوم وفهم من يستحقها ولا يخرج سهم ذي سهم منهم إلى غيره وهو يستحقه . ولنف يجوز أن يسمى الله
 عز وجل أصنافا فيكونوا موجودين معا فعطى أحدهم سهمه وسهم غيره لو جاز هذا عندي جاز أن تجعل
 في سهم واحد فيع سبعه ففرضوا لهم ويعطى واحد ما لم يفرض له والذي يقول هذا القول لا يخالفنا

الاجن فيكون منكبه
 الاجن مكشوفاً حتى
 يكمل سبعة والاستلام
 في كل ورأحب إلى منه
 في كل شفع (قال
 الشافعي) ويرسل
 ثلاثا ويعنى أربعة
 وبتدئ الطواف من
 الحجر الأسود ويرمل
 ثلاثا لأن النبي صلى
 الله عليه وسلم رمل من
 الحجر الأسود حتى
 انتهى إليه ثلاثا والرمل
 هو الخليل لا شدة
 السعي والدنو من البيت
 أحب إلى وإن لم يكن
 الرمل وكان إذا وقف
 وجسد فرجة وقف
 ثم رمل فإن لم يكن
 أحسب أن يصير
 (١) وأفرض بالبناء
 للفعل أي جعل له
 فرض أي عطية كذا
 في كتب اللغة كتبه
 مصححه
 (٢) إننا قسم الصدقات
 دلالات وفي بعض النسخ
 انما الصدقات دلالات
 بأسقاط لفظ قسم وانظر
 وحزير العبارة كتبه
 مصححه

في أن رجلا (١) لو قال أوصى لفلان وفلان وفلان وأوصى بثلاث ماله لفلان وفلان وفلان كانت الأرض
 أثلاثا بين فلان وفلان وفلان وكذلك الثلث ولا يخالف علمته في أن رجلا لو قال ثلث مالي لفلان يعني فلان
 وغلام بني فلان رجلا آخر وبني سبيل بني فلان رجلا آخران كل صنف من هؤلاء يعطون من ثلثه
 وإن لم يوصى هؤلاء أن يعطى أحد هؤلاء الثلث دون صاحبه وكذلك لا يكون جميع المال للفقراء دون
 الغارمين وللغارمين دون بني السبيل ولا صنف من سمي دون صنف منهم أفقر وأحوج من صنف ثم يعطونه
 دون غيرهم من سمي الموصى لأن الموصى أو المصدق قد سمي أصنافا فلا يصرف مال صنف إلى غيره ولا يترك
 من سمي له لمن لم يسم له معه لأن كلا ذوق المسامحة فلا يصرف حق واحد إلى غيره ولا يصرف حقهم
 إلى غيرهم من لم يسم له فإذا كان هذا عندنا وعند قائل هذا القول فما أعطى الأديمن لا يجوز أن يعطى
 الأعلى ما أعطوا فعطاه الله عز وجل أحق أن يجوز وأن يعطى على ما أعطى ولو جاز في أحد العطاء أن
 يصرف عن أعطيه إلى من لم يعطه أو يصرف حق صنف أعطى إلى صنف أعطيه منهم كان في عطائه الأديمن
 أحوز وليكنه لا يجوز في واحد منهما وإذا قسم الله عز وجل إلى وقال وأعطوا ما غنمتم من شيء فإن الله حصه
 ولرسول الآية فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أربعة أجاسه لمن أوجف على الغنبة الفارس من
 ذلك ثلاثة أسهم وللرجل سهم فلم تعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل الفارس ذا الغناء العظيم على
 الفارس الذي ليس مثله ولم نعلم المسلمين الأسوأ بين الفارسين حتى قالوا لو كان فارس أعظم الناس غناء وآخر
 جبان سقوا بينهما وكذلك قالوا في الرحالة أقرأيت لوعارضا وأباهم معارض فقال إذا جعلت أربعة أجاس
 الغنبة لمن حضر وأنما معنى الحضور للغناء عن المسلمين والنسكافية في المشركون فلا يخرج الأربعة إلا من
 حضر وليكني أحصى أهل الغناء عن حضرة فأعطى الرجل سهم مائة رجل أو أقل إذا كان يغني مثل غناهم
 أو أكثر وأترك الجبان وغير ذي النسبة الذي لم يغني فلا أعطيه أو أعطيه جزءا من مائة جزء من سهم رجل ذي
 غناء أو أكثر قليلا أو أقل قليلا بقدر غناؤه هل الخجعة عليه الآن يقال له لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 للفارس ثلاثة أسهم وللرجل سهم فكان يخرج المشركون من غناهم ما لم يعطه من سهم الغناء بل أعطى من
 حضر على الحضور والحسبة والاسلام فقط دون الغناء ومن خالفنا في قسم الصدقات لا يخالفنا في قسم
 ما أوجف عليه من الأربعة إلا من حضر فكيف جاز له أن يخالفنا في الصدقات وقد قسم الله عز وجل لهم بين
 القسم فيعطى بعضا دون بعض وإذا كان لا يجوز عندنا ولا عند في الموحقين لو أوجفوا وهم أهل ضعف
 لا غناء لهم على أهل ضعف من المشركون لا غناء عندهم وكان بازاءهم أهل غناء يقاتلون عدوا أهل شركة
 شديدة أن يعطوا بما أوجف عليه الضعفاء من المسلمين من الضعفاء من المشركون ولا يعطوا المسلمون ذوو
 الغناء الذين يقاتلون المشركون ذوي العدو والشركة نظرا للاسلام وأهل حق يعطى بالنظر ما أوجف عليه
 المسلمون الضعفاء على المشركون الضعفاء إلى المسلمين الأقوياء المقاتلين للشرك الأقوياء له عليه مؤنة عظيمة في
 قتالهم وهم أعظم غنا عن المسلمين ولكني أعطى كل موحف حقه فكيف جاز أن تنقل صدقات قوم
 محتاجون إليهم إلى غيرهم كانوا أحوج منهم أو يسركهم منهم أو ينقلها من صنف منهم إلى صنف والصف
 الذين نقلها عنهم محتاجون إلى حقهم أو رأيت لو قال قائل لقوم أهل سر كثير وأجفوا على عدوانهم أغنياء
 فأخذنا ما وجفتم عليه فأقسمه على أهل الصدقات المحتاجين إذا كان عام سنة لا أهل الصدقات مسلمون
 من عيال الله تعالى وهذا مال من مال الله تعالى وأخاف أن حنيت هذا عنهم وليس يحضر في مال غيره أن
 يضربهم ضررا شديدا وأخذهم منكم لا يضربكم هل تكون الخجعة عليه الآن يقال له من قسم له أحق بما قسم
 بمن لم يقسم له وإن كان من لم يقسم له أحوج وهكذا ينبغي أن يقال في أهل الصدقات إنما يقسمه مقسومة
 لهم بينة القسم أو رأيت لو قال قائل في أهل الموارث الذين قسم الله تعالى لهم والذين جاء أثر بالقسم لهم أو
 فيهم معا انما ورثوا بالقرابة والمصيبة بالميت فإن كان منهم أحد خير الميت في حياته ولتركة بعد وفاته وأفقر

حاشية في الطواف الا
 أن غنمه ككرة النساء
 فتحرك حركة مشيه
 متقاربا ولا أحب أن
 يقب من الأرض وإن
 ترك الزمل في الثلاث لم
 يقض في الأربع وإن
 ترك الاضطباع والزمل
 والاستلام فقد أساء ولا
 شيء عليه وكلما حاذى
 الحجر الأسود كبر وقال
 في رمله اللهم اجعله حجا
 مبورا واذنبا مغفورا
 وسعيا مشكورا
 ويقول في سعيه اللهم
 اغفر وارحم وأوف
 عما نعل انك أنت الاعز
 الاكرم اللهم أنثافي
 الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقنا عذاب النار

(١) لو قال أوصى لفلان
 الخ كذا في جميع النسخ
 ولعل في العبارة تحريفا
 من النسخ فأمل وحرد
 كتبه معجبه

(٢) أو أقل كذا في
 جميع النسخ وأنظر
 كتبه معجبه

و يدعوا فيها بين ذلك
بما أحب من دين و دنيا
ولا يجزئ الطواف
الاجباري تحريته الصلاة
من الطهارة من الحدث
و غسل النجس فان
أحدث وضوءاً و ابتدأ
و ان بنى على طوافه
أجزأه و ان طاف فسلأ
الجرأ و على جدار الحجر
أو على شاذروان الكعبة
لم يقبده في الطواف
و ان نكس الطواف لم
يجزأ بحال (قال المزني)
الشاذروان تآزر البيت
خارجته و أحسنه
على أساس البيت لأنه
لو كان مبانيه لاساس
البيت لأجزأ الطواف

(١) المعافر بفتح الميم
ثياب منسوبة الى بلد أو
قبيلة بالين قال الأزهري
برد معافى منسوب
الى معافر البين ثم صار
اسمها بغير نسبة
فيقال معافاه كقوله

معافاه

الى ما ترك أو أثر عبرته لأن كلاً ذوق في حال هل تكون الحجة عليه الآن يقال لا تعدو ما قسم الله تبارك
وتعالى فهكذا الحجة في قسم الصدقات (قال الشافعي) الحجة على من قال هذا القول أكثر من هذا و فیه كفاية
وليست في قول من قال هذا شبهة ينفي عندي أن يذهب إليها ذهب لانهم اعندى والله تعالى أعلم بإطال حق
من جعل الله عز وجل له حقاً و اباحة أن يأخذ الصدقات الزاوي فينقلها الى الذي قرأ به و أحداً و صدق بلد غير
البلد الذي به الصدقات اذا كان من أهل السهمان (قال الشافعي) فاحتج بحج في نقل الصدقات بان قال
إن بعض من يقبده قال ان جعلت في صنف و أصناف موجودة و نحن نقول كما قال اذ لم يوجد من الاصناف
لو قال هذا الم يكن قال ان جعلت في صنف و أصناف موجودة و نحن نقول كما قال اذ لم يوجد من الاصناف
الاصناف أخر أن موضع فيه و احتج بان قال ان طواسروى أن معاذ بن جبل قال لبعض أهل اليمن اثنتون
بعرض ثياب أخذها منكم مكان الشعير و الحنطة فانه أهون عليكم و خير لهماجر من بالدينه (قال الشافعي)
صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل ذمة البين على ديننا على كل واحد كل سنة فكان في سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ من الرجل ديناراً و قيمته من (١) المعافر كان ذلك اذ لم يوجد الدينار فعمل معاذ
لوا عسروا و بالدينار أخذ منهم الشعير و الحنطة لأنه أكثر ما عندهم و اذا اجاز أن يترك الدينار لغرض فعمله جاز
عنده أن يأخذ منهم طعاماً و غيره من العرض بقيمة الدنيا فاسروا الى أن يعطوهم من الطعام لكثرة عندهم
بقول الشباب خير لهماجر من بالدينه و أهون عليكم لأنه لا مؤنة كثيرة في الحمل الشباب الى المدينة و الشباب بها
أغلى عنا فان قال قائل هذا أول بل لا يقبل الا بدلالة من روى عنه فانما قلناه باللائل عن معاذ وهو الذي
رواه عنه هذا أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن ابن طاسروى أن معاذ قضى بأمر رجل انتقل
من مخلاف عشيرته الى غير مخلاف عشيرته فعشره و صدقته الى مخلاف عشيرته (قال الشافعي) فبين في
قصة معاذ أن هذا في المسلمين خاصة و ذلك أن العشر و الصدقة لا تكون الا للمسلمين (قال الشافعي) و اذا رأى
معاذ في الرجل المأخوذ منه الصدقة ينتقل بنفسه و أهله عن مخلاف عشيرته أن تكون صدقة و عشره الى
مخلاف عشيرته و ذلك ينتقل بصدقة ماله الناض و الماشية فيجعل معاذ صدقته و عشره لاهل مخلاف عشيرته
لأن ينتقل الله بقرابته دون أهل المخلاف الذي انتقل عنه و ان كان الاكثر أن مخلاف عشيرته لعشيرته
و انما خلطهم غيرهم كانت العشيرة أكثر و الاخره رأى أن الصدقة اذا ثبت لاهل مخلاف عشيرته لم يتحول
عندهم صدقة و عشره بنحوه و كانت لهم كما ثبت بد (قال الشافعي) و هذا لم يحتمل أن يكون عشره و صدقته
الى هي بين طهراني مخلاف عشيرته لا تتحول عنهم دون الناض الذي يتحول و معاذ ان حكم هذا كان من
أن ينقل صدقة المسلمين من أهل البين الذين هم أهل الصدقة الى أهل المدينة الذين أكثرهم أهل الله الى بعد
و فيما روى بنان من هذا عن معاذ ما يدل على قولنا لا تنتقل الصدقة من جيران المال المأخوذ منه الصدقة الى
غيرهم (قال الشافعي) و طاسروى ثبت عن معاذ عن أبي خافصة ان شاء الله تعالى و طاسروى بخلف ما يحل
بيع الصدقات قبل أن تقضى و لا بعد أن تقضى و لو كان ما ذهب اليه من اجتمع عليهما بان معاذ باع الحنطة
و الشعير الذي يؤخذ من المسلمين بالشباب كان بيع الصدقة قبل أن تقضى ولكنه عندنا انما قال اثنتون بغرض
من الشباب فان قال قائل كان عدى بن حاتم أبا بكر بصدقات و الزرقان بن بدر و هما و ان جاء بأفضل
عن أهله ما فقد نقلها الى المدينة فيحتمل أن يكون بالدينه أقرب الناس نساباً و ارحم يحتاج الى سعة من
مضر و طي من البين و يحتمل أن يكون من حولهم ارتد عليهم يكن لهم حق في الصدقة و يكون بالدينه
أهل حق هم أقرب من غيرهم و يحتمل أن يؤتي بها أبو بكر ثم يامر بدعالي غير أهل المدينة وليس في ذلك عن
أبي بكر خير نصير اليه فان قال قائل انه بلغنا أن عمر كان يؤتي بنعيم ثم الصدقة (قال الشافعي) فبالدينه
صدقات الفحل و الزرع و الناض و الماشية و لادينه ساكن من المهاجرين و الانصار و حلفائهم ما و أشيع و جهينة
و مزيينة بها و باطرافها و غيرهم من قبائل العرب ففعال ساكن المدينة بالدينه و عيال عشرتهم و جيرانهم

وقد يكون عيال ساكن أطرافها بها وعيال جيرانهم وعساثرهم فتؤتون بها ويكون مجمعا لاهل السهمان كما
تكون الماء والقرى مجمعا لاهل السهمان من العرب ولعلمهم استغنوا فقلها الى أقرب الناس بهم دارا ونسبا
وكان أقرب الناس بالمدينة دارا ونسبا فان قال قائل فان عمر كان يحمل على اهل كثيرة الى الشام والعراق
فقل له لست من نعم الصدقة والله أعلم وانما هي من نعم الجزية لانه انما يحمل على ما يحتمل من الابل
وأكثره رافض الابل لا تحمل أحدا أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن عمر كان يؤتي بنعم كثيرة من نعم الجزية
أخبرنا بعض أصحابنا عن محمد بن عبد الله بن مالك الدار عن يحيى بن عبد الله بن مالك عن أبيه أنه سأل أبا ريت
الابل التي كان يحمل عليها عزرة وعثمان بعده قال أخبرني أبي أنها ابل الجزية التي كان يعث بها معاوية
وعمر بن العاص قلت ومن كانت تؤخذ قال من أهل جزية أهل المدينة تؤخذ من بني تغلب على وجهها
فبيعت فيمتاع بها (١) حلة فيبعث بها إلى عمر فيحمل عليها أخبرنا الثقة عن أصحابنا عن عبد الله بن أبي
يحيى عن سعد بن أبي هند قال بعث عبد الملك بعض الجماعة بعهاء أهل المدينة وكتب إلى والي البصرة أن
يحمل من البصرة إلى المدينة ألف ألف درهم يتهم بها عطاءهم فلما قدم المال إلى المدينة أبوا أن يأخذوه
وقالوا أبطينا وأساخ الناس وما لا يصلح لأن تأخذ لانه إذا قبلغ ذلك عبد المطلب فوعد وقال لا تزال في
القوم بقية ما فعلوا هكذا قلت لسعيد بن أبي هند ومن كان يؤمئذ يتكلم قال أولهم سعيد بن المسيب
وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبد الله بن عبد الله في رجال كثيرة (قال الشافعي) وقولهم لا يصلح لنا
أي لا يصلح لأن تأخذ الصدقة ونحن أهل التياء وليس لاهل التي في الصدقة حق (٢) ومن أن ينقل عن
قوم إلى قوم غيرهم (قال الشافعي) وإذا أخذت الماشية في الصدقة وسبت وأدخلت الحظير ووسم الابل
والبقرة في أخادها والغنم في أصول أذانها وميسم الصدقة مكتوب لله عز وجل ووسم الابل التي تؤخذ
في الجزية في ميسمها فالحليم الصدقة فان قال قائل ما دل على أن ميسم الصدقة مخالف لميسم الجزية فيل
فان الصدقة إذا هالما لكها لم تكتب لله عز وجل على أن مالها كما أخرجه الله عز وجل وابل الجزية أدبت
صغارا لا أجزأ صاحبها فيها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر إن في الظهر ناقة عبياء قال أمن
نعم الجزية أهم نعم الصدقة قال بل نعم الجزية وقال له ان علمها ميسم الجزية وهذا يدل على فرق بين
المسيئين أيضا وقال بعض الناس مثل قولنا كل ما أخذ من مسلم فسيب له سبيل الصدقات وقالوا سبيل
الركاز سبيل الصدقات ورووا مثل ما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس (قال
الشافعي) والمعادن من الركاز (٣) وفي كل ما أصيب من دفين الجاهلية مما تجب فيه الزكاة ولا تجب فهو ركاز
ولو أصابه غنى أو فقير كان ركازا فيه الخمس (قال الشافعي) ثم عاد ما شدد فيه كله فاعطاه فزعم أن الرجل
إذا وجد ركازا أو ساع فمباينته وبين الله عز وجل أن يكتمه الوالي ولوالى أن يرده عليه بعدما يأخذه منه
وبدعه (قال الشافعي) أو رأيت أذعن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل في الركاز الخمس وزعم أن كل
ما أخذ من مسلم قسم على قسم الصدقات فقد أطل الحق بالنسبة في أخذه وحق الله عز وجل في قسمه والخمس
انما يجب عندنا وعند من ماله لمساكين يجعله الله عز وجل لهم فكذلك جاز للوالي أن يتركه حقا وأوجه الله
عز وجل في ماله وذلك الحق في قسمه الله عز وجل له رأيت لوال قائل هذا في غير الطعام أو زكاة الذهب
أو زكاة الخبث أو غير ذلك مما يؤخذ من المسلمين ما يلحقه عليه أليس أن يقال ان الذي عليك مالاً انما هو
شيء وجب لغيرك فلا يحل للسلطان تركه لا ولا لحبسه ان تركه لك السلطان فمن جعله الله تبارك وتعالى
له (قال الشافعي) ولست أعلم من قال هذا في الركاز ولو جاز هذا في الركاز جاز في جميع من وجب عليه حق
في ماله أن يحبسه والسلطان أن يدعه فيسبل حق من قسمه الله عز وجل له من أهل السهمان الخاتمة فقال
انارو ويناعن الشعبي أن رجلا وجد أربعة آلاف وخمسة آلاف فقال على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه
لا قضين فيها قضاء بينا ما أربعة أخماس فلا تخمس السبلين ثم قال والخمس مردود عليك (قال الشافعي)

عليه (قال الشافعي)
فإذا فرغ صلى ركعتين
خلف المقام بقرا في
الاولى بأمر القرآن وقيل
بأبها للكافرون وفي
الثانية بأمر القرآن وقيل
هو الله أحد (قال
الشافعي) ثم يعود إلى
الركن فيسئلته ثم يخرج
من باب الصفات في
عليها فيكبر ويهل ويدعو
الله فيما بين ذلك بما
أحب من دين ودنيا ثم
ينزل فتمشي حتى اذا
كان دون المبل الاخصر
المعلق في ركن المسجد
(١) حلة بكسر الجيم
وتشديد اللام أي
مسان كثيرة كذا في
كتب اللغة كتبه معجمه
(٢) قوله ومن أن ينقل
الح كذا في جميع النسخ
ويظهر أن في الكلام
سقطا فانظر وحرر كبه
معجمه
(٣) قبوله وفي كل
ما أصيب كذا في النسخ
ولعل لفظ في مزيد من
الناسخ كتبه معجمه

وهذا الحديث ينقض بعضه بعضا اذ زعم أن عليا قال وخمس للسجين فكيف يجوز أن يكون الوالي يرى
 للسجين في مال رجل شيئا ثم يرد عليه أو يبعه له والواجب على الوالي أن لو منع رجل من المسلمين شيئا لهم في ماله
 أن يجاهده عليه (قال الشافعي) وهذا عن علي مستكر وقد روى عن علي بن سالم موصول أنه قال أربعة
 أعجاس لك وأقسام الخمس على فقراء أهلك وهذا الحديث أشبه بعلي لعل عليا عليه أمانة على أهل فقراء من
 أهل السهمان فأمرهم أن يقسمه فيهم (قال الشافعي) وهم مخالفون لما روى عن الشعبي من وجهين أحدهما
 أنهم يزعمون أن من كانت له مائتات درهم فليس للوالي أن يعطيه ولأنه أن يأخذ شيئا من السهمان المقسومة
 بين من سعى الله عز وجل ولان الصدقة تطوعا والذي زعموا أن عليا ترك له خمس ركازة وهذا رجل له أربعة
 آلاف درهم ولعله أن يكون له مال سواها ويزعمون أن الوالي إذا أخذ منه واجبا في ماله لم يكن للوالي أن
 يعود بما أخذ منه عليه ولا على أحد بعهوله ويزعمون أن لو وليها هو دون الوالي لم يكن له حبسه ولا دفعها إلى
 أحد بعهوله (قال الشافعي) والذي روى عن علي رضي الله تعالى عنه أعادتها عليه بعد أن أخذها منه أو تركها
 له قبل أن يأخذها منه وهذا الباطل الهالك وجه وخلاف ما يقولون وإذا صار له أن يكتمها للوالي أن يردّها
 عليه فليست واجبة عليه وتركها لا تؤخذ منه وأخذها سواء وقد اطلعت بهذا القول السنة في أن في
 الركاز الخمس وأبطل به حق من قسم الله عز وجل له من أهل السهمان الثانية فان قال لا يصلح هذا إلا في
 الركاز قيل فاذ قال قائل فاذا صلح في الركاز وهو من الصدقات صلح في كلها ولو جاز لك أن تخصص بعضها
 دون بعض قلت يصلح في العسور وصدقات الماشية وقال غيري وغيري لا يصلح في صدقة الرقة ولا يصلح في هذا
 فان قال فاتما هو خمس وكذلك الحق فيه كما الحق في الزرع والعشر وفي الرقة ربع العشر وفي الماشية مختلفة
 وهي مختلفة كل هذا وانما يؤخذ من كل بقدر ما جعل فيه ويقسم كل حسب قسم الصدقات (قال الشافعي)
 ثم خالفناه بض الناس فيما يعطى من الصدقات فقال لا يأخذ منها أحد له مال يحب فيه الزكاة ولا يعطى
 منها أحد ما تقي درهم ولا شيء يحب فيه الزكاة (قال الشافعي) وإذا كان الرجل لا يكون له مائتات درهم
 ولا شيء يحب فيه الزكاة فلا يحمل له أن يأخذ منها شيئا إذا لم يكن محتاجا بضعف الحرفة أو كفرة عيال وكان الرجل
 يكون له أكثر منها فيكون محتاجا بضعف الحرفة أو بقلية العيال فكانت الحاجة انما هي ما عرف الناس على
 قدر حال الطالب للزكاة وماله لا على قدر المال فقط فكيف إذا كان الرجل له مائة من العيال ومائتات درهم
 لا يعطى وهذا المحتاج البين الحاجة وأخران لم يكن له مائتات درهم ولا عيال له وليس بالغنى أعطى والناس
 يعلمون أن هذا الذي أمر باعطائه أقرب من الغنى والذي نعى عن إعطائه أبعد من الغنى ولم إذا كان الغارم
 يعطى ما يخرج منه من الغرم لا يعطى الفقير ما يخرج منه من الفقر وهو أن يقول ان أخرجته من الفقر إلى الغنى
 مائة درهم أو أقل لم يزد عليا فلم أذم ما يخرج من الفقر إلى الغنى إلا ما تادبرهم لا يعطاه وهو يوم يعطاه لا زكاة
 عليه فيها إنما الزكاة عليه فيها إذا حال عليها حول من يوم ملكها

(كتاب الصيام (١) الصغير)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال الشهر سبع وعشرون لاصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فان غم عليكم فامكوا
 العدة ثلاثين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أقول فان لم تر العادة هلال شهر رمضان ورأى رجل
 عدل رأيت أن أقبله للأثرو الاحتياط (قال الشافعي) أخبرنا الدراودي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن
 عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين أن رجلا شهد غنمة على رضى الله تعالى عنه على رؤيته هلال رمضان فصام
 وأحسبه قال وأمر الناس أن يصوموا وقال أصوم بومان شعبان أحب إلى من أن أفطر بومان رمضان
 (قال الشافعي) بعد لا يجوز على هلال رمضان الأشهاد ان (قال الشافعي) وقد قال بعض أصحابنا لا أقبل عليه

بحكم من سنة أدرعى
 سيئاً يندى حتى يجاذى
 المليون الاخير من الذين
 بفناء المسجد ودار
 العباس ثم يمشى حتى
 يرقى على المروة فيصنع
 عليها كما صنع على
 الصفا حتى يتم سبعا
 يدا بالصفاء ويحتم بالمروة
 فان كان معتمرا وكان
 معه هدى تحسر وحلق
 أو قصر والحلق أفضل
 وقد فرغ من العمرة ولا
 يقطع المعتمر التلبية
 حتى يفتح الطواف
 مستلماً أو غير مستلماً وهو
 قول ابن عباس وليس
 على النساء حلق ولكن
 بقصرهن

(١) ثبت في جيع
 النسخ التي بهذا الوصف
 بالصغير وهو يفيد
 أن هناك كتابا صغيرا
 للصيام ولم يتخذ في الام
 بعد البحث والتفتيش
 ولو وجدناه في غير هذا
 الموضع أو شيئا منه
 وضعناه تحت وجدناه
 ان شاء الله كتبه صحيحه

الاشاهدن وهذا القياس على كل مغيب استدلل عليه بينه وقال بعضهم جماعة (قال الشافعي) ولا أقبل على رؤية هلال الفطر الاشاهدن عدلين أو أكثر فان صام الناس بشهادة واحد أو اثنين أو كملوا العدة ثلاثين الاثني عشر واليهلال أو تقوم بينه برؤية ففطروا وان غم الشهران معافصلا ثلاثين فجاءه بينه ثمان شعبان روي قبل صومهم يوم ففطروا يوم لا تنهم تركوا يومان رمضان وان غم ايامهم ثمانين ففطروا يوم الفطر ففطروا أي ساعة جاءتهم البينة فان جاءتهم البينة قبل الزوال صلاوا صلاة العيد وان كان بعد الزوال لم صلاوا صلاة العيد وهذا قول من أحفظ عنه من أصحابنا (قال الشافعي) فخالقه في هذا بعض الناس فقال فيه قبل الزوال قولنا وقال بعد الزوال يخرج بهم الامام من الغد ولا يصلي بهم في يومهم ذلك (قال الشافعي) فقبل بعض من يحتج بهذا القول اذا كانت صلاة العيد عندنا وعندك سنة لا تقضى ان تركت وغفل وقت فكيف أمرت بها ان تعمل في غيره وأنت اذا مضى الوقت تعمل في وقت لم تؤمر بان تعمل مثل المزدلفة اذا أمرت ليتلها ثم تؤمر بالمبيت فيها والجار اذا مضت أيامها لم تؤمر بمسها أو أمرت بالقدية فيصافيه فدية من ذلك ومثل الرمل اذا مضت الاطواف الثلاثة فلا ينبغي أن تأمر به في الاربعة الباقية لانه مضى وقته وليس منه بدل بكفارة واذا أمرت بالعيد في غير وقته فكيف لم تأمر به بعد الظهر من يومه والصلاة تحل في يومه وأمرت بهما من الغد يوم الفطر أقرب من وقت الفطر من غده (قال) فانها من غدتصلي في مثل وقته قبله أو ليس تقول في كل ما فات بما يقضي من المكتوبات يقضى اذا ذكر فكيف خالف بين هذا وبين ذلك فان كانت عتلك الوقت فاقول فيه ان تركته من غده أتصليه بعد غده في ذلك الوقت قال لا قيل فقد تركت عتلك في أن تصلي في مثل ذلك الوقت فاحتل فيه قال وبنافه شيأ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا قد سمعناه ولكنه ليس ما يثبت عندنا والله أعلم وأنت تضع ما هو أقوى منه واذا زعمت أنه ثابت فكيف يقضى في غده (١) ولم تنه أن يقضى بعد فنبني أن تقول يقضى بعد أيام وان طالت الايام (قال الشافعي) وأنا أحب أن أذكر فيه شيأ وان لم يكن ثابتا وكان يجوز أن يفعل فتطوع أن يفعل من الغد بعد الغد ان لم يفعل من الغد لانه تطوع وان فعل المرء ما ليس عليه أحب الي من أن يدع ما عليه وان لم يكن الحديث ثابتا فاذا كان يجوز أن يفعل بالتطوع فهذا خبر اراده الله أن أجوأن يأمره الله عليه بالتيق في عمله (قال الشافعي) بعد لا يصلي اذا زالت الشمس من يوم الفطر (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن الهلال رى في زمن عثمان بن عفان بعشي فلم يفطر عثمان حتى غابت الشمس (قال الشافعي) وهكذا نقول اذا لم ير الهلال ولم يشهده عليه أنه روى ليل لم يفطر الناس برؤية الهلال في النهار كان ذلك قبل الزوال أو بعده وهو والله أعلم هلال الليلة التي تستقبل وقال بعض الناس فيه اذا روي بعد الزوال قولنا واذا روي قبل الزوال أفطروا وقالوا انما تبغنا فيه أثر اروينا وليس بقياس فقط الاثر أحق أن ينبع من القياس فان كان ثابتا فهو أولى أن يؤخذ به (قال الشافعي) اذا رأى الرجل هلال رمضان وحده بصوم لا يسعه غير ذلك وان رأى هلال شوال فيفطر الآن يدخله شك ولا يخاف أن ينهم على الاستخفاف بالصوم

(باب البخول في الصيام والخلاف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله فقال بعض أصحابنا لا يجزى صوم رمضان الابنية كالا يجزى الصلاة الابنية ولا يجزى فيه بان ابن عمر قال لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر (قال الشافعي) وهكذا أخبرنا مالك عن أنفع عن ابن عمر (قال الشافعي) فكان هذا والله أعلم على شهر رمضان خاصة وعلى ما أوجب المرء على نفسه من نذر أو وجب عليه من صوم فاما التطوع فلا بأس أن ينوي الصوم قبل الزوال ما لم يأكل ولم يشرب فخالف في هذا القول بعض الناس فقال معنى قول ابن عمر هذا على النافلة فلا يجوز في النافلة من الصوم ويجوز في شهر

وان كان حابا أو قارنا
أجزأه طواف واحد
لجده وعمرته لقول النبي
صلى الله عليه وسلم
لعائشة وكانت قارئة
طوافك بكفيل لحك
وعمرتك غسيران على
القارن الهدى لقرانه
ويقيم على احرامه
حتى يتم مع امامه
ويخطب الامام يوم
السابع من ذي الحجة
بعد الظهر بمكة ويأمرهم
بالقدوم من الغدالى
مبنى ليوافوا الظهر بمكة
فصلى بها الامام
الظهر والعصر والمغرب
(١) قوله ولم تنه كذا في
جميع النسخ ولعله محرف
من النسخ ووجهه ولم
تنه بصيغة الاستفهام
لان المقام يقتضيه
لا التني فتأمل وحرر
كتبه مصححه

رمضان وخالف في هذا الآثار (قال الشافعي) وقيل لقائل هذا القول لم زعمت أن صوم رمضان يجزى بغير نية ولا يجزى صوم النذر ولا صوم الكفارات الابنية وكذلك عندك لا تجزى الصلاة المكتوبة ولا نذر الصلاة والائتم الابنية (قال) لأن صوم النذر والكفارات بغير وقت متى عمله أجزأ عنه (١) والصلاة والنية للتميم بوقت قيل له ما تقول فإن قال الله على "أن أصوم شهرا من هذه السنة فأهل حق إذا كان آخر شهر منها فصامه لا ينوي به النذر قال لا يجزئه قيل قد وقت السنة ولم يبق منها إلا هذا الشهر فصار أن لم يصمه يخرج من الوقت وقيل له ما تقول إن ترك الظهر حتى لا يبقى عليه من وقتها إلا ما يكملها فيه ثم صلى أربعاً كفرض الصلاة لا ينوي الظهر قال لا يجزئه لأنه لم ينو الظهر قال الشافعي لا أعلم بين رمضان وبين هذا فرقاً وقد اعتل بالوقت فأوجدنا الوقت في المكتوبة بمحدود ومحصوراً بغير وقت إن ترك العمل فيه فأوجدناه ذلك في النذر ثم أوجدناه في الوقتين المحصورين كلاهما معاً كعمل المكتوبة وعمل النذر وليس في الوقتين فضل للمكتوبة والنذر لأنه لم يبق للمكتوبة والنذر موضع إلا هذا الوقت الذي علمناه فيه لأنه علمناه في آخر الوقت فرغم أنهما لا يجزيان إذا لم ينو بهما المكتوبة والنذر فأو كانت العلة أن الوقت محصوراً نفي أن يزعم ههنا أن المكتوبة والنذر يجزيان إذا كان وقتها محصوراً كما يجزى رمضان إذا كان وقته محصوراً

(باب صوم رمضان) قال الشافعي رحمه الله فن قال لا يجزى رمضان الابنية فلما اشبهت عليه المشهور وهو أسير فصام شهر رمضان ينوي به الطوع لم يجزء وكان عليه أن يأتي بالبدل منه ومن قال يجزى بغير نية فقد أجزأ عنه غير أن قائل هذا القول قد أخطأ قوله عندى والله أعلم فرغم أن رجلاً لو أصبح يرى أنه يوم من شعبان فأبى كل ولم يشرب ولم ينو الإفطار فعلم أنه من رمضان قبل نصف النهار فامسك عن الطعام أجزأ عنه من شهر رمضان وهذا يشبه قوله الأول ثم قال وإن لم يعد نصف النهار فامسك ونوى الصيام لم يجزء وكان عليه أن يأتي بيوم مكانه وهذا خلاف قوله الأول (قال الشافعي) وإنما قال ذلك فيما علمت بالرأى وكذلك قال فيه أصحابنا والله أعلم بالرأى فيما علمت ولكن معهم قياس فصم فيه لمن خالفه قول أصحابنا والله أعلم وهذا فيما رأى أحسن وأولى أن يقال به إذا كان قياساً

(باب ما يقطر الصائم والصور والخلاف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم حين يتبين الفجر الآخر معترضا في الافق (قال الشافعي) وكذلك بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن تغيب الشمس وكذلك قال الله عز وجل ثم أعوا الصيام إلى الليل (قال الشافعي) فإن كل فيما بين هذين الوقتين أو شرب عماد الاكل والشرب إذا كرا للصوم فعليه القضاء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أفرط في رمضان في يوم ذي غير رأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس فقال عمر الخطيب يسر (قال الشافعي) كله يريد بذلك والله أعلم قضاء يوم مكانه (قال الشافعي) وأستحب الثاني بالصور ما لم يكن في وقت مقارب يخاف أن يكون الفجر طلع وإلى أحب قطعه في ذلك الوقت فإن طلع الفجر وفي فيه شيء قد أدخله ومضغه لفظه لأن إدخاله فلا يصنع شيئاً إنما يقطر بادخاله خوفاً فإن أزدريه بعد الفجر قضى يوماً مكانه والذي لا يقضى فيه من ذلك الشيء يبقى بين أسنته في بعض فيه مما يدخله الرين لا يمتنع منه فإن ذلك عندى خفيف فلا يقضى فأما كل ما عد إدخاله مما يقدر على لفظه فيفطره عندى والله أعلم (وقال بعد) فطره عما بين أسنانه إذا كان يقدر على طرحه (قال الربيع) إلا أن يغلبه ولا يقدر على دفعه فيكون مكرهاً فلا شيء عليه وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) وأحب تفصيل الفطر وترك تأخيرها وإنما كره تأخيرها إذا عد ذلك كله يرى الفضل فيه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

والعشاء الآخرة والصبح من الغد ثم ينعقد إذا طلعت الشمس إلى عرفة وهو على تليته فاذا زالت الشمس صعد الإمام فجلس على المنبر فخطب الخطبة الأولى فاذا جلس أخذ المؤذنين في الأذان وأخذوه في الكلام وخفف الكلام الآخر حتى ينزل بقدر فراغ المؤذن من الأذان وبقیم المؤذن ويصلى الظهر ثم يقيم فيصلى العصر ولا يجهر بالقراءة ثم يركب فيروح إلى الموقف عند الحضرات ثم يستقبل القبلة بالدعاء وحسبنا وقف (١) قوله والصلاة والنية للتميم بوقت كذا في التسبيح والتفاهر أن في العبارة تحريكاً وسقطاً فتأمل وحده كتبه

مصححه

لا يزال الناس يتخيموا الفطر ولم يخرجوه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جدي
عبد الرحمن بن عوف أن عرو عثمان كان اصلياً المغرب حين ينظران الليل (١) أسود ثم يفطران بعد
الصلاة وذلك في رمضان (قال الشافعي) كأنهم ما يريان تأخير ذلك واسعا لأنهم ما يجدان الفضل تركه
بعد أن أبيع لهما وصارا مفطرين بغير أكل ولا تبر لأن الصوم لا يصلح في الليل ولا يكون به صاحب صائماً
وان نواه (قال الشافعي) فقال بعض أصحابنا لئلا أن يحتج بالصائم ولا يفطر ذلك (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحتج وهو صائم ترك ذلك (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه أنه لم يأبه قط احتج وهو صائم (قال الشافعي) وهذا فتا كثر عن أئمة من الفقهاء وقد
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفطر الحالم والمحجور وروى عنه أنه احتج صائماً (قال الشافعي)
ولا أعلم واحداً منهما ثابتاً ولو ثبت واحد منهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قلته فكانت الحجة في قوله ولو
ترك رجل الحائصة صائماً للوقوف كان أحب إلي ولو احتج لم يأبه فطره (قال الشافعي) من نسي وهو صائم
وجب عليه القضاء ومن ذرعه إلى فلفاء عليه بهذا أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (قال الشافعي)
ومن أكل أو تبر ناسياً فليتم صومه ولا قضاء عليه وكذلك يلغى عن أبي هريرة وقد قيل إن أبا هريرة قد رفعه
من حديث رجل ليس يحافظ (قال الشافعي) وقد قال بعض أصحابنا يقضى ولست أنا أخذ بقوله وقال
بعض الناس بمثل قولنا لا يقضى والحجة عليهم في الكلام في الصلاة ما هو وترق بين العمد والنسيان
في الصوم حجة عليهم في الصلاة بل الكلام في الصلاة ناسياً ثبت وأولى لأنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
فكيف فرق بين العمد والنسيان في الصوم وانما فرق بينهما بأن أبا هريرة لم يرعني من أكل ناسياً صومه قضاء
فراى أبي هريرة رجلاً فرق بين العمد والنسيان وهو عندنا حجة ثم ترك رواية أبي هريرة وأبو هريرة وعمران
ابن حصين وطلحة بن عبيد الله وغيرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ذي الدين وفيه ما دل على
الفرق بين العمد والنسيان في الصلاة فهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت وما جاء عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أو جاب مجامعاً عن غيره فترك الأوجب والأثبت وأخذ بالذي هو أضعف عنده وجاب غيره
أدعاه أن العمد في الصوم والنسيان سواء ثم قال بما عاب في الصلاة فزعم أن العمد والنسيان سواء ثم لم يقم بذلك
(قال الشافعي) من احتج في رمضان اغتسل ولم يقض وكذلك من أصاب أهله ثم طلع الفجر قيل أن يغتسل
اغتسل ثم أتم صومه (قال الشافعي) وان طلع الفجر وهو جامع فأخرجهم من ساعته أتم صومه لأنه لا يقدر
على إنفروجه من الجماع الأبهذ وان ثبت شيئاً آخر أو حركه لغير إخراج وقد بان له الفجر كفر (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً
قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تسع إلى أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فأغتسل ثم أتم صوم ذلك اليوم فقال الرجل انك لست مثلاً قد
غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله إنى لارجو أن أكون
أخسأكم لله وأعلمكم بما أتى (قال الشافعي) وقد جاء هذا من غيره هذا الوجه وهو قول العامة عندنا وفي
أكثر البلدان فان ذهب ذهابي إلى أنه جنب من جماع في رمضان فان الجماع كان وهو مباح والجنب باقية
بمعنى متقدم والغسل ليس من الصوم بسبيل وان وجب بالجماع فهو غير الجماع (قال الشافعي) وهذا حجة
لنا على من قال في المطلقة لزوجهاعلها الرجعة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة وقد قال الله تبارك وتعالى
ثلاثة نفروء والفرع عنده الحيضة فإبالي الغسل وان وجب بالحيض فهو غير الحيض فلو كان حكمه اذا
وجب به حكم الحيض كان حكم الغسل اذا وجب بالجماع حكم الجماع فافطر وكفر من أصبح جنباً (قال
الشافعي) فان قال فقد روى فيه شيء فهذا أثبت من تلك الرواية لعل تلك الرواية كانت باهتة سمع صاحبها
من أصبح جنباً ففطر على معنى اذا كان الجماع بعد الفجر أو عمل فيه بعد الفجر كما وصفتنا (قال الشافعي)

الناس من عرفة أجزأهم
لأن النبي صلى الله عليه
وسلم قال هذا الموقف
وكل عرفة موقف (قال)
حدثنا إبراهيم قال
حدثنا الربيع قال
سمعت الشافعي يقول
عرفة كل سهل وجبل
أقبل على الموقف فيما
بين التلعة التي تنفض
إلى طريق نعمان وإلى
حصين وما قبل من
كعب وأحب للعاج
ترك الصوم عرفة لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
لم يصمه وأرى أنه أقوى
لفطر على الدعاء
(١) قوله أسود كذا في
بعض النسخ وفي بعض
آخر الأسود ومثله في
المستد وكلاهما صحيح
والمدار على الرواية
كتبه معصية

ومن حركت القبلة شهوته كرهته له وإن فعلها لم ينقض صومه ومن لم تحرك شهوته فلا بأس به بالقبلة
وملك النفس في الحائض عنها أفضل لأنه منع شهوته برحمة من الله تعالى ثوابها (قال الشافعي) وأما قلنا
لا ينقض صومه لأن القبلة لو كانت تنقض صومه لم يقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرض ابن عباس
وغيره فيها كالأبرصون فيما يقطر ولا ينظرون في ذلك إلى شهوة فعلها للصائم لها ولا غير شهوة (قال
الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم فعل ذلك (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن عائشة كانت إذا ذكرت ذلك
قالت وأياكم أملاك لأربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة
عن أبيه أنه قال لم أر القبلة تدعو إلى خير (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار
أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فأرخص فيها للشيخ وكرهها للشاب (قال الشافعي) وهذا عند
والله أعلم على ما وصفت ليس اختلافهم ولكن على الاحتياط لئلا يشتهي فيصامع وبقدرا ما يرى من
السائل أو يظن به

(باب الجماع في رمضان والخلاف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن
رجلا أظفر في شهر رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بعق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين
مسكينا قال إنني لأجد فأني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرق ثم فقال خذ هذا اقتصد به فقال يا رسول الله
ما أجد أحدا أؤجج مني فتخلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها ثم قال كله (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعد بن المسيب قال أتني أعرابي النبي صلى الله عليه وسلم ينتف شعره
ويضرب بخمروه ويقول هلاك الأب بعد فقال النبي صلى الله عليه وسلم وماذا قال أصبت أهلي في رمضان وأنا
صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أن تعق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تهدي
بدنة قال لا قال فأجلس فأني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرق ثم فقال خذ هذا اقتصد به فقال ما أجد
أحدا أؤجج مني قال فكاه وصم بومامكان ما أصبت قال عطاء فسألت سعدا كم في ذلك العرق قال ما بين
خمس عشرة صاعا إلى عشرين (قال الشافعي) وفي حديث غيره إذا طعمه أهلك (قال الشافعي) فهذا
كله نأخذ بعق فان لم يقدر صام شهرين متتابعين فان لم يقدر أطعم ستين مسكينا (قال الشافعي) وقول
النبي صلى الله عليه وسلم كله أو طعمه أهلك يحتل معاني منها أنه لما كان في الوقت الذي أصاب أهله فيه ليس
من يقدر على واحد من الكفارات تطوع رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه بان قاله في شيء أتى به كفره
فلما ذكر الحاجة ولم يكن الرجل قضاة قال كله أو طعمه أهلك (١) وسئل في التمثيل حينئذ ويحتل أن
يكون ملكه فلما ملكه وهو محتاج كان أنما يكون عليه الكفارة إذا كان عنده فضل فلم يكن عنده فضل
فكان له كله هو وأهله ويحتل في هذا أن تكون الكفارة ديناً عليه متى أطاعها أو شأها متها وإن كان
ذلك ليس في الخير وكان هذا أحب النوا أو قرب من الاحتياط ويحتل أن كان لا يقدر على شيء من الكفارات
فكان نصيره أن يكفر عنه وأن يكون لغيره أن يضعه عليه وعلى أهله أن كانوا محتاجين (٢) ويجزى عنهم
ويحتل أن يكون إذا لم يقدر في حاله ثلث على الكفارة أن تكون الكفارة ساقطة عنه إذا كان مغلوبا كما تسقط
الصلاة عن المعصية إذا كان مغلوبا والله أعلم ويحتل إذا كفر أن تكون الكفارة بذل من الصيام
ويحتل أن يكون الصيام مع الكفارة ولكل وجهته (قال) وأحب أن يكفر متى قدر وإن يصوم مع
الكفارة (قال الشافعي) وفي الحديث ما يبين أن الكفارة مند (٣) لا مدين (قال الشافعي) وقال بعض
الناس مدين وهذا خلاف الحديث والله أعلم (قال الشافعي) (٤) وإن جامع بومافكر ثم جامع بومافكر

وأفضل الدعاء يوم عرفة
فاذا غربت الشمس
دفع الإمام وعليه الوفاة
والسكينة فان وجد
فرجعة أسرع فاذا
أتى المزدلفة جمع مع
الإمام المغرب والعشاء
بأقمتين لأن النبي صلى
الله عليه وسلم صلاهما
بهما ولم ينادي واحدة
منهما إلا بأقامة ولا يسبح
بينهما ولا على أثر واحدة
منهما ويبيت بهما فان
لم يبيت بهما فطه دم شاة
وان خرج منها بعد نصف
الليل قال ابن عباس
كنت فيمن قدم النبي

(١) قوله وجعله التمثيل
حينئذ كذا في بعض
النسخ وفي بعض آخر
زاد مع القبض على
التمثيل فانظر
(٢) قوله ويجزى
عنهم كذا في النسخ
بضمير الجمع
(٣) قوله لا مدين
كذا في النسخ بالياء
والنون وانظر
(٤) قوله وإن جامع
الح كذا في النسخ ولعل
في الترتيب تحسيفا
من التامع كتبه معجمه

صلى الله عليه وسلم مع
ضعفه أهل بيته من
مزدلفة إلى منى (قال)
ويأخذ منها الحمى
للرعي يكون قدر حمى
الخذف لأن يقدرها
رعى النبي صلى الله عليه
وسلم ومن حيث أخذ
أجزاء وقع عليه
اسم حجر مرمر أو برام
أو كذا أن أفهرفان
كان كسلا أو زربنا أو
ما أشبهه لم يحجره وإن
رعى ما قدره به مرة
كرهه وأجزاء غيره ولو
رعى فوقع حصاة على
محل ثم استنت فوقعت
في موضع الحمى أجزاءه
وإن وقعت في ثوب رجل
فنفضها لم يحجره فإذا

(١) قوله ويرغم أنه لو
جامع يومئذ كفر الخ
كذا في النسخ ولعل ثم
في الجنتين زائدة من
النساج فتأمل كتبه
معصيه

(٢) قوله وأنت اذا
جامع الخ هكذا
في النسخ ولعل هنا
سقطوا الأصل وأنت
تقول اذا جامع الخ كتبه
معصيه

وكذلك إن لم يكفر فلكل يوم كفارة لأن فرض كل يوم غير فرض المأخوذ (قال الشافعي) وقال بعض
الناس إن كفر ثم عاد بعد الكفارة كفروا لم يكفروا حتى يعود فكفارة واحدة ورمضان كله واحد (قال
الشافعي) فقبل لقائل هذا القول ليس في هذا خبري قلت وإن خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر
رجلا جامع مرة بكفارة في ذلك ما دل عندنا والله أعلم على أنه لو جامع يوما آخر أمر بكفارة لأن كل يوم مفروض
عليه فإني أرى متى ذهب (قال الأثرى) أنه لو جامع في الحج مرارا كانت عليه كفارة واحدة قلنا أو أرى شيء
الجامع الصوم الحج شرب بعضه والصوم أخرى قد يباح في الحج الأكل والشرب ويحرم في الصوم ويباح في
الصوم اللبس والصيد والطب ويحرم في الحج (قال الشافعي) والحج إحرام واحد ولا يخرج أحده من
الأكالة وكل يوم من شهر رمضان كماله بنفسه ونقصه فيه (الأثرى) أنه يصوم اليوم من شهر رمضان ثم يفرط
وقد كمل اليوم وخرج من صومه ثم يدخل في آخر فلا أفسده لم يفسد الذي قبله والجمعي أفسد عنهم
قبل الزوال من يوم عرفة فسد كله وإن كان قد مضى كثير من عمله مع أن هذا القول خطأ من غير وجه الذي
يقضيه بالحج يرغم أن الجامع في الحج يختلف أحكامه فيكون عليه شاة قبل عرفة ويصدق به وبذنه إذا جامع
بعد الزوال ولا يفسد به وهذا عندنا في الصوم لا يختلف في أول النهار وآخره انما عليه رقة فيما يؤخذ
صومه فيفرض بينهما في كل واحدة منهما ما يفرق بينهما في الكفارتين (١) ويرغم أن لو جامع يوما ثم كفر ثم
جامع يوما آخر ثم كفر وهو لو كفر عنده في الحج الجامع ثم عاد لجامع آخر لم يعد الكفارة فإذا قبل له ذلك
قال الخواحد أو أيام رمضان متفرقة قلت فكيف نفس أحدهما بالآخر وهو يباح في الحج ففسده ثم يكون
عليه أن يعمل عمل الحج وهو فاسد وليس هكذا الصوم ولا الصلاة (قال الشافعي) فإن قال قائل منهم فاقبسه
بالكفارة قلناه هو من الكفارة أبعد الحائث بحث غيرنا مدلل بالثبوت فيكفر ويحنت عامدا فلا يكفر عندنا
(٢) وأنت اذا جامع عامدا كفر واذا جامع غير عامد لم يكفر فكيف قسبه بالكفارة والمكفر لا يفسد عملا
يخرج منه ولا يعمل بعد الفساد شيئا يقضيه انما يخرج به عندك من كتبه حلف عليها وهذا يخرج من صوم
ويعود في مثل الذي خرج منه (قال الشافعي) ولو جامع صبيته لم تبلغ أو أوى بهمة فكفارة واحدة ولو جامع بالغة
كانت كفارة لزوجها على الرجل واذا كفر أجزاءه وعن امرأته وكذلك في الحج والعمرة وبهذا مضت
السنة (الأثرى) أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل تكفروا المرأة وأنه لم يقل في الخبر في الذي جامع في الحج تكفر
المرأة (قال الشافعي) فإن قال قائل فبالالحدة عليها في الجامع ولا تكون الكفارة عليها قبل الحدة لا يشبه
الكفارة (الأثرى) أن الحدة تختلف في الحر والعبد والنب والكفر ولا يختلف الجامع عامدا في رمضان مع
افتقارهما في غير ذلك فإن مذهبا وما ندعي إذا فرقت الأخبار بين الشيء أن يفرق بينه كإفترق (قال
الشافعي) وإن جامع في قضاء رمضان أو صوم كفارة أو نذر فقد أفسد صومه ولا كفارة عليه ولكن يقضى
بوما كان يومه الذي جامع فيه (قال الشافعي) وهكذا قال بعض الناس وهذا كان عندنا أولى أن يكفر لأن
السبدل في رمضان بقوم مقامه فإذا اقتصر بالكفارة على رمضان لأنها حامت فيه في الجامع ولم يقس عليه
البدل منه فكيف قاس عليه الطعام والشرب ولم تأت فيه كفارة (قال الشافعي) وإن جامع ناسا بالصوم
لم يكفر وإن جامع على شبهة مثل أن يأكل ناسا فيجب أنه قد أفسد فجامع على هذه شبهة فلا كفارة عليه في
مثل هذا (قال الشافعي) وهذا أيضا من الحجية عليهم في السهو في الصلاة نذر عوا أن من جامع على شبهة
سقطت عنه الكفارة فمن تكلم وهو يرى أن الكلام في الصلاة كان له مباحا أولى أن يسقط عنه فساد صلاته
(قال الشافعي) وإن نظر فائز لم غير علم ولا تلذذه فاصومه تام لا تجب الكفارة في رمضان إلا لاجب
به الحد أن يلتقي الختانان فأما ما دون ذلك فإنه لا يجيبه الكفارة ولا تجب الكفارة في فطر غير جامع ولا
طعام ولا شراب ولا غيره وقال بعض الناس تجب أن أكل أو شرب كما تجب بالجامع (قال الشافعي) فقبل
لمن يقول هذا القول السنة جاءت في الجامع فمن قال لكم في الطعام والشراب قال قلناه فإساعلى الجامع

فقلنا أو يشبهه الكلال والشرب الجماع فتقسمه ماعله قال نعم في وجهه من أنهم يحرمون بظفران فقبل لهم
فكل ما وجد قوم مجتزأ في الصوم بظفر فثبت فيه بالكفارة قال نعم قيل فما تقول فيمن أكل طيباً ودواء
قال لا كفارة عليه قلنا لم قال هذا لا يغذو والجسد قلنا انما قسمت هذا بالجماع لانه محرم بظفر وهذا عندنا
وعندكم محرم بظفر قال هذا لا يغذو والجسد قلنا وما أدراك أن هذا لا يغذو والبدن وأنت تقول أن ازدر من
الفاكهة شيئاً صححنا فطره ولم يكفر وقد يغذو وهذا البدن فيما روى قلنا وقد صرت من الفقه الى الطب
فان كنت صرت الى قياس ما يغذو فالجماع ينقص البدن وهو اخراج نبي ينقص البدن وليس باذخال شيء
فكيف قسمته بما يزيد في البدن والجماع ينقصه وما يشبهه والجماع يجيع فكيف زعمت أن الحسنه
والسعوط بظفران وهما لا يغذوان وان اعتلت بالغذاء ولا كفارة فمهم عندك كان يلزمك أن تنظر كل
ما حكمت له بحكم الفطران تحكم فيه بالكفارة ان أردت القياس (قال الشافعي) قال منهم قائل ان هذا
لأمرنا كله ولكن لم تقسمه بالجماع فقلت له أخبرنا ما كنت أنس عن نافع عن ابن عمر أنه قال من ذرعه
النبي فلا قضاء عليه ومن استقاء عامدا فعليه القضاء (قال الشافعي) وهكذا تقول نحن وأنت فقد وجدنا
رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرى على رجله أن أفطر من أمر عده القضاء ولا يرى عليه الكفارة
فيه وهذا قلت لا كفارة إلا في جماع ورأيت الجماع لا يشبه شيئا سواه رأيت حده ما بين الخلد وسواه ورأيت
من رأيي من الفقهاء مجتمعين على أن المحرم إذا أصاب أهله أفسد حجه ومضى فيه وجاءه بالبدل منه وقد
يجرم عليه في الجماع والصيد والطيب والبس فأى ذلك فعليه لم يفسد حجه غير الجماع ورأيت من جامع وجب عليه
الغسل وليس كذلك من صنع ما هو أفقر منه فيهذا فرقنا بين الجماع وغيره (قال الشافعي) ان تأذ ذاهم أنه
حتى ينزل أفسد صومه وكان عليه قضاؤه وما تاذن به دون ذلك كرهته ولا يفسد والله أعلم وان أتى
أمر أنه في ذمها فغيبه أو جهه أو تلو ط أو أفسد كفر مع الاتم بالله في المحرم الذي أتى مع أفساد الصوم وقال
بعض الناس في هذا كلاله كفارة عليه ولا يفسد صوما إلا أن ينزل بفضي ولا يكفر (قال الشافعي) فخالفه
بعض أصحابه في اللوطي ومن أتى أمره في ذمها فقال بفسد وقال هذا جماع وان كان غير وجهه الجماع
المباح ووافق في الآتي للهجة قال وكل جماع غير أن في هذا معصية لله عز وجل من وجهين فلو كان
أحد هما زاد عليه زيد على الآتي ما حرم الله من وجهين (قال الشافعي) ولا يفسد التكامل وان تضمنه
فالتضامه يفي عن الرأس باستنزاه والعين موصلة بالرأس ولا يصل الى الرأس والجوف على ولا أعلم أحدا
كره الكحل على أنه بظفر (قال الشافعي) ولا أكره الدهن وان استنقع فيه أو في ماء فلا بأس وأكره
العسل لأنه يجلب الرقي وان مضغه فلا يفطره وكذلك ان تغمض واستنشق (١) ولا يستنشق في الاستنشاق
لأنه يذهب في رأسه وان ذهب في رأسه لم يفسد فطره فان استنقته أنه قد وصل الى الرأس أو الجوف من المضضة
وهو عام إذا كر لصومه فطره (قال الربيع) وقد قال الشافعي مرة لا شيء عليه (قال الربيع) وهو أحب الي
وذلك أنه مغلوب (قال الشافعي) ولا أكره السواك بالعود الرطب واليابس وغيره بكرة وأكرهه بالغيث
لما أحب من خلوف فم الصائم وان فعل لم يفسد فطره ومما أدى به فطره من رطب أو يابس فخلص الى جوفه
فطره إذا أدى وهذا كر لصومه عامدا لدخاله في جوفه وقال بعض الناس بظفر الطيب ولا يفطره
اليابس (قال الشافعي) فان كان أنزل الدواء إذا وصل الى الجوف غزله الماء كولا والمشرب فالرطب
واليابس من الماء كولا عندهم سواء وان كان لا ينزله اذا لم يكن من سبيل الكلال ولا الشرب غزله واحد
منهما فبني على أن يقول لا يفطران فأما أن يقول بظفر أحد هما ولا يفطر الاخر فهذا خطأ (قال
الشافعي) وأحب له أن ينزله صلبه عن اللط والمشاقة وان شوت أن يقول أنصام وان شاتم لم يفسد فطره
(قال الشافعي) وان قدم مسافر في بعض اليوم وقد كان فيه مفطر أو كانت امرأته ماضيا فطره فجماعها
لم أر بأسا وكذلك ان كلالا وشربا وذلك أنهم ما غير صائمين وقال بعض الناس ما غير صائمين ولا كفارة

أصبح صلى الصبح في أول
وقتها ثم يقف على قرح
حتى يسفر قبل طلوع
الشمس ثم يدفع الى منى
فاذا صار في بطن محسر
حرك دابته قدر رمية
بحجر فاذا أتى منى روى
بحرة العقبة من بطن
الوادي سبع حصيات
ويرفع يديه كما روى
صلى يرى بياض
ما تحت منكبيه ويكبر
مع كل حصاة وان روى
قبل الفجر بعد نصف
الليل أجزأ عنه لان
النبي صلى الله عليه

(١) قوله ولا يستنشق
كذا في النسخ التي بيننا
والمعروف المشهور
يبالغ ولم ينجذ في كتب
اللغة استنشق فقل هنا
تحريرا فقام التناسخ
كتبه محمده

عليهما نفعاً ولا أكره ذلك لأن الناس في المصريم (قال الشافعي) إيماناً يكونان صائمين فلا يجوز لهما أن
 بفعل أو يكونا غير صائمين فأنما يحرم هذا على الصائم (قال الشافعي) ولو وثق ذلك لثلاً لبراء أحد فظن أنه
 أفطر في رمضان من غير علم كان أحب إلى (قال الشافعي) ولو اشتبهت الشهرة على أسير فحزى شهر رمضان
 فوافقه أو ما بعده من الشهرة فصام شهراً أو ثلثين يوماً جزأه ولو صام ما قبله فقد قال قائل لا يجوز به إلا
 أن يصيبه أو شهر بعده فيكون كالقضاء وهذا مذموم ولو ذهب ذهاباً إلى أنه إذا لم يعرفه بعينه فقامه
 أجره أقبل كان أو بعد كان هذا مذموماً وذلك أنه قد تأنى القبله فإذا علم بعد كمال الصلاة أنه قد أخطأها
 أجزأت عنه ويجزى ذلك عنه في خطاءه وفطره وإنما كلف الناس في المغرب الظاهر والاسير إذا
 اشتبهت عليه الشهرة فهو مثل المغيب عنه والله أعلم (قال الربيع) وأخروا قول الشافعي أنه لا يجوز به إذا
 صامه على التيقن حتى يصيبه بعينه أو شهر بعده وأخروا في القبلة كذلك لا يجوز به إذا تأنى
 وإن أصاب القبلة فعله الإعادة إذا كان تأخيه بلا دلالة وأما معرفة يوم الفطر والاضحية فيجب به لأن هذا
 أمر انما يفعله بالجماع العامة عليه والصوم والصلاة من يفعله في ذات نفسه خاصة (قال الشافعي) ولو
 أصبح يوم الشك لا ينوي الصوم يوماً بل ولم يشرب حتى علم أنه من شهر رمضان فأنتم صومه رأيت أعاده صومه
 وسواء رأى ذلك قبل الزوال أو بعده إذا أصبح لا ينوي صيامه من شهر رمضان (قال الشافعي) وأرى
 والله أعلم كذلك لو أصبح بنوى صومه تطوعاً لم يحرم من رمضان ولا أرى رمضان يحرمه إلا بإبائه والله
 أعلم ولا أعلم بينه وبين نذر الصلاة وغير ذلك مما لا يجوز إلا بنى فرفا (قال الشافعي) ولو أن مقبلاً في
 الصيام قبل الفجر ثم خرج بعد الفجر مسافراً لم يفطر يومه ذلك لأنه قد دخل في الصوم مقبلاً (قال الربيع)
 وفي كتاب غير هذا من كتب الأئمة يصح حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حين أفطر (١) بالكبد أنه نوى
 صيام ذلك اليوم وهو مقبم (قال الشافعي) ولو نواه من الليل ثم خرج قبل الفجر كان كأن لم يدخل في الصوم
 حتى سافر وكان له أن يشاء أن يتم فيه صوم وإن شاء لم يفطر (قال الشافعي) وإذا تأنى الرجل القبلة بلا
 دلائل فلما أصبح علم أنه أصاب القبلة كانت عليه الإعادة لأنه حين صلى على الشك (قال الشافعي) وقد
 نهى عن صيام السفر وإنما نهى عنه عندنا والله أعلم على الفرق بالناس لا على التحريم ولا على أنه لا يجوز
 وقد يسمع بعض الناس النهي ولا يسمع ما يدل على معنى النهي فيقول بالنهي جله (قال الشافعي) والدليل
 على ما قلت لك أنه رخصة في السفر أن مالكاً أخبرنا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن حزنه من حرو
 الاسلي قال يا رسول الله أصوم في السفر وكان كثير الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شئت فصم
 وإن شئت فافطر أخبرنا مالك عن جند الطويل عن أنس بن مالك قال سافر نافع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على الفطر ولا المفطر على الصائم (قال الشافعي) وهذا دليل على ما وصفت
 فإن قال إنسان فإنه قد سمى الذين صاموا العصاة فقد نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن الصيام في السفر
 لتتقوا العدو وذلك أنه كان محارباً عامي نهى عن الصيام في السفر فأي قوم إلا الصيام فسمى بعض من سمع
 النهي العصاة إذ تركوا الفطر الذي أمر به وقد يمكن أن يكون قد قيل لهم ذلك على أنهم تركوا قبول
 الرخصة وريغوا عنها وهذا مكر وعندنا أننا نقول يفطر أو يصوم وهو يعلم أن ذلك واسع فإذا جاز ذلك
 فالصوم أحب إلى الناس قوى عليه (قال الشافعي) فإن قيل فقد روي ليس من البر الصيام في السفر قيل
 ليس هذا بخلاف حديث هشام بن عروة ولكنه كما وصفت إذا رأى الصيام براو الفطر مأتماً وغير برغبه عن
 الرخصة في السفر (قال الشافعي) وإذا أدرك المسافر الفجر قبل أن يصل إلى بلدته أو البلد الذي ينوي الإقامة
 به وهو بنوى الصوم أجزأه وإن أزمع الفطر ثم أزمع الصوم بعد الفجر لم يحرمه في حضر كان أو في سفر وإن
 سافر فلم يصح حتى مات فليس عليه قضاء ما أفطر لأنه كان له أن يفطر وإنما عليه القضاء إذا أزمه أن يصوم
 وهو مقبم فترك الصوم فهو حينئذ يلزم القضاء ويكفر عنه بعدموته وكذلك المريض لا يصح حتى يموت فلا

وسلم أمرهم سلة أن
 تفعل الأفاضة وتوافي
 صلاة الصبح مكة وكان
 يومها أحب أن يوافيه
 صلى الله عليه وسلم ولا
 يمكن أن تكون رمت
 الأقبل الفجر ثم يحرم
 الهدي إن كان معه ثم
 يحلق أو يقصر أو يأكل
 من لحمه وقد دخل
 من كل شيء إلا النساء فقط
 ولا يقطع التلبية حتى
 يرمي الحجر بأول حصاة
 لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم يزل يديه
 حتى رمى الحجر وعمر
 وابن عباس وعطاء وطلوس
 ونجاشد لم يزلوا يلبون
 حتى رموا الحجر (قال)
 ويتطيب إن شامه ليله
 (١) التكديد وزان
 كرمها بين عسفان
 وقد بدد مصغر على ثلاث
 مراحل من مكة شرفها
 الله تعالى كذا في المصباح
 كتبه معجبه

(باب صيام التطوع)

(قال الشافعي) والمتطوع بالصوم مخالف للذي عليه الصوم من شهر رمضان وغيره الذين يجب عليهم الصوم لا يجزئهم عند الإجماع الصوم قبل الفجر والذي يتطوع بالصوم ما لم يكن ولم يشرب وإن أصبح يجزئ به الصوم وإن أفطر المتطوع من غير عذر كرهته ولا قضاء عليه وخالفنا في هذا بعض الناس فقال عليه القضاء وإذا دخل في شيء فقد أوجب عليه نفسه واحتج بحديث الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة وحفصة أن يعضيا يوما مكان يومهما الذي أفطرا فيه (قال الشافعي) فقل له ليس بنات إنما حدثه الزهري عن رجل لا نعرفه ولو كان ثابتا كان محتمل أن يكون إنما أمرهما على معنى إن شاء وأما الله أعلم كما أمر عمر أن يقضي نذرنا نذر في الجاهلية وهو على معنى إن شاء قال خادعل على معنى ما قلت فإن الظاهر من الخبر ليس فيه ما قلت قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن طلحة بن يحيى عن حمته عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أنا خاتمة أألفي كنت أريد الصوم ولكن قريته (قال الشافعي) فقلت له لو كان علي المتطوع القضاء أخرجه من الصوم لم يكن له الخروج منه من غير عذر وذلك أن الخروج حينئذ لا يجوز وكيف يجوز لأحد أن يخرج من عمل عليه فإمامه من غير عذر إذا كان عليه أن يعود فيه لم يكن له أن يخرج منه (قال الشافعي) والاعتكاف وكل عمل له قبل أن يدخل فيه أن لا يدخل فيه أنه الخروج فقل له وأحب إلى لو أنه أخرج العمرة فقط فإن قال قائل فكيف أمره أن إذا أسفد الحج والعمره أن يعود فيهما فبعضهما من دين الأعمال قلنا لا يشبه الحج والعمره الصوم ولا الصلاة ولا ما سواهما ألا ترى أنه لا يختلف أحدي في أنه مضى في الحج والعمره على الفساد كيمضي فيهما قبل الفساد وكفر ويعود فيهما ولا يختلف أحدي في أنه إذا أسفد الصلاة بعض فيهما لم يجزه أن يصليها فاسدة بلا وضوء وهكذا الصوم إذا أسفد لم يصح فيه ألا ترى أنه بكفر في الحج والعمره متطوعا كان أو واجبا عليه كفارة واحدة ولا بكفر في الصلاة على كل حال ولا في الاعتكاف ولا في التطوع في الصوم وقد روى الذين يقولون بخلافنا في هذا عن ابن عمر أنه صلى ركعة وقال إنما هو تطوع وروى عن ابن عباس شبهه في الطواف

(باب أحكام من أفطر في رمضان) قال الشافعي رحمه الله تعالى من أفطر أياما من رمضان من عذر مرض أو سفر قضاهن في أي وقت ما شاف في الحج أو غيره ما بينه وبين أن يأتي عليه رمضان آخر متفرقات أو مجتمعات وذلك أن الله عز وجل يقول فعذ من أيام آخروا بذكرهن متابعات وقد بلغنا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أحصيت العدة فمعهن كيف شئت (قال) (١) وصوم كفارة الدين متتابع والله أعلم فإن مرض أو سفر المظفر من رمضان فلم يصح ولم يقدر حتى يأتي عليه رمضان آخر قضاهن ولا كفارة وإن فرط وهو يمكنه أن يصوم حتى يأتي رمضان آخر صام رمضان الذي جاعله وقضاهن وفطر عن كل يوم عند حنطة (قال الشافعي) والحامل والمرضع إذا أطاقت الصوم ولم تخافا على ولديهما لم تقطرا فإن خافتا على ولديهما أفطرا أو تصدقتا عن كل يوم عند حنطة وصامتا إذا أمتا على ولديهما (قال الشافعي) وإن كانتا لا تقدران على الصوم فهذا مثل المرض أفطرا وقضيا بلا كفارة إنما تكفران بالآثر وإنهما لم تقطرا لأنفسهما إنما أفطرا لغيرهما فذلك فرق بينهما وبين المريض لا بكفر والشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم ويقدر على الكفارة تصدق عن كل يوم عند حنطة خيرا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقاسا على من لم يطق الحج أن يحج عنه غيره وليس عمل غيره عنه عمله نفسه كالميس الكفارة كعمله

قبل أن يطوف بالبيت
لأن رسول الله صلى الله
عليه وسلم تطيب
لحله قبل أن يطوف
بالبيت ويخطب الإمام
بعد الظهر يوم النحر
ويصلي الناس النحر
والري والتجمل لمن
أراد به في يومين بعد
النحر ومن حلق قبل
أن يذبح أو نحر قبل
أن يري أو قدم الأفاضة
على الري أو قدم نسكا
قبل نسك ما يقبل يوم

(١) في نسخة سراج
الدين البلقيني هنا نصه
قال شيخنا شيخ الإسلام
ما ذكره الشافعي هنا
من أن صوم كفارة
الدين متتابع هو أحد
قوله والقول الآخر
أنه لا يجب التتابع في
كفارة الدين وهو المشهور
المعتد في الفتوى اه
كتبه معججه

(قال الشافعي) والخال التي يتولد بها الكثير الصوم أن يكون يجهد الجهد غير المحتمل وكذلك المريض والحامل (قال الشافعي) وإن زاد مرض المريض زيادة مينة أفطر وإن كانت زيادة محتلة لم يفطر والحامل إذا خافت على ولدها أفطرت وكذلك المرضع إذا أضر بلبنها الأضرار اللبن فأما ما كان من ذلك محتملا فلا يفطر صاحبه والصوم قد يزيد عامة العاقل ولكن زيادة محتلة وينتقص بعض اللبن ولكنه نقصان محتمل فإذا تفاحش أفطرتا (قال الشافعي) فكله يتأول إذا لم يطبق الصوم القدية والله أعلم فإن قال قائل فكيف يسقط عنه فرض الصلاة إذا لم يطبقها ولا يسقط فرض الصوم قيل ليس يسقط فرض الصلاة في حال تفعل فيها الصلاة ولكنه يصلي كما يطبق قائما أو قاعدا أو مضطجعا فيكون بعض هذا بدلا من بعض وليس شيء غير الصلاة بدلا من الصلاة ولا الصلاة بدلا من شيء فالصوم لا يجزى فيه إلا كماله ولا يتغير بتغير حال صاحبه ويزال عن روته بالسفر والمرض لأنه لا ينقص فيه كما يكون بعض الصلاة قصر أو بعضها قاعدا وقد يكون بدلا من الطعام في الكفارة ويكون الطعام بدلا منه (قال الشافعي) ومن مرض فلم يصح شيء مات فلا قضاء عليه إنما القضاء إذا صح ثم فطر ومن مات وقد فطر في القضاء أطعمه مكان كل يوم مسكين بدمان طعام (قال الشافعي) ومن نذر أن يصوم سنة صامها أو أفطر الأيام التي نهي عن صومها وهي يوم الفطر والاضحى وأيام منى وقضاها ومن نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلا يصامه وإن قدم فلان وقد مضى من النهار شيئا وكان يوم فطر قضاء وإن قدم ليلا فأحب إلى أن يصوم القدي بالنية لصوم يوم النذر وإن لم يفعل لم أره واجبا (قال الشافعي) ومن نذر أن يصوم يوم الجمعة فوافق يوم فطر أفطر وقضاه ومن نوى أن يصوم يوم الفطر لم يصمه ولم يقضه لأنه ليس له صومه وكذلك لو أن امرأته نذرت أن تصوم أيام بعضها (١) لم تصمه ولم تقضه لأنه ليس لها أن تصومها (قال الربيع) وقد قال الشافعي مرة من نذر صوم يوم يقدم فلان فوافق يوم عيد لم يكن عليه شيء ومن نذر صوم يوم يقدم فيه فلا يقدم في بعض النهار لم يكن عليه شيء (٢)

(٣) وفي اختلاف الحديث في الرجل عوت ولم يجع أو كان عليه نذر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن سعد بن عباد استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن أمي ماتت وعلمنا نذر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أقضه عنها (قال الشافعي) سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقضى فريضة الحج بمنع لا يستعمل على الرحلة وسن أن يقضى نذر الحج ممن نذره وكان فرض الله في الحج على من وجد إليه السبيل وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن السبيل الزاد والمركب وفي هذا نفقة على المال وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتصدق عن الميت ولم يجعل الله من الحج بدلا غير الحج ولم يسم ابن عباس ما كان نذرا سعدا فاحتمل أن يكون نذرا فمهره بقضائه عنها لأن سنه قضاءه عن الميت ولو نذر صدقة كان كذلك والعامة كالج (قال الشافعي) فأما من نذر صام أو صلا ثم مات فإنه يكفر عنه في الصوم ولا يصام عنه ولا يصلي عنه ولا يكفر عنه في الصلاة (قال الشافعي) فإن قال قائل ما الفرق بين الحج والصوم والصلاة قلت قد فرق الله بينهما قال وأنى قلت فرض الله الحج على من وجد إليه سبيلا وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقضى عن الحج ولم يجعل الله ولا رسوله من الحج بدلا غير الحج وفرض الله عز وجل الصوم فقال فمن كان منكم مرضا إلى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فقيل يطيقونه كانوا يطيقونه ثم عجزوا فاعلمهم في كل يوم طعام مسكين وأمر بالصلاة وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تقضى الحائض ولا يقضى عنها ما تركت من الصلاة وقال عوام من المفتن ولا المغلوب على عقله ولم يجعلوا في ترك الصلاة كفارة ولم يذكر في كتاب ولا سنة عن كفارة من صدقة ولا أن يقوم به أحد عن أحد وكان على كل أمرئ لنفسه وكان الصوم والصلاة على المرء لنفسه لا عمل غيره وكان يعمل الحج الرجل اتباعا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبخلاف الصوم والصلاة فإن فيه نفقة من المال =

التمر فلا حرج ولا فدية واحترى ابن النبي صلى الله عليه وسلم ما سئل يومئذ عن شيء قدم أو أخرا قال أفصل ولا حرج ويطوف بالبيت طواف الفرض وهي الأفاضة وقد حل من كل شيء التساوي وغيره ثم يرمي أيام منى الثلاثة في كل يوم إذا زالت الشمس الجمرة الأولى بسبع حصيات والثانية بسبع والثالثة بسبع فإن رمي بحصيتين أو ثلاث في مرة واحدة فهن كواحدة وإن نسي من اليوم الأول شيأ من الرمي رمى في اليوم الثاني وما نسيه في الثاني رماه

(١) قوله لم تصمه ولم تقضه كذا في النسخ بتذكير الضمير أي لم تصم هذا الصوم ولم تقضه وهو ظاهر كرتبه مصححه

(كتاب الاعتكاف)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي والاعتكاف سنة فمن أوجب على نفسه اعتكاف شهر فإليه يدخل في الاعتكاف قبل غروب الشمس ويخرج منه إذا غربت الشمس آخر الشهر (قال) ولا بأس بالاشتراط في الاعتكاف الواجب وذلك أن يقول ان عرض لي عارض كان لي انخروج ولا بأس أن يعتكف ولا ينوي أياما ولا وجوب اعتكاف متى شاء انصرف والاعتكاف في المسجد الجامع أحب لنا وإن اعتكف في غيره من الجمعة إلى الجمعة وإذا أوجب على نفسه اعتكافا في مسجد فأنهم في المسجد اعتكف في موضع منه فإن لم يقدر خرج من الاعتكاف وإذا نوى المسجد رجوع فبني على اعتكافه ويخرج المعتكف لحاجته إلى البول والغائط إلى بيته إن شاء وغيره ولا يعتكف بعد فراغه من حاجته ولا بأس أن يسأل عن المريض إذا دخل منزله ولا بأس أن يشتري ويبيع ويخط ويحاسب العلماء ويخصد بما أحب ما لم يكن انما ولا يفسد الاعتكاف سبب ولا جحدال (قال) ولا يعود المريض ولا يشهد الجنائز إذا كان

== وليس ذلك في صوم ولا صلاة (قال الشافعي) فإن قيل أفروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أحدا أن يصوم عن أحد قيل نروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن قيل فلم تأخذ به قيل حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نذرنا ولم يسعه مع حفظ الزهري ومأول بحال عبيد الله لابن عباس فلما جاء غيره عن رجل عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد الله أنه أن لا يكون محفوفاً فإن قيل أتعرف الذي جاء بهذا الحديث بطل عن ابن عباس قيل نهرى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس أنه قال لا نزيان الزبير من متعة الحج فروى هذا عن ابن عباس أنها متعة النساء وهذا غلط فاحش (قال الشافعي) وليس علينا كبر مؤنة في الحديث الثابت إذا اختلف أهل العلم باختلاف الموصفت ولا مؤنة من أهل العلم بالحديث والنسفة في العلم بالحديث الذي يشبه أن يكون غلطاً والحديث الذي لا يثبت مثله وقد عارض صنفان من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بحال نقص محدثه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة فلا يثبت فسألتني منهم طائفة تبطل الحديث عن هذا الموضع بضربين أحدهما الجهالة بمن لا يثبت حديثه والآخر بان يوجد من الحديث ما يرد فبقولون فإذا حازني واحد منهم جازني كله وصبرتم في معناها قلت أرايت الحكم إذا شهد عنده ثلاثة عدل يعرفه ويحجج يعرفه ورجل يجادل جرحه وعنده ليس بجرح شهادة العدل ورده شهادة المجرور وبقي شهادة المجهول حتى يعرفه بعدل فصيحة أو يجرح فبرده فإن قال بلى قيل (١) فلما رد المجرور والموجود في شهادة القلة والمجهول حاز له أن يرد العدل الذي لا يوجد ذلك في شهادته فإن قيل لا قيل كذلك الحديث لا يختلف وليس بخير لكم خلاف الحديث وطائفة تكلمت بجهالة ولم تعرض أن تترك الجهالة ولم تقبل العلم فقلقت مؤنتها وقالوا قد ردون حديثاً وتأخذون بآخر قلنا رده بما يجيبه رده ونقبله بما يجيبه قبوله كما قلنا في الشهود وكانت فيهم مؤنة وإن غضبت قوم لبه من ردت من حديثه فقالوا هؤلاء يعسرون الله فهاهنا وليس يجوز على الحكم أن يقال هؤلاء ردون شهادة السليبي وإن ردوا شهادة بعضهم بظلمة أو دلالة هي غلط أو وجه يجوز به رد الشهادة

وترجم في اختلاف الحديث (من أصح حنبلي في شهر رمضان) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن عمر الأنصاري عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين عن عائشة أنها رأت رجلاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وأنا أصح ما روي عن رسول الله أنه أمي أصح حنبلي وأنا أريد الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصح حنبلي وأنا أريد الصوم فاعتزل أو صوم ذلك اليوم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع ==

في الثالث (قال) ولا بأس إذا رمى الرءاء الحجر يوم القرآن يصعدوا ويدعوا الميت عنى للتميم ويدعوا الرمي من القدس يوم التحرثم يأتيان من بعد القدر وهو يوم النفر الأول فيرمون لليوم الماضي ثم يعودوا فيستأنفوا يومهم ذلك ويخطب الإمام بعد الظهر يوم الثالث من يوم النحر وهو النفر الأول فيردع الحاج ويعلمهم أن من أراد التحصيل فذلك وبأمرهم أن يجتمعوا بهم بنقوى الله وطائفة واتباع أمره فمن لم يعمل حتى يجنى ربح من القدر إذا

(١) قوله قلما ردت المصروح الخ كذا في الأصل الذي يبدنا وهي عبارة لا تخفى من تحريف فارجع في تحريفها إلى الاستدلال القصيدة كتبه مقصده

اعتكافا واجبا ولا بأس أن يعتكف المؤذن وبصعد المنارة كانت داخله المسجد وأخرجته من مأواه
 الاذان للوأي بالصلوة ولا بأس أن يقضي وأن كانت عند شهادة فقد عي الهاقلة يلزمه أن يحسب فان اجاب
 يقضي الاعتكاف وان كل المعتكف في بيته فلا شيء عليه واذا مرض الذي أوجب على نفسه الاعتكاف
 خرج فاذا رى رجوع فني على ما مضى من اعتكافه فان مكث بعد مرضه شأ من غير عذر استقبل الاعتكاف
 واذا خرج المعتكف لغير حاجة انتقض اعتكافه واذا افطر المعتكف أو طوى استأنف اعتكافه اذا
 كان اعتكافا واجبا بصوم وكذلك المرأة اذا كانت معتكفة (قال) واذا جعل لله عليه شهر او لم يسم
 شهرا بعينه ولم يقل متنا الاعتكاف متى شاء وأحب الى أن يكون متناعا ولا يفسد الاعتكاف من الوطء الا
 ما يوجب الخلع لا فسد فله ولا مباشرة ولا نظرة أنزل أو لم ينزل وكذلك المرأة كان هذا في المسجد أو في غيره
 واذا قال الله على أن اعتكف شهر بالتهارقه أن يعتكف التار دون الليل وكذلك لوقال الله على أن لا أكلم
 فلا شهر بالتهار واذا جعل لله عليه اعتكاف شهر بعينه فذهب الشهر وهو لا يعلم فعله أن يعتكف شهرا

== أما بكر بن عبد الرحمن يقول كنت أنا وأبي عند عمر بن ابن الحكم وهو أمير المدينة فذكره أن أباه مرة
 يقول من أصبح جنبا افطر ذلك اليوم فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبني إلى أم المؤمنين عائشة
 وأم سلفة فساء لها معي ذلك قال أبو بكر فذهب عبد الرحمن وذهب معه حتى دخلنا على عائشة فلم عليها عبد
 الرحمن وقال بأمر المؤمنين أنا كذا عند عمر وان فذكره أن أباه مرة يقول من أصبح جنبا افطر ذلك اليوم
 قالت عائشة ليس قال قال أبو هريرة يا عبد الرحمن أرتعب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قال
 عبد الرحمن لا والله قالت عائشة فأشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان لصبح جنبا من جامع غير
 اجتماع ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلفة فقالت عائشة ذلك فقلت مثل ما قلت عائشة
 فخرجنا حتى جنبنا من وان فقال له عبد الرحمن ما قالتا ف أخبره فقال مروان أقسمت عليك يا أبا محمد لتركن
 دابتي بالباب فلتأتين أباه مرة فخيرته بذلك قال فركب عبد الرحمن وركب معه حتى أتينا أباه مرة فحدث
 عبد الرحمن معه ساعة ثم ذكر ذلك له فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرته بخبر أخبرنا سفيان قال
 حدثنا سي موسى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يدركه الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه (قال الشافعي) فأخبرنا نحن بحديث عائشة وأم سلفة
 زوجي النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روى أبو هريرة عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم لمعان منها أنها
 زوجتها وزوجته أعلم من هذا من رجل إنما يعرف سمعا وخبرا ومنها أن عائشة مقدمة في الحفظ وأن أم سلفة
 حافظة ورواية أنسبن أكثر من رواية واحد ومنها أن الذي روت عن النبي صلى الله عليه وسلم المعروف في
 المعقول والاشبه بالسنة فان قال قائل وما يعرف منه في المعقول قبل اذا كان الجماع والطعام والشراب مباحا
 في الليل قبل الفجر ومجوعا بعد الفجر الى مغيب الشمس فكان الجماع قبل الفجر أمانا كان في الحال التي كان
 فيها مباحا فاذا قيل بلى قيل أفأرأيت الغسل أهو الجماع أم هو شيء وجب بالجماع فان قال قائل هو شيء وجب
 بالجماع قيل وليس في فعله شيء محرم على صائغ في نيل ولا نهار فان قال لا قيل فذلك زعمنا أن الرجل يتم
 صومه لا يمتثل من التهارق فيجب عليه الغسل ويتم صومه لأنه لم يجامع في نهاره وأن وجوب الغسل لا يوجب
 افطارا فان قال قائل فهل رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تشبه هذا قيل نعم إلا لا نعلم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والتبني عن الطب لأمرهم وقد كان تطيب خلا ليل يحرم عباقي عليه لونه وراحمته بعد الأجر لان
 نفس التطيب كان وهو مباح وهذا في أكثر معنى ما يجب عليه الغسل من جماع مقدم قبل يحرم الجماع (قال
 الشافعي) فان قال قائل فان اتى الذي روى خلاف عائشة وأم سلفة قبل والله أعلم فدمع الرجل مثالا
 يسأل عن الرجل جامع ليل وأقام مجامعا بعد الفجر شيئا فمر بان يقضي لأن بعض الجماع كان في الوقت ==

غسرت الشمس
 انقضت أيامي وإن
 تدارك عليه رمضان في
 أيامي ابتداء الأول
 حتى يكمل ثم عاد فابتدأ
 الآخر ولم يجز أن يرى
 باربع عشرة حصاة في
 مقام واحد فان أخر
 ذلك حتى تنقضي أيام
 الري وترك حصاة فعليه
 مد طعام عند النبي صلى
 الله عليه وسلم لمسكين
 وان كانت حصاتين
 فدان لمسكينين وان
 كانت ثلاث حصيات
 فدم وان ترك الميت
 ليله من ليلي متى فعله

سواه وإذا جعل الله عليه اعتكاف شهر فاعتكفه الا يوما فغلبه قضاء ذلك اليوم وإذا اعتكف الرجل اعتكافا واجبا فأخرجه السلطان أو غيره مكرها فلا شيء عليه متى خلا بنيه على اعتكافه وكذلك اذا أخرجه بعد أودين فغلبه فذاخر ج رجع فبني وإذا سكر المعتكف لئلا يؤتمرها أفسد اعتكافه وعليه أن يتبدي إذا كان واجبا وإذا خرج المعتكف لحاجة فلقبه غريمه فلا بأس أن يؤكل به وإذا كان المعتكف الذي عليه الدين يحبس الطالب عن الاعتكاف فاذا خلا رجع فبني وإذا خاف المعتكف من الوالي خرج فاذا أمن بني والاعتكاف الواجب أن يقول لله على "أن اعتكف كذا وكذا والاعتكاف الذي ليس واجب أن يعتكف ولا ينوي شيئا فان قوى المعتكف يوما فدخل نصف النهار في الاعتكاف اعتكف الى مثله وإذا جعل الله عليه اعتكاف يوم دخل قبل الفجر الى غروب الشمس وإذا جعل الله عليه اعتكاف يومين دخل قبل الفجر فاعتكف يوما وليلة ويوما إلا أن يكون نية النهار دون الليل وإذا جعل الله عليه اعتكاف شهر بصوم ثم مات قبل أن يقضيه فإنه يطعم عنه مكان كل يوم مدا فان كان جعل على نفسه وهو مريض مات قبل أن يصح فلا شيء عليه فان كان صح أقل من شهر ثم مات أطعم عنه بعد ما صح من الايام كل يوم مدا (قال الربيع) إذا مات وقد كان عليه أن يعتكف وبصوم أطعم عنه وإذا لم يمكنه فلا شيء عليه ولا بأس أن يعتكف الرجل الليلة وكذلك لا بأس أن يعتكف يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق

مدوان ترك ليلتين فعله
مدان وان ترك ثلاث
ليال قدم والدم شاه ينجها
لما كين الحصرم ولا
رخصة في ترك الميت
عني الاربعة الأبل وأهل
سقاية العباس دون
غيرهم ولا رخصة
فيها الا لمن وفي القيام
عليها منهم وسواهم
استعمل عليها منهم
أوس غيرهم لان النبي
صلى الله عليه وسلم
أرخص لاهل السقاية
من أهزل يشه أن
يبتوا بكه ليلتي مني ويفعل
الصبي في كل أمره

الذي يحرم فيه (قال) فان قال قائل فكيف اذا أمكن هذا على محدث ثقة ثبت حديثه ولم تمت به حجة قبل كاتله يشهد أنه الشاهد في الحكم في المال والدم المباح الفهم ما غيره ما وقد يمكن عليه ما الغلط والكذب ولا يجوز أن يترك الحكم يشهدهما ان كانا عدلين في الظاهر ولو شهد غيرهما بضد شهادتهما لم يستعمل شهادتهما كأن يستعملها اذا انفرد حكم المحدث لا يخالفه غيره كحكم الشاهدين لا يخالفهما غيرهما ويحول حكمه اذا خالفه غيره بما وصفت وتؤخذ من الدلائل على الاحتفاظ من المحدثين بما وصفت بما لا يؤخذ في شهادة الشهود بحال ان كان الاقلية

وترجم في اختلاف الحديث (حجامة الصائم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد الحميد الثقفي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شاذان أوس قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم زمن الفتح فرأى رجلا يحجم ثمان عشرة خلت من شهر رمضان فقال وهو أخذ بيدي أفطر الحاجم والمحجوم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أحجمه بجر ماصا (قال الشافعي) وسامع ابن أوس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح ولم يكن يومئذ محجوما ولم يعصبه محرم قبل حجة الاسلام ذكر ابن عباس حجة النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الاسلام سنة عشر وحدث أفطر الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الاسلام بستين فاذا كانا اثنين فحديث ابن عباس ناسخ وحدث أفطر الحاجم والمحجوم منسوخ (قال الشافعي) واسناد الحديثين معامته وحدث ابن عباس أمثلهما اسنادا فان توفي رجل الحجابة كان أحب إلى احتسابا ولو لا تعرض صومه أن يضعف ففطر وإن أحجمه فلا تفطره الحجابة الا أن يحدث بعدها ما يفطره مما لو لم يحجم ففطره (قال الشافعي) ومع حديث ابن عباس القياس أن ليس الفطر من شيء يخرج من جسد الآن يخرج الصائم من جوفه متقين وأن الرجل قد ينزل غير متلذذ ولا يبطل صومه ويعرف ويتوضأ ويخرج منه الخلاه والريح والبول ويعتدل ويتنور ولا يبطل صومه وإنما الفطر من ادخال البدن أو التلذذ بالجراح أو التثقيب فكون على هذا الخراج شيء من جوفه كما عدا دخاله فيه (قال الشافعي) رحمه الله والذي أحفظ عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وعامة المدنيين أنه لا يفطر أحد بالحجامة.

والاعتكاف يكون بغير صوم فإذا قال الله على أن اعتكف يوم يقدم فلان فقدم فلان في أول النهار وآخره اعتكف ما بقي من النهار وإن قدم وهو مريض أو مجوس فإنه إذا صبح أو خرج من الحبس قضاء وإن قدم ليل فلا شيء عليه وإذا جعل الله عليه اعتكاف شهر سماه فاذا الشهر قدم مضى فلا شيء عليه (قال) وإذا أحرم المعتكف بالجماع وهو معتكف أتم اعتكافه فإن خاف فوات الجماع مضى لجه فإن كان اعتكافه متتابعاً فإذا قدم من الجماع استأنف وإن كان غير متتابع بني والاعتكاف في المسجد الحرام أفضل من الاعتكاف فيما سواه وكذلك مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وكل ما عظم من المساجد وثرائها فهو أفضل والمرأة والعبد والمسافر يعتكفون حيث شاؤوا لأنهم لاجعة عليهم وإذا جعلت المرأة على نفسها اعتكافاً فزوجها منعها منه وكذلك السيد العبد والمدر وأما الولد ممنعه فإذا أذن لهم ثم أراد منهم قبل عام ذلك فلائله وليس لسيد المكاتب منع من الاعتكاف وإذا جعل العبد المعتق نصفه عليه اعتكافاً باماله فإن اعتكف يوماً لم يخدم يوماً حتى يتم اعتكافه وإذا حرم المعتكف فأقام سنين ثم أقابى في الأعي والمقعد في الاعتكاف كالصحیح ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكفة ما بدلهما من الثياب ولا كلاما بدلهما من الطعام وتطيبا بما بدلهما من الطيب ولا بأس أن ينام في المسجد ولا بأس بوضع المائدة في المسجد وغسل السدين في المسجد في الطست ولتؤتى المعتكف فخرج ثم يرجع لم يفسد اعتكافه ولا بأس أن يخرج المعتكف رأسه من المسجد إلى بعض أهله فيغسله فعليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بأس أن ينكح المعتكف نفسه وينكح غيره وإذا مات عن المعتكفة زوجها خرجت وإذا قضت عدها رجعت فبنت وقد قيل ليس لها أن تخرج فإن فعلت ابتدأت والله أعلم

(كتاب الحج)

(باب فرض الحج على من وجب عليه الحج)

أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي بعصر سنة تسع ومائتين قال أخبرنا محمد بن أدريس الشافعي رحمه الله قال أصبى أثبت فرض الحج خاصة في كتاب الله تعالى ثم في سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الله عز وجل الحج في غير موضع من كتابه فحكي أنه قال لا إبراهيم عليه السلام وأذن في الناس بالحج يأتوه رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق وقال تبارك وتعالى لا تحولوا شعائر الله ولا الشجر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام مع ما ذكره الحج (قال الشافعي) والآية التي فيها بيان فرض الحج على من فرض عليه قال الله جل ذكره والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين وقال وأتوا الحج والعمرة لله وهذه الآية موضوعة بتفسيرها في العمرة (قال الشافعي) أخبرنا شفيان بن عيينة عن ابن أبي نعيم عن عكرمة قال المزلت ومن يبيع غير الإسلام ديناً قلن يقبل منه الآية قالت اليهود فتن مسلمون فقال الله تعالى لئيبه فعلمهم فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم حجوا فقالوا لم يكتب علينا أو أن يحجوا قال الله جل ثناؤه ومن كفر فإن الله غني عن العالمين قال عكرمة من كفر من أهل الملل فإن الله غني عن العالمين وما أشبه ما قال عكرمة بما قال والله أعلم لأن هذا كفر بفرض الحج وقد أنزل الله والكفر بآية من كتاب الله كفر (أخبرنا) مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريح قال قال مجاهد في قول الله عز وجل ومن كفر قال هو المانح من غيره وإن جلس لم يرمأ كما كان سعيد بن سالم يذهب إلى أنه كفر بفرض الحج (قال الشافعي) ومن كفر بآية من كتاب الله كان كافراً وهذا إن شاء الله كما حال مجاهد وما قال عكرمة فيه أوضح وإن كان هذا واضحاً (قال الشافعي) فم فرض الحج على كل بالغ مستطيع إليه سبيلاً فإن قال قائل فلم لا يكون غير البالغ إذا وجد إليه سبيلاً من عليه فرض الحج قبل الاستدلال بالكتاب والسنة قال الله جل ذكره وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم يعني الذين أمرهم بالاستدانة

ما يفعل الكبير وما عجز عنه الصبي من الطواف والسعي وحمل وفعل ذلك به وجعل الحصى في يده ليرمي فإن عجز يرمي عنه وليس على الحاج بعد فراغه من الرمي أيام سعى الأوداع البيت فيوقع البيت ثم ينصرف إلى بلدته والأوداع الطواف بالبيت وربع ركعتين بعده فإن لم يطف وانصرف فعليه دم لساكن الحرم وليس على الخائض وداع لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخص لها أن تنفر بلا وداع وإذا أصاب الحرم امرأته الحمرمة فغيب

عليهما الخ (قال) وحسن أن يحصا صغير من لا يعقلان ودون البالغين يعقلان يجردان بالإحرام ويحسبان ما يجنب الكبير فإذا أطاعا فعل شيء أو كانا إذا أمر به علامة عن أنفسهما ما كان فإن لم يكنوا يطيقانه عمل عنهما وسواء في ذلك الصلاة التي تجب بالطواف وغيرها من عمل الخ فان قال قائل أنقصي عنهما المكتوبة قبل لا فان قال فافرق بين المكتوبة وبين الصلاة التي وجبت بالطواف قيل تلك عمل من عمل الخ وجبت به كوجوب الطواف والوقوف به والرمي وليست بفرض على غير ما جفت قنودى تجاؤدى غيرها فان قال قائل فهل من فرق غير هذا قيل نعم الحائض تحج وتعمر فتقصي ركعتي الطواف لاندبها ما لتقصي المكتوبة التي مرت في أيام حيضها (قال) والحق في هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للمرأة أن تحج عن غيره وفي ذلك أن عمله عنه يحجز كما أجبر عمله عن نفسه فمن علم هذا علم أنه مضطر إلى أن يقول لا يبيح من عمل الخ عنه شيئا فلو جاز أن يبيح من عمل الخ صلاة جاز أن يبيح طواف ورعى ووقوف ولكنه باق على الإكمال عن عمل عنه كما كان على المعمول عنه أن باق على الإكمال عن نفسه (قال) ولا أعلم أحدا ممن سمعت منه في هذا أشأ خالف فيه ما وصفت وقد حكى في عن قائل أنه قال يعمل عن غير الصلاة وأصل قول القائل هذا أنه لا يبيح أحد عن أحد إلا في بعض الأحوال دون بعض فكيف جاز أن يأمر بالتحج في حال لم يأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فيه ويتركها حيث أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم وكيف إذا ترك أصل قوله في حال يحج المرفوعا عن غيره أو يعمل فيها شيئا من عمل الخ عن غيره لم يجعل الصلاة التي تجب بالتحج ما أمر به في غير الصلاة فان قال قائل فما الحق أن للصبي يحاول يكتب عليه فرضه قيل إن الله يفضل نعمته أناب الناس على الأعمال أصغافها ومن على المؤمنين بأن الحق بهم خير باتهم وفرض عليهم أعمالهم فقال ألقنا بهم خير باتهم وما ألتناهم من علمهم من شيء فلبسناهم على الثراري بأدخالهم جنه بته لا عمل كان أن من عليهم بأن يكتب لهم عمل البر في الخ لوان لم يجب عليهم من ذلك المعنى فان قال قائل ما دل على ما وصفت فقد ساءت الأحاديث في أطفال المسلمين أنهم يدخلون الجنة فأخذه فيهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن عيسى عن كريب عن مولى ابن عباس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قفل فلما كان بالروحاء أتى ركبنا فسلم عليهم فقال من القوم فقالوا مسلمون فن القوم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فرغت إليه امرأته صبيها لهما من محبة فقالت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم ولك أجر أخبرنا مالك عن إبراهيم بن عبدة عن كريب عن مولى ابن عباس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بأمرأته وهي في محبتها فقبل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذت بعض دمى كان معها فقالت ألهذا حج قال نعم ولك أجر (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السفر قال قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أيها الناس أسعوا في ما تقولون وافهموا ما أقول لكم إيعا ملوك حجه أهله فمات قبل أن يعق فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحج وإيعا غلام حجه أهله فمات قبل أن يدرك فقد قضى عنه حجه وإن بلغ فليحج أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال وتقصي حجة العبد عنه حتى يعق فانذاعت وجبت عليه من غير أن تكون واجبة عليه (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء في العبدان شاء الله ومن لم يبلغ وقد بين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هكذا وقوله فانذاعت فليحج يدل على أنه لو أجزأت عنه حجة الإسلام لم يأمر به أن يحج إذا عتق ويدل على أنه لا يراهوا واجبة عليه في عبوديته وذلك أنه وغيره من أهل الإسلام لا يرون فرض الحج على أحد الأمر لأن الله عز وجل يقول ولعلي الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فذكره ولم يرد ذكره مرة أخرى (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وسعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء أ رأيت أن حج العبيد يلقوا بأذن له سيده يحج لأجر نفسه ولا حجه أهله بخدمة قال سمعنا أنه إذا عتق حج لا بد أخبرنا مسلم وسعيد بن ابن جريج عن ابن طاوس أن أباة كان يقول تقضي حجة الصغير عنه حتى يعقل فإذا عقل وجبت عليه حجة لا بد منها والعبد كذلك أيضا (قالا) وأخبرنا ابن جريج أن قولهم

ولهدي الأكمة أو منى
والصوم حيث شاء لانه
لأنه لا يهل الحرم
في الصوم ومن وطئ
أهله بعد رمي الجمار
فعله بدنة ويتم حجه
(قال المزني) قرأت
عليه هذه المسئلة قلت
أن أن لم تكن البدنة
اجماعا أو أصلا فالقباس
شأنه لا نهدي عندي
(قال الشافعي) ومن
أسسد العمرة ففعله
القضاء من المقات الذي
أشد أهله فان قبل
فقد أمر النبي صلى الله
عليه وسلم عائشة
أن تقضي العمرة من
التعمير فليس كما قال أبا

بهذا عن ابن عباس (قال الشافعي) وقولهم إذا عقل الصبي إذا احتلم والله أعلم وروى عن عوفى الصبي والمملوك مثل معنى هذا القول فيجتمع المملوك وغير البالغين والعبد في هذا المعنى وينفران فيما أصاب كل واحد منهما في حجه

(الاذن للعبد) قال الشافعي إذا أذن الرجل لعبد بالجماع فحرم فليس له منه أن يتم على إحرامه وله بيعه وليس له متاعه منعه أن يتم على إحرامه ولتباعه الخ إذا كان لم يعلم بإحرامه لأنه يحول بينه وبين حبسه لمنفعته إلى أن ينقض إحرامه وكذلك الأمة وكذلك الصبيان إذا أذن لهما أو هما فأحرما لم يكن له حبسهما (قال) ولو أصاب العبد امرأة فمطل حجه لم يكن لسيد حبه وذلك لأنه مأمور بأن يعصى في حجه فأسد مضيه في حجه صحيح ولو أذن له في الجماع فحرم فمضيه مرض لم يكن له حبسه إذا صاع عن أن يحل بطواف وإن أذن له في حجه فلم يحرم كان له منعه ما لم يحرم (قال) وإن أذن له أن يتمتع أو يقرن فأعطاهما للثقة أو القرآن لم يحجز عنه لأن العبد لا يملك شيئا فإذا ملكه شيئا فأعنا ملكه السيد فلا يحجز عنه ما لا يكون له مال كالحال وعليه فيما لزمه الصوم ما كان مملوكا فإن لم يصم حتى عتق ووجد فيه ما قولنا أحدهما أن يكفر بكثرة الحر الواحد والثاني لا يكفر إلا الصوم لأنه لم يكن له ولا عليه في الوقت الذي أصاب فيه شيء إلا الصوم ولو أذن له في الجماع فأفسده كان على سيده أن يدفعه يتم عليه ولم يكن له على سيده أن يدفعه بقضيه فإن قضاء أجزاءه من القضاء وعليه إذا عتق حجة الإسلام ولو لم يذن للعبد سيده بالجماع فحرم به كان أحب إلى أن يدفعه بتمه فإن لم يفعل فله حبسه وفيما قولنا أحدهما أن عليه إذا حبسه سيده عن إتمام حجه شاة يقومها دراهم ثم يقوم الدرهم طعاما ثم يصوم عن كل مديوم ما تم يحل والقول الثاني يحل ولا شيء عليه حتى يعتق فيكون عليه شاة ولو أذن السيد لعبد فمتع فبات العبد أخيرا سيده عن ابن جريح عن عطاء قال إذا أذنت لعبدك فمتع فبات فأعمر عنه فإن قال قائل فهل يجوز أن يفرق بين ما يحجز العبد حيا من إعطائه سيده عنه وما يحجز به متنافعه أما ما أعطاه حيا فلا يكون له إخراجهم من ملكه عنه حيا حتى يكون المعطى عنه مال كاله والعبد لا يكون ماله كاله وهكذا ما أعطى عن الحر إزاره أو وهبه للحر فأعطاه الحر عن نفسه قد ملك الحرفي الحلال ولو أعطى عن حر بدموته أو عبد لم يكن المولى يملكه شيئا أبدا ألا ترى أن من وهب لهم أو أرض أو أصدق عليهم لم يحجز وإنما أجزأ أن يصدق عنهم بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر سعدا أن يتصدق عن أمه ولولا ذلك لما جاز ما وصفت لك

(باب كيف الاستطاعة إلى الجماع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الاستطاعة وجهان أحدهما أن يكون الرجل مستطيعا بدينه واجدا من ماله ما يبلغه الجماع فيكون استطاعته تامة ويكون عليه فرض الجماع لا يحجز به ما كان بهذا الحال الآن يؤده عن نفسه والاستطاعة الثانية أن يكون مضنوا في دينه لا بقدر أن شئت على مركب فيجى على المركب يحال وهو قادر على من يطعمه إذا أمره أن يصح عنه بطاعته أو أقاد على مال يحمد من ينشأ حره ببعضه فيجى عنه فيكون هذا من لزمته فرضة الجماع كقادر ومعروف في لسان العرب أن الاستطاعة تكون بالبدن وعن يقوم مقام البدن وذلك أن الرجل يقول أنا مستطيع لأن أبني داري يعني بيده ويعني بأن يأمر من ينشأه بإجارته أو ينطوع بيناتها وكذلك مستطيع لأن أخيط ثوبي وغير ذلك مما يعمل هو بنفسه ويعلمه له غيره فإن قال قائل الجماع على البدن وأنت تقول في الإعمال على الأبدان أنما يؤد بها عملها بنفسه مثل الصلاة والصيام فمضى المرم فأعنا فإن لم يقدر على جالس أو مضطجعا ولا يصلي عنه غيره وإن لم يقدر على الصوم قضاء إذا قدر أو كفرو لم يصم عنه غيره وأجزأ عنه قيل له إن شاء الله تعالى الشرائع تجتمع في معنى ونفترق في غيرهما ففرق الله به عز وجل بينا في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وأما اجتماع عليه عوام المسلمين الذين لم يكن

كانت قارنا وكان عرتها
شاة استحسنه فأمرها
الذي صلى الله عليه وسلم
به إلا أن عرتها كانت
قضاء لقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم لها
طوافك بكفيلك
حجك وعمرتك (قال
الشافعي) ومن أدرك
عرفة قبل الفجر من
يوم النحر فقد أدرك الجماع
واحتج في ذلك بقول
النبي صلى الله عليه وسلم
من أدرك عرفة قبل
الفجر من يوم النحر فقد
أدرك الجماع (قال) ومن
فاته ذلك فاته الجماع فأمره
أن يحل بطواف وسعي
وحلق (قال) وإن حل

فهم أن يجهاوا أحكام الله تعالى فإن قال قائل على ما وصفت من كتاب الله تعالى أو سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له إن شاء الله أخبرنا سفيان قال سمعت الزهري يحدث عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن امرأته من خثعم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستسكن على راحته فهل ترى أن أجمع عنه فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم نعم قال سفيان هكذا حدثته عن الزهري وأخبرني عمرو بن دينار عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد فقالت يا رسول الله فهل ينفعه ذلك فقال نعم كلو كان عليه دين ففضضته نفعه فكان فيما حفظ سفيان عن الزهري ما بين أن أباهذا أدركته فريضة الحج ولا يستطيع أن يستسكن على راحته أن جاز الغيرة ما يحج عنه ولداً وغيره وأن لغيره أن يؤدي عنه فريضة أن كان عليه في الحج إذا كان غير مطيق لتأديته بدنه فالفرض لازم ولو لم يلزمه لقال لاه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فريضة على أبلك إذا كان أماً أسلم ولا يستطيع أن يستسكن على الرحلة إن شاء الله تعالى ولقال لا يحج أحد عن أحد إنما يعمل المرء عن نفسه ثم بين سفيان عن عمرو عن الزهري في الحديث ما لم يدع بعد في قلب من ليس بالنهيم شيئاً فقال في الحديث فقالت له أنفعه ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم كلو كان على أبلك دين ففضضته نفعه وتأدية الدين عن عليه حياً وميتاً فرض من الله عز وجل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وفي إجماع المسلمين فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن تأديتها عنه فريضة الحج نافسة له كإتفقه تأديتها عنه ديناً لو كان عليه ومنفعته إخراجها من المأثم وإيجاب أجر تأديته الفرض له كما يكون ذلك في الدين ولا شيء أولى أن يجمع بينهما ما جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه ونحن نجتمع بالقياس بين ما أشبه في وجهه وإن خالفه في وجه غيره إذا لم يكن شيئاً أشد جماعه منه فبرى أن الجملة تزييه العلماء فإذا جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين شيئين فالأقرب أن يجمع بين ما جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وفيه فرق آخر أن العاقل للصلاة لا تسقط عنه حتى يصلها سالماً لم يقدر على القيام أو مضطجعاً أو موصلاً كما قدر وأن الصوم لم يقدر عليه قضاءه فإن لم يقدر على قضاء كفر والفرض على الأبدان أن يجمع في أنه لازم في حال ثم يختلف عما خالف الله عز وجل بينه ورسوله صلى الله عليه وسلم لم يفرق بينه عما يفرقه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض من هودنهم فالذي يخالفنا ولا يجيز أن يحج أحد عن أحد يزعم أن من نسي فتركه في صلاة لم يفسد عليه صلاته ومن نسي فأكل في شهر رمضان فسد صومه ويزعم أن من جامع في الحج أهدي ومن جامع في شهر رمضان تصدق ومن جامع في الصلاة فلا شيء عليه ويفرق بين الفرائض فيما لا يحصى كثرة وعلمته في الفرق بينها خبر وإجماع فإذا كانت هذه علمته فلم يردهم إلى الذي أخذ به قال الشافعي أخبرنا مالاً عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما قال كان الفضل ابن عباس رديف النبي صلى الله عليه وسلم فبناه امرأته من خثعم تستقته فجعل الفضل ينظر إليها وتنتظر إليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشئ الآخر فقالت يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأج عنه فقال نعم وذلك في حجة الوداع (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج قال قال ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس عن الفضل بن عباس أن امرأته من خثعم قالت يا رسول الله إن أبي أدركته فريضة الله عليه في الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره فقال حجني عنه (قال الشافعي) أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عداة الرجن بن الحرث المخزومي عن زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكل مني منحر ثم جاءته طهرأمة من خثعم فقالت يا رسول الله إن أبي شيخ كبير قد (١) أفند وأدركته فريضة الله على عباده في الحج ولا يستطيع أداءها فهل يحج عنه أن أودها

بعمل عرة فليس أن
حجه صار عرة وكيف
يصير عرة وقد استدأ
بها (قال المزني) إذا
كان عليه عنده عمل حج
لم يحج بحجه إلى عرة
فقياس قوله أن يأتي
بها في الحج وهو الميت عن
والرعي جامع الطواف
والسعي وتناول قول عمر
أفعل ما يفعل المعتمر
إنما أراد أن الطواف
والسعي من عمل الحج
لا أنها عسرة (قال
الشافعي) ولا يدخل مكة
الإحرام في حج أو عسرة
لبايتها جميع البلدان
الآن من أصحابنا من
رخص المظالم ومن

(١) أفند بالبناء للفاعل
أي ضعف رأيه ونحرف
من المرض أو الكبر وكذا
في كتب اللغة كتبه معجزة

عنه فقال نعم (قال الشافعي) وفي حديث علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم بيان أن عليه أداءها أن قدر وإن لم يقدر (١) أداءه عنه فأدواها بإياديه بحزبه والأداء لا يكون إلا للمسلم (قال الشافعي) أخبرنا سعد بن سالم عن حنظلة بن أبي سفيان قال سمعت طابوا يقول أنت النبي صلى الله عليه وسلم امرأه فقالت إن أي مات وعليها حجة فقال يحيى عن أمك أخبرنا مسلم بن ابن جريح عن عطاء قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول ليلك عن فلان فقال إن كنت سمعت حجتك فليكن عليه ولا فاجعك وروى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال الشيخ كثير لم يحجج أن شئت فبهز رجلا يحجج عنك (قال الشافعي) ولو جهز من هو بهذه الحال رجلا فحجج عنه ثم أتته حال بقدرتها على المركب والعج وبعثه أن يحجج لم تجز تلك الحجة عنه وكان عليه أن يحجج عن نفسه فإن لم يفعل حتى مات أو صار إلى حال لا يقدر فيها على الحج وجب عليه أن يبعث من يحجج عنه إذا بلغ تلك الحال أو مات لأنه انما يجزى عنه حج غيره بعد أن لا يجد السبيل فإذا وجدها وجب عليه الحج وكان بمن فرض عليه بيده أن يحجج عن نفسه إذا بلغ تلك الحال وما أوجب على نفسه من حج في ذروته ورهقه ومثل حجة الإسلام وعمرته يلزمه أن يحجج عن نفسه ويحججه عنه غيره إذا جاز أن يحجج عنه حجة الإسلام وعمرته جاز ذلك فيما أوجب على نفسه

(باب الخلاف في الحج عن الميت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا أعلم أحد أنسب إلى علم بلد يعرف أهله بالعلم خالفنا في أن يحجج عن الميت إذا مات الحجة الواجبة عنه إلا بعض من أدركنا بالمدينة وأعلام أهل المدينة والأكر من ما ضيقتهم تأمر به مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمر على بن أبي طالب وابن عباس به وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب وربيعة والذي قال لا يحجج أحد عن أحد قاله وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ثلاثة وجوه سوى ما روى الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير روايته أنه أمر بعض من سأله أن يحجج عن غيره ثم ترك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم واحتج به بعض من قال بقوله بأن ابن عمر قال لا يحجج أحد عن أحد وهو روى عن ابن عمر ثلاثة وستين حديثا يخالف ابن عمر فيها منها ما يدعيه لما جاءه عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ما يدعيه لما جاءه عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ما يدعيه لقول رجل من التابعين ومنها ما يدعيه لآي نفسه فكيف جاز لأحد نسب نفسه إلى علم أن يحل قول ابن عمر عنده في هذا المحل ثم يجعله حجة على السنة ولا يجعله حجة على قول نفسه وكان من حجة من قال بهذا القول أن قال كيف يجوز أن يعمل رجل عن غيره وليس في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا اتباعها بفرض الله عز وجل كيف والمسئلة في شيء قد ثبتت فيه السنة ما لا يسمع العلم والله أعلم ولو جاز هذا لأحد جاز عليه مثله فقد ثبت الذي قاله الرسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء ما ضعف من أسناد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعض الناس أن يحجج عن بعض وله في هذا احتمالان كثير منها القطع في ربع دينار ومنها بيع العرايا ومنها التي هي عن بيع العلم بالمدون وأضعاف هذه السنن فكيف جاز له على من خالفه أن يثبت الاضعاف وروى غيره الأقوى وكيف جاز له أن يقول بالقسامة وهي يختلف فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأكثرا الخلق يخالفه فيها وأعطى فيها بيمان المدعين الدم وعظيم المال وهو لا يعطى بها رجلا ولا درهما ولا أقل من المال في غيرها فان قال ليس في السنة قياس ولا عرض على العقل فحديث حج الرجل عن غيره أثبت من جميع ما ذكرنا وأخرى أن لا يبعد عن العقل بعد ما وصفت من القسامة وغيرها ثم عاذا فقال عما عاب من حج المرء عن غيره محبت لو تركه كان أجوز له وتركه محبت لا يجوز تركه فقال إذا أوصى الرجل أن يحجج عنه حجته من ماله وأصل مذهبه أن لا يحجج أحد عن أحد كما لا يصلي أحد عن أحد وقد سألت بعض من يذهب بمذهبه فقلت أريدت لو أوصى الرجل أن يصلي أو يصام عنه بأجرة أو نفقة غير أجرة أو تطوع أو يصام

يدخله لمنافع أهله أو كسب نفسه (قال الشافعي) ولعل خطابهم عيب ومن دخلها بغير إجماع فلا قضاء عليه

(باب من لم يدرك عرفه)

(قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه قال ومن لم يدرك عرفه قبل الفجر فقد فاته الحج فليأت البيت وايطفئه ويسع بين الصفا والمروة ثم ليصل أو يقصر إن شاء وإن كان معه هدى فليشعره قبل أن يحلق

(١) أداءه عنه كذا في الشيخ وانظر أين الأفعال وحرر كتبه مصححه

أرسلني عنه قال لا الوصية باطله فقلت له فإذا كان أعيا بطل الحج لانه كالصوم والصلوة فكيف أحاز أن
يخرج المرء عن غيره عمله ولم يطل الوصية فيه كما بطلها قال أحازها الناس قلت فالتاس الذين أحازوها أحازوا
أن يخرج الرجل عن الرجل إذا أفندوا ن مات بكل حال وأنت تخرجها على ما أحازوها عليه مما جاءت به السنة
ولم تطلها ابطال الوصية بالصوم والصلوة فلم يكن عنده فيها سنة ولا أثر ولا قياس ولا معقول بل كان عنده
خلاف هذا كله وخلاف ما احتج به عن ابن عمر فاعلمته اذ قال لا يخرج أحد عن أحد استقام عليه ولا مراً بالحج
في الحال التي أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أحمله وعامة الفقهاء وما علمت من رد الأحداث من
أهل الكلام تركوا من الحج علينا إلى شيء تركهم إلى ابطال من أبطل من أصحابنا أن يخرج المرء عن الآخر
حيث أبطلها أو أشاء قدر كهان السنن ولا شغب فيه شغبه في هذا فقلنا البعض من قال ذلك لنا منه ههنا
في الترويح إلى الحج هذا مذهب من لا علم له أو من له علم بلا نفع فقال وكيف قالت أ رأيت ما تروى عنه إليه
من هذا أو هو قول أحد بلزم قوله فانت تكبر خلافه أو قول آدمي قد يدخل عليه ما يدخل على آدميين من
الخطأ قال بل قول من يدخل عليه الخطأ قلنا فتركه بان يخرج المرء عن غيره حيث تركه مرغوب عنه غير
مقبول منه عندنا قال فهم من أهلنا حيث كنتم قلنا وما زعنا أن أحد من أهل زماننا واجتنبنا من يرى أن
يفضل ولاهم لكل الناس وما يخرج منصف على امرئ يقول غيره أعيا يخرج على المرء يقول نفسه

(باب الحال التي يجب فيها الحج) قال الشافعي رحمه الله ما أحب لأحد ترك الحج ما شأنا إذا قدر عليه ولم
يقدر على تركه رجل أو امرأة والرجل فيه أقل عذراً من المرأة ولا يبين لنا أن أوجب عليه لاني لم أحفظ
عن أحد من المفتين أنه أوجب على أحد أن يخرج ما شأنا وقد روي أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
تدل على أن لا يجب الشيء على أحد إلى الجوان أطلقه غير أن منهم منقطعة ومنها ما يجمع أهل العلم بالحديث
من تشبهته (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن إبراهيم بن يزيد عن محمد بن عباد بن حفص قال قلنا
إلى عبد الله بن عمر فسمعته يقول سألت رجلاً رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما الحاج فقال الشئ النقل
فقال آخر فقال يا رسول الله أي الحج أفضل قال الحج والخرج فقال آخر فقال يا رسول الله ما السبيل فقال زاد
وراحله (قال) وروي عن شريك بن أبي نجر عن سبيع أنس بن مالك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال السبيل الزاد والراحلة

(باب الاستسلاف للحج) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن سفیان
الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سأله عن
الرجل لم يخرج استقرض الحج قال لا (قال الشافعي) ومن لم يكن في ماله سعة يخرج ما من غير أن يستقرض
فهو لا يجد السبيل ولكن إن كان ذا عرض كثير فعله أن يسع بعض عرضه أو الاستدانة فيه حتى يخرج فان
كان له سكن وخادم وقوت أهل به بقدر ما يرجع من الحج أن سلم فعله الحج وإن كان له قوت أهل أو ما ركب به
لم يجمعهم ما ففوت أهل الزم من الحج عندى والله أعلم ولا يجب عليه الحج حتى يضع لاهله وقوتهم في قدر غيبته
ولو أجز رجل نفسه من رجل يخدمه ثم أهل بالحج جمع أجرأت عن من حجة الاسلام وذلك أنه لم ينقص من عمل
الحج إلا جازة شئ إذا جاء بالحج كله ولا يحرم عليه أن يقوم بأمر غيره بغير أن ينقص من عمل أحداً كما يقوم
بأمر نفسه إذا جاء على عمله وكما يتطوع فيخدم غيره ثواب أو لغير ثواب أخبرنا مسلم وسعيد بن جريح عن
عطاء عن ابن عباس أن رجلاً سأله فقال أواجه نفسي من هؤلاء القوم فأنسك معهم المناكس إلى آخر فقال ابن
عباس نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب ولو حج رجل في جلاله غير مؤتمنة أجرأت
عنه حجة الاسلام وقد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم نفر كلهم فقسم بين عوامهم غنسان ماله فذهبوا
عما وجب عليهم وأجزأت عنهم وذلك أنهم ملكوا ما أعطاهم من الغنم فذهبوا ما ملكوا ومن كفاه غير مؤتمنة
أجزأت عنه مطوعاً أو باجراً لم ينقص حجة إذا أتى على عمله من الحج وما يحله أن يأخذ الأجر ويقل الصلاة

ويرجع إلى أهله فإذا
أدرك الحج قابلاً لم يخرج
ولم يدور وروى عن عمر أنه
قال لا يأتى أرباب الانصار
وقد فاته الحج اصنع
ما يصنع المغتر ثم قد
حلت فإذا أدركت الحج
قابلاً فاحج وأهد
ما استيسر من الهدى
وقال عمر رضي الله عنه
أيضاً للهاجرين الأسود
مثل معنى ذلك وزاد
فان لم تجد هدداً فصيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجعت (قال الشافعي)
في هذا كله تأخذ (قال)
وفي حديث عمر دلالة أنه
استعمل أبا أيوب على
المغتر لأن أحراره صار
عمره

غنيا كان أو فقيرا الصلاة لا تحرم على أحد من الناس اغتسالهم الصدقة على بعض الناس وليس عليه إذا لم يجد مراكبا أن يسأل ولا يؤجر نفسه وإنما السبيل الذي يوجب الحج أن يعبد المؤنة والمركب من شيء كان عليه قبل الحج أو في وقته

(باب حج المرأة والعبد) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كان فتيما ورعى النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن السبيل الزاد والراحلة وكانت المرأة تجدهما وكانت مع ثقة من النساء في طريق ما هو له أمانة فهي عن عليه الحج عندي والله أعلم وإن لم يكن معها ذو محرم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشتر فيها يوجب الحج إلا الزاد والراحلة وإن لم تكن مع حرة مسلمة ثقة من النساء فصاعدت من الحج مع رجال لا امرأة معهم ولا محرم لهم منهم وقد بلغنا عن عائشة وابن عروان الزبير مثل قولنا في أن تسافر المرأة للحج وإن لم يكن معها محرم أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال سئل عطاء عن امرأة ليس معها ذو محرم ولا زوج معها ولكن معها ولا ذو مؤنة ولا بيت لها ولا مالها وحفظها ورفعها قال نعم فتحج (قال الشافعي) فإن قال قائل فهل من شيء يشبهه غير ما ذكرنا قل نعم ما لا يخالفناه أحد علمه من أن المرأة يلزمها الحق وتثبت عليها الدعوى ببلد لا فاقدا به فيجب على ذلك البلد دل الدعوى تبطل عنها أو تأتي بخبر من حق لو ثبت عليها سيرة أيام مع غزيرة محرم إذا كانت معها امرأة وأن الله تعالى قال في المعتدات ولا يخرجن إلا بأئمن بفاحشة مبينة

فقبل يقام عليها الحد فإذا كان هذا هكذا فقد بين الله عز وجل أنه لم ينعها الخروج من حق زوجها وإن لم يكن هكذا وكان خروجها فاحشة فهي بالمعصية بالخروج إلى غير حق الزم فإن قال قائل ما دل على هذا قل لم يختلف الناس على أنه أن المعتدة تخرج من بيتها لأقامة الحد عليها وكل حق زوجها والسنة تدل على أنها تخرج من بيتها للنداء كما أخرج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس فإذا كان الكتاب ثم السنة يدلان معا والاجماع في موضع على أن المرأة في الحال التي هي ممنوعة فيها من خروج إلى سفر أو خروج من بيتها في الغدا اغتسل على أنم بالمنوعة ما لا يلزمها ولا يكون سبيلها إلى بلدها ما لا يلزمها فالحج لازم وهي مستطاعة بالمال والبدن ومعها امرأة فأكثرت فقة فإذا بلغت المرأة الحيض أو استكملت خمس عشرة سنة ولا مال لها تطبق به الحج بغير أهوا ولا ولي أو لا زوج المرأة على أن يعطيها من ماله ما يحجبها به (قال) ولو أراد رجل الحج ماشيا وكان ممن يطبق ذلك لم يكن لاسيه ولا وليه منعه من ذلك (قال) ولو أرادت المرأة الحج ماشية كان لوليها منعه من المشي فيها لا يلزمها (قال) وإذا بلغت المرأة قادمة بنفسها وماله على الحج فأراد وليها منعه من الحج وأراد زوجها منعه منعه ما لم تهل بالحج لأنه فرض بغير وقت إلا في العمر كله فإن أهلت بالحج باذنه لم يكن له منعها وإن أهلت بغير إذنه ففيها قولان أحدهما أن عليه تخليتها ومن قال هذا القول لزمه عندي أن يقول لو طوعت فأهلت بالحج أن عليه تخليتها من قبل أن من دخل في الحج من قدر عليه لم يكن له الخروج منه ولزمه غيرهما إذا تنظت بصوم لم يكن له منعها ولزمه عندي في قوله أن يقول ذلك في الاعتكاف والصلاة والقول الثاني أن تكون كمن أحصر فتذبح وتقص وتخل ويكون ذلك زوجها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم ومسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في المرأة تهل بالحج فيمنعها زوجها عن غزاة المحصر (قال الشافعي) وأحب لزوجهما أن لا يمنعها فإن كان واجبا عليه أن لا يمنعها كان قد أدى ما عليه وإن لم تركه أياها أداء الواجب وإن كان تطوعا أجز عليه إن شاء الله تعالى

(الخلافا في هذا الباب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذهب بعض أهل الكلام إلى معنى سأصاف ما كتبي به ومن قال قوله فزعم أن فرض الحج على المستطيع إذا زعم في وقت يمكنه أن يحج فيه فتركه في أول ما يمكنه كان آتيا بتركه وكان بمن تركه الصلاة وهو بقدر على صلاتها حتى ذهب الوقت وكان اغتيا بتركه بوجه بعد أول سنته من مقدرة عليه

(باب الصبي إذا بلغ والعبد إذا اعتق والذي إذا أسلم وقد أحرما)

(قال الشافعي) وإذا بلغ غلام أو أعتق عبد أو أسلم ذي وقد أحرما ثم وافوا عرفة قبل طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدركا الحج وعليهم دم (وقال) في موضع آخر أنه لا يبينه أن الفلام والعبد على ما في ذلك دم وأوجه على الكافر لأن إحرامه قبل عرفة وهو كافر ليس بأحرما

قضاء كما تكون الصلاة بعد ذهاب الوقت قضاء ثم أعطانا بعضهم ذلك في الصلاة إذا دخل وقتها الأول فتركها
 (١) فإن صلاها في الوقت وفيما نذرين صوم أو وجب عليه بكفارة أو قضاء فقال فيه كل شيء أمكنه فأنه
 فهو عاص بتأخير ثم قال في المرأة يجب أن يهاجر زوجها إلى تركها هذا المعنى وقاله معه غيره من يفتي ولا
 أعرف فيه حجة إلا ما وصفت من مذهب بعض أهل الكلام (قال الشافعي) وقال في نفر منهم نسألك
 من أين قلت في الحج المرأة أن يؤخره وقد أمكنه أن يتركها ذلك جازاً ما قلت في المرأة قلت استدلالاً مع كتاب الله
 عز وجل بالحجة اللازمة قالوا فإذا تركها قلت نعم تركت فريضة الحج بعد الهجرة وأمر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بأبكر على الحاج وتختلف هو عن الحج بالمدينة بعد منصرفه من تبوك لا يحار بأول ما شغل ولا تختلف أكثر
 المسلمين قادرين على الحج وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان هذا كما تقولون لم يتخلف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن فرض عليه لأنه لم يصل إلى الحج بعد فرض الحج إلا في حجة الإسلام التي يقال لها حجة الوداع
 ولم يدع مسألاً يتخلف عن فرض الله تعالى عليه وهو قادر عليه ومعهم أوفى كلهم قادر عليه لم يحج بعد فريضة
 الحج وصلى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في وقتين وقال ما بين هذين وقت وقد أتمت النبي صلى الله عليه وسلم
 بالعبادة حتى نام الصبيان والنساء ولو كان كما تصفون صلاها حين غاب الشفق وقالت عائشة رضي الله تعالى
 عنها إن كان ليكون علي الصوم من شهر رمضان فما أقدر على أن أقضيه حتى شعبان وروى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قال لا يحل لأمرأة أن تصوم وما وزوجها شاهد إلا بذنه (قال الشافعي) فقال في بعضهم فصف
 لي وقت الحج فقلت الحج ما بين أن يجب على من وجب عليه إلى أن يموت أو يقضيه فإذا مات علمنا أن وقته قد
 ذهب قال ما دلالة ذلك على ذلك قلت ما وصفت من تأخير النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه وكثير من معه وقد
 أمكنهم الحج قال فيكون فائتاً قلت إذا مات قبل أن يؤدبها أو تبلغ ما لا يقدر على أدائه من الانفاذ قال
 فهل يقضي عنه قلت نعم قال أفتؤجدي مثل هذا قلت نعم يكون عليه الصوم في كل ما عدا شهر رمضان
 فإذا مات قبل أن يؤدبه وقد أمكنه كفر عنه لأنه كان قد أمكنه فتركه وإن مات قبل أن يمكثه لم يكفر عنه لأنه
 لم يمكثه أن يتركه قال أفرايت الصلاة قلت موافقة لهذا في معنى مخالفة له في آخر قال وما المعنى الذي
 توافقه فيه قلت إن الصلاة وقتين أول وآخر فإن أخرها عن الوقت الأول كان غير مفترط حتى يخرج الوقت
 الآخر فإذا خرج الوقت قبل أن يصلي كان آثماً تركه ذلك وقد أمكنه غيره أنه لا يصلي أحد عن أحد قال
 وكيف خالف بينهما قلت ما خالف الله ثم رسوله بينهما ألا ترى أن الحائض تقضي صوماً ولا تقضي صلاة ولا
 تصلي ويحج وأن من أفسد صلاته بجماع أعاد بلا كفارة في شيء منها وأن من أفسد صومه بجماع كفر وأعاد
 وأن من أفسد حجه بجماع كفر غير كفارة الصيام أعاد قال قد أرى افتراقهما فذكره (قال الشافعي) فإن
 قال قائل فكيف لم ينقل في المرأة هل بالحج فجمعها ولها به لا حج عليها ولادم لم يكن لها ذلك وتقول ذلك في
 المملوك قلت إنما أقول لا حج عليها ولادم على من كان لا يجوز له بحال أن يكون محرماً في الوقت الذي يحرم
 فيه والأحرام لا يهين جاز (٢) بأحوال أو حالاً ليسا متوعين منه بالوقت الذي أحرم فيه إنما كانا متوعين منه
 بأن البعض الأدميين علمهم المنع ولو خلاهما كان أحراماً صحتا عنهما معا فإن قال فكيف قلت لهما بقا الدم
 في موضعهما قلت نحر النبي صلى الله عليه وسلم بالحديدة في الحلق إذا أحصر فإن قال ونشبه هذا المحصر قيل
 لا أحسب شيئاً أولى أن يقاس عليه من المحصر وهو في بعض حالاته في أكثر من معنى المحصر وذلك أن المحصر
 مانع من الأدميين بخوف من المنوع ففعل به الخروج من الأحرام وإن كان المانع من الأدميين منعها
 بالمنع فإذا كان لهذه المرأة والمملوك مانع من الأدميين غير منعها كانا مجامعين في منع بعض الأدميين وفي
 أكثر منه من أن الأدمي الذي منعهم الله منعهم (قال الشافعي) في العبد هل بالحج غير أن سيده فأجاب
 إلى أن يدعه سيده وله منعه وإذا منعته فالعبد كالمحصر لا يجوز فيه الأقول والله أعلم أحدهما أن ليس عليه
 الأدم لا يجوز به غيره ففعل إذا كان عبداً غير واحد للدم ومتى عتق ووجد ذبح ومن قال هذا في العبد قاله

(قال المزني) فإذا لم يكن
 عنده أن على العبد
 والصبي وما وهما أسلمان
 فالعكافس أحق أن
 لا يكون عليه دم لأن
 إحرامه مع الكفر ليس
 بأحرام والإسلام يجب
 ما كان قبله وإنما وجب
 عليه الحج مع الإسلام
 بعرفات فكانا بمنزلة
 أو كرجل صار إلى عرفة
 ولا يريد حجة أو
 بمن جاوز المقات لا يريد
 حجة أو من فلامد عليه
 وكذلك نقول (قال
 الشافعي) ولو أفسد
 الغدجه قبل عرفة ثم
 أعتق والمراهق نوبته
 قبل عرفة ثم أحتم أنما
 ولم يحج عنهما من حجة

(١) قوله فإن صلاها
 الخ كذا في النسخ ولعل
 في الكلام تحسيفاً
 أو نقصاً فانظر كتبه
 معجمه
 (٢) قوله بأحوال
 أو حال كذا في النسخ
 وانظر كتبه معجمه

في الحري يحصر بالعدو وهو لا يجدها يحلق ويحل ومتى أسير أدى الدم والقول الثاني أن تقوم النساء دراهم والدرهم طعاما فإن وجد الطعام تصدق به والاصام عن كل مدينوما والعد بكل حال ليس بواجب فيصوم (قال الشافعي) ومن ذهب هذا المذهب فاسه على ما يلزمه من هدى المتعة فإن الله عز وجل يقول فاسأستبر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم فولوا بجدهد يا أولي بصم لم ينعه ذلك من أن يحل من عمرته وجهه ويكون عليه بعده الهدى أو الطعام فيقال إذا كان للحصر أن يحل بدم بذبحه فلم يجده حل وزعم متى وجد أوجاه بالبدل من الذبح إذا كان له بدل ولا يحبس الهدى حراما على أن يحل في الوقت الذي يؤمر فيه بالاحلال وفاسه من وجه آخر أيضا على ما يلزمه من جزاء الصيد فإن الله تعالى يقول يحكمه ذوا عدل منكم هدي بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما فيقول إن الله عز وجل لما ذكر الهدى في هذا الموضع وجعل بدله غيره وجعل في الكفارات أبدأ لا ثم ذكر في المحصر الدم ولم يذكر غيره كان شرط الله حل نشأه الأبدال في غيره مما يلزم ولا يجوز للعالم أن يجعل ما أنزل مما يلزم في التفسير مفسرا أدليا على ما أنزل مما لا يحل في حكم المفسر كافتان في ذكركم مؤمنة في قتل مثلها رقبة في الطهار وإن لم يذكر مؤمنة فيه وكافتان في الشهود حين ذكر واعدوا لود كروا في موضع آخر فلم يستطع فهم العدول هم عدول في كل موضع على ما شرط الله تعالى في الغير حيث شرطه فاستدلنا والله أعلم على أن حكم الجمل حكم المفسر إذا كان في معنى واحد والبدل ليس بزيادة وقد باني موضع من حكم الله تعالى لا نقول هذا فسه هذا ليس بالبين أن لازما أن نقول هذا في دم الاحصار كل البيان وليس بالسبب وهو محمول والله أعلم (قال الشافعي) في المرأة المعتدة من زوج له عليها الرجعة تمهل بلحان راجعها فله منعها وإن لم راجعها منعها حتى تنقضي العدة فإذا انقضت العدة ففيها مائة لا امرها أو يكون لها أن تتم على الحج وهكذا المالكة لا امرها التيب تحرم منع ولها من جسدها ويقال لو لم يكن شت فخرج معها أو البشاش مع نساء نفقات فإن لم تجد نساء نفقة لم يكن لها في سفر أن تخلو برجل ولا امرأته معها فإن قال قائل كيف لم تبطل إحصائها إذا حرمت في العدة قلت إذا كانت تجد السبل إلى محال لم تعمل بإبطاله حتى أعلم أن لا تجد السبل إليه وإن أهلت في عدة من وفاة أو هي قد أتت على طلاقها الزمها الإهلال ومنعها الخروج حتى تتم عدتها فإن انقضت خرجت فإن أدركت حيا والاحت بعمل مرة فإن قال قائل فلم لا تجعلها محصورة بمنعها قتلته منعها إلى مدة فإذا بلغها لم يكن له منعها بلوغها أيام باقى عليها ليس منعها بشئ إلى غيرها ولا يجوز لها الخروج حتى باذن لها فإذا بلغها لم يكن لغيرها سبل عليها بمنعها منه والعدة إذا منعها سده لم يكن عليه نكاحه فإن قيل قد يعتق قبل عتقه شيء يحد عنه غيره أولا يحد عنه وليس كالمعتدة فيما لها من منعها فولوا عبد يبيع فنعته سيدة حل وإن عتق بعدما يحل فلا جرح عليه إلا حجة الإسلام وإن عتق قبل أن يحل مضى في إحصائها كالحصر الرجل بعد وفاته يكون له أن يحل فان لم يحل حتى يأمن العدة لم يكن له أن يحل وكان عليه أن يرضى في إحصائها ولو أن امرأته المالكة لا امرأته أهلت بغير ثم نكحت لم يكن لزوجه منعها من الحج لانه لم يملكها أن يكون له منعها ولا نفقة لها عليه في مضى ولا في إحصائها في الحج لانها ما نعت لنفسها بغير إذنه كان منعها في حجها أو لم يكن ولا يجوز نكاح المحرمة ولا المحرم (قال الربيع) هذه المسئلة فيها غلط لأن الشافعي يقول لا يجوز نكاح المحرمة ولا المحرم فلما أهلت هذمه بغير ثم نكحت كان نكاحها باطلا ولم يكن لها زوج يمنعها وقضى في حجها وليس لها زوج تلتزمه النفقة لانه لا يملكها في أحكام الزوجات ولعل الشافعي إنما حكى هذا القول في قول من يميز نكاح المحرم فأما قوله فإنه لا يجوز نكاح المحرم ولا المحرمة وهذا في كتاب الشغار (قال الشافعي) وعلى ولي السبقة البالغة إذا فتوح لها ذو محرم وكان لها مال أن يعطيها من ماله ما تحتاج به إذا اشاعت ذلك وكان لها ذو محرم يبيعها أو يخرجت مع نساء مسلمات

الإسلام لانه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة رفعت إليه من محبتها صبيا فقالت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم وإن أحر (قال) وإذا جعل له حجابا لحاج إذا جامع أفسد حجه (قال المزني) وكذلك في معناه عندى يعبد ويهدى (قال الشافعي) وإذا أحرم العبد بغير إذن سيده أحببت أن يدعه فإن لم يفعل فله حبسه وفيه قولان أحدهما تقوم النشأة دراهم والدرهم طعاما ثم يصوم عن كل مدينوما ثم يحل ولا تحل لشيء عليه حتى يعتق فيكون

(باب المدة التي يلزم فيها الحج ولا يلزم)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا احتل الغلام أو حاضت الجارية وإن لم يستكملوا خمس عشرة سنة أو استكملا خمس عشرة سنة قبل البلوغ وهما غمر مغلوبين على عقولهما أو أحدهما من كسبوا بلا مضاف طلق المركب غير مجبوسين عن الحج عرض ولا سلطان ولا عدو وهما في الوقت الذي بلغاه قادران بوضع لونهما من غير حاضنة فسارا بسير الناس قدرا على الحج فقد وجب عليهما الحج فإن لم يفعلوا حتى ما ناقض لزمهما الحج وعليهما ما بينهما قادران عليه في وقت يجزئ عنهما ولو مضافه حتى يقضى عنهما الحج وإن كانا موضع بعلمان أن لو خراجا عند بلوغهما لم يدركا الحج بعدد دارهما ودنوا الحج فلم يخرجوا للحج ولم يعفوا حتى أتى عليهما حج قابل فلا حج عليهما ومن لم يجب الحج عليه فمدعه وهو لو حج أجزاء لم يكن عليه قضاءه ولو كانا إذا بلغا فخر جاسبران سيرا ما ينال سيرا في السرة حتى يسيرا مسيرة ومن في سيرة العامة في يوم ومسيرة ثلاث في يومين لم يلزمهما عندى والله أعلم أن يسيرا يسيرا يخالف سيرة العامة فهذا كله لو فعلا كان حسنا ولو بلغا عاقلين ثم لم يأت عليهما حج من أهل بلادهما حتى غلب على عقولهما ولم ترجع إليهما عقولهما في وقت لو خرجا له بلزمهما أن الحج عنهما وانما يلزمهما أن يحج عنهما إذا أتى عليهما وقت يعقلان فيه ثم تذهب عقولهما حتى يأتى عليهما وقت لو خرجا له بلزمهما أن الحج عنهما فان قال قائل ما فرق بين المغلوب على عقله وبين المغلوب بالمرض قيل الفرائض على المغلوب على عقله زائلة في مدته كلها والفرائض على المغلوب بالمرض العقل على بدنه غير زائلة في مدته ولو حج المغلوب على عقله لم يجزئ عنه لا يجزئ عمل على البدن لا يعقل عامله قياسا على قول الله عز وجل لا تقروا بالصلوة ولا تهم سكارى ولو حج العاقل المغلوب بالمرض أجزأ عنه ولو كان باوغهما في عام حجب الأغلبي في الناس خوف الهلكة باللعش في سفر أهل ناحية فمأمن أولم يكن ما لا بد لهم منه من علف موجود فيه أوفى خوف من عدو لا يقوى جماعة حاج مصرهما عليه أو اللصوص كذلك أشبه هذا والله أعلم أن يكون من أرفداه الحج غير مستطيع له فيكون غير لازمه بأنه غير مستطيع فإن مات قبل أن يمكنه الحج بغير هذا لم يكن عليه حج وكذلك لو حج أول ما بلغ فأحضر بعد وفقر وحل دون مكة ورجع فلم يمكنه الحج حتى يموت لم يكن عليه حج ولو كان ما وصفت من الخائل في البروك كان بقدر على الركوب في العرف يكون له طريقا أحب له ذلك ولا يمين له أنه يجب عليه ركوب البحر للحج لأن الأغلب من ركوب البحر خوف الهلكة ولو بلغا مغلوبين على عقولهما فلم يقبضوا فأتى عليهما مائة يعقلان فبأوتىتهما ما الحج لم يكن عليهما وإذا بلغا معاقعا لم يجزئ حائل بين أهل ناحية معامعا بين الحج ثم لم يأت عليهما مائة وقت الحج بقدران هما ولا غيرهما من أهل ناحيتهما فيه على الحج فلا حج عليهما ما يقضى عنهما ما قبل تمكثهما أو أحدهما من أهل ناحيتهما من الحج ولو حيل بينهما خاصة بحبس عدو أو سلطان أو غيرهم وكان غيرهما بقدر على الحج ثم ما أولم يحججا كان هذا من عليه الاستطاعة بغيرهما ويقضى الحج عنهما وكذلك لو كان حبس ببلده أوفى طريقه مرض أو زمن لا ببلده غيره وعاش حتى الحج غير صحيح ثم مات فسل أن يصح وجب عليه الحج وجماع هذا أن يكون البالغان إذا لم بقدر باى وجه ما كانت القدرة ما بينهما قادران بأموالهما وفي ناحيتهما من بقدر على الحج غيرهما ثم ما قبل أن يحججا فقدر لزمهما الحج أنما يكون غير لازم هذا لم بقدر أحدهما من أهل ناحيتهما على الحج بعض ما وصفت فإن قال قائل ما خالف بين هذا وبين المحصر بما ذكرت من عدو وحدث قيل ذلك لا يجد السبل بنفسه إلى الحج وإلى أن يحج عنه غير من ناحيته من قبل أن غير في معناه في خوف العدو والهلكة بالجدب والزمن والمرض وإن كان معذورا بنفسه فقد يمكنه أن يحج عنه صحيح غيره ومثل هذا أن يجسبه سلطان عن حج أو لصوص وحده وغيره بقدر على الحج فيموت فعليه أن يحج عنه والشيخ الفاضل أقرب من العذر من هذين وقد وجب عليه أن يحج عنه إذا وجد من يحج عنه

عليه سنة (قال المزني)
أولى بقوله وأشبهه عندى
بذهب أن يحل ولا
يظلم مولا بغيره ومنع
خدمته فإذا اعتق
أهراق دما في معناه
(قال الشافعي) ولو أذن
له أن يتبع فأعطاهما
لتمعه لم يجزئ عنه إلا
الصوم ما كان مملوكا
ويجزي أن يعطى عنه
منا كاعطى عن ميت
قضاء لالنبي صلى الله
عليه وسلم أمر سعد أن
يتصدق عن أمه بعد
موتها

(باب هل له أن يحرم
بجنتين أو عترتين وما
يتعلق بذلك)

(قال الشافعي) من

(باب الاستطاعة بنفسه وغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخشعية بالجمع بينهما ثلث سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قول الله من استطاع اليه سبيلا على معنيين أحدهما أن يستطيعه بنفسه وماله والاخر أن يعجز عنه بنفسه بعارض كبر أو سقم أو فطرة خلقة لا يقدر معها على الثبوت على المركب ويكون من طبيعته إذا أمر بالجمع إما بشئ يعطيه إياه وهو واحد له وإما بشئ فيجب عليه أن يعطى إذا وجد أو يأمر أن أطعم وهذه إحدى الاستطاعتين وسواء في هذا الرجل يملك ولا يقدر على الثبوت على المركب أو الصبي يبلغ كذلك أو العبد يعق كذلك ويجب عليه أن قدر على الثبوت على الحمل بلا ضرر وكان واجدا له أو لمركب غيره وإن لم يثبت على غيره أن يركب الحمل أو ما أمكنه الثبوت عليه من المركب وإن كان واحد من هؤلاء لا يجد مطع ولا مالا فهو ممن لا يستطيع بالبدن ولا بالطاعة فلاج عليه وجاع الطاعة التي توجب الحج وتضر بها الثن أحدهما أن يأمر بقطع بلا مال والاخر أن يجد مالا لا يستأجر به من يعطيه فتكون إحدى الطاعتين ولو تحامل فجأجزأت عنه وجوب أن يكون أعظم أجزا من يخف ذلك عليه ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن تحج عن أبيها إذا لم وهو لا يستل على الرحلة فدل ذلك على أن عليه القرض إذا كان مستطاعا غيره إذا كان في هذا الحال والميت أولى أن يجوز الحج عنه لأنه في أكثر من معنى هذا الذي لو تكلف الحج محال أجزأه والميت لا يكون فيه تكلف أبدا

(باب الحال التي يجوز أن يحج فيها الرجل عن غيره) قال الشافعي رحمه الله تعالى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج الواجب أن يحج المرء عن غيره فاحتل القياس على هذا وجهين أحدهما أن الله تعالى فرض على خلقه فرضين أحدهما فرض على البدن والاخر فرض في المال فلما كان ما فرض الله على الإبدان عليها لا يتجاوزها مثل الصلاة والحدود والقصاص وغيرها ولا يصرف عنها إلى غيرها محال وكان المريض يصلي كما رأى ويغلب على عقله فترفع عنه فرض الصلاة ويحض المرأة فترفع عنها فرض الصلاة في وقت الغلبة على العقل والحض ولا يجزئ الغلوب على عقله صلاة صلاها وهو مغلوب على عقله وكذلك الحائض لا تجزئها صلاة صلتهما وهي حائض ولا يجب عليها أن تصلي غنما غيرها في حالهما تأكل فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن يحج عن غيره حجة الاسلام كان هذا كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الاسلام وعمرته وكل ما وجب على المرأة بحاله على نفسه من حج وعمره وكان ما سوى هذا من حج ونطوع أو عمره تطوع لا يجوز لأحد أن يحججه عن أحد ولا يعترف حياته ولا بعد موته ومن قال هذا كان وجهها محتملا وزنه أن يقول لو أوصى رجلا أن يحج عنه نطقا بطلت الوصية كما لو أوصى أن يصلي عنه بطلت الوصية ولزمه أن يقول إن حج أحد عن أحد بوصية فهي في ثلثه والإجارة عليه فاسدة ثم يكون القول فيما أخذ من الإجارة على هذا وأحد من قولين أحدهما أنه أجر مثله في رد الفضل مما أخذ عليه ويلحق بالفضل أن كان بقصه كما يقول في كل إجارة فاسدة والاخر أن لا أجر له لأن عمله عن نفسه لا عن غيره والقول الثاني أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر المرأة أن يحج عن غيره في الواجب دل هذا على أن يكون الفرض على الإبدان من وجهين أحدهما لا يعمل المرء عن غيره مثل الصلاة ولا بحمله عنه غير مثل الحدود وغيرها والاخر التمسك من أحوال العمره فيكون المرء لا يعمل عن غيره متطوعا عنه أو أوجبا عليه إذا صار في الحال التي لا يقدر فيها على الحج ولا يشبه أن يكون له أن ينطوع عنه والمتطوع عنه بقدر على الجحان الحال التي أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بالجمع عنه في الحال التي لا يقدر فيها على أن يحج عن نفسه ولأنه لو تطوع عنه وهو يقدر على الحج لم يجزعه من حجة الاسلام فلما كان هو لو تطوع عن نفسه كانت حجة الاسلام وإن لم ينوها فتنطوع عنه غيره لم يجزعه وقد ذهب عطاء مذهبنا يشبه أن يكون أراد أنه يجزئ عنه أن ينطوع عنه بكل

أهل بيعة عين أو عمرتين معا أو يحج ثم أدخل عليه حجا آخر أو عمرتين معا أو بعمره ثم أدخل عليه أخرى فهو حج واحد وعمره واحدة ولا قضاء عليه ولا فدية (قال المزني) لا يخالون أن يكون في حجتين أو حجة فإذا أجمعوا أنه لا يعمل عمل حجتين في حال ولا حجتين ولا صومين في حال دل على أنه لا معنى إلا واحدة منهما فبطلت الأخرى

(باب الإجارة على الحج والوصية به)

(قال الشافعي) ولا يجوز أن يستأجر الرجل

نسلك من حج أو عمره أن يملكه ما مطقة أو غير مطقة وذلك أن سفیان أخبرنا عن ابن عمر بن عبد الله بن الخطاب قال رما
أمرني عطاة أن أطوف عنه (قال الشافعي) فكأنه ذهب إلى أن الطواف من التسليم وأنه يحج أن يجعله
المرء عن غيره في أي حال ما كان وليس نقول بهذا وقولنا لا يعمل أحد عن أحد إلا بالموافق عنه غير مطقة
العمل بكبر أو مرض لا يرجي أن يطبق بحال أو بعد موته وهذا أشبه بالسنة والمعلول لما وصفت من أنه لو
تطوع عن غيره جل والمنطق عنه بقدر على الجليح الجرحى حج عنه (قال) ومن واد من الاستطاعة أن يثبت
على مركب يحمل ولا غيره وأعرض ذلك له عند بلوغه أو كان عبد افتق أو كافرا فاسلم فلم تأت عليه مدة مكنته
فيها الحج حتى يصير بهذه الحال وجب عليه أن يحج عنه بحج عنه بحارة أو غير حارة وإذا مكنته مركب يحمل
أو (١) شجار أو غيره فعليه أن يحج بيده وإن لم يقدر على التثبيت على بعير أو دابة إلا في حمل أو شجار وكيفما
قدر على المركب وأي مركب قدر عليه فعليه أن يحج بنفسه لا يجز به غيره (قال) ومن كان معجبا عنه الحج
فلم يحج حتى عرض له هذا كان له أن يبعث من يحج عنه لانه قد صار إلى الحال التي أذن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم أن يحج فيها بمن بلغها (قال) ولو كان به مرض يرجى البرء منه لم أره أن يبعث أحدا يحج عنه حتى
يبرأ فيحج عن نفسه أو يهرم فيحج عنه أو عت فيحج عنه بعد الموت فإن قال قائل ما الفرق بين هذا المريض
المضنى وبين الهرم أو الزمن قيل له لم يصرا أحد عن بعد هرم لا يحلطه سقم غيره إلى قوة يقدر فعلى المركب
والأغلب من أهل الزمان أنهم كالهزم وأما أهل السقم فقرأهم كثيرا يعودون إلى الصحة (قال) ولو حج رجل
عن زمن ثم ذهبت زمانته ثم عاش مدة مكنته فيها أن يحج عن نفسه كان عليه أن يحج عن نفسه لا أنما أذن
له على ظاهره أنه لا يقدر فلما أمكنه المقدرة على الحج لم يكن له تركه وهو يقدر على أن يعمله بيده والله أعلم
(قال) ولو بعث السقيم رجلا يحج عنه فحج عنه ثم برأ وعاش بعد البرء مدة مكنته أن يحج فيها فلم يحج حتى مات
كان عليه الحج وكذلك الزمن والهرم (قال) والزمن الزمان التي لا يرجى البرء منها أو الهرم في هذا المعنى ثم
يفارقهم المريض فلأن امره أن يبعث أحدا يحج عنه وأمر الهرم والزمن أن يبعثا من يحج عنهما فإن بعث
المريض من يحج عنه ثم لم يبرأ حتى مات فقها قولنا أحدهما أن لا يجزئ عنه لانه قد بعث في الحال التي
يسل له أن يبعث فيها وهذا أصح القولين وبه أخذ والثاني أنها يجزئ عنه لانه قد حج عنه حرا بالغ وهو لا يطبق
ثم لم يصرا إلى أن يقوى على الحج بعد أن حج عنه غيره فيحج عن نفسه

(باب من ليس له أن يحج عن غيره)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عطاة
قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبك عن فلان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان كنت
تحببت قلب عن فلان والافاجح عن نفسك ثم احج عنه أخبرنا سفیان عن أيوب عن أبي قلابة قال سمع
ابن عباس رجلا يقول لبك عن شربة فقال ابن عباس ويحلف ما شربة قال فلا ذكر قرابة فقال أجمعت
عن نفسك فقال لا قال افاجح عن نفسك ثم احج عن شربة (قال الشافعي) وإذا أمر النبي صلى الله عليه
وسلم الخنعية بالحج عن أيها في ذلك دلالات منها ما وصفنا من أنها إحدى الاستطاعتين وإذا أمر بها حاجته
فكان في الحال التي أمر فيها بالحج عنه وكان قضاء الدين عنه فأبان أن العمل عن بيده في حالة تلك يجوز أن
يعمله عنه غيره فيجزي عنه ويخالف الصلابة في هذا المعنى فسموا من حج عنه من نذر قرابة أو غيره وإذا أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأته من رجل وهما مجتمعان في الأحرار كل الإلبوس فأنهما مجتمعان
في بعضه فالرجل أولى أن يجوز حج عن الرجل والمرأة من المرأة عن الرجل وكل جازع من عروى عن طائوس
وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم مما كنا من استغنى فيه نص الخبر ولو أن امرأته لم يحب عليه الحج إلا وهو
غيره مطقة بيده لم يكن على أحد غيره واجبا أن يحج عنه وأحب إلى أن يحج عنه ذوجه وإن كان ليس

من يحج عنه إذا لم يقدر
على مركب لضعفه
أو كبره إلا بان يقول
يحرم عنه من موضع كذا
وكذا فإن وقتله وقتا
فأحرم قبله فقد زاده
وان تجاوزه قبل أن
يحرم فرجع محرم
أجزأه وان لم يرجع
فعلیه دم من ماله ويرد
من الأجرة بقدر ما تركه
وما وجب عليه من شيء
يفعله من ماله دون مال
المتأخر فان أفسد
حجه أفسد حارته وعليه
الحل ما أفسد عن نفسه
ولو لم يفسد فمات قبل
أن يتم الحج فله بقدر
عمله ولا يحرم عن
رجل الأمن قد حرمه

(١) شجار وزن كتاب
هو اليهودج الصغير
الذي يكنى واحدا فقط
كذا في كتب اللغة كتبه
معجبه

عليه أو يستأجر من يبيع عنه من كان ولو كان فقيرا لا يقدر على زاد ومركب وان كان بدنه محصيا فلم يزل كذلك حتى أيسر قبل الحج عدة لو خرج فيها لم يدرك الحج ثم مات قبل أن يأتي عليه حج آخر لم يحجب عليه حج بقضى ولو أيسر في وقت لا يمكنه فيه الحج فأقام موسرا إلى أن يأتي عليه أشهر الحج ولم يدر الوقت الذي يخرج فيه أهل بلد موافاة الحج حتى صار لا يجد زاد ولا مراكبا ثم مات قبل حجه ذلك أو قبل حج آخر موسرا لم يكن عليه حج أصلا ويكون عليه حج إذا أتى عليه وقت حج بعد ما بولغ ومقدرة ثم لم يبيع حتى يفوته الحج ولو كان موسرا محجوسا عن الحج وجب عليه أن يبيع عن نفسه غيره أو يبيع عنه بعد موته وهذا مكتوب في غير هذا الموضع

(باب الإجارة على الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى للرجل أن يستأجر الرجل يبيع عنه إذا كان لا يقدر على المركب اضربه وكان ذات مقدرة بعاله ولو أقره بعده والإجارة على الحج جائزة جوازها على الأعمال سواء بل الإجارة إن شاء الله تعالى على البرخي منها على المأبى فيه وبأخذ من الإجارة ما أعطى وإن كثركا يأخذها على غيره لا فرق بين ذلك ولو استأجر رجل رجلا يبيع عنه فترى عنه كان دم القرآن على الأجير وكان زاد المجعوع حجه خيرا لأنه قد جاء به حج وراذعه مرة ولو استأجر الرجل الرجل يبيع عنه أو عن غيره فلا إجارة جائزة والحج عنه من حيث شرط أن يحرم عنه ولا تجوز الإجارة على أن يقول يبيع عنه من بلد كذا حتى يقول يحرم عنه من موضع كذا لأنه يجوز الإحرام من كل موضع فإذا لم يقل هذا فلا إجارة بمجهولة وإذا وقت له موضع يحرم منه فأحرم قبله ثم مات فلا إجارة له في شيء من سفره وتحمل الإجارة له من حين أحرم من المقات الذي وقت له إلى أن يكمل الحج فان أهل من وراء المقات لم تحسب الإجارة إلا من المقات وإن مر بالمقات غير محرم فمات قبل أن يحرم فلا إجارة له لأنه لم يعمل في الحج وإن مات بعدما أحرم من وراء المقات حسبت له الإجارة من يوم أحرم من وراء المقات لم تحسب له من المقات إذا لم يحرم منه لأنه ترك العمل فيه وإن خرج للبيع فترك الإحرام والتسعة وعمل على الحج أو لم يعمل إذا قل لم أحرم بالحج وأقال اعتمر ولم أجد وأقال استؤجرت على الحج فاعترت فلا شيء له وكذلك لو حج فأفسده لأنه ترك الإجارة مبطل لحق نفسه ولو استأجره يبيع عنه على أن يحرم من موضع فأحرم منه ثم مات في الطريق فله من الإجارة بقدر ما مضى من سفره أو استأجره على أن يهل من وراء المقات ففعل فقد قضى بعض ما استأجره عليه وإذا استأجره فاعتماله أن يحرم من المقات وأحرامه قبل المقات تطرّع ولو استأجره على أن يبيع عنه من البرخي فاعتمر عن نفسه ثم خرج إلى المقات الذي استؤجره عليه فأهل يبيع عن النبي استأجره فلا يجوز له إذا أهل بالعمرة عن نفسه إلا أن يخرج إلى المقات المستأجر الذي شرط أن يهل منه فيهل عنه بالحج منه فإن لم يفعل وأهل بالحج من دون المقات فكان عليه أن يهل فبلغ المقات فأهل منه بالحج لعمدة وأجزأ عنه والأهراق وما وذلك من ماله ودون مال المستأجر ورؤى من الإجارة بقدر ما أصيب ما بين المقات والموضع الذي أحرم منه لأنه شئ من عمله نقصه ولا يحسب الدم على المستأجر لأنه بعمله كان ويجزئه الحج على كل حال شرط عليه أن يهل من دون المقات أو من وراء المقات أو منه وكل شيء أحذنه الأجير في الحج لم يأمر به المستأجر ما يجب عليه القدية فالقدية عليه في ماله ودون مال المستأجر ولو أهل بالحج بعد العمرة عن نفسه من مقات المستأجر عن المستأجر ثم مات قبل أن يقضى الحج كان له من الإجارة بقدر ما عمل من الحج وقد قيل لأجره إلا أن يكمل الحج ومن قال هذا القول فإليه في الحاج عن الرجل لا يستوجب من الإجارة شيئا إلا بكمال الحج وهذا قول يتوجه والقياس القول الأول لأن لكل حفاظا من الإجارة ولو استأجر يبيع عنه فأفسد الحج كان عليه أن يرجع ما استأجره عليه أن يقضى عن نفسه من قابل من قبل ألا يكون حاجا عن غيره مما فاسد أو أذا صار الحج الفاسد عن نفسه فعليه أن يقضى عن نفسه فلو حج عنه غيره كان عن نفسه ولو أخذ الإجارة على قضاء الحج الفاسد ردّها لأنها لا تكون عن غيره ولو كان إنما أصاب في الحج ما عليه

ولو أوصى أن يبيع عنه وارث ولم يستأجر عنه ما وجد عليه بأقل ما وجد أحد يبيع عنه فإن لم يقبل أجزأ عنه غيره ولو أوصى لرجل عما قد ينار يبيع به عنه فما زاد على أجر مثله فهو وصية له فإن منع لم يبيع عنه أحد إلا بأقل ما وجد به من يبيع عنه

(باب جزاء الصيد)

(قال الشافعي) وعلى من قتل الصيد الجزاء هذا كان أخطأ والكفارة فيه ما ساءه لأن كلا ممنوع بحرمته وكان فيه الكفارة وقياس ما اختلفوا فيه من كفارة قتل المؤمن عمد على

ما أجعوا عليه من
كفارة قتل السيد عدا
(قال) والعماد أولى
بالكفارة في القياس من
المخطئ

(باب كيفية الجزاء)

(قال الشافعي) قال
الله جل وعز فزامل
ماقتل من النعم (قال
الشافعي) والنعم الأبل
والبقرو الغنم (قال) وما
أكل من الصيد صنفان
دواب وطائر فما أصاب

(١) قوله وعلى المستأجر
دم القرآن كذا في النسخ
وان كسرت جيم المستأجر
فالحكم بخلاف لما تقدم
في مثل هذا الفرع أول
الباب من أن دم القرآن
على الأجير وخالف
أيضا للكلية السابقة وهي
قوله وكل شيء أحده
الأجيرة في الجلب بأمر به
المستأجر مما يجب عليه
فيه الفدية فالقضية عليه
في ماله دون مال المستأجر

أه فتعين فتح جيم
المستأجر الآن يكون
محررا عن الأجير كنية
معصية
(٢) قوله إذا أنزلت
الح كذا في النسخ
وانظر كنية معصية

فيه الفدية مما لا يفسد الحج كانت عليه الفدية فيما أصاب والآجزة ولو استأجره لبيع فاحصر بعد وفاته
الحج ثم دخل فطاف وسعى وحلق إن له من الآجزة بقدر ما بين أن أهل من المقات إلى بلوغه الموضع الذي
حبس فيه في سفره لأن ذلك ما بلغ من سفره في حجة الذي الآجزة حتى صار غراجا وإنما أخذ الآجزة على
الحج صار يخرج من الاحرام بمل ليس من على الحج ولو استأجر رجل رجلا على أن يخرج عنه فاعتمر عن نفسه
ثم أراد الحج للمستأجر خرج إلى ميقات المحجج عنه فاهل عنه منه لا يخرج به غير ذلك فان لم يفعل أهرق
دما ولو استأجر رجل رجلا ليخرج عن رجل فاعتمر عن نفسه ثم خرج إلى ميقات المحجج عنه الذي شرط أن
يهل عنه منه ان كان المقات الذي وقته بعينه فاهل بالحج عنه أجزاء عن المحجج عنه فان ترك ميقاته
وأحرم من مكة أجزاء الحج وكان عليه دم ترك ميقاته من ماله ورجع عليه مما استأجر به بقدر ما ترك مما بين
المقات ومكة ولو استأجر على أن يمتع عنه فأفرد أجزاء الحجة عنه ورجع بقدر حصه العمرة من الآجزة لأنه
استأجره على أن يفعل أحدهما ولو استأجره على أن يفرد ففقر عنه كان زاده عمرة (١) وعلى المستأجر
دم القرآن وبه وكرجل استأجر أن يعمل فلا فعله وزاد آخره فلا شيء له في زيادة العمرة لأنه منقطع عما
ولو استأجره على أن يقرن عنه فأفرد أجزاء الحج وبه بغيره يعتمر عنه ان كانت العمرة الواجبة ورجع
عليه بقدر حصه العمرة من الآجزة لأنه استأجره على أن يفعل أحدهما ولو استأجره على أن يخرج عنه فاهل
بعمره عن نفسه وحجة عن المستأجر ورجع الآجزة من قبل أن يسفرهما وعلهما واحدونه لا يخرج من
العمرة إلى الحج ولا يأتي بعمل الحج دون العمرة لأنه لا يكون له أن ينوي جامعين عليهما أحدهما عن نفسه
والآخر عن غيره ولا يجوز أن يكونا معا عن المستأجر لأنه نوى أحدهما عن نفسه فصار معا عن نفسه لان
عمل نفسه أولى به من عمل غيره اذا لم يعتمر عن نفسه من عمل غيره ولو استأجر رجل رجلا ليخرج عن ميت
فاهل الحج عن ميت ثم نواه عن نفسه كان الحج على الذي نوى الحج عنه وكان القول في الآجزة واحدا من
قولين أحدهما أنه مبطل له التركة كحقه فيها والآخر أنه له لأن الحج عن غيره ولو استأجر رجلا رجلا
يخرج عن أبيهما فاهل بالحج عنهما معا كان مبطلا لآجزة وكان الحج عن نفسه لآجزة واحدا منهما ولو
نوى الحج عن نفسه وعنهما أو عن أحدهما كان عن نفسه وبطلت آجزة وإذا مات الرجل وقد وجبت عليه
حجة الاسلام ولم يخرج قط فمطوع قد حجة الاسلام بان يخرج عنه في أجزاء عنه ثم لم يكن لوصيه
أن يخرج من ماله شيئا ليخرج عنه غيره ولا يعطى هذا شيئا لجه عنه لأنه حجة عنه متطوعا وإذا أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم الخنعة أن يخرج عن أبيها ورجل أن يخرج عن أمه ورجل أن يخرج عن أبيه لنذر
نذره أو بهل هذا دلالة بنية أنه يجوز أن يحرم المرأة عن الرجل ولو لم يكن فيه هذا كان أن يحرم الرجل عن
الرجل والرجل عن المرأة أولى من قبل أن الرجل أكمل احراما من المرأة وأحرامه كاحرام الرجل فأى
رجل حج عن امرأ أو رجل أو امرأه تجت عن امرأه وعن رجل أجزاء ذلك المحجج عنه اذا كان الحاج قد
حج حجة الاسلام

(باب من أين نفقة من مات ولم يحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن خالد عن ابن جريج عن عطاء وطاوس أنهما قالوا الحجة الواجبة
من رأس المال (قال الشافعي) وقال غيره ما ليحج عنه الآن ووصى فان وصى حج عنه من ثلثه اذا بلغ ذلك
الثلث أو بدى على الوصاية لانه لازم فان لم يوصى لم يحج عنه من ثلث ولا من غيره وقال غيره (٢) اذا أنزلت الحج
عنه وصيه حاص أهل الوصاية لم يبدأ على غيره من الوصايا ومن قال هذا فكان يبدأ بالعتق بدأ بالعتق عليه
(قال) والقياس في هذا أن حجة الاسلام من رأس المال فمن قال هذا قضى أن يستأجر عنه بأقل ما يقدر
عليه وذلك أن يستأجر رجل من أهل ميقاته أو قربه بخلف مؤنته ولا يستأجر رجلا من بلد اذا كان بلده

بعد الآن يدل ذلك بما وجدته رجل قريب ومن قال هذا القول قاله في الحج بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به ورآه يتابعه وقاله في كل ما كان في معناه وقاله في كل ما أوجبه الله عز وجل عليه فلم يكن له يخرج منه إلا بأدائه ولم يكن له خارفه مثل زكاة المال وما كان لا يكون أبدا إلا واجبا عليه شاء أو كره وبغير شيء أحدثه هو وإن حقوق الآدميين انما وجبت لهم من رأس المال وهذا من حقوق الآدميين أمر أن يؤديه إلى صنف منهم بعينه فجمع أن وجب وجوب الحج بغير فرض الله عز وجل وأن كان كما وصفت ثلاث دمين ومن قال هذا بدأه على جميع ما معه من الوصايا والتدبير وحاص به أهل الدين قبل الورثة إذا جعله الله واجبا وجوب مالا لا دمين وهذا قول يصح والله أعلم ومن قال هذا قاله في الحج أن يبلغ الأمر يضام لم يصح حتى مات من رضائه واجب عليه لا وصية لأن الواجب على المريض والصحيح سواء فأما ما لزمه من كفارة عين أو غيره فإن أوصى به فقد قيل يكون في ثلثه كالوصايا وقيل بل لازم وما لزمه من شيء الزمته نفسه من نذر أو كفارة قتل أو نهار وهو واحد فقد يخالف ما لزمه بكل حال من قبل أنه قد كان لم يجب عليه فاعما أوجب على نفسه فيختل فان هذا أو يحتمل معان في أنه قد أوجب كلاتهم فأوجب هذا وأوجب إقراره لا أدى فيقتل أن يقال هذا لا زمان معا وأنا استخبر الله تعالى فيه

(باب الحج بغير نية)

(قال الشافعي) رحمه الله أحب أن ينوي الرجل الحج والعمرة عند دخوله فيها كما أحب له في كل واجب عليه غيرها فإن أهل الحج ولم يكن حج حجة الاسلام ينوي أن يكون تطوعا أو ينوي أن يكون عن غيره أو أحرم فقال إراحي كاحرام فلان رجل غائب عنه فكان فلان مهلا بالحج كان في هذا كله حاجا وأجزأ عنه من حجة الاسلام فإن قال قائل ما دلت على ما وصفت قلت فإن مسلما من خاله وغيره أخبرنا عن ابن جريج قال أخبرنا عطاء أنه سمع جابر يقول قدم على رضى الله عنه من سعيته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لم أهلت يا علي قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم قال فأهدى وأمكث حراما كما أتت قال وأهدى له على هدينا (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا أتى البادية فطمرت مذبصرى من بين راكب وراجل من بين يديه وعن يمينه وعن شماله ومن ورائه كلهم يريد أن يأتى به يلتمس أن يقول يا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينوي إلا الحج ولا يعرف غيره ولا يعرف العمرة فلما طغنا فكتنا عند المروة قال أيها الناس من لم يكن معه هدى فليحل ولجعلها عمرة ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت فحل من لم يكن معه هدى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن منصور بن عبد الرحمن عن صفية بنت شيبة عن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليقم على إحرامه ومن لم يكن معه هدى فليحل ولم يكن معي هدى فحلت وكان مع الزبير هدى فلم يحل أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لنحس بيقين من ذي القعدة لآرى إلا أنه الحج فلما كنا سرف أوقر بيامنها أمر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة فلما كنا سرف أوقر بيامنها حضرت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر أن يفتت فقلت نعم فقال إن هذا أمر كسبه الله على بنات آدم فأقضى ما يقضى الحاج غير أن

الحرم من الدواب نظر إلى أقرب الأشياء من المقبول شيئا من النعم فقدى به وقد حكم عمر وعثمان وعلى وعبد الرحمن بن عوف وابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم وغيرهم في بلدان مختلفة وأزمان شتى بالمثل من النعم فيحكم حاكمهم في النعمة ببدنة وهي لا تسوى بدنة وفي جاز الوخش ببقرة وهو لا يسوى ببقرة وفي الضبيع بكبش وهو لا يسوى كبشا وفي الغزال بغنم وقد يكون أكثر من ثمنها أشعافا ودونها ومثلها وفي الأرنب بعناق وفي البربوع

لا تطوف بالبيت قالت ونحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقر أخبرنا سفيان قال حدثنا
 ابن طاوس وأبراهيم بن ميسرة وهشام بن يحيى سمعوا طائوس يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 المدينة لا يسعى بخالوا عمرة ينتظر القضاء فقل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فقام أحجمه من كان منهم
 أهل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي ولكنني
 لبدت رأسي وسقت هدى فليس لي محل دون محل هدى فقام الهدي فقام الهدي فقام الهدي فقام الهدي فقام الهدي
 قضاء قوم كانوا ولاد اليوم أمرت ناهذه لعلمنا هذا أم لا بد فقال لا بل لا بد دخلت العمرة في الحج اليوم القامة
 قال ودخل على من النبي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أم أهلت فقال أحدهما عن طائوس أهلال النبي
 صلى الله عليه وسلم وقال الآخر ليك حجة النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فخرج رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأحجمه مهلين ينتظرون القضاء ففقدوا الأحرام ليس على حج ولا عمرة ولا تران ينتظرون
 القضاء فقل القضاء على النبي صلى الله عليه وسلم فأمر من لا هدى معه أن يجعل أحرامه عمرة ومن معه
 هدى أن يجعلها حجا (قال الشافعي) ولي على وأومسوا الأشعري باليمن وقال في تلبيحها أهلالا كاهلال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهما بالقيام على أحرامهما فدل على الفرق بين الأحرام والصلاة
 لأن الصلاة لا تجزئ عن أحد الأبا نوى في رضة بعينها وكذلك الصوم ويجزئ بالسنة الأحرام فلما دلت
 السنة على أنه يجوز للأهل أن يهل وإن لم ينو حجا بعينه ويحرم بأحرام الرجل لا يعرفه على أنه إذا أهل
 متطوعا ولم يجز حجة الفريضة كانت حجة الفريضة ولما كان هذا كان إذا أهل بالجمع غيره يهل بالجمع
 عن نفسه كانت الحجة عن نفسه وكان هذا معقولا في السنة مكنت به عن غيره وقد كرت فيه حديثنا
 منقطع عن النبي صلى الله عليه وسلم ورأى بالإن عباس رضي الله عنهما متصلا (قال) ولا يجوز أن يجز
 رجل عن رجل الأحرام بالجمع ولا يجوز أن يجز عنه عبد بالغ ولا حر غير بالغ إذا كان مجعلا لنفسهما
 لا يجز عنهما من حجة الإسلام لم يجز عن غيره ما الله أعلم (قال) وأمر الحج والعمرة سواء فبعض عن
 الرجل كما يجز عنه ولا يجز به أن يعتبر عنه الأمن اعتبر عن نفسه من بالغ حر مسلم (قال) ولأن رجلا اعتبر
 عن نفسه ولم يجز فأمره رجل بالجمع عنه ويعتبر في غيره واعتبر أجزأت المعتر عنه العمرة ولم تجز عنه الحجة
 وهكذا لو جمع عن نفسه ولم يعتبر في غيره واعتبر أجزأت المجموع عنه الحجة ولم تجز عنه العمرة ويجز به
 أي التمسكين كان العامل عمله عن نفسه ثم عمله عنه ولا يجز به التمسك الذي لم يعمل العامل عن نفسه وإذا
 كان من له أن يبعث من يحج عنه ويعتبر أجزأه أن يبعث رجلا واحدا يقر عنه وأجزأه أن يبعث اثنين
 مفترقين يحج عنه ويعتبر هذا عنه وكذلك امرأتان أو امرأتان رجلا (قال) وهذا في فرض الحج والعمرة
 كما وصفت يجزئ رجلا أن يحج عن رجل وقد قيل إذا أجزأ في الفرض أجزأ أن يتفهل بالجمع عنه وقد
 قيل يحج الفرض فقط بالسنة ولا يجز عنه نافلة ولا يعتبر نافلة (قال الشافعي) ومن قال يحج المرء من المراء
 متطوعا قال إذا كان أصل الحج مقارفا للصلاة والصوم وكان المرء يعمل عن المرأة الحج فيجزئ عنه بعد موته
 وفي الحال التي لا يطبق فيها الحج فكذلك يعمل عنه متطوعا وهكذا كل شيء من أمر التمسك أخبرنا ابن عينة عن
 يزيد بن أبي عطاء قال دعا قال لي عطاء طف عني (قال الشافعي) وقد يحتل أن يقال لا يجوز أن يحج رجل
 عن رجل إلا حجة الإسلام وعمرته ومن قال هذا قال الدلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر
 بالجمع عن الرجل في الحال التي لا يقدر فيها المجموع عنه أن يحج عن نفسه وأنى لأعلم مخالفي أن رجلا لو حج
 عن رجل بقدر على الحج لا يجزئ عنه من حجة الإسلام فإذا كان هذا عندهم هكذا دل على أنه أنما عن في حال
 الضرورة بتأدية الفرض وما جاز في الضرور وقدون غيره ما لم يكن ضرورة مثله (قال الشافعي)
 ولو أهل رجل يحج ففاته حقل بطواف البيت وسعى بين الصفا والمروة ولم يجز عنه من حجة الإسلام لأنه لم يدركها
 ولم يجز عنه من عمرة الإسلام ولا عمرة نذر عليه لأنها ليست بعمرة وإنما كان حجاله بجزءه أن يقيم عليه وجهين

بحضرة وهما لا يساويان
 عنافا ولا حجرة فدل ذلك
 على أنهم تملوا إلى
 أقرب ما يقبل من
 الصدق بها البذل من
 التمسك بالقيمة ولو حكموا
 بالقيمة لاختلقت
 لاختلاف الأسعار
 وتباين في الأزمان وكل
 دابة من الصدق لم تسبها
 فصدوا فاسا على
 ما سبنا فاسا منها
 لا يختلف ولا يفسد
 الأمن التمسك وفي صغار
 أولادها صغار أولاد
 هذه وإذا أصاب صيدا
 أعور أو مكسورا فذاه
 بمنه والصحيح أحب
 إلى وهو قول عطاء
 (قال) ويفدى الذكر

أحدهما أنه حج سنة فلا يدخل في حجة غيره والآخر أنه ليس له أن يقم بحج ما يحج في غير أشهر الحج ولو أهل بالحج في غير أشهر الحج كان أهله عرة يجزئ عنه من عرة الاسلام لأنه لا وجه للاهلال إلا بالحج أو عرة فلما أهل في وقت كانت العرة فيه مباحة والحج محظورا كان مهلا بعرة وليس هذا كالمهل بالحج والحج مباح فيه فلو أن ابتدأ ذلك الحج كان جوابا لبسده هذا الحج كان عرة وإذا أجزأت العدة بلانيسة لها أنها عرة أجزأت إذا أهل بحج وكان أهله عرة (قال الشافعي) والعدة لا تقوت من قبل أنها تصلح في كل شهر والحج يفوت من قبل أنه لا يصلح إلا في وقت واحد من السنة فلو أن رجلا أهل بالعرة في عام فبسه مرض أو خطأ عددا وغير ذلك ما خلا العدو أقام حراما حتى يحل متى حل ولم تقته العدة متى وصل إلى البيت فعمل عليها (قال) ولو حج رجل من رجل بلا اجارة ثم أراد الاجارة لم يكن له وكان سطوعا عنه وأجزأت عنه حجة (قال) ولو استأجر رجل رجلا بعتمر عنه في شهر فاعتمر في غيره وأعلى أن يحج عنه في سنة فخ في غيرها كانت له الاجارة وكان مسيا بفعل (قال) ولا بأس بالاجارة على الحج وعلى العدة وعلى الخير كله وهي على عمل الخير أجوز منه على ما ليس بخير ولا بر من المباح فان قال قائل ما الحجة في جواز الاجارة على تعليم القرآن والخير قبل أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج رجلا امرأته بسورة من القرآن (قال) والشكاح لا يجوز إلا بماله قيمة من الاجارات والاشمان

(باب الوصية بالحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل لم يحج أن يحج عنه وارث ولم يسم شأ أحج عنه الوارث بأقل ما يوجد به أحد يحج عنه فان لم يقل ذلك فلا يراد عليه ويحج عنه غيره بأقل ما يوجد من يحج عنه به من هو أمين على الحج (قال الشافعي) ولا يرذعن الوارث وصية بهذا المعاهدة اجارة ولكن لو قال أهبوه بكذا أبطل كل ما زاد على أقل ما يوجد به من يحج عنه فان قبل ذلك لم أحج عنه غيره (قال) ولو أوصى لغير وارث بمائة دينار يحج بها عنه فان حج ذلك لم يزد على أجر مثله وصية فان امتنع لم يحج عنه أحد إلا بأقل ما يوجد به من يحج عنه ولو قال أهبوا غني من رأي فلان بمائة دينار فرأى فلان أن يحج عنه وارث لم يحج عنه الوارث إلا بأقل ما يوجد به من يحج عنه فان أبي قيل فلان (١) رأى غير وارث فان أجرنا ذلك وإن لم يفعل أحجبت عنه رجلا بأقل ما يوجد به من يحج عنه (قال) ولو قال رجل أول واحد يحج غني فله مائة دينار فخ عنه غير وارث فله مائة دينار وان حج عنه وارث فله أقل ما يوجد به من يحج عنه وما زاد على ذلك مردود لاتها وصية لوارث (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه أو بعتمر بمائة ذلك كمالا من مال المستأجر إذا أحج عنه أو اعتمر فان استأجر على أن يحج عنه فافسد الحج بقض ذلك عن الرجل الحج وكان عليه أن يرذل الاجارة كلها وكذلك لو أخطأ العد دفعاته الحج وكذلك الفساد في العدة (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه أو بعتمر فاصطاد صيدا أو تطيب أو فعل في الحج أو العدة شئ أحب فيه الفدية فدى ذلك من ماله وكانت له الاجارة وأنظر إلى كل ما كان يكون محمولا على نفسه فاضاعه وعليه فيه كفارة حج غيره جعلته قاضيا عن غيره ووله الاجارة كاملة في ماله وعليه في ماله فدية كل ما أصاب (قال) وهكذا لو ألى المستأجر رجلا يحج عن الميت لا يختلفان في شئ (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه فمقر عنه كان زاده مخيرا له ولم ينقصه وعليه في ماله دم القرآن (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه فاعتمر أو بعتمر فخ في ردا الاجارة لان الحاج إذا أمر أن يعتمر عمل عن نفسه غير ما أمر به والحج غير العدة والعدة غير الحج (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه فاعتمر ثم غاد فخ عنه من ميقاته أجزأت عنه (قال) ولو اعتمر عن نفسه ثم أراد أن الحج عن غيره لم تكن حجته كاملة عن غيره إلا بان يخرج الميقات المحجوج عنه حج عنه من ميقاته فان ترك ذلك وجع من دون ميقاته أهراق

بالذكر والاني بالاني وقال في موضع آخر وبغدي بالاناث أحب التي وان جرح ظبيها فقتل من قيمته العشر فعليه العشر من غن شاة وكذلك ان كان النقص أقل أو أكثر (قال المزني) عليه عشر الشاة أولى بأصله وان قتل الصدفان شاة جزاه عنه وان شاة قوت المثل دراهم ثم الدراهم طعنا ثم تصدقه وان شاة صام عن كل مديوم ولا يجزئه أن يصدق بشئ من الجزاء إلا مكة أو غني فاما الصوم فليست شاة لانه لا منفعة فيه لمساكين الحرم وان

(١) قوله رأى غير وارث كذا في السبع ولعل هنا تحريفان السخا ووجه الكلام رده غير وارث بصيغة الامر من رأى لحقيقته هاه السكت وقفا وخطا لبقائه على حرف واحد كما هو معلوم من التصريف أي انظر غير وارث كتبه

مصححه

دما وأجزأت عنه (قال) ولو خرج رجل حاجا عن رجل فسلك غير طريق المحجوج عنه وأتى على ميقات في طريقه غير ميقات الرجل فأهل منه ومضى على حجة أجزأت عنه حجة الاسلام إن شاء الله تعالى (قال) ويجزى الحاج عن الرجل أن ينوي الحج عنه عند إحرامه وإن لم تكن حجه أجزأ عنه كما يجزى بذلك في نفسه والمتطوع بالحج عن الرجل كالاستأجر في كل أمر ويجزى به في كل ما أجزأه في كل ويفسد عليه في كل ما أفسد عليه في كل إلا أن المتطوع لا ردأجارة لأنه لم يأخذها (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه أو عن ميت فحج ولم يكن حج عن نفسه أجزأت عنه ولم تجز عنه ما ورد الإجارة (قال) ولا بأس أن يستأجر لوصي الميت إذا لم يحج الميت بعض ورثة الميت عنه أو وصي بذلك الميت أو لوصي والالإجارة ليست بوصية منه وإن كان المستأجر وراثا أو غير وارث فسواء ويجزى عن الميت الحج والعمرة الواجب أن أو وصي بهما أو لوصي كما يؤدى عنه الواجب عليه من الدين وإن لم يوص به (قال) ولو أوصى بثلاثة الحاج اخترت أن يعطاه فقراء الحاج ولا أعلم بحرم أن يعطاه غنى منهم (قال) ولو أوصى أن يحج عنه تطوعا فحجوا لأن أحدهما أن ذلك جائز والآخرون ذلك غير جائز كما لو أوصى أن يستأجر عنه من يصلي عنه لم يجز ومن قال لا يجوز زوجته فحجها لم يرنا (قال) ولو قال رجل لرجل حج عن فلان الميت نفقتك دفع إليه النفقة أو لم يدفعها كان هذا غير جائز لأن هذه أجرة غير معلومة فإن حج أجزأت عنه وله أجرة مثله وسواء كان المستأجر وراثا أو غير وارث أو وصي بذلك الميت أو لوصي به غير أنه إن أوصى بذلك لوارث لم يجز أن يعطى من الإجارة ما زاد على أجرة مثله من الفضل لأن المحاباة وصية والوصية لا تجوز لو أوارث

(باب ما يؤدى عن الرجل البالغ الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وصل الرجل المسلم الحرام البالغ إلى أن يحج أجزأت عنه حجة الاسلام وإن كان ممن لا مقدرة له بذات يده فحج ما شيا فهو محسن بشكفه شيأه الرخصة في تركه وحج في حين يكون عمله مؤديا عنه وكذلك لو أجزأ نفسه من رجل يتقدمه وحج أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن رجلا سأل ابن عباس فقال أو أجزأ نفسي من هؤلاء القوم فأنا سئلهم عنهم المناسك هل يجزئني فقال ابن عباس نعم أو نلتك لهم نصيب مما كسبوا والله سميع عليم الحساب (قال) وكذلك لو حج وغيره يكفيه مؤنته لأنه ما حج في هذه الحالات عن نفسه لأع غيره (قال) وكذلك لو حج في عام أخطأ الناس فيه يوم عرفة لأن حجهم يوم يحجون كافتريهم يوم يقفرون وأخطأهم يوم يقفون لأنهم إنما كفروا الظاهر فيما يغيب عنهم فيما بينهم وبين الله عز وجل وهكذا الوأصاب رجل أهله بعد الأرمي والحلاق كانت عليه بدنه وكان حجة تاما وهكذا أدخل عرفة بعد الزوال وخرج منها قبل غيب الشمس أجزأت عنه حجه وأهراق دما وهكذا أكل ما فعل مما ليس له في إحرامه غير الجماع نفرو أجزأت عنه من حجة الاسلام

(باب حج الصبي يبلغ والمملوك يعتق والذي يسل)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا بلغ غلام أو عتق مملوك أو أسلم كافر بعرفة أو من دلفة فأحرم أي هؤلاء عسار إلى هذه الحال بالحج ثم وافى عرفة قبل طالع الفجر من ليلة المزلقة وأقامها أو غير واقف فقد أدرك الحج وأجزأ عنه من حجة الاسلام وعاد لم يترك المقات ولو أحرم العبد والغلام الذي لم يبلغ بالحج ينوبان بحاله هما فرض الحج والنافلة أو لانهما لم تمتعتي هذا أو بلغ هذا قبل عرفة أو بعرفة أو بعز دلفة أو أين كانا فرجعا إلى عرفة بعد البلوغ والعتق أجزأت عنهما من حجة الاسلام ولو احتاطا بان يهرق دما كان أحب إلى ولا يبين لي أن يكون ذلك عليهما وأما الكافر ولو أحرم من ميقاته ثم أسلم بعرفة لم يكن له بمن دهم طريقه

١ كل من لحقه فلا جزاء عليه إلا في قتله أو جرحه ولولد على صيد كان مسيا ولا جزاء عليه كالي أمر بقتل مسلم لم يقتص منه وكان مسيا ومن قطع من شعر الحرم شيأ جزاء محرما كان أو حلالا وفي الشجرة الصغيرة شاة وفي الكسيرة بقرة ذكر أو هذا عن ابن الزبير وعطاء (قال) وسواء ما قتل في الحرم أو في الأحرام مفردا كان أو قارنا فجزأه واحد ولو أشر كوا في قتل صيد لم يكن عليهم الأجزاء واحد وهو قول ابن عمر وما قتل من الصيد لانتان فعليه جزاؤه

لان احرامه ليس باحرام ولو أذن الرجل لعده فأهل بالحل ثم أفسده قبل عرفة ثم عتق فوافى عرفة لم يحزنه
 من حجة الاسلام لانه قد كان يجب عليه تمامها لانه أحرم باذن أهله وهي تجوز له وان لم يحزنه من حجة
 الاسلام فاذا أفسده ما مضى فيها فاسده وعليه قضاءها وهي بدى بدنه ثم اذا قضاهما فاقضاء عنه يجوز به من
 حجة الاسلام (قال الشافعي) في الغلام المراهق لم يبلغ جبل بالحل ثم نصب امرأته قبل عرفة ثم يحتلم بعرفة
 له حقا فالجالح اذا جامع أفسده وعليه البدل وبدنه فاذا جاءه بدل وبدنه أجزأت عنه من حجة الاسلام (قال)
 ولو أهل ذمي أو كافرا ما كان هذا صحيحا ثم جامع ثم أسلم قبل عرفة وبعد الجماع بقدا احراما من المقات أو دونه
 وأهراق دما ترك المقات أجزأت عنه من حجة الاسلام لانه لا يكون مفسدا في حال الشرك لانه كان غير
 محرم فان قال قائل فاذا زعمت أنه كان في احرامه غير محرم أفكان الفرض عنه موضوعا قبل لايل كان
 عليه وعلى كل أحد أن يؤمن بالله عز وجل ورسوله ويؤدى الفرائض التي أنزلها الله تبارك وتعالى على نبيه
 غير أن السنة تدل وما لم أعلم المسلمين اختلفوا فيه أن كل كافر أسلم انتفى الفرائض من به ما أسلم ولم يؤمر بإعادة
 ما فرط فيه في الشرك منها وان الاسلام يهدم ما قبله اذا أسلم ثم استقام فلما كان انما يستأنف الأعمال ولا
 يكون عاملا عما لا يكتب له الابداع الاسلام كان ما كان غير مكتوب له من احرامه ليس احراما والعمل يكتب
 للعبد البالغ واذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصغيرة حج ففي ذلك دلالة على أنه حاج وان حجه ان
 شاء الله تعالى مكتوب له

(باب الرجل ينذر الحج والعمرة)

(قال الشافعي) فمن أوجب على نفسه حجاً أو عمرة بنذر فحج أو عمر بريد قضاء حجه أو عمرته التي نذر كان حجه
 وعمرته التي نوى بها قضاء النذر حجة الاسلام وعمرته ثم كان عليه قضاء حجة النذر بعد ذلك (قال الشافعي)
 فاذا مات ولم يقض النذر ولا الواجب قضى عنه الواجب أولا فان كان في ماله سعة أو كان له من الحج عنه قضى
 النذر عنه بعده (قال الشافعي) وان حج عنه رجل باجارة أو تطوع بنوى عنه قضاء النذر كان الحج الواجب
 عليه ثم قضى عنه النذر بعده اذا كان احرام غيره منه اذا أراد تأدية الفرض عنه يقوم مقام احرام
 نفسه عنه في الاداء عنه فكذلك هو في النذر عنه والله أعلم ولو حج عنه رجلان هذا الفرض وهذا النذر كان
 أحب الي وأجزأ عنه

(باب الخلاف في هذا الباب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد سألنا بعض الناس في هذا الباب فقال نحن نوافق على أن الرجل اذا حج
 تطوعاً وبغيره كان ذلك عندنا حجة الاسلام لا تارة والقياس فيه ولان التطوع ليس بواجب عليه أفرأيت
 الواجب عليه من النذور ان كان واجبا (١) وفرض الحج التطوع واجبا فكيف زعمت أنه اذا نوى النذر وهو
 واجب كان الحج الواجب فقلت له في التطوع والنذر غير تطوع فقلت له زعمت بأنه اذا كان مستطعاً من حين
 يبلغ إلى أن يموت فلم يكن وقت حج يأتي عليه الا وفرض الحج لازم له بلا شيء ألزمه نفسه ولم يكن النذر لازماً له الا
 بعد إيجابه فكان في نفسه معنى من حج تطوعاً وكان الواجب بكل حال أولى أن يكون المقدم من الذي لم يجب
 الا بإيجابه على نفسه فان قال ما يشبه النذر من التافه قيل له اذا دخل فيه بعد حج الاسلام وجب عليه أن
 يته ولكنه لما كان اذا دخل فيه كان في حكمه في أنه يجهت كشد حج الاسلام ينوبه كان دخوله فيه لم يوجب
 عليه أعماً أوجب على نفسه فرضاً عليه وغيره ولو أوجب عليه فأمره بالخروج منه كما أمره بالخروج من الحج
 بالطواف وأمره بقضائه فقال قائل روي أن ابن عباس وابن عمر سئلوا فقال أحدهما قضيتهما وورب الكعبة

للساكن وقيمته لصاحبه
 ولو جازا إذا تحول حال
 الصيد من التوحش
 إلى الاستئناس أن يصير
 حكمه حكم الانيس جاز
 أن يقضى به ويجزى به
 ما قتل من الصيد واذا
 توحش الانيس من
 البقر والابل أن يكون
 صيداً يجوز به الحرم ولا
 يقضى به ولكن كل على
 أصله وما أصاب من
 الصيد فداء إلى أن يخرج
 من احرامه ويخروجه من
 العمرة بالطواف
 والسعي والحلق
 ويخروجه من الحج ويخرج
 الاول الرمي والحلق
 وهكذا الطواف بعد عرفة
 وحلق وان لم يرم فقد

(١) قوله وفرض الحج
 التطوع كذا في التسمي
 ولعل لفظ التطوع هنا
 من زيادة الناسخ كتبه
 مصححه

لم يندر حجاجه قضاء النذر والنج المكتوب وقال الآخر هذه حجة الاسلام فليتبس وفاء النذر فقلت فانت تخالفهما جميعاً فعرهم أن هذا النذر وعليه حجة الاسلام فكيف يتنج بما يخالف قال وأنت تخالف أحدهما فقلت أن حالفته خالفته بمعنى السنة وأوافق الآخر أجبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد ابن سالم عن الثوري عن زيد بن جبير قال إني لعند عبد الله بن عرآنسل عن هذه فقاهل هذه حجة الاسلام فليتبس أن يقضى نذره (قال الشافعي) ولم نر علقين وجاعليه فلم يكن له ترك واحد منهما على الابتداء يجوز عنه أن يأتي بأحد هاتين قول هذا في النذر والرجل وعليه حجة الاسلام فإن كان يقضى حجة الاسلام وبقي عليه حجة نذره في متطوع عافى حجة النذر ولا يتطوع بغيره وعليه حج واجب وإذا أجزأ التطوع من الحج المكتوبه لا يأنجح ما تطوع به هو الواجب عليه من الفرض فكذلك إذا تطوع وعليه واجب من نذر لافرق بين ذلك

خرج من الاحرام فان
أصاب بعد ذلك صيدا
في الحلق فليس عليه شيء

(باب هل تجب العمرة وجوب الحج)

(باب أجزاء الطائر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأتموا الحج والعمرة لله فاختلف الناس في العمرة فقال بعض المشركين العمرة تطوع وقاله سعيد بن سالم واحتج بأن سفبان الثوري أخبره معاوية بن اسحق عن أبي صالح الخنفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحج جهاد والعمرة تطوع فقلت له أثبت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو منقطع وهو وإن ثبت به الحجة فإنما يثبت بها الحجة فإنما يتطوع أن الله عز وجل يقول لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ولم يذكر في الموضع الذي يبين فيه إيجاب الحج إيجاب العمرة وإنما لم يعلم أحد من السابقين أمر بقضاء العمرة عن ميت فقلت له قد يحتل قول الله عز وجل وأتموا الحج والعمرة لله أن يكون فرضهما معا وفرضه إذا كان في موضع واحد ثبت بثبوته في مواضع كثيرة كقوله تعالى أقموا الصلاة وآتوا الزكاة قال إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فذكرها مع الصلاة وأفرد الصلاة مرة أخرى دونها فلم ينع ذلك الزكاة أن تثبت وليس لك حجة في قولك لا تعلم أحد أمر بقضاء العمرة عن ميت إلا عليك مثلها لمن أوجب العمرة بأن يقول ولا يعلم من السلف أحد أثبت عنه أنه قال لا تقضي عمرة عن ميت ولا هي تطوع وإن لا تقضى عن ميت حجة عليك (قال) ومن ذهب هذا المذهب أشبه من السلف ثبت عنه أنه قال هي تطوع وإن لا تقضى عن ميت حجة عليك (قال) ومن ذهب هذا المذهب أشبه أن يتأول الآية وأتموا الحج والعمرة لله إذا دخلت فيهما وقال بعض أصحابنا العمرة سنة لا تعلم أحد أخص في تركها (قال) وهذا قول يحتتمل إيجابها أن كان برد أن الآية تحتتمل إيجابها وأن ابن عباس ذهب إلى إيجابها ولم يخالفه غيره من الأئمة ويحتتمل تأكيدها لإيجابها (قال الشافعي) والذي هو أشبه بظاهر القرآن وأولى بأهل العلم عندي وأسأل الله التوفيق أن تكون العمرة واجبة فإن الله عز وجل قرنها مع الحج فقال وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحضرتم فاسستبرم من الهدى وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر قبل أن يحج وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحرامها وطواف وحلق وميقات في الحج بآية عملة على العمرة فظاهر القرآن أولى إذا لم يكن دلالة على أنه باطن دون ظاهر ومع ذلك قول ابن عباس وغيره أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طلوس عن ابن عباس أنه قال والذي نفسي بيده لما أقر بنينا في كتاب الله وأتموا الحج والعمرة لله أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال ليس من خلق الله تعالى أحد إلا وعليه حجة وغرة واجبتان (قال الشافعي) وقاله غيره من مكيننا وهو قول الأكثر منهم (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى في تمتع بالعمرة إلى الحج فاسستبرم من الهدى ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قران العمرة مع الحج لها ولو كان أصل العمرة تطوعا أشبه أنه لا يكون لاحد أن يقرن العمرة مع الحج لكان أحدا لا يدخل في نافلة فربض حتى يخرج من أحد هاتين قبل البسوخ في الآخر وقد دخل في أربع ركعات وأكثر

(قال الشافعي) والطائر
صفان حمام وغير حمام
فما كان منها حماما ففيه
شاة اتباع العمر وعثمان
وابن عباس ونافع بن عبد
الحارث وابن عمر وعاصم
ابن عمر وسعيد بن
المسيب (قال) وهذا إذا
أصيب عكة أو أصابه
المحرم قال عطاء في
القمري والديبسي شاة
(قال) وكل ما عبط وهدر
فهو حمام وفيه شاة وما سواه
من الطير ففيه قيمته في
المكان الذي أصيب
فيه وقال عمر لكعب في
جراذتين ما جعلت في

نافلة قبل أن يفصل بينهم بإسلام وليس ذلك في مكتوبة ونافلة من الصلاة فأشبه أن لا يلزمه بالتبع أو القرآن هدى إذا كان أصل العمرة تطوعا بكل حال لأن حكمه لا يكون الا تطوعا بحال غير حكم ما يكون فرضا في حال (قال الشافعي) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأله عن الطب والشاب أفعل في عمرت لما كنت فاعلاق جمل (أخبرنا) مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر أن في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمره من خرم أن الهرمة هي الحج الأصغر قال ابن جريج ولم يحدثني عبد الله بن أبي بكر عن كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمره من خرم شيئا الا قلت له أفى شك أنتم من أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا (قال الشافعي) فان قال قائل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأه أن تقضى الحج عن أبيها ولم يحفظ عنه أن تقضى العمرة عنه قيل له ان شاء الله قد يكون في الحديث فيحفظ بعضه دون بعض ويحفظ كله فيؤدى بعضه دون بعض ويحجب عما يشبهل عنه ويستغنى أيضا بان يعلم أن الحج اذا قضى عنه فسبيل العمرة سبيله فان قال قائل وما يشبه ما قلت قبل روى عنه طلبة أنه سئل عن الاسلام فقال خمس صلوات في اليوم والليلة وذكر الصيام ولم يذكر حيا ولا عمرة من الاسلام وغير هذا ما يشبه هذا والله أعلم فان قال قائل ما وجه هذا قيل له ما وصفت من أن يكون في الخبر فيؤدى بعضه دون بعض ويحفظ بعضه دون بعض أو يكتب في يعلم السائل أو يكتب بالجواب عن المسئلة ثم يعلم السائل بعد ولا يؤدى ذلك في مسئلة السائل ولا يؤدى في غيره (قال) وإذا أفرد العمرة فالميقات لها كالميقات في الحج والعمرة في كل شهر من السنة كلها الا أن انتهى الحرم بالحج إن تعمر في أيام التشريق لم معكوف على عمل الحج ولا يخرج منه إلى الأحرار حتى يفرغ من جميع عمل الأحرار الذي أفرد (قال الشافعي) ولو لم يخرج رجل فتوفى العمرة حتى قضى أيام التشريق كان وجهها ولم يفعل فجاز له لانه في غير أحرار من غيره لاجرام غيره (قال الشافعي) ويجزى أن يقرن الحج للعمرة ويجزى به من العمرة الواجبة عليه ويهرق في ما فاسا على قول الله عز وجل من تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي قال القارئ أخف حال من المتع المتع انما أدخل عمره فوصل بها حيا سقط عنه ميقات الحج وقد سقط عن هذا وأدخل العمرة في أيام الحج وقد أدخلها القارئ وزاد المتع أن تمتع بالاحلال من العمرة إلى أحرار الحج ولا يكون المتع في أكثر من حال القارئ فيما يجب عليه من الهدي (قال) وتجزى العمرة قبل الحج والحج قبل العمرة من الواجبة عليه (قال) وإذا اعتمر قبل الحج ثم أقام عكة حتى ينشئ الحج أنشأ من مكة لا من الميقات (قال) وان أفرد الحج فأراد العمرة بعدا فخرج من الحرم ثم أهل من أين شاء وسقط عنه بأحراره الحج من الميقات فاحرم به من أقرب المواضع من ميقاتها ولا ميقات لها دون الحل كما سقط عنه ميقات الحج اذا قدم العمرة قبله لدخول أحدهما في الآخر وأحب إلى أن يعتمر من الجعرة لان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر منها فان أخطأ ذلك اعتمر من المدينة لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد المدخل لعمرة منها أخبرنا بن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت عمرو بن أوس الثقفي يقول أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يردف عائشة فعمرها من التمتع (قال الشافعي) وعائشة كانت فارة ففقت الحج والعمرة الواجبتين عليها وأحب أن تنصرف بعمرة غير مقر وبه يجمع فسألت ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بأعمالها فكانت لها نافلة خيرا وقد كانت دخلت مكة بأحرار فلم يكن عليها رجوع إلى الميقات أخبرنا سفيان بن عيينة عن اسمعيل بن أمية عن مزاحم عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد عن (١) محترش الكعبي أو محترش أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرة ليليا فاغتر وأصبح بها كبائت أخبرنا مسلم عن ابن جريج هذا الحديث بهذا الاسناد وقال ابن جريج هو محترش (قال الشافعي) وأصاب ابن جريج لان ولده عندنا يقول بنو محترش أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أن

نفسك قال درهمين قال
يجزى درهمان خير من مائة
جرادة ففعل ما جعلت في
نفسك وروى عنه أنه
قال في جرادة تمره وقال
ابن عباس في جرادة
تصدق بقبضة طعام
ولأخذن قبضة
جرادات قتل ذلك على
أثمها وان في ذلك القبة
فأمر بالاحتياط وما
كان من بعض طبر
يؤكل في كل قبضة
قيمتها وان كان فيها فخر
فقيمتها في الموضع الذي
أصابها فيه ولا يأكلها
محرم لانها من الصيد
وقد يكون فيها صيد
(قال) وان تنفطرا
فعله بقدر ما نقص

(١) قوله محترش الكعبي
أو محترش كذا في النسخ
وانظر ما الفرق بين
الموضعين وما الذي
أصاب فيه ابن جريج
والذي في المسند
والخلاصة أنه محترش
عمه لئن قبل المجبة
بدون شك في الضبط
فقر بالمقام كسبه صحيحه

التنف فان تلف بعد

فلا احتياط أن يفديه
والقياس أن لا شيء
عليه اذا كان متمتعاً
حتى يعلم أنه مات من
تنفّه فان كان غير متمتع
حبسه وألقطه وسقاه
حتى يصير متمتعاً وفدى
مانقص التنف منه
وكذلك لو كسره فجبره
فصار أعرج لا يتمتع فذاه

كامل

(باب ما يحل للمحرم
قتله)

قال الشافعي والأصم

(١) قوله من نذراً
أوجب نذر كذا في النسخ
وفي بعضها أو أوجب
بشذو على كل حال
فالعبرة بالتخلف من
تحرير ينفظ وحرر
كتبه مصححه

(٢) قوله وكان مهلاً كذا
في النسخ بالافراد فيه
وفيما بعده ولعل معناه
وكان كل منهم مهلاً الخ
فانظر كتبه مصححه

(٣) اذا جهر رأسه أي
استودع الخلق نبات
شعره والمعنى أنه كان
لا يؤخر العمرة الى الحرم
وانما كان يضرخ الى
المقات ويعتمر في ذي
الحجة كذا في النهاية
كتبه مصححه

التي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة كفيل لحجك وعمرتك (أخبرنا)
سفيان عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وربما قال سفيان عن عطاء عن
عائشة وربما قال ابن أبي نجيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة (قال الشافعي) فعائشة كانت فارتفت في ذي الحجة
ثم اعترت بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأغارها بعد الحج فكانت لها عمرتان في شهر ورسول الله صلى الله
عليه وسلم اعتمر قبل الجعرة عمرة القضية فكان مقطوعاً بعمرة الجعرة فكان وإن دخل مكة عام الفتح فغير
أحرام للحرب فليست عمرته من الجعرة قضاء ولكنها تطوع والمنطوع يتطوع بالعمرة من حيث شاء خارجاً
من الحرم (قال الشافعي) ولو أهل رجل بحج ففاته خرج من حجه بعمل عمرة وكان عليه حج قابل واليهدي
ولم تجزه هذه عنه من حجة ولا عمرة واجبة عليه لأنه انما خرج من الحج بعمل العمرة لأنه ابتداء عمرة فجزى
عنه من عمرة واجبة عليه

(باب الوقت الذي تجوز فيه العمرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز أن يهل الرجل بعمرة في السنة كلها يوم عرفته أو أيام منى وغيرها من
السنة اذ لم يكن حائماً ولم يطعم بأرداء الحج وان طمع بأرداء الحج أحببت له أن يكون أهلاً له يحج دون عمرة
أو جمع عمرة وان لم يفعل واعتبر جازت العمرة وأجزأت عنه عمرة الاسلام وعمرة ان كان أو جها على نفسه
(١) من نذراً أو أوجب تبرأ واعتبر عن غيره (قال الشافعي) فان قال قائل وكيف يجوز أن تكون العمرة في
أيام الحج قيل قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة فأدخلت الحج على العمرة فوافقت عرفته ومنى حاجه
معتبروا العمرة لها متقدمة وقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه هبار بن الاسود وأبا أيوب الانصاري في يوم
النصر (٢) وكان مهلاً يحج أن يطوف ويسعى ويحلق ويحلق فهذا عمل عمرة فان أهله أو أعظم الايام حرمة
أولاهان ينسب فيها لله تعالى (قال الشافعي) ولا وجه لأن ينهى أحد أن يعتمر يوم عرفه ولا لئلا ينهى إلا
أن يكون حاجاً فلا يدخل العمرة على الحج ولا يعتمر حتى يكمل عمل الحج كله لأنه معكوف منى على عمل من عمل
الحج من الرمي والاقامة يعني طواف التراب أو لم يطف فان اعتمر وهو في بقية من احرام حجه أو خارجاً من احرام
حجه وهو مقيم على عمل من عمل حجه فلا عمرته ولا فدية عليه لأنه أهل بالعمرة في وقت لم يكن له أن يهل بها فيه
(قال الشافعي) والعمرة في السنة كلها فلا بأس بأن يعتمر الرجل في السنة مراراً وهذا قول العامة من المكين
وأهل البلدان غير أن قائلين كره العمرة في السنة الامر واحدة وإذا كانت العمرة تصلح في
كل شهر فلا تشبه الحج الذي لا يصلح الا في يوم من شهر بعينه ان لم يدرك فيه الحج فالتالي قابل فلا يجوز أن تقاض
عليه وهي تخالفه في هذا كله فان قال قائل ما دل على ما وصفت قيل له عائشة عن أبي بكر مع هدي وعن
دخل في أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون احرامه عمرة فركت فلم تقدر على الطواف فطعمت فأمرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهل بالحج فكانت قارئة وكانت عمرتها في ذي الحجة ثم سأله أن يعمرها فأمرها
في ذي الحجة فكانت هذه عمرتين في شهر فكيف ينكر أحد بعد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة في شهر
يزعم أن لا تكون في السنة الا مرة أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي حسين عن بعض ولد أنس بن مالك قال كنا
مع أنس بن مالك بمكة فكان (٣) اذا جهر رأسه خرج فاعتمر أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال في كل شهر عمرة أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب
ان عائشة اعترت في سنة من تين مرتين ذي الحليفة ومرت من الحجة أخبرنا سفيان عن صدقة بن يسار عن
القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعترت في سنة من تين قال صدقة فقلت
هل ما بذق عليها أحد فقال سبحان الله أم المؤمنين فاستحييت أخبرنا أنس بن عبياس عن موسى بن
عقبة عن نافع قال اعتمر عبد الله بن عمر أوما في عهد ابن الزبير مرتين في كل عام أخبرنا عبد الوهاب

ابن عبد المجيد عن حبيب المعلم قال سئل عطاء عن العمرة في كل شهر (١) قال نعم (قال الشافعي) وفيما وصفت من عمره عائشة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره في ذى الحجة وفي أنه اعتمر في أشهر الحج بيان أن العمرة تجوز في زمان الحج وغيره وإذا حازت في شهر مرتين بأمر النبي صلى الله عليه وسلم زالت معنى الحج الذي لا يكون في السنة الأمرة واحدة وصلت في كل شهر وحين أراد صاحبها الآن أن يكون حجراً ما يغبرها من حج وأمرة فلا يدخل إحراماً بغيره عليه قبل أن يكمله (قال الشافعي) وإذا أهل رجل بعمره كان له أن يدخل الحج على العمرة ما لم يدخل في الطواف بالبيت فإذا دخل فيه فليس له أن يدخل عليه الحج ولو فعل لم يلزمه حج لأنه يعمل في الخروج من عمرته في وقت ليس له احتمال الحج فيه على عمل العمرة ولو كان أهلاً له حج لم يكن له أن يدخل عليه العمرة ولو فعل لم يكن مهلاً بعمره ولا عليه فدية (قال) ومن لم يحج اعتمر في السنة كلها ومن حج لم يدخل العمرة على الحج حتى يكمل عمل الحج وهو آخر أيام التشريق أن أقام إلى آخرها وإن نفر النفر الأول فاعتمر ويؤخذ منته العمرة لأنه لم يبق عليه الحج عمل ولو أخره كان أحب إلى ولو أهل بالعمرة في يوم النفر الأول ولم ينفر كان أهلاً له باطلاً لأنه معكوف على عمل من عمل الحج فلا يخبر عنه الإيكال والخروج منه (قال) وخالفنا بعض مجازين فقال لا يعتمر في السنة الأمرة وهذا خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أقر عائشة في شهر واحد من ستة واحدة مرتين وخلاف فعل عائشة نفسها وعلى أن يطالب وابن عرو أنس رضي الله عنهم وعوام الناس وأصل قوله أن كان قوله أن العمرة تصلح في كل السنة فكيف قام بها الحج الذي لا يصلح إلا في يوم من السنة وأي وقت وقت العمرة من الشهور فإن قال أي وقت شاء فكيف لم يعتمر في أي وقت شاء مراراً وقول العامة على ما قلنا

(باب من أهل محجبتين وأمرتين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من أهل محجبتين معاً أو حججت أحدهما أدخل عليهما أن يكمل الحج فمهل بحج واحد ولا شيء عليه في الثاني من فدية ولا قضاء ولا غيره (قال) وأما كل على الحج أن لا يبق عليه طواف ولا حلاق ولا رمي ولا مقام يعني فإن قال قائل فكيف قلت هذا قيل كان عليه في الحج أن يأتي بعمله على كماله فسدخل فيه حراماً ما يكون كماله أن يخرج منه حلالاً من يوم النحر من بعضه دون بعض وبعد النحر من كماله بكامله فلما أتمناه المحجبتين وقتلنا أكمل أحدهما أمرناه بالإحلال وهو حرم بحج وقتلناه لا نخرج من إحرام أحدهما إلا بخروجك من الآخر بكامله قلناه أنت بعض على الحج دون بعض فإن قال وما بقي عليه من عمل الحج قبل الحلاق فأمرناه أن لا يكمل الحج انتظاراً للذي بعده ولو حازه أحاز أن يقال له أقم في بلدك أو في مكة ولا تعمل لأحد شيئاً حتى تعمل للأخر منكما كما يقال للقاترين فمكون انغمسا على الحج واحد وبطل الآخر ولو قتلنا بعمل لأحدهما ما بقي محجراً بالآخر قلناه فمهل يكمل عمل أحدهما أو أكمل عمل الآخر فكيف يجب عليه في أحدهما ما سقط عنه في الآخر فإن قلت بل يهل من أحدهما قبل يلزمه أداء الآخر فكيف يجب بخروج من الأول لم يدخل في غيره إلا بتجديد دخول فيه (قال الشافعي) وإذا كان عمر من الخطأ وكثير من حفظنا عنه لم نعلم منهم اختلافاً يقولون إذا أهل بحج ثم فاته عرفة لم يقم حراماً وطواف وسعى وحلق ثم قضى الحج الفاتية لم يجزأ بذي الذي لم يقم به الحج أن يقم حراماً بعد الحج ويحل إذا لم يجزأ ليجزأ الأسقوط إحدى المحجبتين والله أعلم وقد روي من وجه عن عطاء أنه قال إذا أهل محجبتين فهومهل بحج وتابعه الحسن بن أبي الحسن (قال) والقول في العمرتين هكذا وكال العمرة الطواف بالبيت وبالصفاء والمروة والحلق وأمرهم من فاته الحج أن يحل بطواف وسعى وحلاق ويقضي بدلان معاً على أنه لا يجوز أن يهل بالحج في غير أشهر الحج لأن من فاته الحج فقد بدأن يقم حراماً إلى قابل ولا أرأهم أمره بالخروج من إحرامه بالطواف ولا يقم حراماً (٢) لأنه لا يجوز له أن يقم حراماً بحج في غير أشهر الحج وبطل على أنه إذا خرج من حجه بعمل عمره

أن يشل الحجة والعقرب والفارة والجداء والنسراب والكلب العقور وما أشبه الكلب العقور مثل السبع والثور والبق والذئب صغار ذلك وكباره سواء وليس في الرخم والخنافس والقردان والحمل ومالا يؤكل لحمه جزاء لأن هذا ليس من الصيد وقال الله جل وعز وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً فسدل على أن الصيد الذي حرم عليهم ما كان لهم قبل الإحرام حلالاً لأنه لا يشبه أن يحرم في الإحرام خاصة إلا ما كان مباحاً قبله

(باب الإحصار)

قال الشافعي قال الله جل وعز فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي وأنحصر رسول الله

(١) لعل هناسقطان التاسع ووجه الكلام سئل عطاء عن العمرة في كل شهر أعجز الحج (٢) قوله لأنه لا يجوز كذا في التمسح ولعل هنا سقطا ووجه الكلام إلا لأنه الحج لأن المعنى على حصر النبي فأنظر كتبه

معجمه

فليس أن يحصر صاعرة ولا بصير عمرة وقد استبدأه بخافي وقت يجوز فيه الإهلال بالبحج ولو جاز أن ينقسخ الحج
عمره جاز أن يكون من استبدأ فأهل بحجتين مهلبيح وعمره لأنه يصلح أن يستبدأ حج وعمره ولم يجز أن قال بصير
عمره إلا ما وصفت من أنه إذا استبدأ فأهل بحجتين فهو مهلبيح وعمره فأما من أهل بحج ثم أدخل عليه
بعد الإهلال به بخافين في كل حال أن لا يكون مدخلا جماعيا حج ولا تكون عمر مع حج كالأستدأ فدخل عمره
على حج لم تدخل عليه ولو جاز أن يصرف الحج عمره جاز أن تصرف العمره بخافيك من أهل بعمرتين في أشهر
الحج مهلبيح وعمره وصرفنا حرامه إلى الذي يجوز له ولا يجوز نفي من هذا غير القول الأول من أن من أهل
بحجتين فهو مهلبيح ومن أهل بعمرتين فهو مهلبيح وعمره ولا شيء عليه غير ذلك

(باب الخلاف بين أهل بحجتين وأعرتين) قال الشافعي رحمه الله وخالفنا جراحان من الناس فقال
أحداهما من أهل بحجتين لزمته فإذا أخذ (١) في علمها فهو رافض للأخر وقال الآخر هو رافض للأخر
حين ابتدأ الإهلال وأحسبهما قالا وعليه في الرض دم وعليه القضاء (قال الشافعي) قد حكي لي
عنه ما معانتهما قالا من أجمع صيام يومين فصام أحدهما فليس عليه الآخر لأنه لا يجوز أن يدخل في الآخر
الابعد الآخر ومن الأول وهكذا من فاتته صلوات فكبر بنوي صلاتين لم يكن الأصلا واحدة ولم يلزمه
صلاتان معاً لأنه لا يدخل في الآخرة إلا من بعد الآخر ومن الأول (قال) وكذلك لو نوى صلاتين تطوعاً
يفضل بينهما سلام فإذا كان هذا هكذا في الصوم والصلوة فكيف لم يكن عندهما هكذا في الحج مع أنه
يلزمهما أن يدعوا قولهما في الحج أن زعم أن الحج بصير عمره إذا فاتت عرفة أشبه أن يلزمهما إذا كان الأحرام
بحجتين لازماً أن يقولوا حج وعمره قالوا لا يقضي أحدهما ولا يقولاه (قال الشافعي) وهذا قلنا لا يقرب
بين عليين إلا بحج وعمره يدخل الحج على العمرة ولا يدخل العمرة على الحج إذا بدأ بالحج لأن الأصل أن لا يجمع
بين عليين فلما جمع بينهما في حال السلم التقرب في الجمع بينهما ولم يجمع بينهما إلا في ما جاء فيه الخبر لا يخالفه
ولا يقيس عليه

(في المواقت) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جهل أهل المدينة من ذي الحليفة وجهل أهل الشام من الجلفة وجهل
أهل نجد من قرن قال ابن عمر ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وجهل أهل اليمن من يللم
أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه قال أهل المدينة أن يهلو من ذي الحليفة وأهل
الشام من الجلفة وأهل نجد من قرن قال ابن عمر أمهؤلاء الثلاث فسمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وجهل أهل اليمن من يللم أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن نافع
عن ابن عمر قال فاهرجل من أهل المدينة في المسجد فقال يا رسول الله بمن أين تأمرنا أن نهل قال جهل
أهل المدينة من ذي الحليفة وجهل أهل الشام من الجلفة وجهل أهل نجد من قرن قال نافع ويزعمون
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وجهل أهل اليمن من يللم (قال) وأخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن
جرير قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن المهلب فقال سمعت ثم انتهى أراهم يبالغون
صلى الله عليه وسلم يقول جهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطرقي الآخر من الجلفة وأهل المغرب وجهل
أهل العراق من ذات عرق وجهل أهل نجد من قرن وجهل أهل اليمن من يللم (قال الشافعي) ولم يسم جابر بن
عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم وقد يجوز أن يكون سمع عمر بن الخطاب قال ابن سيرين بروى عن عمر بن
الخطاب مرسل أنه وقت لاهل المشرق ذات عرق ويجوز أن يكون سمع غيره من الخطباء من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقت لاهل المدينة ذات الحليفة ولاهل المغرب الجلفة ولاهل المشرق ذات عرق ولاهل نجد قرن ومن
سلك نجد من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل ولاهل اليمن يللم أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن

صلى الله عليه وسلم
بالمدنية قصر البنية
عن سبعة والبرق عن

سبعة (قال) وإذا

أحصر بعدو كافراً ومسلم

أو سلطان يحبس في

سجن نحره ديار الحصاره

حسب أحصر في حل أو

حرم ولا قضاء عليه إلا

أن يكون واجباً بقضى

وإذا لم يجد به يشتريه

أو كان معسراً ففيها

قولان أحدهما أن

لا يحل الإبهدي والآخر

أنه إذا لم يقدر على شيء

حل وأقربه إذا قدر عليه

وقيل إذا لم يقدر أجزاء

وعليه الطعام أو صيام

فإن لم يجد ولم يقدر فتي

قدر (وقال) في موضع آخر

أشبههما بالقياس إذا

(١) في علمها أي في علم

أحدهما كالمظهر

كتبه مصححه

جريح قال فراحت عطاء فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم زعموا لم يوقت ذات عرق ولم يكن أهل المشرق حينئذ قال كذلك سبعا أنه وقت ذات عرق والعقيق لأهل المشرق قال ولم يكن عراق ولكن لأهل المشرق ولم يعزه إلى أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه يأبى إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم وقته أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن ابن طاوس عن أبيه قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ أهل مشرق فوقت الناس ذات عرق (قال الشافعي) ولا أحسبه إلا كأهل طاوس والله أعلم أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه قال لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم لأهل المشرق شيئا فلتخذ الناس بحال قرن ذات عرق أخبرنا الثقة عن أيوب عن ابن سيرين ان عمر بن الخطاب وقت ذات عرق لأهل المشرق (قال الشافعي) وهذا عن عمر بن الخطاب مرسل وذات عرق شبه بقرن في القرب والملم (قال الشافعي) فان أحرمت منها أهل المشرق رجوت أن يحرمهم قياسا على قرن وبلم ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلى أخبرنا سفيان عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذوات الحليفة ولأهل الشام الحليفة ولأهل نجد قرنا ولأهل اليمن بلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المواقيت لأهلها ولكل أتى عليها من غير أهلها ممن أراد الحج والعمره ومن كان أهله من دون المقات فليهم من حيث ينشئ حتى يأتي ذلك على أهل مكة أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت مثل معنى حديث سفيان في المواقيت أخبرنا سعيد بن سالم عن القاسم بن معمر عن ليث عن عطاء بن طاوس عن ابن عباس أنه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذوات الحليفة ولأهل الشام الحليفة ولأهل اليمن بلم ولأهل نجد قرنا ومن كان دون ذلك فن حيث يبدأ أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقت المواقيت قال يستمع المرء أهله ونسبه حتى يأتي كذا وكذا المواقيت قلت أفلم يبلغ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا بلغوا كذا وكذا أهلوا قال لا أدري

(باب تفریع المواقيت) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس قال قال «ولم يسم عمر والقائل إلا أنراه ابن عباس» الرجل يمل من أهله ومن بعدهما يجاوز أين شاء ولا يجاوز المقات إلا محرمًا أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس يرتعن جاوز المقات غير محرم (قال الشافعي) وبهذا أخذوا ذات أهل الرجل بالحج والعمره من دون ميقاته ثم رجع إلى ميقاته فهو محرم في رجوعه ذلك فان قال قائل فكيف أمرته بالرجوع وقد أزمته إحراما قد ابتدأ من دون ميقاته أقلت ذلك اتباعا لابن عباس أم خبرنا من غيره وأقياسا قلت فهو وإن كان اتباعا لابن عباس فبأنه في معنى السنة فان قال فاذكر السنة التي هو في معناها قلت رأيت أذوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم المواقيت لن أراد حجها وعمره ليس المراد لهما أمورا أن يكون محرمًا من المقات لا يحل إلا باتين البيت والطواف والعمل معه قال بلى قلت أقرأه ما ذكر قبله قال بلوغ المقات أن يكون غير محرم قال بلى قلت أقرأه أن يكون ما دون ذلك أن يكون بعض سفره حلالا وبعضه حراما قال نعم قلت أقرأت اذا جاوز المقات فأحرمت ولم يحرم ثم رجع إلى المقات فأحرمت منه أم أتي بما أمر به من أن يكون محرمًا من المقات إلى أن يحل بالطواف والبيت وعمل غيره قال بلى ولكنه اذا دخل في إحرام بعد المقات فقتل من إحرامه وليس عبثا إحراما من المقات (قال الشافعي) قلت انه لا يضيق عليه أن يتبدى بالإحرام قبل المقات كالأضيق عليه لو أحرمت من أهله فلم يأت المقات الا وقد تقدم بإحرامه لانه قد أتى بما أمر به من أن يكون محرمًا من المقات إلى أن يحل بالطواف وعمل الحج وإذا كان هذا هكذا كان الذي جاوز المقات ثم أحرمت ثم رجع إليه في معنى هذا في أنه قد أتى على المقات محرمًا كان بعد محرمًا إلى أن يتطوف ويعمل لإحرامه الا أنه زاد على نفسه سفر بالرجوع والزيادة لا تؤثر ولا تجب عليه فذبحه ان شاء الله تعالى فان

أمر بالرجوع التوف
أن لا يؤمر بالمقام للصيام
والصوم يحرمه في كل
مكان (قال المزني)
القياس عنده حق وقد
زعم أن هذا أشبه
بالقياس والصوم عنده
إذا لم يجد الهدى أن
يقوم الشاة دراهم ثم
الدرهم طعاما ثم يصوم
مكان كل مد يوم ووزن
عن ابن عباس أنه قال
لا يحصر الا حصر العدو
وذهب الحصر الآن وروى
عن ابن عمر أنه قال
لا يحل محرم حبسه بلاء
حتى يطوف بالبيت الا
من حبسه عبثا (قال)
فقيم على إحرامه قال
فان أدرك الحج والطاق

قال أفرأيت من كان أهله من دون الميقات أو كان من أهل الميقات قلت سفر ذلك كله أحرام وحاله إذا جاوز أهله حال من جاوز الميقات يفعل ما مرنا به من جاوز الميقات (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد ابن سالم عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار عن طاوس من شاء أهل من بيته ومن شاء استمتع بثيابه حتى يأتي ميقاته ولكن لا يجاوزه إلا محرما يعني ميقاته أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال الواقفت في الحج والعمرة وسواهم من شاء أهل من ورثها ومن شاء أهل منها ولا يجاوزها إلا محرما وهذا تأخذ أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء قال ومن أخطأ أن يهل بالحج من ميقاته أو عس ذلك فليرجع إلى ميقاته فليهل منه الآن يحبس به أمر يعذره من وجع أو غيره أو يخشى أن يفوته الحج أن يرجع فليهرق دما ولا يرجع وأدنى ما يهرق من الدم في الحج وغيره شاة أخبرنا مسلم عن ابن جريج أنه قال لعطاء رأيت الذي يخطئ أن يهل بالحج من ميقاته ويأتي وقد أرفأ الحج فيهرق دما لا يخرج مع ذلك من الحرم فهل بالحج من الحل قال لا يهرج خشية الدم الذي يهرق (قال الشافعي) وبهذا تأخذ من أهل من دون ميقاته أمرناه بالرجوع إلى الميقات ما ينسبه ومن أن يطوف بالبيت فلا طواف بالبيت لما مره بالرجوع وأمرناه أن يهرق دما وإن لم يقدر على الرجوع إلى الميقات فعذر أو تركه عامدا لما مره بأن يخرج إلى شيء دون ميقاته وأمرناه أن يهرق دما وهو موسى في تركه أن يرجع إذا أمكنه عامدا ولو كان ميقات القوم قرية فأقل ما يلزمه في الإللال أن لا يخرج من بيوتها حتى يحرم وأحب إلى أن كانت بيوتهم مجتمعين أو متفرقة أن يتقضى فيحرم من أقصى بيوتها ما يلي بلده الذي هو بعده من مكة وإن كان وإذا أحبب إلى أن يحرم من أقصاه وأقر به ببلده أو بعده من مكة وإن كان يظهر من الأرض فأقل ما يلزمه في ذلك أن يهل مما يقع عليه اسم الظهراء والوادي أو الموضع أو القرية إلا أن يعلم موضعه أهله منه وأحب إلى أن يحرم من أقصاه إلى بلده الذي هو بعده من مكة فإنه إذا أتى بهذا فقد أحرم من الميقات بقضاء وزاد الزيادة لأضر وإن علم أن القرية نقلت فحرم من القرية الأولى وإن جاوز ما يقع عليه الاسم رجعا أو أهرقا دما أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري قال رأى سعيدي جبر رجلا يريد أن يحرم من ميقات ذات عرق فأخذ بيده حتى أخرجه من البيوت وقطع به الوادي وأتى به المقابر ثم قال هذه ذات عرق الأولى (قال الشافعي) ومن سلك البحر أو برا من غير وجهه الواقفت أهل بالحج إذا حاذى الواقفت متأخرا وأحب إلى أن يحتاط فيحرم من ورع ذلك فإن علم أنه أهل بعدما جاوز الواقفت كان كمن جاوزها فرجع أو أهرقا دما أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال من سلك البحر أو برا من غير جهة الواقفت أحرم إذا حاذى الواقفت (قال الشافعي) وبهذا تأخذ ومن سلك كداه من أهل نجد والسرارة أهل بالحج من قرن وذلك قبل أن يأتي ثمة كدى وذلك أرفع من قرن في نجد وأعلى وادي قرن وجاع ذلك ما قال عطاء أن يهل من حاه من غير جهة الواقفت إذا حاذى الواقفت وحديث طاوس في الواقفت عن النبي صلى الله عليه وسلم أني أخصه ما عني وأشد هاتفي عما دونه وذلك أنه أتى على الواقفت ثم قال عن النبي صلى الله عليه وسلم هن لأهلهن ولكل أن أت عليهن من غير أهلهن ممن أراد دخالا وعمرة وكان يتناقبه إن عرقا أو شاميا لومر بالمدينة يريد بها أو عرة كان ميقاته ذوالخليفة وإن مدني لوجه من اليمن كان ميقاته بلزم وإن قوله يهل أهل المدينة من ذي الحليفة أنما هو لأنهم يخرجون من بلادهم ويكون ذوالخليفة طريقهم وأول ميقات يمررون به وقوله وأهل الشام من الحفة لأنهم يخرجون من بلادهم والحفة طريقهم وأول ميقات يمررون به ليست بالمدينة ولا ذوالخليفة طريقهم إلا أن يعرجوا إليها وكذلك قوله في أهل نجد واليمن لأن كل واحد منهم خارج من بلده وكذلك أول ميقات يمررون به وفيه معنى آخر أن أهل نجد الذين يمررون بقرن فلما كانت طريقهم يكفون أن أتوا بلهم وأنما ميقات بلهم لأهل غور اليمن (١) مهمما بمن هم طريقهم (قال الشافعي) ولا يجوز في الحديث غير ما قلت والله أعلم وذلك أنه لو كان على أهل المدينة

وسعى وعليه الحج من قابل وما استيسر من الهدى فإن كان معتمرا أجزاءه ولا وقت للعمرة ففتوته والفرق بين المحصر بالعذر والمريض أن المحصر بالعذر خائف القتل إن أقام وقد رخص لمن لقي المشركين أن يتصرف لقتال أو ينجري فئته فينتقل بالرجوع من خوف قتل إلى الأمن والمريض حاله واحدة في التقدم والرجوع والاحلال رخصة فلا يعدى بها موضعها كما أن المسح على التالفين رخصة فلم ينس عليه مسح عامة ولا قفاز بن

(١) قوله مهمما بالخ كذا في التسخيدون نط ولعلها محرفة من التناسخ وأصلها تهتمتها وتهور العبارة كتبه مصححه

أَبْنُ كَافُوَارَادَاوَالْجَانُّ هَلْ يَأْمُرُ بِذِي الْخَلِيفَةِ رَجْعُهُمْ إِلَى الْبَيْتِ الْخَلِيفَةِ وَرَجَعَ أَهْلُ الْبَيْتِ مِنَ الْمَدِينَةِ
 أَنْ أَرَادُوا مَنَاجِزَ الْجَانِّ بِالْمَلِكِ وَلَكِنْ مَعْنَاهُ مَا قُلْتُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْحَدِيثِ مَعْقُولٌ فِيهِ وَمَعْقُولٌ فِي
 الْحَدِيثِ قَوْلُهُ وَلِكُلِّ أَتَى عَلَيْهِمَا وَصَفَتْ وَقَوْلُهُ مِنْ أَرَادَ جَاءَ وَعَمْرُوهُنَّ مَوَاقِيتُ بَنِي آلِ عَلِيٍّ مِنْ بَرْدِجَا
 أَوْ عَمْرُوهُنَّ فَنَ أَى عَلِيٍّ لَا يَرِدُ بِدِجْجَا وَلَا عَمْرُوهُنَّ فَنَ أَى عَلِيٍّ لَا يَرِدُ بِدِجْجَا وَلَا عَمْرُوهُنَّ فَنَ أَى عَلِيٍّ لَا يَرِدُ بِدِجْجَا وَلَا عَمْرُوهُنَّ
 وَكَانَ ذَلِكَ مَعْنَاهُ كَمَا يَكُونُ مَعْنَاهُ أَهْلُ الْبَيْتِ أَنْشَأْنَاهُ مِنْ بَرْدِجَا وَالْعَمْرُوهُنَّ أَنْشَأْنَاهُ مِنْ بَرْدِجَا وَمَعْنَاهُ
 أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ مِنْ أَرَادَ جَاءَ وَعَمْرُوهُنَّ فَنَ أَى عَلِيٍّ لَا يَرِدُ بِدِجْجَا وَلَا عَمْرُوهُنَّ
 قَوْلُهُ وَلِكُلِّ أَتَى عَلَيْهِمَا وَصَفَتْ وَقَوْلُهُ مِنْ أَرَادَ جَاءَ وَعَمْرُوهُنَّ فَنَ أَى عَلِيٍّ لَا يَرِدُ بِدِجْجَا وَلَا عَمْرُوهُنَّ
 مِنْ دُونَ الْمَوَاقِيتِ الْمَنْصُوبَةِ وَأَرَادَهُ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي جِلَّةِ الْمَوَاقِيتِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ كَانَ أَهْلُهُ
 دُونَ الْمَوَاقِيتِ فَنَ حَيْثُ بَنِي حَتَّى بَاتَى ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ فَهَذَا جِلَّةُ الْمَوَاقِيتِ أَخْبَرَنَا مَا لَمْ يَنْفَعِ عَنْ
 ابْنِ عَمْرٍو أَهْلُ مِنَ الْفَرَعِ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَهَذَا عِنْدَنَا وَاقْتِضَاهُ أَنْ يَكُونَ أَهْلُ مَكَّةَ فَهَذَا جِلَّةُ الْمَوَاقِيتِ أَخْبَرَنَا مَا لَمْ يَنْفَعِ عَنْ
 مِنَ الْفَرَعِ فَأَهْلُ مِنْهُ أَوْجَاءُ الْفَرَعِ مِنَ مَكَّةَ وَغَيْرِهَا ثُمَّ بَدَّلَهُ أَهْلُ الْأَهْلَاءِ فَأَهْلُ مِنْهَا وَلَمْ يَرُدُّوا عَنْ بَرْدِجَا وَلَا عَمْرُوهُنَّ
 وَهُوَ رَوَى الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَوَاقِيتِ فَلَوْ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَتَى الطَّائِفَ لِحَاجَتِهِ
 عَامِدًا لَيَرِدُ بِدِجْجَا وَلَا عَمْرُوهُنَّ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا كَذَلِكَ لَيَرِدُ بِدِجْجَا وَلَا عَمْرُوهُنَّ حَتَّى قَارِبَ الْحَرَمِ ثُمَّ بَدَّلَهُ أَنْ يَهْلُ بِالْجَا
 الْعَمْرُوهُنَّ أَهْلُ مِنْ مَوْضِعِهِ ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ
 إِذَا هَرَمَ الْمَكِّيُّ مِيقَاتِ أَهْلِ مَكَّةَ فَلَا يَجَاوِزُهُ إِلَّا عَمْرُوهُنَّ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قَالَ قَالَ طَاوُسٌ فَإِنْ
 مَرَّ الْمَكِّيُّ عَلَى الْمَوَاقِيتِ يَرِدُ مَكَّةَ فَلَا يَخْلُفُهَا حَتَّى يَبْعَثَ

ولو جاز أن يقاس حل
 المريض على حصر العدو
 جاز أن يقاس حل
 مخطيء الطريق
 ومخطيء العدد حتى
 يفوته الحج على حصر
 العدو وبالله التوفيق

(باب أحرام العبد والمرأة)

(قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَأَنْ
 أَحْرَمَ الْعَبْدُ بغير إذن
 سيده والمرأة بغير إذن
 زوجها فهما في معنى
 الإحصار والسيد
 والزوج منعهما وهما في
 معنى العدة وفي الإحصار
 وفي أكثر من معناه فإن
 لهما منعهما وليس ذلك
 للعدة ومخالفتها في
 أنهما غير حائضين خوفا

(باب دخول مكة لغير إرادة حج ولا عمره)

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَأَذِيعْنَا لَيْتَ مَثَابَةَ النَّاسِ وَأَمَّا إِلَى قَوْلِهِ وَالرَّكْعُ السَّجُودُ
 (قَالَ الشَّافِعِيُّ) الْمَثَابَةُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْمَوْضِعُ يَثُوبُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَيُؤَيُّونَ بِوَدُونِهِ بَعْدَ الْغَزَابِ مِنْهُ وَقَدْ
 يُقَالُ ثَابَ إِلَيْهِ اجْتَمَعَ إِلَيْهِ فَالْمَثَابَةُ تَجْمَعُ الْاجْتِمَاعُ وَيُؤَيُّونَ يَحْتَمِلُونَ إِلَيْهِ رَاجِعِينَ بَعْدَ ذَهَابِهِمْ عَنْهُ وَبِمَثَابَتِهِ
 (١) قَالَ وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ يَذْكُرُ الْبَيْتَ

مَثَابَاتُ الْأَنْفَاءِ الْقَبَائِلُ كُلُّهَا * تَحْتَبُّ إِلَيْهِ الْعِمْلَاتُ الذَّوَامِلُ

وَقَالَ خُذْ شَأْنِي زَيْدُ الْعَصْرِيِّ

فَمَا بَرِحْتَ بِكَرْتِ ثَوْبٍ وَتَدْعِي * وَيَلْقَى مِنْهُمْ أُولُوْنَ وَآخِرُ

وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَخْطَفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ بِعَنِي وَاللَّهِ أَعْلَمُ آمِنًا مَنْ صَارَ إِلَيْهِ
 لَا يَخْطَفُ اخْطَافَ مَنْ حَوْلَهُمْ وَقَالَ لَأَبْرَاهِيمَ خَلِيلُهُ وَأَنْذَرْنِي فِي النَّاسِ بِالْحِجَابِ يَأْتُوا لِي رَحَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ
 مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) فَسَمِعْتُ بَعْضَ مَنْ أَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمَّا أَمَرَ
 بِهَذَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَفَّ عَلَى الْمَقَامِ فَصَاحَ دَعِيَّةَ عِبَادَةِ اللَّهِ أَجْسِدُوا دَاعِيَ اللَّهِ فَاسْتَجَابَ إِلَيْهِ حَتَّى مَنَعَ فِي
 أَصْلَابِ الرِّجَالِ وَأَرَادَ حَامِ التَّسَاءُلِ فَنَجَّ الْبَيْتَ بَعْدَ دَعْوَتِهِ فَهُوَ عَنِ أَجَابِ دَعْوَتِهِ وَوَقَّافًا مِنْ وَاقِفِهِ يَقُولُونَ لَيْسَ
 دَاعِيَ رَبِّنَا لَيْسَ وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَاجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا الْآيَةُ فَكَانَ ذَلِكَ دَلَالَةً
 كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَيُنَافِي فِي الْأَمْرِ عَلَى أَنَّ النَّاسَ مُنْذَرُونَ إِلَى اتِّبَانِ الْبَيْتِ بِأَحْرَامِهِ وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
 وَعَهْدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَاسْمِعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْمَأْكُوفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ وَقَالَ فَاصْطَلِمْ أَفْنَدَةً
 مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) فَكَانَ عَهْدُهُ وَابِهِ إِلَى اتِّبَانِ الْحَرَمِ بِالْأَحْرَامِ قَالَ وَرَوَى عَنْ ابْنِ أَبِي
 طَيْبٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا أَهْبَطَ اللَّهُ تَعَالَى آدَمَ مِنْ الْجَنَّةِ طَائِفًا فَشَكَرَ الْوَحْشَةَ إِلَى أَصْوَاتِ

(١) قوله قال ورقة
 ابن نوفل كذا في جميع
 نسخ الأثر لم يبدنا وفي
 اللسان في مادة ث وب
 أن البيت لا ي طلب
 فانظر لمن البيت منها
 كتبه معجته

الملائكة فقال يا رب ما لي لا أسمع حس الملائكة فقال خشيته يا آدم ولكن اذهب فان في بيتا مكة فانه فاعمل
 حوله نحو ما رأيت الملائكة يفعلون حول عرشى فأقبل بمخيط موضع كل قدم فيه وما بينهما مفازة فبقية
 الملائكة (١) بالردم فقالوا ربنا عجل يا آدم لقد سمعنا هذا البيت فلا بالتي عام أخبرنا بن عينة من ابن أبي
 سبيد عن محمد بن كعب القرظي قال سمع آدم فلقبته الملائكة فقالت برنسك يا آدم لقد سمعنا قبلك بالتي
 عام (قال الشافعي) وهو ان شاء الله تعالى كما قال وروى عن أبي سلمة وسفيان بن عيينة كان يمشي في اسناده (قال
 الشافعي) ويحكى أن النبيين كانوا يجمعون فإذا أؤا الحرم مشوا اعظاما له ومشوا أحفاه ولم يحل لنا عن أحد
 من النبيين ولا الامم الخالية أنه جاء أحد البيت قط الاحراما ولم يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة علمناه
 الاحراما الا في حرب الفتح فهذا قلنا ان سنة الله تعالى في عباده أن لا يدخل الحرم الاحراما وبان من سمعناه
 من علمنا ثناؤه فان نذر أن يأتي البيت يأتيه محرما محج وأمرة (قال) ولا أحسبهم قالوه الاعوام وصفت وان الله
 تعالى ذكر وجهه دخول الحرم فقال لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله
 آمنين لمخلفين رؤسكم ومقصرين (قال) فدل على وجه دخوله للتسك وفي الامن وعلى رخصة الله في الحرب
 وعفوه فيه عن التسك وان فيه دلالة على الفرق بين من يدخل مكة وغيرها من البلدان وذلك أن جميع
 البلدان تستوى لانها لا تدخل احراما وان مكة تنفرد بان من دخلها متباها لم يدخلها الا بحرام (قال
 الشافعي) الآن من أجمعنا من رخص الحطابين ومن مدخله اياها المنافع أهلها والكسب لنفسه ورأيت
 أحسن ما يحمله عليه هذا القول الى أن انبأ هؤلاء مكة انبأ كسب لانتبا نير وأن ذلك مستمع كثير
 متصل فكانوا يشبهون المقيمين فيها ولعل حطابهم كانوا هم الذين لم يذون لهم بالمشاغل بالنسك فإذا كان
 فرض الحج على المألو ساقط ساقط عنه ما ليس بفرض من التسك فان كانوا عبيدا ففهم هذا المعنى
 الذي ليس في غيرهم مثله وان كانت الرخصة لهم لمعنى أن قصدهم في دخول مكة ليس قصد التسك ولا التبرر
 وأنهم يجمعون أن دخولهم شبه بالذم فمن كان هكذا كانت له الرخصة فأما المرء بأن أهله بمكة من سفر
 فلا يدخل الحرم الا له ليس في واحد من العيين فأما البريد يأتي رسالة أوزور أهله وليس بداهم الدخول فلو
 استأذن فدخل محرما كان أحب الي وان لم يفعل ففيه المعنى الذي وصفته أنه يسقط عنه ذلك ومن
 دخل مكة خائفا للحرب فلا بأس أن يدخلها بغير احرام فان قال قائل ما دل على ما وصفت قبل الكتاب
 والسنة فان قال وأين قيل قال الله تبارك وتعالى فان أصرتم فما استيسر من الهدى فأذن للعمرين بحج
 أو عسرة أن يحذوا لخوف الحرب فكان من لم يحرم أولى ان خاف الحرب أن لا يحرم من محرم يخرج من
 احرامه ودخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح غير محرم للعرب فان قال قائل فهل عليه اذا دخلها
 بغير احرام لعدو وحرب أن يقضى احرامه قيل لا انما يقضى ما وجب بكل وجه فاسد أو ترك فلم يعمل فأما
 دخوله مكة بغير احرام فلما كان أصله ان من شامه يدخلها اذا قضى حجة الاسلام وعمره كان أصله غير
 فرض فلما دخلها خلا لقره كان تارك الفضل وأمر لم يكن أصله فرضا بل حال فلا يقضيه فأما اذا كان فرضا
 عليه انما يخلو الاسلام ويزدره فتره كان اياه لا بد أن يقضيه أو يقضى عنه بعد موته أو في بلوغ الوقت الذي
 لا يستطيع أن يستمسك فيه على المركب ويجوز عندئذ ان يدخلها خائفا من سلطان أو أمر لا يقدر على دفعه
 ترك الاحرام اذا خافه في الطواف والسعي وان لم يخفه فيها لم يجز له والله أعلم ومن المدنيين من قال لا بأس
 أن يدخل بغير احرام واجتنب ان يمر بدخل مكة غير محرم (قال الشافعي) وابن عباس بخالفه ومعه
 ما وصفنا واجتنب ان النبي صلى الله عليه وسلم دخلها عام الفتح غير محرم وان النبي صلى الله عليه وسلم دخلها
 كما وصفنا محاربا فان قال أقيس على مدخل النبي صلى الله عليه وسلم قبله أفتقيس على احصار النبي صلى
 الله عليه وسلم بالحرب فان قال لا لان الحرب بخالفة لغيرها قيل وهكذا الفعل في الحرب حيث كانت
 لا تفرق بينهما في موضع وتجمع بينهما في آخر

(باب ذكر فكه الايام
 المعلومات والمعدودات)

قال الشافعي والايام
 المعلومات والعشر وأخرها
 يوم الفطر والمعدودات
 ثلاثة أيام بعد النحر
 (قال المزني) سباه الله
 عز وجل باسمين مختلفين
 وأجمعوا أن الاسمين لم
 يقع علي أيام واحدة
 وان لم يقع علي أيام
 واحدة فأشبه الامر من
 أن تكون كل أيام منها
 غير الاخرى كما ان اسم
 كل يوم غير الآخر
 وهو ما قال الشافعي
 عندئذ (قال المزني) فان
 قيل لو كانت المعلومات
 العشر لكان النحر
 في جميعها فلما لم يحجر

(١) الردم بالفتح سدة
 ينسب اليه في جميع مكة
 كذا في مجمع باقوت
 كتبه مصححه

(باب ميقات العمرة مع الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله وميقات العمرة والحج واحد ومن قرن أجزاء حجة الاسلام وعمرة وعليه دم القرآن ومن أهل بعرة ثم بدله أن يدخل عليها حجة فذلك ما بينه وبين أن يفتح الطواف بالبيت فإذا افتتح الطواف بالبيت فقد دخل في العمل الذي يخرج به من الأحرار فلا يجوز له أن يدخل في أحرار ولم يستكمل الخروج من أحرار قبله فلا يدخل أحرار على أحرار ليس مقبلا عليه وهذا قول عطية وغيره من أهل العلم فإذا أخذ في الطواف فادخل عليه الحج لم يكن به محررا ولم يكن عليه قضاء ولا فدية تركه فان قال قائل وكيف كان له أن يكون مفردا بالعمرة ثم يدخل عليها حجة قيل لانه لم يخرج من أحرار ما هذا يجوز في صلاة ولا صوم وقيل له ان شاء الله أهلت عائشة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون القضاء فنزل على النبي صلى الله عليه وسلم القضاء فأمر من لم يكن معه هدى أن يجعل أحرار معه عرفة فكانت معمرة بأن لم يكن معها هدى فلما حال المحيض بينهما وبين الإحلال من عمرتها ورهقها بالحج أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تدخل عليها بالحج ففعلت فكانت قارئة فهذا قدنا يدخل الحج على العمرة ما لم يفتح الطواف وذكرته قرآن الحج والعمرة فإذا قال جائز قيل أفيجوز هذا في صلاتين أن تقرأ بأوفى صومين فان قال قائل فلا يجوز أن يجمع بين ما تفرق أنت بينه (قال الشافعي) ولو أهل بالحج ثم أراد أن يدخل عليه عرفة فإن أكثر من لقيت وحفظت عنه يقول بس ذلك وإذ لم يكن ذلك فلا شيء عليه في ترك العمرة من قضاء ولا فدية (قال الشافعي) فان قال قائل (١) فكيف إذا كانت السنة أنهم ما سكا أن يدخل أحدهما في الآخر ويترقا في أنه إذا أدخل الحج على العمرة فأنما زاد أحرارا أكثر من أحرار العمرة فإذا أدخل العمرة على الحج زاد أحرارا أقل من أحرار الحج وهذا وإن كان كما وصفت فليس يفرق بين أحدهما أن يكون قياسا على الآخر لانه بقاس ما هو أبعد منه ولا أعلم حجة في الفرق بين هذا الأمر وصفت من أنه الذي أحفظ عن سمعت عنه من لقيت وقد روي عن بعض التابعين ولا أدري هل ثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء أم لا فإنه قد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وليس ثبت ومن رأى أن لا يكون معتبرا فلا يجزى عنه من عرفة الاسلام ولا هدى عليه ولا شيء تركها ومن رأى أن يدخل العمرة على الحج رأى أن يجزى عنه من حجة الاسلام وعمرة وإذا أهل الرجل بعمره ثم أقام مكة إلى الحج أنشأ الحج من مكة وإذا أهل بالحج ثم أراد العمرة أنشأ العمرة من أي موضع شاء إذا خرج من الحرم وقد أحدهما إذا أقام عامله مع أمكة أهل كاهل أهل الاتفاق أن يرجعوا إلى موافقهم فان قال قائل ما الحجة فيما وصفت قبل أهل عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم معه بعمره ثم أمرهم بولن بالحج إذ توجهوا إلى منى من مكة فكانت العمرة إذا حج قبلها قاسا على هذا ولم أعلم في هذا خلافا من أحد حفظت عنه من لقيه فان قال قائل قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن أبي بكر بغير عائشة من التنعيم فأنشأ كان أحرارها بعمره فأهلت بالحج من مكة وعمرتها من التنعيم فأنشأ فليست في هذا حجة عندنا لما وصفتنا ومن أهل بعمره من خارج الحرم فذلك يجزى عنه فان لم يكن دخل قبلها حج أو عمره ثم أقام بمكة فكانت عمرته الواجبة رجوع الميقاته وهو محرم في رجوعه ذلك ولا شيء عليه إذا جامعها بمكة محمرا وان لم يفعل أهرق دما فكانت عمرته الواجبة عليه بحجته عنه ومن أهل بعمره من مكة فمها قولان أحدهما أنه إذا لم يخرج إلى الحل حتى يطوف بالبيت وبالصفا والمروة لم يكن جللا وكان عليه أن يخرج فيبني تلك العمرة خارجا من الحرم ثم يطوف بعدها ويسعى ويحلق أو يصبر ولا شيء عليه أن لم يكن حلق وان كان حلق أهرق دما وان كان أمسا بالنباء فهو مفسد لممرته وعليه أن يلبى خارجا من الحرم ثم يطوف ويسعى ويقصر أو يحلق ويضرب بدنه ثم يقضي هذه العمرة إذا أقسدها بعمره مستأنفة وانما خرج وجه من الحرم لهذه العمرة المفيدة والقول الآخر أن هذه

العرف جمعها بطل
أن تكون المعلومات فيها
يقال له قال الله عز وجل
سبع سموات طباقا ورجل
القر فيمن نورا وليس
القر في جميعها وانما
هو في أحدها فيبطل
أن يكون القصر فيمن
نورا كما قال الله جل وعز
وفي ذلك دليل لما قال
الشافعي وبالله التوفيق

(باب الهدى)

(قال الشافعي) والهدى
من الإبل والبقر والغنم
فمن نذرته هدى باسمي
شيأ فهو على ما سمي وإن
لم يسمه فلا يجزئ من
الإبل والبقر (٢) والغنم
الأنثى فصاعدا ويجزئ
الذكر والأنثى ولا

(١) قوله فان قال قائل
فكيف إذا كانت الحج
كذا في السمع وانظر
أين جواب الشرط
ولعل في العبارة تحريفا
أو نقصا لحرر كتبه
مصححه

(٢) قوله والغنم المراد
به المعزى كما هو صريح
عبارة الام ونصها فلا
يجزئ من الإبل ولا
البقر ولا المعزى إلا
فصاعدا ويجزئ من
الضأن وحده الجذع
أه كتبه مصححه

عمره ومهر بن دمالها والقول الاول أشبه به والله أعلم ولكنه لو أهل بجمع من مكة ولم يكن دخل مكة محرماً ولم يرجع الى ميقاته أهراق دمالته المقات وأجزأت عنه من حجة الاسلام بالجمع من مكة لان عماداً لفي غير الحرم وذلك عرفه وجميع عمل العمرة سوى الوقت في الحرم فلا يصلح أن يبتدأ من موضع انتهى عليها وعماده وأكره الرجل أن يهل بجمع أو عمرته من ميقاته ثم يرجع الى بلده أو بغير موضعه وإن فصل فلا فائدة عليه ولكن أحب له أن يضي بوجهه في قصد قصد نسكه (قال) وكذلك أكرهه أن يسلك طريقه بغيره مما هوأ بعد منه الغير أهله بنوبه أو رفق به فان ناله أمر أو كات طريقاً أرفق من طريق فلأكره ذلك ولا فائدة في أن يعرج وإن كان لغير عذر ومن أهل بعمرة في سنة فقام مكة أو في بلده أو في طريق سنة أو سنتين كان على أحراره حتى يطوف بالبيت وكانت هذه العمرة بمنزلة عمرة لان وقت العمرة في جميع السنة ولو لم يستطع الحج الذي إذا فات في عامه ذلك لم يكن له المقام على أحراره مخرج منه وقضاه وأكرهه هذا لا تغرب بأحراره ولو أهل بعمرة ثم فاقم ذهب عقه ثم طاف مفقداً أجزأت عنه وعماده العمرة بالأهلال والطواف ولا يضرب المعتبر ما بينهما من ذهب عقه (قال الشافعي) فقال قائل لم يجعل على من جاوز المقات بغير عمره أن يرجع اليه إن لم يخف فوت الحج قلت له لما أمر في حجه بأن يكون محرماً من ميقاته وكان في ذلك دلالة على أنه يكون فيما بين ميقاته والبيت محرماً (٢) ولا يكون عليه في ابتداء الأحرار من أهله الى المقات محرماً فقلت أرجع حتى تكون مهلاً في الموضع الذي أمرت أن تكون مهلاً به على الابتداء وانما قلنا مع قول ابن عباس لما ينسبه من دلالة السنة فان قال قائل فلم قلت ان لم يرجع الى الموقوف فوف (٣) ولا غير عذر بذلك ولا غيره أهراق دماله عليه قلت له لما جاوز ما وقت له رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه أن يأتي بكامل ما عليه أمرناه أن يأتي بالبدل مما تركه فان قال فكيف جعلت البدل من تركه متى يلزمه في عمل يجاوزه ويجاوزه الشيء ليس له ثم جعلت البدل منه دما يهرقه وأنت انما تجعل البدل في غيرا لحشاً عليه فيجعل الصوم بالصوم والصلاة بالصلاة بالصلاة قلت ان الصوم والصلاة بخالفان انما يخالفان في أنفسهما قال فاني اختلفتهما قلت بفسد الحج فيضي فيه ويأتي بسنة والبدل وتفسد الصلاة فاني بالبدل ولا يكون عليه كفارة ويقوته يوم عرفه وهو محرر فيخرج من الحج بطواف وسعى ويحرم بالصلاة في وقت فيخرج الوقت فلا يخرج منها ويقوته الحج فلا يقضيه الا في مثل يومه من سنته وتقوته الصلاة فيقضيه اذا ذكرها من ساعته ويقوته الصوم فيقضيه من غدو ويقدم عندنا وعندك بقاء وغيره فلا يكون عليه كفارة ويعود له ويفسد بجماع فيجب عليه عتق رقبة أو جده وبدل مع اختلافهما فيما سوى ما سمينا فكيف تجمع بين المختلف حيث يختلف (قال الشافعي) وقلته الحق في هذا انما لم يخالف في أن الرجل أن يهل قبل أن يأتي ميقاته ولا في أنه ان تركه الأهلال من ميقاته ولم يرجع اليه أجزأه وقال أكثر أهل العلم به ربن دمال وقال أقلمهم لشيء عليه وجهه بمنزلة عمرته ومن قول أكثرهم فيه أن قالوا في التارك الديونة بني وتارك من ذلقة يهرق دمالاً وقتنا في الجار يدعها يهرق دمالاً فنعلمنا وجعلنا الابدال في أشياء من عمل الجملدما (قال) وإذا جاوز المكي ميقاته أتى عليه يرد بها أو عمرته ثم أهل دونه فقل غيره يرجع أو يهرق دمالاً فان قال قائل وكيف قلت هذا في المكي وأنت لا تجعل عليه دم المتعة قيل لان الله عز وجل قال ذلك ان لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام

(باب الغسل للأهلال)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الرازي ودي وحاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال حدثنا جابر بن عبد الله الانصاري وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال فلما كنا نذيق الحليفة ولدت أسماء بنت عيسى فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل والأجرام (قال الشافعي) فأستحب

يجزئ منه من الضان الا الجذع فصاعدا وليس له أن يغردون الحرم وهو محلها لقول الله جل وعز ثم محلها الى البيت العتيق الا أن يحصر فيخرج حيث أحصر كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية وان كان الهدي يذبح أو يقره قلدها لغنم وأشعرها وضرب شقها باليمن من موضع السنام بحديدة حتى يدمها وهي مستقبله القبلة وان كانت شاة قلدها (١) خرب القرب

(١) الخرب جمع خربة يضم ففتح وهي كافي اللسان عروة المزايدة والقرب بكسر ففتح جمع القربة المعروفة كتبه مصححه

(٢) قوله ولا يكون عليه الخ كذا في النسخ ولعل كلمة عليه من زيادة النسخ فانظر كتبه مصححه

(٣) قوله ولا غير عذر بذلك ولا غيره كذا في النسخ والعبارة لا تتأخو من تحريف تحرر كتبه مصححه

الغسل عند الاهلال للرجل والعصى والمرأة والحائض والنفساء وكل من أراد الاهلال اتباعا للسنة ومعقول أنه يجب اذا دخل المرفق نسك لم يكن له فيه أن يدخله إلا بكل الطهارة وأن يتنظف له لامتناعه من احداث الطب في الاحرام واذا اختار رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة وهي نفساء لا يطهرها الغسل للصلاة فاختار لها الغسل كان من يطهره الغسل للصلاة ولأن يختار له أو في مثل معناه أو أكثر منه واذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماء أن تغسل وتمهل وهي في الحال التي أمرها أن تمهل فيها من لا تحل له الصلاة فلا حرم من لم يغسل من جنب أو غير متوضئ أو حائض أو نفساء أجزأ عنه الاحرام لانه اذا كان يدخل في الاحرام والدخل فيه من لا تحل له الصلاة لانه غير طاهر جاز أن يدخل فيه كل من لا تحل له الصلاة من المسلمين في وقت الذي دخل فيه ولا يكون عليه فدية وإن كنت أكره ذلك واختاره الغسل وما تركت الغسل للاهلال قط ولقد كنت أعتسله لمرضاة السفر وإلى أخاف ضرر الماء وما صحبت أحدا أقتدي به فرائبه تركه ولا رأيت منهم أحدا عدا به أن رأه اختيارا (قال الشافعي) وإذا كانت النفساء والحائض من أهل أفقر خرجتا طاهرتين غدت لهما نفاس أو حبض أو كانتا تنساوين أو حائضين فصلتا وإن لم تقدر أو لا الرجل على ماء أحبت لهما أن ينموا معاهما ولو بالجل أو التمرة ولا أحب للنفساء والحائض أن تقعد ما حرامهما قبل ميقاتيهما وكذلك ان كان بلدهما قريبا أو متاوعا عليهما من الزمان ما يمكن فيه ظهورهما وادرا كهما بالجل بمقاوثة ولا علة أحبت استنجاها من تطهرا فتبها طاهرتين وكذلك ان كانتا من دون المواقيت أو من أهل المواقيت وكذلك ان كانتا مقيمتين عكة لم تدخلها محرمتين فأمرت بهما بالخروج إلى ميقاتيهما بجمع أحبت اذا كان عليهما وقت أن لا يخرجوا الا طاهرتين أو قرب تطهرهما ثم اتا من الميقات طاهرتين ولو أقامتا بالميات حتى تطهرا كان أحب إلى وكذلك ان أمرت بهما بالخروج لغيره قبل الجل وعليهما ما لا يفتر معاهما الجل أو من أهلها أحبت لهما أن تمهلا طاهرتين وإن أهلها في هذه الاحوال كلها مبتدئ وغير مبتدئ سفر غير طاهرتين أجزأ عنهما ولا فدية على واحدة منهما وكل ما علمته الحائض من عمل الجل عليه الرجل جنبوا على غير وضوء والاختيار أن لا تعمل كله الا طاهرا وكل عمل الجل عمله الحائض وغير الطاهر من الرجال الا الطواف بالبيت والصلاة فقط

(باب الغسل بعد الاحرام)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه أن عبد الله بن عباس والسورين مخزومة اختلعا بالاياء فقال عبد الله بن عباس يغسل المحرم رأسه وقال السور لا يغسل المحرم رأسه فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري سأله فوجدته يغسل بين القرنين وهو يستتر بثوب قال فسمعت فقال من هذا فقلت أنا عبد الله أرسلني إليك ابن عباس سألت كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يده على الثوب فقطأ حتى بدا لي رأسه ثم قال لا تسان صب عليه أصيب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيده فأقبل بهما ودبر ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عطاء بن صفوان ابن يعلى أخبرني أبيه يعلى بن أمية أنه قال ينسأجر بن الخطيب يغتسل إلى بعير وأنا أستتر عليه ثوب اذا قال عمر يا يعلى (١) أصيب على رأسي فقلت أمير المؤمنين أعلم فقال عمر بن الخطاب والله لا يرد الماء الشعر الا شعنا فسمي الله ثم أفاض على رأسه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه بلغه أن ناسا (٢) تماقلا بين يدي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو يسأحل من السواحل وعمر ينظر إليهم فلم ينكره عليهم أخبرنا

ولا يشعرها وإن ترك التقليد والاشعار أجزأه (قال) ويجوز أن يشترط السبعة في البدنة الواحدة وفي البقرة كذلك وروي عن جابر ابن عبد الله أنه قال سحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البدينة بالبدنية عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال) وإن كان الهدي ناقة فنجبت ببق معها

(١) قوله أصيب على رأسي كذا في السج بصيغة الامر وحرف الرواية كتبه معصمه

(٢) تماقلا أي تغاطسوا في الماء كما في كتب اللغة كتبه معصمه

سفيان بن عينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال قال قال ابن عمر بن الخطاب تعال
أبافيل في الماء أبنا طول فها نحن محرمون أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرنا بن جريح عن عطاة قال
الجنب المحرم وغيره إذا اغتسل دلك جلده أن شاء ولم يدلك رأسه قال ابن جريح فقلت له لم يدلك جلده
أن شاء ولا يدلك رأسه قال من أجل أنه يبدله من جلده ما لا يبدله من رأسه أخبرنا بن عينة عن أيوب
عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب قال تعال فاصبر بن عمر وعبد الرحمن بن زيد ودهما محرمان وغيره ينظر
(قال الشافعي) وهذا كله نأخذ فيغتسل المحرم من غير جنبه ولا ضرر وزو يغسل رأسه ويدلك جلده
بالماء وما تعير من جميع جلده لنتقيه ونذهب بغيره بالماء وإذا غسل رأسه أفرغ عليه الماء فراغا وأحب
إلى أن لم يغسله من جنبه أن لا يتحرك يديه فإن فعل رجوت أن لا يكون في ذلك ضيق وإذا غسله من جنبه
أحببت أن يغسله بطن أنامله ويديه وزايل شعره مزايلا رفقة وشرب الماء أصول شعره ولا يحكه
بأطفاؤه يتوق أن يقطع منه شئاً فإن حركه تحركه خفياً أو شددت في رجليه يديه من الشعر شئاً
فلا احتياط أن يفده ولا يجب عليه أن يفده حتى يستيقن أنه قطعه أو تنقه بفعله وكذلك ذلك في لحته
لأن الشعر قد يتنقف ويتعلق بين الشعر فإذا نسك أو حركه خرج المنتفم منه ولا يغسل رأسه بسدر ولا
خطمي لأن ذلك برجله فإن فعل أحببت لو اتقى ولا أعلم ذلك واجباً ولا يغتسل المحرم رأسه في الماء إذا
كان قلبه مزاولاً لغيره ويدلك المحرم جلده بالكاشد أن شاء لأنه ليس في بدنه من الشعر ما يتوقى كما
يتوقاه في رأسه ولحته وإن قطع من الشعر شئاً من ذلك ما يفده

(باب دخول المحرم الحمام) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولا أكره دخول الحمام للمحرم لأنه
غسل والغسل مباح لعين الطهارة والتنظيف وكذلك هو في الحمام والله أعلم ويدلك الوسخ عنه في
حمام كان أو غيره وليس في الوسخ نسك ولا أمر منهى عنه ولا أكره المحرم أن يدخل رأسه في ماء صحن ولا
بارد جار ولا نافع

(باب الموضع الذي يستحب فيه الغسل) قال الشافعي أستحب الغسل للدخول في الأهل والداخل
مكة وللوقوف عشية عرفه وللوقوف بجزلة ولرمي الجمار سوى يوم النحر وأستحب الغسل بين هذا وعند
غيره البدن بالعرق وغيره تنظيماً للبدن وكذلك أجسه للعايض وليس من هذا واحد واجب وزوي عن
اسحق بن عبد الله بن أبي فروة عن عثمان بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بات بذي طوى
حتى صلى الصبح ثم اغتسل بها ودخل مكة وروى عن أم هانئ بنت أبي طالب وروى عن جعفر بن محمد عن
أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يغسل بمنزلة مكة حين يقدم قبل أن يدخل المسجد وروى عن
صالح بن محمد بن زائدة عن أم زهرة عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تغتسل بذي طوى حين تقدم مكة (قال
الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا خرج حاجاً ومعه الم يدخل مكة حتى يغتسل ويأمر
من معه فيغتسلوا

(باب ما ليس المحرم من الثياب)

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء جابر بن
زيد يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحط وهو يقول إذا لم يجد المحرم ثيابين
لبس خفين وإذا لم يجد أزاراً لبس سراويل أخبرنا سفيان بن عينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلاً
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فساءه ما ليس المحرم من الثياب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لبس
القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا الخفين إلا أن لا يجد ثيابين فإن لم يجد ثيابين فليلبس
خفين ولقطعهما حتى يكون أسفل من الكعبين أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله

فصلها وتحرر الأبل
قياماً معقولة وغير معقولة
فإن لم يكنه تحرها باركة
ويذبح البقر والغنم
فإن ذبح الأبل ونحس
البقر والغنم أجزاء ذلك
وكرهته له فإن كان
معترراً تحرها بعد
ما يطوف بالبيت ويسعى
بين الصفا والمروة
قبل أن يحلق عند
المروة وحيث نحر
من فحاج مكة أجزاءه وإن
كان حاجاً تحرها بعد
ما رمى جمرة العقبة
قبل أن يحلق وحيث
نحس من شاء أجزاءه
وما كان منها تطوعاً على
منها لقول الله جل وعز
فاذا وجبت جنوبها
فكلوا منها وأكل النبي

صلى الله عليه وسلم ما لبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القمص ولا
العمائم ولا السراويل ولا البرانس ولا الخف في الأحذية لا يجد نعلين فلبس الخفين ولقطعهما أسفل من
الكعبين أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن
يلبس المحرم ثوباً مصغواً زعفراناً أو ورس وقال لمن لم يجد نعلين فلبس الخفين ولقطعهما أسفل من
الكعبين (قال الشافعي) استثنى النبي صلى الله عليه وسلم لمن لم يجد نعلين أن يلبس خفين ويقطعهما
أسفل من الكعبين (قال الشافعي) ومن لم يجد أزاراً لبس سراويل ثم وجد بعد ذلك نعلين لبس النعالين وأنقى
شألاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلبس قطعه وأيمه ما لبس ثم وجد بعد ذلك نعلين لبس النعالين وأنقى
الخفين وإن وجد بعد أن لبس السراويل أزاراً لبس الأزار وأنقى السراويل فإن لم يفعل اقتدى أخبرنا
مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصفرات المشبعت وهي بحمرة
ليس فيها زعفران أخبرنا شيبان عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي قال أصرع ابن الخطاب
علي عبد الله بن جعفر ثم بين مضرت حين وهو محرم فقال ما هذه الثياب فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه
ما أحال أحدنا السنة فسكت عمر

(باب ما تلبس المرأة من الثياب)

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أنه سمعه يقول لا تلبس المرأة ثياب الطب وتلبس
الثياب المعصفرة ولا ترى المعصفر طيباً أخبرنا شيبان عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يفتي النساء
إذا أخرجن أن يقطعن الخفين حتى أخبرته صفية عن عائشة أنها كانت تفتي النساء أن لا يقطعن فأنتهى
عنه (قال الشافعي) لا يقطع المرأة الخفين والمرأة تلبس السراويل والخفين والخنجر والدرع من غير
ضرورة كضرورة الرجل ولست في هذا كالرجل أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال في
كتاب علي رضي الله عنه من لم يجد نعلين ووجد خفين فلبسهما قلت أتتقين بأنه كتاب علي قال ما أشك أنه
كتابه قال وليس فيه فليقطعهما أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال من لم يكن له أزار وله
تبان أو سراويل فليلبسهما قال سعيد بن سالم لا يقطع الخفان (قال الشافعي) أرى أن يقطع لأن ذلك
في حديث ابن عمر وإن لم يكن في حديث ابن عباس وكلاهما صادق حافظ وليس زياداً أحدهما على الآخر
شأن يؤده الآخر إنما عذب عنه ولما شك فيه فلم يؤده ولما شك عنه ولما أداه فلم يؤده عنه بعض هذه المعاني
اختلafa وبهذا كله نقول الاميناً نأدعه والسنة ثم أقول بل أكثر من حفظت عنه من أهل العلم يدل على
أن الرجل والمرأة المحرمين مجتمعان في اللبس ويفترقان فأما ما يجتمعان فيه فلا يلبس واحد منهما ما ثوباً
مصغواً زعفراناً ولا ورس وإذا لم يلبس ثوباً مصغواً زعفراناً ولا ورس لانهما طيب فصنع الثوب بماء الورد
أو المسك أو العنبر أو غيره ذلك من الطب الذي هو أطيب من الورد أو مثله أو ما بعد طيباً كان أولى (١) أن
لا يلبسها كان ذلك بماء لون في الثوب أو لم يكن إذا كانت له رائحة طيبة توجد أو الثوب جاف أو رطب ولو
أخذ ما ورد فصنع به ثوباً فأكنته رائحته توجد منه والثوب جاف أو مبلول لأنه لا أثر طيب في الثوب لم يلبسه
المحرمات وكذلك لو صعد له زعفران حتى يبيض لم يلبسه المحرمات وكذلك لو غس في (٢) نضوح أو ضيع أو
غير ذلك وكذلك لو صعد له الریحان العري أو الفارسي أو شيئاً من الريحان التي لره للمحرم منها فغمس في مائه لم
يلبس المحرمات وجامع هذا أن ينظر إلى كل ما كان طيباً لا يشمه المحرم فإذا استخرج ما ثوباً بآى وجه استخرج
نبأاً كان أو مطبوخاً غمس فيه الثوب فلا يجوز للمحرم ولا للمحرمة لبسه وما كان مما يجوز للمحرم والمحرمة
شبهه من نبات الأرض الذي لا بعد طيباً ولا ريحاً تاحش الأذخر والضرع والشيح والقيصوم والبشام وما أشبهه
أو ما كان من النبات إلا كالأكل الطيب الریح مثل الأترج والسفرجل والتفاح قصير ماؤه خالفاً فغمس فيه

صلى الله عليه وسلم من
لحم هديه وأطعم
وكان هديه أطعم
وما عطف منها تحرها
وخل بينها وبين النساء كبن
ولا بد عليه فيها وما
كان واجبا من جزاء
الصيد أو غيره فلا يأكل
منها شيئاً فإن أكل فعله
بهدر ما أكل لسان كبن
الحرم وما عطف منها
فعله مكروه

(١) أن لا يلبسها كذا
في جميع النسخ بالثبت
النون مع أن الناصة
وكثيراً ما يقع ذلك في
هذا الكتاب ولعله من
تصرف النسخ إن لم
يكن جراً على لغة من
لا ينصب بأن

(٢) النضوح بالفتح
ضرب من الطيب نفوح
رائحته وأصل النضج
الرش فشبه كثر ما نفوح
من طيبه بالرشح
كذا في اللسان والضياع
كصاحب ضرب من
الطيب كذا في الفاموس
كتبه مصححه

(كتاب البيع)

باب ما أمر الله تعالى به ونهى عنه من المبيعات وسنن النبي صلى الله عليه وسلم فيه

(قال الشافعي) قال

الله جل وعز لا تأكلوا

أموالكم بينكم بالباطل

الا أن تكون تجارة

عن تراض منكم فلما

نهى رسول الله صلى

الله عليه وسلم عن بيع

تراضى بها المتبايعان

استدلنا أن الله جل

وعز أحل البيع

الاحرام الله على لسان

نبيه صلى الله عليه وسلم

أوما كان في معناه فإذا

عقد ابعا بما يجوز

واقترعا عن تراض منهما

به لم يكن لاحد منهما رده

الابيع أبشرط خيار

(قال المزني) وقد أجاز

في الاملاء وفي كتاب

الجديد والقديم وفي

المصدق وفي الصلح

(١) العصب بفتح

فككون برودينية

يعصب غزلها ثم يضع

ويشج فياني موشيا

لشاه ما عصب أبض لم

ياخذه صبغ

(٢) قوله وما قلت

موجود الخ كذا في

النسخ وانظر محرر كتبه

التوب فلو توفاه المحرم كان أحب الي وان لبسه فلا فدية عليه ما ويحتمل أن لا يتبرقعان ولا يلبسان
الفقازين ويلبسان مع التوب المصبوغ بالعصر مشعاً كأن وغير مشع وفي هذا لالة على أن منع لبس
المصبوغ بالورس والزعفران لونه وأن اللون اذا لم يكن طيباً لم يصنع شيئاً ولكن انما نهى عما كان طيباً
والعصر ليس طيب والذى أحب لهم ما كان طيباً البياض وأكره لهما كل شئ من عصر وسود وغيره
ولافدية عليهما ان لبسا غير المطيب ويلبسان المشق وكل صباغ يغير طيب ولو ترك ذلك لبسا البياض كان
أحب الي الذي يقتدي به ولا يقتدي به أما الذي يقتدي به فلما قال عمر بن الخطاب يرام الجاهل فيذهب الي
أن الصبغ واحد فليس المصبوغ بالطيب وأما الذي لا يقتدي به فأخاف أن يساء الظن بحين يترك
مستحقاً بحرامه وهذا وان كان كما وصفت فالمقتدي به وغير المقتدي به يجتمعان فيترك العالم عند من جهل
العلم مستحقاً بحرامه واذا رأى الجاهل فلم ينكر عليه العالم رأى من جهل أنه لم يقرأ الجاهل الا وهذا جاز
عند العالم فيقول الجاهل قد رأى مثلاً في العالم رأى من لبس ثوباً مصبوغاً وصحبه فلم ينكر عليه ذلك ثم تفارق
المرأة الرجل فيكون له لبس الخفين ولا يقطعها ما تلبس ما وهي تجدد نعليين من قبل أن لها لبس الدرع والخمار
والسراويل وليس الخفان بأكثر من واحد من هذا ولا أحب لهما أن تلبس نعليين وتفارق المرأة الرجل
فيكون احرامها في وجهها واحرام الرجل في رأسه فيكون للرجل تغطية وجهه كله من غير ضرورة ولا يكون
ذلك للمرأة ويكون للمرأة اذا كانت بارزة رداء الست من الناس أن ترضي جلبابها وبعض خمارها وغير ذلك من
ثيابها من فوق رأسها وتجافسه عن وجهها حتى تغطي وجهها ما فيها كالتبرع على وجهها ولا يكون لهما أن
تنقب أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال تدلى عليهما جلبابها ولا تضرب به
قلت وما لا تضرب به فأشار الي كالتجلبب المرأة ثم أشار الي ما على خدها من الجلباب فقال لا تغطي فغضب
به على وجهها فان ذلك الذي يبقى عليها ولكن تسد له على وجهها كاهو بسد ولا ولا تغطي ولا تضرب به ولا
تغطي أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه قال تدلى المرأة الحمره ثوباً بها على
وجهها ولا تنقب (قال الشافعي) ولا ترفع التوب من أسفل الي فوق ولا تغطي جبهة ولا شيئاً من وجهها
الا ما لا يستسلك الخمار الا على ما يلي قصاص شعرها من وجهها بما ثبتت الخمار ويستتر الشعران الخمار لو
وضع على قصاص الشعر فقط انكشف الشعر ويكون لها الاختيار ولا يكون للرجل التعم ولا يكون له لبس
الخفين الا أن لا يجد نعليين فليس بما يقطعهما أسفل من الكعبين ولا يكون له لبس السراويل الا أن لا يجد
ازارا فيلبسه ولا يقطع منه شيئاً ويكون ذلك لها ويلبسان رقيق الوشي (١) والعصب ودقيق القطن وغليظه
والمصبوغ كله بالمدردان المدرد ليس طيب والمصبوغ بالسدر وكل صبغ عند الطيب واذا أصاب التوب
طيب فبقي ريحه فيه لم يلبسه وكان كالمصبغ ولو صبغ ثوب بزعفران أو ورس فذهب ريح الزعفران
أو الورس من التوب أطول لبس أو غير موكنا إذا أصاب واحد منهما فلو غسل كان أحب الي وأحذر وأحرى أن لا يبق
الحرم وان كان الماء اذا أصابهما لم يجز له واحد منهما فلو غسل كان أحب الي وأحذر وأحرى أن لا يبق
في النفس منهما شئ وان لم يغسل رجوت أن يسع لهما اذا كانا هكذا الا ان الباصغ ليس نجس وانما اردنا
بالغسل ذهاب الريح فان ذهب الريح بغير غسل رجوت أن يجزى ولو كان أمره أن لا يلبس من الثياب شيئاً
مسه الزعفران أو الورس بحال كان ان لم يذهب لم يجز ليه بعد غسلات ولكنه انما أمر أن لا يلبسه اذا
كان الزعفران والورس موجودا في ذلك الحين فيه والله أعلم (٢) وما قلت موجود من ذلك في الخبر والله أعلم
(قال) وكذلك لو صبغ ثوب بعد الزعفران والورس بسدراً وسوداً فكان اذا مسهما الماء لم يظهر للزعفران
والورس ريح كان له لبسهما ولو كان الزعفران والورس اذا مسهما الماء لم يظهر لهما شئ من ريح الزعفران
أو الورس لم يلبسهما ولو مس زعفران أو ورس بعض الثوب لم يكن للحرم لبسه حتى يغسل ويعقد الحرم
عليه ازاره لانه من صلاح الازار ما كان معقوداً ولا يتردلين ثم يعقد الذيلين من ورائه ولا ينفذ

رداء عليه ولكن يغز طرفي رداءه ان شاق ازاره أو في سراويله اذا كان الرداء مشهورا فان لبس شيا مما قلت لبس له لبسه ذا كراعالما أنه لا يجوز له لبسه اقتدى وقليل لبسه وكثيره سواء فان قنع الحرم رأسه طرفة عين ذا كراعالما وان ثبتت المرأة وليست بالنس لان ثلثه فعلمها الفدية ولا يعصب الحرم رأسه من علة ولا غيرها فان فعل اقتدى وان لم يكن ذلك لباسا أخبر ناسعدين سالم عن ابن جريج عن عطاء انه قال في الحرم بلوى الثوب على بطنه من ضرورة أو من برد قال اذا لوا من ضرورة فلا فدية أخبر ناسعدين سالم عن ابن جريج عن هشام بن عمار عن طابوس قال رأيت ابن عمر يسي بالبيت وقد خرم على بطنه بثوب أخبر ناسعدين سالم عن اسمعيل بن أمية ان نافعا أخبره أن عبد الله بن عمر لم يكن عقد الثوب عليه انما غرز طرفه على ازاره أخبر ناسعدين سالم عن مسلم بن جندب قال جاء رجل يسأل ابن عمرو أنامعه قال أنالاف بين طرفي ثوبي من ورائي ثم أعقده وأنا محرم فقال عبد الله لا تعقد شيا أخبر ناسعدين سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كره للمحرم أن يتوشع بالثوب ثم يعقد طرفه من ورائه الا من ضرورة فان فعل من ضرورة لم يفتد أخبر ناسعدين سالم عن ابن جريج عن عطاء في الحرم يجعل المكمل على رأسه فقال نعم لا بأس بذلك وسألته عن العصابة يعصب بها الحرم رأسه فقال لا العصابة تكففت شعرا كثيرا (قال الشافعي) لا بأس أن يرتدى الحرم ويوطر عليه القميص والسراويل والقرو وغير ذلك ما لم يلبسه لباسا وهو كالرداء ولا بأس أن يغسل الحرم ثيابه وثياب غيره وليس غير ما أحرم فيه من الثياب ما لم يكن من الثياب المنهي عن لبسها أخبر ناسعدين سالم عن ابن جريج عن عطاء قال وليس الحرم من الثياب ما لم يهل فيه أخبر ناسعدين سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بالمشق للمحرم بأسا أن يلبسه وقال انما هو مودة أخبر ناسعدين سالم قال الربيع أنطه عن ابن جريج عن عطاء انه كان لا يرى بأسا أن يلبس الحرم (٢) ساجا ما لم يزره علة فان زره عليه عدا اقتدى كما يقتدى اذا تنقص عدا (قال الشافعي) وبهذا أخذ (قال الشافعي) أخبر ناسعدين سالم عن ابن جريج عن عطاء انه كان لا يرى بدس العصفرو والزعفران للحرم بأسا ما لم يحد يحبه (قال الشافعي) أما العصفر فلا بأس به وأما الزعفران فاذا كان اذامه الماء ظهرت رأت تحتها فلا يلبسه المحرم وان لبسه اقتدى أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم عن عصفية بنت شيبة أنها قالت كنا عند عائشة اذا جاءت امرأتها من نساء بني عبد الدار يقال لها تملك فقالت يا أم المؤمنين ان ابنتي فلانة خلعت أمها لا تلبس خلعها في الموسم فقالت عائشة قولي لها ان أم المؤمنين تقسم عليك الا تلبس خلعك كله أخبر ناسعدين سالم عن عبيدة عن أخيه عبد الله بن عبيدة وعبد الله بن دينار قال من السنة أن تسم المرأة يديها عند الأحرار بنيتي من الحناء ولا تحرم (٣) وهي عفا (قال الشافعي) وكذلك أحب لها (قال) ان اخضت المحرمة وفتت على يديها رأيت أن تفتدي وأما لو مسحت يديها بالحناء فاني لا أرى عليها فدية وأكرهه لأنه ابتداء عيشة أخبر ناسعدين سالم عن ابن جريج ان ناسا أو عن الكحل الأعداء المرأة المحرمة الذي ليس فيه طيب قال أكرهه لأنه زينة وانما هي أيام تحشع وعبادة (قال الشافعي) والكحل في المرأة أشد منه في الرجل فان فعلا فلا أعلم على واحد منهما فدية ولكن ان كان فيه طيب فأيمما اكحل به فاستدى أخبرنا سعيد بن جريج عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا رمدهم أو فطر في عينه الصبر افطارا وأنه قال يكحل الحرم بأي كحل اذا رمدهم يكحل بيطب ومن غير رمده ابن عمر القائل (باب لبس المنطقة والسيف للحرم) قال الشافعي رجه الله تعالى بلبس الحرم المنطقة ولو جعل في طرفها سيورا فعقد بعضها على بعض لم يضره ويتقلد الحرم السيف من خوف ولا فدية عليه ويتكبر المحصف (باب الطيب للأحرار) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله قال قال عمر بن الخطاب اذا رميتا الحجر فقد حل لكم ما حرم عليكم الا النساء والطيب

خيار الرؤية (١) وهذا كله غير جائز في معناه (قال المزني) وهذا بنى خيار الرؤية أو في به اذ أصل قوله ومعناه أن البيع يبعان لثالث لها مضافة مضمونة وعين معروفة وأنه يبطل بيع الثوب لم يرضه بطله به فكيف يحيز شرعا لم ير شيئا منه قط ولا يدري أنه ثوب أم لا حتى يجعله خيار الرؤية

(١) قوله وهذا كله غير جائز في قوله اذا أصل قوله كذا في الاصل الذي بدنا وفي العبارة تحريف ظاهر فانظر وحرر كتبه مصححه

(٢) الساج هو الطلسان الاخضر أو الاسود كما

في القاموس

(٣) قوله وهي عفا كذا في نسخ الام التي بدنا ووقع في مختصر المزني وهي غفل وكتبتا هنالك أن الغفل التي لا أثر بها من انخراط من قول العصب ناقة غفل لا علامة عليها فانظر كتبه مصححه

أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم قال قالت عائشة أنا طابت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سالم وسته رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كنت أغيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال سمعت عائشة وبسط يديهما تقول أنا طابت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين لأحرامه حين أحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت طابت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين حرمة حين أحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت أخبرنا سفيان بن عيينة عن عثمان بن عروة قال سمعت أبي يقول سمعت عائشة تقول طابت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه ولعله فقالت لها بأى الطيب فقالت بأطيب الطيب وقال عثمان ما روى هشام هذا الحديث إلا عن أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن إبراهيم بن الاسود عن عائشة قالت رأيت ويص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن عمر بن عبد الله بن عروة أنه سمع القاسم بن محمد وعروة يخبران عن عائشة أنها قالت طابت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي في حجة الوداع للعل والاحرام أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان أنه سمع عائشة بنت سعد تقول طابت أى عند احرامه (١) بالسك والذرية أخبرنا سعد بن سالم عن حسن ابن زيد عن أبيه أنه قال رأيت ابن عباس يحرم ماوان على رأسه لمثل (٢) الرب من الغالية (٣) قال الشافعي وبهذا كله تأخذ فنقول لأبأس أن يطيب الرجل قبل احرامه بأطيب ما يجتمع من الطيب غالبية وتجبر وغيرهما إلا ما نهى عنه الرجل من التزعفر ولأبأس على المرأة في التطيب عما شاعت من الطيب قبل الاحرام وكذلك لأبأس عليهم أن يفعلوا بعد ما يرمان بجره العقبه ويحلق الرجل وتقص المرأة قبل الطواف بالبيت واجبة فيه ما وصفنا من طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحائض وكذلك لأبأس بالحمض وغيره من الطيب لأنه أحرم وأبداً الطيب حلالاً وهو مباح له ويقاؤه عليه ليس بابتداء منه له وكذلك أن كان الطيب دهناً وغيره ولكنه إذا أحرم فس من الطيب شيئاً قل أو كثر يدهاً وأمسه جسده وهوذا كره منته غير جاهل بأنه لا ينبغي له اقتدى وكل ما سمي الناس طيباً في هذه الحال من الافواه وغيرها وكل ما كان مأكولاً أو شارباً أو شرباً دواء وغيره وإن كان طيب الرمي يصبغ في الطيب فلا بأس بكله وشبهه وذلك مثل المصطكا والزنجبيل والدارصيني وما أشبهه هذا وكذلك كل معارف وأحط من نبات الارض مثل الشبغ والقصوم والاذخر وما أشبهه هذا فان شمه أو أكله أو دقه فطعمه جسده فلا فدية عليه لأنه ليس بطيب ولأدهن والريحان عندى طيب وما طيب من الادهان بالريحان في طيباً كان طيباً وما (١) ربيها عندى طيب إذا بقي طيباً مثل الزنق والخبر والكاذي والبان المنشوش وليس ينفسج طيب اغياراً بلفعة لا طيب أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أنه سئل أيتم الحرم الريحان والدهن والطيب فقال لا أخبرنا سفيان عن ابن جريج قال ما رآي الزيد الياسمين الا طيباً (قال الشافعي) وماس الحرم من رطب الطيب نهي من بدنه اقتدى وإن مس يده منه شيئاً يابس لا يبق له أن يفي يده ولا ربح كرهته ولم أر عليه الفدية وإنما يقتدى من الشم خاصة بما أثرم من الطيب من الشم لأن الشم غاية الطيب في الطيب وإن جلس الى عطار فأطال أو مر به فوجس ربح الطيب أو وجد ربح الكعبة مطبوعة أو محجرة لم يكن عليه فدية وإن مس خلوق الكعبة حافاً كان كلوصفت لا فدية عليه فيه لأنه لا يؤثر ولا يبق ربحه في بدنه وكذلك الركن وإن مس الخلوق رطباً اقتدى وإن انتضح عليه أو تلطخ به غير عادله غسله ولا فدية عليه وكذلك لو أصاب ثوبه ولو عقد طيباً فغسله في خوة أو غير هار ربحه يظهر منه ما لم يكن عليه فدية بكونه لم يمس الطيب نفسه ولو أكل طيباً أو استعط به أو احتقن به اقتدى وإذا كان طعماً قد شالطه زعفران أصابته ناراً ولم تصبه فانظر فإن كان ربحه يوجد أو كان طعم الطيب يظهر

(باب اخبار المتبايعين
مالم يتفرقا)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه وانحار مالم يتفرقا لا يبيع الخبار (قال الشافعي) وفي حديث آخر أن ابن عمر كان إذا أراد أن يوجب البيع منى قليلاً ثم يرجع وفي حديث أبي الوضوء

(١) السك بالضم
ضرب من الطيب يركب من مسك وراطل كذا في اللسان

(٢) الرب بالضم الغلاء
انحار كذا في اللسان

(٣) ربيها أى طيب وغذى ودهن منشوش أى مخلوط بالطيب كذا في كتب اللغة كتبه مصححه

فنه فأكله المحرم اقتدى وإن كان لا يظهر فيه ریح ولا يوجد له طعم وإن ظهر لونه فأكله المحرم لم يقتد لانه قد يكثر الطيب في الماء كويل عيس النار فيظهر فيه ریح وطعمه وبقل ولا تحسه نار فلا يظهر فيه طعمه ولا لونه وإنما القديس وتر كما من قبل الريح والطعم وليس اللون معنى لأن اللون ليس بطيب وإن حسا المحرم في جرح له طيبا اقتدى والادهان دهنان دهن طيب فذلك يقتدى صاحبه إذا دهن به من جسده شيئا أقل أو أكثر وذلك مثل البان المنشوش والطيب والزنبق وماء الورد وغيره (قال) ودهن ليس بطيب مثل سليخة البان غير المنشوش والشرق والزيت والسمن والزبد فذلك إن دهن به أي جسده شاة غير رأسه وطبعته أو أكله أو شربه فلا فدية عليه فيه وإن دهن به رأسه أو لحته اقتدى لانهما في موضع الدهن وهما رجلان وذنب شعتهما بالدهن فأى دهن أذهب شعتهما ورجلها ما بقي فيهما طيبا ولم يبق فعلى المدهن به فدية ولودهن رأسه بعسل أولبن لم يقتد لانه لا طيب ولادهن اغما هو بقدر لا يرجل ولا يهني الرأس أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال يدهن المحرم قدميه إذا تشققت بالودك ما لم يكن طيبا أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه سأل عن المحرم بتشقق رأسه أي دهن الشقاق منه بسمن قال لا ولا يودك غير السمن الآن يقتدى بقتله أنه ليس بطيب قال ولكنه يرجل رأسه قال فقتله فإنه يدهن قدمه إذا تشققت بالودك ما لم يكن طيبا فقال إن القدم ليست كالشعر إن الشعر يرجل قال عطاء والجمعة في ذلك مثل الرأس

(باب لبس المحرم وطيبه جاهلا)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجعرانة فأنار رجل وعليه قطعة يعني جبة وهو متضع بالخلق فقال يا رسول الله إنى أحرمت بالجمرة وهذه على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت تضع في جملتك أنت ع هذه القطعة وأغسل هذا الخلق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في جملتك فاصنع في عمرتك أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول من أحرم في قميص أوجبة فلبس زعزانة أو لبسها (قال الشافعي) والسنة كما قال عطاء لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر صاحب الجبة أن ينزعها ولم يأمره بشقها أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء رأيت لو أن رجلا أهلك من مائة مائة وعليه جبة ثم سار أميال ثم ذكرها فزعمها أعلمه أن يعود إلى مقامه فيحدث أحراما قال لا حسبه الأحرام الأول (قال الشافعي) وهذا كما قال عطاء إن شاء الله تعالى وقد أهلك من مائة مائة واجبة لا تنعه أن يكون مهلا وهذا كانه أخذ (قال الشافعي) أحسب من نهي المحرم عن التطيب قبل الأحرام والأفاضة بلفظه هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الأعرابي بغسل الخلق عنه ونزع الجبة وهو محرم فذهب إلى أن النهي عن التطيب لأن الخلق كان عنده طيبا وخفي عليهم ما روت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أو علموه فأمره بخلافه فأخذه وبالنهي عن الطيب وإنما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الأعرابي بغسل الخلق عنه والله أعلم لانه نهي أن يتزفر الرجل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني اسمعيل الذي يعرف بابن علي قال أخبرني عبد العزيز بن صهيب عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن يتزفر الرجل فان قال قائل إن حديث النبي صلى الله عليه وسلم في صاحب الجبة بغسل الخلق يحتمل ما وصفت ويحتمل أن يكون إنما أمره بغسله لانه طيب وليس للمهرم أن يبق عليه الطيب وإن كان قبل الأحرام قيل له إن شاء الله تعالى فلو كان كالتفت كان منسوخا فان قال وما نسخنا قلنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الأعرابي بالجعرانة والجعرانة في سنة ثمان وحديث عائشة أنها طيبت النبي صلى الله عليه وسلم لحله وحرمة في حجة الإسلام وهي سنة عشر فان قال فقد نهي عنه عمر قلنا لعنه نهي عنه على المعنى الذي وصفت إن شاء الله تعالى فان قال أفلا يتحاف عظم

قال كئافى غزاة فباع صاحب لنا فرس مائة رجل فلما أردنا الرجول خاصته فيه إلى أبي برزة فقال أبو برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال) وفي الحديث ما لم يتفرقا يحيى بن حسان حفظه وقد سمعته من غيره أنها بالثالثة ثم غدوا عليه فقال لا أرا كما تفرقا وجعل لهما الخيار أدب فيا في مكان واحد بعد البيع وقال عطاء يخبر بعد وجوب البيع وقال شريح شاذل أعبد أنكما تفرقا بعد رضا ببيع

روى عن عائشة قبل هم أولى أن لا يغطوا من روى عن ابن عمر عن عمر لانه انما روى هذا عن ابن عمر عن عمر رجل أو اثنتان وروى هذا عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ستة أو سبعة والعديد الكثير أولى أن لا يغطوا من العدد القليل وكل عندنا لم يغط أن شاء الله تعالى ولو جازنا خلف ماروى عن عمر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطب أن يخاف غلط من روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جاز أن يخاف غلط من روى هذا عن عمر وإذا كان علمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم تقيب وان عمر كره على واحد من جهة الخبر فلا يجوز لاحد أن يزعم أن قول النبي صلى الله عليه وسلم ينزل بحال الا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا لقول غيره وقد خالف عمر سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عباس وغيرهما وقد ينزل من بكره الطبيب للاحرام والاحلال لقول عمر فأويل لعمر لقول الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأقويل لعمر لا يخالفه فيها أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فخالف عمر رأى نفسه فإذا كان يصح هذا في بعض قول عمر فكيف جاز أن يدع السنة التي فرض الله تعالى على الخلق اتباعها لقول من يفعله في قوله مثل هذا (١) لعمرى لئن عاينه أن يأخذ به فبعد السنة بخلافه في الآلة سنة عليه فيه أضيقت وأحرى أن لا يخرج من خلافه وهو يكفر بخلافه فيما لا سنة فيه ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم السائل بأن ينزع الجبة عنه ويغسل الصفرة ولم يأمره بالكفارة قلنا من لبس ما ليس له لبسه قبل الإحرام جاهلا بما عليه في لبسه أو ناسيا لحرمه (٢) ثم ثبت عليه أي مدة ما ثبت عليه بعد الإحرام أو ابتدأ لبسه بعد الإحرام جاهلا بما عليه في لبسه أو ناسيا لحرمه أو مخطئ له وذلك أن بر بغيره قبله نزع الجبة والقميص نزعاً ولم يشق ولا فدية عليه في لبسه وكذلك الطبيب فيما سأل عنه أن كان النبي صلى الله عليه وسلم أنما أمره بغسله لما وصفنا من الصفرة وان كان الطبيب فهو أكثر أومثله والصفرة جامعة لاسها طبيب وصفرة فإن قال قائل كيف قلت هذا في الناسي والمجاهل في اللبس والطبيب ولم ينقله في خبره شمره أو قتل صيداً قبل أن شاء الله تعالى قلته خبراً وقاسماً وان حاله في اللبس والطبيب بخلاف حاله في جز الشعر وقتل الصيد فإن قال فافرق بين الطبيب واللبس وقتل الصيد وجز الشعر وهو جاهل في ذلك كله قبله الطبيب واللبس متى إذا أزاله عنه زال فكان إذا أزاله كماله قبل أن يلبس وينطبق لم يتلف شيئاً حرم عليه أن يتلفه ولم يزل شيئاً حرم عليه إزالته انما أزال ما أمر بإزالته مما ليس له أن يثبت عليه وقاتل الصيد تلف ما حرم عليه في وقته ذلك اتلافه وجاز الشعر والظفر أزال قطعاً ما هو ممنوع من إزالته في ذلك الوقت والإزالة ليس له إزالته اتلاف وفي الاتلاف الماسي عن اتلافه عوض خطأ كان أو عداً الماحل الله في اتلاف النفس خطأ من اليد وليس ذلك في غير الاتلاف كهو في الاتلاف ولكنه إذا فعله علماً به لا يجوز له وإذا كرا لأحرامه وغير مخطئ فغلبه الفدية في قليل اللبس والطبيب وكثيره على ما وصفت في الباب قبل هذا ولو فعله ناسياً أو جاهلاً ثم علمه فتركه عليه ساعة وقد أمكنه إزالته عنه بنزع ثوب أو غسل طيب أفندى لأنه أثبت الثوب والطبيب عليه بعد ذهاب العذر وان لم يمكنه نزع الثوب لعله مرض أو عبط في يده وانتظر من نزع فلم يقدر عليه فهذا عذر ومضى أمكنه نزع نزع والا فتدلى إذا تركه بعد الامكان ولا يقضى إذا تركه بعد الامكان ولو لم يمكنه غسل الطبيب وكان في جسده ما ثبت أن يمسحه بمخرقة فإن لم يجد مخرقة فتراب أن أذهب فإن لم يذهب فبشعر أو حشيش فإن لم يقدر عليه أو قدر فلم يذهب فهذا عذر ومضى أمكنه الماء غسله ولو وجد ماء قليلًا أن غسله به لم يكفه لوضوءه غسله به وتيمم لاه ما مور بغسله ولا رخصة له في تركه إذا قدر على غسله وهذا أمر خص به في التيمم إذا لم يجد ماء ولو غسل الطبيب غيره كان أعجب إلى وان غسله هو بيده لم يمتد من قبل أن غسله وان ماسه فإمساها به ليذهب عنه لم يمسح له لتطيبه ولا يثبت وهكذا ما وجب عليه الخروج منه كما يستطيع ولو دخل دار رجل بغير إذن لم يكن جازاً له وكان عليه الخروج منها ولم يزعم أنه يخرج بالخسر وجع ماله وان كان عشي فيما لم يؤذن له فيه لأن مشيه بالخروج من

أو خير أحد كما سأل به
بعد البيع (قال
الشافعي) وهذا أخذ
وهو قول الأكثر من
أهل الحجاز والأكثر من
أهل الأندلس بالبلدان
(قال) وهذا قبل التساوم
غير متساومين ثم يكونان
متساومين ثم يكونان
متساومين فلو تساوما
فقال رجل امرأتى
طالق ان كنتما تبائعتما
كان صادقاً وانما جعل
لهما الذي صلى الله عليه
وسلم اختيار بعد التبايع
مأم بغيره فألا تفرق بعد
ما صار متبايعين لا تفرق
الابدان فكل متبايعين
في سعة وعين وصرف
وغيره فكل واحد منهما

(١) قوله لعمرى لئن
جاز الخ في جمع النسخ
التي يبدأ اختلاف في
هذا المقام يزاد ونقص
وتعرف ولعل أقرها
الى الصحة النسخة التي
أثبتناها فانظر وحرر
(٢) قوله ثم ثبت عليه
الخ كذا في النسخ ولعل
في العبارة تحريفاً غرور
كتبه مصحفه

الذنب لالتر فادفعه فهكذا هذا الباب كله وقباسة

(باب الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ألتج أشهر معلومات فن فرض فيه الحج فلورقت الى قوله في ألتج أخبرنا مسلم بن خالد وسعد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن الرجل يهل بالحج قبل أشهر ألتج فقال لا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن ابن جريج قال قلت لنافع أسمع عبد الله بن عمر يسمي شهورا ألتج فقال نعم كان يسمي (١) شوالا وذو القعدة والحجة قلت لنافع فان أهل انسان بألتج قبلهن قال لم أسمع منه في ذلك شيأ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قال طاوس هي شوال وذو القعدة وذو الحجة أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنه قال لعطاء أ رأيت لو أن رجلا جاءه هلا بألتج في شهر رمضان كيف كنت فأنفله قال أ قول له اجعلها عمرة أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرنا عمر بن عطاء عن عمرته أنه قال لا ينبغي لأحد أن يحرم بألتج الا في أشهر الحج من أجل قول الله عز وجل ألتج أشهر معلومات ولا ينبغي لأحد أن يلي بحج ثم يقم

(باب هل يسمي ألتج أو العمرة سدا لاهلال أو تكتفي بالنية منهما) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله فمأحكمتا من الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم دليل على أن نية المني كافية له من أن يظهر ما حرمه بأكثرون نية المصلي مكتوبة أو نافله أو نذرا كافية له من اظهار ما ينوي منها بأى أحرار نوى ونية الصائم كذلك وكذلك لو حج أو اعتمر عن غيره فكفته نيته من أن يسمي أن يحج هذا عن غيره (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد بن سعد بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله قال ماسى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نيتيه يحافظ ولا عمرة (قال الشافعي) ولو سمي المحرم ذلك لم أكرهه الا أنه لو كان سنة سماء رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من بعده ولو لي المحرم فقال ليك بحجة وعمرة وهو يريد حجة كان مفردا ولو أراد عمرة كان معتمرا ولو سمي عمرة وهو يريد حجة كان حجاجا ولو سمي عمرة وهو يريد نذرا كان قرانا ثم يصير عمره الى النية اذا أظهر التلبية معها ولا يلزمه اذ لم يكن له نية أن يكون عليه أكثر من لفظه وذلك أن هذا عمل لله خاصا لاشي لأحد من الآدميين غيره فيه فيؤخذ فيه بما ظهر من قوله دون نيته ولو لي رجل لا يريد حجاجا ولا عمرة لم يكن حجاجا ولا معتمرا كالمو كبر لا يريد صلاة لم يكن داخل في الصلاة ولو أكل كسرا الا يريد بصوما لم يكن داخل في الصوم وكذلك لو لم يأكل يوما كاملا ولا ينوي صوما لم يكن صائما وروى أن عبد الله بن مسعود قال ركبنا بالساحل بحرمين فلبوا فلبى ابن مسعود وهو داخل الى الكوفة والتلبية ذكر من ذكر الله عز وجل لا يضيئ على أحد أن يقول ولا يوجب على أحد أن يدخل في أحرار اذ لم ينوه

(باب كيف التلبية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال نافع كان عبد الله بن عمر يردد فيها ليك ليك وسعديك والخير بيدك والغباء ليك والعل (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالتوحيد ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وذكر المجاهدون عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليك لله الحق ليك (قال الشافعي) كما روى جابر وابن عمر كانت أكثر تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي التي أحب أن تكون تلبية المحرم لا يقصر عنها ولا يجاوزها الا أن يدخل ماروى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه مثلها في المعنى لانه تلبية والتلبية أجابة فأبان أنه أجاب الله الحق ليك أولا

فسمع البيع حتى يتفرقا
تفرق الا بدان على ذلك
أو يكون بيعهما عن
خير وإذا كان يجب
التفرق بعد البيع
فكذلك يجب اذا خير
أحدهما صاحبه بعد
البيع وكذلك قال
طاوس خير رسول الله
صلى الله عليه وسلم رجلا
بعد البيع فقال الرجل
عمره الله ممن أنت
فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم امرؤ من
قريش (قال) فكان
طاوس يحلف ما خييار
الابد البيع (قال) فان
استري جارية فأعتقها
المشترى قبل التفرق
أو الخييار واختار البائع

(١) قوله شوالا وذو
القعدة وذو الحجة كذا

في بعض النسخ والنصب
وفي بعضها شوال
وذو القعدة والحج بالرفع
ويشله في المسند وكل
صحيح والمدار على الرواية
كتبه صحيحه

وأخراً أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني جند الأعرابي عن مجاهد أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يظهر من التلبية ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال حتى اذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كانه أعجبهم ما هو فيه فزاد فيه ليك ان العيش عيش الآخرة قال ابن جريج وحسبت أن ذلك يوم عرفة (قال الشافعي) وهذه تلبية كتليته التي رويت عنه وأخبار العيش عيش الآخرة لا عيش الدنيا ولا ما فيها ولا يضيّق على أحد في مثل ما قال ابن عمر ولا غيرهم من تعظيم الله تعالى ودعائهم مع التلبية غير أن الاختيار عندي أن يردد ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من التلبية ولا يصل بها شيئاً الا ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويعظم الله تعالى ويدعوه بعد قطع التلبية أخبرنا سعيد بن القاسم بن معن عن محمد بن عثمان عن عبد الله بن أبي سلة أنه قال سمع سعد بن بعض بن أخيه وهو بلي باذالمعراج فقال سعد المعارج انه ذو المعارج وما هكذا كتابي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب رفع الصوت بالتلبية) قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن خلد بن السائب الانصاري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا في جبريل فأمرني أن أمر أحملي أو من معي أن رفعوا أصواتهم بالتلبية أو بالاهلال يريد أحدهما (قال الشافعي) وبما أمر به جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الرجال المحرمين وفيه دلالة على أن أحملاهم هم الرجال دون النساء فأمرهم أن يرفعوا أصواتهم ما يبلغ ذلك أن يقطع أصواتهم (١) فكانا نكره قطع أصواتهم وإذا كان الحديث يدل على أن المأمورين برفع الأصوات بالتلبية الرجال فكان النساء مأورات بالستر فإن لا يسمع صوت المرأة أحداً ولا يسميها أو أسترها فلا ترفع المرأة صوتها بالتلبية وتسمع نفسها

(باب أين يستحب لزوم التلبية) قال الشافعي أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سابط قال كان سلفنا لا يدعون التلبية عند أدب عند اضطمام الرقاق حتى تنضم وعند أشرافهم على الشيء وهو طومهم من بطون الادوية وعند هبوطهم من الشيء الذي يشرفون منه وعند الصلاة إذا فرغوا منها (قال الشافعي) وما روى ابن سابط عن السلف هو موافق لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن جبريل عليه السلام أمره بأن يأمرهم برفع الصوت بالتلبية وإذا كانت التلبية برأمر الملبون برفع الصوت به فأولى المواضع أن يرفع الصوت به مجتمع الناس حيث كانوا من مساجد الجماعات والاسواق واضطمام الرقاق وإن كان اجتماعهم لما يجتمع من ذلك من طاعتهم برفع الصوت وإن معنى رفع الصوت به كنه رفعه بالاذان الذي لا يسمعه شيء الا شهده به وإن في ذلك تنبيه السامع له بحديثه الرغبة في العمل لله نفسه ولسانه وبعضها يؤجر له المنه اله

(باب الخلاف في رفع الصوت بالتلبية في المساجد) قال الشافعي فإن قال قائل لا يرفع الملبى صوته بالتلبية في مساجد الجماعات الا في مسجد مكة ومي فهذا قول يخالف الحديث ثم لا يكون له معنى يجوز أن يذهب اليه أحد انذحي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جبريل أمره أن يأمر أحملاهم أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فحي كانت التلبية من الرجل فينبغي له أن يرفع صوته بها ولو جاز لأحد أن يقول برفعها في حال دون حال جاز عليه أن يقول برفعها حيث زعم أنه يخفضها ويخفضها حيث زعم أنه يرفعها وهذا لا يجوز عندنا لأحد وفي حديث ابن سابط عن السلف أنهم كانوا لا يدعون التلبية عند اضطمام الرقاق دليل على أنهم ما طموا عليها عند اجتماع الناس وإذا تجوزوا اجتماع الناس على الطريق كانت المساجد أولى أن يجهروا بذلك فيها أو في مثل معناها أرأيت الاذان أي ترفع الصوت به في مسجد الجماعات فإن قبل لانه عند أمر برفع الصوت قبل وكذلك التلبية أرأيت أن تقول برفع أحد من هؤلاء شيئاً كانت التلبية تعدوا أن يرفع

نقض البيع كان له وكان عتق المشتري باطلاً لأنه أعتق مالم يتم ملكه فان أعتقها البائع كان جائزاً ولو عجل المشتري فوطئها فأحبها قبل التفرق في غفلة من البائع فاختار البائع فسخ البيع كان على المشتري مهر مثلها وقيمة ولده منها يوم تلده ولحقه بالشبهة وإن وطئها البائع فهي أمته والوطء اختيار لفسخ البيع (قال المزني) وهذا عندي دليل على أنه اذا قال لأمر أن ين له احداً كما طلق فكان له الخيار وإن وطئ احداً أشبه أن يكون

(١) قوله فكانا نكره قطع أصواتهم كذا في جميع النسخ وانظر كتبه معجمه

الصوت بهامع الجماعات فكل جماعة في ذلك سواء أو ينهى عنها في الجماعات لأن ذلك يشغل المصلي عن صلاته فهي في المسجد الحرام ومسجد منى أولى أن لا يرفع عليهم الصوت أو مثل غيرهم وإن كان ذلك كراهية رفع الصوت في المساجد أدبا واعتظاما لها فأولى المساجد أن يعظم المسجد الحرام ومسجد منى لانه في الحرم

(باب التلبية في كل حال) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن محمد بن أبي جند عن محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكر من التلبية أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يلبى راكبا وإنزالا ومضطجعا (قال الشافعي) وبلغني عن محمد بن الحنفية أنه سئل ألبى المحرم وهو جنب فقال نعم (قال الشافعي) والتلبية ذكر من ذكر الله عز وجل فلبى المرء طاهرا وجنباً وغير متوضئ والمرأة حائضا وجنباً وطاهرا وفي كل حال وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة وعكرت أفعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت والتلبية مما يفعل الحاج

(باب ما يستحب من القول في اثر التلبية) قال الشافعي استحب إذا سلم المصلي أن يلبى ثلاثا واستحب إذا فرغ من التلبية أن يتبعها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبالله تعالى وان منطقته بالتلبية منطقته باجابة داعي الله وان تمام الدعاء ورجاء اجابته الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأن يسأل الله تعالى في إثر كل ذلك بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الجنة ويتعوذ من النار فان ذلك أعظم ما يسأل ويسأل بعدها ما أحب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن صالح بن محمد بن زائدة عن عمار بن خزيمة بن ثابت عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا فرغ من تليته سأل الله تعالى رضوانه والجنة واستغفاره برحمة من النار أخبرنا ابراهيم بن محمد بن القاسم بن محمد كان يأمر إذا فرغ من التلبية أن يصلي على محمد النبي صلى الله عليه وسلم

(باب الاستثناء في الحج) قال الشافعي أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بصبابة بنت الزبير فقال أما تريدن الحج فقالت لا شأنة فقال لها حيي واشترطي أن يحل حبسني أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة هل تستنني إذا حججت فقلت لها ما إذا أقول فقالت قل اللهم ألح أريدت وله عمدت فان بسرت فهو ألح وان حبستني بحابس فهي عمرة (قال الشافعي) ولو ثبت حديث عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستثناء لم أعده إلى غيره لانه لا يحل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت الحجة فيه أن يكون المستنني مخالفا لغير المستنني من محصر بعد أو مرض أو ذهاب مال أو خطا عدد أو توان وكان إذا اشترط نجس بعد أو مرض أو ذهاب مال أو ضعف عن البلوغ حل في الموضع الذي نجس فيه بلا هدى ولا كفارة غيره وانصرف إلى بلاده ولا قضاء عليه إلا أن يكون لم يهيج حجة الاسلام فيجبها وكانت الحجة فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر بشرط إلا أن يكون على ما أمر به وكان حديث عروة عن عائشة يوافق معنى أنها أمرت بالشرط وكان وجه أمرها بالشرط أن حبس عن الحج ففيه عمرة أن يقول ان حبسني حابس عن الحج ووجدت سبيلا إلى الوصول إلى البيت فهي عمرة وكان موجودا في قولها أنه لا قضاء ولا كفارة عليه والله أعلم ومن لم يثبت حديث عروة لا تقاطعه عن النبي صلى الله عليه وسلم احتمل أن يهيج في حديث عائشة لأنها تقول ان كان حج والافهي عمرة وقال أستبدل بانها لم ترمح إلى الوصول إلى البيت ولو كانت إذا ابتدأت أن تأمره بشرط أنه أن يحل بغير وصول إلى البيت أمر به وذهب إلى أن الاشتراط وغيره سواء وذهب إلى أن على الحاج القضاء إذا حل بعمل عمرة كإروى عن عمر بن الخطاب والظاهر أنه يحتمل فيمن قال هذا أن يدخل عليه خلاف عائشة إذا أمره بالقضاء واجتمع بين من اشترط ولم يشترط فلا يكون الشرط معنى وهذا مما استخيرا الله تعالى فيه ولوجود

قد اختارها وقد طلقت
الآخرى كما جعل الوطء
اختيارا لفسخ البع
(قال الشافعي) فان
مات أحدهما قبل
أن يتفرقا فالحيلاروارته
وان كانت بهيمة فتجث
قبل التفريق ثم يفرقا
فوايدها لمن شئى لان
العقد وقع وهو حل
وكذلك كل خيار بشرط
جائز في أصل العقد ولا
بأس بقدر الثمن في بيع
الخيار ولا يجوز شرط
خيار أكثر من ثلاث
ولو لا الخبر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
الخيار ثلاثة أيام في
المصراة وطبسان بن
منقذ فيما اشترى ثلاثا

أخذ خلاف عائشة ذهب إلى قول عرفم فإنه أبلغ بطوف ويسعى ويحلق أو يقصر ويهدى وبعض أصحابنا يذهب إلى إبطال الشرط وليس يذهب في إبطاله (١) التي شيء عال أحفظه أخر ما مالك عن ابن شهاب أنه سألته عن الاستئذان في الحج فأنكره ومن أبطل الاستئذان فعمل رجل به فخل من حج وأمرة فأصاب النساء والطيب والصيد جعله مفسدا وجعل عليه الكفارة فيما أصاب وأن يعود حرام حتى يطوف بالبيت ثم يقضى حجاجا كان أحرم بحج أو مرة أن كان أحرم بمرة

(باب الإحصار بالعدو)

قال الشافعي رحمه الله قال الله عز وجل وأعدوا للحرب والعمره لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ولا تحلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله الآية (قال الشافعي) فلم أسمع من حفظت عنه من أهل العلم بالتفسير مخالفا في أن هذه الآية نزلت بالحدبية حين أحصر النبي صلى الله عليه وسلم خال المشركين بينه وبين البيت وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر بالحدبية وحلق ورجع حلالا ولم يصل إلى البيت ولا أحجبه الأعمنان ابن عصفان وحده وسند كرفسته وظاهر الآية أن أمر الله عز وجل بإهم أن لا يحلفوا حتى يبلغ الهدى محله وأمره من كان به أذى من رأسه بقدره سماها وقال عز وجل فإذا أمنت من عثم بالعدو إلى الحج فما استيسر من الهدى الآية وما بعده ما شئت والله أعلم أن لا يكون على المحصر بعد وقضاء لأن الله تعالى لم يذكر عليه قضاء وذكر فرأى في الأحكام بعد ذكر أمره (قال) والذي أعقل في أخبار أهل المغازي شبهه عاذ كرت من ظاهر الآية وذلك أنا قد علمنا في مواطئ أحاديثهم أن قد كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحدبية رجال يعرفون بأسمائهم ثم اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرة القضية وتحلف بعضهم بالحدبية من غير ضرورة في نفس ولا مال علمته ولولزمهم القضاء لأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن شاء الله تعالى أن لا يحلفوا عنه وما تحلفوا عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي مواطئ أخبار أهل المغازي ما وصفت من تخلف بعض من أحصر بالحدبية والحدبية موضع من الأرض منه ما هو في الحل ومنه ما هو في الحرم فأنما نحر الهدى عندنا في الحل وفيه مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يبع فيه تحت النخلة فإنزل الله عز وجل لقد رضي الله عن المؤمنين إذا يبايعونك تحت الشجرة فهذا كله نقول فنقول من أحصر بعد وحل حيث يجب في حل كان أو حرم ونحر أو فهدى أو أقل ما يذبح شاة فإن اشتد سبعة في بدنه أو بقره أجزأتهم أخر جوامعنا وأحدهم وهب لهم حصصهم منها قبل ذبحها فذبحوها فأما ن ذبحها ثم وهب لهم حصصهم منها فهي له ولا تجزئهم ولا قضاء على المحصر بعدو إذا خرج من إحصاره والمحصر قائم عليه فإن خرج من إحصاره والعدو بجاله ثم زال العدو قيل أن ينصرف فكانوا على جماعة من الوصول إلى البيت باذن العدو لهم أو زوالهم عن البيت أحب أن لا يبعوا بالأحلال ولوعا به ولم ينتظر إجازتهم أن شاء الله تعالى ولو أقام المحصر متنا لا يوجه ما كان أو متنا في الأحلال فاحتاج إلى شيء مما عليه فيه الفدية ففعله أفندي لأن فدية الأذى زالت في كعب بن عجرة وهو محصر فإن قال قائل ما قول الله عز وجل في الحدبية حتى يبلغ الهدى محله قيل والله أعلم أما السنة فتدل على أن محله في هذا الموضع ثمرة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرفي الحل فإن قال فقد قال الله عز وجل في البدن ثم محله إلى البيت العتيق قيل ذلك إذا قدر على أن ينصره عند البيت العتيق فهو محله. فإن قال فهل خالف أحد في هدى المحصر قتل ثم عطاء من أبي رباح كان يزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم تحرفي الحرم فإن قال فبأي شيء رددت ذلك وخبر عطاء وإن كان منقطعاً شبهه بخبره عن أهل المغازي فلت عطاء وغيره يذهبون (٢) إلى أن محله الهدى وغيره من خالفنا يقول لا يحل المحصر بعدو ولا مرض حتى يبلغ الهدى الحرم فنحرفه لما وصفت من ذكرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينحر إلا في الحرم فإن قال فهل من شيء من ما قلت نعم (٣) إذا أعوا

لما جاز بعد التفريق ساعة ولا يكون للمائع الاتضاع بالنسن ولا للشترى الاتضاع بالخارية فلما أجازته النبي صلى الله عليه وسلم على ما وصفناه فلا نأبعتاه ولم نجاوزوه وذلك أن أمره يشبه أن يكون ثلاثا

(باب الرأب وما لا يجوز بعضه ببعض متفاضلا ولا مؤجلا أو صرف)

سمعت المزي بنقول قال الشافعي أخبرني عبد الوهاب بن عبد المجيد

(١) التي شيء عال أحفظه كذا في بعض النسخ وفي بعضها التي شيء قال أحفظه وانظر

(٢) قوله إلى أن محله الهدى كذا في النسخ وفي الكلام نقص أو تحريف لمقرر

(٣) قوله إذا أعوا الخ كذا في النسخ وانظر أين جواب الشرط أن لم تكن إذا محرفة عن إذا وحر كنهه محصه

وزعم أن الحرم منتهى الهدى بكل حال وإن تحرف فيه فقد أجزأ عنه والقرآن يدل على أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ الحرم فان قالوا وإن ذلك قلت قال الله عز وجل هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفان يبلغ محله فان قال قائل فان الله عز وجل يقول حتى يبلغ الهدى محله قلت الله أعلم بمحله ههنا شبه أن يكون إذا أحصر تحريم حيث أحصر كما وصفت ومحله في غير الأحصاء الحرم وهو كلام عربي واسع وخالفه بعض الناس فقال المحصر بالعدو والمرض سواء وعليهما القضاء ولهما الخروج من الأحرام وقال عمر النبي صلى الله عليه وسلم التي اعتبر بعد حصره قضاء عمره التي أحصر بها ألا ترى أنها تسمى عمره القضية وعمره القصاص فقيل لبعض من قال هذا القول إن لسان العرب واسع فهي تقول اقتضيت ما صنع في واقتصمت ما صنع في فبلغت ما منعت مما يجب لي وما لا يجب علي أن أبلغه وإن وجب لي (قال الشافعي) والذي ذهب إليه من هذا أنها إنما سميت عمره القصاص وعمره القضية أن الله عز وجل اقتصر رسوله صلى الله عليه وسلم فدخل عليهم كما منعهوا على أن ذلك وجب عليه قال أقتد كرفي ذلك سأقتل نعم أخبرنا سفيان عن مجاهد (١) قال الشافعي فقال فهذا أقول رجل لا يزن معنى قوله قلت ما زعمنا أن قوله يلزمك لولا دلالة القرآن وأخبار أهل المغازي وما تدل عليه السنة فقال قد سمعت ما ذكرت من السنة ولم تستد في حديثنا فقلت ولأنت أستد في حديثنا في أن عمره النبي صلى الله عليه وسلم يقال للإمرة القضية وأما عندنا فما أخبرهم فكان في دفع ما علمت ولم تقم فيه حديثا مسندا مما ثبت على الانفراد ولم يكن إذا كان معروفا متواطئا عند بعض أهل العلم بالمغازي فان لم يكن في دفعه عنه بهذا المبدأ للدفع عن أنه يخلف بعض من شهد الحديثية من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن عمره القضية فقال ما يقتضي هذا الجواب فادللي على الدلالة من القرآن قلت قال الله عز وجل الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال فمن حجتي أن الله عز وجل قال قصاص والقصاص أنما يكون واجب (قال الشافعي) فقلت له إن القصاص وإن كان يجب لمن له القصاص فليس القصاص واجبا عليه أن يقتص قال وما دل على ذلك قلت قال الله عز وجل والجروح قصاص أفواجب على من جرح أن يقتص من جرحه أو مباح له أن يقتص وخبره أن يعفو قال له أن يعفو ومباح له أن يقتص وقلت له قال الله عز وجل فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم فلو أن معتدا بمشركا اعتدى علينا كان لنا أن نعتدي عليه بمثل ما اعتدى علينا ولم يكن واجبا علينا أن نفعل قال ذلك على ما وصفت فقلت فهذا يدل على ما وصفت وما قال مجاهد من أن الله عز وجل أقصه منهم فدخل عليهم في مثل الشهر الذي ردوه فيه وليست فيه دلالة على أن دخوله كان واجبا عليه من جهة قضاء النسك والله أعلم وأما يدرك الواجب فيه وغير الواجب خبرا والخبر يدل على مثل ما وصفنا من أنه ليس بواجب (قال الشافعي) ومن أحصر في موضع كان له أن يرجع عن موضعه الذي أحصر فيه ويحل إذا آمن بعد انصرافه كان له أن يتم على الانصراف ربيا كان أو عبدا إلا أني إذا أمرته بالخروج من حرامه عاد كمن لم يحرم قط غير أني أحبه إذا كان قريبا أو بعيد أن يرجع حتى يصل إلى ما صدقته من البيت واختار له في ذلك بالقرب بآله وإن كان الرجوع له بمباحة الرجوع كان فيه وحشة أكثر من هذا المعنى وإن كان الرجوع من بعد أعظم أجرا ولو أوجبت له أن يذبح ويحلق ويحل وينصرف فذبح ولم يحلق حتى يزول العدو لم يكن له الحلاق وكان عليه الاتمام لأنه لم يحل حتى صار غير محصور وهو مأجور في الذبح إن شاء الله تعالى وهذا أقول من يقول لا يكل إحلال الحرم الإباحة ومن قال يكمل إحلاله قبل الحلاق والحلاق أول الإحلال قال إذا ذبح فقد حل وليس عليه إذا ذبح أن يمضي إلى وجهه ولو أحصر معه هدى قد ساقه متطوعا أو واجبا عليه قبل الإحصاء فله نحره في مكانه كما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم هديه بالحديبة وقد أوجه قبل أن يحضر وإذا كان عليه أن يحل بالبيت فقله قل دونه بالعذر كان كذلك

التقى عن أيوب عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البدر بالبدر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر والمخ بالمخ إلا سواء بسواء عنيابيين يداييد ولكن ينعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبدر بالشعير والشعير بالبدر والتمر بالتمر والمخ بالتمر يداييد كيف شئتم (قال) ونقص أحدهما التمر والمخ وزاد الآخر فن زاد أو استأذ فقد أربي (قال الشافعي) وهو

(١) كذا في جميع النسخ لم يذكر بقية الحديث وانظر حرر كتبه معصية

الهدى أولى أن يكون له نحر حيث حبس وعليه الهدى لاحتصاره سوى ما وجب قبل أن يحصر من هدى
 وجب عليه بكل حال (قال الشافعي) ولو وجب عليه هدى في يوم ذلك فلا يكن معه كان له أن يشتره به ويذبحه
 مكانه ولو كان وجب عليه قبل ذلك كان ذلك له ولو أخره به ليعتبه إذا ذهب الحصر كان أحب الي
 لانه شئ أحب عليه في فوره وتأخيره بعد فوره كآخيره بعد ما وجب عليه (قال) ولو أصغر ولا هدى معه
 اشترى مكانه هديا وذبحه وحل ولو وهب له أو ملكه بأى وجه ما كان فذبحه أجزأ عنه فان كان موسرا
 لان يشتري هديا ولم يجد هديا مكانه أو عسر لم يهدى وقد أحصر فذهبوا قولان أحدهما يحل الإبهى
 والاخر أنه ما مورياً يأتى بما يقدر عليه فإذا لم يقدر على شئ خرج ما عليه وكان عليه أن يأتى به إذا قدر عليه
 ومن قال هذا قال يحل مكانه ويذبح إذا قدر فان قدر على أن يكون الذبح بمكة لم يجز أن يذبح إلا بها ولم يقدر
 ذبح حيث يقدر (قال) ويقال لا يجزئه الأهدى ويقال يجزئه إذا لم يجد هديا بالطعام أو صيام فان لم يجد
 الطعام كان كمن لم يجد الهدى وإن لم يقدر على الصيام كان كمن لم يجد هديا بالطعام وإذا قدر أدى أى
 هذا كان عليه وإن أحصر بعد قد أدن له سيدق الحج والعبد لآماله وعليه الصوم تقوى له السادة درهم ثم
 الدراهم طعامهم بصوم كل من بدى وما والقول في أحلاله قبل الصوم واحتمل قولين أحدهما أن يحل
 قبل الصوم والاخر لا يحل حتى يصوم والاول أشبههما بالقياس لانه إذا أمر بان خروج من الحرم
 والرجوع للخوف أشبه أن لا يؤمر بالمقام على الخوف والصوم والصوم يجزى به في كل موضع وإذا أحصر
 رجل أو امرأه أو عدد كثير بعد مشركين كالمعدو الذى أحصر بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عالم
 الحديبية وأصحابه فكانت بهم قوة على قتالهم أولئك من كان لهم الانصراف لان لهم ترك القتال الا في الغزى
 أو أن يبدأ بالقتال وإن كان الظفر للسلبين الرجوع عنهم اختارت ذلك لهم وإن كان الظفر للسلبين قتالهم
 اختارت قتالهم وليس السلاح والفدية وإذا أحصر وأبغى مشركين اختارت الانصراف عنهم بكل حال بعد
 الاحلال من الاحصار فان قال قائل فكيف زعمت أن الاحصار بالمسلمين احصار يحل به الحرم إذا كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أحصر عشرين قيل له ان شاء الله تعالى ذكر الله الاحصار بالمعدو مطلقا
 لم يخص فيه احصارا بكارف دون مسلم وكان المعنى الذى في المشرك الحاضر الذى أحل به المحصر الخروج
 من الاحرام خوفاً إن نال العدو من الحرم ما نال عدوه فكان معقولا في نص السنة أن من كان بهذه
 الحال كان للحرم عذر بان يخرج من احرامه أخيراً ما لم ينفع عن ابن عمر أنه خرج الى مكة في الفتنة
 معتبراً فقال ان صدقت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
 يعنى أحللتنا كما أحللتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية وقول ابن عمر هذا في مثل المعنى الذى
 وصفت لانه إنما كان بحجة ابن الزبير وأهل الشام فرأى أنهم ان منعوا وأخافهم ان لم يتبعوه أن ينال في
 غمار الناس فهو في حال من أحصر فكان له أن يحل وأن أحصر عشرين أو غيرهم فاعطوهم الأمان
 على أن يأذنوا لهم في أن يحلوا لم يكن لهم الرجوع وكانوا كغير محصرين لأنهم كانوا بمن لا يؤمن بأمانه
 ويعرف غدوهم فكأن لهم الانصراف إذا كانوا هكذا بعد الاحلال ولو كانوا بمن يؤمن بأمانه بعد ما عطوه
 أن يدخل فجعل على جعل قليل أو كثير لم أر أن يعطوهم شيئاً لان لهم عذراً في الاحصار يحل لهم به الخروج
 من الاحرام وإنى أكره أن ينال مشرك من مسلم أخذ شئ (١) لان المشركين المأخوذ منهم الصغار ولو فعلوا
 ما حرم ذلك عليهم وإن كرهته لهم كالإيحاء عليهم ما وهبوا المشركين من أموالهم وبما حصرهم قتال
 من منع من البيت من المشركين وبما حله الانصراف عنهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعل الامرين
 فقتلهم وانصرف عنهم ولو قاتلهم المحصر فقتل ورح وأصاب دواب أنسية فقتلها لم يكن عليه في ذلك غرم
 ولو قاتلهم فأصاب لهم صيد أو كونه جزاء عليه ولم يضمن لهم شيئاً ولو كان الصيدين هربين ظهر انهم من
 المسلمين عن لا يقتلهم فأصابه جزاء عليه وضمنه للمسلمين لان مكة ليست بدار حرب فيأبى ما فيها ولو كان

موافق للأحاديث عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في الصرف وبه
 قلنا وبما تركنا قول من
 روى عن أسامة أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إنما الربا في النسبة
 لانه يحل وكل ذلك
 مفسر فيجعل أن يكون
 النبي صلى الله عليه وسلم
 سئل عن الربا في الصنفين
 مختلفين ذهب بورق أو غير
 بحنطة فقال الربا في
 النسبة لحفظه فأذى قول
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم يؤد المسئلة (قال)
 ويحتمل قول عمر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 الذهب بالورق ربا إلا أهاده

(١) قوله لان المشركين
 الخ كذا في السخ ولعل
 في العبارة تفسير بقاء
 النسخ فانظر وسرركته
 معجبه

الوحش لغیر مالک جزء الحرم عنده ان شاء مكنه لان الله جعل فدية الراس في مكانه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بها كما وجعل الهدى في مكانه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ساق من الهدى تطوعا في مكانه فيكون حال الاحصاء غير حال الوصول ولو كرهت أن يوصله الى البيت لم أكره ذلك الا لأن يحدث عليه حدث فلا يقضي عنه ولو أحصر قوم بعد وفاء رادوا الاحلال ثم قالوا فهم لم أر بذلك بأسا ولو أحصر قوم بعد وغير معين بركة أو في الموضع الذي أحصر وافيه فكان الحرم يؤمل انصرافهم وبأنهم في مكانه لم أر أن ينصرف أو يمانا ثلاثا ولو زاد كان أحب الي ولو انصرف بعد احلاله ولم يتم ثلاثا ناجزة ذلك لان معنى انصراف العدو مغيب وقد يردون الانصراف ثم لا ينصرفون ولا يردونه ثم ينصرفون وانما كان مقام النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية مراسلة المشركين ومهادنتهم ولو أحصر قوم بعد ودون مكة وكان للحاج طريق على غير الصدور رأيت أن يسلكوا تلك الطريق ان كانوا بأمنون بها ولم يكن لهم رخصة في الاحلال وهم بأمنون فيها أن يصلوا الى البيت ويقعدوا فان كانت طريقهم التي بأمنون فيها بحرا لا برا لم يلزمهم ركوب البحر لانه مخوف تلف ولو فعلوا كان أحب الي وان كان طريقهم برا وكاوا غير قادرين عليه في أموالهم وأبدانهم كان لهم أن يحلوا اذا كانوا غير قادرين على الوصول الى البيت محصرين بعدوا فان كان طريقهم برا بعدوا كانوا قادرين على الوصول الى البيت بالاموال والأبدان وكان الحج يفترقهم وهم محرمون لم يكن لهم أن يحلوا حتى يطوفوا بالبيت وبالصفاء والمرورة لان أول الاحلال من الحج الطواف والقول في أن عليهم الاعادة وأنهم ليست عليهم واحد من قولين أحدهما أنه لا اعادة للجميع عليهم لانهم ممنوعون منه بعدوا وقد جاءوا إعماهم بمقادير من الطواف ومن قال هذا قال وعليهم هدى لقوت الحج وهو الصحيح في القياس والقول الثاني أن عليهم سجودا بهم كمن فاته الحج أحصر بغير عدو اذا صار والى الوصول الى البيت ولهذا وجبه ولو وصلوا الى مكة وأحصر واقتنعوا عرفته حلوا بطواف وسعي وحلق وذبح وكان القول في هذا كالقول في المسئلة قبلها وسواء المكي المحصر ان قبل من أفق محرم ما وغير المكي يجب على كل ما يجب على كل وان أحصر المكي بركة عن عرفة فهو كالغريب محصر بركة عن عرفة ويحج ان ويسعيان ويحلان والقول في قضائهما كالقول في المستثنين قبل مسئلتهما ولا يخرج واحد منهما من مكة اذا كان اهلا له بالحج ولو اهلا من مكة فلم يطوفوا حتى أخر جامتها أو أحصر في ناحيتها ومنعها الطواف كانا كمن أحصر خارجا منها في القياس ولتو بصالحهما بصلان الى الطواف كان احتياطا حسنا ولو أحصر خارجا بعد عرفة بمنزلة أو بني أو بركة فنع عمل بمنزلة ومضى والطواف كان له أن يذبح ويحلق ويصرف ويحل اذا كان له انطروج من الاحرام كله كان له انطروج من بعضه فان كانت حجة الاسلام قبل الاثناء قضى حجة الاسلام وان كانت غير حجة الاسلام فلا قضاء عليه لانه محصر بعدوا ولو أراد أن يسلك عن الاحلال حتى يصل الى البيت فيطوف به ويهريق دما لتزك من ذلته ودما لتزك البيتونة بمعنى لسانى منى أجزأ ذلك عنه من حجة الاسلام متى طاف بالبيت وان بعد ذلك لا فو فعل هذا كله بعد احصار ثم أهرأقه دما أجزأ عنه من حجة الاسلام وكذلك لو أصاب صدقائه وانما يفسد عليه أن يحجز عنه من حجة الاسلام النساء فقط لان ذلك الذي يفسد الحج بدون غيره مما فعل فيه والمحصر بعدوا والمجسوس أى حبس ما كان نأمره بانطروج منه فان كانوا مهلين بالحج فأصابوا النساء قبل يحلون فهم مفسدون للعج وعليهم معابدة وحر بعد الحج الذي أفسدوه واذا أصابوا ما فيه الفدية كانت عليهم الفدية ما لم يحلوا فاذا حلوا فهم كمن لم يحرم

وهاء يعطى يبدو يأخذ
باخرى فيكون الاخذ
مع الاعطاء ويحتمل أن
لا يتفرق المتبايعان من
مكانهما حتى يتقابضا
فلما قال ذلك عزم مالك
ابن اوس لا يتفارق حتى
تغطيه ورقه أو وزاله
ذهب وهو راوى الحديث
دل على أن يخرج هاء
وهاء تقابضهما قبل أن
يتفرقا والرماع وجهين
أحدهما في التقصد
بزيادة وفي الوزن والكيل
والآخر يكون في الدين
بزيادة الاجل وانما
حرما غير مسمى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم لما كول
المكيل والموزون لانه

(باب الاحصاء بغير حبس العدو)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولو أن رجلا أهل بالحج فحسبه سلطان فان كان لحبسه غاية يرى أنه يدركه

معها الحج وكانت طريفة أمانة عكة لم يحلل فإن أرسل مضى وإن كان حبسه مغيبا عنه لا يدري غايته أو كانت له غاية لا يدرك معها الحج إذا أرسل أو لا يمكنه المضى إلى بلدته فله أن يحل كحل المحصر والقياس في هذا كله أنه محصر كحصر العدو ومثله المرأة تهل بالحج فيتعهاز وجهها ومثلها العبد يهلون فنههم ساداتهم (قال الشافعي) في الرجل يهل بالحج غير الفريضة فيتعهاز والداه أو أحدهما أرى واسعاه أن يحل محل المحصر (قال الشافعي) وهذا إذا كانت حجة تطوع فأما الفريضة إذا أهل بها مضى فيها ولم يكن لواحد من والدته منع بعد ما زنته وأهل بها فإن قال قائل أ رأيت العدو إذا كان مانعا فوافا ذنت للعزم أن يحل ينعه أفخذ أبا الرجل وأمه وسيد العبد وزوج المرأة في معناه قبل له نعم هم في معناه في أنهم مانعون وفي أكثر من معناه في أن لهم المنع وليس للعدو المنع ويخالفون له في أنهم غير مخوفين خوفا فله أن قال كيف جعل بينهم وبينهم مقترون في معنى وإن اجتمعوا في معنى غيره قلت اجتمعوا في معنى وزاد هؤلاء لأن لهم المنع وحفظت عن غير واحد أن المرأة إذا أهلت بالحج غير حجة الفريضة كان زوجها مانعا وحفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة أن تصوم يوما وزجها شاهد إلا بذنه فكان هذا على التطوع دون الفريضة وكانت إذا لم يحل لها الصوم إلا بذنه فكان له أن يفطرها وإن صامت لأنه لم يكن لها الصوم وكان هكذا الحج وكان سيد العبد أقرع له من زوج المرأة على المرأة وكان حق أحد والدي الرجل أعظم عليه من حق الزوج على المرأة وطاعتها واجب فهذا قلت ما وصفت

(باب الإحصار بالمرض)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى وأعدوا الحج والعمر لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي (قال الشافعي) فلم أسمع مخالفا من حفظت عنه من نقت من أهل العلم بالتفسير في أنها زلت بالحدسية وذلك إحصار عدو فكان في المحصر أن الله تعالى لصاحبه بما استيسر من الهدي ثم بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذي يحل منه الحرم الإحصار بالعدو فرأيت أن الآية بأمر الله تعالى بإتمام الحج والعمر لله عامه على كل حاج ومهجر إلا من استثنى الله ثم سن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من المحصر بالعدو وكان المريض عندي ممن عليه عموم الآية وقول ابن عباس وابن عمر وعائشة يوافق معنى ما قلت وإن لم يلقطوا به إلا كما حدث عنهم أخبرنا شيبان بن عيينة عن ابن طلوس عن أبيه عن ابن عباس أنه قال لا حصر الإحصار بالعدو (قال الشافعي) قول ابن عباس لا حصر الإحصار بالعدو ولا حصر محل منه المحصر الإحصار بالعدو كانه يريد مثل المعنى الذي وصفه والله أعلم أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عمر بن الخطاب أنه قال من حبس دون البيت عرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه قال لا حصر للمحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة فان اضطر إلى شيء من لبس الثياب أتى لأجله منها صنع ذلك واقتدى (قال الشافعي) يعني المحصر بالمرض والله أعلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عمرو مروان بن الحكم وابن الزبير أقترأ ابن خزبة الخزري وأنه صرع ببعض طريق مكة وهو محرم أن يسد أو يعلل لانه وبقتدى فإذا أصبح أغير حل من أحراره وكان عليه أن يحج عاما قابلا ويهدي أخبرنا مالك عن أيوب السختياني عن رجل من أهل البصرة كان قديما أنه قال خرجت إلى مكة حتى إذا كنت بالطريق كسرت نخذي فأرسلت إلى مكة فوجدتها عابدة ابن عباس وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم والناس فلم يرحص لي أحدي أن أحل فأقت على ذلك الماسبعة أشهر ثم حلت بعمره أخبرنا اسمعيل بن علف عن رجل كان قديما وأحسبه قد سماه وذكر نسبه وسمي الماء الذي أقام به الله ثم حدثت شيها يعني حديث مالك أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن عائشة

في معنى ماسي ولم يحجز
أن نفس الوزن على الوزن
من الذهب والورق
لأنهم ما غير ما كولين
وبما يتان لما سواهما
وهكذا قال ابن المسب
لأربا في ذهب أو ورق
أو ما يكال أو يوزن ما
بؤكل ويشرب (قال)
وهذا أصح ولو سنا
عليه ما الوزن زمان
لأنهم دينارا في موزون
من طعام كالأبجوزان
نسلم دينارا في موزون
من ورق ولا أعلم بين
المسلمين اختلاف أن
الدينار والدرهم يسلمان
في كل شيء ولا يسلم أحدهما
في الآخر غير أن من
الناس من كره أن يسلم

أما كانت تقول المحرم لأجله إلا البيت (قال الشافعي) وسواء في هذا كله أي مرض ما كان وسواء ذهب عقله أو لم يذهب وإن اضطرب إلى دواء يدوي به دووى وإن ذهب عقله فدى عنه فدية ذلك الدواء فإن قال قائل كيف أمرت الذهاب العقل أن يفدى عنه والقلم مرفوع عنه في حاله تلك قيل له إن شاء الله أن يداوى به من يعقل والفدية لازمة بأن فاعله يعقل وهي على المداوى في ماله إن شاء ذلك المداوى لأنها جناية من المداوى على المداوى وإن غلب المحرم على عقله فأصاب صيدافهما قولان أحدهما أن عليه جزاء من قبل أنه يلزم المحرم بأصابع الصيد جزاء لما كين المحرم كإيذمه لو قتله لرجل والقائل مغلوب على عقله ولو أنفجر رجل ما لا لزمته فقتله ويحتمل حلقه شعره هذا المعنى في الوجهين جميعا والقول الثاني لا شيء عليه من قبل أن القلم مرفوع عنه وأصل الصيد ليس بمحرم وكذلك حلق الشعر وإنما جعل هذا عقوبة على من أتاه تعبد الله والمغلوب على عقله غير متعبد في حال غلبته (١) وليس تأموا لالناس المنوعة بكل حال كالباح الإقحالة (قال) ولو أصاب امرأته احتل المعنيتين وكان أخف لأنه ليس في أصابته لأمراهة أن تلافى شيء فاما طيبه وليس به فلا شيء عليه فيه من قبل أن تأضعه عن الجاهل العاقل والناسي العاقل وهذا أولى أن يوضع عنه وذلك أنه ليس في واحد منهما تلافى شيء وقد يحتمل الجماع من المغلوب العقل أن يقاس على هذا أنه ليس بتلافى شيء فإن قال قائل أفرأيت إذا غلب على عقله كيف لم يزعم أنه خارج من الإحرام كما أنه خارج من الصلاة قيل له إن شاء الله لا اختلاف الصلاة والجماع قال قائل فإن اختلفا قبل يحتاج المصلي إلى أن يكون طاهرا في صلاته عاقلا لها ويحتاج إلى أن يكون عاقلا لها كلها إن كان لها عمل لا يجز به غيره والحاج يحوز له كثير من عمل الحج وهو جنب وتعلمه الحائض كله إلا الطواف بالبيت فإن قال قائل فأقل ما يجزى الحاج أن يكون فيه عاقلا قيل له عمل الحج على ثلاثة أشياء أن يحرم وهو يعقل ويدخل عرفه في وقتها وهو يعقل ويطوف بالبيت وبالصفاء المروءة وهو يعقل فإذا جمع هذه الاتصال وذهب عقله فيما بينهما فعمل عنه أجر أعنه حجه إن شاء الله وهذا مكتوب في دخول عرفه (قال الشافعي) في مكى أهل بالبحر من مكة وأغرب سيدخلها بحر ما حل ثم أقام بها حتى أنشأ الحج منها فمنهم من مرض حتى فاتهم الحج يطوفان بالبيت وبين الصفاء المروءة ويحلقان أو يقصران فإذا كان قائل يحجوا جزأ كل واحد منهما أن يخرج من الحرم إلى الحل لانهما لم يكونا معتمرين قط انما يخرجان بأقل ما يخرج به من عمل الحج إذ لم يكن لهما أن يعمل بعرفة ومضى ذلك طواف وسعى وأخذ من شعره فإن قال قائل فكيف عاروى عن عمر من هذا قيل له على معنى ما قلت إن شاء الله وذلك أنه قال لسان الله اعلم ما يعمل المعتمر ولم يقل له انك معتمر وقال له احجج قبالا وأهد ولو انقلب إحرامه عمره لم يكن عليه حج وكان مذكرا لعمره وفي أمره وأمرنا ما يحجج قبال دالة على أن إحرامه حج وأنه لا ينقلب عمره ولو انقلب عمره لم يحجج أن نأمره بحجج قبال قضاء وكيف يقضى ما قد انقلب عنه ولكن أمره بالقضاء لأنه قاتله وقد جاءه من فاته الحج فسأل عمر وهو يحجر ولا أشك إن شاء الله تعالى أن قد دخل الحرم قبل طلوع الفجر من ليلة النحر فلو كان حجه صار عمره حين طلع الفجر من ليلة النحر وكان الحج فائسا لا عمره إن يخرج بنفسه إلى الحل فيلي منه ولكنه كما وصفت إن شاء الله لا نقول من قال صار عمره (٢) وإنما قول من قال صار عمره بطلت إلى قوله يعني صار عمره وسقط بعض عمل الحج إذ فاته عرفه ولو كان صار عمره أجر أعنه من عمره بالإسلام وعمره لو نذرها فنواها عند فوت الحج وهو لا يجزى من واحد منهما ومن أحرم بحجج فحس عن الحج عرض وأذهب عقل أو سغل أو توان أو خطأ عدتهم أفاد من المرض في حين يقدر على اتيان البيت لم يحل من شيء من إحرامه حتى يصل إلى البيت فإن أدرك الحج عامه الذي أحرم فيه لم يحل إلى يوم النحر وإن فاته حج عامه الذي أحرم فيه حل إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفاء المروءة وحلق أو قصر فإن كان أهله يحجج فأدركه فلا شيء عليه وإن كان أهله يحجج ففاته خرج منه بعمل عمره عليه حج قابل أو بعد ذلك وما يستمر من الهدى وإن كان قارنا

دينارا أو درهمافي
فلوس وهو عندنا جاز
لأنه لازم كذا فيها ولأن
تبرها وانها ليست بمن
للاشياء المتلفة وإنما
أنظر في التبر إلى أصله
والناس مما لا راي فيه
وقد أجاز عدد منهم
أبراهيم النخعي السلف
في الفلوس وكيف
يكون مضروب الذهب
ذنا به ومضروب الورق
دياهم في معنى الذهب
والورق غير مضروبين
ولا يكون مضروب
التكاس فلوسا في معنى
التكاس غير مضروب
(قال الشافعي) ولا
يجوز أن يسلف شيئا

(١) قوله وليس كما قال
الحج كذا في النسخ وفي
الكلام تحريف والاصل
والله أعلم وليست أموال
الناس الحج فالتنظر
(٢) قوله وإنما قول من
قال الحج كذا في النسخ
وأنظر روح ركبته
محصه

فأدركه الفج فقد أدركه والعمره فان فاتها الجحل بالطواف والسعي والخلق أو التقصير وكان عليه أن يهل بجح وعمره مفرق ونين لا يز يدعى ذلك شأ كما إذا فاته صلاة أو صوم أو عمره أمرناه أن يقضى ذلك عنه لا يز يدعى قضائه شيئاً غيره وإذا فاته الجح فاه بعد عرف لم يقم عني ولم يعمل من عمل الجح شيئاً وقد خرج من عمل الجح مفرداً كان أو قارناً بعمل عمره من طواف وسعي وحلق أو تقصير ورجع قابل أحباتي فان أذن ذلك فاداه بعد أجر أعنه كما يؤخر حجة الاسلام بعد بلوغه أعواماً (١) فيؤديه عن مئة أداها وإن اضطر قبل الاحلال إلى شيء مما عليه فيه فدية إذا كان محرماً أو أصابه فعله فدية وكان إذا لم يصل إلى البيت كامل الاحرام قبل فوت الجح وبعده يجب عليه الفدية فيما فيه فدية والفساد فيما فيه فساد لا يختلف ذلك لأن الاحرام قائم عليه ولو كان ممن يذهب إلى أن المريض يهل بهدي يبعث بهدي ويحرم أو يذبح عنه وحل كان كن حل ولم يبعث بهدي ولم يحرم ولم يذبح عنه حراماً بحاله ولو رجع إلى البلد رجع حراماً بحاله ولو وضع وقد بعث بهدي بضاً إلى البيت من فوره ذلك وقد ذبح الهدى لم يحرم ذلك الهدى عنه من شيء وجب عليه في احرامه فدية سج ولا عمره لأنه ذبحه عملاً بالزعم ولو أدرك الهدى قبل أن يذبح فبسه كان ذلك له ما لم يتكلم بيمينه ولو أدرك الهدى قبل أن يحرم أو يذبح وقد أوجب بكلام بوجهه كان واجباً أن يذبح وكان كالمسئلة الاولى وكان كن أو جبه تطوعاً وكان كن اعتق عن شيء لم يلزمه فيه العتق فالتعق ماض تطوعاً ولو لم يوجب الهدى بكلام يبعث به فادركه قبل أن يذبح كان ما لا من ماله ولو لم يوجب بكلام فقلده وأشعره وبعث به فادركه قبل أن يذبح فن قال ينسب في هديه وتجلبه وتقلده وأعلامه أي علامات الجح أعله بوجهه عليه كان كالمسئلة ومن قال هذا القول أشبه أن يفرق بين العمل في نفسه وماله فيما ينسب وبين الله تعالى وبين العمل في نفسه وماله فيما ينسب وبين الآخرين فلم يوجب عليه إلا دمين لأن ما تنسب له ولم يلزمه فيما ينسب وبينهم إلا ما تنسب له مما يكون فيه الكلام وقال فيما ينسب وبين الله عز وجل يحرم به السنة والعمل كما يحرم به في الصلاة والصوم والجح لم يتكلم بفرض صلاة مكتوبة ولا صوم ولا حج لأنه نواه وعمله والمكمل الجح من مكته أو الحل من ميقات أو غير ميقات فمعرض أو يغلب على عقله أو يقوته الجح أوجب وجهه ما كان مثل الفريسي لا يزال به بطواف وسعي وحلق أو تقصير ويكون عليه جرح بعد حجه الذي فاته وأن يهدي ما استيسر من الهدى سنة

(باب فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض ولا غلبة على العقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من فاته الحج بلا حصر العدو ولا محذور وساعرض ولا ذهاب عقل بأي وجه ما فاته من خطأ عدواً أو إبطاء في مسيره أو شغل أو تواتر فساو ذلك كله والمرضى والأهبال العقل بفوته الحج يجب على كل الفدية والقضاء والطواف والسعي والخلق أو التقصير وما وجب على بعضهم وجب على كل غيرهم المتوفى حتى يفوته الحج أتم إلا أن يعفو الله عنه فان قال قائل فهل من أثر فيما قلت قلت نعم في بعضه وبغيره في معناه (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقة عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال من أدرك ليلة النحر من الحاج فوفقه بحال عرفه قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج ومن لم يدركه عرفه قد فقه ما قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج فليأت البيت فليطهه سبعاً ولطف بن الصفا والمروة سبعاً ثم لعل أو يقصر إن شاء وإن كان معه هدي فليحرمه قبل أن يتحلق فإذا فرغ من طوافه وسبعه فليحلق أو يقصر ثم يرجع إلى أهله فان أدركه الحج فبالفجيج أن استطاع ولهدى فحجه فان لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني سليمان بن يسار أن أبا أيوب خرج حاجاً حتى إذا كان بالبدية من طريق مكة أضل روحله والله فعد على عمر بن الخطاب يوم الفجر فذكر ذلك له فقال له اصنع كما يصنع المعتبر ثم قد حدثت فإذا أدركك الحج فبالفج وأهد

مما يكال أو يوزن من
المأكول والمشروب في
شيئ منه وإن اختلف
الجنسان جاز امتفاضين
يدابعد قياساً على
الذهب الذي لا يتصور
أن يسلف في الفضة
والفضة التي لا يجوز
أن تسلف في الذهب
وكل ما خرج من المأكول
والمشروب والذهب
والفضة فلا بأس ببيع
بعضه ببعض متفاضلاً
إلى أجل وإن كان من

(١) قوله فيؤديه عن مئة
البح كذا في النسخ ولعل
في الصادرة تغير بقاؤه الوجه
والله أعلم فيؤديه
ويحرمه عن مئة أداها
فخر كنهه معصمه

ما استيسر من الهدى أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار أن هبار بن الاسود جاء وعمر بن الخطاب
 يضرده فقال له عمر اذهب فطف ومن معك واخبروا هبار أن كان معكم ثم احلقوا أو قصر وأثم ارجعوا
 فإذا كان قابل حجوا وأهدوا في الحج ففصام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (قال الشافعي) وبهذا
 كله تأخذ وفي حديث يحيى عن سليمان دلالة عن عمر أنه يعمل عمل معتبر لأن احرامه عمره وإن كان الذي
 يفوته الحج قارنا حج قارنا قرن وأهدى هدي بالقوت الحج وهدي بالقران ولو أراد المحرم بالحج أذاته الحج أن يقيم
 إلى قابل يحرم بالحج يمكن ذلك له وإذا لم يكن ذلك له فهذا دلالة على ما قلنا من أنه لا يكون لاحد أن يكون
 مهلا بالحج غير أشهر الحج لأن أشهر الحج معلومات لقول الله عز وجل الحج أشهر معلومات فأشبهه والله أعلم
 أن يكون خطرا الحج غيرها فان قال قائل فلم يقل أنه يقيم مهلا بالحج إلى قابل قيل لما وصفت من الآية
 والا نرى عن عمر وابن عمر وما لا أعلم اختلفوا فيه وفي هذا دلالة على أنه لو كان له أن يقيم محرم بالحج إلى أن
 يحج قابلا كان عليه المقام ولم يكن له الخروج من عمل بقدر على المقام فيه حتى يكسبه لا لانا إنما كذلك
 العمرة وكل صلاة وصوم كان له المقام فيها كان عليه أن يقيم فيها حتى يكملها إذا كانت مما يلزمه بكل
 حال وخالقنا بعض الناس وبعض مكين في محبوس عن الحج عرض فقالوا هو والمحصر بعدد ولا يقتصران
 في شيء وقال ذلك بعض من لقيت منهم وقال يبعث المحصر بالهدى ويؤاخذ البعوث بالهدى معه يوما يذبحه
 فيه عنه وقال بعضهم يحتمل يوما أو يومين بعد موعده ثم يحلق أو يقصر ثم يحل ويعود إلى بلدته وعليه قضاء
 احرامه الذي فاتة وقال بعض مكينا كما فاتة لا يزدد عليه وقال بعض الناس بل إن كان مهلا بالحج قضى
 حجا وعمره لأن احرامه بالحج صار عمرة وأحسبه قال فان كان قارنا فحجا وعمره لأن حجه صار عمرة وإن كان مهلا
 بعمرة قضى عمرة وقال في بعض من ذهب إلى هذا القول لا تخالف في أن آية الاصطراقت في الحديبية وأنه
 احصا عداؤه أقرأت اذن الله تعالى المحصر بما استيسر من الهدى فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
 والاحلال كيف لم يجعل المحصر بالمرض قياسا على المحصر بالعدو أن يحكم له حكمه فقلت له الاصل على
 الفرض اتمام الحج والعمرة لله والرخصة في الاحلال المحصر بعد وقتنا في كل باهر الله عز وجل ولم نعد بالرخصة
 موضعها كالم نعد بالرخصة المسح على الخفين ولم نجعل عمارة ولا قنطرة قياسا على الخفين فقال فهل يفرق
 الاحصار بالعدو والمرض قلت نعم قال وأين قلت المحصر بعد وقتنا في القتل على نفسه ان أقدم عليه
 وغيره لم يما يصير إليه منه اذا أقدم عليه وقدر خص لم يبق المشرك أن يتحرف للقتال أو يتحيز إلى
 فئة فإذا فارق المحصر موضعه راح عاصرا إلى حال أحسن من حاله في التقدم والمقام لزيادة الخوف إلى الامن
 والمريض ليس في شيء من هذه العافى لاهو عافى بشرا ولا صارا بالرجوع إلى أمن بعد خوف ولا حال ينتقل
 عنه إلا جاء البراء والذي يرجوه في تقدمه رجاء وفي رجوعه ومقامه حتى يكون الحال به معتدلة في المقام
 والتقدم إلى اليأس والرجوع فالمرض أولى أن لا يقاس على المحصر بعدد من العمارة والقنطرة والبرقع على
 الخفين ولو جاز أن يجعل ما وصفت من الاصل في اتمام الحج والعمرة وأن المستثنى المحصر بعد وقتنا الجبس
 ما كان كالمعدو جاز لنا لفضل رجل طريقا وأخطأ عدد حتى يفوته الحج أن يجعل فقال بعضهم انما اعتمدنا
 في هذا على شيء روينا عن ابن مسعود أنه قلنا قلت لم يخالفه واحد من سبينا أنا قلنا بقوله أما كنت
 محجوبا قال ومن أين قلت ألسنا ويا كم زعم أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واختلفا
 فكان قول أحدهما أشبه بالقرآن كان الواجب علي أن نصير إلى أشبه القولين بالقرآن فنقلنا أشبه
 بالقرآن عما وصفت لك أو أيا لم نسدل على قولنا وقولك بالقرآن وكان قولنا أصح في الابتداء والمعقب
 من قولك أكان قولنا أولى أن يذهب إليه قال بلى إن كان كما تقول قلت فهو كما أقول ومعنا ثلاثة من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وثلاثة أكثر عدد من واحد قال فأن هو أم ص قلت أرايت إذا
 مرض فأمرته أن يبعث بهدي ويؤاخذ يوما يذبح فيه عنه الهدى ثم يحلق أو يقصر ويحل أليست قد

صنف واحد فلا بأس
 أن يساق بهدي في
 بعيرين أو يذبحهما الذبح
 أو لم رد ورطل نحاس
 برطلين وعرض بعرضين
 إذا دفع الحاجل ووصف
 الأجل وما كل أو
 شرب ما لا يكال ولا
 وزن فلا يباع منه بأس
 برطل قياسا عندى على
 ما يكال ووزن مما
 يؤكل أو يشرب وما يقي
 ويدخر أو لا يقي ولا يدخر
 وكان أولى بنا من أن
 نقيسه بما يباع عددا
 من غير ما كوله من
 الشباب والخشب وغيرها
 ولا يصلح على قياس هذا
 القول زمانه برمانتين

أمرته بان يحل وأنت لا تدري لعل الهدى لم يبلغ محلّه وأنت تعيب على الناس أن يأمرُوا أحدًا بالفرج ومن
شئ منهم بالفتون قال فانا لا نقول بظن ولكن بالظاهر قلت الظاهر في هذا أن ولخرج الظاهر في
هذا من أن يكون ظنا كنت أيضا متناقض القول فيه قال ومن أن قلت اذا كان الحكم في أمره
المرض بالاحلال بالموعود بزع الهدى وكان الظاهر عندك أنه قد حل بهذه المدة (١) فكيف زعمت أنه ان
بلغه أن الهدى عطل أو سرق وقد أمرته بالاحلال فحل وجامع وصاد (قال) يكون عليه جزاء الصيد
والفدية ويعود حراما كما كان قلت وهكذا الوعد الهدى عشرين مرة وأصابه مثل هذا قال نعم قلت
أفليت قد أبحثه الاحلال ثم جعلت عليه الفدية فيما أبحثه والفساد فيه وجعلته في موضع واحد
حلالا أيا ما وحراما أيا ما فأى قول أشد تناقضا وأولى أن يترك من هذا وأى شئ يؤخذ من قول أولى أن
ترد العقول من هذا وقال أيضا في الرجل تفوته عرفة ويأتي يوم العرف فقال كلفنا يطوف ويسعى ويحلق
أو يقصر وعليه حج قابل ثم خلفنا فقال لا هدى عليه وروى فيه حديثان عن عمر أنه لم يذكر فيه أمر بالهدى
قال وسألت زيد بن ثابت بعد ذلك بعشرين سنة فقال كما قال عمر وقال قدر وينا هذا عن عمر (قال) فأى قول
من ذهبت فقلت وروى عن عمر مثل قولنا من أمره بالهدى قال روية ومنقطع واحد ثم اتصل قلنا
لحديثك المتصل ووافق حديثنا عن عمرو بن عبد الله الهدى والذي يرد في الحديث أولى بالحفظ من الذي
لم يأت بالزيادة عندنا وعندك قال لا أتيسر لك بحال عن عمر منقطع فهل روية عن غيره قلنا نعم عن ابن
عمر قلنا متصلا قال فكيف اخترت ما رويت عن ابن عمر على ما روى عن غيره قلنا روية عن عمر مثل
رواية عن ابن عمر وان لم يكن متصلا قال أذهب فيما اخترت من قول ابن عمر إلى شئ غير تقليد ابن عمر
فيكون لنا تقليد عمر على ابن عمر فقلت نعم ذهب إلى ما يلزمك أنت خاصة أكثر مما يلزم الناس حتى يكون
عليك ترك قولنا قلنا قال وأين قلت زعمت أن الحائض اذا لم تطهر إلى عرفة وهي معتمة رفضت
العمره وأهلها بالجموع أهرا أقل رفض العمره دما وكان علمنا قضاؤها ثم قلتم هذا من خاف فوت الحج من
الرجال المعتبرين قال قد قلته في الحائض وفي خاف فوت الحج من الرجال المعتبرين ثم شككت في الرجال
المعبرين وأنا ثابت على الحائض بما روي فيها فقلت ولم شككت هل كان علمنا أن نهر يرقى دما عندك إلا
لفوت العرة قال فان قلت ليس لفوت العرة قلت فقل ما شئت قال فخر وجهان من العمره بلا فوت
لأنها لو شاعت أقامت على العمره قلت فأتقول أن لم يرهاها الحج فأرادت الخروج من العمره بدم نهر يرقى
ثم نصح وتقضى العمره قال ليس ذلك لها قلت فهل أمرتها بالخروج من العمره الأبقوتها عندك وهي لو
أقامت على العمره لم يكن عليها شئ والحاج عندك اذا فاتته الحج لم يكن له المقام على الحج وكان قد خرج منه قبل
يكمله كما خرجت الحائض من العمره قبل تكملها فلم جعلت على الحائض دما لخروجها قبل كمال الاحرام
الذي لم يهاول لم يجعل ذلك على الحاج وقد خرج منه قبل كمال الاحرام الذي لم يهاول واجتماعي هذا المعنى وفي
انها يقضيان ما خرجا منه فكيف فرقت بينهما في الدم وقلتم عن ابن عمر ان رجلا كان عليه صوم من شهر
رمضان فسيه إلى أن يأتي رمضان آخر فصامه انه يصوم بعد ما عليه من الشهر لرمضان الذي نسي ويتصدق
عن كل يوم على مسكين لأنه لم يأت بالصوم في موضعه فالجواب بقوله الحج في مثل معناه وأولى أن تقولوا فيه
وخالفنا أضاف قال ان كان الذي فات الحج فقد رآنا الحج فعليه حج وعمره وان كان فارنا فعليه حج وعمره ان قلت له
أقلت هذا خيرا أم قبيحا لم يذكر خبرا زاه ولا عندهم واذا أنصف حجة قال قلته قبيحا قلنا قل أي شئ
قسته قال ان عمر قال اعمل ما يعجل العتق فدل هذا على أن صهار عمره فقلت لما لم يكن يخرج
من الاحرام الا بطواف وسعى في حج كان أو عمره وكان الطواف والسعي كمال ما يخرج به من العمره وعرفة
والجاء ومضى والطواف كمال ما يخرج به من الحج فكان اذا فاتته عرفة لا حجة ولا عمل عليه من عمل الحج
فقبل اخرج ما قبل ما يخرج به من الاحرام وذلك عمل معتق لأن صهار عمره أرايت لو كانت عليه عمره

عددا ولا وزنا ولا

سفر حلة بسفر حلة

ولا بطيخة ببطيختين

وتحذو ذلك ويبيع جنس

منه بجنس من غيره

متفاضلا وجزا فابدا

يسد ولا بأس برمائه

بسفر حلتين كالأباس

بمخططة عدين من

ترو ويحذو ذلك وما كان

من الادوية هليلها

وبالحياه وان كانت

لا تقبض فقد تعدت

ما كسولة ومشروبة

فهو بان تقاس على

المأكول والمشروب

للقوت لان جيعها في

معنى المأكول والمشروب

لنضعة البدن أولى

(١) قوله فكيف

زعمت أنه ان بلغه الخ

كذا في النسخ وانظر

كتبه معصيه

واجبة فنوى بهذا الحج عمره ففاته أيقضى العمرة الواجبة عنه قال لانه عقده حجا قلت فاذا عقده حجام
يصرع عندك عمره تجزى عنه قال لا فقلت من أين زعمت أنه عمره وهو لا يجزى عنه من عمره واجبة ولو
ابتدأ إحرامه ابتداء العمرة الواجبة عليه وقلته ولو كان صار عمره كان أبعد لقولك أن لا تقول عليه حج
ولا عمره لأنه قد قضى العمرة وانما فاته الحج فلا يكون عليه حج وعمره فقال انما قلته لان الحج يتحول عمره
ففاتته لما فاته الحج فقلت له ما عليك تورديحه الا كانت عليك أرايت إحرامه بالحج صار عمره قال
بعد عرفه قلت فلو ابتدأ الإحرام بعد عرفه بعمره لا يكون غير محرم بها ومحرم ما يجزى به العمل عنها ولا
يقضى بها قال فتقول ماذا قلت أيهما قلت فقد زلت ما احتجبت به قال فذبح هذا قلت أأهوا بك
متباينة قال وكيف قلت رويت عن عمر أنه أمر من فاته الحج بطوف ويسعى وبصرى أو يخلق ويحج قابلا
وقلت لو كان عليه هدى أمر به ورددت وابتاعه أنه أمر بالهدى فان قلت هي مقطوعة فكيف اذا كان
في روايتك عنه أنه أمر به حج قابل ولم يأمره بعمره فلم لا تقول لا عمره عليه اتباعا للقول عز وريدين ثابت
وروايتان عن ابن عمر ما أعلن الا قصدت قصد خلافتهم معانهم بحال فقلت لرجل فاته الحج عليه عمره
وحج وهل رأيت أحد اقطعه شيء فكان عليه قضاء ما فاته وأخرجه والاخر ليس الذي فاته لان الحج ليس عمره
والعمره ليست بحج

(باب هدى الذي يفوته الحج) قال الشافعي رحمه الله تعالى في المحصر بعد سوق هديا واجبا وهدى
تطوع يخرج كل واحد منهما حيث أحصر ولا يجزى واحد منهما من هدى الإحصار لان كل واحد منهما
وجب عليه الواجب وجوبه والتطوع بإيجابه قبل أن يلزمه هدى الإحصار فاذا أحصر فعليه هدى سواهما
يحل به فاما من فاته الحج عرض أو غيره فلا يجزى به الهدى حتى يبلغ الحرم

(باب الغسل لدخول مكة) قال الشافعي واذا اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح لدخول مكة
وهو حلال يصيب الطب فلا أراه ان شاء الله تركه الاغتسل لدخولها كما هو في الحرم لا يصيب الطب
أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة (قال الشافعي) وأحب الغسل لدخول مكة وان
تركه تركه لم يكن عليه فدية لأنه ليس من الغسل الواجب

(باب القول عند رؤية البيت) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وكرمه من
جبه أو آخره تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال حدثت عن مقسم مولى
عبد الله بن الحر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ترفع الأيدي في الصلاة واذا رأى البيت
وعلى الصفا والمروة فبشيرة فجمع وعند الجنتين وعلى الميت أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد
عن محمد بن سعيد بن المسيب عن أبيه أنه كان حين ينظر الى البيت يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام
فختارنا بالسلام (قال الشافعي) فأستحب للرجل اذا رأى البيت أن يقول ما حكيت وما قال من حسن
أجره ان شاء الله تعالى

(باب ما جاف في قهليل الطواف بالبيت حين يدخل مكة)

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لم يلو ولم يحج
(قال الشافعي) رحمه الله لم يلقنا أنه حين دخل مكة لوى شئ ولا عزج في حخته هذه ولا عمرته كلها حتى
دخل المسجد ولا صنع شيئا حين دخل المسجد لا ركع ولا صنع غير ذلك حتى بدأ بالبيت فطاف بهذا أجمع في
حجه وفي عمرته كلها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال عطاء فبين قدم معتر افتدتم المسجد لان

من أن تقاس على
ما خرج من المأكول
والمشروب من الحيوان
والناب والخشب وغيرها
وأصل الخطة والتمر
الكيل فلا يجوز أن
يباع الجنس الواحد
بمثله وزنا وزنا ولا وزنا
بكيل لان الصاع يكون
وزنه أربعا لأصاع دونه
أولا كرمته فلا كيلا
كان صاع بأكثر من
صاع كيلا ولا يجوز بيع
الدقيق بالخطة مثلا
يمثل من قبل أنه يكون
متفاضلا في نحو ذلك
ولا بأس بحمل العنب
مثلا بمثل فاما حبل

يطوف بالبيت فلا يمنع الطواف ولا يصلي تطوعاً حتى يطوف وان وجد الناس في المكتوبة فصل معهم ولا أحب أن يصلي بعدها شيئاً حتى يطوف بالبيت وان جاء قبل الصلاة فلا يجلس ولا ينتظرها ولا يطوف فان قطع الامام طوافه فليتبعد أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء الأزرع قبل ثلاث المكتوبة ان لم تكن ركعتين ركعتين قال لا الا ركعتي الصبح ان لم تكن ركعتيهما فاركعهما ثم طف لانهما أعظم شأن من غيرهما أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء المرأة تقدم نهرا قال ما بالي ان كانت مستورة أن تقدم نهرا (قال الشافعي) وبما قال عطاء كله أخذ لو افتتحة السنة فلا أحب لاحد قدر على الطواف أن يبدأ بشئ قبل الطواف الا أن يكون نسي مكتوبة فليصلها أو يقيد في آخر مكتوبة بخلاف فوتها فبدأ بصلاتها وأخاف فوت ركعتي الفجر فيبدأ بهما أو نسي الوتر فليبدأ به ثم يطوف فاذا جاء وقد منع الناس الطواف ركع ركعتين لدخول المسجد اذ منع الطواف فان جاء وقد أقبت الصلاة بدأ بالصلاة فان جاء وقد تقاربت إقامة الصلاة بدأ بالصلاة والرجال والنساء فيما أحسبت من التحجيل حين يقدمون ليل السواء وكذلك هم اذا قدموا نهرا الا اخرها لها شباب ومنظر فاني أحب تلك توخر الطواف حتى الليل ليسترا ليل منها

(باب من أين يبدأ بالطواف) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله بن مسعود أنه رأى بدأ فاستلم الحجر ثم أخذ عن يمينه فمر لثلاثة طواف ومشى أربعة ثم أتى المقام فصلى خلفه ركعتين أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال بلى المعترحين يفتتح الطواف مستلماً أو غير مستلم (قال الشافعي) لا اختلاف أن أحد مدخل الطواف من الركن الاسود وأن كمال الطواف اليه وأحب استلامه حين يدخل الركن من الطواف فان دخل الطواف في موضع فلم يجز بالركن لم يعتد بذلك الطواف وأب استلم الركن بيده من موضع فلم يجز بالركن لم يعتد بذلك الطواف بحال لان الطواف على البدن كله لا على بعض البدن دون بعض واذا حاذى الشئ من الركن بيده كله اعتد بذلك الطواف وكذلك اذا حاذى بشئ من الركن في السابع فقد أكمل الطواف وان قطعه قبل أن يحاذى بشئ من الركن وان استنقه فلم يكمل ذلك الطواف

(باب ما يقال عند استلام الركن) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرنا بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله كيف نقول اذا استلنا الحجر قال قولوا باسم الله والله أكبر انا لله ونصدهم بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله هكذا أحب أن يقول الرجل عند ابتداء الطواف ويقول كلما حاذى الركن بعد الله أكبر والله الا الله وما ذكر الله به وصلى على رسوله فحسن

(باب ما يفتتح به الطواف وما يستلم من الاركان) قال الشافعي وأحب أن يفتتح الطائف الطواف بالاستلام وأحب أن يقبل الركن الاسود وان استلمه بيده قبل يده وأحب أن يستلم الركن اليماني بيده وقبلها ولا يقبله لاني لم أعلم أحد اروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قبل الاخر الاسود وان قبله فلا بأس به ولا أمره باستلام الركنين اللذين ببيان الحجر الاسود ولو استلمهما أو ما بين الاركان من البيت لم يكن عليه إعادة ولا فدية الا أني أحب أن يقتدى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الركن الاسود فذلك أحب ويجوز استلامه بلا تقبيل لانه قد استلمه واستلامه دون تقبيله أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن (أبي جعفر) قال رأيت ابن عباس جاء يوم التروية (٢) مسجداً رأسه فقبل الركن ثم جعد عليه ثم قبله ثم جعد عليه ثم قبله ثم جعد عليه ثلاث مرات أخبرنا سعيد بن حنظلة بن أبي

الزيب فلا خير في بعضه
بعض مثلاً مثل من
قبل أن الماء يقل فيه
ويكثر فاذا اختلفت
الاجناس فلا بأس ولا
خير في التصرى فيما
في بعضه بعضاً ولا
خير في مدحوة ودرهم
بمدى عوة حتى يكون
التمر بالتمر مثلاً مثل

(١) أبي جعفر هو كذلك
في بعض النسخ وفي
بعضها ابن جعفر وحرر
(٢) قوله مسجداً رأسه
في اللسان سجد شعره
استأصله حتى أزرقه

بالجلد وأغناه جميعاً فهو
ضد ويقال سجد
الشعر اذا نبت بعد
الحلق فدا سواده وقال
أبو عبيد التسيب ههنا
يعني في حديث ابن
عباس ترك التدهن
والفصل اه كته

مصححه

سفيان عن طائوس أنه كان لا يستلم الركن إلا أن يراه غالباً قال وكان إذا استلمه قبله ثلاث مرات وسجد عليه على اثر كل تقبيلة (قال الشافعي) وأنا أحب إذا ما مكنتني ما صنع ابن عباس من السجود على الركن لأنه تقبيل وزيادة سجود لله تعالى إذا استلمه لم يدع تقبيله وإن ترك ذلك ترك فلافديه عليه أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل رأيت أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا استلموا أقبلوا أيديهم قال نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة إذا استلموا أقبلوا أيديهم قلت وابن عباس قال نعم حسبت كثيراً قلت هل تدع أنت إذا استلمت أن تقبل بذلك قال فلم استلمه إذا (قال الشافعي) وإذا ترك استلام الركن لم أحب ذلك ولا شئ عليه أخبرنا سعيد بن سالم عن إبراهيم بن نافع قال طفت مع طائوس فلم يستلم شيئاً من الأركان حتى فرغ من طوافه

(الركن الثاني بيان الحجر) أخبرنا سعيد بن سالم (١) عن موسى بن عبيدة الربذي عن محمد بن كعب القرظي أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبنت الله تعالى أن يكون شئ منه مهجوراً وكان ابن عباس يقول لقد كان كهم في رسول الله أسوء حسنة (قال الشافعي) الذي فعل ابن عباس أحب إلي لأنه كان يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواه عمر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس ترك استلام الركنين اللذين يبيان الحجر الأسود يدل على أن منهما مهجور وكيف يهجر ما يطاق به ولو كان ترك استلامهما هجراناً لماله ما كان ترك استلام ما بين الأركان هجراناً لها

(باب استعجاب الاستسلام في الوتر) أخبرنا سعيد بن سالم عن عثمان بن الأسود عن مجاهد أنه كان لا يكاد أن يدع أن يستلم الركن البياض والحجر في كل وتر من طوافه أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن طائوس أنه قال استلموا هذا التماساً (قال الشافعي) أحب الاستسلام في كل ورراً كترتم استعجب في كل شفع فإذا لم يكن زحام أحببت الاستسلام في كل طواف

(الاستسلام في الزحام) قال الشافعي رحمه الله تعالى وأحب الاستسلام حين ابتدئ بالطواف بكل حال وأحب أن يستلم الرجل إذا لم يؤذ ولم يؤذ بالزحام ويدع إذا أودى وأذى بالزحام ولا أحب الزحام إلا في بدء الطواف وإن زاحم في الآخرة وأحب النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن أصبت أنه وصفه أنه استلم في غير زحام وترك في زحام لأنه لا يشبه أن يقول له أصبت في فعل وترك إذا اختلف الحال في الفعل وترك وإن ترك الاستسلام في جميع طوافه وهو عكسه وأسلم وهو يؤذى ويؤذي بطوافه لم أحبه له ولا فدية ولا إعادة عليه أخبرنا سعيد بن جريج عن عطاء عن ابن عباس أنه قال إذا وجد على الركن زحاماً فاصرف ولا تقف أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن منبذ بن أبي سلمان عن أمه أنها كانت عند عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها فدخلت عليها لماله لها فقالت لها يا أم المؤمنين طفت بالبيت سبعاً واستلمت الركن مرتين وأتينا ناقالت لها عائشة لأجر الله لأجر الله الله تدافعن الرجال ألا كبرت ومرت أخبرنا سعيد بن عثمان بن مقسم الرقي عن عائشة بنت سعد أنها قالت كان أبي يقول لنا إذا وجدت فرجة من الناس فاستلني والافكبرن وإمضين فلما قالت عائشة أم المؤمنين وسعد أمر الرجال إذا استلم النساء أن لا يراحوهن ويضوا عنهن لاني أكره لكل زحام عليه وأحب إذا أمكن الطائف الاستسلام أن يستلم الركنين الحجر والبياض ويستلمهما بيده وقبل يده وأحب إذا أمكن الحجر أن يقبله بغيره ويستلم البياض بيده فإن قال قائل كيف أمرت بتقبيل الحجر ولم تأمر بتقبيل البياض قيل له إن شاء الله وبنأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الركن وأنه استلم الركن البياض ورأيتنا أهل العلم يقبلون هذا ويستلمون هذا فإن قال قولي به مقبل قلت حسن وأي البيت قبل خشن غير أننا إنما أمر

وكل زيت ودهن لوز وجوز وبز ولا يحسوز من الجنس الواحد إلا مثلاً بمثل فإذا اختلف الجنس فلا بأس به متفاضلاً لا يدايد ولا يحسوز من الجنس الواحد مطبوخ بنى منه بحال إذا كان غدا يدخر مطبوخاً ولا

(١) في بعض النسخ زيادة «عن إبراهيم بن نافع» بن سعيد ابن سالم وموسى بن عبيدة غفر الله لهما كتبه مصححه

(٢) عثمان بن مقسم الرقي كذا في النسخ ولم نفع عليه في كتب أممها الرجال غفره كتبه مصححه

بالاتباع وأن نفعل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون فان قال فكيف تأمر باستلام الركنين اللذين يليان الحجر قلنا لا نعلم النبي صلى الله عليه وسلم استلهما وأما كثر الناس لا يستلونها فان قال فانازى ذلك قلنا الله أعلم أما الحق في ترك استلامهما فهي كترك استلام ما بقى من البيت فقلنا تسل ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلهم دون ما لم يرسته وأما العلة فيهما فترى أن البيت لم يتم على قواعد ابراهيم فكان كسائر البيوت اذ لم يكونا (١) مستوطفا بهما البيت فان معصهما رجل كما يجب سائر البيت فحسن أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني موسى بن عبيدة الرضائي عن محمد بن كعب القرظي أن ابن عباس كان يسمع على الركن الباقى والحجر وكان ابن الزبير يسمع على الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله أن يكون شئ منه مهجورا وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (قال الشافعي) كان ابن عباس يحضر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركن الباقى والحجر دون الشابين وهذا نقول وقول ابن الزبير لا ينبغي أن يكون شئ من بيت الله مهجورا ولكن لم يدع أحدا استلام الركن هجرة لبيت الله تعالى ولكنه استلم ما استلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمسك ما أمسك رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استلامه وقد ترك استلام ما سوى الأركان من البيت فلم يكن أحد تركه على أن هجر من بيت الله شيئا أخبرنا سعيد بن سالم عن أبي مسلم عن ابراهيم بن ميسرة قال ذكر ابن طاوس قال كان لا يدع الركنين أن يستلهما قال لكن أفضل منه كان يدعهما أوه

(القول في الطواف) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن يحيى بن عبيد مولى السائب عن أبيه عن السائب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيما بين ركن بني جهم والركن الاسود شيئا أتتافي الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتاعذاب النار وهذا من أحب ما يقال في الطواف إلى وأحب أن يقال في كل

(باب اقلال الكلام في الطواف) أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة بن أبي سفیان عن طاوس أنه سمعه يقول سمعت ابن عمر يقول أقوالا الكلام في الطواف فأما أنت في صلاة (قال الشافعي) فذهب إلى استحباب قلة الكلام وقوله في صلاة طاعة لا يجوز أن يكون فيها الابطاء الصلاة لأن الكلام يقطع الصلاة ولو كان يقطعه عنده نهى عن قليله وكثيره أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء قال طفت خلف ابن عمر وابن عباس فما سمعت واحدا منهما متكلم حتى فرغ من طوافه أخبرنا سعيد بن ابراهيم بن نافع الاعور قال طفت مع طاوس وكلمته في الطواف فكلمني أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه كان يكره الكلام في الطواف الا الشئ اليسير منه الا ذكر الله وقراءة القرآن (قال الشافعي) وبأنه إذا اجتهدا كان بقرا القرآن في الطواف (قال الشافعي) وأنا أحب القراءة في الطواف وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم في الطواف وكلم فمن تكلم في الطواف فلا يقطع الكلام طوافه وذكر الله فيه أحب إلى من الحديث فان قال قائل فلم إذا بحث الكلام في الطواف استحببت اقله والاقبال على ذكر الله فيه قيل له ان شاء الله اني لاحب الاقل من الكلام في الصحراء والمنازل وفي غير موضع منسلك الا بذكر الله عز وجل لتعود من فاقة الذكري اذا كروا يكون الكلام في شئ من صلاح أمره فإذا كان هذا هكذا في الصحراء والبيوت فكيف قرب بيت الله مع عظيم رجا الثواب فيه من الله فان قال فهل من دليل من الآثار على ما قلت قلت نعم ما ذكرنا عن ابن عمر وابن عباس واستحب القراءة في الطواف وانقراء أفضل ما تكلم به المرء

(باب الاستراحة في الطواف) قال الشافعي رحمه الله لا بأس بالاستراحة في الطواف أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بأسا بالاستراحة في الطواف وذكر الاستراحة جالسا

مطبوخ منه مطبوخ
لان النار تنقص من
بعض أكثر مما تنقص
من بعض وليس له غاية
ينتهي إليها كما يكون
الغري في اليس غاية ينتهي
إليها (قال المزني)
ما رأى لا شرطه يعني
الشافعي اذا كان غاميا
يدخر مطبوخا معني لان

(١) مستوطفا كذا في
بعض النسخ وفي بعض
آخر مستطفا ولعل
الاولى هي الصواب
ويكون مستوطفا بفتح
الظاء أي مستوطفا بالبناء
للفعل غرر الكلمة
كتبه مصححه

(الطواف راكبا) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير المحمدي عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه سمعه يقول طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروة ليراه الناس وأشرف لهم لأن الناس عشوه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على راحلته واستلم الركن بمحجته أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرني شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وبالصفا والمروة راكبا فقلت لم قال لا أدري قال ثم نزل فصلى ركعتين أخبرنا سفيان بن عيينة عن الأحوص ابن حكيم قال رأيت أنس بن مالك يطوف بين الصفا والمروة راكبا على جمار وطاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت والصفا والمروة راكبا من غير مرض ولكنه أحب أن يشرف للناس ليسأله وليس أحد في هذا الموضع من الناس وأكثر ما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت والصفا والمروة لنفسه ماشيا فأحب إلى أن يطوف الرجل بالبيت والصفا والمروة ماشيا لئلا يفتنه وإن طاف راكبا من غير علة فلا إعادة عليه ولا فدية

(باب الركون بين العلة في الطواف) قال الشافعي رحمه الله ولا ركوز ركوب المرأة في الطواف بين الصفا والمروة ولا حمل الناس إياها في الطواف بالبيت من علة وأكره أن يركب المرأة البتة حول البيت فإن فعل فطاف عليها أجزاء (قال الشافعي) فأخبرنا جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه طاف راكبا وأخبر أنه أعفاه ليراه الناس وفي هذا دلالة على أنه لم يطف من شكوى ولا على علة اشتكى صلى الله عليه وسلم في حجة تلك وقد قال سعيد بن جبير طاف من شكوى ولا أدري عن قبله وقول جابر أولى أن يقبل من قوله لأنه لم يدركه (قال الشافعي) أما سمعته الذي طاف لمقدمه فعلى قدمه لأن جابر المحمدي عنه فيه أنه رمل منه ثلاثة ومشي أربعة فلا يجوز أن يكون جابري يحكي عنه الطواف ماشيا أو راكبا في سبع واحد وقد حفظ عنه أن سمعته الذي ركب فيه في طوافه يوم النحر أخبرنا سفيان بن عبد الله بن طاوس عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجرُوا بالافاضة وأفاض في نسائه ليلا على راحلته يستلم الركن بمحجته وأحسبه قال ويقبل طرف المحجن

(باب الاضطباع) أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اضطبع بردائه حين طاف أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أن عمر بن الخطاب استلم الركن ليسعي ثم قال لمن نبدي الآن - ما كنا نبذ - نأى وقد أظهر الله الإسلام وأنه على ذلك لاسعيجي (قال الشافعي) رحمه الله يعني رمل مضطبعا (قال الشافعي) والاضطباع أن يستل بردائه على منكبيه الأيسر ومن تحت منكبه الأيمن حتى يكون منكبه الأيمن بارزاً حتى يكمل سبعه فإذا طاف لرجل ماشيا لعله يتبعه الرمل لم أحب أن يدع الاضطباع مع دخوله الطواف وإن تها بالاضطباع قبل دخوله الطواف فلا بأس وإن كان في أزارو عمة أعجبت أن يدخلها تحت منكبه الأيمن وكذلك أن كان من يتابعه أيسر أو بل وغيره وإن كان مؤثر بالشيء على منكبه فهو بادي المنكبين لا يوجب عليه اضطبع فيه ثم رمل حين يفتح الطواف فإن ترك الاضطباع في بعض السبع اضطبع فيما بقي منه وإن لم يضطبع بحال كرهته كما كره ترك الرمل في الأطواف الثلاثة ولا فدية ولا إعادة أخبرنا سعيد بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرمي من الحجر إلى حجر ثم يقول هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى في عره كلهن الأربع بالبيت وبالصفا

القباس أن ما دخر وما لم يدخر واحد والتار تنقصه (قال الشافعي) ولا يباع غسل نخل بعسل نخل المصفيين من الشمع لأنهم يبيعون وزنا وفي أحدهما شمع وهو غير العسل كان الغسل بالعسل غير معلوم وكذلك لو يباع كيلولا خيرا في مدحظة فيها فصل أو زوان بمدحظة لاشئ فيها من ذلك لأنها حنطة مدحظة متفاضلة ومجهولة وكذلك كل ما اضطبه الآن يكون لا يزيد في كبسه من قليل التراب ومداد من تبنه فما ألوزن فلا خفي مثل هذا ولين

والمرءة الا أنهم ردوه في الاولى والرابعة من الحديثية أخبرنا سعد بن ابن جريح عن عطاء قال سئى أبو بكر عام حج اذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر ثم عثمان والخلفاء لهم جرابيسعون كذلك (قال الشافعي) والرمل الحلب لاشدة السبي ثلاثة أطواف لا يفضل بينهما بوقوف إلا أن يقف عند استلام الركبتين ثم يقضي خيبا فإذا كان زمام لا يمكنه معه أن يحب فكان أن وقف وحده فرجة وقف فإذا وجد الفرجة رمل وان كان لا يطعم فرجة لكثرة الزحام أحببت أن يصير حاشية في الطواف فيمكنه أن يرمل فإنه اذا صار حاشية أمكنه أن يرمل وأحب ترك الرمل وان كان اذا صار حاشية منعه كثرة النساء أن يرمل رمل اذا أمكنه الرمل ومشى اذ لم يمكنه الرمل بحجة مشيه ولم أحب أن يمشى من الارض وثوب الرمل وانما يمشى مشيا ويرمل أول ما يستدئ ثلاثة أطواف ويمشي أربعة فان ترك الرمل في الطواف الاول رمل في الطوافين بعده وكذلك ان ترك الرمل في الطوافين الاولين رمل في الطواف بعدهما وان ترك الرمل في الثلاثة لم يقضه في الاربعة لأنه شبهة في وقت فإذا مضى ذلك الوقت لم يضعه في غير موضعه ولم يكن عليه قنبة ولا إعادة لأنه جاء بالطواف والطواف هو الفرض فان تركه لم يكره في حاله ولا إعادة عليه وان ترك الرمل في بعض طواف رمل فيما بقي منه لان النبي صلى الله عليه وسلم فرق ما بين سبعة فرقين فرق رمل فيه وفرق ماشى فيه فلا يرمل حيث مشى النبي صلى الله عليه وسلم وأحب إلى أن يمشى حيث رمل النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وترك الرمل عامدا كذا رواه ابيه وابناه واساؤه لا يساؤه ولا يعيد ولا يقتدى من تركه غير أنى أكرهه للعامل ولا مكروهه على ساه ولا جاهل وسواء في هذا كله طواف نسك قبل عرفة وبعدها وفي كل حج وعمره اذا كان الطواف الذي يصل بينه وبين السبي بين الصفا والمروة فان قدم جابجا أو قارنا فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ثم زار يوم النحر أو بعد لم يرمل لأنه طاف الطواف الذي يصل بينه وبين الصفا والمروة وانما طوافه بعده لتخلله النساء وان قدم جابجا لم يطف حتى يأتى متى رمل في طوافه بالبيت بعد عرفة أخبرنا سعد بن سفان الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم أنه رأى مجاهد يرمل يوم النحر فان قال قائل فأنك قد تقول في أشياء يتركها المرء من نسكه بهر يق دما فكيف لم تأمره في هذا بان يهرق دما قلت انما أمره اذا ترك الرمل نفسه قال أفليس هذا عمل نفسه قلت لا الطواف الرمل وهذا شبهة في العمل فقد أتى بالهمل على كماله وترك الهشمة فيه والسجود والركوع العمل فان ترك التسبيح فيها لم يكن نارا كعمله بقضيه كما يقضى سجدة لوتر كها أو تقسدها عليه صلاته لو نزع منها قبل أن يكملها بل التسبيح في الركوع والسجود كان أولى أن يفسد من قبل أنه قول وعمل والقول عمل والاضطباع والرمل هيئة أخف من التسبيح في الركوع والسجود (قال) وإذا رمل في الطواف فاشتد عليه الزحام تحرك حركة مشيه بقارب وانما منعني من أن أقوله لا يقف حتى يجد فرجة أنه يؤذى بالوقوف من خلفه ولا يطعم له أن يجد فرجة بين يديه فلو كان في غير مجمع ولزدهم الناس لفتح باب الكعبة وأعرض الطواف حيث لا يؤذى بالوقوف من خلفه ويطعم أن ينفر ح له ما بين يديه أمرته أن يقف حتى تنفر ح ما بين يديه فيمكنه أن يرمل ومتى أمكنه الرمل رمل وأحب أن يندوف من البيت في الطواف وان بعده عن البيت وطعم أن يجد السبيل إلى الرمل أمرته بالبعد

(باب في الطواف بالركب مريضاً أو صلباً أو راكب على الدابة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا طاف الرجل بالصبي أحببت أن يرمل به وان طاف رجل برجل أحببت أن قدر على أن يرمل به أن يرمل به وإذا طاف النفر بالرجل في محفة أحببت أن قدر وعلى الرمل أن يرملوا وإذا طاف الرجل راكباً لم يؤذ أحد أحببت أن يحث دابته في موضع الرمل وهذا كله في الرجال

القيم ما عزه وضائه صنف
وليس المقر عرابها
وجواميسها صنف
وابن الابل مهورياً وعرابها
صنف واحد فاما اذا
اختلف الصنفان فلا
بأس من متفاضل لا يبد
ولا خبر في زبد غنم بلين
غنم لان الزبد في غنم
الابن ولا خبر في من غنم
بزبد غنم واذا أخرج
منه الزبد فلا بأس أن
يباع بزبد وحين ولا خبر
في شاة فيها لبن بقدر على
حلبه بلين من قبل أن
في الشاة لبنا لا ادري
كم حصته من اللبن
الذي اشترى به نقداً
وان كانت نسبة فهو
أفسد للبس وقد جعل

(باب ليس على النساء سعي بالبيت ولا بين الصفا والمروة) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس على النساء سعي بالبيت ولا بين الصفا والمروة أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه سأل عطاء أنسعي النساء فأفكره تكرر شديدة أخبرنا سعيد بن رجل عن مجاهد أنه قال رأيت عائشة رضي الله عنها النساء يسعين بالبيت فقالت أما لكن فينا أسوة ليس عليكن سعي (قال الشافعي) لا رمي على النساء ولا سعي بين الصفا والمروة ولا اضطباع وان كان لم يكن على من جلوس رمل بين وكذلك الصغيرة ممن تحملها الواحدة والكثيرة تحمل في محفة أو تركب دابة وذلك أنهن مأورات بالاستنار والاضطباع والرمل مفارقان للاستنار

(باب لا يقال شوط ولا دور) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن مجاهد أنه كان يكره أن يقول شوط دور للطواف ولكن يقول طواف طوافين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأكره من ذلك ما كره مجاهد لأن الله عز وجل قال وليطوفوا بالبيت العتيق فسي طوافان الله تعالى سعي جماعه طوافا

(باب كمال الطواف) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألم تری اقول ما لم ينوا الكعبة أقصر وأعرج فوافد ابراهيم فقلت يا رسول الله أفلا تردها على قواعد ابراهيم قال لا ولا احد ثان فومل بالكفر لرددها على ما كانت عليه فقال عبد الله بن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين الذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد ابراهيم أخبرنا صفوان قال حدثنا هاشم بن خزيمة عن طاوس فيما أحسب أنه قال عن ابن عباس أنه قال الحجر من البيت قال الله عز وجل وليطوفوا بالبيت العتيق وقد طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء الحجر أخبرنا سفيان قال حدثنا عبد الله بن أبي بن ذيار قال أخبرني أبي قال أرسل عماري شيخ من بني زهرة فحشيت معه إلى عمرو هو في الحجر فسأله عن ولادته ولاد الجاهلية فقال الشيخ أما المنطقة في فلان وأما الولد فعلى فراش فلان فقال عمر صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالولد للفرش فلما ولي الشيخ دعاه عمر فقال أخبرني عن بناء البيت فقال ان قرشا كانت (١) تقوّت لبناء البيت فحين واقعوا بعضهما في الحجر فقال له عمر صدقت أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال ما جرحا الحجر فطاف الناس من ورائه إلا إرادة أن يستوعب الناس الطواف بالبيت وسمعت عبيد بن أمية قال سمعت من أهل العلم من قرش يذكرون أنه ترك من الكعبة في الحجر نحو من ستة أذرع (قال الشافعي) وكال الطواف بالبيت أن يطوف الرجل من وراء الحجر فان طاف قبل الحجر لم يعتد بطوافه الذي سلك فيه الحجر وان طاف على جدار الحجر لم يعتد بذلك الطواف لأنه لم يكمل الطواف بالبيت وكان كل طواف طافه على شاذ وان الكعبة أوفى الحجر وأعلى جدار الحجر كالمطاف وإذا ابتدأ الطائف الطواف استلم الركن ثم يدع عن يساره ويطوف فان استلم الركن وتركه عن يمينه وطاف فقد تنكس الطواف ولا يعتد به طواف بالبيت منكوسا ومن طاف سباعا على ما نهت عنهم من تنكس الطواف أو على شاذ وان الكعبة أوفى الحجر أو على جداره كان في حكم من لم يطوف ولا يجتازان

(باب ما جاء في موضع الطواف) قال الشافعي رحمه الله تعالى وكال الطواف بالبيت من وراء الحجر ووراء شاذ وان الكعبة فان طاف طائف بالبيت وجعل طريقه من بطن الحجر أعاد الطواف وكذلك لو طاف على شاذ وان الكعبة أعاد الطواف فان قال قائل فان الله عز وجل يقول وليطوفوا بالبيت العتيق فكيف زعمت أنه يطوف بالبيت وغيره قيل له ان شاء الله تعالى أما الشاذ وان فأحسبه منشأ على أساس الكعبة ثم يقتصر بالبيان (٢) عن استيفاه فاذا كان هذا هكذا كان الطائف عليه لم يستكمل الطواف

الذي صلى الله عليه وسلم
لبن التصريح بدلا وانما
اللسن في الضرع
كالبوز والوز المبيع
في فشره يستخرجه
صاحبه ائى شاء وليس
كالكبد لا يقدر على
استخراجه وكل ما لم يجز
التناخل فيه فانه سم
فيه كالبيع ولا يجوز
بيع خرطب بحال
لقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا ينقص

(١) قوله تقوّت كذا
في بعض النسخ وفي بعض
آخر صورة ذلك بدون نقط
فلصر
(٢) قوله عن استيفاه
أى استنعايه وبعبارة
الشافعي في كتاب الصيد
والذبايح اذا نجحت ذبيحة
فاستوفى قطع الحلقوم
والمرى والودجين أى
استوعب ذلك كله
كذا في اللسان اه كته

مصححه

بأنيت أنما طاف ببعضه دون بعض وأما الجرفان قرى شاحين بنت الكعبة استقصرت من قواعد إبراهيم قترله في الجرف أذرع من البيت فهدمه ابن الزبير وأبناه على قواعد إبراهيم وهمد الحاج زيادة ابن الزبير التي استوطفت بها القواعد وهم بعض الولاة باعده على القواعد فذكره ذلك بعض من أشار عليه وقال أخاف أن لا يأتي وال الأحب أن يرى في البيت أن يترسب البسه والبيت أحل من أن يطعم فيه وقد أقر رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفاؤه بعده (قال الشافعي) والمسجد كله موضع الطواف

(باب في حج الصبي) أخبرنا مالك عن إبراهيم بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بأمرأته وهي في محفة فقبل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذت بعض دمي كان معها فالتأ هذا حج قال نعم ولك أجر أخبرنا سعيد بن مالك بن مغول عن أبي السفر قال قال ابن عباس أيها الناس أسمعوني ما تقولون وافهموا ما أقول لكم أيما عملوا حجه أهله فأت قبل أن يعتق فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحج وأيما غلام حجه أهله فأت قبل أن يدرك فقد قضى عنه حجه وإن بالغ فليحج أخبرنا سعيد ومسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال وتقضى حجة العبد عنه حتى يعتق فإذا عتق وجبت عليه من غير أن تكون واجبة عليه (قال الشافعي) هذا كإكمال عطاء أن شاء الله في العبد ومن لم يبلغ وقد بين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هذا أو قوله فإذا عتق فليحج يدل على أنها لو أجزأت عنه حجة الإسلام لم يأمره أن يحج إذا عتق ويدل على أنه لا يراه واجبة عليه في عبوديته وذلك أنه وغيره من أهل الإسلام لا يرون فرض الحج على أحد الأمر لان الله عز وجل يقول والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا

(باب في الطواف متى يحرمه ومتى لا يحرمه)

(قال الشافعي) رجع الله تعالى والمسجد كله موضع الطواف فن طاف في المسجد من دون السقاية وزمزم أو من وراءهما أو وراء مسقيات المسجد التي أحدثت فخف بها المسجد حتى يكون الطائف من وراءها كلها بطوافه يحرمه عنه لأنه في موضع الطواف وأكثر الطائفين يحول بينه وبين الطواف بالناس الطائفين والمصلين وإن خرج من المسجد فطاف من وراءه لم يعتد بشئ من طوافه خارجا من المسجد لأنه في غير موضع الطواف ولو أجزت هذه أجزت الطواف لو طافه وهو خارج من الحرم أو في الحرم ولو طاف بالبيت مشكوكا لم يعتد بطوافه ولا أحسب أحد الطواف به مشكوكا لأن محضرته من بعله لو جهل ولو طاف بالبيت محرما وعله طواف واجب ولا ينوي ذلك الطواف الواجب ولا ينوي نافلة أو نذرا عليه من طوافه كان طوافه هذه أطوافه الواجب وهكذا ما عمل من عمل حج أو عمره لأنه إذا أجزأ في الحج والعمره أن يتدبر يد به نافلة فيكون فرضا كان في بعض عمله أولى أن يحرمه ولو طاف بعض طوافه ثم أنعم عليه قبل إكماله فطاف به ما بين عليه من الطواف لا يعقله من انغمأ أو جنون أو عارض ما كان أو ابتدئ به في الطواف مغلوبا على عقله لم يحرمه حتى يكون يعقل في السمع كله كالتحريم الصلاة حتى يعقل في الصلاة كلها ولو طاف وهو يعقل ثم أنعم عليه قبل إكمال الطواف ثم أفاق بعد ذلك ابتداء وضوء الطواف قريبا كان أو بعدا ولو طاف على غير ما وفرس أجزاء وقد كثر الناس واتخذوا من يحملهم فيكون أخف على من معه في الطواف من أن يركب بعيرا أو فرسا ولو طاف بالبيت فيما لا يجوز للحرم أن يلبسه من الثياب كان طوافه حجة حراما وكانت عليه الفدية فيما ليس مما ليس له لبسه وهو محرم وهكذا الطواف منتقبا ومتبرقا

(باب الخلاف في الطواف على غير طهارة) قال الشافعي رجع الله فزع بعض الناس أن الطواف لا يحرم إلا الظاهر وأن المعتز والحاج إن طاف بالبيت الطواف الواجب عليه على غير وضوء أمره بالاعادة

الرطب إذا ليس فنهى عنه فنظر إلى المنعقب فكذلك لا يجوز بيع رطب رطب لاهمافي المذمة رطب مجهولا المثل ثم أركذات لا يجوز بيع مبلول بقمع جاف (قال) وإذا كان الثياب من الذهب والورق باعناهم إذا تفرقا قبل القبض كان في معنى من لم يبايع دل على أن كل سلعة باعها فهلكت قبل القبض فن مال باعها لأنه كان عليه تسليمها فلما هلكت لم يكن له أخذتها (قال الشافعي) وإذا استرى بالذنان بردها بما عاينها فليس لأحد أن يعطى غير ما وقع عليه البيع فإن

فإن بلغ بلبدهم يأمره بالأعادة وطواف جنباً أمره أن يعود من بلدته حيث كان فصل البعض من يقول قوله
أعبد الطواف قبل الطهارة أن يكون ثقلنا لا يطوف بالبيت الأيمن قبله الصلاة أو يكون كذا ذكر الله وعلى
الحج والعمره غير الطواف قال إن قلت هو كالصلاة وأنه لا يجزئ الإبطوء قلت فالجنب وغير المتوضئ سواء
لأن كلاهما طاهر وكل غير جائز له الصلاة (قال الشافعي) قلت أجل قال فلا أقوله وأقول هو تكبيره من ٤
الحج قلت فلم أمرت من طاف على غير وضوء أن يعيد الطواف وأنت تأمره أن يتدئ على غير وضوء قال
فإن قلت لا يعيد قلت إذا تخالف السنة قال فإن قلت أعما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة أن لا تطوف
بالبيت لئلا يدخل المسجد حائض قلت فأنت ترغم إن المشرك يدخل المسجد الحرام والجنب قال فلا أقول
هذا ولكني أقول أنه كالصلاة ولا يجوز الانطهارة ولكن الجنب أشد حالاً من غير المتوضئ قلت أو تجزئ
بينما فرق في الصلاة قال لا قلت فأنت شئت فتقل ولا تعد وأن تخالف السنة وقل أن كثرة أهل العلم لأنه
لا يكون لغیر الطاهر أن يطوف بالبيت أو تقول لا يطوف به إلا طاهر فيكون تركه أن تأمره أن يرجع حيث
كان وكون كم من لم يطف ترك الأصل قولك

(باب كمال عمل الطواف) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وعبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله وأخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف بالبيت ومشى أربعة ثم يصلي مسجد ثم يطوف بين الصفا والمروة (قال الشافعي) فمن طاف بالبيت أقل من سبعة أطواف بخطوة واحدة فلم يكمل الطواف وإن طاف بعده بين الصفا والمروة فهو في حكم من لم يسع بين الصفا والمروة ولا يجزئه أن يسعي بين الصفا والمروة إلا بعد كمال سبع تام البيت وإن كان معترفا فصدر إلى أهله فهو محرم كما كان يرجع فينتدى أن يطوف سبعاً بالبيت وبين الصفا والمروة تسعاً ثم يحلق أو يقصر وإن كان حلق قبل ذلك فعليه دم الحلق قبل أن يحل ولا أرخص له في قطع الطواف بالبيت إلا من عذر وذلك أن تمام الصلاة فصلها ثم يعود فينتدى على طوافه من حيث قطع عليه فإن بقي من موضع لم يعد فيه إلى الموضع الذي قطع عليه ثم أتى ذلك الطواف ولم يعتبه (قال الشافعي) أو يصيبه زحام فيقف فلا يكون ذلك قطعاً أو يعني فيستريح فاعداً فلا يكون ذلك قطعاً وينتقض وضوءه فخرج فتوضأ وأحب إلى إذا فعل أن يبتدئ الطواف ولا يني على طوافه وقد قيل يني ويجزئه أن لم يتناول فإذا انطاول ذلك لم يجزه إلا الاستئذان ولا يجزئه أن يطوف إلا في المسجد لأن المسجد موضع الطواف ويجزئه أن يطوف في المسجد وإن حال دون الكعبة من نساء أو جماعة ناس أو سقايات أو أساطين المسجد أجزأ مما لم يخرج من المسجد فإن خرج فطاف لم يعد عما طاف خارجاً من المسجد قل أو أكثر ولو أجزأه أن يطوف خارجاً من المسجد أجزأته أن يطوف من وراء الجبال إذا لم يخرج من الحرم فإن خرج من باب من أبواب المسجد ثم دخل من آخر فإن كان الباب الذي دخل منه ياتي على الباب الذي خرج منه اعتد بذلك الطواف لأنه قد أتى على الطواف ورجع في بعضه وإن كان لا ياتي عليه لم يعتد بذلك الطواف

(باب الشك في الطواف) قال الشافعي رحمه الله تعالى وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي ينسأ أصلي فلا تأوأر بعأن يصلي ركعة فكان في ذلك القاء الشك والبناء على اليقين فكذلك إذا شك في شيء من الطواف صنع مثل ما صنع في الصلاة فأنى الشك ونى على اليقين إلا أنه ليس في الطواف سجود سهو ولا كفارة (قال) وكذلك إذا شك في وضوئه في الطواف فإن كان على يقين من وضوئه وشك من حدثه أجزأه الطواف كتحريم الصلاة فإن كان على يقين من حدثه وفي شك من وضوئه لم يجزه الطواف كما لا يخبره الصلاة

(باب الطواف في الثوب النجس والرافع والحديث والبناء على الطواف) قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا طاف في ثوب نجس أو على جسد نجس أو في ثوب نجس لم يعتد بالطواف ولا يحل له أن يعتد في الصلاة وكان في حكم من لم يطف وإنصرف فألقى ذلك الثوب وغسل النجاسة عن جسده ثم رجع فاستأنف لا يحجز به من الطهارة في نفسه وبدنه وما عليه إلا ما يحجز به في الصلاة. ومن طاف بالبيت فكمال في الطهارة خاصة وإن رجع أو أقاء أنصرف فغسل الدم عنه والي ثم رجع فبني وكذلك إن غلبه حدث أنصرف فتوضأ ورجع فبني وأحب إلى في هذا كله لو استأنف (قال) ولو طاف ببعض ما لا يحجز به به الصلاة ثم سعى أعاد الطواف والسعي ولا يكون له أن يعتد بالسعي حتى يكمل الطواف بالبيت ولو أنصرف إلى بلد ثم رجع حتى يطوف ويسعى هذا الطواف على الطهارة وجاع هذا أن يكون من طاف به كمال الطهارة في نفسه ولباسه فهو كمن لم يطف (قال الشافعي) وأختار أن قطع الطائف الطواف فتطول رجوعه أن يستأنف فإن ذلك احتياط وقد قيل لو طاف اليوم طوافاً وغداً آخر أجزأ عنه لأنه عمل بغير وقت

(باب الطواف بعد عرفة)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى: ثم ليقيموا تفهيمهم ولو طافوا بالبيت العتيق (قال الشافعي) فأخبرت الآية أن تكون على طواف الوداع لأنه ذكر الطواف بعد قضاء الفتن واختلت أن تكون على الطواف بعد منى وذلك أنه بعد حلقات الشهر وليس الثياب والتطيب وذلك قضاء الفتن وذلك أشبه معنيهما بالان الطواف بعد منى وأحب على الحاج والتزيل كالدليل على إيجابه والله أعلم وليس هكذا طواف الوداع (قال الشافعي) إن كانت زلت في الطواف بعد منى دل ذلك على إباحة الطب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان الأجلح عن طاوس عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يفرق أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه أخص لمرأتها لحاض أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لا يصدر أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت فإن آخر الليل الطواف بالبيت (قال الشافعي) وبهذا نقول وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الحاض أن تنفر قبل أن تطوف طواف الوداع دلالة على أن ترك طواف الوداع لا يفسد حجا والجميع أعمال متفرقة منها متى إذا لم يعملها الحاج أفسد حجه وذلك الإحرام وأن يكون عاقلاً للإحرام وعرفة فأى هذا ترك لم يجزه عنه حجه (قال الشافعي) ومنها ما إذا ترك لم يجعل من كل إحرامه وكان عليه أن يعمل في عمره كله وذلك الطواف بالبيت والصفا والمروة الذي يجعل به (١) الإتياء وأيهما ترك رجع من بلد وكان محرماً من النساء حتى يقضيه ومنها ما يعمل في وقت فإذا ذهب ذلك الوقت كله لم يكن له ولا عليه عمله ولا بدله وعليه القدية مثل المزدلفة والبيوتة غنى ورمي الجمار ومنها ما إذا تركه ثم رجع اليه سقط عنه الدم ولو لم يرجع لزمه الدم وذلك مثل المحقق في الإحرام ومثله والله أعلم طواف الوداع لأنها إعلان أمرهم بما عاقرتهم كما فلا يتفرق أن عندى فما يجب عليه من القدية في كل واحد منهما ما ساعى من مزدلفة والجار والبيتة لئلا يلقى لأنه نسل قد تركه وقد أخبرنا عن ابن عباس أنه قال من نسى من نسكه شيئاً أو تركه فنهى رجعاً فما قال قائل طواف الوداع طواف ما أمر به وطواف الإحلال من الإحرام طواف ما أمر به وعملان في غير وقت متى جاء بهما العامل أجزأ عنه فلم ينقص الطواف بالطواف قبله لأنه لا دلالة على رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينهما والدلالة على ما أعلم فيه مخالفاً فإن قال قائل وإن الدلالة قبله لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بطواف الوداع وأخص الحاض أن تنفر بلا وداع فاستدلنا على أن الطواف للوداع لو كان كالطواف للإحلال من الإحرام لم يرض رسول الله صلى الله عليه وسلم للحاض أن تركه الأثر أن

حجته كالأثر سلباً
بصفة ثم قبضه فأصاب
به عيباً أخذ صاحبه
بمثله (قال) وتنوع
الصفات غير تنوع
الاعيان ومن أجاز بعض
الصفقة رد المعيب من
الدرهم بمحتملها من
الدينار (قال المزني)
إذا كان بيع العين
والصفات من الذنائب
بالدرهم فيما يجوز
بالقبض قبل الافتراق
سواء وفيما يفسد به
السبع من الافتراق قبل
القبض سواء لم أن
يكونا في حكم المعيب
بعد القبض سواء وقد
قال رد الدرهم بقدر
حصتها من الدينار

(١) قوله الإتياء
كذا في بعض النسخ
يلفظ الاستثنائية
وفي بعضها إلى النساء
يلفظ إلى الجارية وكلاهما
لا يظهر ولعله من زيادة
الناسخ فترك كتبه

معجزة

رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل عن صفة أطافت بعد الخرف فقل نعم فقال فلتنفر (قال الشافعي) وهذا الزامها المقام للطواف بعد النحر وتخفيف طواف الوداع (قال الشافعي) ولا يخفف ما لا يحل المحرم الإبه أو لا ترى أن من طاف بعد الجمر والنحر والخلاق حل له النساء وهو إذا حل له النساء خرج من إحرام الحج كحال النحر وج ومن خرج من إحرام الحج لم يفسد عليه ما تركه بعده وكيف يفسد ما خرج منه وهذا بين أن ترك المقات لا يفسد حاله أن يكون محرماً وأن جاوز المقات وأن من دون المقات يهل فيجزي عنه والنسئ المفسد للرجع إذا ترك ما لا يجزي أحد غيره فعله وقد يجزي عالماً أن يهودون المقات إذا كان أهولهم دونه ويدل على أن ترك البيت ليلة نفي وترك رمي الجمار لا يفسد الحج

(باب ترك الحائض الوداع) أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت حاضت صفة بعدما أقاضت فذكرت حضه الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابستناهي فقلت يا رسول الله أنها حاضت بعدما أقاضت قال فلا إذا أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن صفة بنت حيي حاضت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابستناهي فقلت أنها قد كانت أقاضت ثم حاضت بعد ذلك فقال فلا إذا أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أن صفة حاضت يوم الخرف فذكرت عائشة حضتها التي صلى الله عليه وسلم فقال أحابستناهي فقلت أنها قد كانت أقاضت ثم حاضت بعد ذلك قال فلتنفر إذا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر صفة بنت حيي فقيل أنها قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلها أحابستنا فقالوا يا رسول الله أنها قد أقاضت قال فلا إذا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة قال عروة قالت عائشة ونحن نذكر ذلك فلم يقدم الناس نساءهم أن كان لا ينفعهم ولو كان ذلك الذي يقول لأصبحني أكثر من ستة آلاف امرأ حائض أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريح عن الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت أتفق أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدا بالبيت قال نعم قال فلا نفت بذلك قال فقال ابن عباس لما لا أفضل فلانة الانصار به هل أمرها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرجع اليه زيد بن ثابت فيخجل ويقول ما أراك إلا قد صدقت أخبرنا سفيان عن ابن أبي حسين قال اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة الحائض فقال ابن عباس تنفروا قال زيد لا تنفروا فقال له ابن عباس سل فسال أم سليم وصواحبها قال فذهب زيد فلبث عنده ثم جاءه وهو يضحك فقال القول ما قلت أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت إذا حجت ومعهان استخاف أن يحضن فقدمن يوم النحر فأفضن فان حضن بعد ذلك لم تنتظرن أن يظهرن تنفرن بهن وهن حضن أخبرنا سفيان عن أبيه عن القاسم بن محمد أن عائشة كانت تأمر النساء أن يعجلن الإفاضة تخافة الحيض أخبرنا سفيان عن عرو بن دينار وأبراهيم بن مسرة عن طاوس قال جلست إلى ابن عمر فسمعت يقول لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهدا بالبيت فقلت ما له أسمع ما سمع أصحابه ثم جلست إليه من العام المقبل فسمعت يقول زعموا أنه رخص للمرأة الحائض (قال الشافعي) كأن ابن عمر والله أعلم سمع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة للحائض فقال به على العام وهكذا ينبغي له ولبي سمع عاماً أن يقول به فلما بلغه الرخصة للحائض ذكرها وأخبرنا عن ابن شهاب قال جلست عائشة للنساء عن ثلاث لأصدر الحائض إذا أقاضت بعد المعرف ثم حاضت قبل الصدر وإذا طافت المرأة طواف الزيارة الذي يجليها زوجها ثم حاضت نفرت بغير وداع ولا فدية عليها وإن طهرت قبل أن تنفر فعلمها الوداع كما يكون على التي لم تحض من النساء وإن خرجت من بيوت مكة كالحائض أن تطهر ثم طهرت لم يكن عليها الوداع وإن طهرت في البيوت كان عليها

(قال الشافعي) ولو راحل ما نذر دينار من ضربه مكروه بما تقي دينار من ضرب بوسط خيبر من المكروه ودون المروءة لم يجز لاني أرى من أحد ممن لقيت من أهل العلم اختلاف في أن ما جعته الصفة من عبودار أن الثمن مقسوم على كل واحد منهما بقدر قيمته من الثمن فكان قيمة الجيد من الذهب أكثر من الرديء والوسط أقل من الجيد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذهب بالذهب إلا متلا بثل ولا بأس أن يشتري

الدواع وكذا لورأت الظهر فلم يخدماء كان عليها الدواع كاتكون عليها الصلاة فان كانت مسخضة طافت في الام التي تصلى فيها فان بدأت بها الاستحاضة قتلها تفتحق تعلم قد حرمتم واستحاضتها فنصرت فعلنان اليوم الذي نصرت فيه يوم طهر كان عليها لم تترك الدواع وان كان يوم حيض لم يكن عليها دم

(باب تحريم الصيد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللبيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما (قال الشافعي) والبحراء سم جامع فكل ما كثر ماؤه واتسع قيل هذا البحر فان قال قائل فالبحر المعروف هو البحر المالح قيل نعم ويدخل فيه العذب وذلك معروف عند العرب فان قال فهل من دليل عليه في كتاب الله قيل نعم قال الله عز وجل وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريا ففي الآية دلالتان احدهما أن البحر العذب والمالح وأن صيدهما مذكور ذكرا واحدا فكل ما صيد في ماء عذب أو بحر قليل أو كثير مما يعيش في الماء للبحر حلال وحلال اصطاده وان كان في الحرم لان حكمه حكم صيد البحر الحلال للبحر لا يختلف ومن خوطب بالحلل صيد الحصر وطعامه عقل أنما أحل له ما يعيش في الحرم من ذلك وأنه أحل كل ما يعيش في مائه لانه صيده وطعامه عندنا ما اتى وطفا عليه والله أعلم وأعلم الآية تتحمل الاهذا المعنى أو يكون طعامه في دواب تعيش فيه فتؤخذ بالأيدي بغير تكلف ككف صيده فكان هذا اخلاقي ظاهر جلة الآية والله أعلم فان قال قائل فهل من خبر يدل على هذا قيل أخبرنا سعد بن ابن جريح عن عطاء أنه سئل عن صيد الانهار وقوات المياه أليس بصيد البحر قال بلى وتلا هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريا أخبرنا سعد بن ابن جريح أن انسانا سأل عطاء عن حيتان بركة القسري وهي بئر عظيمة في الحرم أصاد قال نعم ولو دبت أن عندنا منه

(باب أصل ما يحل للحرم قتله من الوحش وبحرم عليه) قال الشافعي ذكر الله عز وجل صيد البحر حلاله ومفسرا فالفهم من كتاب الله عز وجل يدل على معنى المحل، منه بالدلالة المفسرة المبينة والله أعلم قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللبيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فلما أثبت الله عز وجل أحلال صيد البحر وحرم صيد البر ما كثر ماؤه على أن الصيد الذي حرم عليهم ما كانوا حرما ما كان أكله حلالا لهم قبل الإحرام لانه والله أعلم لا يشبه أن يكون حرم بالإحرام خاصة الا ما كان مباحا قبله فأما ما كان محرما على الحلل فالتحريم الاول كاف منه وستة رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على معنى ما قلنا وان كان ينبغي في الآية والله أعلم أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب لا جناح على من قتلهن في الحل والحرم القرب والجداء والقاراء والعقرب والكلب العقور

(باب قتل الصيد خطأ) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا (قال الشافعي) يجزى الصيد من قتله عبدا أو خطأ فان قال قائل يجب الجزاء في الآية على قاتل الصيد عبدا أو كيف وأوجبه على قاتله خطأ قبل له ان شاء الله ان يجب الجزاء على قاتل الصيد عبدا لا يحظر ان يوجب على قاتله خطأ فان قال قائل فاذا أوجب في العمدة الكتاب فن أن أوجب الجزاء في الخطأ قيل أوجبه في الخطأ باساعلى القرآن والسنة والاجماع فان قال فأن القاس على القرآن فصل قال الله عز وجل في قتل الخطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتعز ربقة مؤمنة أو دية مسلمة الى أهله وقال فان كان من قوم يمتكم بينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتعز ربقة مؤمنة فلما كانت النفسان ممنوعتين بالاسلام

الدراهم من الصرف
ويبيعهم اذ اقضها
بأقل من الثمن أو أكثر
وعادة وغير عادة
سواء

(باب بيع اللحم بالحم)

(قال الشافعي) واللحم
كله صنف وحشيه
وانسيه وطأه لا يحل فيه
البيع حتى يكون يابسا
وزنا وزن وقال في موضع
آخر فيها قولان فخرهما
ثم قال في آخره ومن قال
اللحمان صنف واحد
لزمه اذا حده بمجماع
اللحم أن يقوله في جماع
الحم فيجعل الزبيب
والزعرور وهما من النثار
صنفا واحدا وهذا ما

والعهد فأوجب الله عز وجل فمما بالخطاد بين ورقتين كان الصيد في الاحرام ممنوعا بقول الله عز وجل
 وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وكان الله فيه حكم فمما قتل منه عبد الحزامه ملكه وكان المنع بالكتاب مطلقا
 عاما على جميع الصيد وكان المالك لما وجب بالصيد أهل الحرم بقول الله تعالى هذا بالغ الكعبة ولم أعلم بين
 المسلمين اختلاف أن ما كان ممنوعا أن يتلف من نفس انسان أو طائر أو دابة أو غير ذلك مما يجوز ملكه فأصابه
 انسان عدا فكأن على من أصابه فيه عن يؤدي لصاحبه وكذلك فيما أصاب من ذلك خطأ لا فرق بين ذلك إلا
 المأثم في العمد فلما كان هذا كما وصفت مع أشباهه كان الصيد كله ممنوعا في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل
 أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فلما كان الصيد محرما
 كله في الاحرام وكان الله عز وجل حكم في شيء منه بعدل بالغ الكعبة كان كذلك كل ممنوع من الصيد في
 الاحرام لا يتفرق كالم يفرق المسلمون بين العرم في المنوع من الناس والاموال في العمد وانخطا فان قال
 قائل فمن قال هذا مذهب قبل الحجة فيه ما وصفت وهي عندنا مكتفي بها وقد قاله من قبلنا غيرنا قال فاذكره
 قلت أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء قول الله عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله
 منكم متعمدا قتلته فمن قتله خطأ أأبغرم قال نعم يعظم بذلك حرمان الله ومضيه السنن أخبرنا مسلم بن
 خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال رأيت الناس يغرمون في الخطأ (قال الشافعي) فان
 قال قائل فهل شيء أعلى من هذا قيل شيء يحتل هذا المعنى ويحمل خلافه فان قال ما هو قلت أخبرنا مالك
 عن عبد الملك بن قريظ (١) (قال الشافعي) فيحمل أن يكونا أو طائر الضب مخطئين بإيضا به وأوطأ م
 عامد بن له فقال لي قائل هل ذهب أحد في هذا خلاف مذهب فقالت نعم قال فاذكره قلت أخبرنا سعيد
 عن ابن جريج قال كان مجاهد يقول ومن قتله منكم متعمدا غير ناس لحرمه ولا امرئ غيره فأخطأ به فقد أحل
 وليست له رخصة ومن قتله ناسيا لحرمه أو أراد غيره فأخطأ به فذلك الممدد المكفر عنه من النعم قال فما يعني
 بقوله فقد أحل قلت أحسبه يذهب إلى أحل عقوبة الله قال أقتراه يرد أحل من احرامه قلت ما أرادوا لو
 أرادوا كان مذهب من أحفظه عن خلافه ولم يلزم بقوله حجة قال فما جاع معنى قوله في الصيد قلت أنه لا يكفر
 العمد الذي لا يخطأه خطأ أو يكفر العمد الذي يخطأه خطأ (قال) فنصه قلت يذهب إلى أنه ان عمد قتله
 ونسي احرامه ففي هذا خطأ من جهة نسيان الاحرام وان عمد غيره فأصابه في هذا خطأ من جهة الفعل الذي
 كان به القتل أخبرنا سفيان عن ابن أبي نعيم عن مجاهد في قوله ومن قتله منكم متعمدا لقتله ناسيا لحرمه
 فذلك الذي يحكم عليه ومن قتله متعمدا القتل ذكر الحريم لم يحكم عليه قال عطاء يحكم عليه وبقول عطاء
 نأخذ فان قال قائل فهل يخالف هذين المذهبين أحد قلت نعم قال غيرهم من أهل العلم يحكم على من قتله
 عمدا ولا يحكم على من قتله خطأ بحال

(باب من عاد لقتل الصيد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قتل صيدا فحكم عليه ثم عاد لا خرقا لم يحكم عليه كما عاذا أذا فان
 قال قائل ومن أين قلته قلت اذ الزمه أن يحكم عليه باتلاف الاول لزمه أن يحكم عليه باتلاف الثاني وكل
 ما بعده كما يكون عليه لو قتل نفسا بدنية في ذمة في كل نفس وكما يكون عليه لو أفسد متاعا لاحد ثم
 أفسد متاعا لآخر ثم أفسد متاعا كثيرا بعد قبة ما أفسد في كل حال فان قال فاقول الله عز وجل ومن عاد
 فينتقم الله منه ففي هذا دلالة على أنه لا يحكم عليه (قال الشافعي) ما يبلغ على أن فيه دلالة على ذلك فان
 قال قائل فامعناه قبل الله أعلم ما معناه أما الذي يشبه معناه والله أعلم فان يجب عليه بالعود النعمة وقد تكون
 النعمة وجوده في الدنيا المال وفي الآخرة النار فان قال فهل يتجدد ما بذل على ما وصفت في غير هذه الآية
 أو على ما يشبهه قيل نعم قال الله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها آخروا لا يقتلون نفس التي حرم الله الا

لا يجوز لاحد أن يقوله
 (قال السرخي) فاذا
 كان تصير العمان صنفا
 واحد قياسا لا يجوز
 بحال وان ذلك ليس على
 الاسماء الجامعة وانها
 على الاصناف والاسماء
 الخاصة فقد قطع
 بان العمان أصناف
 (قال المرزقي) وقد قطع
 قبل هذا الباب بان
 ألبان البقر والغنم
 والابل أصناف مختلفة
 فحومها التي هي أصل
 الالبان بالاختلاف
 أولى وقال في الاملاء
 على مسائل مالك المجموعة
 فاذا اختلفت أجناس
 الحيتان فلا بأس بعضها
 ببعض متفخلا وكذلك

(١) سقط ههنا من
 النسخ بقية الاستاد
 والمتن وكثيرا ما يقع مثل
 هذا في الامم وفي بعض

الفان وفتح الراء على
 بناء التصغير وعبد الملك
 ابن قريظ هو الامعي
 القوي الشهير حي عنه
 أنه قال سمع مني مالك
 كذا في الخلاصة كتبه

معصمه

بالحق ولا يرفون ومن يفعل ذلك يلقى أثاما أيضا عذبه العذاب يوم القيامة ويخلفه مهابتا وجعل الله القتل على الكفار والقتل على القاتل عداوس رسول الله صلى الله عليه وسلم العفو عن القاتل بالدية إن شاء ولي المقتول وجعل الحد على الزاني (١) فلما أوجب الله عليهم النعمة بمضاعفة العذاب في الآخرة لأن يتوبوا وجعل الحد على الزاني فلما أوجب الله عليهم الحد ردل هذا على أن النعمة في الآخرة لا تسقط حكم غيرها في الدنيا قال الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلا يختلف الناس في أمها كلها زنا بعد الحد فسد الحكم عليهم في الزنا لا آخر مثله في الزنا الأول ولو أنبى أن يفرقا كان في الزنا الآخر والقول الآخر أولى ولم يطرح فان قال أفرأيت من طرحه على معنى أنه عديم ما ثم فأنزل ما قتل من الصيد عدا بأثره فكيف حكم عليه فقلت حكم الله تعالى عليه فيه ولو كان كما تقول كان أولى أن لا يعرض له في عدا المأمم فإذا كان الابتداء على أنه عديم ما ثم فالتفت مثله فان قال فهل قال هذا معك أحد غيرك قيل نعم فان قال فاذكره قلت أخبرنا سعيد بن محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الحرم يقتل الصيد إذا حكم عليه كما قتل فان قال قائل فما قول الله عز وجل عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه قيل الله أعلم بمعنى ما أراد فأعطاء من أفرح في ذنب عفا الله عما سلف في الجاهلية ومن عاد في الإسلام بعد التحريم لقتل صدمه فينتقم الله منه أخبرنا سعيد بن ابن جريح قال قلت لعطاء في قول الله عز وجل عفا الله عما سلف قال عفا الله عما كان في الجاهلية قلت وقوله ومن عاد فينتقم الله منه قال ومن عاد في الإسلام فينتقم الله منه وعليه في ذلك الكفارة قال وإن عذقه عليه الكفارة قلت هل في العود من حد يعقل أم لا قلت أفترى حقاً على الإمام أن يعاقبه فيه قال لا ذنب أدنه فيمانيه وبين الله تعالى ويقضى (قال الشافعي) ولا يعاقبه الإمام فيه لأن هذا ذنب جعلت عقوبته فذنبه لأن يزعم أنه يأتي ذلك عامدا مستغفرا

(باب أن يحمل هدى الصيد) قال الشافعي قال الله تعالى هدايا بالغ الكعبة (قال الشافعي) فلما كان كل ما أريد به هدى من ملك أن آدم هدايا كانت الأنعام كلها وكل ما أهدى فهو بمكة والله أعلم ولو خي عن أحد أن هذا أهكذا ما أنبى والله أعلم أن يخفى عليه إذا كان الصيد إذا جرى شيء من النعم لا يجزى فيه إلا أن يجزى بمكة فلم أن مكة أعظم أرض الله تعالى حرمة وأولاه أن تزعم أن الدماء لو لم اعقلنا من حكم الله في أنه ليس أكن الحاضر بمكة فإذا عقلنا هذا عن الله عز وجل فكان جزاء الصيد بطعام لم يجز والله أعلم إلا عكة وكاعقلنا عن الله ذكر الشهادة في موضعين من القرآن بالعدل وفي مواضع فلم يذكر العدل وكانت الشهادات وإن افرقت تحتمع في أنه يؤخذ بها كتنفينا أنها كلها بالعدل ولم تزعم أن الموضع الذي لم يذكر أنه عز وجل فيه العدل معفو عن العدل فيه فلما علم في كفارة صيد بغير مكة لم يجز عنه وأعاد الطعام بمكة أو نبي فهو من مكة لأنه حاضر الحرم ومثل هذا كل ماوجب على محرم وجهه من الوجوه من قد أنه أطلب وأليس أو غيره لا يختلف في شيء لأن كلهم من جهة التمسك والتسلك إلى الحرم ومنافعه ليس أكن الحاضر الحرم (قال) ومن حضر الكعبة حين يبلغها الهدي من النعم والطعام من مسكين كان له أهل بها أو غريب لاتهم أنما أعطوا بحضورها وإن قل فكان يعطى بعضهم دون بعض أجزاء أن يعطى مسكين الغريب دون أهل مكة ومسكين أهل مكة دون مسكين الغريب وأن يخلط بينهم ولو أنزله أهل مكة لأنهم يجمعون الحضور والمقام لكان كاله أسرى إلى القلب والله أعلم فان قال قائل فهل قال هذا أحد من كقولك قيل أخبرنا سعيد بن ابن جريح قال قلت لعطاء فجزأ عمل ما قتل من النعم (٢) هدايا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مسكين قال من أجل أنه أصابه في حرم يرد البيت كفارة ذلك عند البيت أخبرنا سعيد بن ابن جريح أن عطاء قال له مرة أخرى يتصدق الذي يصيب الصيد بمكة قال الله عز وجل هدايا بالغ الكعبة قال فينتقم بمكة (قال الشافعي) يرد عطاء ما وصفت من الطعام والنعم كالهدي والله أعلم

لحوم الطير إذا اختلفت
أجناسها (قال الزنى)
وفي ذلك كفاية لما
وصفنا والله التوفيق

(باب بيع اللحم
بالحيوان)

(قال الشافعي) أخبرنا
مالا عن زيد بن أسلم عن
ابن المسيب أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع اللحم
بالحيوان وعن ابن
عباس أن خزوا نحرث
على عهد أبي بكر رضى
الله عنه فباع رجل بعناق
فقال أعطوني جزأ
بهذه العناق فقال أبو
بكر لا يصلح هذا وكان
القاسم بن محمد وابن

(١) قوله فلما أوجب
الله عليهم إلى قوله فلما
أوجب الله عليهم
الحد وهذا في النسخ
وأما لو حركت معجبه
(٢) سقط هنا من
جميع النسخ ومن أصل
المستند جملة من لفظ
القرآن وهي قوله تعالى
يحكم به ذوا عدل منكم
هداي بالغ كسبه معجبه

طعامان لا يحل الا مثلا
بمثل فهذا لحم وهذا
حيوان وهما مختلفان
فلا بأس به في القياس
ان كان فيه قول
متقدم عن يكون بقوله
اختلاف الا ان يكون
الحديث عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
ثابتا فكسكون ما قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم

(باب بيع النمر)

(قال الشافعي) أخبرنا
سفيان بن عيينة عن
الزهري عن سالم عن أبيه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من باع
نخل بعد أن يورق فترتها
للبائع الآن يشترط

(١) فسو له قلت نعم
أخبرنا مالك كذا في جميع
النسخ لم يذكر فيه
الأنثى كثيرا ما يقع مثل
هذا في الأم فليعلم
(٢) قوله ففعل مد
هشام مسدن كذا
في التسميع مدني بالنصب
وهي لغة قليلة يكثر
في هذا الكتاب وقوعها
(٣) قوله بعد محدث
الذي هو كذا في النسخ
والنظر وحرا العبارة كتبه
مصححه

كفاية من جملة ما أوردت ودلالة عليه من أن سنة مقيس عليها أو أخرى غير مقيس عليها وكذلك القسامة
لا يقاس عليها غيرها ولكن أخبرني بالأمير الذي له اخبرت أن لكل مسكين مدا في فدية الاذي اذا ارتكبه
الصوم فاما ان يصوم مكان كل مد يوما فيكون صوم يوم مكان مد فان ثبت ذلك المذهب صحيح لا بأس عنه الا
فيما قلت ان صوم اليوم يقوم مقام اطعام مسكين فقلت له حكم الله عز وجل على المظاهر اذا عا لم قال
فخير برقة فان لم يجد فصيام شهر من متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فكل معقولا أن امساك
المظاهر عن أن يأكل ستين يوما كاطعام ستين مسكينا وهذا المعنى صرت الى أن اطعام مسكين مكان كل
يوم قال فهل من دليل مع هذا قلت نعم أمر النبي صلى الله عليه وسلم المصلي لاهله نهرا في شهر رمضان هل
يحد ما تعق قال لا فسا له هل نستطيع أن نصوم شهر من متتابعين فقال لا فسا له هل تقدر أن تطعم ستين
مسكينا فقال لا فسا له عرق تر فاحمره أن يتصدق به على ستين مسكينا فأدى المؤذي الحديث أن في العرق
خمس عشرة صاعا قال أو عشرين ومعروف أن العرق يعمل على خمسة عشر صاعا ليكون الوسخ به أربعة فها هنا
الى ان اطعام المسكين مد طعام ومكان اطعام المسكين صوم يوم قال اما صوم يوم مكان كل مسكين فكأقلت
وأما اطعام المسكين مدا فاذا قال أو عشرين صاعا قلت فهذا امدون ثلث لكل مسكين قال فلم لا تقول به قلت فهل
علت أحد اقطاع الامد أو مدين قال لا قلت فلو كان كذا قلت أنت كنت أنت قد خالفته ولكنه احتياطن
المحدث وهذا كأقلت في العرق خمسة عشر صاعا وعلى ذلك كانت تعمل فيما أخبرني غير واحد من أهل العلم
بالدين انهم كانوا يجعلونها معاير لكل مسكين على خمسة عشر صاعا بالبر قال فقد زعمت أن الكفارة في الطعام
واصابة المرأة تعبد لآخر فقد عرفته وعرفنا معك فأب أن الكفارة في فدية الاذي وغيرها تعبد لا يقاس عليه
قلت أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكعب بن عجرة في الطعام فربا بين ستة مساكين فكان ذلك مدين
مدين قال بلى قلت وأمره فقال أو صم ثلاثة أيام قال بلى قلت وقال وأمسك شاة قال بلى قلت فلو قسمنا
الطعام على الصوم أما نقول صوم يوم مكان اطعام مسكين قال بلى قلت ولو قسمنا الشاة بالصوم كانت شاة عدل
صيام ثلاثة أيام قال بلى قلت وقد قال الله عز وجل في المتع فها استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة
أيام في الحج سبعة اذا رجعت ففعل البدل من شاة صوم عشرة أيام قال نعم قلت قال الله عز وجل فكفارته
اطعام عشرة مساكين الآية ففعل الرقبة مكان اطعام عشرة مساكين قال نعم قلت والرقبة في الظهار
والقتل مكان ستين يوما قال نعم وقد بان أن صوم ستين يوما أولى بالقرية من الرقبة من صوم عشرة وبلان أن في
صوم يوم أولى بالطعام مسكين منه بالطعام مسكين لان صوم يوم جوع يوم ولطعام مسكين اطعام يوم فيوم
يوم أولى أن يقاس عليه من يومين يوم وأوضع من أنه أولى الامور بالقياس قال فهل فيه من أثر أعلى
من قول عطاء قلت نعم أخبرنا مالك (١) (قال الشافعي) قال فهل خالفك في هذا غير من أهل ناحيتك
فقلت نعم زعم منهم زاعم ما قلت من أن الكفارات عند النبي صلى الله عليه وسلم الا كفارة الظهار فانها بعد هشام
قال (٢) ففعل مدهشام مدين فكون أراد قولنا لعدن وانما جعل مدهشام علما قلت لا مدهشام مد
وثبت عند النبي صلى الله عليه وسلم أو مدين ونصف (قال الشافعي) فقال فالتقي بالسئلة عن هذا القول
اذا كان كما وصفت غني بما لا يعد ولا يسدى كيف حال واحد أن يزعم أن الكفارات عند مختلفا رأيت
لوقاله ان انسان هي بعد أكبر من مدهشام أو رأيت الكفارات اذ نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم وانما قال الناس هي
أن تكون عدد رجل لم يخلق أو هو ولعل جده لم يخلق في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وانما قال الناس هي
مدان عند النبي صلى الله عليه وسلم أو مدين عند النبي صلى الله عليه وسلم فما أدخل مدا وكسرا هذا خروج
من قول أهل الدنيا في الكفارات (قال الشافعي) وقلته وزعم بعض أهل ناحيتنا أيضا أن على غير
أهل المدينة من الكفارات أكثر مما على أهل المدينة لان الطعام فيهم أوسع منه بالمدينة قال فقلت

لن قال هذا (قال الشافعي) فقلت له أ رأيت الذين يقتاتون الفس والذين يقتاتون اللبن والذين يقتاتون الخنظل والذين يقتاتون الحنثان لا يقتاتون غيرهما والذين السع عندهم أعلى منه بالمدينة بكثير كيف يكفرون بني في قوله أنهم لا يكفرون وأقل من كفارة أهل المدينة ويكفرون من الذين وهو نبات يقتاته بعض الناس في الجذب وينبغي إذا كان سعراً أهل المدينة أن يخص من سعراً أهل بلدان يكون من يكفر في زمان غلاء السعرب بلد أقل كفارة من أهل المدينة ان كان انما زعم أن هذا لغلاء سعراً أهل المدينة وقيل هل رأيت من فرأى الله شيئاً أخفف عن أحد أو اختلفوا في صلاة أو زكاة أو حدة وغيره (قال الشافعي) قلت فما ينبغي أن يعارض بقول من قال هذا (قال الشافعي) وزعم زاعم غير قائل هذا أنه قال الطعام حيث شاء المكفر في الحج والصوم كذلك (قال الشافعي) فقلت له لنزعت أن الدم لا يكون إلا بكة ما ينبغي أن يكون الطعام البكة فكذلك لانهم اطعمامان قال فما تجتلي في الصوم قلت أذن الله للتمتع أن يكون من صومه ثلاث في الحج وسبعة إذا رجع ولم يكن في الصوم منفعة لساكن الحرم وكان على بدن الرجل فكان عملاً بغير وقت فعمله حيث شاء

(باب هل أصاب الصيد أن يغديه بغير النعم) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ومن قتلهم منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يتحكم به ذوا عدل منكم هدي بالغ الكعبة إلى قوله صاماً فكان المصيب ما موراً بأن يغديه وقيل له من النعم وكفارة طعام مسكين أو عدل ذلك صياماً فاحتل أن يكون جعل له الخيار بأن يقتدى بأي ذلك شاء ولا يكون له أن يخرج من واحد منها وكان هذا أظهر معانها وأظهرها الأولى بالآية وقد يحتمل أن يكون أمر يهدي أن وجده فإن لم يجد فطعام فإن لم يجد فصوم كما أمر في التمتع وكما أمر في الظهار والمعنى الأول أشبههما وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن عجرة بأن يكفر بأي الكفارات شاء في فدية الأذى وجعل الله تعالى إلى المولى أن يأخذ أو يطلق وإن احتل الوجه الآخر فإن قال قائل فهل قال ما ذهب إليه غيرك قيل نعم أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال هدي بالغ الكعبة أو كفارة طعام مسكين أو عدل ذلك صياماً قال عطاء فإن أصاب إنسان نعامه كان عليه أن كان ذباً ساراً أن يهدي جزوا أو عدلها طعاماً أو عدلها صياماً أيتهن شاء من أجل قول الله عز وجل فجزاء كذا وكذا وكل شيء في القرآن أو أوافل يستر منه صاحبه ماشاء قال ابن جريج فقلت لعطاء أ رأيت أن قدر على الطعام ألا بقدر على عدل الصيد الذي أصاب قال ترخص الله عسى أن يكون عنده طعام وليس عنده عن الجزو وهي الرخصة (قال الشافعي) إذا جعلنا له ذلك كان له أن يفعل أو لا يشاء وإن كان قادراً على البسر معه والاختيار والاحتياط له أن يفدي بنعم فإن لم يجد فطعام وأن لا يصوم إلا بعد الاعتذار منها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار في قول الله عز وجل فدية من صيام أو صدقة أو نسلك أيتهن شاء أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال كل شيء في القرآن أو أوافل يشاء قال ابن جريج إلا في قوله انما جزاء الذين ينجرون الله ورسوله فليس بخير فيها (قال الشافعي) وكما قال ابن جريج وعمرو في المحارب وغيره في هذه المسئلة أقول قيل للشافعي فهل قال أحد ليس هو بالخيار فقال نعم أخبرنا سعيد بن جريج عن الحسن بن مسلم قال من أصاب من الصيد ما يبلغ فيه شاة فذلك الذي قال الله فجزاء مثل ما قتل من النعم وأما وكفارة طعام مسكين فذلك الذي لا يبلغ أن يكون فيه هدي العصفور يقتل فلا يكون فيه هدي قال أو عدل ذلك صياماً عدل النعام وعدل العصفور قال ابن جريج فذكرت ذلك لعطاء فقال عطاء كل شيء في القرآن أو أوافل يستر منه صاحبه ماشاء (قال الشافعي) ويقول عطاء في هذا أقول قال الله عز وجل في جزاء الصيد هدي بالغ الكعبة أو كفارة طعام مسكين أو عدل ذلك صياماً وقال جل ثناؤه فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسلك وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لكعب بن عجرة أي ذلك فعلت أجزأك (قال الشافعي) ووجدتهما معاً فدية من شيء أنبت فدية

المبتاع (قال الشافعي) فإذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم الأبار حداً ملك البائع فقد جعل ما قبله حداً ملك المشتري وأقل الأبار أن يؤبرش من حائطه وإن قل وإن لم يؤبرش إلى جنبه فيكون في معنى ما أبركه ولو تشق طلع أئانه أو شيء منه فهو في معنى ما أبركه وإن كان فيها فعل نخل بعد أن تؤبر الأثاث ففريها للبائع وهي قبل الأبار وبعد في البيع في معنى ما لم يختلف فيه من أن كل ذات حمل من بني آدم ومن البهائم يبعث فعملها تبع لها عضو

منع المحرم من إفاته الأول الصيد والثاني الشعر (قال الشافعي) فكل ما أفاته المحرم سواء مما منى عن إفاته فعليه جزاؤه وهو بالخيار بين أن يفديه من النعم والطعام أو الصوم أي ذلك شاء فعل كان واجدا أو غروا وحده قال الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ليلة (قال الشافعي) فكان التمتع بالعمرة إلى الحج ليس بأفاته شيء جعل الله عز وجل فيه الهدى فما فعل المحرم من فعل تجب عليه فيه القدية وكان ذلك الفعل ليس بأفاته شيء فعليه أن يفديه من النعم إن بلغ النعم وليس له أن يفديه بغير النعم وهو يجزئ النعم وذلك مثل طيب ما تطيب به أو لبس ما لبس له لبسه أو جامع أو نال من امرأته أو ترك لمن نسكه أو ما في معنى هذا (قال الشافعي) فان قال فامعنى قول الله عز وجل فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فلت الله أعلم أما الظاهر فانه ما ذون بحلاق الشعر للارض والاذى في الرأس وإن لم يمرض فإذا جعلت عليه في موضع القدية النعم فقلت لا يجوز إلا من النعم ما كانت موجودة فأعوز المتقدي من النعم حاجة أو انقطاع من النعم فكان يقدر على طعام قوم الذي وجب عليه دراهم والدرهم طعاما ثم تصدق بالطعام على كل مسكين عد وإن أعوز من الطعام صام عن كل مدموما فان قال قائل فإذا أقسته على هذه المتعة فكيف لم يقل فيه ما قلت في التمتع قيل له إن شاء الله فسته عليه في أنه جماعه في أنه فعل لا إفاته وقرق بينه وبينه أنه يختلف فيكون بدنة على قدر عظم ما أصاب وشاء دون ذلك فلما كان يتقبل فيقل ويكثر بقدر عظم ما أصاب فارق في هذا المعنى هدى المتعة الذي لا يكون على أحد إذا وحده أقل ولا أكثر منه وإن زاد عليه كان مقطوعا (قال الشافعي) فصرنا بالطعام والصوم إلى المعنى العقول في القرآن من كفارة المظاهر والقتل والمصيب أهله في شهر رمضان ومن هذان ترك البيوتة نهي وترك المزدلفة والخروج قيل أن تعيب الشمس من عرفة وترك الجاروما شبهه

(الأعواز من هدى المتعة وقسته) قال الشافعي قال الله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فاستيسر من الهدى إلى قوله عشرة كاملة (قال الشافعي) فدل الكتاب على أن يصوم في الحج وكان معقولا في الكتاب أنه في الحج الذي وجبه الصوم ومعقولا أنه لا يكون الصوم إلا بعد الدخول في الحج فله في شهره أو خارجا لغيرها (قال الشافعي) فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فان أهل بالحج في شوال أو ذى القعدة أو ذى الحجة كان له أن يصوم حين يدخل في الحج وعليه أن لا يخرج من الحج حتى يصوم إذا لم يجد بها أو أن يكون آخرها من الأيام في آخر صلبه الثلاث يوم عرفة وذلك أنه يخرج من الغد من يوم عرفة من الحج ويكون في يوم لا صوم فيه يوم النحر وهكذا يرى عن عائشة وابن عمر أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها في التمتع إذا لم يجد بها يوم لم يصم قبل يوم عرفة فليصم أيام منى أخبرنا إبراهيم بن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثل ذلك (قال الشافعي) وهذا نقول وهو معنى ما قلنا والله أعلم ونسب القرآن (قال الشافعي) واختلف عطاء وعمر بن دينار في وجوب صوم التمتع أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا يجب عليه الصوم حتى يوافي عرفة مهلا بالحج وقال عمرو بن دينار إذا أهل بالحج وجب عليه الصوم (قال الشافعي) ويقول عمرو بن دينار نقول وهو أشبه بالقرآن ثم أخبر عن عائشة وابن عمر (قال الشافعي) فإذا أهل بالحج ثم مات من ساعته أو بعد قبل أن يصوم فمها قولنا أن أجدهما أن عليه دم المتعة لأنه ندين عليه لأنه لم يصم ولا يجوز أن يصام عنه وهذا قول يحتل والقول الثاني لا دم عليه ولا صوم لأن الوقت الذي وجب عليه فيه الصوم وقت زال عنه فرض الدم وغلب على الصوم فان كان في مدة يمكنه أن يصوم فيها ففرض صدق عنه مكان الثلاثة الأيام ثلاثة أمدا حنظلة لأن السعة لا تجب عليه إلا بعد الرجوع إلى أهله ولو رجع إلى أهله ثم مات ولم يصم الثلاث ولا السبع تصدق عنه في الثلاث وما أمكنه صومه من السبع فتركه يوما كان ذلك أو أكثر وهذا قول يصح قياسا ومعقولا والله أعلم (قال الشافعي) في صوم التمتع أيام منى نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم أيام منى ولا نجد السبيل إلى أن يكون التهي خاصا إذا لم يكن

منهالها لم يزالها فان
سبع بعد أن ولدت
فالولد للبائع الآن يشترط
المبتاع والكسوف إذا
بيع أصله كالخمل إذا
خرج جوزه ولم ينسحق
فهو للشترى وإذا
تشقق فهو للبائع
(قال) ويخالف التبار
من الاعناب وغيرها
الخمل فتكون كل غرة
نحوحت بارزة وتوى
في أول ما يخرج كما ترى
في آخره فهو في معنى
ثمر الخمل بارز من الطلع
فإذا باعه شجر امرأته فهو
للبيع الآن يشترطه
المبتاع لأن الثمر
فارق أن يكون مستودعا
في الشجر كما يكون

عن النبي صلى الله عليه وسلم دلالة بان نهيها عنها على ما لا يزم من الصوم وقد يجوز أن يكون من قال بصوم المتنع أيام من ذهب عليه نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنها فلا يرى أن يصوم أيام مني وقد كنت أراه وأسأل الله التوفيق (قال الشافعي) ووجدت أيام مني خارجا من الحج يحل به إذا طاف بالبيت النساء فلم يجز أن أقول هذا في الحج وهو خارج منه وإن بقي عليه بعض عمله فإن قال قائل فهل يحتل اللسان أن يكون في الحج قيل نعم يحتله اللسان ما بقي عليه من الحج حتى احتل الاستكره باطنا لا ظاهرا ولو جاز هذا جاز أن يطوف الطواف الذي يحل به من جهة النساء شهرا أو شهرين يصومهن على أنه صامهن في الحج (قال) ولو جاز أن يصوم أيام مني جاز فيها يوم النحر لأنه منهي عن صومه وصومها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومها مرة كنهيه عن صوم يوم النحر مرة ومرارا

(باب الحال التي يكون المرء فيها معوزا عما زمه من فدية) قال الشافعي إذا حج الرجل وقد وجبت عليه بدته فليس له أن يخرج من حجه إذا كان قادرا عليها فإن قدر على الهدى لم يطعم وإن لم يقدر على الهدى أطعم ولا يكون الطعام والهدى إلا بكة وإن لم يقدر على واحد منهما صام حيث شاء ولو صام في فوري ذلك كان أحب إلي أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه قال في صيام المقتدى ما بلغني في ذلك شيء وإني لأحب أن يصنع في فوري ذلك أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال كان مجاهد يقول فدية من صيام أو صدقة أو نسك في حجه ذلك أو عمرته أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن سليمان بن موسى قال في المقتدى بلغني أنه فيما بين أن صنع الذي وجبت عليه فيه الفدية وبين أن يحل أن كان حاجا أن يضروا أن كان معتمرا أن يطوف (قال الشافعي) وهذا إن شاء الله هكذا فإن قال قائل ما دل على ما وصفت قيل إن كانت الفدية شيئا وجبت الحج وعمره فأحب إلى أن يقدر في الحج والعمره وذلك أن إصلاح كل عمل في نفسه كما يكون إصلاح الصلاة فيها وإن كان هذا يفارق الصلاة بأن الفدية غير الحج وإصلاح الصلاة من الصلاة فالاختيار فيه ما وصفت وقد روى ابن عباس أمر رجلا يصوم ولا يقدر له نفقته فكله لولائه أنه رأى الصوم يجزئ في سفره لسهاله عن بسره وقال أخره حتى تصير إلى ما لك أن كنت موسرا (قال الشافعي) فأنظر إلى حال من وجبت عليه الفدية في حجه وعمره في ذلك الحج أو العمره فإن كان واحدا الفدية التي لا يجزئ به إذا كان واحدا غيرها جعلتها عليه لا يخرج له منها فإذا جعلتها عليه فلم يقدر حتى أعوز كان ديناعليه حتى يؤدبه متى قدر عليه وأحب إلى أن يصوم احتياطا لا يجازيها ثم إذا وجد الهدى (قال الشافعي) وإذا كان غير قادر تصدق فإن لم يقدر صام فإن صام يوما أو أكثر ثم أسير في سفره أو بعده فليس عليه أن يهدي وإن فعل حسن (قال) وإن كان معوزا حين وجبت فلم يتصدق ولم يصم حتى أسير أهدي ولا بد له من بدته شيئا فلا يبتدىء صدقة ولا صوما وهو مجتهد فيا (قال) وإن رجع إلى بلد وهو معوز في سفره ولم يقدر حتى أسير ثم أعوز كان عليه هدي لا بد له أنه لم يخرج من الهدى إلى غير محض أسير فلا بد من هدي وأحب إلى أن يصوم احتياطا لا واجبا وإذا جعلت الهدى عليه دينافسواء بعث به من بلده أو اشتريه بكة فخرج عنه لا يجزئ عنه حتى يذبح بكة ويتصدق به وكذلك الطعام وأما الصوم فيقتضيه حيث شاء أخره عن سفره وهكذا كل واجب عليه من أي وجه كان من دم أو طعام لا يجزئ به إلا بكة

(فدية النعام) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء الخراساني أن عمر بن الخطاب وعثمان وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عباس ومعوية رضي الله تعالى عنهم قالوا في النعامة يقتلها المحرم بدته من الأبل (قال الشافعي) هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث وهو قول الأكثرين لقيت فيقولهم إن في النعامة بدنة أو بالقياس فلتنا في النعامة بدنة لا بهذا فإذا أصاب المحرم نعامه فيها بدنة أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء (١) فكانت ذاب جنين حين سميتها أنها جزاء النعامة ثم ولدت فمات ولدها قبل أن يبلغ حملها أعمره

الجل مستردعا في الامة ومعقول إذا كانت الثمرة للبايع أن على المشتري تركها في شجرها إلى أن تبلغ الجداد أو القطاف أو القاط في الشجر فإذا كان لا يصلحها إلا السقي فعلى المشتري تحلته البايع وما يكتفى من السقي وإنما له من الماء ما فيه صلاح غيره فإذا كانت الشجرة مما تكثر فيه الثمرة طاهرة ثم تغرق منها قبل أن تبلغ الخارجة ثمرة غيرها فإن تميز فللبايع الثمرة الخارجة وللشئوي الحادثة وإن كان لا يتميز ففيه بقولنا أحدهما

(١) قوله فكانت ذاب الخ هكذا في النسخ ولعله محرف من الناسخ وأصل الكلام فإن كانت الخ الآن تكون بقية حديث فليصير ركنه محصية

لا يجوز البيع الآن

يسله البائع الثمرة كلها
فيكون قد زاد ماله
أو تركه المشتري البائع
فيعقوله عن حقه
والقول الثاني أن البيع
مفسوخ وكذلك قال
في هذا الكتاب وفي الاملاء
على مسائل مالك
مفسوخ وهكذا قال
في بيع الماذنجان في
في شجرة والخمر وهكذا
قال فبن باع قوطا حره
عنده بواغ الحزرا فتركه
المشتري حتى زاد كان
البائع بائعا في أن يدع
له الفضل الذي له بلا
شئ أو بنقص السبع
كألو باع حطة فأنشأت
عليها حطة فله الخيار
في أن يسلمه الزيادة أو
يفسخ لاختلاط ما باع
بما لم يبع (قال المزني)
هذا عندئذ أشبه عذبه
إذا لم يكن قبض لأن
(١) قوله لأنه كذا في
جميع التسع ولعل هذه
الكلمة من زيادة
النسخ فإن التعليل هنا
ليس له معنى يظهر
(٢) التثني بفتح
المثناة والمثناة الفوقية
بينهما مثناة فتحية هو
الذكر المسمن من
الوعول كذا في كتب
اللغة كسبه معجبه

قال لا قلت فابتعتها ومعه أولادها فأهديتها فقلت ولدها قبل أن يبلغ حمله أغرمه قال لا (قال الشافعي) وهذا يدل على أن عطائه روى في النعامة بدنة وبقوله نقول في البدنة والخنين في كل موضع وجبت فيه بدنة فأوجب جنتنا معها فخر معها ونقول في كل صيد صاد ذات جنين ففيه مثله ذات جنين

(باب بيض النعامة يصيبه المحرم) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطائه قال إن أصبت بيض نعامة وأنت لا تدري غرمتها تعظم بذلك حرمان الله تعالى (قال الشافعي) وبهذا نقول لأن بيض من الصيد نجوه منها لأنها تكون صيدا ولا أعلم في هذا اختلافا من حفظت عنه من لقيت وقول عطائه هذا يدل على أن البيضة تغرم وإن الجاهل يقرم لأن هذا التلافيل ساعى قتل الخطأ وبهذا نقول (قال الشافعي) وفي بيض النعامة قيمته (١) لأنه حيث يصاب من قبل أنه خارج محله مثل من النعم وبداخل فيماله قيمته من الطير مثل الجرادة وغيره فاقباضه على الجرادة فإن فيها قيمتها فقلت للشافعي فهل ترى فيها شيئا عابدا قال أما شئ ثبت مثله فلا فقلت فها هو فقال أخبرني الثقة عن أبي الزناد عن الأعرج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بيضة النعامة يصيبها المحرم قيمتها أخبرنا سعيد بن سالم عن سعيد بن بشر عن قتادة عن عبد الله بن الحصين عن أبي موسى الأشعري أنه قال في بيضة النعامة يصيبها المحرم صوم يوم أو أطعام مسكين أخبرنا سعيد بن سعيد بن بشر عن قتادة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مثله فقلت للشافعي أفرأيت أن كان في بيضة النعامة فرخ فقال لي كل ما أصاب المحرم مما لا مثله من النعم ولا أرفسه من الطائر فعليه فيه قيمته للموضع الذي أصابه فسه وتقومه عليه كما تقوم له وأصابه وهو لسان فتقوم البيضة لا فرخ فيها قيمة بيضة لا فرخ فيها والبيضة فيها فرخ قيمة بيضة فيها فرخ وهو أكثر من قيمة بيضة لا فرخ فيها قلت فإن كانت البيضة فاسدة قال فتقومها فاسدة إن كانت لها قيمة وتتصدق بقيمتها وإن لم يكن لها قيمة فلا شئ عليك فيها قلت للشافعي أيقا كلها المحرم قال لا لأنها من الصيد وقد يكون منها صيد قلت للشافعي فالصيد بمنع وهو غير منع (قال الشافعي) وقد يكون من الصيد ما يكون مقصودا وصغيرا فيكون غير منع والمحرم يجزئه إذا أصابه فقلت إن ذلك قد كان ممنوعا أو يؤل إلى الامتناع قال وقد نزل البيضة إلى أن يكون منها فرخ ثم يؤل إلى أن تمتع

(الخلاص في بيض النعامة) فقلت للشافعي أألفك أحد في بيض النعامة قال نعم قلت قال ماذا قال قال قوم إذا كان في النعامة بدنة فحمل على البدنة وروى هذا عن علي رضي الله عنه من وجه لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله ولذلك تركناه وبأن من وجب عليه شئ لم يجزه عيب يكون ولا يكون وأعمال يجزئه بقاء قلت للشافعي فهل خالفك غيره قال نعم رجل كان سمع هذا القول فاختدى عليه قلت وما قال فله عليه عشرة قيمة أمه كما يكون في جنين الأمة عشرة قيمة الأمة قلت أفرأيت لهذا وجها قال لا البيضة أن كانت جنينا كان لم يصنع شأنا من قبل أنها من أيلة لا مما فهمك حكمها بنفسها والجنين لو خرج من أمه ثم قتله إنسان وهو حي كانت فيه قيمة نفسه ولو خرج ميتا فقطعه إنسان لم يكن عليه شئ فإن شئت فاجعل البيضة في حال ميت أو حي فقد فرق بينهما وبما للبيضة والجنين أنما حكم البيضة حكم نفسها فلا يجوز إذا كانت ليست من النعم الآن إن يحكم فيها بقيمتها (قال الشافعي) ولقد قال في مثل ما في هذه البيضة شئ لأنها ما كولة غير حيوان وللحرم أكلها ولكن هذا خلاف مذهب أهل العلم

(باب بقر الوحش وجوار الوحش (١) والتثليل والوعول) قلت للشافعي أ رأيت المحرم يصيب بقره الوحش أو جوار الوحش فقال لي كل واحد منهما بقرة فقلت للشافعي ومن أين أخذت هذا فقال قال الله تبارك وتعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاه مثل ما قتل من النعم (قال الشافعي) ومثل ما قتل من النعم يدل على أن المثل على منظره البدن فلم يجز فيه إلا أن ينظر إلى مثل ما قتل من دواب

بالتسليم ماذام في يديه ولا يكلف مالا سبيل له البسه (قال المزني) قلت أنا فإذا كان بعد القبض لم يضر البيع شيء لتمامه وهذا المختلط لهما بتراضيان فيه عما شأنا ذكر واحد منهما يقول لا أدري مالي فيه وإن تداعيا فالقول قول الذي كانت التمسرة في

(١) الاروي بفتح الاول والثالثين هما ساكن اسم جمع واحدته أروية بضم فسكون فكسر وهي الانثى من الوعول وفي المصباح أن الاروي تيس الجبل السبري والأبل بضم الهمزة وكسر هاء فتح الياء المشددة وفتح الهمزة مع كسر الياء الذكر من الوعول

(٢) العضب بفتح فسكون ولد البقرة إذا طلع قرنه وذلك بعدما ياتي عليه حول كذا في كتب اللغة

(٢) رقبوب هو كذا في التسخ لم تنفع على هذا اللفظ بمعنى يناسب ما هنا فخره كتبه

مصحفه

الصد فإذا جاوز الشاة رفع إلى الكبش فإذا جاوز الكبش رفع إلى بقرة فإذا جاوز البقرة رفع إلى بدنة ولا يجوز شيء مما يؤدي من دواب الصيد بدنة وإذا كان أصغر من شاة ثنية أو جذعة خفض إلى أصغر منها فهكذا القول في دواب الصيد أخبرنا سعيد بن أسباط عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في بقرة الوحش بقرة وفي جوار الوحش بقرة وفي (١) الاروي بقرة أخبرنا سعيد بن أسباط عن أبي إسحق الهمداني عن الضحاک بن مزاحم عن ابن عباس أنه قال في بقرة الوحش بقرة وفي الأبل بقرة (قال الشافعي) وبهذا نقول (قال الشافعي) والاروي دون البقرة المستنوفة فوق الكبش وفيه (٢) عضب ذكر أو أنثى أي ذلك شاء فداهيه (قال الشافعي) وإن قتل جوار وحش صغيراً أو ثيلاً صغيراً فداه ببقرة صغيرة ويقضى الذكر بالذكور والأنثى بالأنثى (قال) وإذا أصاب أروى صغيرة خفضناه إلى أصغر منه من البقر حتى يجعل فيه مالا يفوته وهكذا ما فدى من دواب الصيد (قال الشافعي) إن كان ما أصيب من الصيد بقرة (٣) رقبوب فضر بها فالتقت ما في بطنها حيافات فداها بما بقرة ولد بقرته وهكذا في كل ذات حمل من الدواب (قال الشافعي) وإن خرج ميتا ومات أمه فأراد فداءه طعاما يقوم المصاب منه ما خضاعه من النعم ما خضاعه يقوم عن ذلك المثل من النعم طعاما

(باب الضبع) أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش (قال الشافعي) وهذا أقول من حفظت عنه من مقتبنا المكيين (قال الشافعي) في صغار الضبع صغار الضأن وأخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول في الضبع كبش حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن أسباط عن ابن جريج عن عكرمة مولى ابن عباس قال أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم متعبا صاعدا وقضى فيها كبشا (قال الشافعي) وهذا حديث لا يشبه مثله لو انفرد واتخذ كرناءه لأن مسلماً بن خالد أخبرنا عن ابن جريج عن عبد الله بن عيسى عن عمر بن أبي عمار قال ابن أبي عمار سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أصدى قال نعم قلت أتؤكل قال نعم قلت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (قال الشافعي) وفي هذا بيان أنه إنما يقضى ما يؤكل من الصيد دون الملائك أخبرنا سفيان بن أسباط عن أبي نعيم عن مجاهد أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال الضبع صيد وفيها كبش إذا أصابها المحرم

(باب الغزال) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب قضى في الغزال بعن (قال الشافعي) وبهذا نقول والغزال لا يفوت العنز أخبرنا سعيد بن أسباط عن ابن جريج عن أبي إسحق عن الضحاک بن مزاحم عن ابن عباس أنه قال في الظبي تيس أعقر أو شاة مستنة (قال الشافعي) يقضى الذكر بالذكور والأنثى بالأنثى ما أصيب والأنثى في هذا كله أحب إلى أن يقضى به إلا أن يكون يصغر عن بدن القتل ويقضى بالذكور ويقضى بالذكور يلحق بأبائهم أخبرنا سعيد بن سالم عن أسباط عن ابن جريج عن سماعة عن عكرمة أن رجلاً بالطائف أصاب ظبياً وهو محرم فأتى علياً فقال أهدك شاة أو قال تيساً من الغنم قال سعد ولا أراه إلا قال تيساً (قال الشافعي) وبهذا أخذنا وصفت قبله بما يشبه فأما هذا فلا يشبه أهل الحديث أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في الغزال شاة

(باب الأرنب) أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب قضى في الأرنب بعنق أخبرنا سعيد بن سالم عن أسباط عن ابن جريج عن أبي إسحق عن الضحاک بن مزاحم عن ابن عباس أنه قال في الأرنب شاة أخبرنا سعيد بن أسباط عن ابن جريج عن مجاهد قال في الأرنب شاة (قال الشافعي) الصغيرة والكبيرة من الغنم يقع عليها شاة فإن كان عطاء ومجاهد أراداً صغيرة فكذلك يقول ولو كان أراداً مستنة

خالفاهما وقتلنا قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وماروى عن ابن عباس من أن فيها عناقا ودون السنة وكان أشبه بمعنى كتاب الله تعالى وقد روى عن عطاه ما يشبه قولهما أخبرنا سعيد بن سالم عن الربيع بن صبيح عن عطاه بن أبي رباح أنه قال في الأرنب عناق وأوجل

(باب في اليربوع) أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في اليربوع بحقرة أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أخبرنا سعيد بن الربيع بن صبيح عن عطاه بن أبي رباح أنه قال في اليربوع حقرة (قال الشافعي) وبهذا كله تأخذ

(باب الثعلب) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاه أنه كان يقول في الثعلب شاة أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عياض بن عبد الله بن معبد أنه كان يقول في الثعلب شاة

(باب الضب) أخبرنا ابن عيينة عن مخارق عن طارق بن شهاب قال خرجنا جاجا فأوطأ رجل منا يقال له أُر بدضبا فقتر ظهره فقد منا على عرسائه أُر بد فقال له عرا حكم فيه بأُر بد فقال أنت خير مني بأمر المؤمنين وأعلم فقال له عرا أمأرتك أن تحكم فيه ولم أمأرك أن تركني فقال أُر بد أرى فيه جدنا قد جمع الماء والشجر فقال عرسا فذا فيه أخبرنا سعيد بن سالم عن عطاه أنه قال في الضب شاة (قال الشافعي) إن كان عطاه أراد شاة صغيرة فذلك تقول وإن كان أراد مسنة خالفناه وقتلناه بقول عريقه وكان أشبه بالقرآن

(باب الور) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاه أنه قال في الور أن كان يؤكل شاة (قال الشافعي) قول عطاه إن كان يؤكل يدل على أنه أختا بقضى ما يؤكل (قال الشافعي) فإن كانت العرب تأكل الور ففيه حقرة وليس بأكر من حقرة بدنا أخبرنا سعيد بن مجاهد قال في الور شاة

(باب أم جبين) أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السرران عثمان بن عفان قضى في أم جبين بحملان من الغنم (قال الشافعي) يعني حملا (قال الشافعي) إن كانت العرب تأكلها ففي كاري وعن عثمان يقضى فيها بولد شاة حل أو مثله من المعز ما لا يفوته

(باب دواب الصيد التي لم تسم) قال الشافعي رحمه الله تعالى كل دابة من الصيد لما كولد سميناها فقد أدها على ما ذكرنا وكل دابة من دواب الصيد لما كولد سميناها فقد أدها قاسا على ما سمنا فداه منها لا يختلف فيما صغر عن الشاة منها ولأد الغنم رفع في أولاد الغنم بقدر ارتفاع الصيد حتى يكون الصيد حيا ياتمل بدنه من أولاد الغنم أو أكر بدنا منه شيئا ولا يجزى دابة من الصيد إلا من النعم والنعم الإبل والبقر والغنم (قال الشافعي) فإن قال قائل ما دل على ما وصفت والعرب تقول للإبل الأنعام وللقر البقر وللغنم الغنم قيل هذا كتاب الله تعالى كما وصفت فإذا جمعنا قلت نعميا كلها وأضفت الأدنى منها إلى الأعلى وهذا يعرف عند أهل العلم بها وقد قال الله تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم فلا أعلم مخالفا أنه عنى الإبل والبقر (١) والغنم والضأن وهي الأزواج الثمانية قال الله تعالى من الضأن اثنين ومن المعز اثنين قل ألد كبرن حرم أم الاثنين الآية وقال ابن الأبي الأثرين ومن البقر اثنين فهي بهيمة الأنعام وهي الأزواج الثمانية وهي الأنسية التي منها الضحايا والبدن التي يذبح الحريم ولا يكون ذلك من غيرها من الوحش

(فدية الطائر يصيبه المحرم) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم إلى قوله فجزاؤه مثل ماقتل من النعم (قال الشافعي) وقول الله عز وجل مثل ماقتل من النعم يدل على أنه لا يكون الثلث من النعم إلا فيما له مثل منته والمثل للإبل والصيد إلا النعم ودأبر واتع في الأرض والدواب

يديه والآخر مدح عليه (قال الشافعي) وكل أرض بيعت فإلهام شترى جميع ما فيها من بناء وأصل والأصل ماله ثمرة بعد ثمرة من كل شجر وعمر وزرع مستمر وإن كان فيها زرع فهو للبائع يترك حتى يحصد وإن كان زروعا يجزى مرارا للبائع جزء واحدة وما بقي فلكل الأصل وإن كان فيها حب قد بذره فاشترى بالبائع إن أحب نقض البيع أو تركه البذرحق يبلغ فيحصد وإن كانت فيها حجارة مستودعة فعلى البائع نقلها وتسوية الأرض على حالها لا يتركها

(١) قوله والغنم والضأن كذا في النسخ ولعل هنا شترى بقام النسخ أو سقط فيعبر عنه كسبه محصية

من الصيد كهي في الرتوع في الارض وأنهم ادواب مواش لا طائر وأن أبدانها تكون مثل أبدان النعم ومقاربه لها وليس شيء من الطير يوافق خلق الدواب في حال ولا معانها معانها فان قال قائل فكيف تفدى الطائر ولائله من النعم قيل فديته بالاستدلال بالكذب ثم لا تأثم القياس والمعقول فان قال فأن الاستدلال بالكذب قيل قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فدخل الصيد المأكول كله في التحريم ووجدت الله عز وجل أمر في آله مثل منه أن يقدي بئله فلما كان الطائر لا يملك له من النعم وكان محرما أو وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي بقضاء في الزرع بضمائه والمسلمون يقضون فيما كان محرما أن يتلف بقبته فقضيت في الصيد من الطائر بقبته بالله محرما في الكتاب وقياسا على السنة والاجماع وجعلت تلك القيمة لمن جعل الله له المثل من الصيد المحرم المغضي بجزائه لأنه ما محرمان معا لما لك لهما أمر بوضع المبدل من جافين بحضرة الكعبة من المساكين ولا يرى في الطائر الاقبته بالأنا والقياس فيما ذكر من شاء الله تعالى

(فدية الحمام) أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن عبد الله بن كثير الداري عن طلحة بن أبي حفصة عن نافع بن عبد الحارث قال قدم عمر بن الخطاب مكة فدخل دار الندوة وفي يوم الجمعة وأراد أن يستقرب منها الرواح إلى المسجد فالتى ردها على وأقف في البيت فوقع عليه طير من هذا الحمام فأطاره فانهت برته حبة فقتله فلما صلى الجمعة دخلت عليه أنا وعثمان بن عفان فقال أحكما على في شيء صنعته اليوم اني دخلت هذه الدار وأردت أن أستقرب منها الرواح إلى المسجد فالتفت ردي على في هذا الواقف فوقع عليه طير من هذا الحمام فقتلت أن يلطخه بسلحه فأطرت به عنه فوقع على هذا الواقف الآخر فانهت برته حبة فقتله فوجدت في نفسي أني أطرت به من منزله كان فيها أمنا إلى الموقعة كان فيها حفصة فقلت لعثمان كيف ترى في غزيتي عفره فحكمتكم بها على أمير المؤمنين قال اني أرى ذلك فأمر بها عمر أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء بن عثمان بن عبد الله بن جند قتل ابن له حامة فجاء ابن عباس فقال له ذلك فقال ابن عباس اذبح شاة فتصدق بها قال ابن جريح فقلت لعطاء من حمام مكة قال نعم (قال الشافعي) في قول ابن عباس دلالتان أحدهما أن في حمام مكة شاة والاخرى أنه يتصدق بالفداء على المساكين وإذا قال يتصدق به فأنما يعني كله لا بعضه أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار عن عطاء وأخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء في الحمامة شاة أخبرنا سعيد بن ابن جريح قال قال مجاهد أمر عمر بن الخطاب بحمامة فأطيرت فوقع على المروة فأخذته لحيحة ففعل فيها شاة (قال الشافعي) من أصاب من حمام مكة بحمامة ففعلها شاة أتباعا لهذه الآثار التي ذكرنا عن عمر وعثمان وابن عباس وابن عمر وعاصم بن عمرو وعطاء وابن السبب لأقبا

(في الجراد) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن يوسف بن ماهك أن عبد الله بن أبي عمار أخبره أنه أقبل مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في أناس محررين من بيت المقدس بعمره حتى إذا كتب بعض الطريق وكعب على نار بهطلي مرت به رجل من جرادة فأخذ جرادة من فلهضما ونسي إحراره ثم ذكر إحراره فألقاها فلما قدمنا المدينة دخل القوم على عمر بن الخطاب ودخلت معهم فقض كعب قصة الجرادة التي على عرف قال عمر (١) من ذلك أمر لك يا كعب قال نعم قال ان جريح يحب الجرادة قال ما جعلت في نفسك قال درهمين قال يرحم درهمان خير من مائة جرادة اجعل ما جعلت في نفسك (قال الشافعي) في هذا الحديث دلالة من أحرار معاذ وكعب وغيرهم من بيت المقدس وهو روافد المقاتل بكثير وفيه أن كعبا قتل الجرادة حين أخذها بلاذ كاه وهذا كله قد قصص على عمر فلم ينكره وقول عمر درهمان خير من مائة جرادة أنك أتاقت عباس عليك فأفعله من تطوعا أخبرنا سعيد بن بكر بن عبد الله بن الأشج قال سمعت القاسم بن محمد يقول

حضرنا ولو كان غرس
عليها شجرنا فان كانت
تضر بعصر وفي الشجر
فالمشتري انشيار وان
كانت لا تضر بها ويضرها
إذا أراد قلعها قبل للبائع
أنت بالتليار ان سلحتها
فالبائع جائز وان أبيت
قبل للمشتري أنت بالتليار
في الرد أو بقلعه ويكون
عليه قيمة ما أفسد
عليك

(باب لا يجوز بيع الثمر
حتى يبدو صلاحه)

(قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن جند عن أنس
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن بيع
الثمار حتى ترهى قيل
يا رسول الله وما ترهى

(١) قوله من ذلك أمر لك
يا كعب كذا في بعض
النسخ وفي بعضها من
ذلك أهلك بذلك يا كعب
وحرر الرواية فان العبارة
هنا لا تخلو من تحريف
ولا يلائم معها قوله بعد
قال نعم وقوله قال ان
جسبر في بعض نسخ
المسند قال ابن حصين
ان جبر الخ كتبه مصححه

كنت حالاً ساعداً لعبد الله بن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال فيها قضية من طعام ولأخذ من بضعة جرادات ولكن ولو وهذا يدل على أنه انما رأى عليه قبة الجرادة وأمره بالاحتياط وفي الجرادة قبتها في الموضع الذي يصيب فيه كان تعة أو أقل أو أكثر وهذا مذهب القوم والله أعلم ووجدت مذهب عروا بن عباس وغيرهم في الجرادة أن فيها قبتها ووجدت كذلك مذهبهم أن في دواب الصيد مثله من النعم بلا قبة لأن الضبع لا يسوي كبشاً والغزال قد يسوي غزالاً ولا يسوي غزلاً والربيع لا يسوي حفرة والارنب لا يسوي عناقاً فلما رأيتهم ذهبوا في دواب الصيد على تقارب الأبدان لا القيم لما وصفت ولأنهم حكموا في بلدان مختلفة وأزمان شتى ولو حكموا بالقيم لاختلقت أحكامهم لاختلاف البلدان والأزمان وقالوا فيه قبتها كما قالوا في الجرادة ووجدت مذهبهم مجتمع على الفرق بين الحكم في الدواب والطائر لما وصفت من أن في الدواب مثلاً من النعم وفي الجرادة من الطائر قيمة وفيما دون الحمام (قال الشافعي) ثم وجدت مذهبهم يفرق بين الحمام وبين الجرادة لأن العلم يحيط أن ليس بسوى حمام مكة شاة وإذا كان هذا هكذا فافتاخه اتباعهم لا نالا توسع في خلافهم إلا إلى مثلهم ولم تغفل مثلهم خالفهم والفرق بين حمام مكة وما دونه من صيد الطير يقتله الحرم لا يجوز فيه إلا أن يقال بما تعرف العرب من أن الحمام عندهم أشرف الطائر وأغلاء ثمنائه الذي كانت تؤلف في منازلهم ثم أزعجهم الطائر وأجعه للهداية بحيث يؤلف وسرعة اللفة وأصواته التي لها عندهم فضل لاستحسانهم هديرها وأنهم كانوا يبتغون بها لأصواتها وللفها وهذا يفرأها وكانت مع هذا ما كوله ولم يكن شيء من ما كوله الطائر ينفع به عندها إلا أن يؤكل فيقال كل شيء من الطائر بمنته العرب حرامه فشه شاة وذلك الحمام نفسه والبياس والقسمارى والدياس والفواخت وكل ما وقع العرب عليه اسم حرامه (قال الشافعي) وقد كان من العرب من يقول حمام الطائر ناس الطائر أى يعقل عقل الناس وقد كرت العرب الحمام في أشعارها فقال الهذلي
 وذ كرف بكأى على تليد * حمامة ان تجاوب الحماما
 وقال الشاعر
 أحن إذا حمامة بطن ورج * تغت فوق مرقبة حنيننا
 وقال جرير
 انى تذكرنى الزبير حمامة * تدعو مدفع رامتين هديلا
 قال الربيع وقال الشاعر
 وقفت على الرسم المحبل فهاجني * بكاء حمامات على الرسم وقع
 (قال الشافعي) مع شعر كثير قالوه فيها ذهبوا فيه إلى ما وصفت من أن أصواتها غناه وبكاءه معقول عندهم وليس ذلك في شيء من الطائر غير ما وقع عليه اسم الحمام (قال الشافعي) فيقال فيها وقع عليه اسم الحمام من الطائر فيه شاة لهذا الفرق باتباع الخبر عن سميت في حمام مكة ولا أحسبه يذهب فيه بذهب أسبه الفقه من هذا المذهب ومن ذهب هذا المذهب انتفى أن يقول ما يقع عليه اسم حمامة مما دونها وفوقها فيه قبتها في الموضع الذي يصاب فيه

(اختلاف في حمام مكة) قال الشافعي وقد ذهب ذاهب إلى أن في حمام مكة شاة وما سواها من حمام غير حمام مكة وغيره من الطائر قيمته (قال الشافعي) ويدخل على الذي قال في حمام مكة شاة أن كان انما جعله حرمة الحمام نفسه أن يجعل على من قتل حمام مكة خارجاً من الحرم وفي غير أحرار مكة (قال الشافعي) ولا شيء في حمام مكة إذا قتل خارجاً من الحرم وقتله غير محرم وإذا كان هذا مذهبنا ومذهب فليس لحمام مكة إلا ما لحمام غير مكة وإن كان ذهب إلى أنه نجس في الحرم ومن حمام مكة انتفى أن يقول هذا في كل صيد غيره مقل في الحرم (قال الشافعي) ومذهبنا ومذهب أن الصيد يقتله الحرم القارن في الحرم كالصيد يقتله الحرم المفرد والمعتز خارجاً من الحرم وما قال من هذا قول إذا كشف لم يكن له وجه ولا يصح

قال حتى تحمرو روى
 عنه صلى الله عليه وسلم
 ابن عمر حتى يسندوا
 صلاحها وروى غيره
 حتى تقوم العاهة
 (قال) فهذا تأخذ وفي
 قوله صلى الله عليه وسلم
 إذا منع الله جل وعز
 الثمرة فبما أخذ أحدكم
 مال أخيه دلالة على أنه
 انما نهي صلى الله عليه
 وسلم عن بيع الثمرة التي
 تترك حتى تبلغ غاية ابائها
 لأنه نهي عما يقطع
 منها وذلك ما يقطع
 منها لا أفة تأتي عليه تمنعه
 انما يمنع ما يترك مسددة
 يكون في مثلها الأفة
 كالبيع وكل ما دون البسر

أن يقول في جام الحرم فيه شاة ولا يكون في غير جام الحرم شاة إذا كان قوله إن جام الحرم إذا أصيب خارجا منه في غير أحرام فلا شيء فيه أخبرنا سعيد بن سالم عن سعد بن أبي عروب عن قتادة أنه قال إن أصاب الحرم جامه خارجا من الحرم فعليه درهم وإن أصاب من جام الحرم في الحرم فعليه شاة (قال الشافعي) وهذا وجه من القول الذي حكيت قبله وليس له وجه يصح من قبل أنه يلزمه أن يجعل في جام مكة إذا أصيب خارجا من الحرم وفي غير أحرام فدنه ولا أحسبه يقول هذا ولا أعلم أحدا يقوله وقد ذهب عطاء في صيد الطير بمذهابه بتوجه ومذهبه إلى أن يحكي أن يصح منه لما وصفت والله أعلم أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء أنه قال في كل شيء صيد من الطير الجامه فصاعدا شاة وفي العقوب والحجلة والقطاة والكر وان والكركي وابن الماء ودجاجة الحبش والخرب شاة شاة فقلت لعطاء رأيت الخرب فإنه أعظم شيء رأيت قط من صيد الطير يختلف أن يكون فيه شاة قال لا كل شيء من صيد الطير كان جامه فصاعدا فعليه شاة (قال الشافعي) واعتار كنه على عطاء لما وصفت وأنه كان يلزمه إذا جعل في الجامه شاة لافضل الجامه ومباينتها ما سواها أن يزيد فيما جاوزها من الطائر عليها لا يستقيم إلا هذا لما يفرق بينهما بما فرقناه بينهما أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء أنه قال في القمري والذبى شاة شاة (قال الشافعي) وعامة الجام ما وصفت ما عبق الماء عبا من الطائر فهو جام وما شربه قطرة قطرة كسرب الدجاج فليس بجام وهكذا أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء

يحمل به على أن يقطع مكانه وإذا أذن صلى الله عليه وسلم في بيعه إذا صار أجرا أو أصغر فقد أذن فيه إذا بدافيه النضج واستطيع أكله خارجا من أن يكون كله لها وصار عامته في قلة الحال يمتنع في الظاهر من العادة لغلظ فواته في عامته ويسره (قال) وكذلك كل خرقة من أصل يرى فيه أول النضج لا يكام عليها ولا خربز نضج كنضج الرطب فإذا روي ذلك فيمحل بيع خربزه والقضاء بكل صفار طيبا فسدت صلاحه أن يتناهى عظمه وأعظم بعضه ثم

(بيض الحمام) قال الشافعي رحمه الله وفي بيض حمام مكة وغيره من الحمام وغيره مما يبيض من الصيد الذي يؤدي فيه قيمته (قال الشافعي) كما قلنا في بيض النعامة بالحلال التي يكسرها هيا فان كسرها لا فرخ فيها ففيها قيمة بيضة وان كسرها وفيها فرخ ففيها قيمة بيضة فيفارخ لو كانت لانسان فكسرها غيره وان كسرها فاسدة فلا شيء فيها كالا يكون عليه شيء فيها ولو كسرها لاحد (قال الشافعي) وقول عطاء في بيض الحمام خلاف قولنا فيه أخبرنا سعيد بن ابن جريح أنه قال لعطاء كم في بيضة حمام مكة (قال) نصف درهم من البيضين درهم وان كسرت بيضة فيها فرخ ففيها درهم (قال الشافعي) أرى عطاء أراد بقوله هذا القيمة يوم قاله فان كان أراد هذا فالذي تأخذه قيمتها في كل ما كسرت وان كان أراد بقوله أن يكون قوله هذا حكما فيها فلا تأخذه

فواته في عامته ويسره (قال) وكذلك كل خرقة من أصل يرى فيه أول النضج لا يكام عليها ولا خربز نضج كنضج الرطب فإذا روي ذلك فيمحل بيع خربزه والقضاء بكل صفار طيبا فسدت صلاحه أن يتناهى عظمه وأعظم بعضه ثم

(الطير غير الحمام) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء قال لم أر (١) الضوع أو الضوع شك الربع فان كان جاما ففيه شاة (قال الشافعي) الضوع طائر دون الحمام وليس يقع عليه اسم الحمام ففيه قيمته وفي كل طائر أصابه الحرم غير حمام ففيه قيمته كان أكبر من الحمام أو أصغر وذلك أن الله تبارك وتعالى قال في الصيد فيجوز ما قتل (قال الشافعي) نفريح الطائر من أن يكون له مثل وكان معروفا بأنه داخل في التحريم فلمثل فيه بالقيمة إذا كان لا مثل له من النعم وفيه أن هذا قياس على قول عمر وابن عباس في الجرادة وقول من وأقيم فيها وفي الطائر دون الحمام وقد قال عطاء في الطائر قولان كان قاله لأنه يمشي في الطائر فهو موافق قولنا وان كان قاله لتحديد الله خالفناه فيه للقياس على قول عمر وابن عباس وقوله وقول غيره في الجرادة وأحسبه عنده إلى أن يحدده ولا يجوز أن يحدد الأكتاب أو سنة أو أمر لم يختلف فيه وأقياس ولولا أنه لم يختلف في جام مكة ما قد يتناهى بشاة لأنه ليس بقياس وبذلك ترسنا على عطاء لتحديد في الطائر فوق الحمام ودونه وفي بيض الحمام ولم تأخذ ما أخذنا من قوله الأباهر وافق كتابا أو سنة أو أثر الاختلاف له وأقياسا فان قال قائل ما حدث ما قال عطاء فيه (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن ابن جريح قال قال في عطاء في العصفور قولنا لا شيء فيه وفسر قال أما العصفور ففيه نصف درهم قال عطاء وفي الهدد دون الحمامه وفوق العصفور ففيه درهم قال عطاء والكعيت عصفور (قال الشافعي) ولما قال من هذا ترسنا قوله إذا

(٢) قوله الضوع في القاموس أنه يوزن مرد وعنب فقل محل شك الربع الاختلاف في وزنه الذي يحكم أصحاب القاموس كتبه معججه

كان في عصفور نصف درهم عندم وفي هدهد درهم لأنه ينال حمامة وبين العصفور كان ينبغي أن يجعل في الهدد لقربه من الحمامة أكثر من درهم قال ابن جرير قال عطاء فأما الوطواط وهو فوق العصفور ودون الهدد ففيه ثلثا درهم

(باب الجراد) أخبرنا سعيد بن ابن جرير قال سمعت عطاء يقول مثل ابن عباس عن صيد الجراد في الحرم فقال لا تؤمنه عساه قال أنا قلت أورد رجل من القوم بأن قومك يأخذونه وهم يحبون في المسجد فقال لا يعلون أخبرنا مسلم عن ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس مثله إلا أنه قال مخنون (قال الشافعي) ومسلم أصوبهما وروى الحفاظ عن ابن جرير مخنون أخبرنا سعيد ومسلم عن ابن جرير عن عطاء أنه قال في الجراد يقتلها وهو لا يعلم قال إذا يغرمها الجراد صد أخبرنا سعيد عن ابن جرير قال أخبرنا بكير بن عبد الله قال سمعت القاسم بن محمد يقول كنت جالسا عند ابن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال ابن عباس فيها قبضة من طعام ولناخذن بقبضة جرادات ولكن ولو (قال الشافعي) وقوله ولناخذن بقبضة جرادات انما هي بالقبضة وقوله ولو يقول تحاط فخرج أكثر مما عليك بعد أن علمك أنه أكثر مما عليك أخبرنا مسلم عن ابن جرير عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن أبي عمارة أخبره أنه أفل مع معاذ بن جبل وكعب روى الحديث وهو معاد (قال الشافعي) قول عمر درهمان خير من مائة جرادة يدل على أنه لا يرى في الجراد الا قيمته وقوله اجعل ما جعلت في نفسك أنك هممت ببطوع بخير فاعل لأنه عليك (قال الشافعي) والديار صغار ففي الدائمة أقل من غرة ان شاء الذي يفديه أو لقمة صغيرة وما يفديه فهو خير منه أخبرنا سعيد عن ابن جرير أن سأل عطاء عن الداء أقتله قال لا والله إذا فات قتله فاعرم قلت ما أعرم قال قد مرنا في الجراد ثم أقدر قدر غرامتها من غرامة الجراد أخبرنا سعيد عن ابن جرير قال قلت لعطاء قتلت وأنا حرام جرادة أو دبا أو أنا أعله أو قتل ذلك بعيري وأنا عليه قال أعرم كل ذلك تعظم بذلك حرمت الله (قال الشافعي) إذا كان الحرم على بعيره أو يقوده أو يسوقه غرم ما أصاب بعيره منه وإن كان بعيره مفتكلا لم يغرم ما أصاب بعيره منه أخبرنا سعيد عن طلبة بن عمرو عن عطاء أنه قال في جرادة إذا ما أخذها الحرم قبضة من طعام (ريض الجراد) قال الشافعي إذا كسر ريض الجراد فداء وما يفديه كل قبضة منه من طعام فهو خير منها وإن أصاب أيضا كثيرا احتاط حتى يعلم أنه أدى قيمته أو أكثر من قيمته قياسا على بيض كل صيد

(باب العال فيما أخذ من الصيد لغرقه) أخبرنا سعيد عن ابن جرير عن عطاء أنه قال في إنسان أخذ حمامة يتخلص ما في رجلها فانت قال ما أرى عليه شأ (قال الشافعي) ومن قال هذا القول قاله إذا أخذها ليتخلصها من شيء ما كان من في فرا أو سبع أو سق جد أرحت فيه أو أصابته للغة فسقها فاقا وأغبره ليدأوبها وكان أصل أخذها ليطرح ما يضرها عن أو يفعل بها ما ينفعها لم يضمن وقال هذا في كل صيد (قال الشافعي) وهذا وجه محتمل ولو قال رجل هو ضامن له وإن كان أراد مصلحا فقد تلف على يديه كان وجهها محتملا والله أعلم أخبرنا سعيد عن ابن جرير أنه قال لعطاء بيضة حمامة وجدتها على فراشي فقال أعطها عن فراشك قال ابن جرير فقلت لعطاء وكانت في (سهوة أو في مكان في البيت كهيئة ذلك معتزل قال فلا تعطيها أخبرنا سعيد عن طلبة بن عمرو عن عطاء قال لا تخرج بيضة الحمامة المسكة وفرونها من بيتك (قال الشافعي) وهذا قول وبه أخذ فان أخرجها فالتفت ضمن وهذا وجه محتمل من أنه لا ينزل عن فراشه إذا لم يكسره فلو فسدت بازالت به بقل الحمام عنها لم يكن عليه فدية ويحتمل أن فسدت بازالت أن تكون عليه فدية ومن قال هذا قال الحامو وقع على فراشه فزاله عن فراشه فالتفت بازالت عن فراشه كانت عليه فدية كما زال عرا الحام عن رداءه فالتفت بازالت ففداه أخبرنا سعيد عن ابن جرير عن عطاء أنه

يترك حتى يتلاحق صفاره بكباره ولا وجه لمن قال يجوز إذا بدا صلاحهما أو يكون لشيءهما ما نبت أصلهما أن يأخذ كل ما خرج منهما وهذا محترم وكيف لم يجوز بيع الفئاة والغرب حتى يبدو صلاحهما كما لا يحل بيع التمس حتى يبدو صلاحه ويحل ما لم ولم يتخلق منهما ولو جاز لسدو صلاحهما شراء ما لم يتخلق منهما لحاز لسدو صلاح غير الخيل شراء ما لم يحل النخل سنين وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين (قال) وكل

(١) السهوة بالفتح كالصفة بين يدى البيت وقيل هي شبه بالف والطايق وضع فيه الشيء وقيل هو بيت صغير مخد في الأرض سمكة مرفوعة في السماشبه بالخزائن الصغيرة يكون فيها المتاع ولها معان غير ذلك مذكورة في اللسان فارجع إليه

كتبه محصيه

قال وان كان جراداً وما وقد أخذ طريقه كاهوا ولا تجد محصاهما ولا مسلكتا فقتله فليس عليه غرم
(قال الشافعي) يعني ان وطئته فاما ان تقتله بنفسه بغير الطريق فنغرمه لا بد (قال الشافعي) وقوله هذا
يشبه قوله في البيضة تتعاط عن الفرائس وقد يحتل ما وصفت من ان هذا كله قياس على ما صنع عرب النخيل
في ازالته الحمام عن ودائه فالتفتة حجة فقدها

(تفديش الطائر) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن مجاهد عن أبيه وعن عطاء قال امن تفديش
حمامة أو طير من طير الحرم فعليه قداؤه بقدر ماتف (قال الشافعي) وبهذا نقول بقوم الطائر عافيا
ومتوقفاً يجعل فيه قدر ما نقصه من قيمته ما كان بطير ممتنعاً من ان يؤخذ ولا شيء عليه غير ذلك فان تلف
بعد فلا حياط ان يغديه بجميع ما فيه لا بما ذهب منه لانه لا يدري لعله تلف من تنغه والقياس لا شيء عليه
اذا طار ممتنعاً حتى يعلم انه مات من تنغه (قال) وان كان المتوفى من الطائر غير ممتنع فحسبه في بيته أو
حيث شاء فالقطعة وسقاه حتى بطير ممتنعاً فدى ما نقص التنف منه ولا شيء عليه غير ذلك (قال الشافعي) وان
أخر فداءه لم يدر ما يصنع فداء احتياطاً والقياس ان لا يغديه حتى يعلم تلف (قال الشافعي) وما أصابه في
حال تنغه فأنفقه ضمن فيه التالف لانه منه الامتناع وان طار طير بالغير ممتنع به كان كمن لا يطير في جميع
جوانبها حتى يكون طيرانه طيراً نامتاً ومن روى طيراً فجره جرماً متنعاً معه أو كسر لا يمنع معه
فالجواب فيه كالجواب في تفديش الطائر سواء لا يخالفه فان حسبه حتى يجرى ويصر ممتنعاً فاقوم بحسبها
ومكسوراً غرم فضل ما بين قيمته من قيمه جرائه وان كان جراً عرج لا يمنع فداءه كله لانه صير غير ممتنع
بحال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء انه قال ان رمى حرام صيداً فأصابه ثم لم يدر ما فعل الصيد فغرمه
(قال الشافعي) وهذا الاحتياط وهو أحب اليّ أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه عن عطاء قال في حرام أخذ
صيداً ثم أرسله فابى بعد ما أرسله يغرمه قال سعيد بن سالم اذا لم يدر لعله مات من أخذه فاداه أو مات من
إرساله أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء انه قال ان أخذته ابنته فغلبت به فلم يدر ما فعل
فقتل صدق (قال الشافعي) الاحتياط ان يجز به ولا شيء عليه في القياس حتى يعلم تلف (الجناب
والكدم) أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال اعطاء كف تری في قتل (١) الكدم والجناب
أترهما بمنزلة الحرادة قال لا الحرادة صيد يؤكل وهما لا يؤكلان وليس تاصد فقتل أترهما فقال
ما أحب فان قتلتهما فليس علي شيء (قال الشافعي) ان كانا لا يؤكلان فقتلتهما ما أحب
ان يقتلوا وان قتلوا فلا شيء فيهما وكل ما لا يؤكل لحمه فلا يغديه المحرم (قتل القمل) أخبرنا سفيان
عن ابن أبي نجيح قال سمعت ميمون بن مهران قال كنت عند ابن عباس فساءه رجل فقال أخذت قملة
فالتفتها ثم طلبتها فلم أجدها فقال ابن عباس تلك ضالة لا تبقي (قال الشافعي) من قتل من المحرمين قملة
ظاهرة على جسده أو أنفها أو قتل قملة فلا فدية عليه والقملة ليست بصيد ولو كانت صيداً كانت
غيراً كقوله فلا تغدي وهي من الانسان لا من الصيد وانما قتلنا يغدي اذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحها
افتدى بقلعة وكل ما افتدى به أكثر منها وانما قتلنا يغدي اذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحها لانها
كالاماطة لا لذى فكرهناه كراهية قطع الظفر والشعر (قال الشافعي) والصبيان كالقمل فيما كرمه من
قتلها وأجيز

(المحرم يقتل الصيد الصغير والناقص) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى فبغزاه مثل ما قتل من
النم (قال الشافعي) فالمثل مثل صفة ما قتل وشبهه الصحيح بالصغير والناقص بالناقص والتام بالتام (قال
الشافعي) ولا تحتمل الالة الا هذا ولو نطق فاعطى الصغير والناقص تاماً كبيراً كان أحب اليّ ولا يلزمه
ذلك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال اعطاء أرايت لو قتلت صيداً فاذا هو أعور أو أعمى أو منقوص
خشلة أو غرم ان شئت قال نعم قال ابن جريج فقتله وواف أحب اليك قال نعم أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن

ثمرة وزرع دونها مائل
من قشر أو كرم وكانت
اذا صارت الى ما يكتبها
أخرجوها من قشرها
وكلمها بلفاسد عليها
اذا ادخروها فالذي
أختار فيها أن لا يجوز
بيعها في شصيرها ولا
موضوعة بالارض
للعائل وقياس ذلك
على شراء لحم شاة
مذبوحة عليها جلدها
للعائل دون لحمها (قال)
ولم أجدها أحد من أهل
العلم يأخذ عشر الجبوب
في أكمامها ولا يجيز بيع

(١) الكدم صبغة
في الحكم يفحصين وقال
انه ضرب من الجناب
كتبه صحيحه

جريح أنه قال ان قتل ولد نظي فيه ولد شاتمته أو قتل ولد بقرة وحشي فيه ولد بقرة أنسى مثله قال فان قتل ولد نظي فيه ولد شاتمته فكل ذلك على ذلك

﴿ ما يتوالت في أيدي الناس من الصيد ﴾ (١) وأهل بالقري) أخبرنا سعيد بن ابن جريح أنه قال أعطاه أرايت كل صيد قد أهل بالقري فتوالدها من صيد الطير وغيره أو هبنة الصيد قال نعم ولا تهبنة وابت محرم ولأولاد في القرية أولاد هبنة أمهاتها أخبرنا سعيد بن سالم بن ابن جريح عن عطاء بن ابن عمرو لم يسمعه منه أنه كان يرى داجة الطير والظبية تبتزله الصيد (قال الشافعي) بهذا كله نأخذ ولا يجوز فيه الأهدا ولو جاز إذا تحولت حال الصيد عن التوحش إلى الاستئناس أن يصير حكمه حكم الأنسي جاز للمحرم ذبحه وأن يضي به ويجزى به ما قتل من الصيد وجاز إذا توحش الأنسي من الأبل والبقر والشاة أن يكون صيد يجزى به المحرم ولو ذبحه أو قتله ولا يضي به ولا يجزى به غيره ولكن كل هذا على أصله (قال الشافعي) وإذا اشتترك الوحشي في الولد أو الفرج لم يجز للمحرم قتله فان قتله فداءه كله كاملا وأى أوى الولد والفرج كان أما أو أواؤ ذلك أن ينزوح وحشي أنا أو ألبسة أو جوار أهلي أنا أو وحشية فتلد أو يعقوب ذجاجة أو يدب يعقوبه فتبيض أو تفرخ فكل هذا إذا قتله المحرم فداءه من قبل أن المحرم منه على المحرم يختلط بالخلال لا يميزه وكل حرام اختلط بخلال فلم يميزه محرم كاختلط المحرم بالأكول وما أشبه هذا وإن أشكل على قاتل شيء من هذا أخطه وحشي أو لم يخطئه أو ما قتل منه وحشي أو أنسى فداءه احتياطا ولم يجب فداءه وحشي يعلم أن قد قتل وحشيا أو ما خاطه وحشي أو كسر بيض وحشي أو ما خاطه وحشي

﴿ مختصر المجلد المتوسط ﴾

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن أدريس الشافعي قال سمعت أهل المدينة من ذى الحليفة ومن وراء المدينة من أهل الشام والمغرب ومصر وغيرهما من الحنفية وأهل تهامة الذين يلزم وأهل نجد البني وكل نجد قرن وأهل المشرق ذات عرق ولواها ومن العقبين كان أحب إلى والمواقيت لاهلها ولكل من مر عليها من أراد بها أو عرة فلو مر مشرق أو مغربي أو شامي أو مصري أو غيره بنى الحليفة كانت ميقاته وهكذا لو مر مدني بميقاته غير ميقاته ولم يأت من بلد كان ميقاته ميقات أهل البلد الذي مر به والمواقيت في الحج والعمرة والقران سواء (قال) ومن سلك على غير المواقيت برأ وأجر أهل إذا حاذى المواقيت وبتأخ حتى يهل من جدار المواقيت أو من وراءه ولا بأس أن يهل أحدهم وراء المواقيت لأنه لا يمر بالميقات إلا محرما فان ترك الأحرار حتى يجاوز الميقات رجع إليه فان لم يرجع إليه أهرأقدا (قال) وإذا كان الميقات قرية أهل من أقصاهما إلى بلد وهكذا إذا كان الميقات واديا ونظرا أهل من أقصاهما إلى بلد من الذي هو أبعد من الحرم وأقل ما عليه فيه أن يهل من القرية لا يخرج من بيوتها أو من الوادي أو من الظاهر الأحرار ولو أنه أتى على ميقات من المواقيت لا يريد بها ولا عمرة فجاوز لم يحرم ثم بدله أن يحرم أحرم من الموضوع الذي بدله وذلك ميقاته ومن كان أهله دون الميقات مما إلى الحرم فيقائه من حيث يخرج من أهله لا يكون له أن يجاوز ذلك الأحرار فان جاوز غير محرم ثم أحرم بعدما جاوز رجوع حتى يهل من أهله وكان حراما في رجوعه ذلك وإن لم يرجع إليه أهرأقدا

﴿ الطهارة للأحرام ﴾ قال الشافعي استحسب الرجل والمرأة الطاهر والحائض والنفساء الغسل للأحرام فان لم يفعلوا فأهل رجل على غير وضوء أو جنبا فلا إعادة عليه ولا كفارة وما كانت الحائض تفعله كان للرجل أن يفعله جنباً وغير متوضئ

﴿ اللبس للأحرام ﴾ قال الشافعي يجتمع الرجل والمرأة في اللبس في الأحرام في شيء وبغية فإن في غيره فأما ما يجتمعان فيه فلا يلبس واحد منهما ما لم يصوغا بطيب ولا في باهية طيب والطيب الزعفران

الحنطة بالحنطة في سنلها فان قال قائل فأنا جزيع الحنطة في سنلها زمة أن يجزى في تنبها (٢) أوفضة في زراب بالزراب وعلى الحوز قشرتان واحدة فوق القشرة التي يرفعها الناس عنها فلا يجوز بيعه وعليه القشرة العليا أنه يصلح أن يرفع بدون العليا وكذلك (٣) الرائج وما كانت عليه قشرتان ولا يجوز أن يستقى من التمر مدالنه لا يدري كم المد من الحائط أسهم من أنفسهم أو من مائة

(١) أهل من باب علم أي استأنس بالقري (٢) أوفضة الحج الذي في الام زمة أن يجزيع حنطة في تنبها وحنطة في زراب وأشبهها اه (٣) الرائج بكسر النون تمر ألس كالتعوض واحدته بهاء والحوز الهندي كذا في القاموس كتبه مصححه

والورس وغير ذلك من أصناف الطيب وان أصاب ثوباً من ذلك شيء فغسل حتى يذهب بريحه فلا يوجد له ريح
إذا كان الثوب باباً أو مسلولاً فلا بأس أن يلبسه وإن لم يذهب لونه ويلبسان الثياب المصبغة كلها بغير طيب
مثل الصبغ بالسدر والمدرو السواد والعصفروان نقض وأحب التي في هذا كله أن يلبس البياض وأحب
التي أن تكون ثياباً مجدداً ومغسولة وإن لم تكن جديداً ولا مغسولة فلا يضرهما ويغسلان ثيابهما
ويلبسان من الثياب ما لم يجر ما فيه ثم لا يلبس الرجل عمامة ولا سراويل ولا خفين ولا قيصالاً ولا يمشي
بما يلبس بالخطاة مثل القباء والدراعة وما أشبهه ولا يلبس من هذا شيئاً من حاجة إليه إلا أنه إذا لم يجد أزاراً
لبس سراويل ولم يقطعه وإذا لم يجد ثوبين لبس خفين وقطعهما أسفل من الكعبين أخبرنا سفيان قال
سمعت عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول إذا لم يجد المحرم ثوبين لبس خفين وإذا لم يجد أزاراً لبس سراويل أخبرنا مالك عن نافع عن ابن
عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يجد ثوبين لبس خفين وقطعهما أسفل من الكعبين (قال
الشافعي) وإذا اضطر المحرم إلى لبس شيء غير السراويل والخفين لبسه واقتدى بالفدية بصيام ثلاثة أيام
أو نسل شاة أو صدقة على ستة مساكين مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم وتلبس المرأة الخمار والخفين
ولا تقطعهما والسراويل من غير ضرورة والدرع والقميص والقباء وحرمهم أن لبسوا في وجهها فلا تخمر
وجهها وتخمر رأسها فان خربت وجهها عمدة اقتدت وإن خمر الحريم رأسه عمداً اقتدى وله أن يخمر
وجهه ولله أن يخفي الثوب عن وجهها تستر به ويحيا في الخمار ثم تبدله على وجهها لا عيس وجهها
ويلبس الرجل والمرأة المنطقة للدرهم والدنانير فوق الثياب وتحتها (قال) وإن لبست المرأة الرجل ما لبس
لهما أن يلبسه ناسيين أو طيباً ناسيين لأحرامهما وأجابه لما عليه في ذلك غسل الطيب ونزع الثياب
والفدية عليهما أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه أن أعرابياً جاء
إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه مقلعة وبه أثر صفر فقال أحرمت بعمرة وعلى ما نرى فقال النبي صلى الله
عليه وسلم ما كنت فاعلاً في حبل (قال الشافعي) قال أنزع المنطقة وأعمل هذه الصفر فقال النبي صلى الله عليه وسلم فافعل
في عمرتك ما تفعل في حبل (قال الشافعي) ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكفارة ولا بأس أن تلبس
المرأة المحرمة القفازين كان سعد بن أبي وقاص بأمر بناته أن يلبسن القفازين في الأحرام ولا تترقع المحرمة
(قال الشافعي) وإذا مات المحرم لم يقرب طيباً وغسل بماء وسدر ولم يلبس قيصاً وخرجه ولم يخمر رأسه
يفعل به في الموت كما يفعل هو بنفسه في الحياة أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن
عباس قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فخرج رجل محرم عن بعيره (١) فوقف فأتى فذكر ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم فقال اغسلوه بماء وسدر وكفوه في فوهة الذين مات فهم أهله يعث يوم القيامة مهلاً وأملياً
قال سفيان وأخبرني إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه زاد
فيه ولا تقربوه طيباً أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان فعل ما بين له مات
محرم ما يشبه هذا (قال الشافعي) ويستظل المحرم على الحمل والراحلة والأرض بما شاء ما لم يحس رأسه

أو أقل أو أكثر فهذا
مجهول ولو استثنى رُبْعَهُ
أو خصلات بعين القبايز
وإن باع ثمر حائل طوفه
الزكاة فيها قولان
أحدهما أن يكون
للشترى الخيار في أن
ياخذ ما جاوز الصدقة
بحصته من الثمن أو الرد
والثاني أن شاء أخذ
الفضل عن الصدقة
بجميع الثمن أو الرد
وللسلطان أخذ العشر
من التمرة (قال المزني)
هذا خلاف قوله فمن
اشتري ما فيه الزكاة
أنه يجعل أحد القولين
أن البيع فيه باطل ولم
يقله ههنا (قال الشافعي)
ولا يرجع من اشتري

(١) الوقص كسر العنق
كذلك كتب اللفظ كسبه
مصححه

حتى تبعته راحلته (قال الشافعي) فإن أهل ذلك أو أهل في أثر مكتوبة إذا صلى أو في غير أثر صلاة فلا بأس أن شاء الله تعالى وبلي الحاج والقارن وهو يطوف بالبيت وعلى الصفا والمروة وفي كل حال وإذا كان اما ما فعل المنبر بمكة وعرفة وبلي في الموقف بعرفة بعدما يدفع بالمزدلفة وموقف مزدلفة وحين يدفع من مزدلفة إلى أن يرى الحجر بأول حصاة ثم يقطع التلبية أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أُرْدِفَ من جمع إلى متى فلم يزل يبلي حتى روى الحجر أخبرنا سفيان عن محمد بن أبي حمزة عن كريب عن ابن عباس عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وروى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وأبو عمر حتى روى الحجر وميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى رمى الحجر وابن عباس حتى روى الحجر وعطاء وطاوس ومجاهد (قال) وبلي المغتر حتى يفتح الطواف مستلما أو غير مستلما أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال يبلي المغتر حتى يفتح الطواف مستلما أو غير مستلما (قال) وسوافي التلبية من أحر من وراة المقات والمقات أدونه أو المكي أو غيره

(الغسل بعد الاحرام) قال الشافعي رحمه الله ولا بأس أن يغسل المهرم متبردا أو غير متبرد يفرغ الماء على رأسه وإذا مسح شعره فرق به ثلاثا ينقه وكذلك لا بأس أن يستنقع في الماء يغمس رأسه اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم محرما أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الخزازي عن عكرمة عن ابن عباس قال روى قال لي عمر قال أما قل في الماء أين أطول نفسا ونحن محرمان أخبرنا سفيان أن ابن القيم وابن أخيه تماقلا في الماء بين يديه وهما محرمان فلم ينهما (قال الشافعي) ولا بأس أن يدخل المحرم الحمام أخبرنا الثقة ما سفيان وإما غيره عن أيوب السخاوي عن عكرمة عن ابن عباس أنه دخل حمام الحنفية وهو محرم (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي نجيح أن الزبير بن العوام أمر بوضوح ظهره فخل وهو محرم

(غسل المحرم جسده) قال الشافعي رحمه الله ولا بأس أن يذلل المحرم جسده بالماء وغيره ويحكه حتى يذهب ما شاء ولا بأس أن يحك رأسه ولحيته وأحب إذا حكهما أن يحكما بطون أنامله ثلاثا يقطع الشعر وإن حكهما أو مسحهما فرج في يديه من شعرهما أو شعرا أحدهما شي أحببت له أن يفتدي احتياطا ولا فدية عليه حتى يعلم أن ذلك خرج من فعله وذلك أنه قد يكون الشعر ساقطا في الرأس والحية فإذا مسه تبعه والفدية في الشعرة مدبذبة النبي صلى الله عليه وسلم من حنطة تصدق به على مسكين وفي الاثنين مدان على مسكين وفي الثلاث فصاعدا ولم ولا يجاوز شي من الشعر وإن كثر دم

(المحرم أن يفعل) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم (قال الشافعي) فلا بأس أن يحتجم المحرم من ضرورة أو غير ضرورة ولا يخلق الشعر وكذلك يفتح العرق ويبط الجرح ويقطع العضو والدواء ولا شيء عليه في شيء من ذلك فلو احتاط إذا قطع عضو فيه شعر افتدى كان أحب إلى وليس ذلك عليه بواجب لأنه لم يقطع الشعر إنما قطع العضو الذي له أن يقطعه ويحتن المحرم ويلصق عليه الدواء ولا شيء عليه ولو جأ غلق أجزأ عنه وإن ذوى شيأ من قرحه والحق عليه خرة أو دواء فلا فدية عليه في شيء من الحسد إلا أن يكون ذلك في الرأس فيكون عليه الفدية

(ما ليس للمحرم أن يفعل) قال الشافعي رحمه الله وليس للمحرم أن يقطع شيأ من شعره ولا شيأ من أطفاره وإن انكسر نظير من أطفاره في متعلق فلا بأس أن يقطع ما انكسر من الظفر وكان غير متصل بقية الظفر ولا خريف أن يقطع منه شيء متصل بالبقية لأنه حينئذ ليس بثابت فيه وإذا أخذ ظفرا من أطفاره أو بعض ظفر أطم مسكنا وإن أخذ ظفرا ثانيا أطم مسكينين فإن أخذ ثلاثة في مقام واحد أهرق دما وإن أخذها

عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة والمزابنة أن يبيع التمر في رؤس النخل بمائة فرق تمر (قال) وعن ابن جريج قلت لعطاء ما المحاقلة قال المحاقلة في الحشرت كهيئة المزابنة في النخل سواء يبيع الزرع بالقمح قال ابن جريج فقلت لعطاء أفسر لكم جابر المحاقلة كما أخبرني قال نعم (قال الشافعي) وبهذا يقول الألبان في العرايا وجماع المزابنة أن ينظر كل ما

عقد بهما الفضل
في بعضه على بعض يدا
يسدل بأفلا يجوز منه
شيء يعرف بشئ منه
جزأاً ولا جزأاً فاحذف
من صفته فأما أن يقول
أضمن لك صبرتك هذه
بعضين صاعفاً زاد
فلى وماتقص فعلى
تمامها فهذا من القمار
والمخاطرة وليس من
المزاينة

(باب العرايا)

أخبرنا المزي قال
الشافعي أخبرنا
مالك عن داود بن الحصين
عن أبي سفيان مولى ابن
أبي أجدع عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أرحض في
(١) قوله ففسر بفاه
وزأى آخره وأمهلة
أى سقه وفصحته بكفى
اللسان وتقدم في باب
النسب بلفظ فقفر بناف
بعد الفاء وهو تحريف
والصواب ما هنا لأن
صاحب اللسان ذكر
الحديث في مادة
ف ز ر فليعلم
(٢) قوله والجلالان الجلل
في الكلام سقط فان
الجلل مفرد وجعله جلالان
كتبه محضه

مترفة أطمع عن كل نظرمند أو كذلك الشر وسواء النسيان والعمد في الإفطار والشعر وقتل الصلابة شي
يذهب فلا يعود ولا بأس على الحرم أن يقطع لأفطار الخلل وأن يحلق شعره وليس للخل أن يقطع أفطار الحرم
ولا يحلق شعره فإن فعل بامر الحرم فالقديبة على الحرم وإن فعله بغير أمر الحرم والحرم رائد أو مكره افتدى
الحرم ويرجع بالقديبة على الخلل

(باب الصيد للحرم) قال الشافعي رحمه الله وصيد البر ثلاثة أصناف صنف يؤكل وكل ما أكل منه فهو
صنفاً طائر ودواب فأما صاب من الدواب نظراً إلى أقرب الاشياء من المقتول من الصيد شيها من النعم والنعم
الابل والبقر والغنم فيعزى به في النعامة بدنه وفي بقرة الوحش بقرة وفي جمل الوحش بقرة وفي الثنبل
بقرة وفي الغزال عنز وفي الضبع كبش وفي الأرنب عناق وفي اليربوع جفيرة وفي صغاراً ولادها
صغاراً ولادته فإذا أصيب من هذا أعوراً ومكسوراً مثله أعوراً ومكسوراً وأن يفديه بصحيح أحب
إلى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب عناق وفي اليربوع بجفيرة أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزيري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود
عن أبيه ابن مسعود أنه قضى في اليربوع بجفيرة أو جفيرة أخبرنا سفيان عن غمار عن أبي طارق أن أبا رداً وطأ
صناً (١) ففزع ظهره فأتى عرفه فأنه قال عرماً في قال حدى قد جمع الماء والتخريف فقال عرفه فأنه
أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قضى في أم حنين بحملان من الغنم
(٢) والجلالان الجلل أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قال لو كان مني حكم لحكمت
في الغلب بحدى أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء أنه قال في صغار الصيد صغار الغنم وفي المعيب منها
المعيب من الغنم ولو فداها بكبار صحاح من الغنم كان أحب إلى (قال) وإذا ضرب الرجل صيداً فجرحه فلم
يدرمات أم عاش فآذني يلزمه عنده في قيمته ما نقصه الجرح فإن كان طلياقاً قومه محبباً أو ناقضاً فإن نقصه
العشر فعليه العشر من ثمنه وهكذا إن كان بقرة أو نعامة وإن قتله إنسان بعد فقهه شاة بحجوة وإن
فداه بصحفة كان أحب إلى وأحب إلى إذا جرحه فغاب عنه أن يفديه احتباطاً ولو كسره كان هكذا عليه
أن يطعمه حتى يبرأ أو يمتنع فإن لم يمتنع فعليه فدية ثامة ولو أنه ضرب طلياقاً خاضاً ففاداه كان عليه قيمة شاة
ما خضع بتصدق فيها من قبل أن يوقلته إذا جرح شاة ما خاضاً كانت شراً من شاة غير ما خاض للساكنين فإذا
أردت أن يادعهم لم أرد لهم ما أدخل به النقص عليهم ولكني أردت أن يادعهم في الثمن وأعطيهم موه طعاماً (قال)
وإذا قتل الحرم الصيد الذي عليه جزاءه جزاءه إن شاء مثله فإن لم يرد أن يجز به بمثله قوم الثمن دراهم ثم
الدراهم طعاماً ثم تصدق بالطعام وإذا أراد الصيام صام عن كل مديوناً ولا يجز به أن تصدق بالطعام
ولا باللهم إلا بمكة أومنى فان تصدق به بغير مكة أومنى أعاد بمكة أومنى ويجز به في فور ذلك قبل أن يحل وبعد
ما يحل فإن صدر ولم يجز به بمكة أومنى حيزي عنه فإن جزأه بالصوم صام حيث شاء له لا منفعة
للساكن الحرم في صيامه وإذا أصاب الحرم الصيد خطأ أو عمد جزأه وإذا أصاب صيداً جزأه ثم كلاً ما عجز
ما أصاب فإن أصابه ثم أكله فلاز يادع عليه في الأكل ونس ماضع وإذا أصاب الحرمان أو الجماعة قصداً
فعليه كلهم جزاء واحد (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن عبد الملك بن قريش عن ابن سيرين أن عمر بن عبد الله
ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك هو عبد الرحمن بن عوف على رجلين أو طأ طلياقاً قتله
بشاة وأخبرني الثقة عن جابر بن سلمة عن زيد مولى بني خزيمة وكان ثقة أن قوماً حراماً أصابوا صيداً فقال
لهم ابن عمر عليكم جزاء أفقواوا على كل واحد منكم جزاءه ثم علينا كلنا جزاءه واحد فقال ابن عمر إنه لغرر بكم
بل عليكم كلكم جزاء واحد (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء بن النضر بشر كون
في قتل الصيد قال عليهم كلهم جزاء واحد (قال) وهذا موافق لكتاب الله عز وجل لأن الله تبارك وتعالى يقول

فجبر ائمتنا ماقتل من النعم وهذا مثل ومن قال عليه مثلان فقد خالف معنى القرآن

(طائر الصيد) قال الشافعي الطائر صنفان جام وغير جام فما كان منه جاما ذكرا أو أنثى ففدية الحمامة منه شاة ابتاعوا أن العرب لم تزل تفرق بين الحمام وغيره من الطائر وتقول الحمام سيد الطائر والحمام كل ما هدر وعبي في الماء وهي تسميه أسماء جماعة الحمام وتفرقه بعد أسماء وهي الحمام واليهام والدياسي والقماري والفواخت وغيره مما هدر أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن عباسة عن ابن عباس أنه قضى في جماعة من حمام مكة بشاة (قال الشافعي) وقال ذلك عمرو عثمان ونافع بن عبد الحارث وعبد الله بن عمرو عاصم بن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء (قال) وهذا إذا أصبت بمكة أو أصابها المحرم (قال) وما كان من الطائر ليس بحمام ففيه قيمته في الموضع الذي يصاب فيه قلت أو كثرت (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جبر عن بكير بن عبد الله عن القاسم عن ابن عباس أن رجلا سأله عن محرم أصاب جرادة فقال يتصدق بقبضه من طعام وقال ابن عباس ولما أخذت بقبضه جرادت (١) ولكن على ذلك رأى (قال الشافعي) وقال عرفى الجرادة ثمرة (قال الشافعي) وكل ما فدى من الصيد فباض مثل النعامة والحمامة وغيرهما فأصيب بيضه ففيه قيمته في الموضع الذي يصاب فيه كقبضه لو أصاب لانسان وما أصيب من الصيد لانسان فعلى المحرم قيمته دراهم أو دينار لصاحبه وجرأه لانسان وما أصاب المحرم من الصيد في الحرم فإنا كان أو مفردا أو معترقا جرأه أو واحد لا يراد عليه في تباعد الحرم عنه لا قليل الحرم وكثيره سواء امتنع بها الصيد وكل ما أصاب المحرم إلى أن يخرج من الحرم ما عمله فيه القذية فذاه وخروجه من العمرة بالطواف والنسي والخطب أو التقصير وخروجه من الحج جرحا فالأول الرمي والخطب فلو أصاب صيد خارجا من الحرم لم يكن عليه جرأه لأنه قد خرج من جميع أحراره إلا النساء وهكذا لو طاف بالبيت أو حلق بعد عرفة وان لم يرم وما كل المحرم الصيد ما لم يصد أو يصد له (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي يحيى عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب بن عبد الله بن حنبل عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحم الصيد حلال لكم في الأحرار ما لم تصدوه أو يصد لكم (قال الشافعي) وهكذا رواه سليمان بن بلال (قال الشافعي) وأخبرنا الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن رجل من بني سلمة عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحم الصيد حلال لكم في الأحرار ما لم تصدوه أو يصد لكم (قال الشافعي) ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي (قال الشافعي) ولو أن محرم ما صيد من أجله صيد فذبحه غيره فأكله هو أكل محرم ما عليه ولم يكن عليه جرأه لأن الله تعالى إنما جعل جزاءه بقتله وهو لم يقتله وقد يأكل الميتة وهي محرمة فلا يكون عليه جزاء ولولد محرم حلالا على صيد أو أعطاه سلاحا أو حمله على دابة لقتله فقتله لم يكن عليه جزاء وكان مسيا كأنه لو أضره بقتل مسلم كان القصاص على القاتل لا على الأضر وكان الأضر أئما (قال) ولو صاد حلال صيد أو أضره من محرم أو أتته فذبحه كان عليه جرأه لأنه قاتله والحلال بقتل الصيد في الحرم مثل المحرم بقتله في الحرم والأحرار ويحجزه إذا قتله **(قطع شجر الحرم)** قال الشافعي ومن قطع من شجر الحرم شيئا جرأه حلالا كان أو حرما وفي الشجرة الصغيرة شاة وفي الكبيرة بقرة ويروى هذا عن ابن الزبير وعطاء (قال الشافعي) وللعمر أن يقطع الشجر في غير الحرم لأن الشجر ليس بصيد **(مالا يؤكل من الصيد)** قال الشافعي ومالا يؤكل لحمه من الصيد صنفان صنف عدو عاد ففيه ضرر وفيه أنه لا يؤكل فيقتله المحرم وذلك مثل الأسد والذئب والثعلب والغراب والخنزير والكلب والقطر وبيد أهدأ الحرم ويقتل صغاره وكباره لأنه صنف مباح ويبتدنه وإن لم يضره وصنف لا يؤكل ولا ضرره مثل البغاة والرجة والسمكة والقطا والخنفس والجعلان ولا أعلم في مثل هذا إقضاء فأمره بابتدائه وإن قتله فلا فدية عليه لأنه ليس من الصيد أخبرنا مسلم عن ابن جبر عن عطاء قال لا يفدى

بيع العرب بالجماع دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق الشلثان داود وقال ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر إلا أنه أرخص في بيع العسرا (قال المزني) وروى الشافعي حديثا فيه قلت لمحمد بن ابن لبيد وأقال محمود بن لبيد لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لما نذرت نابت وإما غيره ما عراياكم هذه فقال فلان وفلانة وسعى رجلا لا محتاجين من الأنصار شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن الرطب

(١) قوله ولكن على ذلك رأى كذا في النسخ هنا وتقدم هذا الحديث بلفظ ولكن ولو قال الشافعي قوله ولا يأخذن بقبضه جرادت إنما فيها قيمة وقوله ولكن ولو يقول تحطأ بقبضه أكره مما عليك بعدما أعلمت أنه أكره مما عليك أنه كتبته معصية

يأتى ولا تقدر بأيديهم
يتعاون به ربطاً باكونه
مع الناس وعندهم
ففسول من قوتهم
من التفرغ فخص لهم
أن يتعاقوا العرابا
بخرصها من التمر الذى
فى أيديهم بأكلونها
ربطاً (قال الشافعى)

وحديث سفيان يدل
على مثل هذا أخبرنا أن
عينة عن يحيى بن
سعيد عن بشير بن يسار
عن سهل بن أبي حنيفة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن بيع
التمر بالتمر إلا أنه
أرخص فى العرابا أن
تباع بخرصها من التمر
بأكلها أهلها ربطاً
(قال المرقى) اختلف
ما وصف الشافعى فى
العرابا وكهت الأكار
فأصح ذلك عندى ما جاء

(١) الكلاله كذا فى
النسخ وبدون نقط فى
بعضها ولم نعلمه على
ضبط حرره وقوله
والقملان هو بكسر
الفق جمع قمل بالضم
لثة فى القمل كغراب
وغربان

(٢) شيئاً كذا فى
النسخ ولعلها محرفة عن
شديد أفاظر كتبه

مصححه

لحرم من الصيد إلا ما يترك له (قال) وهذا موافق لمعنى القرآن والسنة وبقتل المحرم الفردان والخنان والحلم (١) والكلالة والبراغيت والقملان الآله إذا كان القمل فى رأسه لم أحب أن يقبض عنه لانه أمانة أذى أو كرهه قتلته وأمره أن يتصدق فيه بنشئ وكل شئ تصدق به فهو خير من من غير أن يكون واجباً وإذا ظهر له على جلده طرحة وقتله وقتله من الحلال (قال الشافعى) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن يمين بن مهران قال جلس ابن عباس فجلس إليه رجل لم أدر رجلاً أطول شعراً منه فقال أحرمت وعلى هذا الشعر فقال ابن عباس اشتل على ما دون الأذن منه قال قبلت امرأته قلت بامرأتى قال زنا فولد قال رأيت قلة فطرحتها قال تلك الصالة لا تبغى أخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن الهدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقول بعير له فى طين بالسقياء وهو محرم (قال الشافعى) قال ابن عباس لأبأس أن يقتل المحرم الفرد أو الحلة

(صيد البحر) قال الشافعى قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللبيارة وقال الله عز وجل وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا مملح أجاج ومن كل تأكلون لحاظاً من (قال الشافعى) فكل ما كان فيه صيد فى بحر كان أوماء مستنقع أو غيره فهو بحر وسواء كان فى الحبل والحرم يصاد ويترك لانه مما يجمع بحرهما شئ وليس صيده إلا ما كان يعيش فيه أكثر عيشه فأما طائر فأتا بأبى إلى أرض فيه فهو من صيد البر إذا أصيب بحرى

(دخول مكة) قال الشافعى رجة الله تعالى أحب للرجل إذا أراد دخول مكة أن يغتسل فى طرفها ثم يمشى إلى البيت ولا يعرج فيبدأ بالطواف وإن ترك الغسل أو عرج بالحاجة فلا بأس عليه وإذا رأى البيت قال اللهم زد هذا البيت تشريقاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وزد من شرفه وعظمه وكرمه من بحجه وأعتبره تشريقاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبرا اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام فإذا انتهى إلى الطواف اضبط فادخل رداءه تحت منكبه الأيمن وردد على منكبه الأيسر حتى يكون منكبه الأيمن مكشوفاً ثم استلم الركن الأسودان قدر على استلامه وقال عند استلامه اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ثم يمشى عن يمينه فيرمل ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر ليس بنم ماضى ويمشى أربعة فإن كان الزحام (٢) شيئاً لا يقدر على أن يرمل فكان إذا وقف لم يؤذ أحداً وقف حتى ينفر حله ما بين يديه ثم يرمل وإن كان يؤذى أحداً فى الوقوف مشى مع الناس بحشية ثم يرمل فإن ترك الرمل فى انفرجته فرجة رمل وأحب أنى لو تفرط حتى يخرج من الناس حاشية ثم يرمل فإن ترك الرمل فى طواف رمل فى اثنين وإن تركه فى اثنين رمل فى واحد وإن تركه فى الثلاثة لم يقض إذا ذهب موضعه لم يقضه فبأبى ولا فدية عليه ولا إعادة وسواء تركه ناسياً أو عامداً إلا أنه متى تركه عامداً وهكذا الاضطباع والاستلام إن تركه فلا فدية ولا إعادة عليه (قال) وأحب إلى أن يستلم فيما قدر عليه ولا يستلم من الأركان الحجر والعمامة يستلم اليماني يده ثم يقبلها ولا يقبله ويستلم الحجر يده ثم يقبلها وقبله إن أمكنه التقليل ولم يخف على عينيه ولا وجهه أن يخرج وأحب كلما حاذى به أن يكبر وأن يقول فى رمله اللهم اجعله خيراً مبروراً ونائباً معقوراً وسعيه مشكوراً ويقول فى الأطواف الأربعة اللهم اغفر وارحم وأغن عني عما تقم إنك أنت العزيز الأكرم اللهم ربنا أنت فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقتنا ذهاب النار فإذا فرغ من طوافه صلى خلف المقام ركعتين فيقرأ فى الأولى بقل بآبها الكافرون وفى الآخرة بقل هو الله أحد وكل واحد منهما بعد أم القرآن ثم يعود إلى الركن فيستلمه وحشياً صلى أجزاءً ومقرأع أم القرآن أجزاءً وإن ترك استلام الركن اليماني فلا شئ عليه ولا يجزى به الطواف بالبيت ولا الصلاة الأطاهر ولا يجزئهم من الطواف بالبيت أقل من سبع تام فإن خرج قبل سبع فبى بين الصفا والمروة أثنى سبعه حتى يكون سبعه بعد سبع كامل على طهارة وإن قطع عليه الطواف للصلاة بنى من حيث قطع عليه وإن انتقض وضوءه

فيه الحسب وما قال
في كتاب اختلاف
الحديث وفي الاملاء
أن قوما شكوا الى
النبي صلى الله عليه
وسلم أنه لا تقدر عليهم
ولهم غفران فضل قوتهم
فارخص لهم فيها
(قال الشافعي) وأحب
الى أن تكون العربية
أقل من خمسة أوسق
ولا أقصه في خمسة
وأقصه في أكثر
(قال المزني) يلزمه
في أصله أن يفسح
البيع في خمسة أوسق
لأنه شك وأصل بيع
الترفد رفس الخلل بالقر
حرام يمين ولا يخل منه
(١) فتدوله وهكذا
ان انتقص وضوءه كذا
في السبع وهو مكررم
قوله قبله وان انتقص
وضوءه فانظر
(٢) بنت أبي نجران في
القاموس اسمها جيبية
وتجرأ بضم فسكون ففتح
(٣) عبد الله بن عبد
الله بن عباس كذا في
بعض النسخ وفي بعضها
عبد الله بن عبد الله
عن ابن عباس وانظر
كتبه مصححه

أورع عرف خرج فتوضأ ثم رجع فبني من حيث قطع (١) وهكذا ان انتقص وضوءه وان تناول ذلك استأنف الطواف وان شك في طوافه فلم يدركه طواف أو رابعاني على اليقين وألغى الشك حتى يستيقن أن قد طاف سبعا مائة أو أكثر

(انزوح الى الصفا) قال الشافعي وأحب الى أن يخرج الى الصفا من باب الصفا ويظهر فوقه في موضع يرى منه البيت ثم يستقبل البيت فكبر ويقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما هدانا وأولانا ولا اله الا الله وحده لا شريك له المثلث وله الحمد يحيي ويميت يسده الخبر وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا تعد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعوا وبني ثم يعود فيقول مثل هذا القول حتى يقوله ثلاثا ويدعوا فيمابين كل تكبيرتين عابدا في دين أو دنيا ثم ينزل عن بني حتى اذا كان دون المسيل الاخضر المعلق في ركن المسجد بخوم من ستة أذرع سعى سعيًا شديدًا حتى يجاذي المبلين الاخضر من الذين بقاء المسجد ودار العباس ثم يمشي حتى يرفي على المروة حتى يدوله البيت ان بدله ثم يصنع علمًا ما صنع على الصفا حتى يكمل سبع عابدا بالصفا ويحتم بالمروة وأقل ما عليه في ذلك أن يستوفي ما بينهما مشيًا أو سعيًا وان لم يظهر علمًا ما ولا على واحد منهم ما ولم يكبر ولم يدع ولم يسع في السعي فقد ترك فضلا ولا إعادة ولا فدية عليه وأحب الى أن يكون طاهرًا في السعي بينهما وان كان غير طاهر جئنا أو على غير وضوءه يضره لان الحائض تفعله وان أقيمت الصلاة وهو يسعي بين الصفا والمروة تدخل فصلًا ثم يرجع فبني من حيث قطع وان رجع أو انتقص وضوءه انصرف فتوضأ ثم رجع فبني والسعي بين الصفا والمروة واجب ولا يجوز غيره ولو تركه رجل حتى جاء بلده فكان معتمرا كان حراما من كل شيء حتى يرجع وان كان حائضًا فدرج الجرة وحلق كان حراما من النساء حتى يرجع ولا يجوز بين الصفا والمروة الا السبع كامل فلو صدر ولم يكمله سبع عابدا كان انحطاطًا من السابع ذراعا كان كعبته لم يطوف ورجع حتى يتبدى طوافا أخرنا الرابع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل العبادي عن عمر بن عبد الرحمن بن محمّد عن عطاء ابن أبي رباح عن صفيّة بنت شيبة قالت أخبرني (٢) بنت أبي نجران إحدى نساء بني عبد الدار قالت دخلت مع نسوة من قريش ذراعا من أبي الحسين ننظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسعي بين الصفا والمروة فراءتة يسعي وان مژر له يدور من شدة السعي حتى اتى لاقول اتى لا أرى ركبته وسعته يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي نجیح عن أبيه قال أخبرني من رأى عثمان بن عفان رضى الله عنه يقوم في حوض في أسفل الصفا ولا يظهر عليه (قال الشافعي) وليس على النساء رمل بالبيت ولا بين الصفا والمروة وعشرين على هتتين وأحب للنساء بالجمال أن تطوف وتسبي ليلًا وان طافت بالنهار سددت ثوبها على وجهها أو طافت في ستر وطوف الرجل والمرأة بالبيت وبين الصفا والمروة ماشين ولا بأس أن يطوا فمحولين من عملة وان طافا فمحولين من غير عملة فلا إعادة عليهم ولا فدية أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سالم القداح عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن (٣) عبيد الله بن عبد الله بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمجسه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن طاووس عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجروا بالاقامة وأفاض في نسائه ليلًا وطاف بالبيت يستلم الركن بمجسه أنطنه قال ويقبل طرف المحجج

(الرجل يطوف بالرجل يحمله) قال الشافعي واذا كان الرجل محرمًا فطاف بحرمه صبي أو كبير يحمله بنو بذلك أن يقضي عن الكبير والصغير طوافه وعن نفسه فالطواف طواف المحمول لا طواف الحامل وعليه الاعادة قوله أن يطوف لانه كمن لم يطوف

(ما يفعل المريد بعد الصفا والمروة) قال الشافعي إذا كان الرجل معتبراً فإن كان معه هدى أحسبت له إذا فرغ من الصفا والمروة أن ينصرف قبل أن يخلق أو يقصر ويحرم عند المروة وحسباً تحرمه من مكة أجزأه وإن خلق أو قصر قبل أن ينصرف فلا فدية عليه ويحرم الهدى وسواء كان الهدى واجباً وتطوعاً وإن كان قارناً أو واحداً أمسك عن الخلق فلم يخلق حتى يرى الحجرة يوم التحريم يخلق أو يقصر والخلق أحب إلى وإن كان الرجل أصلع ولا شعر على رأسه أو مخلوقاً من موسى على رأسه وأحب إلى لو أخذ من لحته وشاربه حتى يضع من شعره شيئاً لله وإن لم يفعل فلا شيء عليه لأن التسليك إنما هو في الرأس لا في الأذنين وليس على النساء خلق الشعر ويؤخذ من شعورهن قدر أغلته ويوم بالآخذ وإن أخذ أقل من ذلك أومن نالحية من نواحى الرأس ما كان ثلاث شعرات فصاعداً أجزأه عن الرجال وكفى ما أخذوا بجديده أو غيرها وتنفوا أو قرضا أجزأه إذا وقع عليه اسم أخذوا عن شيء موضوعاً عنه لله عز وجل يقع عليه اسم جماع شعر وذلك ثلاث شعرات فصاعداً

(ما يفعل الحاج والقارن) قال الشافعي وأحب الحاج وأحب الحاج والقارن أن يكتفوا الطواف بالبيت وإذا كان يوم التروية أحسبت أن يخرج إلى متى ثم يقبها حتى يصل إلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم ينعبدوا إذا طلعت الشمس على شبر وذلك أول بزوغها ثم يضاحي بآتياء عرفة فيشهد الصلاة مع الإمام ويحجمها بمجمعة بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس وأحب للإمام مثل ما أحببت لهما ولا يجرى يومئذ بالقراءة لأنها ليست بمجمعة وبأى المسجد إذا زالت الشمس فيحصل على المنبر فيخطب الخطبة الأولى فإذا جلس أخذ المؤذن في الأذان وأخذه في الكلام وخفف الكلام الآخر حتى ينزل بقدر فراغ المؤذن من الأذان فيقيم المؤذن فيصلى الظهر ثم يقيم المؤذن إذا سلم الإمام من الظهر فيصلى العصر ثم يركب فيروح إلى الموقف عند موقف الإمام عند الحضرة ثم يستقبل القبلة فتدعو حتى الليل ويصنع ذلك الناس وحسباً وقف الناس من عرفة أجزأهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا الموقف وكل عرفة موقف وبلى في الموقف ويقف قائماً ورأى ولا يفضل عندي للقيام على الركوب إن كانت معه دابة إلا أن يعلم أنه يقوى فلا يضعف فلا بأس أن ينزل فيقوم ولو نزل فجلس لم يكن عليه شيء وحسباً وقف من سهل أو جبل فسواء وأقل ما يكفيه في عرفة حتى يكون به مدر كالحج أن يدخلها وإن لم يقف ولم يدع فيما بين الزوال إلى طلوع الفجر من ليلة البحر فمن لم يدرك هذا فقد فاتته الحج وأحب إلى لو تفرغ يومئذ للدعاء ولو اتجهر أو تنسأ عن الدعاء لم يفسد عليه حجه ولم يكن عليه فدية ولو خرج من عرفة بعد الزوال وقبل مغيب الشمس كان عليه أن يرجع فيما بينه وبين طلوع الفجر فإن فعل فلا فدية عليه وإن لم يفعل فعليه الفدية والقعدة أن يمر حتى دما وإن خرج منها لم يال بعد ما تعيب الشمس ولم يكن وقف قبل ذلك شهراً فلا فدية عليه وعرفة ما حوز وادى عنة الذي فيه المسجد وليس المسجد ولا وادى عنة من عرفة إلى الجبال القابلة على عرفة كلها على حيواتن عامر وطريق الحصن فإذا حاز ذلك فليس من عرفة وإن ترك الرجل المروى حتى في البداء فلا شيء عليه وكذلك إن مر بها وترك المنزل ولا يدفع من عرفة حتى تعيب الشمس ويبين معيها

(باب ما يفعل من دفع من عرفة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وأحب إذا دفع من عرفة أن يسير على هيبته كما كان أو ما شاؤوا ساراً أسرع من هيبته ولم يؤذ أحد المأكروهوا كأن يؤذى فإن أدى فلا فدية عليه وأحب أن يسلك بين المأزمتين وإن سلك طريقاً فليس عليه ولا يصلي المغرب والعشاء حتى يأتي المزدلفة فيصليهما جميعاً بينهما ما قامتين ليس معهما أذان وإن أدركه نصف الليل قبل أن يأتي المزدلفة تسلاهما من المزدلفة والمزدلفة من حين يضي من مأزمتي عرفة وليس للمأزمتين من المزدلفة إلى أن يأتي قرن يحسب وقرن يحسب ما عن يمينك وشمالك من تلك المواطن القوابل والطواهر والشعاب والشجار

الاما أرخص فيه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقين فأقل
من خمسة أو سق يقين
على ما جاءه الخبر
وليست الخمسة يقين فلا
يبتل اليقين بالشك
(قال الشافعي) ولا
يبتاع الذي يشتري
العريه بالتسر إلا بان
يحرص العريه كايحرص
العشر فيقال فيها الآن
ربما كذا وإذا يس
كان كذا فيسدق من
التمر مكيه خرصا تقرأ
ويقبض الخلة بتمرها
قبل أن يتفرقا فإن
تفرقا قبل دفعه فسد
البيع (قال) ويبيع
صاحب الخاط لكل من

كلها من المزدلفة ومن دلفة منزل فإذا خرج منه رجل بعد نصف الليل فلا فدية عليه وإن خرج قبل نصف الليل فلم يعد إلى المزدلفة اقتدى والفدية شاة يذبحها ويتصدق بها وأحب أن يقيم حتى يصلي الصبح في أول وقتها ثم يقف على قرح حتى يسفر وقبل تطلع الشمس ثم يدفع وحشما ويقف من مزدلفة أو نزله أجزأه وإن استأخر من مزدلفة إلى أن تطلع الشمس أو بعد ذلك كرهت ذلك ولا فدية عليه وإن ترك المزدلفة فلم ينزلها ولم يدخلها فبما ينصف الليل الأول إلى صلاة الصبح اقتدى وإن دخلها في ساعة من هذا الوقت فلا فدية عليه ثم يسير من المزدلفة على هيئته كما وصفت السير من عرفة وأحب أن يجرئ في بطن محسر قدر رمية حجر فإن لم يفعل فلا شيء عليه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن طائوس عن أبيه وأخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن مخزومة زاد أحدهما على الآخر واجتمعا في المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس ويقولون أشرك نبيهم كما نفع فأخبرته تعالى هذه وقدم هذه يعني قدم المزدلفة قبل أن تطلع الشمس وأخر عرفة إلى أن تغيب الشمس (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر وأخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر وعن سعد بن عبد الرحمن بن ربوع عن أبي الحويرث قال رأيت أبا بكر الصديق واقفا على قرح وهو يقول أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا ثم دفع فرأيت فخذة معايرش بعيره معه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى وأوسفيان وهما عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر كان يجرئ في بطن محسر ويقول

الملك تعدو قلعا وضئها * مخالف القادين النصارى ديتها

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول كنت فيمن قدم النبي صلى الله عليه وسلم من ضبيعة أهلها يعني من المزدلفة إلى منى

(دخول منى) قال الشافعي أحب أن لا يرى أحد حتى تطلع الشمس ولا بأس عليه أن يرى قبل طلوع الشمس وقبل الفجر إذا رى بعد نصف الليل أخبرنا داود بن عبد الرحمن وعبد العزيز بن محمد الدراودري عن هشام بن عروة عن أبيه قال دار رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر إلى أم سلمة فأمرها أن تجعل الأفاضة من جمع حتى ترى الجرة وتؤا في صلاة الصبح بمكة وكان يومها فأحب أن توافه أخبرنا الثقة عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وهذا لا يكون إلا وقد رمت الجرة قبل الفجر بساعة ولا يرى يوم النحر إلا جرة العقبة وحدها ويرمها رما كبيرا وكذلك يرمها يوم النحر كما جرى في اليومين الآخرين أحب إلى وأن يركب فلا شيء عليه أخبرنا سعد بن سالم قال أخبرني أعمى بن نابل قال أخبرني قدامة بن عبد الله بن عمار الكلبي قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي جرة العقبة على ناقته الصهباء ليس ضرب ولا طرد وليس قبل ذلك شيء (قال الشافعي) وأحب إلى أن يأخذ حصي الجرة يوم النحر من مزدلفة ومن حيثما أخذ أجزأه وكذلك في أيام منى كلها من حيث أخذ أجزأه إلا أني أكرهه من ثلاثة مواضع من المسجد للابيض حصي المسجد ومن أكرهه من كل موضع نجس وأكرهه من الجرة لانه حصي غير متقبل وأنه قد رى به مرة وإن زماها بهذا كله أجزأه (قال) ولا يجزئ الرمي إلا بالحجارة وكل ما كان يقع عليه اسم حجر من مر وأمر مر أو حجر برام أو كذا أو صوان أجزأه وكل ما يقع عليه اسم حجر لا يجزئ به مثل الحجر والطين المجموع مطبوحا كان أو نيا والمخ والقوارير وغير ذلك مما لا يقع عليه اسم الحجارة فمن رمى بهذا أعاد وكان كمن لم يرم ومن رمى بالحجارة من فوقها أو تحتها أو بجذائها من أي وجه لم يكن عليه شيء ولا يرمى بالحجارة شيء من أيام منى غير يوم النحر إلا بعد الزوال ومن رماها قبل الزوال أعاد ولا يرمى منها شيء باقل من سبع حصيات فإن رماها بستة أو كان معه حصي إحدى وعشرين فرمى بالحجارة ولم يدري حجر رمى بستة عاذر في الأولى واحدة

أرخص له وإن أتى على جميع حائطه والعرايا من العنب كهي من التمر لا يختلطان لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن الخرص في عمرهما ولا حائل دون الإحاطة بهما

(باب البيع قبل القبض)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه وقال ابن عباس أما الذي نهى عنه رسول الله

حتى يكون على يقين من أنه قد أكمل رميها بسبع ثم رى الاثنين بسبع سبع وان رى بحصاة فأصاب
 اسناناً ومجلائهم استنت حتى أصابت موضع الحصى من الجرة أجزأت عنه وان وقعت فنفضها الانسان
 أو البعير فأصاب موقف الحصى لم تجزعه ولو رى انسان حصاتين أو ثلاثاً أو أكثر مرة لم يكن الا كحصاة
 واحدة وعليه أن يرمى سبع مرات وأقل ما عليه في الرى أن يرمى حتى وقع حصاة في موضع الحصى وان
 رى حصاة فغابت عنه فلم يدر أين وقعت أعادها ولم تجزعه حتى يعلم أنها قد وقعت في موضع الحصى ويرى
 الجرتين الاولى والوسطى يهلوهما علواً ومن حيث رماهما أجزاء ويرى جرة العقبة من بطن الوادى ومن
 حيث رماها أجزاء وإذا رى الجرة الاولى تقدم عنها فيجعلها في الموضع الذي لا يناله ما تطاير من
 الحصى ثم وقف فذكر الله ودعا بقدر سورة البقرة ويصنع مثل ذلك عند الجرة الوسطى الا أنه يترك
 الوسطى بين لانه على أكمة لا يمكنه غير ذلك ويقف في بطن المسيل منقطعاً عن أن يناله الحصى ولا يصنع
 ذلك عند جرة العقبة ويصنع في أيام منى كلها وان ترك ذلك فلا إعادة عليه ولا فدية ولا بأس اذا رى
 الرعاء الجرة يوم النحر أن يصدر او يدعو المسبى ويبتوا في اللهم (١) ويقفوا ويدعوا الرى الغد من بعد
 يوم النحر ثم ابتوا بعد الغد من يوم النحر وذلك يوم النفر الاول فيبتدوا فيرموا اليوم الماضي الذي أعوه
 في الايل حتى اذا اكملوا الرى أعادوا على الجرة الاولى فاستأنفوا رى يومهم ذلك فان أرادوا الصدف فقد
 قضوا ما عليهم من الرى وان رجعوا الى الابل أو ألقوا ما عني لا يريدون الصدف رما الغد وهو يوم النفر
 الآخر (قال) ومن نسي رى جرة من الجازن رماها باليد ولا فدية عليه وكذلك لو نسي رى الجازن حتى
 يرميها في آخر أيام منى وسواء رى جرة العقبة اذا نسيه أو رى الثلاث اذا رى ذلك في أيام الرى فلا شيء عليه
 وان مضت أيام الرى وقد بقيت عليه ثلاث حصيات لم يرمهن أو أكثر من جميع الرى فعليه دم وان بقيت
 عليه حصاة فعليه دم وان بقيت حصاتان فدان وان بقيت عليه ثلاث فدم وإذا تدارك عليه ريمان
 ابتداء الرى الاول حتى يكمله ثم عاد فابتداء الآخر ولا يجزئه أن يرمى في مقام واحد أربع عشرة حصاة
 فان أخذ ذلك آخر أيام منى فلم يكمل جميع ما عليه من الرى الى أن تغيب الشمس اقتدى كما وصفت الفدية
 في ثلاث حصيات فصاعداً ولم يرضى اذا غابت الشمس (قال) وكذلك لو نفر يوم النفر الاول ثم ذكر
 أنه قد بقي عليه رى أفرق دماً ولو لحاط فرمى لم يكره ذلك ولا شيء عليه لانه قد قطع الجولة القطع ويرى
 عن المريض الذي لا يستطيع الرى وقد قيل يرى المريض في يد الذي يرمى عنه ويكره أن يفعل فعل فلا بأس
 وان لم يفعل فلا شيء عليه فان صح في أيام منى فرمى ما رى عنه أحببت ذلك له فان لم يفعل فلا شيء عليه
 ويرى عن الصبي الذي لا يستطيع الرى فان كان يعقل أن يرمى اذا أمر رى عن نفسه واذا رى الرجل
 عن نفسه ورمى عن غيره أكمل الرى عن نفسه ثم عاد فرمى عن غيره كما يفعل اذا تدارك عليه ريمان وأحب
 اذا رى أن يرفع يده حتى يرى باضاً تحت منكبه ويكره مع كل حصاة وان ترك ذلك فلا فدية عليه
 (قال) وإذا كان الحصى نجساً أحببت غسله وكذلك ان شككت في نجاسته ثلاثاً نجس اليد والأزار
 وان لم يفعل ورمى به أجزاء ويرى الجمار بقدر حصى الخذف لا يجاوز ذلك أخبرنا مسلم عن ابن جريج
 عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رى الجمار بمثل حصى الخذف أخبرنا سفيان عن جند
 ابن قيس عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن رجل من قومه من بني تميم قال له معاذ أو ابن معاذ رأى النبي
 صلى الله عليه وسلم ينزل الناس على منازلهم وهو يقول ارموا رموا بمثل حصى الخذف (قال الشافعي)
 (٢) والخذف ما خذف به الرجل وقد ترك أصغر من الإخلة طولا وعرضاً وان رى باصغرين ذلك أو أكبر
 كرهت ذلك وليس عليه إعادة

(ما يكون من غير الرى) قال الشافعي وأحب الرجل اذا رى الجرة فكل ما معه هدى أن يبدأ
 فيخبره أو ينبهه ثم يخلق أو يقصر ثم يأكل من لحمه هدية ثم يقبض فان ذبح قبل أن يرمى أو حلق قبل

صلى الله عليه وسلم
 وهو الطعام أن : ع
 حتى يكمل وقال ابن
 عباس برأيه ولا أحسب
 كل شيء الأمثلة (قال
 الشافعي) وإذا نسي
 صلى الله عليه وسلم
 عن بيع الطعام حتى
 يقبض لان ضمانه من
 النائع ولم يكمل
 للشترى فيه تمام ملك
 فقبضه بالبيع كذلك
 فسناعليه بيع العروض
 قبل القبض لانه يبيع
 ما لم يقبض ويرى ما لم
 يضمن ومن ابتاعه
 جزأ فاقبضه ان ينقله
 من موضعه وقد روى
 عن وابن عمر أنهم سم
 كانوا يبتاعون الطعام
 (١) ويقبضوا كذا في
 النسخ وكذلك قوله
 بعد أعياه ولعل هنا
 تحسيراً من النسخ
 والاصل ويعتوبان العين
 الهمة وبعدها مثناة
 فولية وكذلك أعمتوا
 فانظر وحرر
 (٢) قوله والخذف ما
 خذف الخ كذا في الاصل
 وانظر كنهه معصمه

أن يذبح أو قدم نسك قبل نسك مما يعمل يوم النحر فلا حرج ولا فدية (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن شهاب عن عيسى بن طلبة عن عبد الله عن عبد الله بن عمرو قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على الناس يسأله فيه فاجابه رجل فقال يا رسول الله لم أشعر خلقت قبل أن أذبح فقال أذبح ولا حرج فاجابه رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فقصرت قبل أن أرى قال ارم ولا حرج قال فمأسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا آخر إلا قال افعل ولا حرج (قال الشافعي) ولو أفاض قبل أن يرمى قفاط كان عليه أن يرمى ولم يكن عليه إعادة الطواف ولو أفاض حتى قضى أيام منى أو بعد ذلك لم يكن عليه فدية ولا وقت العمل في الطواف (قال الشافعي) ولا يبيت أحد من الحاج إلا بمنى ومضى ما بين العقبة وليست العقبة من مئ إلى بطن بحسر وليس بطن بحسر منى وسواء سهل ذلك وجب له فيها أقبل على منى فأما ما أورد من الجبال فليس من منى ولا رخصة لاحد في ترك المبيت عن منى الإرعاء الأبل وأهل السقاية سقاية العباس بن عبد المطلب دون السقايات ولا رخصة فيها لاحد من أهل السقايات الألبان وفي القيام عليها منهم وسواء من استعملوا عليها من غيرهم وأهم (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن سلم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لأهل السقاية من أهل بيته أن يبيتوا مكة ليلالي منى (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء مثله وزاد عطاء بن أجل سقايته (قال الشافعي) ومن بات عن منى غير من نبيت تصدق في ليلة بدرهم وفي ليلتين بدرهمين وفي ثلاث بدرهم (قال) ولا بأس إذا كان الرجل أكثر ليلة عنى أن يخرج من أول ليلة أو آخره عن منى (قال الشافعي) ولو أن رجلا لم يقض فأفاض فشق له الطواف حتى يكون ليلة أكثره عكة لم يكن عليه فدية من قبل أنه كان لازما له من عمل الحج وأنه كان له أن يعمل في ذلك الوقت ولو كان عمله أنما هو يتنوع اقتدى وكذلك كان أنما هو لزما له أحد أو وحده ومن غاب له الشمس يوم النحر الأول عنى ولم يخرج منها نافرأ فعله أن يبيت تلك الليلة ويرى من الغد ولكنه لو خرج منها قبل أن تغيب الشمس نافرأ ثم عاد إليها مرة أو زارة لم يكن عليه شيء إن بات ولم يكن عليه لو بات أن يرمى من الغد

(طواف من لم يقض ومن أفاض) قال الشافعي ومن قدم طوافه قبل عرفة بالبيت وبين الصفا والمروة فلا يجزئ حتى يطوف بالبيت سبعاً وليس عليه أن يعود للصفا والمروة وسواء كان قارناً ومفرداً ومن آخر الطواف حتى يرجع من منى فلا بد أن يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة وسواء كان قارناً ومفرداً والقارن والمفرد سواء في كل أمرهما إلا أن على القارن دماً وليس ذلك على المفرد ولأن القارن قد قضى حجة الإسلام وعمرته وعلى المفرد إعادة عمرته فأما ما أصابنا على ما فيه الفدية فهما فيه سواء وسواء الرجل والمرأة في هذا كله إلا أن المرأة تخالف الرجل في شيء واحد فيكون على الرجل أن يودع البيت وأن طاف بعده منى ولا يكون على المرأة وداع البيت إذا طافت بعده منى أن كانت حائضاً وأن كانت طاهراً فهي مثل الرجل لم يكن لها أن تنفر حتى تودع البيت وإذا كانت لم تطف بالبيت بعده منى لم يكن لها أن تنفر حتى تطوف وليس على كرها ولا على رفقاء أن يجتسوا على ما حسن لوفعوا (قال) وإذا نذر الرجل قبل أن يودع البيت فإن كان قريباً والقريب دون ما يقصر فيه الصلاة أمرته بالرجوع وإن بلغ ما تقصر فيه الصلاة بعث بدم هراق عنه عكة قالوا أنه عند ذلك كان مسياً ولم يكن ذلك مفسداً للحج وأجزأه من ذلك دم يهرقه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سليمان الأحمدي عن طائوس عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه رخص للمرأة أن تفيض (قال) ولو طاف رجل بالبيت الطواف الواجب عليه ثم نسي الركعتين (١) الواجبة حتى يسى بين الصفا والمروة لم يكن عليه إعادة وهكذا تقول في كل عمل يصلح في كل موضع والمصلحة في كل موضع وكان عليه أن يصلي ركعتي الطواف حيث ذكرهما من حل أو حرم

جزاً فافىعت النبي صلى الله عليه وسلم من يأمرهم بنفسه من الموضع الذي ابتاعوه فيه إلى موضع غيره ومن ورث طعماً كان له بيعه قبل أن يقضه لأنه غير مضمون على غيره ولو أسلم في طعام وباع طعماً آخر فاحضر للمشتري من أكثاله من بابه وقال أكثاله لم يجز لأنه بيع الطعام قبل أن يقض فان قال أكثاله لنفسه وخذه بالكيل الذي حضرته لم يجز لأنه باع كيلاً فلا يبرأ حتى يكبله لمشتريه ويكون له زيادته وعليه نقصانه

(١) قوله الواجبة كذا في جميع النسخ وهي وصف الصلاة المستفادة من الركعتين كما هو ظاهر كتبه رحمه

(الهدى) قال الشافعي الهدى من الابل والبقر والغنم وسواء الجنب والعرب من الابل والبقر والجماميس والضأن والمعز ومن نذر هديا فسمى شيئا زمة الشيء الذي سمي صغيرا كان أو كبيرا ومن لم يسم شيئا ولم يمهدي ليس بحزاة من صدف فيكون عليه فلا يحز به من الابل ولا البقر ولا الغنم الا ان في فصاعدا ويحز به الذكر والاثنى ويحز من الضأن وحده الجذع والموضع الذي يجب عليه فيه الحرم لا يحمل للهدى دونه الا ان يسمى الرجل موضعا من الارض فيحز فيه هديا أو يحصر رجل بعدد فحصر حيث أحصر ولا هدى الا في الحرم لا في غير ذلك (قال) والاختيار في الهدى أن يتركه صاحبه مستقبل القبلة ثم يقلده نعين ثم يشعره في الشق الايمن والاشعار في الهدى أن يضرب بعدي في سننم البعير أو سننم البقر حتى يدعى والبقر والابل في ذلك سواء ولا يشعر الغنم ويقلد الرقاع وخرب القرب ثم يحرم صاحب الهدى مكانه وان ترك التقليد والاشعار فلا شيء عليه وان قلده أو شعره ولا يريد الاجرام فلا يكون محرما (قال) واذا ساق الهدى فليس له أن يركبه الا من ضرورة واذا اضطر اليه ركبه ركوبه لا غير فادح له أن يحمل الرجل المعوي والمضطر على هديه واذا كان الهدى انثى فتحت فلان تعها فاضلها ساقه وان لم يتبعها حمله عليها وليس له أن يشرب من لبنها الا بعد رى فصلها وكذلك ليس له أن يسقي أحدا وله أن يحمل فصلها وان حمل عليها من غير ضرورة فاعجبها غرم فية ما تفعله وكذلك ان شرب من لبنها ما يشاء فصلها غرم فية اللبن الذي شرب وان قلدها أو اشعرها أو وجهها الى البيت أو وجهها بكلام فقال هذه هدى فليس له أن يرجع فيها ولا يبدلها بخير ولا يشرب منها كانت ذكرا أو غير ذكرا وكذلك لو مات لم يكن لورثته أن يروها وانما أنظر في الهدى الى يوم موجب فان كان وافيان تمامها بعد ذلك عورأ ج أو ما لا يكون وافيان على الابتداء لم يضرم اذا بلغ المنسل وان كان يوم وجب ليس وافي حتى يصير وافي قبل أن يضرم فيحز به ولم يكن له أن يحبس ولا عليه أن يبدله الا أن ينظر عما بدله مع تحرم ما يكون أصله واجبا فلا يحز به عنه في الاواف والهدى هديان هدى أصله تطوع فذلك اذا ساقه فغضب فادركه ذكاته فحز أو حبب له أن يغرس فلا دية في دمه ثم يضرب بها فصعته ثم يخلى بين الناس وبينه بأكونه فان لم يحضره أحد تركه بذلك الحال وان عطب فلم يدركه ذكاته فلا بدل عليه في واحد من الخالين فان ادركه ذكاته فتركه أو ذكاه فأكاه أو أطعمه اغنياء أو باعه فعليه بدله وان اطعم بعضه اغنياء وبعضه مساكين أو أكل بعضه وخلي بين الناس وبين ما بقي منه غرم فية ما أكل وما اطعم الاغنياء فيصدق به على مساكين الحرم لا يحز به غير ذلك وهدى واجب فذلك اذا عطب دون الحرم صنع به صاحبه ما شاء من بيع وهبة وامساك وعليه بدله بكل حال ولو تصدق به في موضعه على مساكين كان عليه بدله لانه قد خرج من أن يكون هديا حين عطب قبل أن يبلغ محله واذا ساق الختم الهدى معه أو الفان لتعده أو قرأه فلو تركه حتى يضره يوم النحر كان أحب اليه وان قدم فضره في الحرم أجزأ عنه من قبل أن على الناس فرضين فرض في الابدان فلا يكون الا بعد الوقت وفرض في الاموال فيكون قبل الوقت اذا كان شيئا مما فيه الفرض وهكذا ان ساقه مفردا متطوعا به والاختيار اذا ساقه معتبرا أن يضره بعد ما يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة قبل أن يخلق عند المروة وحيث نحر من فجاج مكة أجزأه والاختيار في الحج أن يضرم (١) يعني بعد أن يرمي جرة العقبة وقبل أن يخلق وحيث نحر من منى أو مكة اذا أعطاه مساكين الحرم أجزأه ولو أن رجلا كان عليه ما هديان واجبان فاخطأ كل واحد منهما بهدى صاحبه فذبحه ثم أدركه قبل أن يتصدق به أخذ كل واحد منهما هدى نفسه ورجع كل واحد منهما على صاحبه بقة ما بين الهديين حين ونحوه من أجزأ عنهم ما تصدقوا بكل ما ضمن كل واحد منهما لصاحبه ولم يدركه حتى (١) فأت صدقة ضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة الهدى حيا وكان على كل واحد منهما البذل ولا أحب أن يبدل واحد منهما الا بجمع من هديه وان لم يجد بين هديه هديا زاد حتى يبدله هديا ولو أن رجلا نحر هديه فباع المساكين دفعه اليهم ونحره بناحية ولم يخل بين المساكين وبينه حتى يتن

وكذا روى الحسن عن

النبي صلى الله عليه

وسلم أنه نهى عن بيع

الطعام حتى تجزى فيه

الصبيان ولا يقبض

الذي لله طعام من طعام

يشتره لنفسه لانه

لا يكون وكبلا لنفسه

مستوفيا لها قباضا منها

(قال) ولو حله له عليه طعام

فأصابه على رجله

عليه طعام أسلفه أياه

لم يحز من قبل أن أصل

ما كان له يبيع وأحاطه

به يبيع منه له بطعام

على غيره ولو أعطاه طعاما

فصدقه في كيله لم يحز

فان قبض قال قول قول

القابض مع عينه فيما

وجد ولو كان الطعام

(١) قوله يعني كذا في

جميع النسخ ولعل هذه

الغاية وما بعدها من عبارة

الربيع فانظر

(٢) فأت صدقه كذا

في بعض النسخ وفي بعضها

مات فصدقه وانظر وحر

كتبه محمده

كان عليه أن يبدله والغرم والغرم أو بامنى كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيامها فإذا غابت الشمس فلا تخبر الآن من كان عليه هدى وأجب تخبر وأعطاءه مسكين الحرم قضاء ويذبح في الليل والتهاروا غنا
أكره ذبح الليل لئلا يخطئ رجل في الذبح أولاً وحده مسكين حاضر من فاما إذا أصاب الذبح ووجد
مسكين حاضر من فسواء وفي أى الحرم ذبحه ثم أبلغه مسكين الحرم أجزأه وإن كان ذبحه أبادق
غيره موضع ناس وبخرا الأبل فيما غير معقولة فإن أحب عقل إحدى قوائمها أو تخبرها بأركه أو مضطجة
أجزأت عنه وتخبر الأبل ويذبح البقر والغنم وإن تخبر البقر والغنم أو ذبح الأبل كرهت له ذلك وأجزأت عنه
ومن أطلق الذبح من امرأة أو رجل أجزأ أن يذبح النسيكة وهكذا من حلت ذكاته إلا أنى كره أن يذبح
النسيكة يهودى أو نصراني فإن فعل فلا إعادة على صاحبه وأحب إلى أن يذبح النسيكة صاحبها أو يحضر
الذبح فإنه ربح عند سفوح الدم المغفرة (قال الشافعي) وإذا سئى الله على النسيكة أجزأ عنه وإن
قال اللهم تقبل منى أو تقبل عن فلان الذى أمره بذبحه فلا بأس وأحب أن يأكل من كل ما كذب بهتة قبل أن
يقض أولها وإن لم يفعل فلا بأس وإنما أمره أن يأكل من الطقوع والهدى هدى بان واجب ونطوع
فكل ما كان أصله واجبا على إنسان ليس له حبه فلا يأكل منه شاة وذلك مثل هدى الفساد والطيب وحزاء
الصيد والنذور والمتعة وإن أكل من الهدى الواجب تصدق ببقية ما أكل منه وكل ما كان أصله نطوعا
مثل النخايا والهدايا بالنطوع أكل منه وأطعم وأهدى وادخرو تصدق وأحب إلى أن لا يأكل ولا يجس
الثلثا ويهدى ثلثا وتصدق بثلث وإن لم يقلد هديه ولم يشعره فأرنا كان أو غيره أجزأه أن يشترى هدى بامنى
منى أو مكة ثم ذبحه مكانه لأنه ليس على الهدى عمل إنما العمل على الآدميين والنسل لهم وإنما هذا مال من
أموالهم يتقربون به إلى الله عز وجل ولا بأس أن يشترى السبعة المتعوتن في بدنة أو بقرة وذلك لو كانوا
سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة أو محصرين ويخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر قال خرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة
والبقرة عن سبعة

سلفا جازان يأخذ منه
ما شاء يدايد

(باب بيع المصرة)

قال الشافعي أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا
تصرّوا الأبل والغنم
للبيع فمن ابتاعها بعد
ذلك فهو بخير المتظرين
بعد أن يجعلها أرضها
أمسكها وإن سخطها
ردها وصاع من تمر (قال
الشافعي) والتصرية أن
تربط أخلاف الناقة أو
الشاة ثم تترك من الجلاب
اليوم واليومين والثلاثة
حتى يجتمع لها لبن فيراه
مشتريها كثيرا فيزيد

(ما يفسد الحج) قال الشافعي إذا أهل الرجل بعمره ثم أصاب أهله في بابين أن يهل إلى أن يكمل
الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة فهو مفسد وإذا أهل الرجل بحج أو بحج وعمره ثم أصاب أهله في بابين
وبين أن يرمى جرة العقبة يسع حصان يطوف بالبيت وإن لم يرم جرة العقبة بعد عرفه فهو مفسد
والذى يفسد الحج الذى وجب الحدم أن يغيب الحشفة لا يفسد الحج شئ غير ذلك من عبث ولا تلذذ وإن جاء
الماء الدافق فلا شئ وما فعله الحاج مما نهى عنه من صيد وغيره وإذا أفسد رجل الحج مضى في حجه كما كان
يضي فيه ولم يفسده فإذا كان قابلا حج وأهدى بدنة تجزى عنه ما معا وكذلك لو كاتب امرأته حاللا وهو
حرام أجزأت عنه بدنة وكذلك لو كانت هي حراما وكان هو حاللا كانت عليه بدنة ويحجمان قابل من قبل
أنه الفاعل وإن ألانارنا جاءت بدنة واحدة تجزى عن كلهما ولو وطئ امرأته كان واحدا من قبل أنه قد
أفسده مرة ولو وطئ نساء كان واحدا من قبل أنه أفسده مرة إلا أنهن إن كن محرمات فقد أفسد عليهن وعليه
أن يحجهن كلهن ثم ينصر عن كل واحدة منهن بدنة لأن إحصاء كل واحد منهن غير إحصاء الأخرى ومات لذنبه
من امرأته دون ما وصفت من شئ من أمر الدنيا فاشتهت تجزى به فيه وإذا لم يجد المفسد بدنة ذبح بقرة وإن لم يجد
بقرة ذبح سبعاً من الغنم وإذا كان معسر أعني هذا كله قومت البدنة له دراهم بمكة والدرهم طعم عامائم
أطعم وإن كان معسر أعني الطعام صام عن كل مديوم وهكذا كل ما وجب عليه فأعسر به مما يأت فيه نفسه
نص خبر صنع فيه هكذا وما جاء فيه نص خبر فهو على ما جاء فيه ولا يكون الطعام ولا الهدى إلا بمكة ومنى
و يكون الصوم حيث شاء لأنه لا منقبة لاهل الحرم في صيامه

(الأحصار) قال الشافعي الأحصار الذى ذكره الله تبارك وتعالى فقال فإن أحضرتم فما استيسر

من الهدى زلت يوم الحديبية وأحصر النبي صلى الله عليه وسلم بعدئذ وتحصر الصلاة والسلام في الحل وقد قيل يحرق في الحرم وإنما ذهبنا إلى أنه يحرق في الحل وبعض الحديبية في الحل وبعضها في الحرم لأن الله عز وجل يقول وصوتكم عن المسجد الحرام والهدى معكوقا أن يبلغ محله والحرم كله محله عند أهل العلم فحيثما أحصر الرجل حبل فريبا كان أو بعيدا بعدئذ حائل مسلم أو كافر وقد أحرم منج شاة وحل ولا قضاء عليه إلا أن يكون جهة حجة الإسلام فصحبها وهكذا السلطان إن حبسه في سجن أو غيره وهكذا البشير بغير إذن سيده وكذلك المرأة تحرم بغير إذن زوجها إلا لهما أن يجلساها وليس هذا إلا الدعوى الولد والوالى على المولى عليه ولو تافى الذي أحصر رجاء أن يخلى كان أحب إلى فإذا رأى أنه لا يخلى حل وإذا حل ثم خلى فأحب إلى لو جدد إحراما وإن لم يفعل فلا شيء عليه لاني إذا أذنت له أن يحل بغير قضاء لم أجعل عليه العودة وإذا لم يجد شاة فبصحها الفقراء فلو صام عدل الشاة قبل أن يحل كان أحب إلى وإن لم يفعل وحل رجوت أن لا يكون عليه شيء ومتى أصابه أذى وهو يرجو أن يخلى فحله عنه واقتدى في موضعه كما يقتدى المحصر إذا خلى عنه في غير الحرم وكان مخالفا لما سواهم أفتى على الحرم ذلك لا يجزئه إلا أن يبلغ هديه الحرم (الأحبار بالمرض وغيره) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان عن ابن طاس عن أبيه عن ابن عباس وغيره عن ابن عباس أنه قال لأحصر الأحصر العدو وزاد أحدهما ذهب المحصر إلا أن (قال الشافعي) والذي ذهب إلى أن المحصر الذي ذكر الله عز وجل يحل منه صاحبه حصر العدو في حبس خطا عددا أو مرض فلا يحل من إحرامه وإن احتاج إلى دواء عليه فيه فدية أو تخبه أذى فعله واقتدى وبقتدى في الحرم بأن يفعله ويبعث يهدي إلى الحرم حتى أطاق المضى مضى فحل من إحرامه بالطواف والسعي فإن كان معتبرا فلا وقت عليه ويحل ويرجع وإن كان حائفا فأنزل الحج فذلك وإن لم يدرك طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وعليه حج قابل وما استيسر من الهدى وهكذا من أخطأ العدد (قال الشافعي) ومن يدخل عرفه الأمضى عليه لم يعقل ساعة ولا طرفة عين وهو يعرفه فقد فاته الحج وإن طيف به وهو لا يعقل فلم ينطف وإن أحرم وهو لا يعقل فلم يحرم وإذا عطل يعرفه ساعة أو عطل بعد الإحرام ساعة وهو محرم ثم أغنى عليه فيما بين ذلك لم يضره إلا أنه لم يعقل حتى تجاوز الوقت فله دم ترك الوقت ولا يجزئ عنه في الطواف ولا في الصلاة إلا أن يكون عاقلا في هذا كله لا نهذا عمل لا يجزئ به قليله من كثيره وعرفته بغيره بقليله من كثيره وكذلك الأحرام

(مختصر الحج الصغير)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي من سلك على المدينة أهل من ذى الحليفة ومن سلك على الساحل أهل من الحليفة ومن سلك بحرا أو غير الساحل أهل إذا حاذى الحليفة ولا بأس أن يهل من دون ذلك إلى بلده وإن حاور رجعا إلى مقامه وإن لم يرجع أهرق دما وهي شاة تصدق بها على المساكين (قال) وأحب للرجل والمرأة إذا كانت حائضا ونفساء أن يفتسلا للأحرام وبأخذ من شعورهما وأطفرهما قبله فإن لم يفعلا ووضأ أجزأهما (قال) وأحب أن يهلا خلف الصلاة مكتوبة أو نافلة وإن لم يفعلا ولا على غير وضوء فلا بأس عليهما (قال) وأحب للرجل أن يلبس ثوبين أبيضين جديدين أو غسيلين وللمرأة أن تلبس ثيابا كذلك ولا بأس علمهما فبالبسامة يكن مصبوغا بزعفران أو ورس أو طيب ويلبس الرجل الأزار والرداء أو ثوبا نظيفا طهره كما يطرح الرداء إلا أن لا يجد أزارا فيلبس سراويل وأن لا يجد ثعلين فيلبس خفين وقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس ثوبا يخطو ولا عمامة إلا أن يطرح ذلك على كفيه أو ظهره وطرحا وله أن يعطى وجهه ولا يغطي رأسه وتلبس المرأة السراويل والخفين والتمص والتجارك وكل ما كانت تلبسه غير محرمة إلا ما فيه طيب ولا تخمر وجهها وتخمر رأسها إلا أن تريد أن تستر وجهها ففحق التجار ثم

في ثوبا لذلك ثم إذا حلها بعد تلك الحليفة حلة أو اثنتين عرف أن ذلك ليس بلبس النقصان كل يوم عن أوله وهذا ورود لتستري والعلم بحيط أن ألبان الإبل والغنم مختلفة في الكثرة والأثمان فجعل النبي صلى الله عليه وسلم بدلها ثوبا واحد أصاغا من تمر (قال) وكذلك البقر فإن كان رضها المشتري وحلبها زمانا ثم أصاب بها عيبا غير النصرية فله ردها بالعبس ورمعها صاعا من تمر غنا للسن النصرية ولا يراد للسن الحادى في ملكه لأن

تسدل الثوب على وجهها متجافيا ويستظل المحرم والحمرمة في القبة (١) والكنيسة وغيرهما ببدلان ثيابهما
 أتى أحرقا فيها ويلبسان غيرها (قال) وإذا مات المحرم غسل بماء وسدر ولم يقرب طيبا وكفن في ثوبه ولم
 يقصص وشعر وجهه ولم يخمر رأسه (قال) وإذا ماتت المحرمة غسلت بماء وسدر وقمصت وأزرت وشدة
 رأسها بالخنجر وكشفت عن وجهها (قال) ولا تلبس المحرمة قفازين ولا رقعاً (قال) ولا بأس أن تطيب
 المحرم والمحرمة بالغالية والنفوح والجمر وما تقي راحته بعد الاحرام ان كان الطيب قبل الاحرام وكذلك
 تطيبان اذا رما بحجرة العقصة (قال) وإذا أخذ من شعورهما قبل الاحرام فاذا أهلا فان شأ أقروا وان شأ
 أفردا الخ وان شأ أتمعا بالحجرة الى الخ والتمتع أحب الي (قال) وإذا أتمعا أو قرنا جزءا منهما أن يذبحا شاة فان
 لم يجداها صام ثلاثة أيام فبأيها أن يهلا بالخ الى يوم عرفة فان لم يصوماها لم يصوماها بامني وصام ثلاثة
 بعدني بمكة أو في سفرهما وسبعة بعد ذلك وأختار لهما التمتع وأيهما أراد أن يحرمابه كفتمهما النية وان
 سباه فلا بأس

التي صلى الله عليه
 وسلم قضى أن الخراج
 بالضمان

(باب الرد بالعيب)

(التلبية) لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك فإذا
 فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى رضاءه والجنة واستعاذه من سطوه والنار
 ويكرمن التلبية ويحجر بها الرجل صوته ما لم يفسده ويخاف بها المرأة واستحبها خلف الصلوات ومع
 الفجر ومع مغيب الشمس وعند اضطمام الفراق والهبوط والاصعاد وفي كل حال أحبها ولا بأس أن يلبس
 على وضوء وعلى غير وضوء وتلبس المرأة حائضا ولا بأس أن يغسل الرجل وبدل حذمه من الوسخ ولا يدل
 رأسه ثلاثا يقطع شعره وأحب له الغسل لدخول مكة فاذا دخلها أحب له أن لا يخرج حتى يطفو بالبيت
 (قال) وأحب له إذا رأى البيت أن يقول اللهم زهد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً وزد من شرفه
 وعظمته من حبه وأتمه تشريفاً وتعظيماً وتكريماً وبأ وأب يستلم الركن الاسود ويضطبع به شوبه وهو
 أن يدخل رداءه من تحت منكبه الاعمى حتى يبرز منكبه ثم يهرول ثلاثة أطواف من الحجر الى الحجر ويعبى
 أربعة ويستلم الركن البنيان والحجر ولا يستلم غيرها فان كان الزحام كثيراً مضى وكبر ولم يستلم (قال)
 وأحب أن يكون أكثر كلامه في الطواف ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار فاذا
 فرغ صلى خلف المقام أو حينما تسير ركعتين قرأ فيها بأم القرآن وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد
 وما قرأه مع أم القرآن أجزاء ثم يصعد على الصفا معمود الايتوارى عنه البيت ثم يكبر ثلاثاً ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده
 صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله تخلصه من الدين ولو كره الكافرون ثم
 يدعو في أمر الدين والدنيا ويعيده في الكلام بين أصعاف كلامه حتى يقول ثلاث مرات ثم يهبط عن الصفا
 فاذا كان دون المسيل الأخضر الذي في ركن المسجد بنحو من ستة أذرع عدا حتى يحاذي الميادين المتقابلين
 بقناء المسجد ودار العباس ثم يظهر على المروة جهده حتى يبدؤه البيت ان بداه ثم يضع عليها مثل ما صنع
 على الصفا وما دعا عليها أجزاء حتى يكمل الطواف بينهما مساعداً بالصفا ويحتمل بالمروة وان كان متمتعاً
 أخذ من شعره وأقام حلالاً فاذا أراد التوجه الى منى توجه يوم التروية قبل الظهر طواف بالبيت سبعة أوداع
 ثم أهل بالخروج متوجهاً من المسجد ثم أتى منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم غدا الى
 عرفة فقتل حيث شاء وأختاره أن يشهد الظهر والعصر مع الامام ويقف قرياً بينه ويدعو ويحتمل فاذا
 غابت الشمس دفع وسار على هتته حتى يأتي المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء والصبح ثم يغدو فيقف ثم
 يدعو ويدفع قبل أن تطلع الشمس اذا أسفر أسفاراً بيناً وأخذ حصي جرة واحدة سبع حصيات فبرمى بحجرة
 العقبة وسد بها بطن بني منى بطن المسيل ومن حيث رمى أجزاء ثم قدح له ما حرم عليه الخ لا النساء وبلي

قال الشافعي أخبرني
 من لا أتهم عن ابن أبي
 ذئب عن محمد بن خفاف
 أنه ابتاع غلاماً فاستغله
 ثم أصابه عيباً ففوض
 له عمر بن عبد العزيز
 برده وغلته فأخبر عروة
 عمر عن عائشة أن النبي

(١) قوله والكنيسة
 هكذا في جميع النسخ
 ولم نجد لهذا اللفظ في
 كتب اللغة الا المعنى
 الشهور وهو المتعدوهو
 غير مناسب لهذا المقام
 فقررته كتبه مصححه

حتى يرى جرة العقبة بأول حصاة ثم يقطع التلبية فإذا طاف بالبيت سبعاو بين الصفا والمروة وسعافقد
 حصل له النساء وإن كان قارنا أو مفردا فعليه أن يقيم محرما بجأله ويصنع ما وصفت غير أنه إذا كان قارنا
 أو مفردا أجزأه أن طاف قبل منى وبين الصفا والمروة أن يطوف بالبيت سبعاو إذا بعد عرفة تحل له النساء
 ولا يعود إلى الصفا والمروة وإن لم يطف قبل منى فعليه بعد عرفة أن يطوف بالبيت سبعاو بين الصفا والمروة
 سبعاو وأحب له أن يغسل لرمي الجمار والوقوف بعرفة والمزدلفة وإن لم يفعل وقفل على الحج كله على غير
 وضوء أجزأه لأن الحائض تفعله إلا الصلاة والطواف بالبيت لأنه لا يفعله إلا طاهرا فإذا كان بعد يوم
 النحر فخرج شاة وجبت عليه تصدق بجملدها ولحمها ولو حبس منها شيئا وإن كانت نافلة تصدق منها أو كل
 وحبس ويذبح في أيام منى كلها بالسلا ونهارا والنهار أحب إلى من الليل ويرمي الجمار بأب منى كلها وهي
 ثلاث كل واحدة منهن بسبع حصيات ولا يرمي بها حتى تزول الشمس في شيء من أيام منى كما بعد يوم النحر
 وأحب إذا رمى أن يكبر مع كل حصاة يتقدم عن الجرة الدنيا حيث يرى الناس يقفون فيسعدو ويطلب
 قدر قراءة سورة البقرة ويقفل ذلك عند الجرة الوسطى ولا يفعله عند جرة العقبة وإن أخطأ فري بحصتين
 في مرة واحدة فهي حصاة واحدة حتى يرى سبع حمرات وبأخذ حصي الجمار من حيث شاء الأمن
 موضع نجس أو مسجد أو من الجار فاقى أكرمه أن يأخذ من هذه المواضع ويرمي بعل حصي الخذف
 وهو أصغر من الانامل ولا بأس أن يظهر الحصى قبل أن يجمله وإن تعجل في يوم من بعد يوم النحر فذاته وإن
 غابت الشمس من اليوم الثاني أقام حتى يرى الجمار من يوم الثالث بعد الزوال وإن تابع عليه ريسان بان
 ينسي أو ذهب فعليه أن يرمي فإذا فرغ من عاد فري رما فانا ولا يرمي بأربع عشرة في موقف واحد فإذا
 صدر وأراد الرجل عن مكة طاف بالبيت سبعاو ودعه البيت يكون آخر كل عمل يفعله فإن خرج ولم يطف
 بعث بشاة تذبح عنه والرجل والمرأة في هذا سواء إلا الحائض فإنها تصد بغير وداع إذا طاف الطواف
 الذي عليها وأحب له إذا ودع البيت أن يقف في الملتزم وهو بين الركن والباب فيقول اللهم إن البيت بيتك
 وألعبد عبدك وابن عبدك وابن أمك جلتى على ما حضرت من خلقك حتى سيرتني في بلادك وبلغتني
 بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فإن كنت رخصت عني فاردد عني رضا والأفن الآن قبل أن تنأى عن
 بيتك لأدري هذا أو أن أصرف إن أدت لي غير مستبدل بك ولا رغب عندك ولا عن بيتك اللهم
 فأصبرني بالعافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن متقبلي وارزقني طاعتك ما أحيتني وما زادك شاه
 الله تعالى أجزأه

(كتاب الضحايا)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى الضحايا سنة لأحب تركها ومن جنى فأقل ما يجزى به
 الشئ من المعز والابل والبقر ولا يجزى جذع الأمن الضأن وحدها ولو زعمنا أن الضحايا واجبها أجزأ
 أهل البيت أن يضحوا إلا عن كل إنسان بشاة أو عن كل سبعة بحزور ولكن لما كانت غر فريض كان الرجل
 إذا ضحى في بيته كانت قد وقعت ثم اسم ضحية ولم تغطل وكان من ترك ذلك من أهل مكة تركه فريضا (قال) ووقت
 الضحايا انصراف الإمام من الصلاة فإذا أبطأ الإمام أو كان الأضحية يبلد لا أمامه فقد رما بمثل الصلاة ثم يقضى
 صلاته ركعتين (١) وليس على الإمام أن يبطأ بالصلاة عن وقتها لأن الوقت إنما هو وقت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا ما أحدث بعده وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي أمره بإعادة ضحيته بضأن فتجذع
 فهي تجزى وإن كان أمره بمجذعة غير الضأن فقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تجزى بك ولا تجزى
 أحد بعدك وأما سوى ما ذكرت فلا يعد ضحيا حتى يجتمع السن والوقت وما بعد من أيام منى خاصة
 فإذا مضت أيام منى فلا ضحية وما ذبح يومئذ فهي ذبيحة غير الضحية وانما أمرنا بالضحية في أيام منى وزعمنا

صلى الله عليه وسلم قضى
 في مثل هذا أن يخرج
 بالضمان فرد عمر قضاءه
 وقضى لخلفه خفاف
 برد الخراج (قال الشافعي)
 فيهذا أنا أخذنا حدث
 في ملك المشتري من غلة
 ونشأ ماشية وولد أمة
 فكله في معنى الغلة لا برد
 منها شيئا ويرد الذي
 ابتاعه وحده إن لم يكن
 ناقصا عما أخذ به وإن
 كانت أمة نيبا فوطها
 فالوطه أقل من الخدمة
 وإن كانت بكرًا فاقضها
 لم يكن له أن يرد هانا ناصة

(١) قوله وليس على
 الامام الخ فكذا في النسخ
 واعل لفظ على بحرف
 عن عمل فتأمل كتبه
 مصححه

أنها الاتقوت لا تحفظنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه أيام نسل وري فيها كلها الجار ورأينا المسلمين
اذنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن أيام مني نهوا عنها ونهوا عن العمرة فيها من كان حاله أنه في بقعة من
حججه فان ذهب ذاهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم اتماخصى في يوم التخرق ذلك أفضل الاخصى وإن كان
يجزى فيما بعد لان النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه أيام نسل فلما قال المسلمون ما وصفنا لزمه أن يزعم أن
اليوم الثالث كاليمين وانما كرهنا أن يضحى بالليل على نحو ما كرهنا من الحد بالليل لان الليل سكن
والنهار ينتشر فيه الطلب للعاش فأجبنا أن يحضر من يحتاج إلى لحوم الضحايا لان ذلك أجزل عن المتصدق
وأشبهه أن لا يجهد المتصدق في مكارم الاخلاق بد أن يتصدق على من حضره للحياء عن حضره ومن
المساكين وغيرهم مع أن الذي يلي الضحايا يلزم بالنهار أخف عليه وأحرى أن لا يصيب نفسه بأذى ولا يفسد
من الضحية شيئا وأهل الامصار في ذلك مثل أهل منى فاذا غابت الشمس من آخر أيام التشريق ثم ضحى
أحد فلا ضحية له

(باب ما يجزى عنه البدنة من العدد في الضحايا)

(قال الشافعي) رحمه الله أقول بحديث مالك عن أبي الزبير عن جابر أنهم سئروا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) وكأول ما يحصر من قال الله تبارك
وتعالى فان أحصرتم فما استيسر من الهدى (٢) فلما قال فما استيسر من الهدى شاة أجزأت البدنة عن
سبعة محصورين ومتنعين وعن سبعة وجبت عليهم من قران أو جزاء أصدا وغير ذلك اذا كانت على كل
واحد منهم شاة لان هذا في معنى الشاة ولو أخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها أجزأت عنهم واذا ملكوها
بغير بيع أجزأت عنهم (٣) واذا ملكوها بشئ وسواء في ذلك كانوا أهل بيت وغيرهم لان أهل الحديبية
كانوا من قبائل شتى وشعوب متفرقة ولا تجزى عن أكثر من سبعة واذا كانوا أقل من سبعة أجزأت عنهم وهم
متطوعون بالفضل كما تجزى الجزور عن لزمته شاة ويكون متطوعا بفضلها عن الشاة واذا لم توجد البدنة
كان عدلها سبعة من الغنم قياسا على هذا الحديث وكذلك البقرة واذا زعم أنه قد سمي الله تعالى عند الذبح فهو
أمين وللناس أن يأكلوها وهو أمين على أكثر من هذا الايمان والصلاة (قال الشافعي) وكل ذبح كان واجبا
على مسلم فلا أحبه أن يذبحه النصراني ولا أحرم ذلك عليه ان ذبحه لانه اذا حله له لم يذبحه بغيره أسير
وكل ذبح ليس واجب فلا بأس أن يذبحه النصراني والمرأة والصبي وان استقبل الناحج القصلة فهو أحب
الى وان أخطأ أو نسي فلا شيء عليه ان شاء الله واذا كانت الضحايا بانما هو دم يتقرب به الى الله تعالى فغير
الدماء أحب الى وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله عز وجل ذكوا ذكوا ومن يعظم شعائر الله فانها من
تقوى القلوب استهان استهان الهدى واستحسانه وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الرقاب أفضل قال
أغلاها ثمنا أو أنفسها عند أهلها (قال الشافعي) والهقل مضطرا أن يعلم أن كل ما تقرب به الى عز وجل
اذا كان نفسا كلما عظمت رزقته على التقرب به الى الله تبارك وتعالى كان أعظم لاجره

(الضحايا الثاني) قال الشافعي رحمه الله الضحايا الذئع من الضان والشي من المعز والابل والبقرة
ولا يكون شيء دون هذا ضحية والضحية تطوع سنة فكل ما كان من تطوع فهو هكذا وكل ما كان من جزاء
صيد مستقرا أو كذا اذا كان مثل الصيد أجزأ لانه بدل والبدل مثل ما أصيب وهذا مكتوب بحججه في كتاب
الحج (قال الشافعي) وقت الاضحية قدر ما يدخل الامام في الصلاة حين تحل الصلاة وذلك اذا برزت
الشمس فيصلي ركعتين ثم يخطب خطبتين خفيفتين فاذا مضى من النهار قدر هذا الوقت حل الاضحية وليس
الوقت في عمل الرجال الذين يتولون الصلاة فيقدمون بها قبل وقتها أو يؤخرونها بعد وقتها أو أتت لوصلي رجل
تلك الصلاة بعد الصبح وخطب وانصرف مع الشمس وأقبلها أو أخر ذلك الى الضحية الاعلى كان يجوز

كأن يكن عليه أن يقبلها
ناقصة ويرجع عابدين
فيها معيبة وصحيفة من
الثنى (١) ولو أصاب
المشترى ثيابا صفعة واحدة
من رجل يجاريه عيبا

(١) قوله ولو أصاب
المشترى ثيابا الخ أحسن
من هذا عبارة الام ونصها
واذا اشترى الرجلان
الجارية صفقة واحدة
من رجل فوجدا بها
عيبا الخ
(٢) قوله فلما قال الخ
هكذا في النسخ وانظر
وحرره اهـ

(٣) قوله واذا ملكوها
بشئ كذا في النسخ وانظر
أين الجواب ولعل هذه
الجملة من يد من النسخ
كتبه مصححه

أن يضحي في الوقت الاول أو يحرم أن يضحي قبل الوقت الآخر لا وقت في شيء وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم الاوقته فاما آخر الفعل وتقدمه عن فعله فلا وقت فيه (قال الشافعي) وأهل البوادي وأهل القرى الذين لهم أمتعة في هذا أسواء لا وقت الا بقدر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فأما صلاتهم بعده فليس فيها وقت لأن منهم من يؤخرها ومنهم من يقدمها (قال الشافعي) وليس في القرن نقص فيضحي بالخطأ وإذا ضحى بالخطأ فهي أبعد من القرن من مكسورة القرن وسواء كان قرن يدي أو صحيحا لأنه لا خوف عليها في دم قرنهما فتكون به مريضة فلا تجزى من جهة المرض ولا يجوز فيها الأضداد أن كان قرنهما مكسورا كسر اقليل أو كثيرا يدي أو لا يدي فهو يجزى (قال الشافعي) ومن شاء من الأئمة أن يضحي في مصلاه ضحى ومن شاء ضحى في منزله وإذا صلى الإمام فقد علم من معه أن الضحية قد حلت فليسوا بزيادة من علم بان يضحي ولا ينطق عليهم أن يضحوا أربابا لم يضع على حال أو آخر الضحية إلى بعض النهار وإلى الغد أو بعده (قال الشافعي) ولا تجزى المريضة أي مرض ما كان بين في الضحية وإذا أحب الرجل الشاة ضحية وأحبها أن يقول هذه ضحية ليس شرؤها والنية أن يضحي بها أحبها فإذا أحبها لم يكن له أن يسدها بغيره ولا يشرها ولو أهداها فذبح التي أبدل كان عليه أن يعود فيذبح الأولى ولو يكن له أمساكها ومتى لم يحبها فله الامتناع أن يضحي بها أهداها أو لم يبدلها كما يشترى العبد نوى أن يعتقه والمال بنوى أن يتصدق به فلا يكون عليه أن يعتق هذا ولا يتصدق بهذا ولو فعل كان خيرا له (قال) ولا تجزى الجرباء والجرب فليس له وكثيره مرض من يفسد اللحم ناقص الثمن (قال الشافعي) وإذا باع الرجل الضحية قد أوجبها فالبيع مفسوخ فإن فانت ففعله أن يشترى بجميع ثمنها أضحية فيضحي بها فإن بلغ ثمنها فحينئذ اشتراها لأن ثمنها بديل منها ولا يكون له أن يملك منه شيئا وإن بلغ أضحية وزاد شيئا لا يبلغ ثمانية ضحى بالضحية وأسلت الفضل مسلك الضحية (قال الشافعي) وأحب إلى لو تصدقه وإن نقص عن ضحية ففعله أن يزبدحى وفي ضحية لا يجوز به غير ذلك لأنه مسلك الضحية فأقل ما يلزمه ضحية مثلها (قال الشافعي) الضحايا بائنة لا يحب تركها فمن ضحى فأقل ما يكفسه حذع الضأن أو ثني المعز أو ثني الإبل والبقر والأبل أحب إلى أن يضحي بها من البقر والبقر أحب إلى أن يضحي بها من الغنم وكل غلام من الغنم كان أحب إلى مما رخص وكل ما طاب لحمه كان أحب إلى مما يحب لحمه (قال) والضأن أحب إلى من المعز والعفر أحب إلى من السدود وسواء في الضحايا أهل منى وأهل الأبحار فإذا كانت الضحايا بائنة هودم بقرب به إلى الله تعالى فخير الدماء أحب إلى وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله تعالى ذلك ومن يعظم شعائر الله استعمل الهدى واستحسنه وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الرقاب أفضل فقال أغلاها ثمنًا وأواضعها عند أهلها والعقل مضطر أن يعلم أن كل ما تقرب به إلى الله تعالى إذا كان نفيسا كلما عظمت رتبته على التقرب به إلى الله تعالى كان أعظم لأجره وقد قال الله تعالى في المتع فيما استيسر من الهدى وقال ابن عباس ما استيسر من الهدى شاة وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه الذين تتعوا بالعمرة إلى الحج أن يذبحوا شاة شاة وكان ذلك أقل ما يجوز بهم لأنه إذا أجزأه أدى الدم فأعلامه خير منه ولو زعمنا أن الضحايا واجبة ما أجزأ أهل البيت أن يضحوا إلا عن كل إنسان شاة وأعن كل سبعة بجوزير ولكنهما كانتا غير قرض كان الرجل إذا ضحى في بيته فقد وقع اسم ضحية عليه ولم تعطل وكان من ترك ذلك من أهل بيته ترك فرضا ولا يلزم الرجل أن يضحي عن امرأته ولا ولد ولا نفسه وقد بلغنا أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان كراهية أن يقتدي بهما النطن من رآهما أنهما واجبة وعن ابن عباس أنه جلس مع أصحابه ثم أرسل بدرهمين فقال اشترى بهما الجاهل فقال هذه أضحية ابن عباس وقد كان قلسا في يوم الأضحية فأنزلهما ونزح بمكة وإنما أراد بذلك مثل الذي روى عن أبي بكر وعمر ولا يبعد القول في الضحايا هذا أن تكون

فأراد أحدهما الرد والآخر
الامسالة فذلك لهما
لأن موجودا في شراء
الاثنين إن كل واحد
منهما مشترى للنصف
ينصف الثمن ولو اشتراها
جعهدة فوجدتها سطة
فله الرد ولو كان باعها أو
بعضها ثم علم بالعيب لم
يكن له أن يرجع على
البائع بشيء (١) ولأن
قيمة للعب وانما له
قيمة العيب إذا فانت
عوت أو عتق أو حديث
بها عتده عيب لا يرضى
البائع أن يرد به إليه
(١) قوله ولأن قيمة
العيب كذا في الأصل
ولعل ههنا سقط أو
تكون كلمة ولأن زيادة
التساق كتب متعججه

واجبة فهي على كل أحد صغيراً وكبيراً لا تجزى غير شاة عن كل أحد فأما ما سوي هذا من القول فلا يجوز
 (قال الشافعي) فإذا أوجب الضحية فولدت ذبح ولدها معها كما يوجب البدنة فتذبح في ذبح ولدها معها وإذا
 لم يوجبها فقد كان له فيها مأسا كهوا ولدها غير لثان شاء أمسكه وإن شاء ذبحه ومن زعم أنه ليس له أن يبدل
 الضحية عنه ما ولا دونها مما يجزى فقد جعلها في هذا الموضع واجبة فيزعم أن يقول في هذا الموضع مثل
 ما قلنا وإن يزم أن يقول ولا له أن يبدلها بما هو خير منها لأنه هكذا يقول في كل ما أوجب ولا تعد الضحية
 إذا اشترت أن يكون حكمها حكمكم وأحب الهدى فلا يجوز أن تبدل بالفم مثلها أو حكمها حكم ماله يصنع
 به ما شاء فلا بأس أن يبدلها بما شاء مما يجوز ضحية وإن كان دونها ويحبسها (قال الشافعي) وإذا أوجب
 الضحية لم يجز صوفها ولم يوجبها فله أن يجزى صوفها والضحية نسك من النسك ما دون في أكله وإطعامه
 وأخاره فهذا كله حائز في جميع الضحية حذوها ولها أو كره بيع شيء منه والمبادلة به بيع (قال الشافعي)
 فإن قال قائل ومن أين كرهت أن تباع وأنت لا تكره أن تؤكل وتذبح قبل له لما كان أصله نسك فكان الله
 حكم في البدن التي هي نسك فقال عز وجل فكلوا منها وأطعموا واذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل
 الضحايا والأطعام كان ما أذن الله فيه ورسوله صلى الله عليه وسلم ما دونها فيه فكان أصل ما أخرج لله عز وجل
 معقولاً لأن لا يعود إلى ما لكانه منه شيء إلا ما أذن الله فيه أو رسوله صلى الله عليه وسلم فأقصر تعالى ما أذن الله
 عز وجل فيه ثم رسوله ومنعنا البيع على أصل النسك أنه ممنوع من البيع فإن قال أفتجهد ما يشبه هذا
 قيل نعم الجدي يدخلون بلاد العدو فيكون الغلول محرم ما عليهم ويكون ما أصابوا من العدو بينهم واذن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصابوا في الماء كقولهم أكله فأخرجناه من الغلول إذا كان ما كولا وزمنا
 أنه إذا كان بيعاً لله غلول وإن على بائعه رذئته ولم أعلم بين الناس في هذا اختلافاً فمن باع من ضحيته
 جلد أو غيره أعاد عنه أو قبة ما باع منه إن كانت القبة أكثر من التي فيها يجوز أن تجعل فيه الضحية
 والصدقة أحب إلي كما الصدقة بغير الضحية أحب إلي ولين الضحية كإن البدنة إذا أوجب الضحية
 لا يشرب منه صاحبه إلا الفضل عن ولدها وما لا ينهل لها ولو تصدق به كان أحب إلي فإذا أوجب صنع
 ما شاء (قال الشافعي) ولا تجزى العوراء وأقل الباض في السواد على النازك إن وعلى غيره يقع به
 اسم العور البين ولا تجزى العرجاء وأقل العرج بين أنه عرج إذا كان من نفس الخلفة أو عرج خارج
 ثابت فذلك العرج البين (قال) ومن اشترى ضحية فأوجها أو أهديها ما كان واجبه وهو تام ثم عرض
 له نقص وبلغ المنسل أجزأ عنه إنما أنظر في هذا أكله إلى يوم وجهه فيخرج من ماله إلى ما جعله له فإذا
 كان تاماً وبلغ ما جعله له أجزأ عنه بتمامه عند الإيجاب وبلغه أمده وما اشترى من هذا فله وجهه إلا
 بعد ما نقص فكان لا يجزى ثم أوجب ذبحه ولم يجز عنه لأنه أوجب وهو عرج غير تام كان من ذلك لأزمه
 فعليه أن يأتي بتمام ما كان تطوعاً فليس عليه بدله (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل الضحية فأوجها أو
 لم يوجها فانت أؤضلت أو سرفت فلا بد له عليه وليست بأكثر من هدى تطوع وجهه صاحبه فيوت فلا
 يكون عليه بدل إنما تكون الإبدال في الواجب ولكنه إن وجدها بعد ما أوجها ذبحها وإن مضت أيام النحر
 كلها كما يصنع في البدن من الهدى فضل وإن لم يكن أوجها فوجد هام يكن عليه ذبحها ولو نجحها كان
 أحب إلي (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل الضحية فلم يوجها حتى أصابها ما لا يجوز معه يحضره الذبيح قبل
 أن يذبحها وقبل ذلك لم تكن ضحية ولو أوجها سالماً ثم أصابها ذلك وبلغت أيام الاجتهى ضحى بها أجزأت عنه
 إنما أنظر إلى الضحية في الحال التي أوجهاها وليس فيما أصابها بعد ذبحها شيء يسأل عنه أحد إنما هي
 حينئذ كية مذبوحة لا عين لها فائمة الا وقد فارقها الروح لا يضرها كسرها ولما أصابها وإلى الكسر
 تصير (قال الشافعي) وإذا عمن أن العرجاء والعوراء لا يجوز في الضحية كانت إذا كانت عوراء ولا بد لها
 ولا رجل داخل في هذا المعنى وفي أكثر منه وليس في القرن نقص وإذا خلقت لها أذن ما كانت أجزأت

فإن حدث عنه عيب
 كان له قبة العيب
 الاول إلا أن يرضى
 البائع أن يقبلها ناقصة
 فيكون ذلك له إلا إن
 شاء المشتري حبسها
 ولا يرجع بشئ ولو
 اختلفا في العيب ومثله
 يحدث فاقول قول
 البائع مع عيبه على
 البت لقد باعه برياً
 من هذا العيب (قال
 المسزني) يحلف بالله
 ما بعته هذا العبد
 وأوصلته إليه وبه هذا
 العيب لأنه قد بيعه إياه
 وهو بري ثم يصيبه
 قبل أن يوصله إليه
 (قال المسزني) ينبغي
 في أصل قوله أن يحلفه

وان خلقت لأذن لها لم تجزوا كذلك لوجدت لم تجز لان هذا انقص من المأكل من لها (قال الشافعي) فاذا أوجب الرجل خضبة أو هدايا فبذبحها عنه في وقتها بغير اذنه فأدركها ما قبل أن يستهلك لها أجزأ أماعانه لانهم اذا كانا ومنذ جحان في وقت وكان له أن يرجع على الذي تعدى عما بين قمتها فاقتمت ومنذ جحان ثم يجعده في سبيل الهدى وفي سبيل الخضبة لا يجز به غير ذلك وان ذبح له شاة وقد اشتراها ولم يوجبها في وقتها وأدركها فشاء أن تكون خضبة لم تجز عنه ورجع عليه عما بين قمتها فاقتمت ومنذ جحان وان شاء أن يجبس لها حبسه لانه لم يكن أوجباً فان قالت لها في هذا كله يرجع على الذابح بقيمتها خاصة وكان عليه أن يتابع بما أخذ منه من قيمة الواجب منها خضبة أو هدايا وان نقص عن ثمنها زاده من عندته حتى يوفي أقل ما يلزمه فان زاد جعله كله في سبيل الخضبة والهدى حتى لا يكون حبس مما أخذ منها شيئاً والجواب في هذا كله كالجواب في حاجته ولو تجز كل واحد منهما هدى صاحبه ومغنين لوديع كل واحد منهما أخصبة صاحبه ضمن كل واحد منهما هده لصاحبه ما بين قيمة ما ذبح حيا ومنذ جحان وأجزأ عن كل واحد منهما هده أو خضبة إذا لم تفت وان استهلك كل واحد منهما هدى صاحبه أو خضبة ضمن كل واحد منهما ما قيمته ما استهلك حيا وكان على كل واحد منهما البذل في كل واجب (قال الشافعي) والحاج المكي (١) والتتوي والسافر والمقيم والذكر والانثى من يجسد خضبة سواء كلهم لا يفرق بينهم ان وجبت (٢) على كل واحد منهم وجبت عليهم كلهم وان سقطت عن واحد منهم سقطت عنهم كلهم ولو كانت واجبة على بعضهم دون بعض كان الحاج أولى أن تكون عليه واجبة لانها نسك وعليه نسك وغيره نسك عليه ولكنه لا يجوز أن يوجب على الناس الإيجبة ولا يفرق بينهم الا بمثلها ولست أحب لعبد ولا أجزأه ولا مدبر ولا مكاتب ولا أم ولد ان يفعوا لانهم لا أموال لهم وانما أموال أهل الكهنة وكذلك لأحب للمكاتب ولا أجزأه أن يفعى لان ملكه على ماله ليس بتمام لانه يفسد بجمع ماله الى مولا ومع من الهبة والعق لان ملكه لم يتر على ماله (قال الشافعي) ولا يفعى عما في البطن (قال الشافعي) والاضحية جائز يوم النحر وأيام منى كلها لانها أيام التمسك وان ضحى في الليل من أيام منى أجزأ عنه وانما أكرهه أن يفعى في الليل ويضر الهدى لعندين أحدهما خوف الخطأ في الذبح والنحر وعلى نفسه أو من يقاربه أو خطأ النحر والثاني أن المساكين لا يحضرونه في الليل حضورهم اياه في النهار فاما لغيره فلا أكرهه فان قال قائل ما الحجة في أن أيام منى أيام أفعى كلها قيل كما كانت الحجة بان يومين بعد يوم النحر (٣) يومى خضبة فان قال قائل فكيف ذلك قيل نحر النبي صلى الله عليه وسلم وضعى في يوم النحر فلم يحظر على الناس أن يفعوا بعد يوم النحر يومين أو يومين بعد اليوم الثالث مفارقة المؤمنين قبله لانه ينسك فيه ويرى كما ينسك ويرى فيها فان قال قائل في هذا من خبر قبل نعم عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه دلالة سنة (٤)

(كتاب الصيد والذابح)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال الكلب المعلم إذا أكل استثنى وإذا أخذ حبس ولم يأكل فإذا فعل هذا مرة بعد مرة كان معلماً لكل صاحبه ما حبس عليه وان قتل ما يأكل (٤) في نسخة البلقيته هي ان يذبحها باب في الحقيقة وهي آخر تراجم الامم وفيها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال سمعت محمد بن ابراهيم بن الحرث التميمي يقول تسحب العقبة ولو بعصفور قال مالك ليس عليه العمل وقد أمكن في محمد بن ابراهيم مثل ما أمكن في القاسم من أن يقول قائل انما أعني أنه تسحب العقبة ولو بعصفور علماء المدينة مجمعون وسلفهم ثم تراه أنت ولا أصحابك معنى يلزم ولا يكون حجة لمن أخذ به ولا حجة لكم في تركه الآن نقول هذا كلام مغلق لا تدري من هذا الذي أتى أنه تسحب العقبة ولو بعصفور

أقد أقبضه اياه وما به
هذا العيب من قبل انه
ضمن ما حدث عنده
قبل دفعه الى المشتري
ويجوز لأشترى يرد بها
حدث عند البائع ولم
يخلفه الا على أنه باعه
بريأ من هبة العيب
أمكن أن يكون صادقا
وقد حدث العيب عنده
قبل الدفع فتكون قد

(١) المتنوى أى المشتغل
المتجول من بلد الى بلد
كما في كتاب اللغة
(٢) قوله على كل واحد
كذا في السبع ولعل افظة
كل من زيادة النسخ
(٣) يومى خضبة كذا
في المتن نصب يومى وهو
جائز في اللغة الادبية
كتبه محبسه

فإذا أكل فقد قتل بخبره هذا من أن يكون معلماً وامتنع صاحبه من أن يأكل من الصيد الذي أكل منه الكلب لأن الكلب أمسكه على نفسه وإن أكل منه صاحب الكلب أكل من صيده لمعلم ويحتمل القياس أن يأكل من الكلب من قبل أنه إذا صار معلماً صار قتله ذكاة فأكله لم يحرم أكله ما كان ذكياً كالوكل من ذئب حافاً كل منه كلب لم يحرم وطرح ما حول ما أكل وهذا قول ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وبعض أصحابنا وأما تركناه هذا للأنثى ذكر الشعبي عن عدي بن حاتم أنه سعى النبي صلى الله عليه وسلم يقول فإذا أكل فلأنا كل (قال الشافعي) وإذا ثبت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجز تركه لشيء وإذا قلناه هذا في المعلم من الكلاب فأخذ المعلم فحبس بلا أكل فذلك لا يحل وإن قتله يقوم مقام الذكاة فإن حبس وأكل فذلك موضع تركه أن يكون معلماً فصار كهو على الابتداء لا يحل أكله كما كان لا يحل على الابتداء وهذا وجه يحتمله القياس ويصح فيه وفيه أن متأولاً لا يذهب فقال إن الكلب إذا كان نجساً فأكل من شيء رطب قد يمكن أن يجري بعضه في بعض نجسه ولكن لا يجوز أن يقول حتى يكون أكلًا والحياة فيه والدلم بالروح يدور فيه فأما إذا كان بعد الموت فلا يدور فيه دم وإنما نجس حينئذ موضع ما أكل منه ومآقاره قال الربيع وفيه قول آخر ولو نجسه كاله كان له أن يغسله ويغسله ويغسله كالغسل الثوب ويغسله فيطهر ويغسل الجند فيطهر فتذهب نجاسته وكذلك تذهب نجاسة العلم فما كاه

(باب صيد كل ما صيده من وحش أو طير) قال الشافعي وتعليم الفهد وكل دابة علمت كتعليم الكلب لافرق بينهما غير أن الكلب أن نجسها ولا نجاسة في أكل الكلب والخنزير وتعليم الطائر كاله واحد البازي والصقر والشاهين والعقاب وغيرها وإن جمعت أن يدعى فيصيب ويستشلى فطير وبأخذ فحبس فإذا فعلت هذه مرة بعد مرة فهي معلية يؤكل ما أخذت وقتلت فإن أكلت فالقياس فيها كهو في الكلب زعم بعض المشركين أنه يؤكل ما قتلت وإن أكلت وزعم أنه إن أكل الكلب لا يؤكل وزعم أن الفرق بينهما عنده أن الكلب يضرب والبازي لا يضرب فإذا زعم أنها تتفرق في هذا فكيف زعم أن البازي لا يؤكل كل صيده حتى يكون يدعى فيصيب ويستشلى فطير وأنه لو طار من نفسه فقتل لم يؤكل إذا لم يكن معلماً أفرأت إذا استجاز في معين يتفرق بينهما فالفرق بينهما ما جعل حيث جمع بينهما أوجع بينهما حيث فرق بينهما هل كانت أكلة على الأكل على

(باب تسمية الله عز وجل عند إرسال ما يصطاده) قال الشافعي وإذا أرسل الرجل المسلم كلبه أو طائره المعلن أحبته أن يسمى فإن لم يسم ناسياً فقتل أكل لأنها إذا كان قتلها كاله ذكاة فهو لو نسي التسمية في الذبيحة أكل لأن المسلم يذبح على اسم الله عز وجل وإن نسي وكذلك ما أصبت بشئ من سلالته الذي يجوز في الصيد

(باب إرسال المسلم والمجوسى الكلب) قال الشافعي وإذا أرسل المسلم والمجوسى كلباً واحداً أو كليهما متفرقين أو طائرين أو سميتين فأصابا الصيد ثم لم يندرد ذكاة فلا يؤكل فهو كذبيحة مسلم ومجوسى لافرق بينهما فإذا دخل في الذبيحة ما لا يحل لم يحل وكذلك لو أغانه كلب غير معلم وسواء أنفذ السهم والكلب المعلم مقاتله أو لم ينفذها إذا أغانه على قتله غيره مما لا يحل لأن مقاتله قد تنفذ فيها إلا أن يكون قد بلغ منه ما يبلغ الذبح التام بالذبح مما لا يعيش بعده طرفه عين ومما تكون خركته كحركة المذبح كخشاشه روح الحياة

(١) التي لم يتناخ خروجها فإن خرج إلى هذا فلا يضربها ما أصابه لانه قد أصابه وهو ميت (باب إرسال (٢) الصيد فيتوارى عنك ثم تحبذ الصيد مقتولاً) قال الشافعي وإذا رمى الرجل الصيد وأرسل عليه بعض المعلنات فتوارى عنه ووجهه قتيلاً فالخبر عن ابن عباس والقياس أن لا يأكله من قبل أنه قد يمكن أن يكون قتله غير ما أرسل عليه من دواب الأرض وقد سئل ابن عباس فقال له قال أنى أرى فأصمى وأنى فقال له إن عباس كل ما أصعبت ودع ما أعيت (قال الشافعي) ما أصعبت ما قتله الكلب وأنت تراه

ظلمنا المشتري لأن له الرديما حدث بعد البيع في البائع فهذا بين لك ما وصفناه لازم في أصالة على ما وصفنا من مذهبه (قال المزني) وسمعت الشافعي يقول كل ما اشتريت مما يكون مأكوله في جوفه فكسرت فأصابت فاسداً قلت رده وما بين قيمته فاسداً صحفاً وقيته فاسداً مكسوراً وقال في موضع آخر

(١) قوله التي لم يتناخ خروجه كذا في النسخ بتأنيث الموصول وتذكيره خروجه وحررت به محضه

(٢) قوله إرسال الصيد كذا في النسخ وانظر كتبه محضه

وما أتممت ما غاب عنك من قبله فان كان قد بلغ وهو را مثلاً ما وصفت من الذبح ثم تردى فتوارى أكله فأما انقاذ المقاتل فقد يعيش بعدما ينفذ بعض المقاتل ولا يجوز فيه عندى الا هذا لأن يكون جاععاً الذي صلى الله عليه وسلم شئ أتوهبه فيسقط كل شئ خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقوم معه رأى ولا قياس فان الله عز وجل قطع العذوبة صلى الله عليه وسلم (قال الشافعى) واذا أصابت الرمية الصد والراى لا يراه فبجحت أو بلغت به ما شاعت لم يأكله وجده أثر من غيرها أو لم يجده لانه قد يقتله ما لا أثر له فيه واذا أدرك الرجل الصد ولم يبلغ سلاحه منه أو معلله منه ما يبلغ الذبح من أن لا يبقى فيه حياة فأكمنه أن يذبحه فلم يذبحه فلا يأكله وأمكنه أن يكون ما ذكرى به حاضر أو باقى عليه منه يمكنه فيها أن يذبحه فلا يذبحه لان الذكاة كانا أحدهما ما قدر عليه فذلك لا يذبح الا بالبحر والذبح والاخرى ما لم يقدر عليه فيذبح بما يقدر عليه فاذا لم يبلغ ذكاته وقدر عليه فلا يجزى فيه الا الذبح أو الضرع أفان غفل السكين وقدر على الذبح فرجع له فبات لم يأكله اغنياً كما أنه لا يقدر من حين يصيده على ذكاته ولو أجزأه أكله بالرجوع بلان ذكاة أجزأه أن تصفر عليه ما ذكاه به وما فات قبل أن يجده ما يأكله واذا أدركته ومعل ما ذكرى به فلم يذبحه ولم تغرط فيه حتى مات فأكله وان أمكنه يذبحه فلم تغرط وأذنت السكين فبات قبل أن تضعها على حلقه فأكله وان وضعتها على حلقه ولم تغرط حتى مات ولم تتوان فأكله لانه يمكنك في شئ من هذا ذكاته وان أمرت بها فكنت وما فلا تأكله لانه قد يكون قد مات خفاً والذكاة كذا إذا بلغها الذابح أو الرأى أو العلم أجزأت من الذبح أن يتحتم قطع الحلقوم والمرى ولا شئ ذلك وتقامها الودجين وقطوع الودجان ولم يقطع الحلقوم والمرى لم تكن ذكاة من قبل أن الودجين قد يقطعان من الانسان ويحياؤا ما الذكاة فبالاحاطة فيه اذا قطع فهو الحلقوم والمرى لانهما أظهر من ما اذا أتى عليهما حتى استؤصل فلا يكون الا بعداً ثابتاً الحلقوم والمرى واذا أرسل الرجل كلبه أو سهمه وسعى الله تبارك وتعالى وهو يرى صيداً فاصاب غير فلا بأس بأكله من قبل أنه قد رأى صيداً فأنه وان أصاب غيره وان أرسلهما ولا يرى صيداً فأنوى فلا يأكل ولا تعمل النية الا مع عين تراه وهكذا لورى صيداً مجتمعاً وانوى أنه أصاب كل ما أصاب منه ولو كان لا يجوز أن يأكل اذ ارى الامانوى بعينه كان العلم يحيط أن رجلاً أو أرسل سهماً على مائة طير أو كلباً على مائة نمل لم يقتلها كلها واذا نواها كلها فاصاب واحد أو اقل واحد الماص غير مشوى بعينه وكان يلزم من قال لا يأكل الصيد الا أن يرصه بعينه أن لا يأكل من هذ مشى لأن العلم يحيط أنه لا يقتلها كلها فاذا احاط العلم بهذا الذى نوى بغير عينه والله أعلم بكل ما أصاب كلب غير معلم أو حجر أو بندقة أو شئ غير سلاح لم يؤكل الا أن تدرك ذكاته فيكون مأكولاً بالذكاة كما تؤكل الموقونة والمردية والطيحة اذا ذكبت (قال الشافعى) وأكرما تكون كلاب الصيد في غير أيديهم الا أنها تبهم واذا استئشلى الرجل كلبه على الصيد فربما كان منه أو بعداً فأنجز واستئشلى باستئشله فأخذ الصيد كل وان قتله وكان كارساله اياه من يده وان كان الكلب قد توجه للصيد قبل استئشله صاحبه فضى في سنه فأخذ فلا يأكله الا بادره ذكاته الا أن يكون بزجره فيقف أو ينزع ثم يستئشله فينصره باستئشله الا أن يفرق يكون قدر ترك الامر الاول واستئشلى باستئشله مستأنفاً كل ما أصاب كلباً كه لوارى له فيقف على الابتداء وان كان في سنه فاستئشله فلم يحدث عرجة ولا وقفاً واذا فى سنه استئشله فلا يأكل وسواء في ذلك استئشله صاحبه أو غير صاحبه ممن يجوز ذكاته (قال الشافعى) وصيد الصي أسهل من ذبحة فلا بأس بصيده لان فعله فيه الكلام والذكاة بغيره فلا بأس بذبحة اذا أطلق الذبح وأق منه على ما يكون ذكاة وكذلك المرأة وكل من يجوز ذكاته من نصرانى ويهودى (قال الشافعى) واذا ارى الرجل الصيد أو طعنه أو ضرب به أو أرسل السبع كله فقطعه قطعتين أو قطع رأسه أو قطع بطنه وصلبه وان لم يكن من النصف كل الطرفين معا وهذا ذكاته وكل ما كان ذكاة بعضه كان ذكاة لكل عضوه ولكنه لو قطع منه بدا أو رجلاً أو

فيها قولان أحدهما أن ليس له الرد الا أن يشاء البائع وللشترى ما بين قيمته صحها وفاسدا الا أن لا يكون له فاسدا قيمة فبرجع بجميع الثمن (قال المزني) هذا أشبه بأصله لانه لا يرد (١) الراجح مكسوراً كاللبرد الثوب مقطوعاً الا أن يشاء البائع (قال الشافعى) ولو باع عبده وقدم حتى فيها قولان أحدهما أن البيع جائز كما يكون العتق جائزاً وعلى السيد الاقل من قيمته أو أرض جنانيته والثاني أن البيع مفسوخ من قبل أن الخنابة في عنقه كالرهن فيرد البيع

(١) الراجح للراء والنون المكسورة هو الجوز الهندي كتبه مصححه

لربا أو شيا عكن ولم يزد على ذلك أن يعيش بعده ساعة أو مدة أكثر منها بعد أن يكون ممنوعاً عنه فانه بعد برية
 كل ما كان باقية فيه من أعضائه ولم يأكل العضو الذي بان منه وفيه الحياة التي بقي بعدها له عضو مقطوع
 من سى ولا يؤكل مقاطع من حى أدركت ذكاته أو لم تدرك ولو كان موته من القطع الاول أو كاهما معا وقال
 بعض الناس إذا ضربه قطعه نصفين أو كل وإن قطعه بأقل من النصف فكان الأقل مما على العجز كل الذي
 على الرأس ولم يأكل الذي على العجز (قال الشافعي) وإذا كانت الضربة التي مات منها ذكاته لم يعضه كانت
 ذكاته كذاته ولم يصلح أن يؤكل منها واحد من صاحبه (قال الشافعي) وكل ما كان يعيش في الماء من حوت
 أو غيره فأخذ ذكاته لا ذكته عليه ولو ذكاه لم يحرم ولو كان من شئ تطول حياته فذبحه لا يستجبل
 موته ما كرهته وسواء من أخذ من مجوسى أو وثقى لا ذكاته لأنه ذكته في نفسه فلا يأتى من أخذه وسواء
 ما كان منه عوت حين يخر من الماء وما كان يعيش إذا كان منسوبا إلى الماء وفيه أو كثر عيشه وإذا
 كان هكذا فأسوا ما لفظ الجرو وطاف من ميتته وما أخر جمته وقد قالنا بعض المشركين فرغم أنه لا بأس
 بما لفظ الجرميتا وما أخذنا الإنسان ميتا قبل أن يطفو فإذا طفا فلا خبر فيه ولا أدرى أى وجه لكرهية
 الطافي والسنة تدل على أن كل ما لفظ الجرميتا يذبح عشرة ليله وهو يقول ذلك والقياس أنه كله سواء ولكنه
 بلغنا أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم «سمى جارا أو غيره» كره الطافي فاتفقوا فيه الأثر (قال
 الشافعي) قلنا لو كنت تتبع الآثار والسنة حين تفرق بين المجتمع منها بالاتباع جدها ولكنك تركتها ثابتة
 لا تخالفها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتأخذ ما زعمت برأيه عن رجل من أصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه كره الطافي وقد أوجب أصحابنا وهو رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 ومعه زعمت القياس وزعمنا السنة وأنت تزعم أنه لو لم تكن سنة فقال الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه
 وسلم قولنا مع القياس وعدمه منهم قولنا يخالف كان علينا وعلى أتباع القول الذي وافق القياس وقد
 تركته في هذا ومعه السنة والقياس وذكر أبو عن محمد بن سيرين أن أبا أيوب أكل سكا طافا

(باب ما ملكه الناس من الصيد) قال الشافعي كل ما كان له أصل في الوحش وكان في أيدي
 الناس منه شئ قد ملكوه فأصابه رجل فعليه رده فإن تلف في يده فعليه قيمته وذلك مثل الظباء والاروى
 وما أشبهه والقمارى والدبى والحمل وما أشبهها وكل ما صار إلى رجل من هذا ما بانه صاده أو صيده أو صار
 إليه بوجه من الوجوه فلم يعرفه صاحب فلا بأس عليه فيه لأن أصله مباح ولا يحرم عليه حتى يعلم أن غيره
 قد ملكه فإن أخذته فاستملكه أو بقي في يده فادعاه مدع فأورع أن يصدقه ويرده عليه أو قيمته والحكم
 أن ليس عليه تصديقه إلا بينة بيمينه عليه وكل ما كان في أيدي الناس مما لا أصل له في الوحش مثل الحمام
 غير حمامة فهو كالشاة والبعير فليس لاحد أخذ موجه من الوجوه لأنه لا يكون الا بالوفا وكذلك لو
 أصابه في الجبل أو غيره فقد رخ فيه لم يكن له أخذه من قبل أن أفرأه لما ملك أمهاته كالأصابع الجرا الهلينة
 مباحة لم يكن له أخذها لأنها لا تكون الا بالملك وهذا عندنا كما وصفت فإن كان بلد فيه شئ من هذا
 معروف أنه لغير مالك فهو كالوصف من الحمل والقطا (قال الشافعي) وإذا كان رجلين برحان فتقول بعض
 حمام هذا إلى برح هذا فلازم له أن يرده كما رذوا لابل إذا أوت إلى إبله فإن لم يعرفها إلا بدعاء صاحبها
 لها كان الورع أن يصدقه فيما ادعى ما لم يعرفه ادعى ما ليس له والحكم أن لا يحبر على تصديقه إلا بينة
 بيمينه ولا تحب له حبس شئ يشك فيه وترى له إعطاء ما عرف وما لم يعرف واستحلال صاحبه فيها
 جمل والحجاب في الحمام مشهورة في الابل والبقر والقيق (قال الشافعي) فإذا ملك الرجل الصيد ساعة ثم
 تلفت منه فأخذ غيره كان عليه رده إليه كان ذلك من ساعة انفلت منه فأخذ أو بعد مائة سنة لا فرق بين
 ذلك ولا يجوز غير هذا أو يكون حين زابل يده لا عليه فلو أخذ من ساعة لم يرد له (١) فاما رده إذا انفلت
 قريبا ولا يرد إذا انفلت بعيدا فليس هذا مما يغتفر أحد بيمينه الله وإذا أصاب الرجل الصيد بمقد أو مقترطا

وباعه فله على رب
 الجنة جنة به وهذا
 أقول إلا أن تطوع
 السيد بدفع الجنة
 أو فيه العبدان كانت
 جنايته أكثر كما يكون
 هذا في الرهن (قال
 المزني) قلت أأقوله كما
 يكون العتق جائزا
 نحو رزمنه العتق وقد
 سوى في الرهن بين ابطال
 البيع والعتق فإذا جاز
 العتق في الجناية فالبيع
 جائز مثله (قال الشافعي)
 ومن اشترى عبدا وله
 مال فله للبايع الآن
 بشرطه المبتاع فيكون
 مبيعاه فاجاز أن يبيعه
 من ماله جاز أن يبيعه
 من مال عبده وما حرم

(١) قوله فاما يرد الخ
 هكذا في النسخ وانظر كتابه
 محصيه

أوموسوما أو به علامة لا يحدثها إلا الناس فقد علم أنه مملوك لغيره فلا يحل له الإعتاق بل به ضالة الغنم وذلك أن
 ضالة الغنم لا تنفى عن نفسها قد تحل بالأرض المملوكة وتغير مهابم أخذها إذا جاء صاحبها والوحش كله في
 معنى الأبل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مع هذاؤها وسقاؤها ردا لما موتا كل الشجر حتى يأتي
 ربهما فقلنا كل ما كان مستعاضا بغيره يغير رايه كما يعيش البعير فلا سبيل إليه والوحش كله في هذا المعنى
 فكذلك البقرة الانسية وبقرة الوحش والظباء والطير كله (قال) وما يدل عليه الكتاب ثم السنة ثم الآثار ثم
 القياس أنه لا يجوز المحرم من الصيد شيئا لا يؤكل لحمه ويجزى ما كان لحمه ما كولا منه والباقي والصوائد
 كلها لا تؤكل لحومها كما لا تؤكل لحوم الغربان فان قتل المحرم بازا لانسان معلل ضمن له قيمته في الحال
 التي يقتله بها معلل كما يقتل له العبد الخمار أو الصباغ أو الكاتب فضمن له قيمته في حاله التي قتله فيها ويقتل له
 البعير الخبيث والردون (١) الماشي فضمن له قيمته في الحال التي قتله فيها ولا فدية في الاحرام عليه لانه لو
 قتله وليس لاحد لم يكن عليه فيه فدية ولو قتل له ظبيا كانت عليه شاة تصدق بها على مسكن الحرم وقيمته
 بالقيمة ما بلغت صاحبه كانت أقل من شاة أو أكثر (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن غن الكلب فلا يحل بيع كلب ضار ولا غير وهكذا قال بعض أصحابنا وقال فان قتله فعليه قيمته وقيمته
 يبيع وذلك مردود لانه غن المحرم والحرم لا يكون الا مردودا أعلم بذلك من ساعته أو بعد ما نكس ما يكون
 الخمر والخنزير وما لا يحل غننه بحال مردودا وليس فيه الا هذا وما قال المشرقيون بان غننه يجوز كما يجوز غن
 الشاة فأما ان يزعم أن أصله محرم يرده ان قرب ولا يرده ان بعد فهذا لا يجوز لاحد ولا يعذبه ولو جاز هذا
 لاحد بلا خبر يلزم جاز عليه ان يرده ان بعد ولا يرده ان قرب فان قال استحسن في هذا قيل له ونحن
 نستحسن ما استفصحت ونستقص ما استحسننا ولا يحرم بيع حتى من دابة ولا طير ولا نجاسة وفي واحد منهما
 الا الكلب والخنزير فاهمنا نجسنا حين وميتين ولا يحل لهما من بحال (قال الشافعي) ومن قتل كلب
 زرع أو كلب ماشية أو صيدا أو كلب الحرم لم يكن عليه قيمته من قبل أن الخبز اذا كان غن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالنهي عن غننه وهو حق لم يحل أن يكون له غن حي ولا ميتا وأنا اذا أغرمت فاتله غننه فقد جعلت
 له تمناحيا وذلك ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو جاز أن يكون له غن في إحدى حالتيه كان غننه في
 الحياة متبعا حين يقتله المشتري للصدوق الماشية والزرع يجوز منه حين يكون لا منفعته فيه (قال الشافعي)
 واذا كان لك على نصراني حق من أي وجهه ما كان ثم قضا كه من غن خمر أو خنزير تعلق لم يحل لك أن
 تأخذه وسواء في ذلك حلاله وحرامه فمباضا كه أو وهب لك أو أطلعك كالأو كان لك على مسلم حق
 فأعطاك من مال غصبه أو ربيا أو ببيع حرام لم يحل لك أخذه وإذا غاب عنك غننا من النصراني والمسلم
 فكان ما أعطاك من ذلك أو أطلعك أو وهب لك أو فضلك أو فاضلك لا يجوز لك أن تأخذه ولا يعطاك نصراني من غن خمر أو
 خنزير بحق لك أو تطول غننه عليك أن يكون حلالا لك لانه حلال له اذا كان يستحل من أصل دينه أو
 يكون حراما عليك باختلاف حكمك وحكمه ولا فرق بين ما أعطاك من ذلك تطوعا أو بحق لزمه وأما ان
 يكون حلالا لحلال الله تعالى لجميع خلقه وحرامه عليهم واحد وكذلك هو في الخمر والخنزير وثمن ما حرم من
 على النصراني كهو على المسلم فان قال قائل فلم لا تقول ان غن الخمر والخنزير حلال لاهل الكتاب وأنت
 لا تمنعهم من أخذها والتبائع به قيل قد أعلمنا الله عز وجل أنهم لا يؤمنون به ولا باليوم الآخر ولا يجزئون
 ما حرم الله ورسوله الى قوله وهم صاغرون (قال الشافعي) فكيف يجوز لاحد عقول غننه عز وجل أن
 يزعم أنهم لاهل حلال وقد أخبرنا الله تعالى أنهم لا يجزئون ما حرم الله ورسوله فان قال قائل فأنت تقرهم
 عليها قلت نعم وعلى الشرع بالله لان الله عز وجل أنذن لنا أن نفرح على الشرع به واستحلنا لهم شرها
 وتركهم دين الحق بان تأخذ منهم الجزية قوة لاهل دينه ووجه الله تعالى عليهم فأنه لا يخرج لهم مئالا ولا عذر

من ذلك حرم من هذا
 فان قال قائل قال النبي
 صلى الله عليه وسلم
 من باع عبدا وله مال فم
 له البائع الآن بشرطه
 المتباع (قال الشافعي)
 قتل غن على مال العبد
 لاهل العبد فاعطاه لاهل
 شاة ولو كان اشترط ماله
 محجولا وقد يكون دينيا
 واشتراه بدين كان هذا
 يبيع القرو وشراء الدين
 بالدين فغنى قوله الآن
 بشرطه المتباع على
 معنى ما حل كما باع الله
 ورسوله البيع مطلقا
 على معنى ما حل لاهل
 ما يحرم (قال المزني) قلت
 أنا وقد كان الشافعي قال
 يجوز ان يشترط ماله

(١) قوله الماشي هكذا

في النسخ وانظر كتبه

مصححه

لهم فيها حق يؤمنوا بالله ورسوله ويحرموا ما حرم الله ورسوله وكل ما صاده حلال في غير حرم مما يكون بحكمه من
حماها وغيره فلا بأس به لأنه ليس في الصيد كله ولا في شيء منه حرم يمنع بها نفسه عما يمنع بحرمته من غيره
من بلد أو أحرار محرر أو يحرمة لغريمه من أن يكون ملكه مالا فأما نفسه فليس بمنوع

(باب ذبايح أهل الكتاب) قال الشافعي رحمه الله أحل الله طعام أهل الكتاب وكان طعامهم
عند بعض من حفظت عنه من أهل التفسير ذبايحهم وكانت الآية تارث على إحلال ذبايحهم فإن كانت
ذبايحهم بسموت بالله تعالى فهي حلال وإن كان لهم ذبح آخر يسمون عليه غير اسم الله تعالى مثل اسم المسيح
أو يذبحونه باسم دون الله تعالى لم يحل هذا من ذبايحهم ولا أثبت أن ذبايحهم هكذا فإن قال قائل وكيف
زعمت أن ذبايحهم صنفان وقد أصبحت مطلقة قيل قد يباح الشيء مطلقا وانما يرد بعضهم دون بعض فإذا
زعمنا عزم أن المسلم أن نسي اسم الله تعالى أكلت ذبيحته وإن تركه استغفنا فإلّا نؤكل ذبيحته وهو لا يدعه
لأنه تركه كان من يذبحه على الشرك أو لم يكن أن تركه ذبيحته وقد أحل الله عز وجل لحوم البدن مطلقا فقال
فإذا وجبت خنزرها فكلوا منها ووجدنا بعض المسلمين يذهب إلى أن لا يؤكل من البدنة التي هي نذر
ولاجراء صيد ولا فدية فلما احتلت هذه الآية ذهبن الله وركننا للحل لأنا خلاف القرآن ولكنها محتملة
ومعقول أن من وجب عليه شيء في ماله لم يكن له أن يأخذ منه شيئا لأننا جعلنا له أن يأخذ منه شيئا فلم يجعل
عليه الكل إنما جعلنا عليه البعض الذي أعطى فهكذا ذبايح أهل الكتاب بالدلالة على شبهة ما قلنا

(ذبايح نصارى العرب) قال الشافعي أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد
القبلي مولى عمر أبا بن سعد القبلي أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحل
لنا ذبايحهم وما أبا نأكلهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم (قال الشافعي) أخبرنا الثقفى عن أيوب عن ابن
سبر بن عن عبيدة عن علي رضى الله عنه أنه قال لا تأكلوا ذبايح نصارى بني تغلب فانهم لم يتسكروا من دينهم
الاشرب الخمر (قال الشافعي) كأنهم ما ذهبوا إلى أنهم لا يضبطون موضع الدين فعقولون كيف الذبايح
وذهبوا إلى أن أهل الكتاب هم الذين أوتوا من ديان بعد نزول القرآن وهذا نقول لا تحل ذبايح نصارى
العرب بهذا المعنى والله أعلم وقدر وعكرمة عن ابن عباس أنه أحل ذبايحهم وتأول «ومن يتولاهم منك
فإنه منهم» وهو لو ثبت عن ابن عباس كان المذهب إلى قول عمرو وعلى رضى الله تعالى عنهم أنه أولى ومعه المعقول
فأما «من يتولاهم منك فإنه منهم» فعناها على غير حكمهم وهكذا القول في صيدهم من أكل ذبيحته أكل
صيده ومن لم يحل ذبيحته لم يحل صيده إلا ما ندر ذكرناه

(ذبايح نصارى العرب) قال الشافعي رحمه الله لا خبر في ذبايح نصارى العرب فإن قال قائل فما الحجة في
ترك ذبايحهم فباحهمهم من الشرك وأنهم ليسوا بالذين أوتوا الكتاب فإن قال فقد سألنا خذ منهم الجزية
قلنا ومن الجحوش ولأن كل ذبايحهم ومعنى الذبايح معنى غير معنى الجزية فإن قال فهل من حجة من أثر
يفرق إليه فتمم ثم ذكر حديثنا عن ابن الخطاب قال ما نصارى العرب بأهل كتاب ولا تحل لنا ذبايحهم ذكره
إبراهيم بن أبي يحيى ثم أكتبه فإن قال قائل حديث ثور عن ابن عباس رضى الله عنه ما قيل ثور روى عن
عكرمة عن ابن عباس ولم يدرك ثورا بن عباس فإن قال قائل ما دل على الذي رواه عكرمة فحدثنا إبراهيم عن
ثور عن عكرمة عن ابن عباس بهذا الحديث قال وما أفرى الأوداج (١) غير متردد كي به غير انظر والسبب
فإنه لا تحل الذكاة بما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الذكاة بما

(المسلم يصيد بكل الجحوش) قال الشافعي رحمه الله في المسلم يصيد بكل الجحوش العلم يؤكل من
قبل أن الصيد قد جمع المعينين الذين يحل بهما الصيد وهما أن الصائد المرسل هو الذي يجوز ذكاته وأنه
قد ذك في جحوشه به الذكاة وقد اجتمع الأمران اللذان يحل بهما الصيد وسواء تعلم الجحوش وتعليم المسلم
لأنه ليس في الكتاب معنى إلا بتأديب بالمسألة على من أرسله فإذا تأديب به فالحكم حكم المرسل لا حكم

وإن كان مجحولا لانه
تبعه كما يجوز ذك الأمانة
تبعها ولحقوق الدار
تبعها ولا يجوز ذبيح
الحل دون أمه ولا حقوق
الدار دونها ثم يرجع عنه
إلى ما قال في هذا الكتاب
(قال المزني) والذي يرجع
إليه أصح (قال الشافعي)
وحرام التدليس ولا ينتقض
به البيع (قال أبو عبد الله
محمد بن عاصم) سمعت
المزني يقول هذا غلط
عندي فلو كان الثمن
محرمًا بالتدليس كان
البيع بائنا المحرم
منتقضا وإذا قال لا ينتقض
به البيع فقد ثبت تحليل

(١) قوله غير متردد لأنه
المثلثة والراء المكسورة
المشددة وعبرة اللسان
المترد الذي يقتل بغير
ذكاة وقيل التردد أن
يذبح الذبيحة بشئ
لا ينهر الدم ولا يسهله
فهذا المترد أه كنه
معناه

الكلب وكذلك كلب المسلم رسله المجوسى فيقتل لا يحل أكله لان الحكم حكم المرسل وانما الكلب أداة من الاداة

(ذكاة الجراد والحياتان) قال الشافعى ان ذوات الارواح التي يحل أكلها صنفان صنف لا يحل الا بان يذكره من يحل ذكاته والصيد والرحى ذكاة لا يقدر عليه وصنف يحل بلاده ذكاة ميتة ومقتولة ان شاء (١) وبغير الذكاة وهو الحوت والجراد واذا كان كل واحد منهما يحل بلاده ذكاة حل ميتا فاحال وحدهما ميتا كل لا يفرق بينهما فمن فرق بينهما فالحوت كان أولى ان لا يحل ميتا لان ذكاة امكن من ذكاة الجراد فهو يحل ميتا والجراد لم يحل ميتة ولا يجوز الفرق بينهما فان فرق بينهما فارق فليدلل من سن له ذكاة الجراد أو أحله به بعضه ميتا ورحم عليه بعضه ميتا ما رأيت الميت يحل من شئ الا الجراد والحوت (قال الشافعى) أخبرنا عبد الرحمن بن زبد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان وأحمدان أما الميتتان الحوت والجراد والمان أحسنه قال الكلب والطحال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا حاتم بن اسعيل والدرادى وأحمد بن جعفر عن أبيه رضى الله عنهم قال النون والجراد ذكى

(ما يكره من الذبحة) قال الشافعى رحمه الله اذا عرفت في الشاة الحلية تنحر له بعد الذكاة أو قبلها أكلت وليس ينحر له بعد الذكاة مات قبلها انما ينحر له بعدها ما كان فيه الروح قبلها (قال) وكل ما عرفت فيه الحلية ثم ذبحت بعده أكلت

(ذكاة ما في بطن الذبحة) قال الشافعى في ذبح الجنين انما ذبحته تنظيف وان لم يفعل فلا شئ عليه وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصورة الشاة ربط ثم رزى النبل

(ذبح من اشترك في نفسه من أهل الملل وغيرهم) قال الشافعى في الغلام أحد أو به نصرانى والآخر مجوسى يذبح أو يصيد لا تؤكل ذبخته ولا صيده لأنه من أبويه وليس هذا كالسليم يكون أباه الصغير على دينه ولا كالسلة يكون ابنه على دينهما من قبل أن حظ الاسلام اذا اشترك حظ الكفر فيمن يدين كان حظ الاسلام وأبويه وليس حظ النصرانية بأبويه من حظ المجوسية ولا حظ المجوسية بأبويه من حظ النصرانية كلاهما كفر بالله ولو ارتد نصرانى الى المجوسية أو مجوسى الى نصرانية لم نستببه ولم نقله لأنه خرج من كفر الى كفر ومن خرج من دين الاسلام الى غيره قتلناه ان لم يذب فاذا بلغ هذا المولد فدان دين أهل الكتاب فهو منهم أكلت ذبخته فان ذهب رجل بنفس الاسلام والكفر الحق الولد النصرانية فزعم ان النصرانية تعمل ما يعمل الاسلام دخل عليه أن يفرق بين من يرتد من نصرانية الى مجوسية ودخل غيره عليه أن يقول ولادة الامه من الحريم حكمه حكم أمه وولد الحريم من العبد حكمه حكم أمه فعمل حكم الولد المسلم حكم الام دون الاب (٢) فان قال قائل المرتد عن الاسلام يقتل والاسلام غير الشرك ولا يؤكل صيده بل يصده مسلم ولا يكتبى يقر على دينه ولا أعلم من الناس أحد المجوسيا ولا وثنيا أشد ذبخته منه من قبل أنه يجوز لها كم أن ياخذ الجزية من المجوسى ويقر على دينه ويجوز له بعد القدر على الحرب أن يذبحه بلا قتل ولا يجوز له هذا في المرتد فيحل دمه بما يحل به دم الحارب ولا يحل فيه تركه كالحمل في الحارب العظيم ذنبه يحرقه من دين الله الشارضى

(الذكاة وما أبغى كله وما لم يبع) قال الشافعى الذكاة وجهان وجه فيما قدر عليه الذبح وانصرح في حال يقدر عليه ما ناله الانسان بسلام بيده أو رميه بيده فبى على يده أو ما أحل الله عز وجل من الجوارح ذوات الارواح المخلقات التي تأخذ بفعل الانسان كما يصيب الشهم بفعله فاما الخفرة فقام الميت واحد من ذكاة الجراد أو لم يكن ولو أن رجلا نصب سيفا ورماحهم اضطر صيده اليه فأصابه فذكه كاهل من ذكاة فيهما سلاح يقتل أو لم يكن

الخنزير غير أنه بالتدليس ماؤم فقتلهم فلو كان الخنزير محرما وبه وقعت العقدة كان البيع فاسدا رأيت (٣) لو اشتراها بخارية فدلست المشتري بالخنزير كدلست البائع بما باع فهذا اذا حرام بحرام يبطله البيع فليس كذلك انما حرم عليه التدليس والبيع في نفسه جائز ولو كان من أحدهما سبب يحرم فليس السبب هو البيع ولو كان هو السبب حرم البيع وفسد الثمن فقتلهم (قال الشافعى) وأكره بيع العصير من بعصر الخمر والسيف

(١) قوله وبغير الذكاة كذا في النسخ وانظر مع قوله قبله يحل بلاده ذكاة (٢) قوله فان قال الخ كذا في النسخ وانظر أين جواب الشرط (٣) قوله في الهامش لو اشتراها بخارية كذا في النسخ ونظير أن في العبارة يحرم بها ولعل الصواب لو اشترى شيئا مجازفة فانظر وحرر كتبه

يحمل أكله لانهما ذكاه بغير قتل أحد وكذلك لو مرت شاة أو صيد فاحتسبت بسيف فأتى على منبجها لم يحمل
أكلها لانها قاتله تنفسها لا قاتلها غيره هاجم له الذبح والصيد وأذا صار رجل حستانا وجراد فاجب الى ولو
سمى الله تعالى ولو ترك ذلك لم نجزمه اذا أحلته ميتا فالنسبة انما هي من سنة الذكاه فاذا سقطت الذكاه
حلت بترك النسبة والذكاه كانا فاما ما قدر على قتله من أنسى أو وحشي فلا ذكاه الا في البه والحق
وأما ما هرب منه من أنسى أو وحشي فبأناله بمن السلاح فهو ذكاه اذا قتله ومثله البعير وغيره يتردى
في البحر فلا يقدر على منجحه ولا نجزمه فيضرب بالسكن على أي آراءه بقدر عليه ويسمي وتكون تلك ذكاه
(قال) ولو حذوا المعراض حتى يمروا بالسلح فلا بأس بأكله

(الصيد في الصيد) قال الشافعي واذا وجد الحوت في بطن حوت أو طائر أو سبع فلا بأس بأكل الحوت
ولو وجد في ميت لم نجزم لانه مباح ميتا ولو كنت أحرمة لانه حكمه حكم ما في بطنها لم يحمل ما كان منه في
بطن سبع لان السبع لا يؤكل ولا في بطن طائر الا ان أدرك ذكاه فما كان لي أن أجعل ذكاه بذكاه
الطائر لانه ليس بمخلوق من الطائر انما يتكون ذكاه الجنين في البطن ذكاه أمه لانه مخلوق منها وحكمه حكمها
ما لم يزلها في الأكسين والدواب فاما ما ازدرده طائر فلو ازدرده صغيرا ما كان حلالا لأن يذكي المزدرد
وكان على من وجدته أن يطرحه فكذلك ما أصبنا في بطن طائر سوى الجراد والحوت فلا يؤكل لحما كان أو
طائر لانه شئ من غيره فانتفع ذكاه على ما هو منه لا على ما هو من غيره فكذلك الحوت لو ازدرده شاة
أكلنا الحوت وألقينا الشاة لان الشاة غير الحوت

(ارسل الرجل الجراح) قال الشافعي رحمه الله واذا أرسل الرجل الجراح طائرا كان أو دابة
على الصيد فيضئ ثمصره فرأى الصيد أو لم يره فان كان انما يرجع عن سنه وأخذ طريقا إلى غير هاهنا
طالب غير يرجع فان قتل الصيد أكل واذا رجع الى صاحبه رأى الصيد أو لم يره ثم عاد بعد رجوعه
فقتله لم يؤكل من قبل أن يرسل الاول قد انقضى وهذا احداث طلب بعد ارسال فان زجره
صاحبه برجوعه فان زجره وفي وقفة وقفها فاستقبل أو في طريق غير طريق الصيد فعاد في جريه فقتله أكل
وكان ذلك كارساله اياه من يده (قال الشافعي) واذا رمى الصيد فأنته انما لا يقدر معه على أن يمنع من
أن يؤخذ أو كان مرصا أو مكسورا أو صغيرا لا يستطيع الامتناع من أن يؤخذ فرمى فقتل لم يحمل أكله
ولا يحمل هذا الا بالذكاه والذكاه وجهان ما كان من وحشي أو أنسى فاقدر عليه بغير الرمي والسلاح لم
يحمل الا بالذكاه وما لم يقدر عليه الا برمي أو بسلاح فهو ذكاه

(باب في الذكاه والرمي)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه عن عبيدة بن رفاعه
عن جده رافع بن خديج قال قلنا يا رسول الله اننا لا نؤلف العدو غدا وليس معنا مدي أنذكي بالليط فقال النبي صلى
الله عليه وسلم ما أثمر الدم وذكر عليه اسم الله فكلوه الا ما كان من سن أو نظفر فان السن عظم من الانسان
والظفر مدي الجنين (قال الشافعي) فان كان رجل رمى صيدا فكسره وقطع جناحه أو بلغ به الحال التي
لا يقدر الصيد أن يمنع فيها من أن يكون مأخوذا فرماه أحد فقتله كان حراما وكان على الرامي قيمته بالحال
التي رماه بها مكسورا أو مقطوعة لانه مستهلك لصيد قد صار لغيره ولو رماه فاصابه ثم أدرك ذكاه فذكي
كان للرأي الاول وكان على الرامي الثاني ما نقصته الرمية في الحال التي أصابه فيها ولو رماه الاول فاصابه وكان
ممتنع بطران ان كان طائرا أو بعد وإن كان دابة ثم رماه الثاني فأنته حتى لا يستطيع أن يمنع كان الثاني
ولو رماه الاول في هذا الحال فقتله ضمن قيمته للثاني لانه قد صار له دونه ولو رماه معا فاضى بمنعنا ثم رماه
ثالث فصير غير ممتنع كان الثالث دون الاولين ولو رماه الاولان بعد رمية الثالث فقتله ضمناه ولو رماه

عن يعصى الله به ولا
أنقض البيع

(باب سبع البراءة)

(قال الشافعي) اذا باع
الرجل شيئا من الحيوان
بالبراءة فالذي أذهب
اليه قضاء عثمان رضي
الله عنه أنه يرى من
كل عيب لم يعلم ولا يبرأ
من عيب علمه ولا يبرأ
ورقعه عليه (١) تقليد فان
الحيوان مفارق لما
سواه لانه يقتدى بالجمعة
والسقم ويحول طبائعه
فقلبا يسيرا من عيب
يضي أو يظهر وإن أصبح
في القياس لولاهما وصفتنا
من اقتباج الحيوان
وغیره ان لا يبرأ من عيوب
تختل لم يبرأ ولو سماها

(١) قوله تقليد ا وقوله
يعد يقتدى كذا في
الاصل ولعل اللفظين
محرران فخر كتبته
مصححه

معاً واحدهما قبل الآخر فأخطأته إحدى الرميّتين وأصابته الأخرى كان الذي أصابته رمية ضامناً ولو أصابته معاً واحداهما قبل الأخرى كانت الرميّتان مستويّتين ومختلفتين إلا أنّهما قد خرجتا فانفذت أحدهما مقاتله ولم تنفذ الأخرى كانا جميعاً قاتلين وكان الصيد بينهما كما يجرح الرجلان الرجل أحدهما الجرح الخفيف والآخر الجرح الثقيل أو عدد الجراح الكثيرة فيكونان جميعاً قاتلين فإن كانت إحدى الرميّتين أتت منه على ما لا يعيش منه طرفه عين مثل أن تقطع حلقومه أو ريشة أو رأسه أو تقطعه بانهسين فإن كانت هي التي وقعت أولاً ثم وقعت الرمية الأخرى آخر أفاعماري الآخر ميتاً فلا ضمان عليه إلا أن يكون أفسد الرمية جلداً أو لحافاً ضمن قدر ما أفسد من الجلد أو اللحم ويكون الصيد للرامي الذي ذكاه ولو كانت الرمية التي لم تبلغ ذكاه أولاً والرمية التي بلغت ذكاه آخراً كان للرامي الآخر لأنه الذي ذكاه ولم يكن على الرامي الأول شيء لأنه لم يكن عليه بعد ما صار له ولا على الذي ذكاه شيء لأنه إنما رى صيده أمتعته له رمية ولو كان رماءه فبلغ أن لا يمتنع مثله ويحتمل فدخل دار رجل فأخذ الرجل فذكاه كان للدار لأنه الذي بلغ به أن يكون غير متنع وكان على صاحب الدار ما نقصته الذكاه أن كانت نقصته شيئاً ولو أخذ صاحب الدار ولم يذكاه كان عليه ردّه إلى صاحبه ولو مات في يده قبل أن يردّه كان ضامناً له من قبل أنه متعذباً أخذه ومنع صاحبه من ذكاه ولو كانت الرمية لم تبلغ به أن يكون غير متنع وكان فيه ما يتعامل طائراً أو عاديّاً فدخل دار رجل فأخذته كان لصاحب الدار (قال الشافعي) ولو رماء الأول ورماء الثاني فلم يدركه بالرماء الأول أن يكون عتماً أو غير متنع جعلناه بينهما نصفين كما يجعل القاتل بينهما وهو على الذكاة حتى يعلم أنه قد صار إلى حال لا يقدر فيها على المتنازع ويكون مقدوراً على ذكاه (قال) وإذا رمى الرجل طائراً بطير فأصابه أي أصابه ما كانت أوفى أي موضع ما كان إذا خرجت منه فأدتمه أو بلغت كثر من ذلك فسقط إلى الأرض ووجدناه ميتاً لم يندأ مات في الهواء أو بعد ما صار إلى الأرض أكل من قبل أنه مما أحل من الصيد وأنه لا يوصل إلى أن يكون مأخوذاً بالالاقوع ولو حرمه ناهذا خوفاً أن تكون الأرض قتله حرمنا صيد الطير كله إلا ما أخذته فذكاه وكذلك لو وقع على جبل أو غيره فلم يزل عنه حتى أخذ ولكنه لو وقع على جبل فتردى عن موضعه الذي وقع عليه قبل أن لا يكون كثيراً كان متردياً لا يؤكل إلا أن يذكر حتى يحيط العلم أنه مات قبل أن يتردى أو يجرد الرمية فذقت رأسه أو زبحته أو قطعت به فأنين فيعلم حينئذ أنه لم يقع إلا ذكياً فإن وقع على موضع فتردى فزبحه رتد أدا أو شوله أو شيء يمكن أن يكون قطع رأسه أو نصفه أو أتى على ذلك لم يؤكل حتى يحيط العلم أنه لم يزد إلا بعد ما مات وإذا رمى الرجل بسهم صيد فأصاب غيره أو أصابه فأنفذه وقتل غيره فسواء وبأكل كل ما أصاب إذا قصد الرمية قصد صيدها فقد جع الرمية التي تكون بها الذكاة ولو نوى صيدها وإذا رمى الرجل الصيد بحجر أو بندقة فترقت ولم تحرق فلا يأكله إلا أن يدرك ذكاه لأن الغالب منها أنها غير ذكاة ووافقه وأنها إنما قتلت بالثقل دون الحرق وإنها ليست من معاني السلاح الذي يكون ذكاه ولو رمى بعراض فأصاب نصفه فقتل كان موقوذاً لا يؤكل ولو أصاب بنفسه وحده ونفله بمحدد فحرق كل من قبل أنه سهم إنما يقتل بالحرق لا بالثقل ولو رمى بعصا أو عود كان موقوذاً لا يؤكل ولو خسق كل واحد منهما فإن كان الخاسق منهما محدداً بمحور ومول السلاح بهيمة السلاح أكل وإن كان لا محورا لم يستكرها فترقت فإن كان العود والصاخيقيين فنفقة السهم أكلت لأنهما إذا خفقا قتلا بالمحور وإن أخطأ وإن كانا أثقل من ذلك بشئ متباين لم يؤكل من قبل أن الغالب على أن القتل بالثقل فيكون موقوذاً

(الذكاة) قال الشافعي رحمه الله أحب الذكاة للحديد وأن يكون ما ذكرى به من الحديد موحياً أخف على المذكي وأحب أن يكون المذكي بالفاسم لما فيها ومن ذكرى من امرأة أو صبي من المسلمين جازت ذكاه وكذلك من ذكى من صبيان أهل الكلب ونسأهم وكذلك كل ما ذكرى به من شيء أسمر اللحم وفري

لاختلافها أو يرى من
كل عيب والاول اصح

(باب بيع الامه)

(قال الشافعي) إذا
باعه جارية لم يكن لأحد
منهما فيها موارضة فإذا
دفع الثمن لزم البائع
التسليم ولا يجبر واحد
منهما على إخراج ملكه
من يده إلى غيره ولو كان
لا يلزم دفع الثمن حتى
تخبر وتطهر سر كان
البيع فاسداً للعهل بوقت
دفع الثمن وفساد آخر أن
الجارية لا يشتري اقتراء
العين فيكون لصاحبها
أخذها ولا على بيع
الصفة فيكون الاجل
معلوماً ولا يجوز بيع
العين إلى أجل ولا

الأوداج والمذبح ولم يترك دجائز به الذكاة إلا للظفر والسن فان النهي جاء فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فن ذكي بظفره أو سسنه وهما ثابتان فيه أو زائلان عنه أو بظفر سبع أو سسنه أو ما وقع عليه اسم الظفر من
 أطفار الظفر أو غيره لم يجز إلا كل به نصر السنة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا
 ابن عيينة عن عمر بن سعد بن مسروق (قال الشافعي) كمال الذكاة أربع الحلقوم والمرى والودجين وأقل
 ما يكفي من الذكاة اثنتان الحلقوم والمرى وإنما أحببنا أن يؤتى بالذكاة على الودجين من قبل أنه إذا أتى على
 الودجين فقد استوفى قطع الحلقوم والمرى حتى أتاها وفيها موضع الذكاة لافي الودجين لان الودجين
 عرفان قد نسي لان من الانسان تم يحيا والمرى هو الموضع الذي يدخل فيه طعام كل خلق يأكل من بشر
 أو بهيمة والحلقوم موضع النفس وإذا بانا فلا حياة تجاوزت طرفة عين فلو قطع الحلقوم والودجين دون المرى
 لم تكن ذكاة لان الحياة قد تكون بعد هذه امددة وان قصرت وكذلك لو قطع المرى والودجين دون الحلقوم
 لم تكن ذكاة من قبل أن الحياة قد تكون بعد هذه امددة وان قصرت فلا تكون الذكاة إلا ما يكون بعده
 حياة طرفة عين وهذا لا يكون الا في اجتماع قطع الحلقوم والمرى ودون غيرها

(باب موضع الذكاة في المقدور على ذكاته وحكم غير المقدور عليه) قال الشافعي الذكاة ذكأتان
 فذكاة مقدرة على من وحشي أو انسي الذبح والخمر وموضعهما الله والخمر والحلق لا موضع غيره لان هذا
 موضع الحلقوم والمرى والودجين فذلك الذكاة فيه بمباحات السنة والآثار والمالم بقدر عليه فذكاة ذكاة
 الصيد انسيا كان أو وحشيا فان قال قائل بأي شيء قست هذا قيل قسته بالسنة والآثار وقد كتبت
 ذلك في غير هذا الموضع لان السنة أنه أمر في الانسي بالذبح والخمر اذا قدر على ذلك منه وفي الوحشي بالرمي
 والصيد بالجوارح فلما قدر على الوحشي فلم يحل إلا ما يحل به الانسي كان معقولا عن الله تعالى أنه إنما
 أراد به الصيد في الحال التي لا يقدر عليها على أن يكون فهماء ذكي بالذبح والخمر وكذلك لما أمر بالذبح والخمر
 في الانسي فاستمع امتناع الوحشي كان معقولا أنه ذكي عايد ذكابه الوحشي الممنوع فان قال قائل لا أبجد
 هذا في الانسي قيل ولا تتحدث في الوحشي الذبح فاذا أحلته الى الذبح والاصل الذي في الصيد غير الذبح حين
 صار مقصد راع عليه فكذلك فأحل الانسي حين صار الى الامتناع الى ذكاة الوحشي فان قلت لأجل
 الانسي وان امتنع الى ذكاة الوحشي جاز عليه لغيره أن يقول لأجل الوحشي اذا قدر عليه الى ذكاة
 الانسي وأثبت على كل واحد منهما ذكاته في أي حال ما كان ولا أحلها ما عن حالها بل هذا صاحب الصيد
 أولى لأن لا أعلم في الصيد خبرا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا وأعلم في الانسي مجتمع خبرا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم يثبت بأنه رأى ذكاته كذكاة الوحشي كيف يجوز لاحد أن يفرق بين المجموع ثم اذا فرق
 أبطل الثالث من جهة الخمر وثبت غيره من غير جهة الخمر (قال) واذا رى الرجل بسيف أو سكين صيدا
 فأصابه بحده السيف أو وحده السكين فأراده فهو كالسهم يصيبه بسيفه وإن أصابه بصغير السيف أو بمقبضه
 أو قفاه أن كان ذاقا أو بنباب السكين أو قفاه أو مضغه فأعترف بالذكاة عليه حتى يموت فلا يأكله إلا أن يدرك
 ذكاته وهذا كالسهم يرمي به والنخبة والخضر فلا يؤكل لانه لا يدري أيهم قتله (قال) وان رمى صيدا بعينه
 بسيف أو سهم ولا يتوأن أن يأكله فله أن يأكله كما يذبح الشاة لا يتوأن أن يأكلها فيجوز له أكلها ولو رمى
 رجل شخصاً براحته بمخضبة خشية أو حجر أو شجر أو شاة فأصاب صيدا فقتله كان أحب الي أن يتزعم أن كذا
 ولو أكله ماراً به تجز ما عليه وذلك أن رجلاً لو أخطأ شاة فذبحها لاربد ذكاتها أو أخذها بالليل فزحلقتها
 حتى أتى على ذكاتها هو راحا خشية لينة أو غيرها ما بلغ على أن يكون ذابحها ما عليه ولو دخل علينا القريم
 عليه اذا أتى على ما يكون ذكاة اذ لم ينو الذكاة دخل علينا أن يزعم أن رجلاً لو أخذ شاة ليقبضها بالانيد كرها
 فذبحها وسمى لم يكن له أكلها ودخل علينا أن لورمى ما لا يؤكل من الطائر والدواب فأصاب صيدا يؤكل
 لم يأكله من قبل أنه قصد بالرمية قصد غير الذكاة ولا لية المأكول ودخل علينا أن لو أراذ به شاة فأخطأ

لأشترى أن يأخذ منه
 حيلة بعدة ولا يوجه
 وإنما التحفظ قبل
 الشراء

(باب البيع مباحة)

قال الشافعي فإذا باعه
 مباحة على العشرة
 واحد وقال قامت على
 بمائة درهم ثم قال
 أخطأت ولكنهما قامت
 على تسعين فهي واجبة
 لأشترى رأس ماله
 وبخصته من الرمح فان
 قال ثمنها أكثر من مائة
 وأقام على ذلك ينسأ لم
 يقبل منه وهو مكذب
 لها ولو علم أنه خاله
 حطمت انجيلته وحضنها
 من الرمح ولو كان المسع
 قائما كان لأشترى أن

برذه ولم أفسد البيع لأنه لم يتعقد على محرم عليه ما معا انما وقع محرم على الخائن منها كما دلل له بالعيب فيكون التبدليس محرماً وما أخذ من ثمنه محرماً وكان للتشترى في ذلك الخيار (باب الرجل يبيع الشيء إلى أجل ثم يشتريه بأقل من الثمن) قال الشافعي ولا بأس بأن يبيع الرجل السلعة إلى أجل ويشتريها من المشتري بأقل بقدر عرض وإلى أجل قال بعض الناس إن أمرأته أتت عائشة فاشترت منها عقالاً يبيع باعته من زيد بن أرقم بهذا وتذ إلى العطاء ثم اشتريته منه بأقل فقالت عائشة بئسما اشتريت وبئسما ابتعت أغفري زيد بن أرقم أنه قد أطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الآن يتوب (قال الشافعي) وهو محمل ولو كان هذا ثابتاً فقد تكون عائشة عاتب البائع إلى العطاء لأنه أجل غير موزون ويحجبها وإذا اختلفوا فذهبنا إلى قياس وهو مع زيد ونحن لا نثبت مثل هذا على عائشة وإذا كانت هذه السلعة في كسائر ما لم لا يبيع ملكي عاشرت وشاء المشتري

(باب تفرق صفقة البيع وجمعها) قال المزني اختلف قول الشافعي رحمه الله في تفرق الصفقة وجمعها ويصنفه موضعاً لجمع فيه شرح أو في قوله فيه إن شاء الله (١) (قال الشافعي) رحمه الله (٣٠١) في كتاب اختلاف أبي حنيفة

وإن أبي ليلى وإذا اشترى ثوبين صفقة واحدة فهل أحدهما في يده ووجد بالأخر عيباً واختلفا في ثمن الثوب فقال البائع قيمته عشرة وقال المشتري قيمته ثمانية فقال قول قول البائع من قبل أن الثمن كله قد لزم المشتري فإن أراد رد الثوب بأكثر من الثمن فلا أو أراد الرجوع بالعيب بأكثر من الثمن فلا يعطيه بقوله الزيادة وقال في كتاب الصلح أنه كالبيع وقال فيه في موضعين مختلفين إن صالحه من دار عانة

غيره فأنه لم يكن له أكله ولو أصبح شاتين ليذبح أحدهما ولا يذبح الأخرى فسي وأمر السكين فذبحهما حاله أكل التي ذبحها ولم يحل له أكل التي لم يذبحها ودخل علينا كثر من هذا وأولى أن يدخل كما أدخله بعض أهل الكلام وذلك أن يذبح الرجل شاة غيره فبذبحها الرجل المالك لها فزعم أنه لا يحل أكلها لو أحدهما من قبل أن ذابحها من أجل أنه أكلها وما لكانه غير ذابحها لو أكلها لم يذبحها وهذا قول لا يستقيم بخلاف الآثار ولا أعلم في الأمر بالذبح ولا في النية عمل غير الذكاة ولقد دخل على قائل هذا القول منه ما تفاحش حتى زعم أن رجلاً لو غصب سوطاً من رجل فضر به أتمه حذراً ولو كان الغاصب السلطان فضر به الحد لم يكن واحداً من هذين محدوداً وكان عليهما أن يقيم عليهما الحد بسوط غير مغمسوب فإذا كان هذا عند أهل العلم على غير ما قال فالثمة أولى أن لا تكون في الذابح والصدع فعل شيئاً والله أعلم (قال الشافعي) وما طلبته الكلاب أو البراة فأنعتهم فأت ولم تنله فلا يؤكل لأنه ميتة وإنما تكون الذكاة فيما نالت لأنها بما نالت تقوم مقام الذكاة ولو أن رجلاً طلب شاة ليذبحها فألقبها حتى ماتت لم يأكلها وما أصيب من السم بذي سلاح ما كان ولم يعرفه فلا يؤكل حتى يبلغ أن يعرفه أو يجاوز الأدماء فيخزق أو يهتد وما نالته الكلاب والصقور والجوارح كلها فقتلته ولم يدمه احتمال معنيين أحدهما أن لا يؤكل حتى يخزق شيئاً لأن الجوارح ما خرق وقد قال الله تبارك وتعالى الجوارح والمعنى الثاني أن فعلها كله ذكاة فبأن فعلها قتلته وحل وقد يكون هذا جازاً فيكون فعلها غير فعل السلاح لأن فعل السلاح فعل الآدمي وأدنى ذكاة الآدمي ما خرق حتى يدمى وفعلها عباد القتل الأعلى أن في القتل فعلين أحدهما ذكاة أو الخزعبد كذا وقد نسي جوارح لا يلهي حرق فيكون اسمها لا زماً أو كل ما أسكن مطلقاً فيكون ما أسكن حلالاً بالاطلاق ويكون الجرح إن جرحها هو اسم موضوع عليها لا أنها

(٣٦ - الأم ثاني) وبعد ثمنه ما تم وجب له عيانه الخيار إن شاء العبد وأخذ المائة بنصف الصلح ويسترد نصف الدار إن الصفقة وقعت على شئين وقال في شئوا الرجل على المرأة وفي كتاب الشر وطواشترى عبداً واستحق نصفه إن شاءت الثمن وإن شاء أخذ نصفه بنصف الثمن وقال في الشفعة إن اشترى شخصاً وعرض صفقة واحدة أخذت الشفعة بمحضها من الثمن وقال في الأملاء على مسائل ما لا شئوا إذا صرف دينار بعشرين درهماً قبض تسعة عشر درهماً ولم يحدد درهماً فلا بأس أن يأخذ التسعة عشر بمحضها من الدينار وينتافض البيع بمحضه الدرهم ثم إن شاء اشترى منه بمحضه الدينار ما شاء بنقابه قبل التفرق أو تركه عمداً ثم شاء أخذه وقال في نصاب البيوع الجديد الأول لو اشترى بائة دينار مائة صاع غر ومائة صاع حنطة ومائة صاع عسل جاز وكل نصف منها بقرينة من المائة وقال في الأملاء على مسائل ما لا المجموعة وإذا جعت الصفقة بردياً وبعوة بعشرة وقيمة البردي خمسة أمداس الثمن وقيمة البعوة سدس

(١) قوله قال الشافعي إلى آخر الباب وجدنا في بعض نسخ المختصر ما ملخصه هذه الفروع كلها نقلها الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوي من نسخة قديمة من المختصر وعرضها على السراج البلقيني فأقرها كسبها معجزة

العشرة فالبردي بخمسة أسداس الثمن والجمجمة سدس الثمن وهذا المعنى قال في الاملاء لا يجوز ذهب حيد وريء ذهب وسلطان لمحمد وريء بتر وسلطان لكل واحد من الصنفين حصة في القيمة فيكون الذهب بالذهب والبر بالبر مجهولاً وهذا المعنى قال لا يجوز أن يسلف مائة دينار في مائة صاع غرماً ثم صاع حنطة لأن ثمن كل واحد منهما مجهول وقال في الاملاء على مسائل مالك المجموعة أن الصنفعة اذا بيعت شئين مختلفين فكل واحد منهما مبيع بمحصته من الثمن وقال في بعض كتبه لو ابتاع غنماً حال عليها الحول فأخذ الصديق الصدقة منها فلم يسترى اختياراً في رد البيع لأنه لم يسلم له كما استرى كاملاً أو يأخذ ما بقي بمحصته من الثمن وقال إن أسلف في رطب فنقدر جرع بحصة ما بقي وإن شاء أخرا في قابل وقال في كتاب الصدقات ولو أصدق أربع نسوة أو لفاقست على مهورهن (قال) ولو أصدقها عسداً فاستحق نصفه كان اختيارها أن تأخذ نصفه والرجوع بنصف قيمته أو الرد (قال المزني رحمه الله) فأما بقية ما استحق من العبد فذهب اغلظ معناه وكيف تأخذ بقية ما لم تكن قط بل قياس قوله هذا ترجع بنصف مهر مثلها كما لو استحق كله كان لها مهر مثلها وقال في الاملاء على الموطن ولو استرى جارية (٣٠٣) أو جاريين فأصاب باحداهما عيباً فليس أن يرد بها بمحضتها من الثمن وذلك أنها

صنفعة واحدة فلا ترد الامعاء كما لا يكون له لو بيع من داراً فأسهم وهو شقيها أن يأخذ بعض السهمان دون بعض وانما تمتعت أن يرد العيب بمحصته من الثمن أنه وقع غير معلوم القيمة وانما يعلم بعدواى شئ عقد امرضاها عليه كذلك كان فاسداً لا يجوز أن أقول اشتري منك الجارية بهاتين الجاريين على أن كل واحدة منهما تهتم بها ولو سميت أيتها أرفع لأن ذلك على أمر غير معلوم وقال فان فانت

أن لم تجرح لم يؤكل ما قتل وإذا أحرز الرجل الصيد فربطه وأقام عنده أو لم يقيم فأنفلت منه فصاده غيره من ساعته أو بعد دهر طوبى لسوا ذلك كله وهو لو صاحبه الذي أحرزه لا يملكه ملكاً صحيحاً كما علك شاة ألا ترى أن رجلاً لو قتلته في يديه ضمن له قيمته كما يضمن له قيمة شاة فإذا كان هذا هكذا فقد ملكه ملكاً الشاة الأثرى أن حمار الانسى لو استوحش فأخذه رجل كان للمالك الاول وسنة الاسلام أن من ملك من الاكسين شيئاً لم يخرج من ملكه الا بان يخرج به ولو كان هرب الوحشي من يده بخرجه من ملكه كان هرب الانسى بخرجه من ملكه ويستل من خالف هذا القول اذا هرب خرجه من ملكه كهر بخر نفسه علك نفسه فلا يجوز لاحد غيره أن يملكه فان قال لا وكيف تلك الهائم أنفسها قبل وهكذا الاعلى كغيره من ملكه على من ملكها الا باخراجه اياها من يده ويستل ما فرق بين أن يخرج من يده فيصير محتجافاً أخذته غيره كان للاول اذا تقارب ذلك وان تباعد كان للآخر أفرأيت أن قال قائل اذا تباعد كان للاول واذا تقارب كان للآخر ما الحق عليه هل هي الا أن يقال لا يجوز الا أن يكون للاول بكل حال واذا أنفلت كان لمن أخذته من ساعته وهكذا كل وحشي في الارض من طائر أو غيره والحويت وكل مجتمع من الصيد (قال الشافعي) واذا ضرب الرجل الصيد أو رماه فأبان يده وأرجله فانت من تلك الضربة فسوا ذلك ولو أبان نصفه فبأكل النصفين واليد والرجل وجميع البدن لأن تلك الضربة اذا وقعت موقع الذكاة كانت ذكاً على ما بان وبقي كما لو ضربته أو ذبحه فأبان رأسه كانت الذكاة على الرأس وجميع البدن ولا تعدو الضربة أو الرمية أن تكون ذكاة والذكاة لا تكون على بعض البدن دون بعض أو لا تكون ذكاة فلا يؤكل منه شئ ولكنه لو أبان منه عضواً لم يردل ذكاة فذكاة لم يأكل العضو الذي أبان لأن الضربة الاولى صارت غير ذكاة وكانت الذكاة في الذبح ولا يقع الاعلى البدن وما ثبت فيه منه ولم يزياله وما زاياله كان بمنزلة الميتة ألا ترى أنه لو ضرب

احدى الجاريين بموت أو بولادة يكن له رد الثمن يعيب ويرجع بقية العيب من الجارية كانت قيمة التي فانت عشرين منه والتي بقيت ثلاثين وقيمة الجارية التي اشتري بها تحسبون فصار حصة المبيعة من الجارية ثلاثة اقسامها وكان العيب ينقصها العشر فيرجع بعشر الثمن وهو ثلاثة وقال في كتاب الاملاء على الموطن ولو صرف الدينار بالدرهم فوجد منها زائفاً فهو بالخيار بين أن يأخذته و ردوه بنقص الصرف لأنها صنفعة واحدة وقال فيه أيضاً في موضع آخر فان كان الدرهم زائفاً من قبل السكة أو وقع الفضة فلا بأس على المشتري أن يقبله فان ردده رد الصرف كله لأنها مبيعة واحدة وان زاف على أنه نحاس أو تبرغير فضة فلا يكون له أن يقبضه والبيع منتقض وقال في كتاب الاملاء على مسائل مالك المجموعة ولا يجوز بيع ذهب بذهب ولا ورق بقر ولا نسي من الماء كقولنا والمشروب الا مثلاً بمثل فان تفرقا من مقامهما بقي قبل أحد منهما ما تفسد وقال في كتاب الصلح انه كالبيع فان صلحه من دار بمائة وبعد قيمته مائة وأصاب بالبسديع فليس له الآن بنقض الصلح كله أو يجرى معه وقال في هذه المسئلة بعينها ولو استحق العبد انتقض الصلح كله وقال في الصدقات اذا ذهب بعض البيع لم رد الباقي وقال في كتاب المكاتب نصفه عبد ونصفه حر كان في معنى من باع ما علك وما

اشترط الخيار في البيع أكثر من ثلاث بعد التفرق فسد البيع (باب بيع الغرر) قال الشافعي أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر قال ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن غن عيب النحل ولا يجوز بحال ومن يبيع الغرر عندنا بيع ماله سئل وسيع الخلف في بطن أمه والعبد الابن والطير والحوت قبل أن يصاد وما أشبه ذلك وما يدخل في هذا المعنى أن يبيع الرجل عبد الرجل ولو يملكه ولا يقدف أسد أو لم يجز كما اشترى أو باع فوجد له عيب السبع لانه كان على فساد اذ لم يدركه أو لا يجده وكذلك اشترى العبد بغير إذن سيده لا يدري أي عيبه المالك أو لا يجزيه ولو اشترى مائة ذراع من دار لم يجز لجهله بالأنواع ولو علم أذرعها فاشترى منها أذرعاً مائة جاز ولا يجوز بيع الثمن في الضرع لانه مجهول كان ابن عباس يكره بيع الصوف على ظهر الغنم والثمن في ضرعها لا يكل ولا يجوز بيع المسك في فارة لانه مجهول لا يدري كم وزنه ومن وزن جلوده (قال المزني) يجوز أن يشتريه إذا رآه بعينه حتى يحيط به علماً جزافاً (باب بيع حبل الحبله والملاسة والمنابذة وشراء الاعشى) قال الشافعي أخبرنا مالك عن (٣٠٤) نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبله

وكان يعاتبنا به أهل النهي عن بيع حبل الحبله كان الرجل يبيع الحبله عن الله عنه عن النخع وأن تعجل بالنفس أن تهزق والنخع أن يذبح الشاة ثم يكسر قفاها من موضع الذبح لضعفه ولكان الكسفرة أو تضرب ليجعل قطع حركتها فأكبر هذا وأن يسلحها أو يقطع شيئاً منها ونفسها تضطرب أو عيبها يضرب أو غير حتى تبرأ ولا يبيع فيها حركة فان فعل شيئاً مما كره الله بعد الاتيان على الكاذبة كان مسيئاً ولم يجز هذا ذلك لانه ذكبة (قال الشافعي) ولو يبيع رجل ذبيحة ففسقته به فأبان رأسها كلها وذلك أنه أتى بالكاذبة قبل قطع الرأس ولو يبيعها من قفاها أو أحد صفحتي عنقها لم يعلم متى مات لم يأكلها حتى يعلم فان علم أنها حيت بعد قطع القفا أو أحد صفحتي العنق حتى وصل بالمدينة إلى الحاقوم والمرى فقطعها ما وهى حية كل وكان مسيئاً بالجرح الاول كالو جرحه من ذكابه كان مسيئاً وكانت حلالة ولا يضرب بعد قطع الحلقوم والمرى معاً قطع ما بين من رأسها أو لم يقطعها أعماً أنظر إلى الحلقوم والمرى فإذا وصل إلى قطعها ما وهى الحية كانت ذكبة وإذا وصل إلى ذلك وفيها الحية كانت ميتة وإذا غاب ذلك عني وقد ابتدأ من غير جهتها جعلت الحكم على الذي ابتدأ منه اذالم أسئق بحية بعد (قال الشافعي) والتسمية على الذبيحة باسم الله فإذا زاد على ذلك شيئاً من ذكاته عز وجل فإن يذبحه خير ولا كرم مع تسميته على الذبيحة أن يقول صلى الله عليه وسلم بل أجبه له وأجبه له أن يكبر الصلاة عليه فصلى الله عليه في كل الحالات لأن ذكاته عز وجل والصلاة عليه إيمان بالله تعالى وعبادته يؤجر عليها أن شاء الله تعالى من قالها وقد ذكبت عبد الرحمن بن عوف أنه قال مع النبي صلى الله عليه وسلم فنقدمه النبي صلى الله عليه وسلم قال فاتعته فوجده عبد الرحمن ساجداً فوقف ينتظره فأطال ثم رفع فقال عبد الرحمن لقد خشيت أن يكون الله عزك قد قبض روحك في سجودك فقال يا عبد الرحمن انما كنت حين رأيت لقي في جبريل فأخبرني عن الله عز وجل أنه قال من صلى عليك صليت عليه

وكان يعاتبنا به أهل الجاهلية كان الرجل يتبع الجوز إلى أن تقع النافذة ثم ينج التي في بطنها (قال الشافعي) فإذا عقد البيع على هذا ففسخ للجهل بوقته وقد لا تنج أبداً وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الملاسة والمنابذة وأن باقي الرجل يشوبه مطبوخاً فيلبسه المشتري أو في طلبة فيقول رب الثوب أبيعك هذا على أنه إذا وجب البيع فظنرك إليه اللبس لا خياراً إذا نظرت إلى

جوفه أو طولوه وعرضه والمنابذة أن أتبدل الثوبين وتبدل إلى ثوب على أن كل واحد منهما بالآخر ولا خيار فمجدت إذا عرفنا الطول والعرض وكذلك أتبدل الثوبين معلوم (قال) ولا يجوز شراء الاعشى وإن ذاق ماله طعم لانه يختلف في الثمن باللون الا في السلم بالصفة وإذا وكل بصيرا يقبض له على الصفة (قال المزني) يشبه أن يكون أراد الشافعي بلفظة الاعشى الذي عرف اللون قبل أن يعي فأمن خلق أعشى فلا معرفة بالالوان فهو في معنى من اشترى ما يعرف طعمه ويجهل لونه وهو يفسده ففهمه ولا تغلط عليه (باب البيع بالثمن المجهول وبيع الخش ونحو ذلك) قال الشافعي أخبرنا الدارود عن عبيد بن محمد بن عمرو عن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة (قال الشافعي) وهما وجهان أحدهما أن يقول قد بعثك هذا العبد بألف نقداً وألفين السنة قد وجبتك بأيهما شئت أتواشئت أنت فهذا بيع الثمن فيه مجهول والثاني أن يقول قد بعثك عبدى هذا بألف على أن تبعني دارك بألف فإذا وجبتك عبدى وجبت لي دارك لأن ما نقص من كل واحد منهما مما عازد فيه اشترى فالبيع في ذلك مفسوخ ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الخش (قال الشافعي) والخش خديعة وليس من أخلاق أهل الدين وهو أن يحضر السلعة

تباع فيعطى بم الشئ وهو لا ير بشره اهل القنطرة السوام فيعطوا بها اكثر مما كانوا يعطون ولم يعلموا سومة فهو عاص لله بنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقد الشراء فاخذ لا به غير النقص وقال صلى الله عليه وسلم لا بيع بعضكم على بيع بعض (قال الشافعي) وبين في معنى بنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع على بيع أخيه أن متواجبا للسلعة فيكون المشتري مغتبطا أو غير تام فيأته رجل قبل أن يتفرقا فيعرض عليه مثل سلعته أو خيرا منها بأقل من الثمن فيفسخ بيع صاحبه بان له الخيار قبل الفرق فيكون هذا افسادا وقد عصى الله اذا كان بالحدث عالما والبيع فيه لازم (قال المزني) وكذلك المدلس عصى الله والبيع فيه لازم وكذلك الثمن حلال (قال الشافعي) الثمن حرام على المدلس

(باب النهي عن بيع حاضر لباد والنهي عن تلقى السلع) قال الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بيع حاضر لباد وزاد غير الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض (قال) فان باع حاضر لباد فهو عاص اذا كان عالما بالحدث ولم يفسخ (٢٠٥) لان في قوله صلى الله عليه وسلم دعوا الناس برزق الله

فوجدت لله شكر اقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسى الصلاة على خطيئته طرقت الجنة (قال الربيع) قال مالك لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة وإن ذاب العجب والشافعي يقول يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة (قال الشافعي) ولسنا نعلم مسلما ولا تخاف عليه أن تكون صلاته عليه صلى الله عليه وسلم الا الايمان بالله ولقد خشيت أن يكون الشيطان أدخل على بعض أهل الجاهلية التي عن ذكر اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبيحة ليجنهم الصلاة عليه في حال معني تعرض في قلوب أهل الغفلة وما يصلي عليه أحد الا ايمانا بالله تعالى واعظاما له وتقربا اليه صلى الله عليه وسلم وقربنا بالصلاة عليه منه زلفي والذي كره لي الدناخ كالمها وما كان منها نكافوه وكذلك فان أحب أن يقول اللهم تقبل مني قاله وان قال اللهم منك واليك تقبل مني وان ضحي بها عن أحد فقال تقبل من فلان فلا بأس هذا دعاه لا يكره في حال وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت مثله أنه ضحي بكبشين فقال في أحدهما بعد ذكر اسم الله عز وجل اللهم عن محمد وعن آل محمد وفي الآخر اللهم عن محمد وعن أمة محمد (قال الربيع) رأيت الشافعي اذا حضر الجزار ليذبح الضحية حضر حتى يذبح

(باب الذبيحة وفيه من يجوز ذبحه) قال الشافعي رحمه الله وذبح كل من أطاق الذبح من امرأه حاضر وصبي من المسلمين أحب الي من ذبح اليهودي والنصراني وكل حلال الذبيحة غير أني أحب للرو أن يتولى ذبح نسكه فانه يرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا رمأ من أهلها فاطمة أو غيرها حضري ذبح نسكك فانه يغفر لك عند أول قطرة منها (قال الشافعي) وان ذبح النسيكة غير مال كها أجزأ لأن النبي صلى الله عليه وسلم نحر هديه ونحر بعضه غيره وأهدى هديا فاعنا نحر من أهداه معه غير أني أكره أن يذبح شيئا

بها فالربص الناس ما يكون في بيع أهل البادية وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تتلقوا الركبان بالبيع (قال الشافعي) وسمعت في هذا الحديث بن تلقاهما فاصحاب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق (قال) وهذا أناخذ ان كان تابا هرا دليل أن البيع جائز غير أن لصاحبها الخيار بعد قدوم السوق لان شراءه من البدوي قبل أن يصير الى موضع المتساوي من القرى وجه النقص من الثمن فله الخيار (باب بيع وسلف) قال الشافعي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وسلف (قال الشافعي) وذلك أن من ستمه صلى الله عليه وسلم أن تكون الأمان معلومة والبيع معلوم فلما كنت اذا اشتريت منك ثوبا ائتمته على أن أسلفك مائة كنت لم اشتريه بما ائتمته فمردة ولا بما تئمتين والمائة السلف عارفة له بهما فتعجزه وصار الثمن غير معلوم ولا خيري أن أسلفك مائة على أن يقبضه خيرا منها ولا على أن يعطيه اياها في بلد كذا ولو أسلفك اياها بالشرط فلا بأس أن يشكره فيقبضه خيرا منها ولو كان له على رجل حق من بيع أو غيره حال فأخبره مده كان له أن يرجع متى شاء وذلك ليس بالخارج شيء من ملكه ولا أخذ منه عوضا فيلزمه وهذا معروف لا يجبه أن يرجع فيه (باب تصرف الوصي في مالي مولىه) قال الشافعي وأحب أن ينجز الوصي بأموال من يلي ولا ضمان عليه فذا ينجز

بعضهم من بعض يتبين أن عقدة البيع جائزة ولو كانت مفسوخة لم يكن بيع حاضر لباد يمنع المشتري شيئا من فضل البيع وأما كان أهل البوادي اذا قدموا سلعهم يبيعونها بسوق ومهم المؤمن عليهم في حبسها واحتسابهم عليها ولا يعرف من قلة سلعته وحاجة الناس اليها يعلم الحاضر فيصيب الناس من بيعهم زرفا واذا توكل لهم أهل القرية المقيمون تربصوا بالله لا مؤنة عليهم في المقام

عمر مال يتيم وأبصعت غاشة بأموال بني محمد بن أبي بكر في البحر وهم أيتام تلهم وإذا كنا تأمر الوصي أن يشتري عمال يتيم عقار الله خيره لم يجز أن يبيع له عقار الانعطية أو حاجة (باب تصرف الرقيق) قال الشافعي وإذا أذن العبد بغير إذن سيده لم يلزمه ما كان عبدًا مولى عتي اتبعه وكذلك ما أقر به من جنابة ولو أقر بسرقة من حرزها يقطع في مثلها عقدها وإذا صار حرًا أو غرماه لانه أقر بشيئين أحدهما لله في يده فأخذتهما ولو الآخر للناس في ماله ولا ماله فأخرناه به كالعسر نؤخره بما عليه فإذا أأفاد أو غرماه لم يجز إقراره في مال سيده (باب بيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز) قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن (قال الشافعي) وقال صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلبًا إلا كلب ماشية أو ضارًا ينقص من أجره كل يوم قيراطان (قال) ولا يحل للكلب ثمن بحال ولو جاز ثمنه جاز حلوان الكاهن ومهر البغي ولا يجوز اقتناؤه للصاحب صيدًا أو حرثًا أو ماشية أو ما كان في معانهم وما سوى ذلك مما فيه منفعة في حياته يبيع وحل ثمنه وقيمته وإن لم يكن (٢٠٦) يؤكل من ذلك الفهد يعلم للصيد والبازي والشايع والصقر من الجوارح المعلقة ومثل

الهر والحمار الانسي والبغل وغير ذلك مما فيه منفعة حيا وكل ما لا منفعة فيه من وحش مثل الحداة والرجة والبغاة والفأرة والجرذان والوزغان والخنافس وما أشبه ذلك فأرى والله أعلم أن لا يجوز شراؤه ولا بيعه ولا قبضه على من قتله لأنه لا معنى للنفعة فيه مما ولا مدون حافضته كالكل المال بالباطل

(باب السلم)

قال الشافعي أخبرنا

سفيان عن ابن أبي نجيح

من النسائك شمر لأن يكون ما تقر به إلى الله على أيدي المسلمين فإن ذبحها مشركًا تحل ذبيحته أجزأت مع كراهي لما وصفت ونساء أهل الكتاب إذا طعن الذبح كرجالهم وما ذبح اليهود والنصارى لأنفسهم مما يحل للمسلمين أكله من الصيد وأهيمه الانعام كانوا يحرمون منه شحمًا وأحوايا وما اخطط بعظم أو غيره أن كانوا يحرمونه فلا بأس على المسلمين في أكله لأن الله عز وجل أكل أحل طعامهم فكان ذلك عند أهل التفسير ذبايحهم فكل ما ذبحوا للنافع شيء مما يحرمون فلو كان يحرم علينا إذا ذبحوه لأنفسهم من أصل دينهم يحرمهم لحرم علينا إذا ذبحوا لنا ولو كان يحرم علينا لأنه ليس من طعامهم وإنما أحل لنا طعامهم وكان ذلك على ما يستولون كانوا قد يستولون محررًا علينا يعدونه لهم طعاما فكان يلزمنا لو ذبحنا هذا المذهب أن نأكله لأنه من طعامهم الحلال لهم عندهم ولكن ليس هذا معنى الآية معناها ما وصفنا والله أعلم (قال الشافعي) وقد أنزل الله عز ذكره على نبيه صلى الله عليه وسلم في أكله فهو حلال إلى يوم القيامة كان ذلك محررًا قبله وأول يكن محررًا وما حرم فيه فهو حرام إلى يوم القيامة كان ذلك حراما قبله وأول يكن ونسخه ما خالفه من كل دين أدركه أو كان قبله واقتضى على الخلق اتباعه غير أنه أذن جل ثناؤه أن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب وهم صاغرون غير عاذلهم بتركهم الأيمان ولا يحرم عليهم شأ أحله في كتابه ولا يحل لهم شأ حرمه في كتابه وسواء ذبايح أهل الكتاب حربيين كانوا أو مسلمين أو ذمة (قال الشافعي) ولا أكره ذبيحة الآخر المسلم ولا المجنون في حال أفاقته وأكره ذبيحة السكران والمجنون المغلوب في حال حنونه ولا أقول انهم حرام فإن قال قائل فلزعت أن الصلاة لا تجزى عن هذين لو صليا وأن ذكائهما تجزى قيل له إن شاء الله لا اختلاف في الصلاة والذكاة الصلاة أعمال لا تجزى إلا عن عظمها ولا تجزى إلا بظهوره وفي وقت وأول وآخرهما مما لا يعقل ذلك والذكاة إنما يريد أن يؤتى عليها فإذا أتيا عليها لم يستطع أن يجعلهما فيها أسوأ

عن عبد الله بن أبي كثير وابن كثير (١) الشئ من المزي عن أبي المنال عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قدم المدينة وهم سلفون في الترسنة وبعما قال السنين والثلاث فقال صلى الله عليه وسلم من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم (قال الشافعي) قد أذن الله جل وعز في الرهن والسلم فلا بأس بالرهن والحيل فيه (قال الشافعي) وإذا أجاز السلم في الترسنتين والتمر قد يكون رطبًا فقد دل على أنه أجاز الرطب سلفًا مضمونًا غرضه الذي يطب فيه لأنه إذا أسلف سنتين كان في بعضها في غير حتمه (قال) وإن فقد الرطب أو العنب حتى لا يبق منه شيء في البلد الذي أسلفه فيه قيل المسلف بالخير بين أن يرجع عما بقي من سلفه بخصته أو يؤخذ ذلك الرطب قابل وقيل ينفع بخصته ونهى النبي صلى الله عليه وسلم حكيمًا عن بيع ما ليس عنده أو أجاز السلف فدل أنه نهى حكيمًا عن بيع ما ليس عنده أو لم يكن مضمونًا ولا ذكاة بيع الأعيان فإذا أجاز صلى الله عليه عليه (١) قوله الشئ من المزي ثبت الحديث المذكور في نسخ الإجماعها بلقط عن عبد الله بن كثير عن أبي المنال وفي خلاصة التذهب عبد الله بن كثير الكنانى مولا لهم روى عنه عبد الله بن أبي نجيح اهـ وليس فيها من اسم عبد الله بن أبي كثير زيادة أبي كتبه معجمه

وسلم بصفة مضعون الى أجل كان حالاً يجوز ومن القدر بعداً جاز عطاء حالاً (قال المرتضى) قلت أنا والذي اختار الشافعي أن لا يسلف جزافاً من ثياب ولا غيرها ولو كان درهمها حتى يصفه بوزنه وسكتة وبانه وضع أو أسود كما يصف ما أسلف فيه (قال المرتضى) قلت أنا نقصد الجاز في موضع آخر أن يدفع سلعة غير مكتملة ولا موزونة في سلم (قال المرتضى) وهذا أشبه بأصله والذي احتج به في نحو يز السلف في الحيوان أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف بكر أفسار به عليه حيواناً فممنواون وعليه رضي الله عنه باع جلاباً بعشرين من جلاب إلى أجل وإن ابن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة إلى أجل (قال المرتضى) قلت أنا وهذا من الجزاف العاجل في الموصوف إلى أجل (قال الشافعي) ولولم يذكر في السلم أجل فلا فذ كرا قبل أن يتفرق جاز ولو أوجب بعد التفريق لم يجز (قال) ولا يجوز في السلف حتى يدفع الثمن قبل بفاقة ويكون ما سلف فيه موصوفاً وإن كان ما سلف فيه بصفة معلومة عند أهل العلم بها أو أجل معلوم قال الله تبارك وتعالى بسؤالك عن الإلهة قل هي موافقة للناس ولا تلجأ بمجمل لا لاهل الاسلام على الأهل بما لا يجوز إلى الحصاد والمطاعلة خيراً ذاك وتقدمه ولا إلى قصص التصاري وقد يكون عامافي شهر وعامافي غيره على حساب ينسئون فيه أياماً فلا جزأه كنفاد علمنا في ديننا (٢٠٧) بشهادة التصاري وهذا غير حلال للمسلمين ولو كان أجله

حالا من مشرئ ومشركة حائض أو صغيرة لا تعقل أو من لا تجب عليه الحدود وكل هؤلاء يجزى ذكاته فقلت بهذا المعنى انه انما أريد الاتيان على الذكاة

(١) (كتاب الاطعمة وليس في التراجم وترجم فيه ما يحل ويحرم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما يحل أكله من البهائم والدواب والطير شياً أن تحبتر فإن فيكون منها شيء يحرم نصاب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى محرم في جلته كتاب الله عز وجل خارج من الطيبات ومن جملة الانعام فإن الله عز وجل يقول أحلت لكم بهيمة الانعام ويقول أحل لكم الطيبات فإن ذهب ذاهب إلى أن الله عز وجل يقول قل لا أحد فيما أوحى إلى محرم ما على طاعم بطعمه فأهل التفسير ومن سمعت منه منهم يقول في قول الله عز وجل قل لا أحد فيما أوحى إلى محرم ما على طاعم بطعمه فأهل التفسير ومن سمعت كانت تحرم أشياء على أنهم من الخبائث وتعمل أشياء على أنهم من الطيبات فأحلت لهم الطيبات عندهم إلا ما استثنى منها وحرمت عليهم الخبائث عندهم قال الله عز وجل ويحرم عليهم الخبائث (قال الشافعي) فإن قال قائل ما دل على ما وصفت قيل لا يجوز في تفسير الآية إلا ما وصفت من أن تكون الخبائث معروفة عند من خوطب بها والطيبات كذلك إما في لسانها وإما في خبر يلزمها ولو ذهب ذاهب إلى أن يقول كل ما حرم حرام بعينه وما لم ينص بتحريم فهو حلال أحل كل العذرة والدود وشرب البول لأن هذا لم ينص فيكون محرماً ولكنه داخل في معنى الخبائث التي حرموا فحرمت عليهم بتحريمهم وكان هذا في شر من حال الميتة والدم المحرمين لانهم ما يحسن بخسان ما ماسا وقد كانت الميتة قبل الموت غير نجسة فالبول والعذرة اللذان لم يكونا ناطقين بالنجس إلى أن يحرم ما أن يؤكل أو يشرب وإذا كان هذا هكذا فبغيره كفاية مع أن عدم دلالة بسنة

يصف ذلك بمحصاه عام كذا سمي أصح ويكون الموضع معروفاً ولا يستغنى في العمل من أن يصفه بيباض أو صفراً وخضراً لانه يتبين في ذلك ولو اشترط أجد الطعام أو أريد لم يجز لانه لا يوقف عليه ولو كان ما أسلف فيه رقيقاً قال عبد الله بن عباس وأسد أسياً أو شحملاً ووصف سسته وأسود هو أبيض أو أصفر أو أحمر وكذلك ان كانت حارة وصفها لا يجوز أن يشترط معها ولا هو لا أنها حلي وإن كان في بيع يقال من تعين فلان من ثني غير مودن في من العيوب سبط الخلق أو حرم جحر الجنين رابع أو قال بازل وهكذا الدواب يصفها بناتجها وجنسها وألوانها وأسنانها ووصف الثياب بالجنس من كتان أو قطن أو ثوبي أسكندراقي أو عاني ونسج بلده وزرع من عرض وطول وأصفاة وأدقة وأحودة وهكذا الخالص يصفه أبيض أو شبه أو أجرو ويصف الحديد كرا أو ثني ويحسن أن كان له في نحو ذلك وإن كان في لحم قال لحم معازذ كرخصى أو غير خصى أو لحم ماعرة ثنية أو ثني أو جعذع وضيع أو قطم وسمين أو مقي من نخذ أو يودو بشرط الوزن في نحو ذلك ويقول في لحم البعير خاصة يعبر راع من قبل اختلاف لحم الراعي ولحم العلف وأكره اشتراط الألف

(١) هكذا ترجم السراج البلقيني في نسخه التي جرت على ترتيبها فليعلم كتبه معصمه

والشوي والمطبوخ ويجوز السلم في لحوم الصيد اذا كانت سبلدا تختلف ويقول في السمى سمى ماعز أو صئان أو بقر وان كان منها شئ تحت سبلد سماه ويصف اللبن كالسمى فان كان لبن ابل قال لبن عواد أو وارل أو جضية ويقول راعية أو معلوفة لا تختلف ألبانها في الثمن والصحة ويقول حلب يومه ولا يسلف في اللبن الخوض لان فيه ماء وهكذا كل مختلط بغيره لا يعرف أو يصلح بغيره (قال المزني) يدخل في هذا الطب الغالية والادهان المربعة ونحوها (قال الشافعي) ولا خير في أن يسمى لبنا محاضا لان زيادته جوصته زيادته نقص ويوصف اللب كاللبن لأنه موزون ويقول في الصوف صوف صئان بله كذا الاختلاف في البلدان ويسمى لونا لاختلاف ألوانها ويقول جسد انقيا ومغسولا لما يعلى به فيشقل ويسمى قصارا أو طولا أو وزن وان اختلف صوف فقولها من غيرهما وصفا ما يختلف وكذلك الوبر والشعر ويقول في الكرسف كرسف بله كذا أو يقول جيدا أبيض نقياً أو أسمر وان اختلف قدعيه وجديده سماه وان كان يكون نديا سماه جافاً بوزن (قال ابراهيم) وحدنا الربيع قال سمعت الشافعي يقول (١) ولا يجوز السلف فيها حتى يسمى أخضر أو أبيض أو زبر نأ أو سبلا وبان لا يكون فيه عرق (٢٠٨) ولا كلوى ويقول في الحطب سمر أو سلم أو حصى أو وارل أو عرعر ويقول

في عيبدان القسي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور ولد هذا على تحريم كل ما أمر بقتله في الاحرام ولما كان هذا من الطائر والدواب كما وصفه دل هذا على أن انظر الى كل ما كانت العرب تأكله فيكون حلالا ولاي ما لم تكن العرب تأكله فيكون حراما فلم تكن العرب تأكل كلبا ولا ذئبا ولا أسدا ولا غرأ وتأكل الضبع فالضبع حلال ويتجنبها المحرم يتجنب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها صيد وتؤكل ولم تكن تأكل الفأر ولا العقارب ولا الحيات ولا الحدأة ولا الغربان فقامت السنة موافقة للقرآن بتحريم ما حرموه وحلال ما أحلوا والباحة أن يقتل في الاحرام ما كان غير حلال أن يؤكل ثم هذا أصله فلا يجوز أن يؤكل الرخم ولا البغاث ولا الصقور ولا الصوامد من الطائر كاله مثل الشواهي والزبابة والواشي ولا تؤكل الخنافس ولا الجعلان ولا العظاء ولا السمكة ولا العنكبوت ولا الزباب ولا كل ما كانت العرب لا تأكله ويؤكل الضب والارنب والوبر وجدار الوحش وكل ما أكلته العرب أو فداه المحرم في سنة أو أثر وتؤكل الضبع والثعلب (قال الشافعي) أخبرني ناسم وعبد المجيد وعبد الله بن الحرف عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن أبي عسار قال سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أصيدني فقال نعم قلت أتؤكل قال نعم قلت أسمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (قال الشافعي) وما بيع لحم الضباع بمكة إلا بين الصفا والمروة وكل ذي ناب من السباع لا يكون إلا معاد على الناس وذلك لا يكون إلا في ثلاثة أصناف من السباع الاسد والذئب والثور فأما الضبع فلا يبعد على الناس وذلك الثعلب ويؤكل اليربوع والقنفذ (قال الشافعي) والدواب والطير على أصولها ما كان منها أصله وحشيا واستأنس فهو فيما جعل منه ومجرم كالوحش وذلك مثل جدار الوحش والقطى يستأنس الإنسان والحمار يستأنس فلا يكون لحوم قتلته فأن قتله فعليه جزاءه ويحل أن يذبح جدار الوحش المستأنس فيؤكل وما كان لأصل

(قال) ويجوز السلف فيما لا ينقطع من العطر في أيدي الناس بوزن وصفة كغيره والعنبر منه الاشبه والاخضر والابيض ولا يجوز حتى يسمى وان سماه قطعة أو قطعة حمال يمكن له أن يعطيه مفتتا ومتاع الصادلة كمتاع العطارين ولا خير في شراء شئ ماله لحوم الحيات من الذر ياق لان الحيات محرمان ولا ما خالط لبن ما لا يؤكل لحمه من غير الادميين ولو أقاله بعض السلم وقبض بعضا فحاشا قال ابن عباس ذلك المعروف وأجازه عطاء (قال) وإذا أقاله فبطل عنه الطعام وصار عليه ذهابا تابعا بعد (١) قوله ولا يجوز السلف فيها أي في الحجارة كأي عبارة الام ونصها قال الشافعي رحمه الله ولا بأس بالسلف في حجارة البنان والحجارة تفاضل في الألوان والاحناس والعظم ولا يجوز السلف فيها حتى يسمى أخضر الخ اه وقوله بعد أو زبر نأ أو سبلا ما كذا في الام والمختصر بدون نقط وحرره هذه النسبة فأما لا ينفق على جهة القنطين وقوله ولا كلوى قال في الام والكلوى تجارة مخلوقة مدورة صلاب لا تحيب الحديد اذا ضربت تكسر من حيث لا يريد الضارب اه ولم يظهر لنا ضبطه ولعله بضم الكاف جمع الكلبة المعروفة سمى بها الصنف المذكور من الحجارة تسمية اصطلاحية فخر كتبه رحمه الله

الكحل وما أحدث الناس ردالي الأصل ولو جاء بحقه قبل محله فإن كان نجاساً أو نبراً أو عراً ضاع غير ما كوله ولا مشروب ولا ذي روح
أجبرته على أخذه وإن كان مأكولاً أو مشروباً فقد ريداً كما هو شر به جديداً وإن كان حيواناً فلا غنى به عن العلف أو الرعي فلا يجبره على
أخذه قبل محله لأنه يلزمه فيه مؤنة إلى أن ينتهي إلى وقته فعلى هذا الباب كله وقياصه (باب الرهن) قال الشافعي
أذن الله بجل نئائه بالرهن في الدين والدين حق فكذلك كل حق لزم في حين الرهن وما تقدم الرهن وقال الله تبارك وتعالى فلهما
(قال) ولا معنى للرهن حتى يكون مقبوضاً من جائز الأمر حين رهنه وحين أقبض وما جاء ببيع جاز رهنه وقبضه من مشاع وغيره ولومات
المرتهن قبل القبض فلا رهن تسليم الرهن إلى ورثته ومنعه ولو قال أرهنتك دارى على أن تداني فدايته لم يكن رهنه حتى يعقد الرهن مع
الحق أو بعده (قال) حدثنا الربيع عن الشافعي قال لا يجوز إلا مع أو بعده فاقبضه فلا رهن قال ويجوز رهنه إن لم يكن كونه المحبوس
عليه ورهنه ماعلة في النظره وذلك أن يبعوا بفضلا ورهنه فأما أن يسلفوا ورهنه فلهما مضامناً لأنه لا فضل له في السلف يعني القرض
ومن قلت لا يجوز رهنه إلا (٢١٠) فيما يفضل من ولي لئيم أو أب لابن طفل أو مكاتب أو عبد مأذون له في التجارة فلا

يجوز له أن يرهن شيئاً في المطن فلم يزل ما حرم الله تعالى على بني إسرائيل اليهود خاصة وغيرهم عامة محرماً من حين حرمه حتى
بعث الله نجل جلاله محمد أصلي الله عليه وسلم ففرض الإعتناء به وأمر بتابع رسوله صلى الله عليه وسلم
وطاعة أمره وأعلم خلقه أن طاعته طاعته وأن دينه الإسلام الذي نسخ به كل دين كان قبله وجعل من
أدركه وعلم دينه فلم يتبعه كافر به فقال إن الدين عند الله الإسلام فكان هذا في القرآن وأزل
عز وجل في أهل الكتاب من المشركين قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم إلى قوله مسلمون
وأمرنا بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون إن لم يسلموا وأزل فهم الذين يتبعون الرسول النبي
الأي الذي يعبدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل إلى قوله والإغلال التي كانت عليهم فقيل والله
أعلم أوزارهم وما منعوها أحدنا قبل ما شرع من دين محمد صلى الله عليه وسلم فلم يبق خلق يعقل من مذبح
الله تعالى محمد أصلي الله عليه وسلم كتابي ولا وثن ولا حي ذور من جن ولا انس بلغته دعوة محمد صلى الله عليه
وسلم الأقامت عليه حجة الله عز وجل باتباع دينه وكان مؤثماً باتباعه وكافراً بتركه اتباعه ولزم كل امرئ منهم
أمن به وكفر بغيره ما حرم الله عز وجل على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم كان مباحاً قبله في شيء من المال
وأحل الله عز وجل طعام أهل الكتاب وقد وصف ذئابهم ولم يستثن منها شيئاً فلا يجوز أن تحرم منها ذبحة
كتابي وفي الذبحة حرام على كل مسلم عما كان حرم على أهل الكتاب قبل محمد صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن
يبقى من شعهم البقر والغنم وكذلك لو نجحها كتابي لنفسه وأباحها المسلم لم يحرم على مسلم من شعهم بقرو ولا
غنم منها شيء ولا يجوز أن يكون شيء حلالاً من جهة الذكاة لأحد حراماً على غيره لأن الله عز وجل أباح
ما ذكره عاماً لخاصة فإن قال قائل هل يحرم على أهل الكتاب ما حرم عليهم قبل محمد صلى الله عليه وسلم من
هذه الشعوم وغيرها إذا لم يتبعوا محمد أصلي الله عليه وسلم فقد قيل ذلك كله محرم عليهم حتى يؤمنوا وأولا

يجوز له أن يرهن شيئاً
لأن الرهن أمانة والدين
لازم (قال) فالرهن
نقص عليهم فلا يجوز
أن يرهنوا إلا حيث
يجوز أن يودعوا أموالهم
من الضرورة بالخوف
إلى تحويل أموالهم أو
ما أشبه ذلك ولو كان
لأبنة الطفل عليه حق
جاز أن يرهن له شيئاً
من نفسه لأنه يقوم
مقامه في القبض له
وإذا قبض الرهن لم يكن
لصاحبه أخراجه من
الرهن حتى يبرأ مما فيه
من الحق ولو أكرى
الرهن من صاحبه أو

أعاده إياه لم ينسخ الرهن ولو رهنه ودبعت له في يده وأذن له بقبضه فجاءت عليه مدة عتقته أن يقبضه فيها
فهو قبض لأن قبضه ودبعت غير قبضه رهنه (قال) ولو كان في المسجد أو ودبعت في بيته لم يكن قبضاً حتى يصير إلى منزله وهي فيه ولا يكون
القبض إلا محضره المرتهن أو وكيله لاحتال دينه ولا إقرار قبض الرهن جائز إلا لغيره لا يكتفى في مثله فإن أراد الراهن أن يحلف المرتهن
أنه قبض ما كان أقوله بقبضه أحلفته والقبض في العبد والثوب وما يحول أن يأخذه مرتهنه من يدي رهنه وقبض ما لا يحول من
أرض ودار إن يسلم لاحتال دينه وكذلك الشقص وشقص السيف أن يحول حتى يضعه الراهن والمرتهن على يدي عدل أو يدي الشريف
ولو كان في يدي المرتهن يغصب للراهن فله أن يقبضه منه وأذن له في قبضه فقضه كان رهنه وكان مضبوطاً على الغاصب بالغصب
حتى يدفعه إلى الغاصب منه أو يبرئه من ضمان الغصب (قال المزني) قلت أنا نبشأه عمل قوله إذا جعل قبض الغصب في الرهن جائزاً كما
جعل قبضه في البيع جائزاً أن لا يجعل الغاصب في الرهن ضماناً للرهن عند غير مضمون (قال الشافعي) ولو رهنه دارين فقبض
أحدهما ولم يقبض الأخرى كانت المقبوضة رهنه دون الأخرى يجتمع الحق ولو أصابها هدم بعد القبض كانت رهنها كما لو ما سقط من

ينبغي

خسبها وطوبى لعني الآخر ولو وهته جارية قد وطئ قبل القبض فظهر به اجل اقربه فهي خارجة من الرهن ولو انقصم اربعة القبض فوطئ ما فهي بحالها فان اخضعها فعليه ما نقصها يكون رهنها معها أو قصاصا من الحق فان اقبلها ولم يكن له مال غيرها لم يتبع ما كانت حاملا فاذا ولدت يبعث دون ولدها وعليه ما نقصتها الولادته وان ماتت من ذلك فعليه قيمتها تكون رهنها وقصاصا من الحق (قال) ولا يكون اقباله لها اكبر من عتقها ولا ماله فابطل العتق وتباع (قال المزني) يعني اذا كان معسرا (قال الشافعي) قلن كانت نسأوى الفلأوالحق ما تبيع منها بقدر المائة والساق يسديدها ولا وطأ وتعق يموت في قول من يعتقها (قال المزني) قلت انما قد قطع يعتقها في كتاب عتق أمهات الاولاد (قال) وفي الأم أنه اذا اعتقها فهي حرة وقد ظلم نفسه (قال الشافعي) ولو بيعت أم الولد باع وصفت مملكتها سيدا فهي أم ولده بذلك الولد (قال المزني) قلت أنا شبه بقوله أن لا تصير أم ولده لأن قوله ان العتق اذا لم يحز في وقت لم يحز بعده حتى يتبدأ بما يحوز وقد قال لا يكون اقباله لها اكبر من عتقها (قال) ولو أعتقها أطلعت عتقها (قال المزني) قلت أنا فهي في معنى من أعتقها من لا يحوز عتقه فيها فهي رقيق بحالها فكيف تعتق أو تصير أم ولدها حد من شراء وهي في معنى (٢١١) من أعتقها يحوز ثم أطلق عنه

الجر فلهذا لا يجعلها حرة عليه أبدا (قال الشافعي) ولو أعتقها بأذن المرتهن خرجت من الرهن ولو اختلفا فقال الراهن أعتقها بأذن وأكبر المرتهن قال لقوله مع يمنة وهي رهن وهذا اذا كان الراهن معسرا فاما اذا كان موسرا أخذ منه قيمة الجارية والعتق والولاة وتكون مكانها أو قصاصا ولو أقر المرتهن أنه أذن له بوطئها وزعم أن هذا الولد من زوج لها وادعاه الراهن فهو ابنه وهي أم

بني أن يكون محرما عليهم وقد نسخ ما خالفه من محمد صلى الله عليه وسلم بدنه كالأبحور ان كانت الجارية حلالا لهم الآن تكون محرمة عليهم اذ حرمت على لسان محمد صلى الله عليه وسلم وان لم يدخلوا في دينه (ما حرم المشركون على أنفسهم) قال الشافعي رحمه الله تعالى حرم للمشركون على أنفسهم من أموالهم أشياء بان الله عز وجل أنها ليست حراما بغيرهم وقد ذكرت بعض ما ذكره الله تعالى منها بذلك مثل الجيرة والسائبة والوصيلة والحام كانوا يتركونها في الأبل والغنم كالعتق فيصرون ألبانها ولحومها ومملكتها وقد فسرت في غيره هذا الموضع فقال تبارك وتعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام وقال قد خسر الذين نتسأوا أولادهم مسبة بغير علم وحرمو ما رزقهم الله افتراء على الله قد نزلوا وما كانوا مهتدين وقال الله عز وجل وهو يذكار محرموا وقالوا هذه أنعام وحرت بجبر لا يطعمها الا من يشاء من عهدهم إلى قوله حكم علم وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا والآية وقال ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن العزائين الآية لا يتبع بعدها فاعلمهم جل ثناءه أنه لا يحرم عليهم ما حرموا ويقال نزلت فيهم قبل حل شهادة كم الذين يشهدون أن الله حرم هذا فان شهدوا فلا تشهد معهم فزال عنهم ما أخرجوا من الجيرة والسائبة والوصيلة والحام وأعلمهم أنه لم يحرم عليهم ما حرموا بغير علم وقال أحلت لكم جميع الانعام الا ما يتلى عليكم يعني والله أعلم من الميتة ويقال أنزل في ذلك قل لا أجد فيها أوشى الى محرما على طاعم يطعمه الى قوله فسأهل لغير الله به وهذا يشبه ما قيل يعني قل لا أجد فيها أوشى الى محرما أى من جملة الانعام الا الميتة أو دما مسفوحا منها وهي حية أو ذبيحة كافر أو ذبح غير الخنزير معها وقد قيل ما كنتم ما كنون الا كذا وقال فكوا كما أمارتكم الله حلالا لغير الله به وما أهل لغير الله به وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها

ولده ولا يصدق المرتهن وفي الاصل ولا عين عليه (قال المزني) أصل قول الشافعي أنه أن أعتقها وأقبلها وهي رهن فسواء فان كان موسرا أخذت منه القيمة وكانت رهنها مكانها أو قصاصا وان كان معسرا لم يكن له ابطال الرهن بالعتق ولا بالايجاب ولا يبعث في الرهن فلما جعلها الشافعي أم ولدها أقبلها بأذن المرتهن ولم يتبع كاله أقبلها وليس برهن فكذلك اذا كان موسرا لم تكن عليه قيمة لانه أقبلها بأذن المرتهن فلا يتابع كاله أقبلها وليس برهن ففهم (قال الشافعي) ولو وطئها المرتهن حد ولده منها رقيق لا يلحقه ولا مهر الا أن يكون أكرهها فعليه مهر مثلها ولا قبل منه دعواه الجهالة الا أن يكون أسلم حديثا أو ببيادة ثنية وما أشبهه ولو كان رهنها أذن له في وطئها وكان يجهل درى عنه الحد والحق به الولد وكان حرا وعليه قيمته يوم سقط وفي المهر قولنا أحدهما أن عليه الغرم والا فلا غرم عليه لانه أبا حياهه ومتى مملكتها كانت أم ولده (قال المزني) قلت أنا قد مضى في مثل هذا جوازي لا ينبغي أن تكون أم ولده أبدا (قال أبو محمد) وهم المزني في هذا في كتاب الربيع ومتى ملكها لم تكن له أم ولد (قال الشافعي) ولو كان الرهن الى أجل فاذن الراهن في بيع الرهن فباعه بائنا ولا يأخذ المرتهن من غنمه شيئا ولا مكانه رهنًا لانه أذن له ولم يجب له البيع وإن بيع في الاذن قبل البيع فالباع مفسوخ وهو

رهن بحاله ولو قال أذنتك على أن تعطني ثمنه وأنكر الرهن الشرط والقول قول المرتهن مع عنه والبيع مفسوخ ولو أذنت له أن يبيعه على أن يعطيه ثمنه لم يكن له بيعه لأنه لم يأذن له إلا أن يعطيه حقه قبل محله والبيع مفسوخ به وهو رهن بحاله (قال المرتني) قلت أنا شبه بقول الشافعي في هذا المعنى أن لا يفسخ الشرط البيع لأن عقد البيع لم يكن فيه شرط ألا ترى أن من قوله لو أمرت رجلاً أن يبيع ثوبي على أن له عشر ثمنه فباعه أن البيع جائز لا يفسخه فساد الشرط في الثمن وكذا إذا باع الرهن بأذن المرتهن فلا يفسخه فساد الشرط في العقد (قال المرتني) قلت أنا لو بيني إذا نفذ البيع على هذا أن يكون الثمن مكان الرهن أو يتقاصن (قال الشافعي) فلو كان الرهن بحق حال فاذن له فباع ولم يشترط شيئاً كان عليه أن يعطيه ثمنه لأنه وجب له بيعه وأخذ حقه من ثمنه ولو رهنه أرضاً من أرض الخراج فالرهن مفسوخ لأنها غير مملوكة فإن كان فيها غراس أو بناء للرهن فهو رهن وإن أدى عنه الخراج فهو متطوع لا يرجع به إلا أن يكون دفعه بامر به ف يرجع به كرجل أكرى أرضاً من رجل أكرها فدفع المكتري الثاني كرامها عن الأول فهو متطوع ولو اشتري عبداً بالخيار ثلثاً فرهته قبلها فآخراً وهو قطع (٢١٣) تخياره ويجب البيع في العبد وإن كان الخيار للبائع أو للبائع والمشتري فرهته قبل

الثالث فتم له ملكه بعد الثالث فالرهن مفسوخ لأنه انعقد وملكه على العبد غير تام ويجوز رهن العبد المرتد والقاتل فإن قتل بطل الرهن ولو أسلفه الفاجر رهن ثم سأله الرهن أن يزيد ألفاً ويجعل الرهن الأول رهنها هو ألف الأولى فقد حل لم يجز الرهن الآخر لأنه كان رهنها كله بالألف الأولى كماله تكاثره دارسة بعشرة ثم أكرها ثلث السنة بعينها بعشرين لم يكن الكراء الثاني إلا بعد فسخ الأول (قال المرتني)

ما حرم بدلالة النص

قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث فيقال يحل لهم الطيبات عندهم ويحرم عليهم الخبائث عندهم قال الله عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله فجزاؤه مثل ما قتل من النعم وكان الصيد ما امتنع بالتوحش كله وكانت الآية محتملة أن يحرم على المحرم ما وقع عليه اسم صيد وهو يحجز بعض الصيادون بعض فدلت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن من الصيد شيئا ليس على المحرم جزاؤه كل ما يباح للمحرم قتله ولم يكن في الصيد شيء يتفرق إلا نادح معين أما بان يكون الله عز وجل أراد أن يفدى الصيد المباح كله ولا يفدى ما لا يباح كله وهذا أولى معنييه والله أعلم بأنهم كانوا يصيدون ليأكلوا لا ليقبضوا وهو يشبه دلالة كتاب الله عز وجل قال الله تعالى ليلوكنكم الله بشئ من الصيد تناله أيديكم ورماحكم وقال عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم وقال أجل لكم صيد البحر وطعمه متاعا لكم وللسميرة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً فذكر حل تناؤه وأباحه صيد البحر للمحرم ومتاعه يعني طعامه والله أعلم ثم حرم صيد البر فأشبه أن يكون أنما حرم عليه بالاحرام ما كان كله مباحاً قبل الإحرام ثم أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم للمحرم أن يقتل الغراب والحدأة والفأرة والكلب العقور والاشد والنمر والذئب الذي يعدو وعلى الناس فكانت محرمة الأكل على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى عن أكل كل ذي ناب من السباع فكان ما أبيع قتله معها يشبه أن يكون محرم الأكل لأباحته معها وأنه لا يضرب ضررها وأباح رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الضبع وهو أعظم ضرراً من الغراب والحدأة والفأرة أضغافاً والوجه الثاني أن يقتل المحرم ما ضر ولا يقتل ما لا يضر ويفديه إن قتله وليس هذا معناه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحل أكل لحم الضبع وإن السلف والعامة عندهم فدوها وهي أعظم ضرراً من الغراب والحدأة والفأرة وكل ما لم تكن العرب

تأكله

قلت أنا وأجازني في القديم وهو أقبس لأنه أجاز في الحق الواحد بالرهن الواحد أن يرد في الحق رهنا

فكذلك يجوز أن يرد في الرهن حقا (قال الشافعي) ولو أشهد المرتهن أن هذا الرهن في يده فالقين جازت الشهادة في الحكم فإن تصادقا فهو ماقالا (قال الشافعي) ولو رهن عبداً قدامت في عتقه جناية على أدنى أو مال فالرهن مفسوخ ولو أبطل رب الجناية حقه لأنه كان أولى به بحق في عتقه ولو كانت الجناية تساوى ديناراً والعبد يساوى ألفاً وهذا أكبر من أن يكون رهنه بحق ثم رهنه بعد الأول فلا يجوز الرهن الثاني ولو أرتنه فقبضه ثم أقر الرهن أنه جنى قبل الرهن جناية ادعى بها فبقا قولان أحدهما أن القول قول الزاهن لأنه أقر بحق في عتقه ولا تبرأ ذمته من دين المرتهن وقيل بحلف المرتهن ماعلم فإذا حلف كان القول في إقرار الزاهن بأن عبده جنى قبل رهنه واحداً من قولين أحدهما أن العبد رهن ولا يؤخذ من ماله شيء وإن كان توسر لأنه أنما أقر في شيء واحد فيحقق لرجلين أحدهما من قبل الجناية والآخر من قبل الرهن وإذا فلك من الرهن وهو له جناية في رقبته باقر أسيدته كان خطأ أو شبه عدل اقتصاص وإن كاتب عبداً فاقصاص لم يقبل قوله على العبد إن لم يقربها قول القول الثاني أنه لما كان ميسراً أخذ من السيد الأقل من

قبة العبد وأورش الحنانية فيدفع الى الحننى عليه لانه يقر بان في عنتى عبده حقاً أنفقه على الحننى عليه برهنه اياه وكان كمن أعنتى عبده وقد جنى وهو موسر أو أنفقه أو قتله فيضن الاقل من قيمته أو أورش الحنانية وهو رهن بحاله وانما أنفقه على الحننى عليه لاجل المرتهن وان كان معسراً فهو رهن بحاله ومتى خرج من الرهن وهو في ملكه فالحنانية في عنته وان خرج من الرهن يبيع في ذمته سيده الاقل من قيمته أو أورش حنانيته (قال المزني) قلت أنا وهذا اعجها وأشبهها بقوله لانه هو والعلماء مجمعة أن من أقر بما يضر ربه ومن أقر بما يبطله حتى غيره لم يجز على غيره ومن أنفقه شيئاً لغيره في حق فهو ضامن بعدوانه وقد قال ان لم يحلف المرتهن على علمه كان الحننى عليه أولى به منه وقد قال الشافعي بهذا المعنى ولو أقر أنه أعنته لم يضر المرتهن فان كان موسراً أخذت منه قيمته فجعل رهنه ماله ولو كان معسراً يبيع في الرهن (قال) ومتى رجع اليه عنت لانه مقرر حر (قال الشافعي) ولو جنى بعد الرهن ثم برئ من الحنانية بعق أو أصح أو غيره فهو على حاله رهن لان أصل الرهن كان صحيحاً ولو دبره ثم رهنه كان الرهن مفسوخاً لانه أثبت له عقاقيد يقع قبل حلول الرهن فلا يسقط العتق والرهن غير جائز وليس له أن يرجع في التدبير إلا بان يخرجه من ملكه ولو قال به ان (٢١٣) دخلت الدار فأتى حر رهنه

كان هكذا (قال المزني)

قلت أنا وقد قال

الشافعي ان التدبير

وصية فلو أوصى به ثم

رهنه أما كان جائزاً

فكذلك التدبير في أصل

قوله وقد قال في الكتاب

الجديد آخر ما سمعناه

منه ولو قال في المدبران

أدى عبده من كذا فهو

حر أو وهبه هبة بات

قبض لم يقبض ورجع

فهو ارجوع في التدبير

هذا نص قوله (قال

المزني) قلت أنا فقد أبطل

تدبيره بغير اخراج له

من ملكه كالأوصى

برقبته وإذا رهنه فقد

تأكله من غير ضرورة وكانت تدعى على التقدير به محرم وذلك مثل الحد والبيع والعقار والنبذة والرخم والفأرة والسمك والخنفس والجعلان والظفاد والعقارب والحيات والزواجر والذباب وما أشبه هذا وكل ما كانت تأكله لم ينزل تحريره ولم يكن في معنى مانص تحريره أو يكون على تحريره دلالة فهو حلال كالبروع والضبع والغلب والضب (١) وما كانت تأكله ولم ينزل تحريره مثل البول والخر والدود وما في هذا المعنى وعلم هذا موجد عند هالي اليوم وكل ما قلت حلال حل عنه ويحل بالذكاة وكل ما قلت حرام حرم عنه ولم يحل بالذكاة ولا يجوز أن كل التريان المعلوم بالحيات الآن يجوز في حال ضرورة وحيث تجوز الميتة ولا تجوز ميتة بحال

(٢) (الطعام والشراب) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى لا تأكلوا أموالكم يتسكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يكون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً وقال عز وجل وأتوا النساء صدقاتهن نحلة فين الله عز وجل في كتابه أن مال المرأة ممنوع من زوجها الواجب الحق عليها الا يطيب نفسها وأباحه يطيب نفسها لاهلها ماله ممنوع من زوجها الواجب يطيب نفسها كالمضي الله عز وجل في كتابه وهذا ين أن كل من كان ماله كافلاً ممنوع به محرم الا يطيب نفسه باباحه فيكون مباحاً باباحه ماله له لا فرق بين المرأة والرجل وبين أن سلطان المرأة على ماله كسلطان الرجل على ماله اذا بلغت المحيض وجعت الرشد وقول الله عز وجل ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ابدل والله أعلم اذ لم يستثن فيه الا يطيب انفس اليتامى على أن يطيب نفس اليتيم لا يحل كل ماله واليتيم واليتيمة في ذلك واحد والمجور عليه عندنا كذلك لانه غير مساط على ماله والله أعلم ان الناس في أموالهم واحد من اثنين يحل بينه وبين

أوجب المرتهن حقا فيه فهو أولى برقبته منه وليس لسيدته بيعه للحق الذي عقده فيه فكيف يبطل التدبير بقوله ان أدى كذا فهو حر أو وهبه ولم يقبضه الموهوب له حتى يرجع في هبته وملكه فيه بحاله ولا حتى فيه لغيره ولا يبطل تدبيره بان يخرجه من يده الى يد من هو أحق برقبته منه وبيعه وقبض عنه في دينه ومنع سيده من بيعه فهذا أقيس بقوله وقد رحت لك في كتاب المدبر فتعهم (قال الشافعي) ولو رهنه عسراً حلوا كان جائزاً فان حال الى ان يصير خلاً وأمر أو شيئاً لا يسكر كشره فالرهن بحاله فان حال العسري الى أن يسكر فالرهن مفسوخ لانه صار حراً لا يحل بيعه كالأرهنه عبد اذ غابت العبد فان صار العسري حراً ثم صار خلاً من غير صنعة أدى فهو رهن فان صار خلاً بصنعة أدى فلا يكون ذلك حلالاً ولو قال رهنه عسراً ثم صار في يدك حراً وقال المرتهن رهنه بغيره فافها قولنا أحدهما ان القول قول

(١) قوله وما كانت تأكله الخ هكذا في النسخ وانظر أين الخبر

(٢) كتب هتافي نسخة السراج البلقيني مانصه وترجم في أوائل الثلث الثالث عقب ترجمة الاستحقاق تقريرا بالطعام والشراب وذكر بعد تراجم تتعلق بما نحن فيه فنذكر ذلك على ما هو عليه اه كتبه معجيه

الراهن لانه يحدث كما يحدث العيب في البيع ومن قال هذا أراق الحر ولا رهن له والبيع لازم والثاني أن القول قول المرتهن لانه لم يقرأه قبض منه شيئا لعل له أوثقه بحال وليس كالعيب في العبد الذي يحل ملكه والعيب به والمرتهن بالخيار في فسخ البيع (قال المزني) قلت أنا هذا عندئذ أقس لان الراهن مدع (قال) ولا بأس أن رهن الجارية ولها ولد صغير لان هذا ليس بتفرقة ولوارثين تخلوا ثم افاخر خارج من الرهن طاعا كان أو بسر الآن بشرطه مع الخلل لانه عن تروى وما عاك في يدى المرتهن من رهن صحيح وفاسد فلا ضمان عليه وإذا رهنه ما يفسد من يومه أو غده أو مدة قصيرة لا ينفع به باسما للقل والبطيخ فان كان الحق حالا فزوي باع وان كان الى أجل يفسد اله كرهته ومنعني من فسخه أن للراهن بيعه قبل محل الحق على أن يعطي صاحب الحق حقه بالشرط فان شرط أن لا يباع الى أن يحل الحق فالرهن مفسوخ ولورهنه أرضا بلا تخل فأخرجت تخلوا فالتخل خارج من الرهن وليس عليه فعله لانه لا ضرر على الأرض منها حتى يحل الحق فان بلغت حق المرتهن لم تقطع وان لم تبلغ فلتعت وان فليس بدون الناس بيعت الأرض بالتخل ثم قسم الثمن على أرض بيضاء بلا تخل وعلى ما بلغت بالتخل فأعطى (٢١٤) المرتهن ثمن الأرض والقرماعتن التخل (قال) ولورهنه أرضا وتخلوا ثم اختلفا فقال الراهن أحدت فيها

ماله فاحل له فاحله لغيره حل أو ممنوع من ماله فأباحه من يجرى له لانه غير ساطع على اباحته له فان قال قائل فهل للعجري القرآن أصل يدل عليه قيل نعم إن شاء الله قال الله عز وجل فان كان الذي عليه الحق مسفها أو ضعفا أو لا يستطيع أن يعل هو فليمل ولبه بالعدل الآية (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل أن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه أحب أحدكم أن توفي مشر به فتكسر فيقتل متاعه وقدرى حديث لا يثبت مثله إذا دخل أحدكم الخائط قليلا كل ولا يتخذ (١) خنة وما لا يثبت لأخيه فيه ولبن الماشية أولى أن يكون مباحا فان لم يثبت ~~هكذا~~ من غير الخائط لان ذلك اللين يستخلف في كل يوم والذي يعرف الناس أنهم يبدلون منه ويوجبون من بدله ما لا يبدلون من الثمر ولو ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلناه ولم نخالفه

(ج) جاع ما يحل من الطعام والشراب ويحرم (ج) قال الشافعي رحمه الله أصل المأكول والمشروب اذا لم يكن لما لا من الآدميين أو أحله مالكه من الآدميين حلال الا ما حرم الله عز وجل في كتابه أو على إنسان نبيه صلى الله عليه وسلم فان ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرّم في كتاب الله عز وجل أن يحرم ويحرم ما لم يختلف المسلمون في تحريمه وكان في معنى كتاب أو سنة أو إجماع فان قال قائل فما الخصة في أن كل ما كان مباح الاصل يحرم بمالكه حتى يأذن فيه مالكه فالخصة فيه أن الله عز وجل قال لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم وقال تبارك وتعالى أو اتوا الساعى أموالهم الآية وقال أو اتوا النساء صدقاتهن نحلة الى قوله هنيئا ثم يسمع أى كثيرة في كتاب الله عز وجل حظيرتها أموال الناس الا يطيب أنفسهم الا بما عافى في كتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وجاءت بهجة

تخلوا وأكر المرتهن ولم تمكن دلالة أو يمكن ما قال الراهن فالقول قوله مع يمينه ثم كالمسئلة قبلها ولو شرط للراهن اذا حل الحق أن يبيعه لم يجز أن يبيع نفسه الا بأن يحضره رب الرهن فان امتنع أمر الحاكم ببيعه ولو كان الشرط للعدل حاز ببعده ما لم يفسخ أو أحدهما وكأله ولو باع عا يبتغيان الناس بئس له فلم يضارقه حتى جاء من يزيده قبل الزيادة فان لم يفعل

(قال)

فبيعه مردود وإذا بيع الرهن فثمنه من الراهن حتى يقبضه المرتهن ولومات الراهن

فأمر الحاكم عدل لاتباع الرهن وضاع الثمن من يدى العدل فاستحق الرهن لم يضمن الحاكم ولا العدل لانه أمين وأخذ المستحق متاعه والحق والثمن في ذمة المبت والعهد عليه كهي لو باع على نفسه فليس الذي يبيع له الرهن من العهد بسبيل ولو باع العدل فقطض الثمن فقال ضاع فهو مصدق وان قال دفعته الى المرتهن وأكر ذلك المرتهن فالقول قوله وعلى الدافع البيعة ولو باع بدين كان ضامنا ولو قال له أخذها مع بذانيه ولا خير بعد اهلهم يبيع واحد منهم الحق المرتهن في ثمن الرهن وحق الراهن في رقبته وثمنه وما عا الحاكم حتى يأمره بالبيع بنقد البلد ثم تصرف فيه الرهن فيه وأن تعيرت حال العدل فأبى ما دعا الى اخراجه كان ذلك له وان أراد العدل رده وهما حاضران فذلك له ولودفعه بغير أمر الحاكم من غير محضرهما ضمن وان كانا بعيدى الغيبة لم أر أن يضطرو على حبسه وانعاهى وكالة ليست فيها منفعة وأخرجه الحاكم الى العدل ولو جنى الموهون على مبدفه القصاص فان عفا فلا دين له على عبده وهو رهن بحاله فان جنى عبده

(١) الخينة بضم الخاء المجهدة ويسكون الواحدة ما تحمله في حضنك كذا في اللسان وقوله بعد فان لم يثبت هكذا الخ كذا في النسخ وانظر في الجواب وحرف العبارة كسبه مصححه

المرهون على عبده آخر مرهون فله القصاص فان عقا على مال فالمال مرهون في يد مرتبه العبد الجاني عليه جفته الذي به اجرت السيد العبد ان يأخذ الجناية من عتق عبده الجاني ولا ينع المرتبه السيد من العفو بل مال لأنه لا يكون في العبد مال حتى يختاره الولي وما فضل بعدا لجناية فهو رهن واقر الراب العبد المرهون بمافه قصاص جائز كالتيه وما ليس فيه قصاص فاقره رهن ماطل واذا جني العبد في الرهن قبل لسيده ان فته بجميع الجناية فانت متطوع وهو رهن وان لم تفعل سبع في جنايته فان تطوع المرتبه لم يرجع ماعلى السيد وان فده باصره على أن يكون رهنه مع الحق الاول فاجز (قال المرتبه) قلت انا فذه اولي من قوله لا يجوز أن يرد ذاقا في الرهن الواحد (قال الشافعي) فان كان السيد أمر العبد بالجناية فان كان يعقل بالغافها أو لم لا شيء عليه وان كان صبياً أو أعيا فمافيع في الجناية كاف السيد ان يأتي بمثل قيمته يكون رهنه مكانه ولو أن له برهنه فني فبيع في الجناية فاشبه الامر به ان غير ضمان وليس كالشعبه الذي منفعته مشفوه بخدمة العبد من معيره والسيد في الرهن أن يستخدم عبده والحصم في الجاني على العبد سيده فان أحب المرتبه حضر خصوصته فان افضى له شيء أخذ منه رهنه على الرهن كان عقوه ماطلا ولورهنه

(قال) أخبرنا ما للعن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحلن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه يحب أحدكم أن توفي مشربته فتكسر فأبان الله في كتابه أن ما كان ملكاً لا دمي به يحل بحال الإباحة وأبانه رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل الحلال حلالاً ولا حراماً حراماً بوجه آخر وأبانه السنة فإذا منع الله عز وجل مال المرأة إلا لطيب نفسها واسم المال يقع على القليل والكثير في ذلك معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في اللبن الذي تحف مؤننه على ماله ويستخلف في اليوم مرة أو مرتين فحرم الاقل الا إذا كان ماله كان الاكبر مثل الاقل أو أعظم تحرم بما يقدر عظمه على ما هو أصغر منه من مال المسلم ومثل هذا ما فرض الله عز وجل من المواريث بعد موت ماله المال فلما لم يكن قريب أن يرث المال الذي قد صار ماله غير ماله إلا بما ملك كان لأن يأخذ مال حي بغير طيب نفسه أو ميت بغير ما جعل الله له أبعد (قال الشافعي) فالأموال محرمة جبالها كمنهوعة الابعاض من الله عز وجل في كتبه وبينه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وبنة رسوله فلازم خلقه بفرض طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فانه يجمع معنيين مما لله عز وجل طاعة بما أوجب في أموال الأحرار المسلمين طابت أنفسهم بذلك أو لم تطب من الزكاة وما منهم واحد منهم وأحداث غيرهم ممن من رسول الله صلى الله عليه وسلم على من سن منهم ما أخذ من أموالهم والمعنى الثاني بين أن ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلازم بفرض الله عز وجل فذلك مثل الدية على قاتل الخطأ فيكون على عاقلة الدية وإن لم تطب بها أنفسهم وغير ذلك مما هو موضوع في مواضع من الزكاة والديات ولولا الاستعانة بعلم العامة عما وصفنا في هذا الاوصاف من تفسيره أكرهنا كتبنا شاء الله تعالى فمن لرجل بزرع أو قرأ وما شاة أو غير ذلك من ماله لم يكن له أخذ شيء منه الا باذنه لان هذا مما لم يأت به كتاب ولا سنة ثابتة بآبائه فهو ممنوع مما له الا باذنه والله أعلم وقديقل من من يحاطق فله أن يأكل ولا يتخذ خبنة

(باب اختلاف الراهن والمرتهن)

قال الشافعي ومعتزل

إذا أذن الله جل وعز بالرهن أنه زيادة وثيقة لصاحب الحق وأنه ليس بالحق بعينه ولا جرم عنده ولو باع بجلدا شاعلى أن يرهنه من ماله ما يبرفانه يصعالة على يدى عدل أو على يدى المرتهن كان البيع جائزا ولم يكن الرهن تاما حتى يقضه المرتهن ولو امتنع الرهن أن يقضه الرهن لم يجبره والبائع بالخيار فى إتمام البيع بالرهن أو رده لأنه لم يرض بتمتد دون الرهن وهكذا لو باعه على أن يعطيه جيلا بعينه فلم يتحمل له فله رد البيع وليس للمرتى رد البيع لأنه لم يدخل عليه نقص يكون له به إخبار ولو كان جعلا الرهن أو أوجع البائع فاسد (قال المرتى) قلت أنا هذا اعتدى بخلط الرهن فاسد للجعل به والبيع جائز لعلماهم وبالبائع إخبارا إن شاء تم البيع بالرهن وإن شاء فسح بطلان الوثيقة معنى قوله وبالله التوفيق (قال الشافعى) ولو قال أرهنك أجدعدى كان فاسدا لا يجوز إلا معلوما بعر فانه يجعيا بعينه ولو أصاب المرتهن بعد القبض بالرهن عيبا فقل كان به قبل القبض فانا أقبح البيع وقال الراهن بل حدث بعد القبض فالقول قول الراهن مع عينة إذا كان منه يحدث ولو قتل الرهن برده وأقطع نيرة قبل القبض كان له فسخ البيع (قال المرتى) قلت أنا فى هذا دليل أن السم وإن جهلا الرهن أو أوجع لعرف فاسد وأما إخباره ففسخ السم أو أضافته لجعله بالرهن أو أوجع له والله التوفيق

(قال الشافعي) وإن كان حدث ذلك بعد القبض لم يكن له فسخ البيع ولو مات في يده وقد دس له فيه بعيب قبل أن يختار فسخ البيع لم يكن له أن يختار لما فات من الرهن ولو لم يشترط رهن في البيع فتنطوع المشتري فرهته فلا سبيل له إلى إخراج حقه من الرهن وبني من الحق شيء ولو اشترط أن يكون المبيع نفسه رهنا فالبيع مفسوخ من قبل أنه لم يملكه المبيع إلا بأن يكون محبوبا على المشتري ولو قال الذي عليه الحق أرهنك على أن تزيدني في الأجل ففعل فالرهن مفسوخ والحق الأول بحاله ويزداد ما إذا أقر أن الموضوع على يده قبض الرهن جعلته رهنا ولم أقبل قول العدل لم أقضه وأيهما مات قام وأورثته مقامه (قال المزني) قلت أنا وجه قوله في اختلاف الراهن والمرتهن أن القول قول الراهن في الحق والقول قول المرتهن في الرهن فيما يشبه ولا يشبه ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه (قال الشافعي) ولو قال رجل لرجلين رهنتاني عبد كذا بمائة وقبضته منك فصدقه أحدهما وكذب الآخر كان نصفه رهنا لخمسين ونصفه خارجا من الرهن فإن شهد شريك صاحب نصف العبد عليه بدعوى المرتهن وكان عدلا لحلف المرتهن معه وكان نصيبه منه رهنا بخمسين ولا (٢١٦) معنى في شهادته زدها به وإذا كانت له على رجل ألفان أحدهما برهن والاخرى

وروي فيه حديث لو كان ثبت مثله عندنا لم نخالفه والكتاب والحديث الثابت أنه لا يجوز لكل مال أحد الأبدان ولو اضطر رجل لخاف الموت ثم مر بطعام لرجل لم يأرأسا أن يأكل منه ما رزق من جوعه ويعرفه ثمنه ولم يأرأسا أن يتعفه في ثلث الحال فضلا من طعام عنده وخفت أن يضيق ذلك عليه ويكون أعان على قتله إذا خاف عليه بالنعى القتل

(جاء ما يحل ويحرم أكله وشربه مما عاك الناس) قال الشافعي رحمه الله أصل ما عاك الناس مما يكون ما كولا ومشروبا شيئا أحداهما ما فيه روح وذلك الذي فيه محرم وحلال ومنه ما لا روح فيه وذلك كله حلال إذا كان بحاله التي خلقه الله بها وكان الآدميون لم يحدوا فيه صنعة خطوه يحرم أو يتخذوه مسكرا فان هذا محرم وما كان منه مما يقتل رأته محرم إلا أن الله عز وجل حرم قتل النفس على الأكمين ثم تلهم أنفسهم خاصة وما كان منه خبيثا فقد رافقته العرب بغير عاله بقدره ويدخل في ذلك ما كان نجسا وما عرفه الناس مما يقتل خفت أن لا يكون لأحد رخصة في شربه لداؤه ولا غيره وأكره قلبه وكثيره مخطئه غيره وألم يخطئه وأحاف منه على شربه وساقية أن يكون فلا لنفسه ومن سقاها وقد قيل يحرم الكثير لاحتوائه ويحل القليل الذي الأغلب منه أنه ينفع ولا يبلغ أن يكون قاتلا وقد سمعت ابن مات من قليل قدر ما منه غيره فلا أحبه ولا أرخص فيه بحال وقد بقاس بكثير السم ولا يمنع هذا أن يكون يحرم شربه

(تقرع ما يحل ويحرم) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما بهى عليكم غير محي الصيد وأنتم حرم فاحتل قول الله تبارك وتعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام أحلالها دون ماسواها واحتل إحلالها بغير حظر ماسواها واحتل قول الله تبارك وتعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم

بغير رهن فضاء الفائم
اختلغا فقال القاضي
هي التي في الرهن وقال
المرتهن هي التي يلا رهن
فالقول قول القاضي مع
عنه ولو قال رهنته
هذه الدار التي في يده
بالف ولم أدفعها إليه
فغصبها أو تكارها
من رجل وأرته فيها أو
تكارها هو معنى فترها
ولم أسلمها رهنا فالقول
قوله مع عنيته

(باب انتفاع الراهن
بما برهنه)

قال حدثنا إبراهيم بن
محمد قال أخبرني المزني
قال قال الشافعي وقد

روى عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الرهن مركوب ومحابو (قال) ومعنى هذا القول أن من
رهن ذات بدو وظهرت تتبع الراهن من ظهرها وديها وأصل المعرفة بهذا الباب أن المرتهن حقا في رقة الرهن دون غيره وما يحدث مما يتبع
منه غيره وكذلك سكي الدور وزرع الأرض وغيرها فالراهن أن يستخذي في الرهن عبده وركب دوابه وبزواجه وما يحل بدواه ويجز
صوفها وتاوى الليل إلى من رهنها أو إلى بدى الموضوع على يده وكل ولد أمة وتناجيه ماسية وغير شجرة وتخله فذلك كله خارج من الرهن
يسلم الراهن وعليه مؤنة رهونه ومن مات من رقيقه فعليه كفته والفرق بين الأمة تعتق أو تباع فينبغي له ولداه من الرهن أنه إذا اعتق أو
باع زال ملكه وحدث الولد في غير ملكه وإذا رهن فله رزق ملكه وحدث الولد في ملكه إلا أنه محمول دونه لحق حبس به لغيره كأيواجره فاستكون
محتبسة بحق غيره وإن ولد لم يدخل وإداه في ذلك معها والرهن كالمضيق لا يلزم الأمن أدخل نفسه فيه وولد الأمة لم يدخل في الرهن
قط وأكره من الأمة أن توضع على بدى امرأته وليس للسيد أخذها للخدمة خوفا أن يحملها وما كانت من زيادة لا تتبرئ منها مثل
الحجارة تكبر والقرن تعظم ونحو ذلك فهو غير متميز بها وهي رهن كلها ولو كان الرهن ماسية فأراد الراهن أن ينزى عليها وأعيد أصغارا فأراد
أن يشتبه أو احتاج إلى شرب بدواه وأخرج عرق أو أدب إلى توديع أو تبريع فليس للمرتهن أن يمنع مما فيه للرهن منفعه وعنه مما فيه منفرة

(باب رهن المشترك) قال الشافعي وإذا رهنهما معا عبادة وقبض المهرين بفائز وان أبرأ أحدهما عليه نصفه خارج من الرهن ولو رهنه من رجلي عبادة وقبضه نصفه من رهن لكل واحد منهما بخمسين فإن أبرأ أحدهما أو قبض منه نصف المائة نصفه خارج من الرهن ولو كان الرهن مما يكال أو يوزن كان للذي انك نصفه أن يقاسم المهرين بأن شركه ولا يجوز أن يأذن رجل لرجل في أن يرهن عبده إلا بشئ معلوم أو أجل معلوم فإن رهنه بأكثر لم يجز من الرهن شئ ولو رهنه عما أذن له ثم أبرأ أحده فاشتكا وكان الحق حالا كان ذلك له وتسع في ماله حتى يوفي الغريم حقه ولو لم يرد ذلك الغريم أسلم عبده المهرين وإن كان أذنه له إلى أجل معلوم لم يكن له أن يأخذه فاشتكا كما لا إلى محله ولو رهنه عبدا رجلا وأقر لكل واحد منهما ما قبضه كله بالرهن وادعى كل واحد منهما أن رهنه وقبضه كان قبل صاحبه وليس الرهن في بدى واحد منهما فصدق الراهن أحدهما فالقول قول الراهن ولا عين عليه ولو أنكر أحدهما أو أحلف وكان الرهن مفقوا أو كذلك لو كان في أيديهما معا وإن كان في بدى أحدهما وصدق الذي ليس في يديه فقها أو لا أحدهما يصدق والآخر لا يصدق لأن الذي في يديه العبد يملك بالرهن مثل مالك المهرين غيره (قال المزني) (٢١٧) قلت أنا أصحهما أن يصدق لانه

حق من الحقوق اجتمع فيه اقرار المهرين ورب الرهن (قال المزني) ثم رأيت أن القول قول المهرين الذي هو في يديه لأن الراهن مقصر له أنه أقضه بإياه في حقه قوله وله فضل يديه على صاحبه فلا تقبل دعوى الراهن عليه إلا أن يقر الذي في يديه أن كل واحد منهما قد قبضه فعلم بذلك أن قبض صاحبه عليه (باب رهن الأرض) قال الشافعي إذا رهن أرضا ولم يقبل يبنائها وتجرها فالأرض رهن دون بنائها وتجرها ولو

الاما اضطررت إليه وقوله عز وجل قل لأحد فيما أوصى إلى محترما على طاعته بطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لم تخبره فانه رجس أو فسقا أهل لغير الله به وقوله فكلوا مما ذكركم الله به وما أشبه هؤلاء الآيات أن يكون أباح كل ما كره لم ينزل تحريمه في كتابه نصا واحتل كل ما كره من ذوات الارواح لم ينزل تحريمه بعينه نصا وتحريمه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فيمنع من نص الكتاب وتحلل الكتاب بامر الله عز وجل بالانتهاء إلى أمر نبيه صلى الله عليه وسلم فيكون انما حرم بالكتاب في الوجهين قلنا احتل أمر هذه المعاني كان أو لاها بنا الاستدلال على ما يحل ويجرم بكتاب الله ثم سئلت عن كتاب الله أو أمر أجمع المسلمون عليه فانه لا يمكن في اجتماعهم أن يجها لوائه حرما ولا حلالا لانهما يكتفي في بعضهم وأما في عاصمتهم فلا وقد وضعنا هذا مواضعه على التصنيف

(ما يجرم من جهة مالا لا كل العرب) قال الشافعي رحمه الله أصل التحريم نص كتاب أو سنة أو جملة كتاب أو سنة أو إجماع قال الله تبارك وتعالى الذين يشعون الرسول الذي لم يبعده مكتوب باعدهم في التوبة والنجاة بأمرهم بالمعروف ونهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وقال عز وجل يسألونك ماذا أحل لهم الآية وانما تكون الطيبات والنجاسات عند الآية كائن كانوا لها وهم العرب الذين ما أوعى هذا ونزلت فيهم الأحكام وكانوا يكرهون من حيث المأكل مالا يكرهها غيرهم (قال الشافعي) وسجعت بعض أهل العلم بقولون في قول الله عز وجل قل لأحد فيما أوصى إلى محترما على طاعته بطعمه الآية يعني مما كنتم تأكلون في الآية التي ذكرت في هذا الكتاب وما في معناه ما يدل على ما وصفت قيل أريت لوعنة أن الاشياء مباحة إلا ما جاء فيه نص خبري في كتاب أو سنة أو ما عرفت أن أكل الدود والذباب والحطاط والغمامة والخنافس والعصاة

(٢٨ - الام ثاني) رهن شجرا وبين الشجر بياض فالشجر رهن دون البياض ولا يدخل في الرهن الاماسي وإذا رهن عمرا قد خرج من نخلة قبل يحل بيعه ومعه النخل فها رهن لأن الحق لو حل جاز أن يباع وكذلك إذا بلغت هذه الثمرة قبل يحل الحق ويبعث غير الراهن بين أن يكون ثمنها من النخل أو قصاصا إلا أن تكون هذه الثمرة تبس فلا يكون له بيعها إلا بأذن الراهن ولو رهنه الثمر دون النخل طلعا أو ثمرة أو قبل بدو صلاحها لم يجز الرهن إلا أن يتشارط أن للرهن إذا حل حقه قطعها وسعها فبيوز الرهن لأن المعروف من الثمرة أنه ينزل إلى أن يصلح الأثر أي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها لمعرفة الناس أنها تترك إلى بدو صلاحها وكذلك الحكم في كل غرة وزرع قبل بدو صلاحها فاما محل بيعه فلا يجوز رهنه وإن كان من الثمر شئ يجز فرهنه وكان يجز ج بعده غريمته فلا يتميز الخارج الأول المهرين من الآخر لم يجز لأن الرهن ليس بمعروف إلا أن يشتراط أن يقطع في مدة قبل أن يلحقه الثاني فيجوز الرهن فإن تركه حتى يجز ج بعده ثم رة لاتميز فقها أو لا أحدهما له ففسد الرهن كما يفسد البيع والثاني أنه لا يفسد والقول قول الراهن في قدر الثمرة المختلط من المهرين كالأرض حنطة فاختلطت بحنطة لارهن فإن

القول قوله في قدر المهرونة من المختلطة بجمع عنه (قال المزني) قلت أنا هذا أشبه بقوله وقد بينته في هذا الكتاب في باب غر الحائط
 بيع أسله (قلت أنا) وينبغي أن يكون القول في الزيادة قول المرتحن لأن الثمرة في يديه والراهن مدع قدر الزيادة عليه فالقول قول
 الذي هي في يديه مع عنه في قياسه عندي وبالله التوفيق (قال الشافعي) وإذا رهنه ثمرة فعلى الراهن سقيها وصلاحيها وجد أدها وتشيسها
 كما يكون عليه نفقة العبد وليس للراهن ولا لمرتحن قطعه قبل أو أنه الأبن برضيه وإذا بلغت أبنائها فإياها أراد قطعه جازا لا يتحرى
 ذلك لأنه من صلاحها فإن أبي الموضوع على يديه أن يتطوع بأن يضعها في منزله الأكبر أو قبل للراهن عليه لها منزل تحرز به لأن ذلك
 من صلاحها فإن جثته والا ترى عليك منها (باب ما يفسد الرهن من الشرط وما لا يفسده وغير ذلك) قال الشافعي إن اشترط
 المرتحن من منافع الرهن شيئا فالشرط باطل ولو كانت ألف فقال زدني ألفا على أن أرهنك بجمعها رهنه يرفع فانه كان الرهن مفسوخا
 ولو قال له يعني عبد ألف على أن أعطيك بها أو بالألف التي لك على بلارهن داري رهنه فافعل كان البيع والرهن مفسوخا ولو أسلفه
 ألفا على أن يرهنه بها رهنه وشرط (٢١٨) المرتحن لنفسه منفعة الرهن فالشرط باطل لأن ذلك زيادة في السلف ولو

كان اشترى منه على هذا
 الشرط فالبيع بالخيار
 في فسخ البيع أو إثباته
 والرهن وبطل الشرط
 (قال المزني) قلت أنا
 أصل قول الشافعي أن
 كل بيع فاسد بشرط
 وغيره أنه لا يجوز أن
 أجبر حتى يبتدأ بجوز
 (قال الشافعي) ولو اشترط
 على المرتحن أن لا يبيع
 الرهن عند محل الحق
 إلا بما رضى الراهن أو
 حتى يبلغ كذا أو بعد
 محل الحق بشهر أو نحو
 ذلك كان الرهن فاسدا
 حتى لا يكون دون بيعه
 حائل عند محل الحق ولو

والغذاء والجحلا ن وخشاش الارض والرخم والعقبان والبعاث والغراب والحداد والفار وما في مثل
 حالها حلال فان قال قائل فادل على تحريمها قيل قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا
 لكم وللبيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فكان شيا من حلالين فأثبت تحليل أحدهما وهو
 صيد البحر وطعامه (١) وطعامه ماله وكل ما فيه متاع لهم يستمتعون بأكله وحرم عليهم صيد البر أن
 يستمتعوا بأكله في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم والله عز وجل لا يحرم عليهم من صيد البر في
 الاحرام الا ما كان حلالا لهم قبل الاحرام والله أعلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المحرم
 بقتل الغراب والحداد والعقرب والفأرة والكلب العقور وقتل الحيات دل ذلك على أن لحوم هذه محرمة
 لأنه لو كان داخل في جملته ما حرم الله قتله من الصيد في الاحرام لم يحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله بله وسلم قتله
 ودل على معنى آخر أن العرب كانت لا تأكل مما أحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله في الاحرام شيئا (قال)
 فكل ما سئلت عنه مما ليس فيه نص تحريم ولا تحليل من ذوات الارواح فانظر هل كانت العرب تأكله فان
 كانت تأكله لم يكن فيه نص تحريم فأحله فانه داخل في جملته الحلال والطيبات عندهم لانهم كانوا يحلون
 ما يستطيون وما لم تكن تأكله تحريمه بالاستقذاره فمقره لانه داخل في معنى الخبائث خارج من معنى
 ما أحل لهم مما كانوا يأكلون ودخل في معنى الخبائث التي حرموا على أنفسهم فأثبت عليهم تحريمها
 (قال الشافعي) ولست أحفظ عن أحد سألته من أهل العلم عن ذهب مذهب المكين خلافا وجملته هذا
 لأن التحريم قد يكون مما حرم العرب على أنفسهم مما ليس داخل في معنى الطيبات وإن كنت لا أحفظ
 هذا التفسير ولكن هذه الجملة وفي تنابع من حفظت عنه من أهل العلم حجة ولو لا الاختصار ولا وضعته
 بأكثر من هذا وسير في تقاريف الابواب ايضا حله أن شاء الله تعالى

رهنه تخلع على ما أغرت أو مائية على أن مانعت فهو داخل في الرهن كان الرهن من الخلل والمائية رهنه (تحريم)
 يدخل معه ثمرا لمطلو لا نتاج المائسة إذا كان الرهن بحق وأجب قبل الرهن وهذا كرجل رهن من رجل دار على أن يرهنه أخرى
 غمرا أن البيع أن وقع على هذا الشرط فصح الرهن وكان البائع بالخيار لأنه لم يتم الشرط (قال المزني) قلت أنا وقال في موضع آخر هذا
 جائز في قول من أجاز أن يرهنه عبدني فيصيب أحدهما حرا فيجوز الجائر ويرد المردود (قال المزني) وفيها قول آخر يفسد كاي فسد البيع
 إذا جعت الصفة جائزا وغير جائز (قال المزني) قلت أنا ما قطع به وأثبتته أولى وجواباته في هذا المعنى بالذي قطع به شبهه وقد قال لو تبايعا
 على أن يرهنه هذا العبد فرفهنه إياه فاذا هو من ساعته نحره فله الخيار في البيع لأنه لم يتم الرهن (قال الشافعي) ولو دفع إليه حقا فقال قد
 رهنته كعما فيه وقبضه المرتحن ورضي كان الحق رهنه وأما فيه حاريا من الرهن أن كان فيه شيء لجهل المرتحن بمافيها وأما الخريفة فلا

يجوز الرهن فيها إلا أن يقول دون ما فيها يجوز في الحق لأن الظاهر من الحق أن له قيمة والظاهر من الخبطة أن لا قيمة لها وانما أدامها
 ولو شرط على المرتهن أنه ضمن للرهن ودفعه فالرهن فاسد وغير مضمون **(باب ضمان الرهن)** قال الشافعي أخبرنا محمد بن
 اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينفق الرهن والرهن من
 صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه ووصله ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه من حديث ابن
 أبي أنيسة **(قال الشافعي)** وفيه دليل أنه غير مضمون إذا قال النبي صلى الله عليه وسلم الرهن من صاحبه فإن كان منه شيء فضمنه منه لا من
 غيره ثم أكد بقوله غنمه وعليه غرمه وغنمه سلامته وزيادته وغرمه عطبه ونقصه الأثرى لو أرتهن خاتما درهم بساوي درهمها
 فهلك الخاتم فن قال ذهب درهم المرتهن بالخاتم زعم أن غرمه على المرتهن لأن درهمه ذهب وكان الرهن برثامن غرمه لانه قد أخذ منه
 من المرتهن ولم يغر له شيئا وأحال ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قال)** وقوله صلى الله عليه وسلم لا ينفق الرهن لا يستحقه
 المرتهن بأن يدع الرهن قضاء حقه عند سبيله **(قال الشافعي)** **(٢١٩)** ملك الرهن لربه والمرتهن غير متعد

بأخذه ولا يتحاطر بأرثائه
 لأنه لو كان إذا هلك بطل
 ماله كان مخاطرا بماله
 وانما جعله الله تبارك
 وتعالى وثيقته وكان
 خير له ترك الارتهان
 بأن يكون ماله مضمونا في
 جميع مال غريمه **(قال)**
 الشافعي وما ظهر هلاكه
 وخفى سواء لا يضمن
 المرتهن ولا الموضوع
 على يده من الرهن شيئا
 الا فيما يضمن فيه من
 الوديعة بالتسدي فان
 قضاء ما في الرهن غمالة
 الراهن فخصه عنه وهو
 يمكنه فهو ضمان

(تحريم كل ذي ناب من السباع) قال الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شفيان بن عيينة عن
 الزهري ومالك عن ابن شهاب عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي
 ناب من السباع أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام **(قال الشافعي)** وبهذا نقول **(قال الربيع)** قال
 الشافعي رحمه الله انما يحرم كل ذي ناب بعد ونسائه

(الخلاف والموافقة في كل ذي ناب من السباع وتفسيره) قال الشافعي رحمه الله قال لي بعض
 من يوافقنا في تحريم كل ذي ناب من السباع ما لكل ذي ناب من السباع لا تحرمه دون ما خرج من هذه الصفة
 قلت له العلم يحيط ان شاء الله تعالى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قصد قصداً يحرم من السباع
 موصوفاً فاما قصد قصد تحريم بعض السباع دون بعض كما لو قلت قد أصاب ذلك شاب عكة أو لكل شئ عكة
 أو لكل حسن الوجه عكة كنت قد قصدت بالوصفة قصد صفة دون صفة وأخرجت من الوصفة من لم تصف
 أنه وصفت قال أجل ولولا أنه خص تحريم السباع لكان أجمع وأقرب ولكنه خص بعضا دون
 بعض بالتحريم **(قال الشافعي)** فقلت له هذه الميزة الأولى من علم تحريم كل ذي ناب فسل عن الثانية قال
 هل منها شيء مخلوق ناب وشئ مخلوق لا ناب قلت ما علمته قال فإن لم تكن تختلف فتكون الانياب لبعضها
 دون بعض فكيف القول فيها قلت لا معنى في خلق الانياب في تحليل ولا تحريم لاني لأجد إذا كانت في
 خلق الانياب سواء شيئا أنفه خارجا من التحريم ولا يضمن أخراج بعضها من التحريم إذا كان في سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجها قال أجل هذا كما وصفت ولكن ما أردت بهذا قلت أردت أن
 يذهب غلطك إلى أن التحريم والتحليل في خلق الانياب قال ففهم قلت في معناه دون خلقه فسل عن

(كتاب التفليس) قال حدثنا محمد بن حاتم قال سمعت المزي قال قال الشافعي أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب قال حدثني
 أبو المعتمر بن عسرة بن نافع عن خلدة **(١)** أو ابن خلدة الزرقى **(الثلث من المزي)** عن أبي هريرة رأى رجلا أفلس فقال هذه الذي
 قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أيا رجل ماب أو أفلس فاصحاب المتاع أحتج بعتائه إذا وجد به عينه **(قال الشافعي)** وفي ذلك
 بيان أنه جعل له نقض البيع الأول ان شاء الله مات أو أفلس **(قال الشافعي)** ويقال لمن قبل الحديث في التفليس في الحينة دون الموت فقد
 حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة على الحي غفتم بها على ورتنه فكيف لم تحكموا في التفليس في موته على ورتنه كما حكمتم عليه
 في حياته فقد جعلت الورثة أكرمهم ما لورث الذي عنه ملكوا أو كثر حال الوارث أن لا يكون له المالا ت **(قال الشافعي)** ولا أ جعل
 للفرمان منه بدفع الثمن ولو لورثة الميت وقد جعله النبي صلى الله عليه وسلم أحق به منهم **(قال المزي)** قلت أو قال في الحبس إذا هلك أهله
 رجع إلى أقرب الناس إلى الحبس فقد جعل لأقرب الناس إلى الحبس في حياته ما لم يجعل للعبيس وهذا أعندي غير جائز **(قال)** وإن تغيرت

(١) قوله أو ابن خلدة الزرقى جرعه في الخلاصة وسماه عرب بن خلدة وقال أنه يرى عن أبي هريرة كتبه مصحفة

السلعة بنقص في بدنها بعوراً وغيره أو زادت فسواء ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركها كما تنقص الشفعة بهدم من السماء ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركها (قال) ولو باعته بخلافه ثمراً وطلع قدراً واستثناه المشتري وقضوا أو كل الثمر أو أصابته جائحة ثم فليس أو مات فله يأخذ عين ماله ويكون أسوة الغرماء في حصة الثمر يوم قبضه لا يوم كله ولا يوم أصابته الجائحة (قال) ولو باعهم ثم فيها قد اخضر ثم فليس والتمر وطب أو غيراً وباعه زرعاً مع أرض خرج أو لم يخرج ثم أصابه مدر كما أخذه كله ولو باعها حائطاً لأخضره أو أرضاً لا زرع فيها ثم فليس المشتري فان كان الخلل قد أبروا الأرض قد زرعت كان له ان يشارك في الخلل والأرض وتبقى النثار الى الجنداد والزرع الى الحصاد ان أراد الغرماء تأخير ذلك وان شاء ضرب مع الغرماء وان أراد الغرماء بيع الثمر قبل الحداد والزرع بقتل فذلك لهم وكذلك لو باعه أمة فولدت ثم فليس كانت له الامه ان شاء الولد لغرماء وان كانت حبلى كانت له حبلى لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الابرار كالولادة واذالم ثوب فحسب الحالم لم تلد ولو باعه بخلافه ثم فيها ثم أثمرت فلم تثر حتى فليس ولم يثمر البائع حتى أثمرت كان له الخلل دون الثمرة لانه لا يملك (٢٣٠) عين ماله الا بالتفليس والاختيار وكذلك كل ما كان يخرج من ثمر الشجر في

التاب الذي هو غاية علم كل ذي ناب قال فاذا كرم أنت قلت كل ما كان يعدومنها على الناس بقوة ومكارة في نفسه بنابه دون ما لا يعدو قال ومنها ما لا يعدو على الناس بمكارة دون غيره منها قلت نعم قال فاذا كرم ما يعدو قلت يعدو الاسد والتمر والذئب قال فاذا كرم ما لا يعدو ومكارة على الناس قلت الضرع والثعلب وما أشبهه قال فلامعني لا غير ما وصفت قلت وهذا المعنى الثاني وان كانت كلها مخلوقة له ناب (قال الشافعي) وقلته ساذجاً في تبنيه قال ما أحتاج بعدي ما وصفت الى زيادة ولعلها يمكن ايضاً حثي امكان هذا قلت وأضحه لك واغيرك لمن لم يفهمه من ماهيتها وفهمه فذهب الى غيره قال فاذا كره (١) (أكل الضبع) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان ومسلم عن ابن جريح عن عبد الله بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر (٢) (قال الشافعي) ولحوم الضباع تباع عندنا بكم بين الصفاء والمرء لا يحفظ عن أحد من أصحابنا خلافاً في احلالها وفي مسئلة ان يبيع جارية أو صبيها قال نعم ومسئلته أن يؤكل قال نعم وسأنته أسعته من النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم فهذا دليل على أن الصيد الذي نهى الله تعالى المحرم عن قتله ما كان يحمل أكله من الصيد وأنهم إنما يقتلون الصيد لأكله لا عتياً يقتله ومثل ذلك الدليل في حديثي على رضى الله عنه وذلك أشباه في القرآن منها قول الله عز وجل فكاوا مما ذكركم الله عليه ان كنتم بآياته مؤمنين أنه إنما يعني بما أحل الله أكله لا به لؤذ يبيع ما حرم الله عليه وذكركم الله عليه لم يحمل الذبيحة ذكركم الله عليه وفي حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضبع دليل على ما قلنا من أن كل ذي ناب من السباع ما عد على الناس مكارة واذا حل كل الضبع وهي سبع لكنها لا تعد ومكارة على الناس وهي أضر على مواشيهم من جميع السباع فأحلت أن ياكلها لا تعد على الناس خاصة بمكارة وفيه دلالة على احلال ما كانت العرب تأكل مما لم ينض فيه خبر ويحرم ما كانت تحرمه مما يعدون قبل أن ياكلها

أكله فينبقى كالكرسف وما أشبهه فاذا انشق قبل الخلل يؤبر واذالم ينشق فمثل الخلل لم يؤبر ولو قال البائع اخترت عن ما في قبلي الابرار وأنكر المفسر فالقول قوله مع عينه وعلى البائع البينة وان صدقه الغرماء لم أجعل لهم من الثمن شيئاً لانهم أقرؤا به البائع وأجعله للغير سوى من صدق البائع وبخاصهم فيما بقي الا ان يشهد من الغرماء عدلان فيجوز وان صدقه المفسر وكذبه الغرماء فنأجاز

السوم

اقراره أجاز ومن لم يجزه لم يجزه وأحلفه الغرماء الذين يدفعونه ولو وجد بعض ماله كان له بحصته

ويضرب مع الغرماء في بقية ولو كانت داراً فبنت أو أرضاً فغرست خيرته بين أن يعطى العاصرة ويكون ذلك له أو يكون له الأرض والعاصرة تباع للغرماء الا أن يشاء المفسر والغرماء أن يقطعوا ويضمنوا ما نقص القلع فيكون لهم (وقال في موضع آخر) ان لم يأخذ العاصرة وأبى الغرماء أن يقطعوها لم يكن له الا الثمن بحاص به الغرماء (قال المزني) قلت أنا الاول عندى بقوله أشبه وأولى لأنه يجعل الثوب اذا صيغ له بكم يكون به شرى وكذا ذلك الأرض تقهرس لباعها يكون به شرى كما (قال الشافعي) ولو كان العبد من جماعة فقضى نصف الثمن وبقي أحد العبدين وهما سواء كان له نصف الثمن ونصف الذي قبض عن الهالك كاللوازم بما جئة فقضى تسعين وذلك

- (١) قوله قال فاذا كره لثافي جميع النسخ التي يبينها يذكر بعد ذلك شيء مما يطلب منه ذكره ولعله مذكور في غير الامم من كتب الامام رحمه الله
- (٢) كذا في النسخ لم يذكر من الحديث وكثيراً ما يقع في الامم مثل هذا كتبه مصححه

أحدهما كان الآخر هبنا بالهشمة (قال المزني) قلت أنا أصل قوله أن ليس الرهن من البيع بسبيل لأن الرهن معنى واحد بمعنى واحد ما بقي من الحق شيء (قال) ولو بقي من ثمن السلعة في التقليل درهم لم يرجع في قوله من السلعة إلا بقدر الدرهم (قال الشافعي) ولو أكره أَرْضًا ففلس والزرع بقل في أرضه كان لصاحب الأرض أن يحاص الغرماء بقدر ما أقامت الأرض في يده إلى أن أقلس ويقطع الزرع عن أرضه الآن يتطوع الفلس والغرماء بأن يدفعوا إليه اجارة مثل الأرض إلى أن يستحصد الزرع لأن الزارع كان غريمه معدران كان لا يستغنى عن السقي قبل لغرماء أن تطوعهم بأن تنفقوا عليه حتى يستحصد الزرع فتأخروا وتفقتكم مع ما لكم بأن يرضاء صاحب الزرع وإن لم تشاؤا وشئتم البيع فيعوجه بحاله (قال) وإن باعته زينا فخطه بماله أو أروا منه فله أن يأخذ منه ما عساه بالكيل أو بالوزن وإن خطه باجود منه ففيها قولان أحدهما لا يسبل له ماله لأنه لا يصل إلى ماله إلا إذا زاع ما عمل غربه وهو أصح وأقول ولا يشبه الثوب بصغ ولا السويق بلبث لأن هذا عين ماله فيه زيادة والذائب إذا اختلطاً انقلب حتى لا يوجد عين ماله والقول الثاني أن ينظر إلى قيمة زينه والمخلوط به بمنزلة من ثم يكون شركا بقدر قيمة زينه أو يضرب مع الغرماء برزته (قال المزني) (٢٢١) قلت أنا هذا أشبه بقوله لأنه

جعل زينه إذا خلط بأراده وهو لا يتغير عين ماله كما جعل الثوب يصبغ ولا يمكن فيه التمييز بين ماله فلهما قدر على قسم الزيت بكيسل أو وزن بلا ظم قسمه ولم يقدر على قسم الثوب والصبغ أشركهما فيه بالقيمة فكذلك لا يمنع خلط زينه بأجود منه من أن يكون عين ماله فيه وفي قسمه ظم وهما شركان بالقيمة (قال الشافعي) فإن كان حنطة فطحنها ففيها قولان أحدهما وبه أقول يأخذها

اليوم ثم تأكل الضبع ولم تزل تدع كل الأسد والثر والذئب تحريمها بالتقدير فوافقت السنة فيما أحلوا وحرموا مع الكتاب ما وسقت والله أعلم وفيه دلالة على أن المحرم إنما يحرم ما أحلأ كله من الصيد دون ما لم يجعل أكله وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلب العقور في الأحرار وهو ما عدل على الناس وهو لا يأمر بقتل ما لا يجعل قتله ويضن صاحبه بقتله شيئا فدل ذلك على أن الصيد الذي حرّم الله قتله في الأحرار ما يؤكل لحمه ودل على ذلك حديث جابر بن عبد الله وعلى ما وصفت ولا بأس بأكل كل شيء لا يعدو على الناس من دواب الأرض مثل الغلب وغيره فبما على الضبع وما سوى السبع من دواب الأرض كلها يؤكل من معنيين ما كان سباعا لا يعدو فحلال أن يؤكل وما كان غير سبع فما كانت العرب تأكله غير ضرورية فلا بأس بأكله لأنه داخل في معنى الآية خارج من التلبات عند العرب وما كانت تدعه على معنى تحريمه فإنه خبيث اللحم فلا يؤكل بحال وكل ما أمر بأكله فداء المحرم إذا قتله ومثل الضبع ما خلط كل ذي ناب من السباع من دواب الأرض وغيرها فلا بأس أن يؤكل منه ما كانت العرب تأكله وقد فسرته قبل هذا

(ما يحل من الطائر ويحرم) قال الشافعي رحمه الله والأصل فيما يحل ويحرم من الطائر وجهان أحدهما أن ما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم للحرم بقتله منه ما لا يؤكل لأنه خارج من معنى الصيد الذي يحرم على المحرم قتله لئلا كله والعلم بكما يحيط أنه أباح حرم على المحرم الصيد الذي كان حلالا قبل الأحرار فإذا أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل بعض الصيد دل على أنه يحرم أن يأكله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل قتل ما أحل الله عز وجل فالخداة والغراب مما أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلته للحرم فما كان في مثل معناهما من الطائر فهو داخل في أن لا يجوز أكل كل لحمه كالأجوزاء كل

ويعطى قيمة الطين لأنه إذا شئ على ماله (قال) وكذلك الثوب يصبغ أو يقصر يأخذ والغرماء زيادته فإن قصره باجدة درهم فزاد خمسة دراهم كان القصار شركا فيه بدرهم والغرماء باربعة دراهم شركا معها ببيع لهم فإن كانت أجرة خمسة دراهم وزاد درهم كان شركا في الثوب بدرهم وضرب مع الغرماء باربعة وهذا أقول والقول الآخر أن القصار غريم باجدة القصار لأنها ثلثا عين (قال المزني) قلت أنا هذا أشبه بقوله وإنما البياض في الثوب عن القصار كالسمن عن الطعام والعلف وكبرادوى عن السقي وهو لا يجعل الزيادة البائع في ذلك عين ماله فكذلك زيادة القصار ليست عين ماله وقد قال في الأخير يبيع في حانوته أو يري غنما أو يرض دواب فلا حرج أسوة الغرماء فهذه الزيادة عن هذه الصناعات التي هي آثار ليست بأعين مال حكمها عندى في القياس واحد ألا تخضع السنة منها شيئا فترك لها القياس (قال الشافعي) ولو تبايعا بخيار ثلاثا فأقلها أو أحدهما فلكل واحد منهما اجارة البيع ورد دون الغرماء لا يبيع ببيع مستحدث فإن أخذته دون صفته لم يكن ذلك له إلا أن يرضى الغرماء ولو أسلفه ففظة بعينها في طعام ثم قلن كان أحق بفضته ولو أكرى دارا ثم قلن المكري فالكرام صاحبها فإذا تم سكنها بيعت للغرماء ولو أكره أسلفه ولم يقبض الكرامة فقلن المكري كان المكري فبيع

الكر او لو قسم الحاكم ماله بين غرمائه ثم قدم آخرون رده عليهم بالخصص واذا اراد الحاكم بيع متاعه او رهنه احضره او وديله ليحصى
 ثمن ذلك فيدفع منه حق الرهن من ساعته وينبغي أن يقول لغرماء المفلس ارتضوا عن يكون على يديه الثمن وعن بنادي على متاعه فيمن
 يترد ولا يقبل الزيادة الا من ثقة واحب أن يرزق من ولّى هذا من بيت المال فان لم يكن ولم يعمل الا ليعمل شاركوه فان لم يتفقوا اجتهد بهم
 ولم يعط شيئا ويوجد ثقة يعمل بغير جعل ويباع في موضع سوقه وما فيه صلاح عن المبيع ولا يدفع الى من اشترى شيئا حتى يقبض الاثن
 وما ضاع من الثمن في مال المفلس ويبعد في البيع بالحوان ويتأني بالمساكن بقدر ما يرى أهل البصر بها ثم ياد بعلت أثمانها وان
 وجد الامام ثقة يسلفه المال حالما يجعله أمانة وينبغي اذا رفع اليه أن يشهد أنه وقف ماله عنه فاذا فعل ذلك لم يجز له أن يبيع ولا يهب
 وما فعل من هذا ففقه قولنا أحدهما أنه موقوف فان فضل جاز فيه ما فعل والاخر أن ذلك باطل (قال المزني) قلت أنا قد قطع في
 الكتاب ان كاتبه بعد الوقف فأدى لم يعقب بحال (قال) واذا أقر بدين زعم أنه لزمه قبل الوقف ففقه قولنا أحدهما أنه جائز كالمريض
 يدخل مع غرمائه بوقول (٢٢٢) والثاني أن اقراره لزمه في مال ان حدث له أو بفضل عن غرمائه وقد ذهب بعض

المفتين الى أن دين
 المفلس الى أجل يحل
 حلولها على الميت وقد
 يحتمل أن يؤثر المؤخر
 عنه لان له ذمة
 وقد علق والميت بطلت
 ذمته ولا علق بعد الموت
 (قال المزني) قلت أنا
 هذا أصح وبه قال في
 الاملاء (قال الشافعي)
 ولو حرق عليه عهد الركن
 عليه أخذ المال الآن
 يشاء (قال) وليس على
 المفلس أن يؤاجر وذو
 العسرة ينظر الى ميسرة
 ويرزق له من ماله قدر
 ما لا يغني به عنه وأقل
 ما يكفيه وأهل يومه من
 الطعام والشراب وان كان يبيع ماله حبس أنفق منه عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفهم من نفقة وكسوة
 كان ذلك في شئء أو وصيف حتى يفرغ من قسم ماله بين غرمائه وان كانت ثيابه كلها عوى الى مجاوزة القدر اشترى له من ثمنها أقل ما يلبس
 أقصد ما يكفيه في مثل حاله ومن تازمه مؤنته وان مات كفن من رأس ماله قبل الغرماء وحضر قبره وميز بأقل ما يكفيه وكذلك من يلزمه
 أن يكفنه ثم قسم الباقي بين غرمائه وبيع عليه مسكنه وخادمه لان من ذلك بدا وان أقام شاهد اعلى رجل بحق ولم يخلف مع شاهد مفلس
 للغرماء أن يخلفوا ليس لهم الا ما تم ملكه عليه دونهم (باب الدين على الميت) قال الشافعي من بيع عليه في دين بعد موته أو وقى
 حياته أو نفق عليه فهذا كله سواء والعهد في مال الميت كهي في مال الحي لا اختلاف في ذلك عندى ولو بيعت داره بألف وقبض أمين
 القاضى الثمن فهل أن يدهم واستحققت الدار فلا عهد على الغرم الذي يبعثه وأحق الناس بالعهد المبيع عليه فان وجد له مال يبيع ثم
 رد على المشتري ماله لانه ما خذ منه يبيع ولم يسلمه فان لم يوجد له شئ فلا ضمان على القاضى ولا يمينه وقال للشرى أنت غريم المفلس
 أو الميت كغرمائه سواء (باب جواز حبس من عليه الدين) قال الشافعي واذا ثبت عليه الدين يبيع ما ظهر له ودفع ولم يحبس وان

لما
 كان ذلك في شئء أو وصيف حتى يفرغ من قسم ماله بين غرمائه وان كانت ثيابه كلها عوى الى مجاوزة القدر اشترى له من ثمنها أقل ما يلبس
 أقصد ما يكفيه في مثل حاله ومن تازمه مؤنته وان مات كفن من رأس ماله قبل الغرماء وحضر قبره وميز بأقل ما يكفيه وكذلك من يلزمه
 أن يكفنه ثم قسم الباقي بين غرمائه وبيع عليه مسكنه وخادمه لان من ذلك بدا وان أقام شاهد اعلى رجل بحق ولم يخلف مع شاهد مفلس
 للغرماء أن يخلفوا ليس لهم الا ما تم ملكه عليه دونهم (باب الدين على الميت) قال الشافعي من بيع عليه في دين بعد موته أو وقى
 حياته أو نفق عليه فهذا كله سواء والعهد في مال الميت كهي في مال الحي لا اختلاف في ذلك عندى ولو بيعت داره بألف وقبض أمين
 القاضى الثمن فهل أن يدهم واستحققت الدار فلا عهد على الغرم الذي يبعثه وأحق الناس بالعهد المبيع عليه فان وجد له مال يبيع ثم
 رد على المشتري ماله لانه ما خذ منه يبيع ولم يسلمه فان لم يوجد له شئ فلا ضمان على القاضى ولا يمينه وقال للشرى أنت غريم المفلس
 أو الميت كغرمائه سواء (باب جواز حبس من عليه الدين) قال الشافعي واذا ثبت عليه الدين يبيع ما ظهر له ودفع ولم يحبس وان

لم يظهر حبس ويبع ما قدر عليه من ماله فان ذكره وقلت منه البيضة لقول الله جل وعزوان كان ذو عشرة فظفرت الى ميسرة وأحلفه
 مع ذلك بالله وأخذه ومنعت غرامه من لزومه حتى تقوم بنية أن قد أقدم لا فان شهدوا أنهم رأوا في يده مالا ماله فان قال مضاربة
 قبلت منه معينه ولا غاية تجبسه أكثر من الكشف عنه حتى استقر عند الحيا كم ما وصفت لم يكن له حبيبه ولا يغفل المسئلة عنه وإذا
 أقدم لا جاز ما صنع فيه حتى يحدث له السلطان وفقا آخر لان الوقف الاول لم يكن له لانه غير رشيد وإذا أراد الذي عليه الدين الى
 أجل السفسرة وأراد غره منع له سد سفره وقرب أجله أو بأخذ منه كفسلا به منع منه وقيل له حقل حيث وضعته ورصنته

(باب الحجر) قال الشافعي قال الله عز وجل وابتلوا النسا حتى اذا بلغوا النكاح فان أنستم منه مبشدا فادفعوا اليهم أموالهم
 (قال الشافعي) والباو غ خمس عشرة سنة الآن يحتمل الغلام ونحيض الحاربه قبل ذلك وقال الله تبارك وتعالى فان كان الذي عليه الحق
 سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يعل هو فليمل وليه بالعدل فأثبت الولاية على السفيه والضعيف والذي لا يستطيع أن يعل هو أو أمر وليه
 بالاملاء عنه لانه أقامه فيها لا غني به عنه في ماله مقامه وقيل الذي لا يستطيع (٢٣٣) يحتمل أن يكون المقلوب على

عقله وهو أشبه معانيه
 به والله أعلم فاذا أمر
 الله جل وعز بدفع
 أموال التناهي اليهم
 بأمر من لم يدفع اليهم إلا
 بهما وهو البو غ والرشد
 (قال الشافعي) والرشد
 والله أعلم الصلاح في
 الدين حتى تكون الشهادة
 جائزة مع اصلاح المال
 وانما يعرف اصلاح
 المال بان يختبر التيمان
 والاختبار يختلف بقدر
 حال المختبر فقه من
 يشذ فبطل الناس
 بالشراء والبيع قبل
 السلوغ وبعده في قرب
 اختباره ومهم من يمان

لما قال است آكله ولا حرمه دل على أن تركه آكله لا من جهة تحريمه وإذا لم يكن من جهة تحريمه فاعتزل
 مباحا عنه ولم يشبهه ولو عاف خبز أو ولها أو غير ذلك كان ذلك شأنا من الطباع لا يحرم ما عاف فقال
 لي بعض الناس رأيت أن قال هذا القول غير رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتمل معنى غير المعنى الذي
 زعمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله فزعمت أنه بين لا يحتمل معنى غيره قلت نعم قال وإذا قلت من
 دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معصوما قلت له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج من
 التحليل فلا يجوز أن يسئل عن تحليل ولا تحريم فيصيب فيه إلا حله أو حرمه وليس هكذا أحد بعده من
 يعلم ويجهل ويقف ويحجب ثم لا يقوم جواب مقام جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمع من
 الذي قلت قد بين هذا الحديث من غيره قلت قرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمع من
 آكلها فقال خالد بن الوليد أكره ما هي بأمر الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ولكن أعافها ثم تكن
 ببلد قومي فأجبت خالدا بن الوليد فأكلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر وإذا قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ليست حراما فهي حلال وإذا أقر خالدا بأكلها فلا يدعه يأكل حراما وقد بين أن تركه أياها لانه
 عافها لا حرمها
 (أكل لحوم الخيل) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر قال أكلنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لحوم الخيل ونهانا عن لحوم الجحر أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام عن فاطمة عن أسماء
 قالت فخرنا فرسنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه أخبرنا سفيان بن عبد الكريم عن أبي أمية
 قال أكلت فرسا على عهد ابن الزبير فوجدته حلالا (قال الشافعي) كل ما زمه اسم الخيل من العرب
 والمقدار وبه والبراذن فأكلها حلال

عن الاسواق فاختباره أو بعد فختبر في نفقته فان أحسن اتفاقا على نفسه وشراء محتاج اليه أو يدفع اليه الشيء اليسير فاذا أحسن
 تدبيره وتوفره ولم يتجدد عنه دفع اليه ماله واختبار المرامع علم صلاحها القلة تحالطها في البيع والشراء أو بعد فختبرها النساء وواو الحارم
 بمثل ما وصفت فاذا أنوس منها الرشد دفع اليها ما لها تزوج كما يدفع الى الغلام تنكح أو لم تنكح لان الله تبارك وتعالى سوى بينهما
 في دفع أموالهما اليهما مبالو غ والرشد ولم يذكر تزوجا وختما الشافعي في الحجر عثمان وعلي والزبير رضي الله عنهم (قال الشافعي) وإذا
 كان واجبا أن يحجر على من قارب البو غ وقد عقل نظره أو بقاء ماله فكان بعد البو غ أنشد نصيبه ماله وأكثرنا فلا فله فلم لا يجب الحجر
 عليه والمعنى الذي أمر بالحجر عليه به فيه قائم وإذا حجر الامام عليه لسفهه وفساده ماله أشهد على ذلك فمن بعده بعد الحجر فهو المتلفس له وبقي
 أطلق عنه الحجر ثم عاد الى حال الحجر بحجر عليه وفي رجع بعد الحجر الى حال الاطلاق أطلق عنه غان قيل فلم أجرت أخلاقه وهو أنلاف مال
 قيل ليس باتلاف مال ألا ترى أنه جوف فلا تورث عنه أمر أنه ولا تحل له فيها ولا سعه وورثته عنه ماله عليه وعكاشته فافند ماله
 بكل حال والمرأه ليست بعمال الأثرى ان العبد يؤذن له في التجارة والنكاح فيكون له الطلاق والامتناع دون سيده وماله اليه أخيه ماله كاي

دونه (باب الصلح) قال الشافعي روى عن عمار بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا (قال الشافعي) فما جاز في البيع جاز في الصلح وما بطل فيه بطل في الصلح فان صلح رجل أخاه من موزنه فان عرفا ما صلحه عليه بشئ يجوز في البيع جاز ولو ادعى رجل على رجل حقا فصلحه من دعواه وهو منكرف فالصلح باطل ويرجع المدي على دعواه وما أخذ منه صاحبه ما أعطاه ولو صلح عنه رجل يقر عنه بشئ جاز الصلح وليس الذي أعطى عنه أن يرجع عليه لأنه تطوع به ولو أشرع جناما على طريق نافذة فصلحه السلطان أو رجل على ذلك لم يجز ونظر فان كان لا يضركم وان ضرر قطع ولأن رجلين ادعيا دارا في يدي رجل فتلاور ثناهما عن أينا فأقر لاحدهما بنصفها فصلحه من ذلك الذي أقر له به على شئ كان لأخيه أن يدخل معه فيه (قال المزني) قلت أبا نبيح في قياس قوله أن يبطل الصلح في حق أخيه لأنه صار لأخيه باقرا من قبل أن يصلح عليه إلا أن يكون صاحبه بأمره فيجوز زعليه (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة (٢٣٤) بحالها وادعى كل واحد منهما نصفها فأقر لاحدهما بالنصف وبمحمد لا تخلم يكن

لا تخلم في ذلك حق وكان على خصومته ولو كان أقر لاحدهما بجميع الدار فان كان لم يقصر لا تخربان له النصف فله الكل وان كان أقر بان له النصف ولأخيه النصف كان لأخيه أن يرجع بالنصف عليه وان صلحه على دار أقر له بها بعد قبضه فاستحق العبد رجوعا إلى الدار فأخذها منه ولو صلحه على أن يسكنها الذي هم في يده وقتافهسي عاربة أن شاء أخرجه منها أو صلحه منها على خدمة عبد بعته سنة

(أ) كل لحوم الجمر الأهلية أخبرنا مالك عن شهاب عن عبد الله والحسن بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عام خيبر عن نكاح المتعة وعن لحوم الجمر الأهلية (قال الشافعي) سمعت سفيان بن محمد عن الزهري أخبرنا عبد الله والحسن بن أحمد بن علي وكان الحسن أرضاهما عن علي رضى الله عنه (قال الشافعي) في هذا الحديث دلالتان أحدهما تحريم كل لحوم الجمر الأهلية والأخرى إباحة لحوم جمر الوحش لأنه لا نصف من الجمر إلا الأهلي والوحشي فإذا قصرت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتحريم قصد الأهلي ثم وصفه دل على أنه أخرج الوحشي من التحريم وهذا مثل نهيه عن كل ذي ناب من السباع فقصد بالنهي قصد عين فخرم ما نهى عنه وحل ما خرج من تلك الصفة سواء مع أنه قد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بإباحة كل جمر الوحش أمرأ بأكبر رضى الله عنه أن يقسم جمارا وحشا قبله أوقتا بين الرفقة وحديث طلبة أنهم أكلوا معه لحم جمار وحشي (قال الشافعي) وخلق الجمر الأهلية بيان خلق الجمر الوحشية ما به يعرفها أهل الغيرة فما قولك وحشي أهلي لم يحل أكله وكان على الأصل في التحريم ولو استأهل وحشي لم يحرم أكله وكان على الأصل في التحليل ولا يذبحه المحرم وان استأهل ولو زاحرا أهلي على فرس أو فرس على أنان أهلية لم يحل أكل ما نتج بينهما كنت أتلف في ذلك إلى أبيهما النازي لأن الولد منهما فلا يحل حتى يكون لهما معا حلالا وكل ما عرف فيه جمار أهلي من قبل أب أو أم لم يحل أكله بحال أبدأ ولا كل نسله ولو زاحرا وحشي على فرس أو فرس على أنان وحشي حل أكل ما ولد بينهما لأنهم ما باحنا معا وهكذا لو أن غرابا أو ذكرا وحشا أو نجا نتج جباري أو ذكرا جباري أو طائر يحل لحمه نتج غرابا أو وحشا أو صقرا (١) أو برنا فباشت وأفرخت لم يحل أكل فرأخها من ذلك التجمه لاختلاط المحرم والحلال فيه إلا ترى أن خراوا اختلطت بلبن أو ودك خنزير بمن أو محرما

فباعه المولى فإن المشتري الخبار في أن يجيز البيع وتكون الخدمة على العبد لصلح أو رد البيع (قال الشافعي) بحلال ولومات العبد جاز من الصلح بقدر ما استخدم وبطل منه بقدر ما بقي وإذا تداعى رجلان جدرا بين داريهما فان كان متصلا ببناء أحدهما اتصال البنيان الذي لا يحدث مثله الأمن أول البنيان جعلته له دون المنقطع منه وان كان يحدث مثله بعد كمال بنيانه مثل نزع طوبة وإدخال أخرى أحلفتها بالله وجعلته بينهما وان كان غير موصول واحد من سنائهما أو متصلا بينهما جميعا جعلته بينهما بعد أن أحلف كل واحد منهما ولا أنظر إلى من إليه انخوار ولا الدواخل ولا أنصف اللبن ولا معاقدة القطع لأنه ليس في شئ من هذه الأدلة ولو كان لاحدهما عليه جذوع ولا شئ لا خر عليه أحلفتها أو أقرت الجنود بحالها وجعلت الجدار بينهما متصفاين لأن الرجل قد يرتفع بجدار الرجل بالجنود بأمره وغيره ولم أجعل لواحد منهما أن يفتح فيه كوة ولا يبنى عليه بناء إلا بأذن صاحبه وقسمته بينهما ما شاء أن كان عرضه ذراعا أعطيه شبرا طول الجدار ثم قلت إن انشئت أن تزدمن عرصة دارك أو بيتك شبرا آخر ليكون لك جدار خاص فذلك

لأن لو هدمنا ثم اصطلحنا على أن يكون لاحدهما ثلثه ولآخر ثلثاه على أن يحمل كل واحد منهما ما شاء عليه إذا ابتاعه فالصالح فاسدون شأ أو واحد منهما ما قسمت أرضه بينهما نصفين وإن كان البيت السفلى في يدي رجل والعلو في يدي آخر فقد اعيا سقفه فهو بينهما نصفين لأن سقف السفلى تابع له وسطح العلو أرض له فإن سقط لم يجز صاحب السفلى على بناءه فإن تقوع صاحب العلو بأن بني السفلى كما كان ثم بني علوه كما كان فذلك له وليس له منع صاحب السفلى من سكناه ونقض الجدران له ومتى (٢٣٥) شاء أن يهدمها هدمها وكذلك الشركاء

في نهروا وبئر لا يجبر أحدهما على الإصلاح لضرر ولا غيره ولا يمنع المنفعة فإن أصح غيره فله عين ماله متى شاء نزعه وقال في كتاب الدعوى والبيات على كتاب اختلاف أبي حنيفة فإذا أفاض صاحب السفلى ما لا أخذ منه قيمة ما أنفق في السفلى (قال المزني) قلت أنا الأول أولى بقوله لأن الثاني متطوع فليس له أخذه من غيره الآن راضيه عليه (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل نخلة وشجرة فاستعنت وانشرت أغصانها على دار رجل فعليه قطع ما شرع في دار غيره فإن صالحه على تركه فليس بجائر ولو صالحه على دراهم بدنانير أو على دنانير بدراهم لم يجز إلا بالقض فإن قبض بعضا بقبض

بجمل لا فصار لا يزال أحدهما من الآخر ممن أن يكون ما كولا ولو أن صدا أصاب أو بض صيد فأنشكت خاقته فلم يدركه أحد أو به عمال يحمل أكله والآخر يحمل أكله كان الاحتياط الكف عن أكله والقياس أن ينظر إلى خلقته فأيهما كان أولى بخلقته جعل حكمه حكمه إن كان الذي يحمل أكله أولى بخلقته أكله وإن كان الذي يجزأ أكله أولى بخلقته لم يأكله وذلك مثل أن يزوجه جارا سبي أنانا وحشمة (١) أو أنانا نسبة ولو زنا جارا وحشي فرسا أو فرسا أو نالو حشما لم يكن بأكله بأس لأن كليهما مما يحمل أكله وإذا توحش وأصطيد كل عابئ ليه الصيد وهكذا القول في صغار أولاده وفرانجه وببضه لا يختلف وما قتل الحر من صيد يؤكل لحه فدهاه وكذلك يفدى ما أصاب من بيضه وما قتل من صيد لا يؤكل لحه أو أصاب من بيضه لم يفده ولو أن ذئبان زاعلى ضبع فقامت وأدغمتها تأتي وأولد لا يشبههما محضا ولا الذئب محضا يقال السبع فلا يحمل أكله لما وصفته من اختلاط المحرم والحلال وأنهم لا يتيزان فيه (ما يحمل بالضرورة) قال الشافعي قال الله عز وجل فيما حرم ولم يحمل بالذكا وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكركم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه وقال أنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير إلى قوله غفور رحيم وقال في ذكركم ما حرم من اضطر في محضه غيره متجافا لأن الله غفور رحيم (قال الشافعي) فيحمل ما حرم من ميتة ودم ولحم خنزير وكل ما حرم عملا لا غير العقل من الخمر للضرر والمضطر الرجل يكون بالموضع لأطعام فيه معه ولا شيء يستدفعه جوعه من لبن وما شبهه ويبلغه الجوع ما يخاف منه الموت والمرض وإن لم يخف الموت يضعفه وبضرا ويعتل أو يكون متساقط فيضعف عن بلوغه حيث يريد أو راكبا فيضعف عن ركوب دابته أو ما في هذا المعنى من الضرر البين فأى هذا أنه فله أن يأكل من المحرم وكذلك يشرب من المحرم غير المسكر مثل الماء تقع فيه الميتة وما شبهه وأحب إلى أن يكون أكله أن كل وشربه أن شربه أو جمعه ما فعلى ما يقطع عنه الخوف ويبلغ به بعض القوة ولا بين أن يحرم عليه أن يشبع ويرى وإن أجزأه دونه لأن التحريم قد زال عنه بالضرورة وإذا بلغ السبع والري فليس له مجاوزته لأن مجاوزته حينئذ إلى الضرر أقرب منها إلى النفع ومن بلغ إلى السبع فقد شرع في بلوغه من حد الضرورة وكذلك يرى ولا بأس أن يزوجه من الميتة ما اضطر إليه فإذا وجد النفع على طهره ولو تزوج بدعوى ميتة فمضطر أراد إشراها من الميتة لم يحمل ثمنها إلا محل منها منع الضرر البين على بدنه لأنها ولو اضطر ووجد طعاما يؤذن له أن يأكله أو كل الطعام وكان له كل الميتة ولو اضطر ومعه ما يشتريه ما يحمل فإن باعه بثمنه في موضعه أو بغيره ما يتغابن الناس بثمنه لم يكن له كل الميتة وإن لم يبعه إلا بالاعتجاب الناس بثمنه كان له كل الميتة والاختيار أن يغالبه ويدع كل الميتة وليس له بحال أن يكابر رجلا

(٢٩ - الام ثاني) جاز فيما قبض وانقض فيما لم يقبض إذا رضى بذلك المصالح القاض وإذا أقر أحد الورثة في دار في أيديهم بحق لرجل ثم صالحه منه على شيء بعينه فالصالح جائز والوارث المقر متطوع لا يرجع على أخوته بشئ ولو أذى رجل على رجل يتنافى يديه فاصطلحا بعد الإقرار على أن يكون لاحدهما سطحه والبناء على جدرانها ببناء معلوما فجاز (قال المزني) قلت أنا لا يجوز أقيس على قوله في إبطاله أن يعطى رجلا ما لا على أن يشرع في بناءه حقا فكذلك لا يجوز الصلح على أن يبني على جدرانها ببناء (قال الشافعي) ولو اشترى

(١) قوله أو أنانا نسبة كذا في النسخ ولعل في الكلام سقطا من الناسخ والأصل أو جارا وحشي أنانا نسبة كسبه معصية

علويت على أن يبنى على جدرانها ويسكن على سطحه أجزت ذلك إذا سمي انتهى النيان لأنه ليس كالارض في احتمال ما يبني عليها (قال المرنفي) هذا اعتدى غير منه في كتاب أدب القاضي أن يقتصد ادا راعى أن يكون لاحدهما السفل والآخر العلوحي يكون السفل والعالو لواحد (قال الشافعي) ولو كانت منازل سفل في يد رجل والعلو في يد آخر فدا عبا العرصه فهي بينهما ولو كان فيها درج الى علوها فهي لصاحب العلو كانت معقودة (٢٣٦) أو غير معقودة لأنها متخذة وان اتفع بما تحتها ولو ادعى على رجل

على طعامه وشرا به وهو مجبدا فغيبه عنه من شراب فيه مئة أومئة وان اضطر فلم يجد مئة ولا شرا به مئة ومع رجل شيء كان له أن يكابر به وعلى الرجل أن يعطيه وإذا كابره أعطاه مئة وأقسا فان كان اذا أخذ شيئا خاف مالك المال على نفسه لم يكن له مكابرته وان اضطر وهو مجرم الى صداد أومئة أو كل المئة وترك الصيد فان كل الصيد فداه ان كان هو الذي قتله وان اضطر فوجد من طعامه أو يسقيه فلس له أن يتنعم من أن يأكل أو يشرب واذا وجد فقد ذهب عنه الضر ورة الا في حال واحدة أن يخاف ان أظمه أو فداه أن يسعه فيه فيقتله فله ترك طعامه وشرا به هذه الحال وان كان مرضا فوجد مع رجل طعاما أو شرا باعله بضرو ويزيد في مرضه كان له تركه أو كل المئة وشرب الماء الذي فيه المئة وقد قيل ان من الضرورة وجهان انما تعرض الرجل المريض بقوله أهل العلم به أو يكون هو من أهل العلم فليأبأ من كان به مثل هذا الآن يأكل كذا أو يشرب كذا أو يقال له ان أعجل ما يبرئك أو كل كذا أو شرب كذا فيكون له أكل ذلك وشربه ما لم يكن خرا اذا بلغ ذلك منها أسكرته أو شأ يذهب العقل من المحرمات أو غيرها فان اذهب العقل محرم ومن قال هذا قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم الاعراب أن يشربوا البان الا بل وأبوالها وقد يذهب البوان بغير أبائها وأبوالها الا أنه أقرب ما هنالك أن يذهب عن الاعراب لاسلحاه لابتائهم والابوال كلها محرمة لأنها نجسة وليس له أن يشرب خرا لأنها تعطش وتنجع والادواء لها تذهب بالعقل وذهب العقل منع القراض وتؤدي الى اتيان المحارم وكذلك ما ذهب العقل غيرها ومن خرج مسافرا فاصابته ضرورة فوجوع أو عطش ولم يكن سفره في معصية الله عز وجل حل له ما حرم عليه مما نصف ان شاء الله تعالى ومن خرج عاصيا لم يحل له شيء ما حرم الله عز وجل عليه بحال لان الله تبارك وتعالى انما أحل ما حرم بالضرورة على شرط ان يكون المضطر غير باغ ولا عاد ولا متجاف لائم ولو خرج عاصيا ثم تاب فاصابته الضرورة بعد التوبة رجوت أن يسعه أكل الحرم وشربه ولو خرج غير عاص ثم نوى المعصية ثم أصابته الضرورة ونبته المعصية خشيت أن لا يسعه المحرم لاني أنظر الى نبته في حال الضرورة لا في حال تقدمتها ولا تأخرت عنها (١)

(١) في نسخة البلقني هناما صه وترجم في اختلاف الحديث (أكل الضب) وفيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال لست بأكله ولا يحرمه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف عن ابن عباس (قال الشافعي) أشك قال مالك عن ابن عباس عن خالد بن الوليد أو ابن عباس وخالد بن الوليد أنهما دخلا مع النبي صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأتى بضب مجذوذ فأهوى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ==

زراعي أرض فصالحه من ذلك على دراهم بخان الزلان أن يبيع زرعها أخضر عن بقصه ولو كان الزرع بين رجلين فصالحه أحدهما على نصف الزرع لم يحز من قبل أنه لا يجوز أن يقسم الزرع أخضر ولا يحجز شر به على أن يقطع منه شيا

(باب الحوالة)
قال الشافعي أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مطلق الفتي نكح وإذا أتبع أحدكم على ملى فليتبع (قال الشافعي) وفي هذا دلالة ان الحق يتحول على الحال عليه ويبرأ منه المحيل فلا يرجع عليه أبدا كان الحال عليه غنيا وفقرا أو فلس أو مات بعد ما غر منه أو لم يغر منه (قال الشافعي) ولو كان كما قال محمد بن

الحسن اذا أفلس أو مات مفلسا رجع على المحيل لما صبر المحتال على من أحيل لان حقه ثابت على المحيل ولا يتحول من أن يكون حقه قد تحول عنى فصارا لغيري فلم يأخذني بما رثت منه لان أفلس غري أو لا يكون حقه تحول عنى فلم أبرأني منه قبل أن يفلس المحال عليه واحتج محمد بن الحسن بان عثمان رضي الله عنه قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها لا نوى على مال مسلم (قال الشافعي) وهو غنسي يبطل من وجهين ولوصح ما كان له فيه شيء لانه لا يدرى قال ذلك في الحوالة أو الكفالة

كتاب

الحسن اذا أفلس أو مات مفلسا رجع على المحيل لما صبر المحتال على من أحيل لان حقه ثابت

(قال المزني) هذه مسائل تحريث فيها معاني جوابات الشافعي في الحوالة (قال المزني) قلت أنا من ذلك ولو اشتري عبد ألف درهم وقبضه ثم أحال البائع بالألف على رجل له عبد من ألف درهم فاحتمل ثم إن المشتري وجد العبد عيافاً فرده بطلت الحوالة وإن رد العبد بعد أن قبض البائع ما احتمل به يرجع به المشتري على البائع وكان المحال عليه منه بريئاً (قال المزني) وفي إبطال الحوالة غطر (قال) ولو كان البائع أحال على المشتري بهذه الألف رجلاً له عليه ألف درهم ثم تصادق البائع والمشتري إن العبد الذي تباعده حر الأصل فإن الحوالة لا تنتقض لانهما بطلان بقولهما حقا غيرهما فإن

(٢٣٧)

بيئته انتقضت الحوالة ولو أحال رجل على رجل ألف درهم وضعها ثم اختلفا فقال المحيل أنت وكلتي فيها وقال المحتال بل أنت أكلتني بمالي عليك وتصادق علي الحوالة والضمان فالتقول قول المحيل والمحتال مدع ولو قال المحتال أكلتني عليه لأقبضه لك ولم تخلي بمالي عليك فالتقول قوله مع مبيته والمحيل مدع البراءة بمساعيل فعلية البيئته ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فأحاله المطلوب بها على رجل له عليه ألف درهم ثم أحاله بها المحتال عليه على ثالث له ألف درهم برئ الأولان وكانت للطالب على الثالث

(١) (كتاب النذور)

(باب النذور التي تفاريتها كفارة أيمان) قال الشافعي رحمه الله تعالى ومن قال على نذورك بسم شافلاً نذرك لأكفارة لأن النذر معناه معنى على أن أبر وليس معناه معنى أني أعت ولا حلفت فلم أقبل وإذا أتى بالنذر شيئاً من طاعة الله فهو ما نوى (قال الشافعي) فأتناقول فيمن قال على نذورك كلمت فلاناً أو على نذورك أكلتم فلاناً يرد بهجرة إن عليه كفارة يمين وإنه إن قال على نذرك أن أهجرك يرد بذلك نذره هجرته نفسها لا يعني قوله إن أهجرك أولم أهجرك فإنه لا كفارة عليه وليكلمه لأنه نذر في معصية (قال الشافعي) ومن حلف أن لا يكلم فلاناً ولا يصل فلاناً فهذا الذي يقال له الخنث في اليمين خير لك من البر فكفر وأحنت لأنك تعصى الله عز وجل في هجرته وتترك الفضل في موضع صلته وهذا في معنى الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم فليأت الذي هو خير وليكفر عن عبته وهكذا أكل معصية حلف عليها أن يترك المعصية ويحنت وبأني الطاعة وإذا حلف على بر أمرناه أن يأتي البر ولا يحنت مثل قوله والله لأصومن اليوم والله لأصلن كذا وكذا ركعة فافعله فتقول له تريميتك وأطع ربك فإن لم يفعل حنت وكفر وأصل ما نذهب إليه أن النذر ليس بيمين وإن من نذر أن يطيع الله عز وجل والطاعة ومن نذر أن يعصى الله لم يعصه ولم يكفر

== بيده فقال بعض النسوة ألا في بيت معجونة أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل فقالت هو ضرب يارسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقالت أحرأ هو قال لا ولكنك لم يكن بأرض قوي فأجدي فأعافه قال خالد فاحترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر (قال الشافعي) وحديث ابن عباس يوافق حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتنع من أكل الضب لأنه عافه لأنه حرمه وقد امتنع من أكل البقول ذوات الریح لأن جبريل بكلمه ولعله عافها لأنحرعها لها (قال الشافعي) وقول ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لست بأكله يعني نفسه وقدين ابن عباس أنه لأنه عافه وقال ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يحرمه (قال) فجاء معنى ابن عباس ببناء وإن كان معنى ابن عباس أبين منه (قال) لست أحرمه وليس حراماً ولست أكله نفسي (قال الشافعي) وأكل الضب حلال وإذا أصابه المحرم فداءه لأنه صيد يؤكل

(باب الكفالة) قال المزني قال الله جل ثناؤه قالوا لنفقده صواع الميثاق ولنجانته جل بعير وأبناه زعيم وقال عز وجل سلهم أهم بذلك زعيم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال والزعيم غارم والزعيم هو الكفيل وروى عن أبي سعيد الخدري أنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وسلم هل لي صاحبكم من دين فقالوا نعم درهمان قال صلوا على صاحبكم فقال على رضوان الله عليه هما على يارسول الله وألهاهما من قدام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى عليه ثم أقبل على علي

(١) هذا الكتاب وما بعده من التراجم المتعلقة بالنذور مقدمة هنا في نسخة البلقيني وموضوعة في نسخة الربيع مع الأيمان بعد أبواب أبواب النكاح والعق في آخر الكتاب وقد جرت على ترتيب نسخة البلقيني في الأجزاء التي تبسرت لنا منها فإذا انفسدت لم نجرب على ترتيب لأن نسخة الربيع غير مرتبة التراجم كتبه مصححه

رضي الله عنه فقال جزاء الله عن الاسلام خيرا وفلتره هانك كما فككت زهانا أخيك (قال المزني) قلت أنا وفي ذلك دليل ان الدين الذي كان على الميت لم يغيره ما من ضمنه وروى الشافعي في قسم الصدقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني الا ثلاثا نذرك منها رجلا تحتمل بحملته خلفة الصدقة (قلت أنا) فكانت الصدقة تحرم قبل الحماة فلما تحتمل لزمه الغرم بالحماة فخرج من معناه الاول الى أن حلت له الصدقة (قال) (٢٣٨) الشافعي) واذا ضمن رجل عن رجل حقا فله ضمنون له أن يأخذوا منها ما شاء من ضمن

(من جعل شيئا من ماله صدقة أو في سبيل الله) قال الشافعي رحمه الله واذا حلف الرجل في كل شيء سوى العتق والطلاق من قوله مالي هذا في سبيل الله أو دارى هذه في سبيل الله أو غير ذلك بما عاك صدقة أو في سبيل الله اذا كان على معنى الايمان فالذي يذهب اليه عطاء أنه يجوز به من ذلك كفارة عين ومن قال هذا القول قاله في كل ما حث فيه سوى عتق أو طلاق وهو مذهب عائشة رضي الله عنها والقياس ومذهب عدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم وقال غيره يتصدق بجميع ما عاك الا أنه قال ويجزى قدر ما يقوته فاذا أيسر تصدق بالذي حبس وذهب غيره الى أنه يتصدق بثلاث ماله وذهب غيره الى أنه يتصدق بركاه ماله وسواء قال صدقة أو قال في سبيل الله اذا كانت على معنى الايمان (قال الشافعي) ومن حلف بصدقة ماله فحلفت فان كان أراد عينها فكفارة عين وان أراد بذلك تبررا مشل أن يقول لله على أن أتصدق بعالي كله تصدق به كله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله عز وجل فليطعه

(باب نذر التبرر وليس في التراحم وفيهما نذر أن يمشي الى بيت الله عز وجل) قال الشافعي رحمه الله ومن نذر تبررا أن يمشي الى بيت الله الحرام لزمه أن يمشي ان قدر على المشي وان لم يقدر ركب وأهراق دما احتياطا لانه لم يأت بما نذر كالتبرر والقياس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه اذا لم يطق شيئا سقط عنه كماله يطيق القيام في الصلاة فيسقط عنه ويصلي فاعاد ولا يطيق القعود فصلي مضطجعا وانما فرقنا بين الحج والعمرة والصلاة أن الناس أصلوا أمرا بالحج بالصيام والصدقة والنسك ولم يصلحوا أمر الصلاة الا بالصلاة (قال الشافعي) ولا يمشي أحد الى بيت الله الاحاجا أو معتبرا بالابتداء منه (قال الربيع) وللشافعي قول آخر أنه اذا حلف أن يمشي الى بيت الله الحرام فحلفت فكفارة عين تحترق من ذلك ان أراد بذلك العين (قال الربيع) وسبعت الشافعي أفتى بذلك رجلا فقال هذا قولك أبا عبد الله فقال هذا قول من هو خير مني قال من هو قال عطاء بن أبي رباح (قال الشافعي) ومن حلف بالمشي الى بيت الله ففعل قولان أحدهما معقول ومعنى قول عطاء أن كل من حلف بشيء من التسلسل صوم أو حج أو غيره فكفارته كفارة عين اذا حث ولا يكون عليه حج ولا عمرة ولا صوم ومذهبه أن أعمال البر لله لا تكون الا بفرض يؤدبه من فرض الله عز وجل عليه أو تبررا بر الله به فاما ما علا علوا الايمان فلا يكون تبررا وانما يعمل التبرر لغير العلو وقد قال غير عطاء عليه المشي كما يكون عليه اذا نذر متبررا (قال الشافعي) والتبرر أن يقول لله على أن شئني الله فلا تأؤقدم فلان من سفروا وقضى عني ديناً أو كان كذا أن أحج له نذرا فهو التبرر فاما اذا قال ان لم أفضل حقا ففعل المشي الى بيت الله فهذا من معنى الايمان لا معنى التذور وأصل معقول قول عطاء في معنى التذور ومن هذا أنه يذهب الى أن من نذر نذرا

بأمره وغرم يرجع بذلك عليه وان تطوع بالضامن لم يرجع (قال المزني) قلت أنا وكذلك كل ضامن في دين وكفالة بدن وأجرة ومهر وضمان عهده وأورش جرح ودية نفس فان أدى ذلك الضامن عن الضممن عنه بأمره يرجع به عليه وان أداه بغير أمره كان مطعوا لا يرجع به فان أخذ الضامن بالحق وكان ضمائه بأمر الذي هو عليه فله أخذه بغير إصراره وان كان بغير أمره لم يكن له أخذه في قياس قوله ولوضن عن الاول بأمره ضامن ثم ضمن عين الضامن ضامن بأمره فجاز فان قبض الطالب حقه من الذي عليه أصل المال أو أحاله به برؤا جيعا ولو قضيه من الضامن الاول يرجع به على الذي عليه الأصل ويرى منه الضامن

في الآخر وان قبضه من الضامن الثاني يرجع به على الضامن الاول ويرجع به الاول على الذي عليه الاصل ولو كانت المسئلة بحالها فإبر الطالب الضامنين جميعا برأ ولا يبر الذي عليه الاصل لان الضمان عند الشافعي ليس بحوالة ولكن الحق على أصله والضامن مأخوذه (قال المزني) قلت أنا ولو كان له على رجلين ألف درهم وكل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بأمره فدفعتها أخذها مرجع نصفها على صاحبه وان أبر الطالب أحدهما من الألف سقط عنه نصفها الذي عليه ويرى من ضمان نصفها الذي على صاحبه ولم يبرأ صاحبها من نصفها الذي عليه ولو أقام الرجل بينة أنه باع من هذا الرجل ومن رجل غائب عبدا

وقيضا منه بألف درهم وكل واحد منهما كفيل ضامن لذلك على صاحبه بأمره قضى عليه وعلى الغائب بذلك وغرم الحاضر جميع الثمن ورجع بالنصف على الغائب (قال المزني) قلت أنا وهذا مما يحاجنا عليه من أنكر القضاء على غائب ولو ضمن عن رجل بأمره ألف درهم عليه رجل فدفعها بمحضه ثم أنكر الطالب أن يكون قبض شيئا حلف وبرئ وقضى على الذي عليه الدين بدفع الألف إلى الطالب ويدفع ألفا إلى الضامن لأنه دفعها بأمره وصارت له دين عليه فلا يذهب حقه (٢٣٩) ظلم الطالب له ولأن الطالب

في معصية الله لم يكن عليه قضاؤه ولا كفارة فهذا بائنا وفق السنة وذلك أن يقول الله على أن شافعي أو شفي فلا تأن أن تحزاني وأأن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحل له أن يفعله فن قال هذا فلا شئ عليه فيه وفي السائبة وانما أبطل الله عز وجل النذر في البعيرة والسائبة لانهما معصية ولم يذكر في ذلك كفارة وكان فيه دلالة على أن من نذر معصية الله عز وجل أن لا يفى ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه (أخبرنا) سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الهلب عن عمران بن حصين قال كانت بنو عقيل حلفاء لنقيف في الجاهلية وكانت نقيف قد أسرت رجلين من المسلمين ثم إن المسلمين أسروا رجلا من بني عقيل ومعه ناقة له وكانت ناقته قد سبقت الحاج في الجاهلية كذا وكذا امره وكانت الناقة إذا سبقت الحاج في الجاهلية لم تمنع من كلاترعه فيه ولم تمنع من حوض تشرع منه (قال الشافعي) فأثبه النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد فمأخذني وأخذت سابقا الحاج فقال النبي صلى الله عليه وسلم بجزير حلفائك نقيف (قال الشافعي) وجبس حيث يبره النبي صلى الله عليه وسلم فبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فقال يا محمد اني مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فوقيتها وأنت تلك امره كنت قد أفجئت كل الفلاح قال ثم مر به النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى فقال يا محمد اني جاني فاطمعي وظمنا بن فاسقتي فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك حاجتك ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم بداله فقادي به الرجلين الذين أسرت نقيف وأمسك الناقة ثم انه أعارني المدينة عدو فأخذوا سرح النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوا الناقة فيها قال وقد كانت عندهم امرأة من المسلمين قد أسروها وكانوا يرمون النعم عشاء فجاءت المرأة ذات ليل إلى النعم فجعلت لا تحي إلى بعير الارياح حتى انتهت إليها فلم ترغ فاستوت عليها ففجئت فلما قدمت المدينة قال الناس العضاء العضاء فقالت المرأة اني نذرت ان الله أنجاني عليها أن أنحرها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بسماجر بيتها لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يلائم ابن آدم أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الهلب عن عمران بن حصين (قال الشافعي) فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته ولم يأمرها أن تخر مثلها أو تخرها ولا تكفر (قال) وكذلك نقول ان من نذر تبرأ أن ينحر مال غيره فهذا أنذر فيما لا يلائم فأنذر ساقط عنه وبذلك نقول قياسا على من نذر ما لا يطيق أن يعمل به حال سقط النذر عنه لأنه لا يلائم أن يعمل فهو كالألاعيل مما سواه أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الهلب عن عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذري معصية الله ولا فيما لا يلائم ابن آدم وكان في حديث عبد الوهاب النقي هذا الاسناد أن امرأة من الانصار نذرت بخرت على ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نجها الله لتخرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول وأخذ ناقته ولم يأمرها أن تخر مثلها ولا تكفر فكذلك نقول ان من نذر تبرأ أن ينحر

طلب الضامن فقال لم تدفع إلى شافعي عليه بدفعها ثانية ولم يرجع على الأمر إلا بالألف التي ضمنها عنه لأنه يقر أن الثانية ظلم من الطالب له فلا يرجع عن غير من طلبه ولو ضمن لرجل ما قضى به له على آخر أو ماشيه فلا ن عليه (قال الشافعي) لا يجوز هذا وهنه مخاطرة وقال الشافعي ولو ضمن دين مبت بعد ما يعرفه ومعرفة من هو الضامن لازم ترك المبت شأ أولم يتركه ولا يجوز كفالة العبد المأثور له بالاختارة لان هذا استهلاك ولو ضمن عن مكاتب أو مالا في يدي وصى أو مقارض وضمن ذلك أحد منهم عن نفسه فالضامن في ذلك كله باطل وضمان المرأة كزجر ولا يجوز ضمان من لم يبلغ ولا يحسن ولا مبرسم يهذي ولا مغبى عليه

ولا أخسر لا يعقل وان كان يعقل الإشارة والكباب فضمن لزمه وضعف الشافعي كقوله في موضع آخر افي موضع آخر لا في الحدود (باب الشركة) قال المزني الشركة من وجوه منها الغنية أزال الله عز وجل ملك المشركين عن خير فلما كره رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون وكانوا فيه شركا فقسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة أجزاء ثم أقرع بينها فأخرج منها خمس الله تبارك وتعالى لاهله وأربعة أجناسها لأهلها (قال المزني) وفي ذلك دليل على قسيم الأموال والضرب عليها بالسهم ومنها الجواب بين ومنها الشريك في

الهبات والصدقات في قوله ومنها التجارات وفي ذلك كله القسم اذا كان مما يقسم وطلبه الشرىك ومنها الشرىك في الصدقات المحرمات في قوله وهي الاحباس ولا وجه لقصصها في رفاقها لا ارتفاع الملك عنها فان تراصوا من السكنى سنة بسنة فلا بأس والذي يشبه قول الشافعي أنه لا تجوز الشرىكة في العرض ولا فيما يرجع في حال المفاصلة الى القيمة لتغير القيم ولأن يخرج أحدهما عرضا والاخر دنائير ولا تجوز الا باعمال واحد بالدنائير أو بالدرهم فان أراد (٣٣٠) أن يشترى كالم يشترى الا عرض فان الخرج في ذلك عندي أن يبيع أحدهما نصف عرضه

بنصف عرض صاحبه
ويقتاضان فيصير جميع
العرضين بينهما نصفين
ويكونان فيه شريكين
ان باعوا وحسبا وعارضا
لافضل في ذلك لاحد
منهما (قال) وشركة
المفاوضة عند الشافعي
لا تجوز بحال والشركة
الصحيحة أن يخرج كل
واحد منهما دنائير مثل
دنائير صاحبه ويخطأهما
فيكونان فيها شريكين
فان اشترى فلا يجوز ان
يبعه أحدهما دون
صاحبه فان جعل كل
واحد منهما لصاحبه
أن يهر في ذلك كله بما
رأى من أنواع التجارات
قام في ذلك مقام صاحبه
فأجرها أو خسرانها
وعلمنا نصفين ومتى
فسخ أحدهما الشركة
انفسخت ولم يكن
لصاحبه أن يشترى
ولا يبيع حتى يتصمما
وان مات أحدهما
انفسخت الشركة وقاسم

مال غيره فهذا انذريا لا عاكلا والنذر ساقط عنه وذلك يقول قياسا على من نذر ما لا يطبق أن يعمل بحال
سقط النذر عنه لانه لا عاكلا أن يعمل به فهو كالإتيان مما سواه (قال الشافعي) واذا نذر الرجل أن يبيع
ما شامشي حتى يحل له النساء ثم ركب بعد ذلك كالم يبيع هذا واذا نذر أن يعمر ما شامشي حتى يطوف
بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر وذلك كالم عمره هذا (قال الشافعي) واذا نذر أن يبيع
ما شامشي ففاته الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وما شامح ولعله حج قابل ما شاميا كما يكون
عليه حج قابل اذا فاته هذا الحج الا ترى أن حكمه لو كان متطوعا بالحج أو نذر له أو كانت عليه حجة الاسلام
وعمرته أن لا يجزى هذا الحج من حج ولا عمره فاذا كان حكمه أن يسقط ولا يجزى من حج ولا عمره
فكيف لا يسقط المشي الذي انما هو هيئة في الحج والعمره (قال الشافعي) واذا نذر الرجل أن يبيع
أو نذر أن يعمر ولم يبيع ولم يعمر فان كان نذر ذلك ما شاميا فلا عني لانهم ما جعلا حجة الاسلام وعمرته
فان مشي فاعما مشي حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يحج ويعمر ما شام من قبل أن أول ما يعمل الرجل من
حج وعمره اذ لم يعتبر وحج فاعما هو حجة الاسلام وان لم ينو حجة الاسلام ونوى به نذرا أو سجعا وغيره
أو تطوعا فهو حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يعود لنذر فيه وفيه كان نذرا مشيا أو غير مشي (قال الربيع)
هذا اذا كان المشي لا يضرب عن عني فاذا كان مضرا به فترك ولا شيء عليه على مثل ما أمر النبي صلى الله
عليه وسلم أبا اسرائيل أن يتم صومه ويقضي عن الشمس فأمره بالذي فيه البر ولا يضربه ونهاه عن تعذيب
نفسه لانه لا حاجة لله في تعذيبه وكذلك الذي عني اذا كان المشي تعذيبا له يضربه ترك ولا شيء عليه
(قال الشافعي) ولو أن رجلا قال ان شئ الله فلا تقبله على أن أمشي لم يكن عليه مشي حتى يكون نوى شيئا
يكون مثله برا فان لم ينو شيئا فلا شيء عليه لانه ليس في المشي الى غير مواضع البر (قال الشافعي) ولو
نذر فقال على المشي الى أفرقية أو العراق أو غيرهما من البلدان لم يكن عليه شيء لانه ليس لله طاعة في
المشي الى شئ من البلدان وانما يكون المشي الى المواضع التي يرتجى فيها البر وذلك المسجد الحرام وأحب
الى أن نذر أن عشي الى مسجد المدينة أن عشي الى مسجد بيت المقدس أن عشي لان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تشذ الرجال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا ومسجد بيت المقدس ولا
بين لي أن أوجب المشي الى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس كما بين لي أن أوجب المشي
الى بيت الله الحرام وذلك أن البر باتيان بيت الله فرض والبر باتيان هذين نافله واذا نذر أن عشي الى بيت
الله ولا نيته فلا اختيار أن عشي الى بيت الله الحرام ولا يجب ذلك عليه الا بان ينيوه لان المساجد بيوت
الله وهو اذا نذر أن عشي الى مسجد مصر لم يكن عليه أن عشي اليه واذا نذر أن أمرناه بالوفاء به لم يجب عليه
وليس هذا كما يؤخذ لادميين من الأدميين هذا عمل فيما بينه وبين الله عز وجل لا يلزمه الا بالجملة على
نفسه بعينه واذا نذر الرجل أن يهر بكم لا يهر بكم الا أن يهر بكم وذلك أن الضر بكم بر وان نذر أن يهر

وصى الميت شريكه فان كان اذارت بالعارش فاحب أن يقيم على مثل شركته كما به جائز ولو اشترى
عبدا وفضاه فأصابه عيبا فاد أحدهما الرد والاخر الماسك (قال الشافعي) ذلك جائز لان معقولا أن كل واحد منهما اشترى نصفه
بنصف الثمن ولو اشترى أحدهما بالاعتيان الناس بشئ كان ما اشترى به دون صاحبه ولو أجاز شريكه ما جاز لان شراءه كان على غير
ما يجوز عليه وأبهم ادعى في يدي صاحبه من شركتهما ما شافهم ودمع وعليه البيعة وعلى صاحبه اليمين وأبهم ادعى خيانة صاحبه

بغيرها يتصدق لم يجز أن يضر الحيت نذر أن يتصدق وأنما أوجبته وليس في التحري غير هار لانه نذر
 أن يتصدق على مساكين ذلك البلد فإذا نذر أن يتصدق على مساكين بلد فليس أن يتصدق عليهم
 (١) وفي ترجمة الهدى المذكورة في تراجم مختصر الحج المتوسطنصوص تتعلق بالهدى المذكور
 فيها قول الشافعي رحمه الله الهدى من الأبل والبقر والغنم وسواء الخبز والعراب من الأبل والبقر
 والجواميس والضأن والمعز ومن نذر هديا فسمى شيئا من الهدى الذي سمي صغيرا كان أو كبيرا ومن لم يسم
 شيئا من الهدى ليس يجزأ من صيد فيكون عنه فلا يجزأ من الأبل ولا البقر ولا المعز إلا في فصلعده
 ويجزأ من الذكرو الأنثى ويجزأ من الضأن وحده الجذع والموضع الذي يجب عليه فيه الحرم لا يحصل
 للهدى دونه إلا أن يسمى الرجل موضعا من الأرض فيحرقه هديا ويحصر رجل بعدد فيخرج حبأ أصغر
 ولا هدى إلا في الحرم لا في غيره ذلك وذكره الثقليدو الأشعار وقد سبق في باب الهدى أن يخرج وهو يتعلق
 بالنسب والالتصاق (قال) وإذا ساق الهدى فليس له أن يركبه إلا من ضرورة وإذا اضطر للمركبة ركوبا
 غير فادح حله وله أن يحمل الرجل المعبي والمضطر على هديه وإذا كان الهدى أنثى فتحت فان تبعها فصلها
 ساقه وإن لم يتبعه حله عليها وليس له أن يشرب من لبنها إلا بعد رى فصليلها وكذلك ليس له أن يسقي
 أحدا وله أن يحمل فصليلها وإن جل عليها من غير ضرورة فأعجزها غرم قيمة ما نقصها وكذلك إن
 شرب من لبنها ما ينك فصليلها غرم قيمة اللبن الذي شرب وإن قلدها أو أشعرها أو وجهها إلى البيت أو وجهها
 بكلام فقال هذه هدى فليس له أن يرجع فيها ولا يبدلها بخير ولا بشرتها كانت ذكرا أو أنثى أو غيرها ذكرا
 وكذلك لو مات لم يكن لورثته أن يروها وأنما أنظر في الهدى إلى يوم يوجب فإن كان وفاها ما أصابه بعد ذلك
 عور أو عرج أو ما لا يكون به وفا على الابتداء لم يضره إذا بلغ النكاح وإن كان يوم وجب ليس وفا ثم صم
 حتى يصير وفا قبل بضر لم يجز عنه ولم يكن له أن يحبسها ولا عليه أن يسده إلا أن يتطوع بإبداله مع
 نحره أو يكون أصله واجبا فلا يجزئ عنه فيه إلا الواف (قال) والهدى هديان هدى أصله تطوع فذكر
 في عطيه وأطعمه ما سبق في باب الهدى (قال) وهدي واجب فذلك إذا عطف دون الحرم صنع به صاحبه
 ما شاء من بيع وهبة وأمسك وعليه بدله بكل حال ولو تصدقه في موضعه على مساكين كان عليه بدله لانه
 قد خرج من أن يكون هديا حين عطف قبل أن يبلغ محله وذكره نادم التمتع والقرآن وغير ذلك مما ذكرناه
 في باب الهدى (قال) ولو أن رجلا كان عليه هديان واجبان فأخطأ كل واحد منهما هدي صاحبه فذبحه
 ثم أدركه قبل أن يتصدق به أخذ كل واحد منهما هدي نفسه ورجع كل واحد منهما على صاحبه ببقية
 ما بين الهديين حين وضوئين وأجزأ عنهما وتصدق بكل ما ضمن كل واحد منهما صاحبه ولو لم يدرك هدي
 فالتصدق ضمن كل واحد منهما لصاحبه بقية الهدى حيا وكان على كل واحد منهما البدل ولا أحب أن
 يبدل واحد منهما إلا بجميع عن هديه وإن لم يجد يثنى هديه هديا زاحتي يبدله هديا ولو أن رجلا نذر هديا
 فذبح المساكين دفعه إليهم أو نحره من ناحية ولم يحمل بين المساكين وبينه حتى يثنى كان عليه أن يبدله والنحر
 يوم النحر أو أيامهم كما أحيا تغيب الشمس من آخر أيامها فإذا غابت الشمس فلا يجوز إلا أن من كان عليه
 هدي واجب ونحره وأعطاه مساكين الحرم قضاء ويذبح في الليل والنهار وأنما ذكره ذبح الليل ثلاثا
 يخطئ رجل في الذبح أو لا يوجد مساكين حاضرون فأما إذا أصاب الذبح فوجد مساكين حاضرين
 فسواء وفي أي الحرم ذبحه ثم بلغه مساكين الحرم أجزأه وإن كان ذبحه أيا في غير موضع ناس وبضر
 الأبل قيا ما غير معقولة وإن أحب عقل إحدى أو أنما وإن نحرها باركة أو مطلقه أجزأت عنه وبضر الأبل
 ويذبح البقر والغنم وإن نحر البقر والغنم أو ذبح الأبل كرهته ذلك وأجزأت عنه ومن أطلق الذبح

فعله البينة وأيهما
 زعم أن المال قد تلف
 فهو أمين وعليه البين
 وإذا كان العبدان
 رجلين فأمر أحدهما
 صاحبه ببيع فباعه
 من رجل بالف درهم
 فأمر الشريك الذي لم
 يبيع أن البائع قد قبض
 الثمن وأنكر ذلك البائع
 وأدعاه المشتري فان
 المشتري يبرأ من نصف
 الثمن وهو حصته المقر
 وبأخذ البائع نصف
 الثمن من المشتري يسلم
 له ويحلف لشريكه ما قبض
 ما ادعى فان نكل حلف
 صاحبه وأدعى الدعوى
 ولو كان الشريك الذي
 باع هو الذي أقربان
 شريكه الذي لم يبيع

(١) كذا وقعت الترجمة
 في ترتيب نسخة البليقي

من امرأة أو رجل أجزأ أن يذبح النسيكة وهكذا من حلت ذكاته الألفي أكره أن يذبح النسيكة جهودى
أو نصراني فإن فعل فلا إعادة على صاحبه وأحب إلى أن يذبح النسيكة صاحبها ويحضر الذبح فإنه
يرجى عند سفوح الدم المغفرة (قال الشافعي) وإذا سمي الله عز وجل على النسيكة أجزأ عنه وإن قال
الله تعالى عني أو قبل عن فلان الذي أمره بذبحه فلا بأس ثم ذكر الأكل من هدى التطوع وقد ذكرناه
في باب الهدي (قال) والهدى هديان واجب وتطوع فكل ما كان أصله واجبا على الإنسان ليس له
حبسه فلا يأكل منه شيئا وذلك مثل هدى الفساد والطيب وجزء الصيد والتذور والمثمة فإن أكل من
الهدى الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه ثم ذكر ما يتعلق بالتطوع وقد تقدم (قال) وإن لم يقلد هديه ولم
يشعره فإنما كان أو غيره أجزأه أن يشتري هديا من منى أو من مكة ثم يذبحه مكانه لأنه ليس على الهدي عمل
إنما العمل على الأتمين والنسك اللهم وإنما هذا من أمور الهدي يتقربون به إلى الله عز وجل (قال الشافعي)
وإذا قال الرجل غلامي حر الآن يبدو لي في ساعتي هذه أو في بومي هذا أو أشاء أو يشاء فلان أن لا يكون حرا
أو امرأه أنه طالق الآن أشاء أن لا تكون طالقا في بومي هذا أو يشاء فلان فشاء أو شاء الذي استثنى مشيئته
لم يكن العبد حرا ولا المرأة طالقا (قال) وإذا قال الرجل أنا أهدى هذه الشاة نذرا أو أمشي نذرا فعليه أن
يهدىها وعليه أن عني الآن يكون أراد أن يهدىها فليهدىها فلا يلزمه ذلك وهو كقوله لا غير
إيجاب فإذا نذر الرجل أن يأتى موضعاً من الحرم ماشيا أو ركبا فعليه أن يأتى الحرم حاجا ومعتمرا ولو نذر
أن يأتى عرفه أو امرأ أو موضعاً من الحرم ليس بحرم لم يكن عليه شيء لأن هذا نذر في غير طاعة وإذا
نذر الرجل يحاول يسم وقفا فعليه حج يحرم به في أشهر الحج متى شاء وإذا قال على تدرج أن شاء فلان فليس
عليه شيء ولو شاء فلان إنما النذر ما أراد الله عز وجل به ليس على معاني العلو ولا مشيئة غير الناذر وإذا
نذر الرجل أن يهدى شيئا من التعم لم يجزه الآن يهدى وإذا نذر أن يهدى متاعا لم يجزه الآن يهدى
أو يصدق به على مساكين الحرم فإن كانت نيته في هذه أن يعلقه على البيت أو يحج به في طيب الليت جعله
حيث نوى ولو نذر أن يهدى ما لا يحل مثل الأرض والدور باع ذلك فأهدى عنه ويلى الذي نذر الصدقة بذلك
وتعليقه على البيت وتطعيه به أو يوكله به ثقة بلى ذلك به وإذا نذر أن يهدى بدنة لم يجزه منها الاثنى من الأبل
أو ثنته وسواء في ذلك الذكر والأنثى والنخسى وأكثرها غنما أحبالا وإذا لم يجد بدنة أهدى بقرة ثنية فصاعدا
وإذا لم يجد بقرة أهدى سبعاً من الغنم ثنيا فصاعدا إن كن معزى أو جذا فصاعدا إن كن مئانا وإن
كانت نيته على بدنة من الأبل بدون البقر فلا يجزه به أن يهدى مكانها الا بقتنها وإذا نذر الرجل هديا ولم يسم
الهدى ولم ينو شيئا فأحب إلى أن يهدى شاة وما أهدى من مذحقة أو ما قوته أجزأه لأن كل هذا هدى ولو
أهدى (١) ناعما كان أحب إلى لأن كل هذا هدى ألا ترى إلى قول الله عز وجل ومن قتله منكم متعمدا
فجزأ مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدى باقيد يقتل الصيد وهو صغير أعرج وأعمى وإنما
يجز به مثله ألا ترى أنه يقتل الجرادة والعصفور وهما من الصيد فيجزي الجرادة بقرعة والعصفور بقيمة
ولعله قبضة وقد سمي الله عز وجل هذا كله هديا وإذا قال الرجل شاتي هذه هدى إلى الحرم أو
بقعة من الحرم أهدى وإذا نذر الرجل بدنة لم يجزته إلا بكه فإن سمي موضعاً من الأرض بخرها فيه
أجزأه وإذا نذر الرجل عدد صوم صامه إن شاء متفرقا وإن شاء متتابعا (قال) وإذا نذر صيام أشهر فصام
منها بالآلهة صامه عددا ما بين الهلالين إن كان تسعة وعشرين وثلاثين فإن صامه بالعدد صام عن كل شهر
ثلاثين يوما وإذا نذر صيام سنة بعينها صامها كلها الأرمضان فإنه يصوم لرمضان ويوم الفطر ويوم النحر
وأيام التشریق ولا قضاء عليه كالأقصد بنذر أن يصوم هذه الأيام لم يكن عليه نذر ولا قضاء فإن نذر سنة غير

قبض من المشتري
جميع الثمن وأنكر
ذلك الذي لم يسمع وادعى
ذلك المشتري فإن المشتري
بين من نصف الثمن
بأقرار البائع أن شركه
قد قبض لأنه في ذلك
أمين ويرجع البائع
على المشتري بالنصف
الباقى فيشاركه فيه
صاحبه لأنه لا يصدق
على خصه من الشركة
تسلم إليه أعني يصدق
في أن لا يضمن شيئا
لصاحبه فاما أن يكون
في يديه بعض مال بينهما
فيسد على شركه
مقابلة ذلك بها فإذا
البعض خاصة فلا يجوز

(١) قوله ناعما كذا في
الأصل بدون نقط وحرر
هذا اللفظ كتبه محجبه

عنه فاقضى هذه الايام كلها حتى يوفي صوم سنة كاملة وان حال بينه وبينه مرض أو خطأ عدد أو نسيان أو
توان قضاء اذا زعمت أنه جهل بالجمع فحصر بعد وفلا يكون عليه قضاء كان من نذر بحاجته مثله وما زعمت أنه
اذا أحصر فان عليه القضاء أمرته أن يقضيه ان نذره فأحصر وهكذا ان نذر ان يصوم سنة بعينها فرض
قضاها الا الايام التي ليس له أن يصومها فان قال قائل فلم آمر المحصر اذا حصر بالهدى ولا تأمر به هذا
قلت أمر به للخروج من الاحرام وهذا المبحر فأمره بالهدى (قال) واذا أكل الصائم أو شرب في رمضان
أو نذر أو صوم كفارة أو واجب بوجه من الوجوه أو طوع ناسيا فصومه تام ولا قضاء عليه واذا نحر بعد
التحجر وهو لا يعلم أو أفاطر قبل الليل وهو لا يعلم فليس بصائم في ذلك اليوم وعليه بدله فان كان صومه متتابعا
فعليه أن يستأنفه واذا قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فليس عليه صوم صحبة
ذلك اليوم لانه قدم في الليل ولم يقدم في النهار وأحب الى الوصاية ولو قدم الرجل نهارا وقد أفاطر الذي نذر
الصوم فعليه أن يقضيه لانه نذر والنذر لا يجز به الا أن ينوي صيامه قبل التحجر وهذا احتياط وقد يحتل
القياس أن لا يكون عليه قضاء من قبل أنه لا يصح له أن يكون فيه صائم عن نذره وانما قلنا بالا احتياطان
جائزان أن يصوم وبس هو كيوم الفطر وانما كان عليه صومه بعد مقدم فلان فقلنا عليه قضاء وهذا أصح
القياس من الاول ولو أصبح فيه صائما من نذره غير هذا أو قضاء رمضان أحب أن يعود لصوم نذره وقضائه
ويعود لصومه لمقدم فلان ولو أن فلان قدم يوم الفطر أو يوم النحر أو التشرى لم يكن عليه صوم ذلك اليوم ولا
عليه قضاء لانه ليس في صوم ذلك اليوم طاعة فلا يقضى ما لا طاعة فيه ولو قال لله على أن أصوم اليوم الذي
يقدم فيه فلان أبدا فقدم فلان يوم الاثنين فان عليه قضاء اليوم الذي قدم فيه وصوم الاثنين كما استقبله
فان تركه فيما يستقبل قضاء الا ان يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أضحى أو أيام التشرى فلا يصوم ولا يقضيه
وكذلك ان كان في رمضان لم يقضه وصامه في رمضان كما لو أن رجلا نذر أن يصوم رمضان صام رمضان
بالفريضة ولم يصمه بالنذر ولم يقضه وكذلك لو نذر أن يصوم يوم الفطر أو الأضحى أو أيام التشرى ولو كانت
المسئلة بحالها وقدم فلان يوم الاثنين وقد وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين منهما
ولا يشبه هذا شهر رمضان لان هذا شيء أدخله على نفسه بعدما وجب عليه صوم يوم الاثنين وصوم رمضان
شيء أوجب الله لا شيء أدخله على نفسه ولو كانت المسئلة بحالها وكان الناذر امرأة فكل رجل وتقضى
كل ما أمر عليها من حيضها واذا قالت المرأة لله على أن أصوم كما حضت أو أيام حيض فليس عليها صوم ولا
قضاء لانها لا تكون صائمة وهي حائض واذا نذر الرجل صلاة أو صوما ولم يشوعدا فأقل ما يلزمه من
الصلاة ركعتان ومن الصوم يوم لان هذا أقل ما يكون من الصلاة والصوم لا الور (قال الربيع) وفيه قول
آخر يجز به ركعة واحدة وذلك أنه مروى عن عمر أنه تغفل ركعة وأن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أوتر ركعة بعد عشر ركعات وان عثمان أوتر ركعة (قال الربيع) فلما
كانت ركعة صلاة ونذر أن يصلي صلاة ولم يشوعدا فصلت
ركعة كانت ركعة صلاة كزنا (قال الشافعي)
واذا قال لله على عتق رقبة
فأى رقبة أعنت أحرأ

(ثم الجزء الثاني وبابه الجزء الثالث وأوله كتاب البيوع وأول هامشه كتاب الوكالة)

(فهرست الجزء الثاني من كتاب الام)

| صفحة | صفحة |
|--|---|
| ٢٢ | ٢ (كتاب الزكاة) |
| ٢٣ | ٣ باب العدد الذي اذ بلغته الابل كان فيها صدقة |
| ٢٣ | ٣ باب كيف فرض الصدقة |
| ٢٤ | ٥ باب عيب الابل ونقصها |
| ٢٥ | ٦ باب اذا لم توجد السن |
| | ٧ باب النشاة تؤخذ في الابل |
| ٢٧ | ٧ باب صدقة البقر |
| ٢٨ | ٨ باب تفريع صدقة البقر |
| ٢٩ | ٨ باب صدقة الغنم |
| ٣٠ | ٨ باب السن التي تؤخذ في الغنم |
| ٣٠ | ٩ باب الغنم اذا اختلفت |
| ٣١ | ٩ باب الزيادة في الماشية |
| | ١٠ النقص في الماشية |
| ٣١ | ١١ باب الفضل في الماشية |
| ٣٢ | ١١ باب صدقة الخلطاء |
| ٣٣ | ١٣ باب الرجل اذا مات وقد وجبت في ماله زكاة |
| ٣٣ | ١٣ باب ما يعطيه على رب الماشية |
| ٣٣ | ١٤ باب السن التي تؤخذ من الغنم |
| ٣٤ | ١٤ باب الوقت الذي تجب فيه الصدقة |
| ٣٤ | ١٦ باب الغنم تحتلظ بغيرها |
| ٣٦ | ١٦ باب اقتراف الماشية |
| ٣٦ | ١٧ باب أين تؤخذ الماشية |
| ٣٧ | ١٧ باب كيف تعد الماشية |
| ٣٨ | ١٧ باب تحصيل الصدقة |
| ٣٩ | ١٨ باب النية في اخراج الزكاة |
| ٤١ | ٢٠ باب ما يسقط الصدقة عن الماشية |
| ٤٢ | ٢٠ باب المبادلة بالماشية |
| ٤٣ | ٢١ باب الرجل يصدق امرأه |
| ٤٣ | ٢١ باب رهن الماشية |
| ٤٤ | ٢٢ باب الدين في الماشية |
| | ٢٢ |
| باب أن لا زكاة في الخيل | |
| باب من تجب عليه الصدقة | |
| باب الزكاة في أموال التناحي | |
| باب زكاة مال اليتيم الثاني | |
| باب العدد الذي اذ بلغه التمر وجبت فيه الصدقة | |
| باب كيف تؤخذ زكاة الغنم والعنب | |
| باب صدقة الغراس | |
| باب صدقة الزرع | |
| باب تفريع زكاة الحنطة | |
| باب صدقة الجوب غير الحنطة | |
| باب الوقت الذي تؤخذ فيه الصدقة بما أخرجت الارض | |
| باب الزرع في أوقات | |
| باب قدر الصدقة فيما أخرجت الارض | |
| باب الصدقة في الزعفران والورس | |
| باب أن لا زكاة في العسل | |
| باب صدقة الورق | |
| باب زكاة الذهب | |
| باب زكاة الحلي | |
| باب ما لا زكاة فيه من الحلي | |
| باب زكاة المعادن | |
| باب زكاة الركايز | |
| باب ما وجد من الركايز | |
| باب زكاة التجارة | |
| باب زكاة مال القراض | |
| باب الدين مع الصدقة | |
| باب زكاة الدين | |
| باب الذي يدفع زكاته فتم له قبل أن يدفعها إلى أهلها | |

| صفحة | موضوع | صفحة |
|------|---|------|
| ٤٥ | باب المال يحول عليه أحوال في يدى صاحبه | ٦٥ |
| ٤٥ | باب البيع في المال الذي فيه الزكاة | ٦٥ |
| ٤٧ | باب ميراث القوم المال | ٦٦ |
| ٤٨ | باب ترك التعدي على الناس في الصدقة | ٦٦ |
| ٤٩ | باب غول الصدقة | ٦٦ |
| ٤٩ | باب ما يحل للناس أن يعطوا من أموالهم | ٦٧ |
| ٥٠ | باب الهدية للوالي بسبب الولاية | ٦٧ |
| ٥٠ | باب ابتغاء الصدقة | ٦٧ |
| ٥١ | باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن يأخذها منه | ٦٨ |
| ٥١ | باب كيف تعد الصدقة وكيف تؤسم | ٦٨ |
| ٥١ | باب الفضل في الصدقة | ٧٠ |
| ٥٢ | باب صدقة النافلة على المشترك | ٧٠ |
| ٥٢ | باب اختلاف زكاة المال على | ٧٣ |
| ٥٣ | باب زكاة الفطر | ٧٤ |
| ٥٥ | باب زكاة الفطر الثاني | ٧٥ |
| ٥٧ | باب مكيلة زكاة الفطر | ٧٦ |
| ٥٨ | باب مكيلة زكاة الفطر الثاني | ٨٠ |
| ٥٩ | باب ضيعه زكاة الفطر قبل قسمها | ٨٠ |
| ٥٩ | باب ضيعه زكاة الفطر قبل قسمها الثاني | ٨٠ |
| ٥٩ | باب الرجل يختلف قوته | ٨١ |
| ٦٠ | باب الرجل يختلف قوته الثاني | ٨٢ |
| ٦٠ | باب من أعسر زكاة الفطر | ٨٢ |
| ٦٠ | باب جماع فرض الزكاة | ٨٤ |
| ٦٠ | كتاب قسم الصدقات | ٨٨ |
| ٦١ | جماع بيان أهل الصدقات | ٨٨ |
| ٦٢ | باب من طلب من أهل السهمان | ٨٩ |
| ٦٣ | باب علم قاسم الصدقة بعدما أعطى غير ما علم | ٩٠ |
| ٦٣ | باب جماع تقرير سهمان | ٩٠ |
| ٦٤ | باب جماع بيان قسم السهمان | ٩٢ |
| ٦٥ | باب اتساع السهمان حتى تفضل عن بعض أهلها | ٩٢ |
| | باب اتساع السهمان عن بعض وغيرهما عن بعض | |
| | باب ضيق السهمان عن بعض أهلها دون بعض | |
| | باب قسم المال على ما يوجد | |
| | باب جماع قسم المال من الوالي ورب المال | |
| | باب فضل السهمان عن جماعة أهلها | |
| | باب تدارة الصدقتين | |
| | باب جيران الصدقة | |
| | باب فضل السهمان على أهل الصدقة | |
| | باب مبسبم الصدقة | |
| | باب العلة في القسم | |
| | باب العلة في اجتماع أهل الصدقة | |
| | قسم الصدقات الثاني | |
| | كيف تقرير قسم الصدقات | |
| | رد الفضل على أهل السهمان | |
| | ضيق السهمان وما ينبغي فيه عند القسم | |
| | الاختلاف | |
| | (كتاب الصيام الصغير) | |
| | وقم هنا غلط في هامشه كتبنا هاو هو « كتابا صغير الصيام » والصواب كتابا كبير الصيام | |
| | فليعلم | |
| | باب الدخول في الصيام والخلاف فيه | |
| | باب صوم رمضان | |
| | باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه | |
| | باب الجماع في رمضان والخلاف فيه | |
| | باب صيام التطوع | |
| | باب أحكام من أفطر في رمضان | |
| | وفي اختلاف الحديث الرجل يموت ولم يحج أو كان عليه نذر | |
| | (كتاب الاعتكاف) | |
| | من أصح جنبا في شهر رمضان | |
| | بجامة الصائم | |

| صحيحة | صحيحة |
|---|--|
| ١٢٤ باب الغسل بعد الاحرام | ٩٣ (كتاب الحج) باب فرض الحج على من وجب عليه الحج |
| ١٢٥ باب دخول الحرم الحرام | ٩٤ باب تفرج حج الصبي والمأول |
| ١٢٥ باب الموضع الذي يستحب فيه الغسل | ٩٦ الاذن للعبد |
| ١٢٥ باب ما يلبس المحرم من الثياب | ٩٦ باب كيف الاستطاعة الى الحج |
| ١٢٦ باب ما تلبس المرأة من الثياب | ٩٨ باب الخلاف في الحج عن الميت |
| ١٢٨ باب لبس المنطقة والسيوف المحرم | ٩٩ باب الاحمال التي يجب فيها الحج |
| ١٢٨ باب الطيب للاحرام | ٩٩ باب الاستسلاف للحج |
| ١٣٠ باب لبس المحرم وطيه جاهلا | ١٠٠ باب حج المرأة والعبد |
| ١٣٢ باب الوقت الذي يجوز فيه الحج والحجرة | ١٠٠ الخلاف في هذا الباب |
| ١٣٢ باب هل يسمى الحج أو العمرة عند الاهلال الخ | ١٠٣ باب المدة التي يلزم فيها الحج ولا يلزم |
| ١٣٣ باب كيفية التلبية | ١٠٤ باب الاستطاعة بنفسه وغيره |
| ١٣٣ باب رفع الصوت بالتلبية | ١٠٤ باب الجبال التي يجوز أن يحج فيها الرجل عن غيره |
| ١٣٣ باب أين يستحب لزوم التلبية | ١٠٥ باب من ليس له أن يحج عن غيره |
| ١٣٣ باب الخلاف في رفع الصوت بالتلبية | ١٠٦ باب الاجارة على الحج |
| « في المساجد | ١٠٧ باب من أين نفقة من مات ولم يحج |
| ١٣٤ باب التلبية في كل حال | ١٠٨ باب الحج بغربة |
| « باب ما يستحب من القول في اثر التلبية | ١١٠ باب الوصية بالحج |
| « باب الاستثناء في الحج | ١١١ باب ما يؤدى عن الرجل البالغ الحج |
| ١٣٥ باب الاحصار بالعدو | ١١١ باب حج الصبي يبلغ والمأول بعق والذي يسلم |
| ١٣٨ باب الاحصار بغير حبس العدو | ١١٢ باب الرجل يتدرا بالحج أو العمرة |
| ١٣٩ باب الاحصار بالمرض | ١١٢ باب الخلاف في هذا الباب |
| ١٤١ باب فوت الحج بالاحصر عدو ولا مرض ولا غلبة على العقل | ١١٣ باب هل يجب العمرة وحج الحج |
| ١٤٤ باب هدى الذي يفوته الحج | ١١٥ باب الوقت الذي يجوز فيه العمرة |
| ١٤٤ باب الغسل لدخول مكة | ١١٦ باب من أهل بجعتين أو عمرتين |
| « باب القول عند رؤية البيت | ١١٧ باب الخلاف بين أهل بجعتين أو عمرتين |
| ١٤٤ باب ما جاء في تعجيل الطواف بالبيت حزين يدخل مكة | ١١٧ في المواقيت |
| ١٤٥ باب من أين يبدأ بالطواف | ١١٨ باب تفرج المواقيت |
| « باب ما يقال عند استلام الركن | ١٢٠ باب دخول مكة لغير ارادة حج ولا عمرة |
| « باب ما يفتنيه الطواف وما يتلم من الاركان | ١٢٢ باب ميقات العمرة مع الحج |
| ١٤٦ الركنان اللذان يليان الحجر | ١٢٣ باب الغسل للاهلال |

| صحيفة | صحيفة |
|--|---|
| ١٦١ | باب استحباب الاستلام في الوتر |
| ١٦٢ | « الاستلام في الزحام |
| من فدية | ١٤٧ القول في الطواف |
| ١٦٢ فدية النعام | « باب اقلال الكلام في الطواف |
| ١٦٣ باب بيض النعامة يصيبه المحرم | « باب الاستراحة في الطواف |
| « الخلاف في بيض النعام | ١٤٨ الطواف بركبا |
| ١٦٣ باب بقرة الوحش وجمادى الوحش والثيتل | « باب الركوب من العلة في الطواف |
| والوعل | « باب الاضطباع |
| ١٦٤ باب الضبع | ١٤٩ باب في الطواف بالراكب مريضاً أو صيباً |
| « باب في الغزال | والراكب على الدابة |
| « باب الارنب | ١٥٠ باب ليس على التساعسي |
| ١٦٥ باب في البربوع | « باب لا يقال شوط ولادور |
| « باب الثعلب | « باب كمال الطواف |
| « باب الضب | ١٥١ باب ما جاء في موضع الطواف |
| ١٦٥ باب الور | باب في حج الصبي |
| « باب أم حنين | « باب في الطواف متى يجوزته ومتى لا يجوزته |
| « باب دواب الصيد التي لم تنسم | « باب الخلاف في الطواف على غير طهارة |
| ١٦٥ فدية الطائر يصيبه المحرم | ١٥٢ باب كمال عمل الطواف |
| ١٦٦ فدية الحمام | « باب النسل في الطواف |
| « في الجراد | ١٥٣ باب الطسواف في الثوب الجبس والراف |
| ١٦٧ الخلاف في حمام مكة | والحدث والبناء على الطواف |
| ١٦٨ بيض الحمام | ١٥٣ باب الطواف بعد عرفة |
| « الطير غير الحمام | ١٥٤ باب ترك الحائض الوداع |
| ١٦٩ باب الجراد | ١٥٥ باب تحريم الصيد |
| « باب العلل فيما أخذ من الصيد لغير قتله | « باب أصل ما يحل للجرم قتله من الوحش |
| ١٧٠ تنفد ريش الطائر - الجنادب والكدم | ويحرم عليه |
| - قتل القمل | ١٥٥ باب قتل الصيد خطأ |
| ١٧٠ المحرم يقتل الصيد الصغيراً والنافس | ١٥٦ باب من عاد قتل الصيد |
| ١٧١ ما يتوالف في أيدي الناس من الصيد الخ | ١٥٧ باب أين يحمل هدي الصيد |
| « مختصراً الخ المتوسط | ١٥٨ باب كيف يعدل الصيام |
| « الطهارة للأحرام | ١٥٨ باب الخلاف في عدل الصيام والطعام |
| « اللبس للأحرام | ١٦٠ باب هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم |

| صحيفة | صحيفة |
|--|---|
| ١٩٢ باب ارسال المسلم والمجوسى الكلب | ١٧٢ الطيب للاحرام |
| ١٩٢ باب ارسال الصيد فيتوارى عند الخ | ١٧٣ التلبية |
| ١٩٤ باب ما ملكه الناس من الصيد | « الصلاة عند الاحرام |
| ١٩٦ باب ذبائح أهل الكتاب | ١٧٤ الغسل بعد الاحرام |
| « ذبائح نصارى العرب | « غسل المحرم جسده |
| « ذبح نصارى العرب | « ما لا يحرم أن يفعله |
| « المسلم بصيد بكنب المجوسى | ١٧٤ ما ليس للحرمان أن يفعله |
| ١٩٧ ذكاة الجراد والحياتان | ١٧٥ باب الصيد للحرمان |
| « ما يكره من الذبيحة | ١٧٦ طائر الصيد - قطع شجر الحرم |
| « ذكاة ما فى بطن الذبيحة | « ما لا يؤكل من الصيد |
| « ذبائح من اشترك فى نسبه من أهل الملل وغيرهم | ١٧٧ صيد البحر |
| ١٩٧ الذكاة وما يبيع أكله وما لم يبيع | « دخول مكة |
| ١٩٨ الصيد فى الصيد | ١٧٨ انخروج الى الصفا |
| « ارسال الرجل الجارح | « الرجل يطوف بالرجل بحمله |
| « باب فى الذكاة والرعى | ١٧٩ ما يفعل المرء بعد الصفا والمروة |
| ١٩٩ الذكاة | « ما يفعل الحاج والقارن |
| ٢٠٠ باب موضع الذكاة فى المقدور على ذكاته الخ | « باب ما يفعل من دفع من عرفة |
| ٢٠٣ باب فيه مسائل مما سبق | ١٨٠ دخول منى |
| ٢٠٥ باب الذبيحة وفيه من يجوز ذبحه | ١٨١ ما يكون بئى غير الرعى |
| ٢٠٧ كتاب الاطعمة وليس فى التراجم الخ | ١٨٢ طواف من لم يفيض ومن أفاض |
| ٢٠٩ باب ذبائح بنى اسرائيل | ١٨٣ الهدى |
| ٢١١ ما حرم المشركون على أنفسهم | ١٨٤ ما يقصد الحج |
| ٢١٢ ما حرم بدلالة النص | « الاحصار |
| ٢١٣ الطعام والشراب | ١٨٥ الاحصار بالمرض وغيره |
| ٢١٤ جاع ما يحل من الطعام والشراب ويحرم | « مختصر الحج الصغير |
| ٢١٦ جاع ما يحل ويحرم أكله وشربه الخ | ١٨٦ التلبية |
| « تغريم ما يحل ويحرم | ١٨٧ (كتاب الفحاي) |
| ٢١٧ ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب | ١٨٨ باب ما تحزى عنه البدنة من العمد فى الفحاي |
| ٢١٩ تحريم أكل كل ذى ناب من السباع | « الفحاي الثانى |
| « اختلاف والموافقة فى أكل كل ذى ناب من | ١٩١ (كتاب الصيد والذبائح) |
| السباع وتفسيره | ١٩٢ باب صيد كل ما صيده من وحش أو طير |
| ٢٢٠ أكل الضبع | « باب تسمية الله عز وجل عند ارسال ما يصطاده |

| صحيفة | صحيفة |
|----------------------------|---|
| ٢٢١ ما يحل من الطائر وبجرح | ٢٢٧ كتاب النذر |
| ٢٢٢ أكل الضب | « باب النذور التي كفارتها كفارة أيمان |
| ٢٢٣ أكل لحوم الخيل | ٢٢٨ من جعل شيئا من ماله صدقة أوفى سبيل الله |
| ٢٢٤ أكل لحوم الجر الأهلية | « باب نذر التبرؤ وليس في التراجم وفيها من نذر الخ |
| ٢٢٥ ما يحل بالضرورة | ٢٣١ نصوص تتعلق بالهدى المنذور |

(تمت)

(فهرست هامش الجزء الثاني من مختصر المزني)

| صحيفة | صحيفة |
|--|--|
| ٩٨ باب من لم يدرك عرفة | ٢ (كتاب الصيام) باب النية في الصوم |
| ١٠٠ باب الصبي اذا بلغ والعبد اذا عتق والذي اذا | ٢٤ باب صوم التطوع |
| أسلم وقد أحرموا | ٢٥ باب النهي عن الوصال في الصوم |
| ١٠٣ باب هل له أن يحرم بحجته أو عمرتين وما | ٢٦ باب صوم يوم عرفة ويوم عاشوراء |
| يتعلق بذلك | ٢٧ باب النهي عن صيام يومي الفطر والاضحى |
| ١٠٤ باب الاجارة على الجواز وصيه | وأيام التشريق |
| ١٠٦ باب جزاء الصيد | ٢٨ باب فضل الصدقة في رمضان وطلب القراءة |
| ١٠٧ باب كيفية الجزاء | ٢٩ باب الاعتكاف |
| ١١٣ باب جزاء الطائر | ٣٩ (كتاب الحج) |
| ١١٥ باب ما يحل للحرم قبله | ٤٣ باب الاستطاعة بالغير |
| ١١٦ باب الأحصار | ٤٤ باب بيان وقت فرض الحج وكونه على التراخي |
| ١٢٠ باب أحرام العبد والمرأة | ٤٦ باب بيان وقت الحج والعمرة |
| ١٢١ باب يذكر فيه الأيام والمعلومات والمعدودات | ٤٨ باب بيان أن العمرة واجبة كالْحج |
| ١٢٢ باب الهدى | ٤٩ باب القرآن وغير ذلك |
| ١٢٧ (كتاب البيع) باب ما أمر الله تعالى به ونهى | ٥٢ باب بيان أفراد الحج عن العمرة وغير ذلك |
| عنه من المباحات وسن النبي صلى الله عليه | ٥٦ باب بيان التمتع بالعمرة وبيان المواقيت |
| وسلم فيه | وغير ذلك |
| ١٢٩ باب خيار المتبايعين ما لم يتفرقا | ٥٩ باب مواقيت الحج |
| ١٣٥ باب الرأب والابحور بعضه ببعض متفاضلا | ٦١ باب الاحرام والتلبية |
| ولامؤجلا والصرف | ٦٦ باب فيما يتنع على الحرم من اللبس |
| ١٥٥ باب بيع اللحم بالعم | ٧٣ باب ما يزرع عند الاحرام وبيان الطواف |
| ١٥٧ باب بيع اللحم بالحيوان | والسبي وغير ذلك |

| صحيفة | صحيفة |
|--|--|
| باب تصريف الرقيق ٢٠٦ | باب بيع الثمر ١٥٩ |
| باب بيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز ٢٠٧ | باب لا يجوز بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ١٦٦ |
| باب السلم ٢٠٨ | باب المحاقلة والمزاينة ١٧٣ |
| باب ما لا يجوز السلم فيه ٢٠٩ | باب العرايا ١٧٥ |
| باب التسعير ٢١٠ | باب البيع قبل القبض ١٨٠ |
| باب الزيادة في السلف وضبط ما يكال وما يوزن ٢١١ | باب بيع المصراة ١٨٤ |
| باب الرهن ٢١٠ | باب الرد بالعيب ١٨٦ |
| باب اختلاف الراهن والمرتهن ٢١٥ | باب بيع البراءة ١٩٨ |
| باب انتفاع الراهن بغيره ٢١٦ | باب بيع الامة ١٩٩ |
| باب رهن المشتري ٢١٧ | باب البيع من البحة ٢٠٠ |
| باب رهن الارض ٢١٨ | باب الرجل يبيع الشيء الى أجل ثم يشتريه بأقل من الثمن ٢٠١ |
| باب ما يفسد الرهن من الشرط الخ ٢١٨ | باب تفريق صفقة البيع وجعلها ٢٠٢ |
| باب ضمان الرهن ٢١٩ | باب اختلاف المتبايعين واذا فال كل واحد الخ ٢٠٣ |
| (كتاب التفليس) ٢٢٠ | باب البيع القاسد ٢٠٤ |
| باب الدين على الميت ٢٢٢ | باب بيع الغرر ٢٠٥ |
| باب جواز حبس من عليه الدين ٢٢٣ | باب بيع جبل الحبلية واللامسة والمنابذة وشراء الاعشى ٢٠٦ |
| باب الحجر ٢٢٣ | باب البيع بالثمن المجهول وبيع النخس ونحو ذلك ٢٠٧ |
| باب الصلح ٢٢٤ | باب النهي عن بيع حاضر لباد الخ ٢٠٨ |
| باب الحوالة ٢٢٥ | باب بيع وسلف ٢٠٩ |
| باب الكفالة ٢٢٦ | باب تصريف الوصى في مال موليه ٢١٠ |
| باب الشركة ٢٢٧ | |

(تمت)

Bibliotheca Alexandrina



0407974